الفرية الكبرى
المراجعات

لعبد الحسين الموسوي

نقض المراجعات

للأستاذ الدكتور

علي أحمد السالوس

أستاذ فى الفقه المقارن وأصوله كلية الشريعة جامعة قطر

والنائب الأول لرئيس مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

و عضو مجمع الفقه الإسلامى برابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة

و عضو مجمع الفقه الإسلامى الدولى بمنظمة المؤتمر الإسلامى

دار الثقافة قطر

مكتبة دار القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الثانية

المحرم ١٤٢٩ هـ- 2008 م

بطاقة الفهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب و الوثائق القومية - إدارة الشئون الفنية

السالوس علي أحمد

المراجعات المفتراه على شيخ الأزهر البشرى ، الفرية الكبرى

على أحمد السالوس . ـ ط ١ بلبيس ـ شرقية

مكتبة دار القرآن للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٦م

٤٧٢ص ، ٢٤ سم

١ - الإسلام ـ دفع مطاعن ٢١٦

١ - العنوان

رقم الإيداع القانونى بدار الكتب المصرية

٢١٦٠٣ / ٦ / ١١ / ٢٠٠٦م

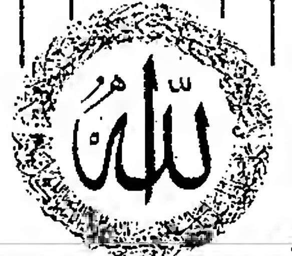


مكتبة دار القرآن

مصر ـ الشرقية ـ بلبيس
خلف مسجد التوحيد
٠١٢٤٠٨١١٦٨ ـ ٠٠٢/٢٨٥٤٩٣٤

دار الثقافة

الدوحة ـ قطر
٤٤١٣٤٧١



إشراف / عباس عبد العزيز

المقدمة

الحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده -عز وجل- ونستعينه ونستهديه، ونسأله جلت قدرته أن يجنبنا الزلل في القول والعمل، وأن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

ونصلي ونسلم على خير البشر، أول الرسل وخاتمهم، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين، ونشهد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أدى الأمانة وبلَّغ الرسالة ونصح الأمة وتركنا على المحجة البَيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

أما بعد: ففي أوائل السبعينيات التقيت بأحد علماء الشيعة الاثنى عشرية، وحول الخلاف بين الشيعة والسنة قال: الخطر على الإسلام نفسه، فعلى الأمة أن تتحد لمواجهة هذا الخطر.

ثم أخرج نسخة من كتاب معه وأهداها إليَّ، فوجدتُ عنوان الكتاب «المراجعات» لعبد الحسين شرف الدين الموسوي.

وكنت وقتها لم أنته من رسالة الدكتوراه وعنوانها **«أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله»**، تحت إشراف الأستاذ الإمام الشيخ محمد أبو زهرة يرحمه الله رحمة واسعة. وكانت رسالة الماجستير عن فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة، وهذا يعني أنني عشتُ سنوات طويلة مع كتب الشيعة الاثنى عشرية.

فلما نظرت في كتاب المراجعات أدركت أن عبد الحسين يفتري الكذب على شيخ الأزهر الإمام الأكبر الشيخ سليم البشري.

حدثتُ شيخي الشيخ أبو زهرة يرحمه الله بهذا فوجدته يشاركني الرأى في استبعاد أن يصدر من الشيخ البشري ما نسب إليه في كتاب «المراجعات».

واتصل بالمستشار طارق البشري وحدثه -جزاه الله خيرًا- أن ييسر لي الاتصال بابن الشيخ سليم هو نفسه.

تحدثت مع الشيخ محمد بن سليم البشري، وذكرت له كتاب «المراجعات»، فقال لي ما نصه: **«قرأت الحديث على أبي ثلاثين سنة، فما ذكر لي شيئًا عن الشيعة، وما كان يخفي عني أي شيء»**.

بدأتُ أشعر بحجم الكذبة المفتراة، وتذكرتُ قول الإمام الشافعي: **«ما من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة»**.

وساعدني على إدراك هذه الفرية الكبرى ما قرأته في كتب الرافضة من مفتريات عجيبة ككتاب «الكافي» للكليني، وكتب التفسير الثلاثة التي ظهرت في القرق الثالث، وهي التفسير المنسوب -كذبًا- للحسن العسكري، و«تفسير القمي»، و«تفسير العياشي»، وغيرها من الكتب التي قدمت دراسة لها في كتابي **«مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع -موسوعة شاملة»**.

وفي لقاءاتي الخاصة كنتُ أشير إلى ما في المراجعات من أكاذيب وضلال. ولم أتفرغ لكتابة ردّ حيث كنت مشغولاً بأبحاث وكتابات أخرى.

وفي لقاء مع فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق شيخ الجامع الأزهر آنذاك تحدثنا عن خطر الكتاب، وذكر لي أنه في أسفاره يحدثه المسلمون عن تقصير الأزهر في عدم الرد على المراجعات، ويطالبونه بإصدار رد كافٍ شافٍ.

وأضاف فضيلته: لقد كلفت من يقوم بالرد، غير أنني لم أرض عما كتب، وأريدك أنت أن تكتب ردًا. ولم يكن أمامي من خيار غير أن أستجيب لطلب من أُجِلّهُ وأُقَدِرُهُ وأدعو له دائمًا تقديرًا لجهوده في خدمة الإسلام والمسلمين، رحمه الله رحمة واسعة.

وعلى الرغم من الواجبات التي لا يتسع لها الوقت استطعت أن أكتب ردًا خلال عامين. وإن كان في الرد ما يكفي لتبرئة الشيخ البشري مما نسب إليه، وبيان ضلال وكذب الرافضي عبد الحسين، غير أنه لم يكن ردًا وافيًا شاملاً.

ولأسباب ما قررتُ بعد بضع سنوات أن أعيد كتابة الرد. وعلمتُ أن سماحة العلامة الشيخ الألباني -يرحمه الله- قام بتخريج معظم أحاديث كتاب «المراجعات» في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة». والتقيت به وطلبت منه الحصول على هذه الأحاديث؛ حيث إن هذا يساعد كثيرًا في كتابة الرد.

فقال لي: هذه الأحاديث ستوضع في موضعها من السلسلة، وهذا سيتأخر، ولكن من باب التعاون على البر سأرسل لك نسخة من الأصول قبل طبعها. وشاء الله عز وجل أن تنتهي حياة الشيخ قبل تنفيذ هذا الوعد، نسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء، وأن يحشرني وإياه مع صاحب السنة العطرة صلى الله عليه وآله وسلم.

بدأت الكتابة، وأثناءها طبع الجزء العاشر من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، وفي هذا الجزء أحاديث المراجعات، ولذلك استعنت بها في التخريج.

«والمراجعات» نصفها نسب للشيخ البشري، والنصف الآخر للرافضي عبد الحسين: فما نسب لشيخ الأزهر وقفت عنده لإثبات براءة الشيخ مما نسب إليه بأدلة واضحة جلية،

وما ذكره ابن الشيخ البشري يؤكد أنه لا علم لشيخ الأزهر بهذه المراجعات، وإنما الذي افترى عليه هذا الكذب هو عبد الحسين. والقارئ لكتب الرافضة في التفسير والحديث يرى كثيرًا من مثل هذه المفتريات؛ فاختلاق الحوار من أساليبهم التي يعتمدونها للإيهام بصدق كذبهم ومفترياتهم. وأذكر على سبيل المثال واقعة حدثت معي شخصيًا.

ففي زيارة لأحد الإخوة وجدتُ عنده أحد الشيعة الرافضة، وعندما دار الحديث عن زيارته للقاهرة ذكر أنه جاء ليناقش بعض العلماء في عدد من المسائل، وعندما سألته عن أسماء من التقى بهم ذكر لي عددًا لا بأس به، منهم شيخي العلامة محمود محمد شاكر أبو فهر، فطلبت منه أن يقرأ ما جرى بينهما من حوار.

بدأ أولاً بذكر الصعوبات التي واجهته إلى أن استطاع أن يصل إلى بيته .

وذكر أن الحوار كان حول مرويات أبي هريرة، ومن المعلوم أن أبا هريرة رضي الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره، ولذلك يطعن فيه المستشرقون والرافضة سعيًا لهدم السنة المشرفة. ثم ذكر الحوار الذي دار بينهما، ومما قاله: إن الشيخ قام أثناء الحوار إلى مكتبته وأخرج كتابًا صغيرًا، ثم قال: جميع مرويات أبي هريرة لا تزيد عن حجم هذا الكتاب.

وانتهى الحوار بعجز الشيخ العلامة محمود شاكر عن الرد على الشيعي الرافضي، حيث لم يحر جوابًا. وذهبت لشيخي في منزله، وسألته عن هذه الزيارة وما دار فيها، فقال: لم يأتني أحد من هؤلاء، ولم يحدث أي حوار.

فلما رأى آثار تعجب تظهر عليَّ قال لي: يا علي، إنهم يكذبون على الله وعلى رسوله، وتعجب لأنهم كذبوا على محمود شاكر! فانظر إلى جرأة هذا الرافضي على الكذب وهو لا يزال وقتها في القاهرة غير بعيد عن بيت أستاذي العلامة!

أما الرافضي عبد الحسين فطبع فريته بعد وفاة الشيخ البشري بعشرين سنة، فمن إذن يكتشف فريته؟! إذن المراجعات المنسوبة لشيخ الأزهر ركزت في الرد على إثبات براءة الشيخ منها، وبيان أن في بعضها ما لا يجوز نسبته لطلاب الأزهر فضلاً عن شيخ الأزهر الإمام الأكبر.

أما المراجعات الأخرى التي ذكرها الرافضي تأييدًا لباطله وإبطالاً لما عليه أهل السنة والجماعة فقد ناقشتها مناقشة تفصيلية موسعة، وأثبت بطلان ما جاء به من حجج، وأن أدلته فيها افتراء على الله ﷻ، وتحريف لكتابه العزيز، وليس فيها حديث واحد صحيح صريح يؤيد باطله.

وفي «**الخاتمة وكسر الصنم**» ذكرتُ ما انتهيتُ إليه، ونتائج هذه الدراسة .

ثم أضفت خلاصة كتابين لعالمين شيعيين أحدهما : «**تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه**»، لأحمد الكاتب الذي عاش في البيئة الإيرانية الشيعية، ودافع عن عقيدة الرافضة مدة كبيرة من حياته، ثم تعمق في الدراسة وقرأ مئات الكتب الشيعية، فهداه الله عز وجل إلى الحق بإذنه، وأدرك ضلال ما عليه قومه، ومخالفته لما كان عليه أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب وأهل البيت الأطهار، رضي الله تعالى عنهم. وأن فكرة عبد الله بن سبأ في القول بالوصى بعد النبي لم يكن لها أثر في عصر الصحابة الكرام والسلف الصالح، وأن القول بالاثنى عشر إمامًا نشأ في وقت متأخر، وأثبت بطلانه وبطلان القول بالإمام المهدي الثاني عشر.

وأما الثاني فهو كتاب «**كسر الصنم...**» أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل، وهو «نقض لأصول الكافي»، ومؤلفه آية الله العظمى أبو الفضل البرقعي وصل إلى أعلى مراتب الاجتهاد في المذهب الجعفري، وكان ممن يأخذ الخمس من أتباعه. وبفضل الله تعالى أدرك ما عليه قومه من ضلال .

وكتاب «الكافي» للكليني يعتبر أهم كتاب عند الرافضة، فدرس هذا الكتاب دراسة علمية عميقة، وخرَّج أحاديثه التي قل -أو يندر- أن يثبت منها حديث، وبين أن هذا الكتاب كالصنم، فيجب كسره وتحطيمه.

وكتاب «**كسر الصنم**» يقع في أكثر من أربعمائة صفحة، فاكتفيت بنقل جزء منه يعطي صورة واضحة جلية لكتاب «الكافي» الذي قال عنه عبد الحسين في مراجعاته : إنه كتاب مقدس كل ما فيه صحيح متواتر، وبيَّن آية الله العظمى البرقعي أنه كالصنم الذي يعبد من دون الله.

وهناك من أعلام التصحيح والاعتدال في المذهب الاثنى عشري آخرون كثيرون، أشرتُ إليهم إشارة عابرة في الخاتمة؛ لأن الوقوف عند كل منهم، وبيان منهجه وآرائه، قد يجعل الخاتمة أكبر من الكتاب نفسه.

ولعل عرض الكتابين يدفع القارئ الكريم -شيعيًا أو سنيًا- إلى البحث عن كتب الشيعة المعتدلين، والاطلاع عليها.

وبعد الخاتمة كتبت ترجمة لشيخ الأزهر البشري، وعرضتُ ما جأ في كتابين من تأليفه هو نفسه؛ أحدهما يتعلق بعقيدة أهل الإيمان، وهو ينقض ما افتراه عليه الرافضي، والكتاب الآخر شرح لنهج البردة، وأثناء الشرح ذكر حقائق تنقض أيضًا قول الرافضي، والشرح نفسه يظهر علمه الواسع بالسنة المطهرة، وغير ذلك على عكس ما نراه في

المراجعات المفتراة. وجعلت الترجمة في نهاية الكتاب وليس في بدايته ليقارن القارئ بين ما جاء فيها وبين ما قرأه في المراجعات.

أسأل الله جلت قدرته أن يؤلف بين قلوبنا وقلوب إخواننا الشيعة، وأن يجمعنا جميعًا على الحق الذي لا يشوبه باطل، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منا وما بطن، وأن يرد كيد الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخدعوا عامة أتباعهم، واستحلوا أموالهم وفروج نسائهم. إنه على ذلك قدير، وهو نعم المولى ونعم النصير.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].



المراجعة الأولى

نص المراجعة:

١) سلام على الشريف العلامة الشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي ورحمة الله وبركاته. إني لم أتعرف فيما مضى من أيامي دخائل الشيعة، ولم أبلُ أخلاقهم، إذ لم أجالس آحادهم، ولم أستبطن سوادهم، وكنت متلعلعًا إلى محاضرة أعلامهم، حرَّان الجوانح إلى تخلل عوامهم، بحثًا عن آرائهم، وتنقيبًا عن أهوائهم، فلما قدر الله وقوفي على ساحل علمك المحيط، وأرشفتني ثغر كأسك المعين، شفى الله بسائغ فراقك أوامي، ونضح عطشي، وأليَّة بمدينة علم الله -جدك المصطفى- وبابها -أبيك المرتضى- إني لم أذق شربة أنقع لغليل، ولا أنجع لعليل، من سلسال منهلك السلسبيل، وكنت أسمع أن من رأيكم -معشر الشيعة- مجانبة إخوانكم-أهل السنة- وانقباضكم عنهم، وأنكم تأنسون بالوحشة، وتخلدون إلى العزلة، وأنكم . . . وأنكم. . . لكني رأيت منك شخصًا رقيق المنافثة دقيق المباحثة، شهي المجاملة، قوي المجادلة، لطيف المفاكهة، شريف المعاركة، مشكور الملابسة، مبرور المنافسة، فإذا الشيعي ريحانة الجليس، ومنية كل أديب.

٢) وإني لواقف على ساحل بحرك اللجي، أستأذنك في خوض عبابه والغوص على درره، فإن أذنت غصنا على دقائق وغوامض تحوك في صدري منذ أمد بعيد، وإلا فالأمر إليك، وما أنا فيما أرفعه بباحث عن عثرة، أو متتبع عورة، ولا بمفند أو مندد، وإنما أنا نشَّاد ضالة، وبحاث عن حقيقة، فإن تبيّن الحق، فإن الحق أحق أن يتبع وإلا فإنَّا كما قال القائل:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ ـدك راض والرأي مختلف

وسأقتصر -إن أذنت- في مراجعتي إياك على مبحثين:

أحدهما: في إمامة المذهب أصولاً وفروعًا.

وثانيهما في الإمامة العامة، وهي الخلافة عن رسول الله ﷺ. ا. هـ.

هذه هي المراجعة الأولى، المنسوبة للإمام البشري، وهي كباقي الكتاب كله من تأليف عبد الحسين كما بيّنت من قبل.

ونلحظ هنا ما يأتي:

أولاً: أن الإمام الأكبر شيخ الأزهر -وقد جاوز الثمانين- يقف مستأذنًا ذاك الشاب الشيعي الرافضي ليتعلم منه. وسيتضح أن أكثر ما أراد أن يعلمه هو ما جاء في كتب أهل

السنة، أي أن الشيعي أراد أن يوهم القارئ بأنه أعلم من الإمام الأكبر بكتب أهل السنة ذاتها، فضلاً عن كتب الشيعة. فلو كان أعلم ممن هذا مقامه، فعلى من دونه أن يسلموا تسليمًا. ومع أن هذا هو أول بدء للمناظرة المزعومة فإن الكلام فيه إفراط ممجوج ومغالاة في الحديث عن علم هذا الشيعي، وإشارة إلى أن ما سبق من عمر الإمام الأكبر يكاد يكون ضائعًا غير نافع قبل هذا اللقاء.

ثانيًا: كلمة «**الشريف**» يطلقونها على من ينتهي نسبه إلى الرسول ﷺ وبعد هذه الكلمة الموحية نقرأ عبارة: «**وألِيّة بمدينة علم الله - جدك المصطفى، وبابها - أبيك المرتضى...**»، وفي هذه العبارة عدة أمور:

الأول: تأكيد النسب الشريف، فكيف عرف الشيخ البشري سلسلة النسب لهذا الشيعي اللاجئ لمصر خلال أربعة عشر قرنًا؟ وأنى له أن يثبت هذا؟! نعم هذا أمر دنيوي معاشي هام عند الشيعة، فمن استطاع أن يوهمهم بشرف الانتساب لرسول الله ﷺ، فتحت له خزائن الأرض، فهم لا يقفون في الخمس عند قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١]. حيث لم يجعلوا الخمس قاصرًا على غنائم الحرب، وإنما جعلوا الخمس في كل المكاسب إضافة إلى الزكاة. ويعطون هذا الخمس - الذي يقدر «**بالمليارات**» - علماءهم ومن ينجح من الشيعة في الإيهام بشرف النسب.

الثاني: القسم بغير الله ﷻ، وإن جاز لعبد الحسين أن يقسم بمن هو عبد له، أو بأبي معبوده أو بجده، فإن شيخ الأزهر يعلم أن الحلف لا يجوز إلا بمعبود واحد؛ هو الله ﷻ.

«**الألية**»: اليمين، والجمع: ألايا؛ قال الشاعر:

قليل الألايا حافظ ليمينه ... وإن سبقت منه الألية برت

والفعل: آلى يؤلي إيلاء: حلف. [انظر: لسان العرب، مادة: ألى].

الثالث: إطلاق كلمة «**المرتضى**» على أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب ﷺ، وهذا اللقب غير شائع إلا عند الشيعة، حيث جعلوا لكل إمام من أئمتهم لقبًا معينًا، فهذا ليس من أسلوب شيخ الأزهر.

الرابع: إظهار أن الإمام الأكبر -من البداية- يسلم بصحة حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»(١)، وهو حديث رواه الحاكم وصححه، فتعقبه الذهبي وقال: بل موضوع، وقال بعد رواية أخرى للحديث: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه

(١) سيأتي تخريجه صـ٢٢٠.

هذا وأمثاله من البواطيل، وقال عن أحد رواته: دجال كذاب. [انظر: المستدرك٣/ ١٢٦، ١٢٧].

والحديث في الجامع الصغير، وقال المناوي في شرحه: قال الذهبي -كابن الجوزي-: موضوع، وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا به، وقال ابن معين: لا أصل له، وقال الدارقطني: غير ثابت، وقال الترمذي عن البخاري: منكر.

وقال العلائي: الصواب أنه حسن باعتبار طرقه، لا صحيح ولا ضعيف، وقال الزركشي: الحديث ينتهي إلى درجة الحسن. [انظر: فيض القدير٣/ ٤٧].

والعلائي والزركشي نظرا إلى طرق الحديث، وإن لم يكن فيها طريق صحيح، فبعضها يقوي بعضًا، فبيّن الذهبي أنها كلها موضوعة، وابن الجوزي بيّن أنه موضوع بجميع طرقه وألفاظه. فيصبح الحديث حسنًا في رأيهما. وأكثر هذه الطرق ما رواه الحاكم، ومن الواضح أن أمثال العلائي والزركشي لا يحتج بقولهم الذي يعارض قول من ذكر من الأئمة الأعلام.

وأذكر أنني منذ بضعة عقود قرأت هذا الحديث في كتاب من الكتب المدرسية، ووجدت في الكتاب بعض الأخطاء الأخرى، فكتبت للمسئولين آنذاك أنبههم إلى هذه الأخطاء، ومنها أن الحديث لا يصح سندًا ولا متنًا.

وبعد هذا قرأت ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث، فوجدته أفضل وأحسن مما كتبته.

ثم قرأت بيان العلامة الشيخ الألباني ﷺ تعالى تخريجًا لهذا الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وسأثبت قول كل منهما في المراجعة التاسعة والأربعين (٣٩٨: ٤١٤) عند احتجاج الرافضي بهذا الحديث.

ثالثًا: يبدو من هذه المراجعة أن شيخ الأزهر وشيخ المالكية كان- وحاشاه ثم حاشاه - في شك منذ أمد بعيد في موضوع الإمامة، ويريد أن يبحث عن الحق، وكأنه - وحاشاه - لا يدري هل الحق مع خير أمة أخرجت للناس عندما اختارت أبا بكر الصديق رضي الله عنه خليفة لرسول الله ﷺ، وسار على هذا أهل السنة والجماعة، أو أن الحق مع فرقة من الفرق التي تقول بقول عبدالله بن سبأ في الوصي بعد النبي؟!!

هذا بعض ما نلحظه في المراجعة الأولى من ست وخمسين مراجعة منسوبة للشيخ البشري، وهي وحدها كافية لإثبات براءة الإمام الأكبر مما نسب إليه، وأن هذه المراجعات مفتراة عليه، وهي من وضع هذا الشيعي، وهذا ليس بمستغرب لمن عرف هذه الفرقة عن قرب، وأذكر على سبيل المثال ما يأتي:

في القاهرة وأنا في زيارة أحد الإخوة التقيت بضيف لا أعرفه، وكان من الواضح أنه غير مصري، وعرفت أنه شيعي جاء ليلتقي ببعض العلماء لمناقشة عدد من الموضوعات، وكتابة ما يدور من حوار لإخراجه في كتاب. فسألته عن أسماء من التقى بهم، فذكر لي عددًا لا بأس به، ومنهم شيخي العلامة المحقق محمود محمد شاكر، أبو فهر رَحِمَهُ اللهُ فطلبت منه أن يقرأ ما كتبه من أقوال شيخي.

بدأ الموضوع ببيان المشكلات التي صادفته حتى وصل إلى بيت الشيخ شاكر، ثم تحدث عن مقابلته له وترحيبه به، ثم أخذ يذكر الحوار، وقال بأنه دار حول أبي هريرة؛ حيث يرى أن مروياته غير صحيحة، ويردد ما قاله المستشرقون وأعداء الإسلام في الطعن في راوية الإسلام الأول، وأثبت من روى الحديث في دهره كما قال الإمام الشافعي. وعلى الرغم من أن ما يقوله هؤلاء كلام ساقط متهافت زعم هذا الشيعي أن شيخي العلامة لم يحر جوابًا!

فذهبت لشيخي لأعرف ما حدث فعلاً في هذا اللقاء، فإذا بي أفاجأ بأن الشيعي لم يناقشه في هذا الموضوع ولا في غيره، بل لم يدخل بيت أستاذنا ولم يلتق به! فعجبت كيف يصل الكذب إلى هذا الحد، فقال شيخي أبو فهر: هؤلاء يكذبون على الله ﷻ، وعلى رسوله ﷺ، فكيف تعجب من كذبهم عليَّ؟



المراجعتان الثانية والثالثة

في المراجعة الثانية رد التحية، وأذن في المناظرة، ولا نريد أن نقف عندها لأن الموضوع لم يبدأ بعد..

وبعد هذه المراجعة نجد المبحث الأول، وعنوانه في إمامة المذهب، ويبدأ بالمراجعة الثالثة المنسوبة لشيخ الأزهر وهذا نص المراجعة:

١) إنما أسألك الآن عن السبب في عدم أخذكم بمذاهب الجمهور من المسلمين، أعني مذهب الأشعري في أصول الدين، والمذاهب الأربعة في الفروع، وقد دان بها السلف الصالح، ورأوها أعدل المذاهب وأفضلها، واتفقوا على التعبد بها في كل عصر ومصر، وأجمعوا على عدالة أربابها واجتهادهم، وأمانتهم وورعهم، وزهدهم ونزاهة أعراضهم، وعفة نفوسهم، وحسن سيرتهم، وعلو قدرهم علمًا وعملاً.

٢) وما أشد حاجتنا اليوم إلى وصل حبل الشمل، ونظم عقد الاجتماع بأخذكم بتلك المذاهب تبعًا للرأي العام الإسلامي، وقد عقد أعداء الدين ضمائرهم على الغدر بنا وسلكوا في نكايتنا كل طريق، أيقظوا لذلك آراءهم، وأسهروا قلوبهم، والمسلمون غافلون، كأنهم في غمرة ساهون، وقد أعانوهم على أنفسهم، حيث صدَّعوا شعبهم، ومزَّقوا بالتَّحزب والتعصب شملهم، فذهبوا أيادي، وتفرقوا قددا، يضلل بعضهم بعضًا، ويتبرأ بعضهم من بعض، وبهذا ونحوه افترستنا الذئاب، وطمعت بنا الكلاب.

٣) فهل تجدون غير الذي قلناه، هداكم الله إلى لمِّ هذا الشعث سبيلاً، فقل تسمع ومر تطع، ولك السلام.ا.هـ.

ومن النظر في هذه المراجعة نلاحظ أن الشيعي أراد أن ينسب لشيخ الأزهر ما لا يصدر من أي عالم، فضلاً عن الإمام الأكبر، ليبيِّن في الرد خطأه، وبذلك يمهد للوصول إلى ما يريد.

عندما تحدثت عن الإمامة عند هذه الفرقة ألفت كتابًا عنوانه: **«عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثنى عشرية - دراسة في ضوء الكتاب والسنة»**، ولم أقل: دراسة في ضوء مذهب الأشعري، وعندما ألفت كتابًا عن **«فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة»**، درست ما انفردوا به في ضوء الكتاب والسنة، ولم أقل بأن ما انفردوا به باطل لأنهم خالفوا المذاهب الأربعة، فلا حجة للأشعري، ولا للمذاهب الأربعة إلا بما يثبته الدليل من الكتاب العزيز والسنة المطهرة.

وما أكثر الذين خالفوا الأشعري والمذاهب الأربعة، بل إن أبا يوسف ومحمدًا خالفا الإمام أبا حنيفة في ثلث المذهب تقريبًا. ومن المعلوم المشهور عن الأئمة قول كل منهم: «**إذا صح الحديث فهو مذهبي**».

وروى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يومًا حديثًا، وقال: إنه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبد الله؟ فاضطرب وقال: «**يا هذا ! أرأيتني خارجًا من كنيسة؟ أرأيت في وسطي زنارًا؟! أروي حديثًا عن رسول الله ﷺ ولا أقول به**» ؟! والقول في هذا يطول ذكره، وقد بيّنته في كتابي «**قصة الهجوم على السنة**»، وأشرت للدور الذي قامت به هذه الفرقة في الهجوم على السنة المشرفة.

والعجيب أن ينسب للشيخ الإمام أنه قال: «وقد دان بها السلف الصالح، ورأوها. . .إلخ»، وكأن الشيخ الإمام لا يعرف في أي عصر كان هؤلاء، وأين هم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، والتابعين لهم بإحسان ، ولذلك ذكر الشيعي في الرد تاريخ المولد والوفاة للأشعري وأصحاب المذاهب الأربعة، أفشيخ الأزهر في حاجة لمن يعلمه ما يعرفه صغار طلاب الأزهر؟

وما نسبه لشيخ الأزهر في رقم (٢) ليس فيه من حجة سوى أن يكونوا «تبعًا للرأي العام الإسلامي»، وهذا الرأي ما لم يكن مستندًا إلى الأدلة الشرعية فلا حجة فيه، ولذلك نسب للإمام الأكبر هذا ليأتي هو في الرد ليزعم أن الأدلة الشرعية تمنع اتباع الجمهور، وتوجب أن نكون جميعًا تبعًا لهذه الفرقة !

انظر وتأمل ماذا أراد عبد الحسين؟! ويجب أن نتنبه هنا من البداية إلى مسلك الشيعة في سعيهم المستمر لنشر مذهبهم: فالمدخل الذي يغرون به هو الدعوة إلى لم الشعث، والتحذير من الفرقة والتمزق، ومن منا لا يؤمن بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وبعد الإعجاب بدعوتهم، والعزم على مناصرتهم، واحتلالهم مكانًا بين جمهور المسلمين، ينتقلون إلى الخطوة التالية، وهي أن المراد من حبل الله الذي أمرنا بالاعتصام به هو ما عليه هذه الفرقة، أي أن على الأمة الإسلامية أن تتَّحد وتتجمع حول فكرة عبد الله بن سبأ في الوصي بعد النبي، وأن تنظر إلى الشيخين وذي النورين على أنهم خالفوا أمر الله تعالى، وأمر رسوله ﷺ ، واغتصبوا حق علي بن أبي طالب، وأعانهم على هذا الاغتصاب صحابة رسول الله ﷺ ، فهم جميعًا - بحسب هذه الفرية - ظالمون إن لم يكونوا كافرين!! ومسلك الشيعة هذا واضح كل الوضوح في مراجعات

عبد الحسين لمن يتابع هذه المراجعات، وفي كثير من الكتب الأخرى، ولازلت أذكر أنني التقيت بأحد الشيعة لأول مرة منذ بضعة عقود، فأخذ يحدثني أن الخطر يهدد الإسلام نفسه، وليس الأمر هو ما بين الشيعة والسنة من خلاف، فعلينا أن نتحد لمواجهة هذا الخطر، وقدم لي هدية هي كتاب المراجعات. فهكذا نتحد، فلا تفترسنا الذئاب، ولا تطمع بنا الكلاب!

وتنتهي المراجعة بالسمع والطاعة من الإمام الأكبر شيخ الأزهر لهذا الشيعي الرافضي «فقل تسمع ومر تطع»!



المراجعة الرابعة

كان طبيعيًا بعد أن نسب للشيخ البشري - زورًا وبهتانًا - ما ذكر في المراجعة السابقة، أن يأتي هنا ليشير إلى الأدلة، ولذلك بدأ المراجعة بقوله:

١) إنَّ تعبدنا في الأصول بغير المذهب الأشعري وفي الفروع بغير المذاهب الأربعة لم يكن لتحزب أو تعصب، ولا للريب في اجتهاد أئمة تلك المذاهب، ولا لعدم عدالتهم وأمانتهم ونزاهتهم وجلالتهم علمًا وعملاً.

لكن الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمة من أهل بيت النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة، ومهبط الوحي والتنزيل، فانقطعنا إليهم في فروع الدين وعقائده، وأصول الفقه وقواعده، ومعارف السنة والكتاب، وعلوم الأخلاق والسلوك والآداب نزولاً على حكم الأدلة والبراهين، وتعبدًا بسنة سيد النبيين والمرسلين، صلى الله عليه وآله وعليهم أجمعين.

ولو سمحت لنا الأدلة بمخالفة الأئمة من آل محمد، أو تمكنا من تحصيل نية القربة لله سبحانه في مقام العمل على مذهب غيرهم، لقصصنا أثر الجمهور، وقفونا إثرهم، تأكيدًا لعقد الولاء، وتوثيقًا لعرى الإخاء، لكنها الأدلة القطعية تقطع على المؤمن وجهته، وتحول بينه وبين ما يروم.

٢) على أنه لا دليل للجمهور على رجحان شيء من مذاهبهم، فضلاً عن وجوبها وقد نظرنا في أدلة المسلمين نظر الباحث المحقق بكل دقة واستقصاء، فلم نجد فيها ما يمكن القول بدلالته على ذلك.

ونلاحظ فيما سبق ما يأتي:

١) ذكر أن الأدلة الشرعية، وقال بأنها أدلة قطعية، توجب أتباع مذهبهم في الأصول والفروع، وأن الجمهور لا دليل يؤيدهم، وهذا يعني -بوضوح وجلاء- أن على جميع المسلمين قاطبة أن يكونوا تبعًا لهذه الفرقة !! وهو وإن لم يصرح بهذا في هذه المراجعة، فالأمر لوضوحه لا يحتاج إلى تصريح، ثم إنه يمهد بهذا للمراجعات الأخرى حيث تكون الدعوة الصريحة. وسنجد أن الأدلة الشرعية لا تؤيد هذه الفرقة وغيرها من الفرق *الضالة، بل تفضحهم وتدمغهم.*

تعبيره بكلمة «**المؤمن**» في قوله: «**لكنها الأدلة القطعية...**»، مع قوله الآخر: «**نظرنا في أدلة المسلمين**» له دلالة عند هذه الفرقة:

ذكرت في بيان عقيدة الإمامة -عندهم- قولهم: إن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، فمن لم يذهب مذهبهم في الإمامة فهم يجمعون على أنه غير مؤمن. واختلفوا في تفسير غير المؤمن هذا: فمن قائل بكفره، إلى قائل بالفسق، وأكثرهم اعتدالاً أو أقلهم غلوًا يذهب إلى أنه ليس مؤمنًا بالمعنى الخاص، وإنما هو مسلم بالمعنى العام، ما لم يكن مبغضًا للأئمة، أو لشيعتهم، فضلاً عن حربهم، فهو يعد كافرًا عند جميع هذه الفرقة بلا استثناء [1].

وعبد الحسين -صاحب هذه المراجعات- قال كلمة: «المسلمين» من باب التقية كما سيكشف هذا الكتاب عن عقيدته، فهو من الرافضة الذين يرفضون إمامة الشيخين، ويطعنون في الصحابة الكرام، خير أمة أخرجت للناس، ويكذب كتاب الله العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي تعهد ربنا ﷻ بحفظه وبيانه، فيطعن عبد الحسين -كغيره من الغلاة الضالين- في الحفظ والبيان معًا.

٢) زعمه -بأن فرقته الاثنى عشرية هي مذهب أهل البيت في الأصول والفروع- يحتاج إلى وقفة من البداية لتجلية هذا الأمر، وإزالة هذا اللبس والتلبيس، فقد كان لهذا أثره على السذج من الناس الذين لا يعرفون حقيقة هذه الفرقة.

ومن المعروف أن عشرات الفرق من الشيعة ينازع بعضها بعضًا في هذا الزعم، بل إن عبد الله بن سبأ -الذي وضع فكرة الوصي بعد النبي وتبنتها فرق الغلاة- يزعم أنه هو نفسه من أتباع أهل بيت رسول الله ﷺ.

ونحدد أولاً المراد بالأهل: جاء في المعجم الوسيط تحت مادة أهل:

أهل يأهُل أهْلا وأهولا: تزوج، وأهَل المكان أهولا: عمر بأهله، وأهل فلانة: تزوجها.

والأهل: الأقارب والعشيرة والزوجة.

وأهل الدار ونحوها: سكانها.

وفي معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية قال في مادة: أهل:

أهل: يحدد معناه بما يضاف إليه.

فأهل الرجل: زوجه، وعشيرته، وذوو قرباه.

وأهل الدار: سكانها.

---

(١) راجع كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع-موسوعة شاملة-» (١/ ٤٠).

وأهل الكتاب، وأهل الإنجيل، وأهل القرية، وأهل المدينة...الخ: من يجمعهم الكتاب، أو الإنجيل...الخ.

ثم أشار إلى الآيات الكريمة التي ورد فيها كلمة أهل.

وروى الإمام البخاري بسنده عن أنس ﷺ قال: بنى على النبي ﷺ بزينب بنت جحش بخبز ولحم، فأُرسلت على الطعام داعيًا... فخرج النبي ﷺ فانطلق إلى حجرة عائشة فقال: «**السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله**»، فقالت: وعليك السلام ورحمة الله، كيف وجدت أهلك؟ بارك الله لك... فتقرى حجر نسائه كلهن، يقول لهن كما يقول لعائشة، ويقلن له كما قالت عائشة [1].

وعند مناقشة آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ استغرقت المناقشة عشرين صفحة من كتابي «**مع الاثنى عشرية**» (ص٦٥ : ٨٥) وبيّنتُ فيها المراد من أهل البيت .

ومما جاء في تلك الصفحات: والحافظ ابن كثير ذكر الآية الكريمة وقال:[2] إنها نص في دخول أزواج النبي ﷺ في أهل البيت هاهنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولا واحدا: إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح.

وذكر روايات الطبري وروايات أخرى، ثم ذكر رواية في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال: قام فينا رسول الله ﷺ يوما خطيبا بماء يدعى خُمًّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكّر، ثم قال: «**أما بعد: ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله تعالى، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**». فحثّ على كتاب الله عز وجل ورغّب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي، أذكِّركم الله في أهل بيتي**»ثلاثا. فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرِم الصّدقة بعده. قال: ومنْ هم؟ قال هم آل علي، وآل عقِيل، وآل جعفر، وآل عباس، رضي الله عنهم .

وذكر رواية مسلم الأخرى عن زيد أيضًا بنحو ما تقدم وفيها: فقلت له: منْ أهْلُ بيْتِهِ؟ نِساؤُهُ؟ قال: لا . «وايْمُ اللهِ إِنّ الْمرْأة تكونُ مع الرّجُلِ الْعصر مِنْ الدّهْرِ ثُمّ يُطلِّقُها فترْجِعُ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير- باب:﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ...﴾ (٤٧٩٣).

(٢) نظر: «تفسيره» (٣/ ٤٨٣-٤٨٦) .

إِلى أَبِيها وقوْمِها. أَهْلُ بيْتِهِ أَصْلُهُ وعصبتُهُ الّذِين حُرِمُوا الصّدقة بعْدهُ»[١].

ثم قال ابن كثير: هكذا وقع في هذه الرواية، والأولى أولى، والأخذ بها أحرى. وهذه الثانية تحتمل أنه أراد تفسير الأهل المذكورين في الحديث الذي رواه إنما المراد بهم آله الذين حُرموا الصدقة، أو أنه ليس المراد بالأهل الأزواج فقط، بل هم مع آله، وهذا الاحتمال أرجح؛ جمعا بينها وبين الرواية التي قبلها. ويؤيد هذا الاحتمال الذي ذكره ابن كثير أن السؤال في الحديث الأول فيه من التبعيضية «أليس نساؤه من أهل بيته؟» وفي رواية مماثلة عن زيد أيضًا في «المسند»: قال حصين: «ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: إن نساءه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده»[٢] فهنا تأكيد أن نساءه من أهل بيته.

وقال ابن كثير بعد ذلك: الذي لا يشك فيه من تدبّر القرآن أن نساء النبي ﷺ داخلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، فإن سياق الكلام معهن؛ ولهذا قال تعالى بعد هذا كله: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ ولكن إذا كان أزواجه من أهل بيته فقرابته أحق بهذه التسمية كما تقدم في الحديث، وأهل بيتي أحق، وهذا يشبه ما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ لما سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم فقال: «**هو مسجدي هذا**»[٣]، فهذا من هذا القبيل، فإن الآية إنما نزلت في مسجد قباء كما ورد في الأحاديث الأخر، ولكن إذا كان ذلك أسس على التقوى من أول يوم فمسجد رسول الله أولى بتسميته بذلك والله أعلم.

وبمثل هذا قال ابن تيمية من قبل[٤]، وقال القرطبي[٥]: قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ هذه الألفاظ تعطي أن أهل البيت نساؤه.

وقد اختلف أهل العلم في أهل البيت، ومن هم؟ فقال عطاء وعكرمة وابن عباس: هم زوجاته خاصة، لا رجل معهن. وذهبوا إلى أن البيت أريد به مساكن النبي ﷺ، لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

---

(١) الرواية الأولى ذكرت بطريقين آخرين أيضًا -انظر الرواية في صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة- باب: من فضائل علي بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنهم جميعًا رقم (٢٤٠٨).

(٢) «المسند» (٤/٣٦٦- ٣٦٧).

(٣) مسلم (١٣٩٨).

(٤) انظر: «المنتقى» (ص١٦٨-١٦٩).

(٥) راجع «تفسيره» (١٤/ ١٨٢-١٨٤).

وقالت فرقة منهم الكلبي: هم علي وفاطمة والحسن والحسين خاصة، وفي هذا أحاديث عن النبي عليه السلام، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ بالميم ولو كان للنساء خاصة لكان «عنكن ويطهركن»، إلا أنه يحتمل أن يكون خرج على لفظ الأهل، كما يقول الرجل لصاحبه: كيف أهلك، أي امرأتك ونساؤك، فيقول: هم بخير، قال الله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]. الذي يظهر من الآية أنها عامة في جميع أهل البيت من الأزواج وغيرهم. وإنما قال: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ لان رسول الله ﷺ وعليًا وحسنًا وحسينًا كانوا فيهم، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، فاقتضت الآية أن الزوجات من أهل البيت، لان الآية فيهن، والمخاطبة لهن، يدل عليه سياق الكلام والله أعلم.

ثم قال القرطبي: فكيف صار في الوسط كلام منفصل لغيرهن ! وإنما هذا جرى في الأخبار أن النبي ﷺ لما نزلت عليه هذه الآية دعا عليًا وفاطمة والحسن والحسين، فعمد النبي ﷺ إلى كساء فلفها عليهم، ثم ألوى بيده إلى السماء فقال: (اللهم هؤلاء أهل بيتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا)[1].

فهذه دعوة من النبي ﷺ لهم بعد نزول الآية، أحب أن يدخلهم في الآية التي خوطب بها الأزواج، فذهب الكلبي ومن وافقه فصيرها لهم خاصة، وهي دعوة لهم خارجة من التنزيل. ا. هـ.

من هذا نرى أن أهل بيت رسول الله ﷺ، هم: زوجاته أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهن، وذريته وذوو قرباه رضي الله تعالى عنهم: كعلي بن أبي طالب، وابن عباس وأبيه، وجعفر، وغيرهم. وأهل السنة والجماعة يقدرون أهل البيت جميعًا حق قدرهم، وينزلون هؤلاء الأطهار منزلتهم، ويأخذون بما صح عنهم من الأحاديث والآثار، وكتبنا تشهد بذلك: انظر مثلاً ما روى عن فضائلهم في كتب السنة المشرفة، وما روى عنهم من الأحاديث الشريفة والآثار.

والرسول ﷺ لم يختص أحدًا بعلم دون غيره، وإنما علم صحابته الكرام، وأهل بيته الأطهار، وعلى الأخص زوجاته أمهات المؤمنين. والصحابة الكرام جميعًا، سواء منهم من كان من أهل البيت ومن كان من غيرهم من المهاجرين والأنصار، هم خير أمة أخرجت للناس، شهد لهم ربهم ﷻ في كثير من آيات كتابه البيّنات المحكمات، وكفى

(١) تفسير القرطبي سورة الأحزاب الآية (٣٣).

بالله شهيدا، وشهد لهم الرسول ﷺ وما أعظم شهادة من لا ينطق عن الهوى، المبلغ والمبيّن عن الله ﷻ.

وعن هؤلاء الصحابة الكرام، الذين ﷺ ورضوا عنه، نقل إلينا كتاب ربنا العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة نبينا المطهرة، وما يتصل بهما من البيان والأحكام، فتم علينا نعمة الله تبارك وتعالى.

ولذلك اشتهر قول أبي زرعة الرازي:[1] «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن القرآن حق، والرسول حق، وما جاء به حق. وما أدى إلينا ذلك كله إلا الصحابة؛ فمن جرحهم إنما أراد إبطال الكتاب والسنة، فيكون الجرح به أليق، والحكم عليه بالزندقة والضلال أقوم وأحق».

هذا موقف جمهور المسلمين من خير القرون، فما موقف عبد الحسين وفرقته ؟

أما موقفهم من غير أهل البيت من الصحابة الكرام، فليس موقف انتقاص فقط كما قال أبو زرعة، وإنما سنجد في كتبهم التي قال عنها عبد الحسين في مراجعات تأتي فيما بعد: بأنها مقدسة، ومتواترة ما يشيب لهوله الولدان ! سنجد الطعن والتفسيق، بل التكفير والنفاق لمن ؟ لخير أمة أخرجت للناس !! وسيأتي هذا مفصلاً في موضعه من كتابنا هذا. وما موقفهم من أهل بيت رسول الله ﷺ ؟

أمهات المؤمنين، وهن أول المراد من أهل البيت، منهن الصديقة بنت الصديق، عائشة رضي الله تعالى عنها، المعلوم منزلتها عند رسول الله ﷺ، ومنزلتها العلمية وما استدركته على الصحابة... إلخ

غير أنها بنت خير البشر بعد رسول الله ﷺ، كما روي متواترًا عن علي رضي الله تعالى عنه، وعن غيره، وهذه الفرقة ترى أنه أول من اغتصب الخلافة، وموقف أم المؤمنين من أمير المؤمنين علي معروف - وإن نقل مشوهًا، ولذلك فهم لا يأخذون شيئًا من علمها الذي علمها إياه زوجها رسول الله ﷺ، بل يعتبرونها -والعياذ بالله- كافرة لأنها اشتركت في الحرب ضد الإمام، وهذا واضح من بيان عقيدة الإمامة عندهم.

وأم المؤمنين حفصة لم تسلم من طعن هذه الفرقة، لموقفهم من أمير المؤمنين عمر

---

(١) هو عبيد الله بن عبد الكريم، أحد الأئمة الحفاظ، ولد سنة مائتين، وتوفي سنة ٦٤، وقال ابن حبان: توفي سنة ٦٨، وكان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع - انظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب».

الفاروق رضي الله تعالى عنه : ففي قوله تعالى : ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠] نرى الطعن في تفسير هذه الفرقة :

يقول أحد علمائهم ، بل علامتهم المجلسي : «لا يخفى على الناقد البصير والفطن الخبير ما في تلك الآيات من التعريض ، بل التصريح بنفاق عائشة وحفصة وكفرهما»[١] !! كما طعنوا في أمهات المؤمنين : أم حبيبة ، وصفية ، وسودة رضي الله تعالى عنهن [٢] .

انظر : إلى ما ذكره عبد الحسين من الكتب المقدسة التي تحمل علم أهل البيت !!

ولم يقف الأمر عند أمهات المؤمنين ، بل طعنوا في غيرهم من أهل البيت : فهذا مثلاً عبد الله بن عباس ، حبر الأمة وترجمان القرآن ، وأبوه عم رسول الله ﷺ ، ماذا قالوا فيهما ؟ من أهم كتبهم وأقدمها التي يرى عبد الحسين وغيره أن كل ما جاء فيه صحيح : تفسير علي بن إبراهيم القمي ، وستأتي دراسة مفصلة لهذا الكتاب ، ونجد القمي يروى أن ابن عباس ، وأباه ، نزل فيهما قوله تعالى : ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢] ، وفي أبيه نزل قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[٣] [هود: ٣٤]. ولم يقف أمر هؤلاء القوم عند هذا الحد ، بل تجرءوا على بنات النبي ﷺ غير السيدة فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنهن جميعًا وأرضاهن! أي والله بنات النبي نفسه ﷺ!

فقوم عبد الحسين لا يريدون أن يكون لأحد شرف مصاهرة النبي ﷺ غير علي رضي الله تعالى عنه ، وكذلك الذين اجترءوا على القرآن الكريم وقالوا بتحريفه ، منهم من ذكر أن سورة الشرح أسقط الصحابة منها : وجعلنا عليًا صهرك [٤] .

فإذا كان علي من أهل البيت ، وله شرف الزواج من إحدى بنات رسول الله ﷺ ، فإن عثمان من أهل البيت أيضًا[٥] ، وله شرف الزواج من اثنتين -لا واحدة فقط- من بنات

---

(١) بحار الأنوار (جـ٢٢، صـ٣٣) .

(٢) انظر : كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع» (جـ٢، صـ٥٧٤) .

(٣) انظر : فرية القمي في تفسيره (٢/ ٢٣) .

(٤) سيأتي الحديث عن موقف هذه الفرقة من القرآن الكريم .

(٥) انظر : بيان قرابته القريبة من الرسول ﷺ في كتاب «ذو النورين عثمان بن عفان ﷺ» للشيخ/ محب الدين الخطيب (صـ٥، ٦) .

النبي الطاهرات ﷺ، فرقية تزوجها بعد إسلامه، وهاجر بها إلى الحبشة، ثم إلى المدينة حيث ماتت بعد بدر بثلاثة أيام، وأصغر بنات الرسول ﷺ هي أم كلثوم، كانت لابن عمها عتبة بن أبي لهب، وطلقها قبل أن يدخل بها، وكانت هي التي لا تزال بغير زواج بعد أن تزوج عليّ أختها فاطمة الزهراء، فتزوجها عثمان بعد موت أختها رقية عنده سنة ثلاث من الهجرة.

أما أكبر بنات النبي ﷺ ورضي الله عنهن جميعًا- فهي زينب، تزوجها أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف وهو ابن هالة بنت خويلد؛ أخت السيدة خديجة ﵂، وهو كما نرى من نسبه يعد من أهل البيت. هؤلاء هن بنات النبي ﷺ الأربعة، والأزواج الثلاثة، فما موقف هذه الفرقة من هؤلاء السبعة، وهم جميعًا من أهل البيت؟

عند بيان عقيدتهم في الإمامة ترى أنهم جعلوا فاطمة الزهراء وزوجها -رضي الله تعالى عنهما- فوق الملائكة المقربين والأنبياء المرسلين، ويعتبر هذا عندهم من ضروريات المذهب، أي أن من لم يعتقد هذا فليس مؤمنًا، وواضح أن هذا من مقالات الغلاة وعقائدهم الباطلة.

وذو النورين بايع الشيخين، وتولى الخلافة بعدهما، فهو في زعمهم ممن اغتصب هذا المنصب الإلهي، ولذلك فإن كتبهم -التي أشار إليها عبد الحسين واعتبرها مقدسة متواترة- تجعله من الكفار والمنافقين والعياذ بالله.

وأبو العاص ولدت له زينب ابنته أمامة التي جاء في الصحيحين أن الرسول ﷺ حملها وهو يصلي[(١)]. وتزوج علي أمامة هذه بعد موت خالتها فاطمة .

ومات أبو العاص في خلافة أبي بكر الصديق في ذي الحجة سنة اثنتي عشرة [(٢)] .

أما أخوات الزهراء الطاهرات فماذا قالوا عنهن؟

قال أحد علمائهم: «رقية وزينب كانتا بنتى هالة أخت خديجة، ولما مات أبوهما ربيتا في حجر رسول الله ﷺ، فنسبتا إليه كما كانت عادة العرب في نسبة المربى إلى المربي. وهما اللتان تزوجهما عثمان بعد موت زوجيهما»[(٣)] .ا.هـ.

---

(١) البخاري (٥١٦)، مسلم (٥٤٣) عن أبي قتادة.

(٢) انظر ترجمة أبي العاص في باب الكنى من الجزء الرابع من «الإصابة» لابن حجر (صـ١٢١ : ١٢٣) ترجمة رقم (٦٩٢) .

(٣) انظر: «زبدة البيان»- حاشية (صـ٥٧٥) .

ومعلوم أن زينب بنت خير البشر ﷺ لم يتزوجها عثمان، ولم يمت زوجها قبلها، فقد مات في خلافة أبي بكر -كما ذكر من قبل- زوجها أبو العاص.

أما هي فقد ماتت في أول سنة ثمان من الهجرة. وأخرج مسلم في الصحيح بسنده عن أم عطية قالت: لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال: «**اغسلنها وترا، ثلاثًا أو خمسًا، واجعلن في الآخرة كافورًا**»[1]. وزوجها أبو العاص ابن هالة بنت خويلد أخت السيدة خديجة، فهل تزوج أخته بنت أمه هالة؟!

أفيعتبر هذا الرافضي من أتباع أهل البيت؟ أم أن أهل البيت الأطهار منه براء، ومن أمثاله سائر الغلاة الروافض؟

أما الطاهرتان رقية وأم كلثوم فهما اللتان تزوجهما ذو النورين.

وفي كتاب «منهاج الشريعة»، الذي ألفه محمد مهدي للرد على «منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، جاء الحديث عن أختي الزهراء رضي الله عنهن في أكثر من موضع.

ومما قاله: «ما زعمه -أي ابن تيمية- من أن تزويج بنتيه لعثمان فضيلة له من عجائبه، من حيث ثبوت المنازعة في أنهما بنتاه»[2].

وقال: «لم يرد شيء من الفضل في حق من زعموهن شقيقاتها بحيث يميزن به ولو عن بعض النسوة»[3].

وقال: «قد عرفت عدم ثبوت أنهما بنتا خير الرسل ﷺ، وعدم وجود فضل لهما تستحقان به الشرف والتقدم على غيرهما»[4].

أهؤلاء إذن أتباع مذهب أهل البيت؟ أم أعداء أهل البيت الأطهار؟ وما الفرق بينهم وبين دعوى ابن سبأ وحقيقته؟

بعد هذه الملاحظات أنتقل إلى النظر فيما بقي من هذه المراجعة.

قال عبد الحسين بعد هذا: وما أظن أحدًا يجرؤ على القول بتفضيلهم -في علم أو عمل- على أئمتنا... وقد قال ﷺ: «**فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم**»، لكنها السياسة، وما أدراك ما اقتضت في صدر الإسلام.

---

(١) مسلم (٩٣٩).

(٢) «منهاج الشريعة» (٢/ ٢٨٩).

(٣) المرجع نفسه (٢/ ٢٩٠).

(٤) المرجع نفسه (٢/ ٢٩١).

وقال أيضًا: إن الخلف والسلف الصالحين من شيعة آل محمد -وهم نصف المسلمين في المعنى- إنما دانوا بمذهب الأئمة من ثقل رسول الله ﷺ، فلم يجدوا عنها حولاً، وأنهم على ذلك من عهد علي وفاطمة إلى الآن.. .إلخ. انتهى المطلوب.

وما ذكر أنه حديث شريف لم يصح من أي طريق، وسيأتي القول مفصلاً في المراجعات القادمة ولكن نقف هنا عند بعض القضايا التي أثارها، وهي:

- تفضيل أئمة الشيعة على غيرهم في العلم والعمل.
- تقديم غيرهم عليهم مرجعه إلى السياسة وما اقتضته في صدر الإسلام.
- الشيعة نصف المسلمين في المعنى، وهم أتباع أئمة آل محمد من عهد علي وفاطمة إلى الآن.

قول عبد الحسين: «وما أظن أحدا يجرؤ على القول بتفضيلهم.. .الخ»، ثم الإشارة إلى صدر الإسلام في تقديم غيرهم، هذا القول يبيّن غلو القائل، فإن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو نفسه فضَّل الشيخين؛ فعن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول: عثمان. قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين». وهذا الأثر رواه الإمام البخاري في صحيحه [1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: **«قد تواتر عنه -أي عن علي رضي الله عنه- من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة، وقد أسمع من حضر: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية فيما رواه البخاري في صحيحه، وغيره من علماء الملة الحنيفية»**.

ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا عليًا أو كانوا في ذلك الزمان، ولم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان، وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر، من الأوائل والأواخر.

حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي، قال: سأل سائل شريك بن عبد الله بن أبي نمر فقال له: أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر. فقال له السائل: أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم، إنما الشيعي من قال مثل هذا، والله لقد رقى عليّ

---

(١) انظر: صحيح البخاري -كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً» [رواية رقم ٣٦٧١في فتح الباري ٧/ ٢٠].

هذه الأعواد فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر. أفكنا نرد قوله، أكنا نكذبه؟ والله ما كان كذابًا!

ذكر هذا أبو القاسم البلخي في النقض على ابن الراوندي اعتراضه على الجاحظ، نقله عنه القاضي عبد الجبار الهمداني في كتاب «تثبيت النبوة» ا.هـ[١]. هذا ما ذكره شيخ الإسلام، وعند المناقشة التفصيلية للأدلة يأتي مزيد البيان. وما ذكره عبد الحسين في هذه المراجعة عن السياسة وما اقتضته في صدر الإسلام يعتبر بداية لما سيأتي من طعن صريح لخير أمة أخرجت للناس، ولذلك فهو لا يعتبر من الشيعة التي أشار إليهم شريك الشيعي، إنما يعتبر من الرافضة، ويعتبر رادًا قول أمير المؤمنين علي، ومكذبًا له، برفضه تفضيل أبي بكر وعمر. وإذن هو ليس من أتباع آل محمد من عهد علي وفاطمة كما يزعم هو وأمثاله من الغلاة.

وقوله: الشيعة نصف المسلمين في المعنى، يقصد فرقته، وما هي إلا إحدى الفرق من عشرات فرق الشيعة، وهناك غيرهم من باقي الفرق، وهم درجات بين الغلو والاعتدال كما يتضح لمن يطلع على أحوالهم.

وفي المراجعة عبارات يطول الحديث إذا وقفنا عندها، وسيذكر أمثالها وأشد منها نكرًا في مراجعات أخرى، فلا حاجة إذن للوقوف أمامها. ولكن يبقى هنا ما ذكره في أواخر المراجعة من أن لمّ الشعث، واجتماع شمل المسلمين، يكون بجعل مذهبهم مذهبًا خامسًا للمذاهب الأربعة.

وقد نسمع من يقول: نعم الرأي ! وفي القاهرة -وحدها دون سواها- قامت دار التقريب بين المذاهب الخمسة استجابة لمثل هذه الدعوة [٢].

وطبعت وزارة الأوقاف بمصر أكثر من مرة كتاب **«المختصر النافع في فقه الإمامية»**، وقال الأستاذ أحمد حسن الباقوري -وزير الأوقاف آنذاك- في كلمة افتتح بها الكتاب :

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/١١: ١٥).

(٢) وعندما بدأ عقد مؤتمرات للتقريب في إيران قدموا عبد الحسين رمزًا لدعاة التقريب من الشيعة، وهذا يوضح هدف الرافضة من عقد هذه المؤتمرات، وهو الهدف نفسه من المراجعات المفتراة على شيخ الأزهر، ومن كتاب «الفصول المهمة في تأليف الأمة» لعبد الحسين أيضًا؛ حيث ينتهي كل من الكتابين من أن التقريب يكون بإجتماع الأمة تحت راية ابن سبأ اللعين. **«لنا عود لفضح دعوة التقريب في نهاية هذه المراجعة»**.

«قضية السنة والشيعة هي في نظري قضية إيمان وعلم معًا، فإذا رأينا أن نحل مشكلاتها على ضوء من صدق الإيمان وسعة العلم فلن تستعصي علينا عقدة...».

وقال: «إن المدى بين الشيعة والسنة كالمدى بين المذهب الفقهي لأبي حنيفة، والمذهب الفقهي لمالك أو الشافعي...».

ثم قال: «لقد رأينا مع بعض رجال التقريب أن نقوم بعمل إيجابي لعله أن يكون حاسمًا، سدا لهذه الفجوة التي صنعتها الأوهام، بل إنهاء لهذه الفجوة التي خلقتها الأهواء، فرأيت أن تتولى وزارة الأوقاف ضم المذهب الفقهي للشيعة الإمامية إلى فقه المذاهب الأربعة المدروسة في مصر».

وإلى جانب هذا كانت هناك خطوة لها أثرها، وهي أن الأزهر -أفتى بجواز التعبد بالمذهب الشيعي الجعفري- مذهب هذه الفرقة، ولا أدري لماذا هذه الفرقة بالذات دون سواها!

ودار التقريب بالقاهرة التي سعت إلى طبع الكتاب وإصدار الفتوى، سعت أيضًا إلى نشر كتب الشيعة، وطبع ونشر كتب وأبحاث تدعو إلى ما يذهب الشيعة إليه: مثل «حديث الثقلين» الذي يعتبر من أهم أدلتهم التي يستندون إليها في عقيدتهم، والكتاب يوهم بأن الحديث روي من طرق تكاد تقرب من التواتر، مع أن دراستي لجميع طرقه -كما سيأتي- أثبتت أنه كوفي المنشأ! وطبعوا أيضًا كتابًا يدعو إلى مسح الرجلين في الوضوء لا غسلهما، حيث يرون أن غسل الرجلين يبطل الوضوء !!

كما طبعوا بحثًا عن الجمع بين الصلاتين، حيث إنهم يصلون ثلاث مرات في اليوم، فيجمعون دائمًا بين العصر والظهر، والعشاء والمغرب!

ولم أجد في دار التقريب -التي زرتها عدة مرات- بحثًا واحدًا يدعو الشيعة لترك شيء عندهم، والتقرب من أهل السنة والجماعة. هذا بعض ما تم في مصر، فما الذي قام به الجعفرية؟

فالتقريب بين اثنين يعني أن يقترب كل منهما من الآخر، وليس أن يجر أحدهما إلى الآخر.

لم نجد دعوات تظهر بين الشيعة ليقتربوا من أهل السنة والجماعة.

وعندما أنشيء المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في طهران نص على أن الإمام «خامنئي» هو ولي أمر المسلمين وليس ولي أمر الإيرانيين وحدهم أو ولي أمر الشيعة، فالذين يشاركون في المؤتمرات والندوات والملتقيات رضوا بأن يكون «خامنئي» ولي أمرهم.

ومن مطبوعات هذا المجمع كتاب «الفصول المهمة في تأليف الأمة» لعبد الحسين هذا، والذي انتهى إلى أن التأليف هو أن تكون أمة الإسلام كلها من الرافضة تحت راية ابن سبأ . ومن مطبوعاته أيضًا «الوحدة الإسلامية من منظور الثقلين» وليس المراد بالثقلين الكتاب العزيز والسنة المشرفة وإنما الكتاب والعترة، ويحصرون العترة في الرافضة . كما طبعوا أيضًا «حديث الثقلين» لعالمين شيعيين، وسنرى نموذجًا في هذه المراجعات لعبد الحسين، ودراسة علمية تبين أنه كوفي المنشأ لم يصح من أي طريق، والصحيح كما جاء في رواية مسلم ينقض فكرة الرافضة .

ولا أريد أن أتتبع نشاط هذا المجمع ومطبوعاته وإنما أكتفي بهذه الإشارة السريعة التي تفصح عن مفهوم التقريب الذي تسعى إليه الرافضة.

وما نراه في طهران نرى قريبًا منه في القاهرة نفسها بدعوى التقريب من الذين لا يعرفون حقيقة الرافضة، وما يسعون إليه، فلم نجد في القاهرة الدعوة إلى عدم اتباع ابن سبأ والدعوة إلى أن يكون لنا في علي بن أبي طالب أسوة حسنة حيث كان من أحب الأسماء إليه ثلاثة أختارهم لأسماء أبناء له وهم : أبو بكر وعمر وعثمان، بل على النقيض من ذلك وجدنا الآتي:

كتاب «المختصر النافع في فقه الإمامية»، الذي كتب وزير الأوقاف كلمة نقلنا جزءًا يسيرًا منها لبيان المنهج، كتب تقديمًا للكتاب السكرتير العام لجماعة التقريب، وهو شيعي، وننقل بعض ما جاء في هذا التقديم.

قال: **«إن مبدأ الخلافة والإمامة معروف، وهو الذي ميز بين الطائفتين: السنة والشيعة، وإن اتجاه الأنظار في الإمامة إلى آل علي ﷺ** ، جعل الفقه المسند إليهم يناله ما نالهم من إيذاء وإرجاف، يرجع أكثره إلى أسباب سياسية تتعلق بالحكم» .

وقال: **«المسح على القدمين مأخوذ من قراءة ثابتة مُعتد بها عند الجميع»** [(١)].

وقال: **«وأما زواج المتعة. . . .إلخ»** وأخذ يبيّن مشروعيته، ولنا حديث عنه [(٢)] .

وقال: **«إن نصير الدين الطوسي حضر ذات يوم حلقة درس المحقق بالحلة -والمحقق هو مؤلف «المختصر النافع»- فقطع المحقق الدرس تعظيمًا له وإجلالاً لمنزلته . . .الخ»**.

---

(١) راجع ما يتصل بنوع طهارة الرجلين، وإثبات وجوب الغسل في كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع» (٤/ ٩٢١: ٩٣٥) .

(٢) انظر: ما كتب عن زواج المتعة، وهو زنى حتى بالمتزوجات، في الرد على المراجعات الأربعة الأخيرة.

وفي الحاشية قال عن نصير الدين بأنه من كبار الحكماء المتكلمين. . .الخ.

فمن نصير الدين هذا الذي تذكر له هذه المكانة، ويدعى المسلمون في القاهرة لقراءة كتبه، من باب التقريب الذي يبذله الشيعي سكرتير جماعة التقريب؟

نصير الدين مات سنة ٦٨٢هـ، وعاش في عصره شيخ الإسلام ابن تيمية الذي ولد سنة ٦٦١، وقد أشار إليه في منهاج السنة النبوية (٧/ ٤١٤) فقال: **«وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيره، كالنصير الطوسي، مع الكفار، وممالأتهم على المسلمين -فقد عرفها الخاصة والعامة»**.

وتحدث عنه ابن القيم فقال: «نصير الشرك والكفر، الملحد وزير الملاحدة، النصير الطوسي، وزير هولاكو، شفى نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على السيف، حتى شفى إخوانه من الملاحدة واشتفى هو، فقتل الخليفة المستعصم والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين والسحرة. . .واتخذ للملاحدة مدارس. . .إلخ [(١)].

وفي مقدمة القمي -سكرتير التقريب- جاء الحديث عن ابن المطهر الحلي أحد تلامذة النصير الطوسي المذكور آنفًا، وهو تلميذ المحقق أيضًا صاحب هذا الكتاب الذي نتحدث عن مقدمته، وهو أحد شراح الكتاب، فماذا جاء عن تلميذ نصير الشرك والكفر للتقريب بين الشيعة والسنة ؟!

مما جاء في ترجمته: الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي، المعروف بالعلامة، من كبار الإمامية، قرأ عليه كثير من أفاضل علماء الفريقين، وهو صاحب المؤلفات الكثيرة النافعة. . .إلخ.

والعلامة الحلي هذا قال عن شيخه الملحد: «كان هذا الشيخ أفضل أهل عصره في العلوم العقلية، وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية، والشرعية على مذهب الإمامية، وكان أشرف من شاهدناه في الأخلاق، نور الله ضريحه!!» .

كما شرح «العلامة» كتاب تجريد العقائد لشيخه هذا.

ومن كتبه (النافعة!) أيضًا كتاب «منهاج الكرامة» -الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بكتابه «منهاج السنة النبوية»، وبيَّن فضائحه ومخازيه .

---

(١) سيأتي الحديث عنه في المراجعة الثامنة.

ومن أهم كتب الفقه وأوسعها كتاب «مفتاح الكرامة شرح قواعد العلامة» فهو شرح لكتاب من كتب (العلامة الحلي)، وقد نقلت عنه منذ عدة سنوات قوله الكذب بأن أكثر الصحابة كافرون قطعًا [(١)]!!

وقال سكرتير التقريب أيضًا في مقدمته: **«إذا كانت الشيعة تتبع أهل البيت وتقتدي بهم كأئمة، فليس هذا إلا لما ثبت من فضلهم حسب ما هو مذكور في كتب الفريقين والشيعة يعتقدون فيهم النص بالإمامة»**. ومعنى أن يصدر هذا من سكرتير التقريب في القاهرة وليس في موطنه الشيعي، وفي كتاب تطبعه وزارة الأوقاف بمصر للتقريب، وما دامت عقيدة الشيعة ثابتة في كتب الفريقين، فالتقريب الذي يسعون إليه، والمطلوب منا حتى يلم الشعث، أن نكون جميعًا من أتباع نصير الدين الطوسي، والعلامة الحلي، وأمثالهم.

هكذا يكون التقريب يا مسلمون. وليس التقريب أن نعرف حق خير أمة أخرجت للناس، وأن نقتدي بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي شهد أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر، والذي كان من أسماء أبنائه أبو بكر وعمر وعثمان، والذي زوج ابنته عمر بن الخطاب، إلى غير ذلك مما يتفق مع السيرة المشرقة للخلفاء الراشدين الأربعة، وخير الناس بعد رسول الله ﷺ.

هذا هو رد الشيعة على خطوة وزارة الأوقاف، وموافقة مصر على إنشاء دار التقريب بالقاهرة. فما ردهم على فتوى الأزهر بجواز التعبد بمذهبهم؟

خرجت علينا مطبعة أهل البيت بكربلاء بردهم على الفتوى التي أريد منها التقريب، فطبعت كتابًا عنوانه «خلفاء الرسول الاثنا عشر» لأحد علمائهم، وذكر المؤلف هذه الفتوى، ولم يقابلها بفتوى تجيز التعبد بالمذاهب الأربعة إلى جوار مذهبهم، وإنما استدل بها على وجوب التعبد بمذهبهم وبطلان غيره !!

وقال: **«إن غيره من المذاهب مشكوك في الأخذ به، لأن الشيعة الجعفرية يرون وجوب اتباع مذهبهم، وعدم صحة إتباع مذهب غيرهم، وجمهور أهل السنة وفطاحل علمائهم وذوو الرأي والفتوى منهم -كما يقول- يرون جواز التعبد بمذهب الجعفرية، فهو المتفق عليه، وغيره مشكوك فيه»**.

هذا هو ردهم على الخطوة الأخرى، وهو يبيّن واقع الحال عندهم، وما ذكره عبد الحسين في هذه المراجعة يدل على هذا، فهو ذكر أن الأدلة الشرعية القطعية توجب

---

(١) راجع كتابي «مع الاثنى عشرية...» (٤/ ٩٠٣).

الأخذ بمذهبهم، ثم يدعو لجعله مذهبًا خامسًا، لا ليختار المسلم أيًا منها، وإنما للتسليم أولاً بصحة ما عليه هذه الفرقة، وبعد هذا تبدأ معاول الهدم والتشكيك فيما عليه جمهور المسلمين، فينتشر ضلال هذه الفرقة، **ولا أدري متى نتنبه لهذا المسلك الخبيث !.**

وعندما بدأت إيران تدعو لعقد مؤتمرات للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ودعت من يستجيب لحضور مثل هذه المؤتمرات، ذكرت دعاة التقريب ممن رأوا جواز التعبد بمذهبهم، وعدم الفرق بينهم وبين مذاهب أهل السنة كما قال الباقوري، وقدموا من رأوه رمزًا للتقريب من فرقتهم، وداعيا إليه ، وهو عبد الحسين هذا !! واختياره يدل على اتجاه هؤلاء القوم وما يسعون إليه، وما يبذلون المال بسخاء من أجله، فالتقريب الذي أراده عبد الحسين في مراجعاته، وفي كتابه «الفصول المهمة في تأليف الأمة» هو ردة خير أمة أخرجت للناس لتتبع ابن سبأ في القول بالوصي بعد النبي، وما يستلزمه من تكفير الصحابة الكرام، وتحريف القرآن المجيد، واستبدال الأباطيل والمناكير بالسنة المطهرة.



المراجعة الخامسة

يستمر الرافضي في افترائه الكذب، فينسب لشيخ الأزهر القول بأن ما جاء في المراجعة السابقة قوي الحجة، صحيح الاستدلال على عدم وجوب اتباع شيء من مذاهب الجمهور في الأصول والفروع. ثم يسأله عن الأدلة القطعية - «**انظر: القطعية!!**»- التي توجب اتباع الرافضة في الأصول والفروع؟!



المراجعة السادسة

بدأت المراجعة بالإشارة إلى أن شيخ الأزهر حاشا لله أن يقدم أحدًا على أئمة هذه الفرقة الذين حملوا عن رسول الله ﷺ - علوم النبيين، وعقلوا عنه أحكام الدنيا والدين. وفي المراجعة التالية لم يذكر أن شيخ الأزهر اعترض، وكأن هذا من المسلمات البدهيا !! والمعلوم أن الذين حصلوا شيئًا من العلم، فضلاً عن شيخ الأزهر نفسه، يعرفون أن الأمة مجمعة على تقديم أبي بكر وعمر، وقد تواتر عن علي هذا كما ذكرنا من قبل[1] ، ومعلوم كذلك أن الرسول ﷺ لم يختص آل بيته الأطهار بعلم دون سائر الصحابة الكرام كما ثبت في الأخبار الصحيحة، فكيف أن الإمام الأكبر يجهل ما يعرفه عامة طلاب العلم؟!وهكذا كلما قرأنا المراجعات واحدة بعد الأخرى، تبيّن لنا في كل مرة كذب وافتراء عبد الحسين صاحب هذه المراجعات، وتصويره لعلامة زمانه شيخ الأزهر بالجاهل الذي لا يعرف شيئًا إلا ما يأخذه من مفتريات هذا الرافضي !

وانتقل عبد الحسين بعد هذه الفرية إلى الإلماع إلى الأدلة على وجوب اتباع العترة، حيث أشار إلى مضامين بعض الأحاديث التي يتناقلها الشيعة في مجال الاحتجاج، كما ذكر كلامًا منسوبًا للإمام علي، والإمام زين العابدين.

وحيث إنه سيذكر نص هذه الأحاديث في المراجعة الثامنة فنرجئ المناقشة لتلك المراجعة. والمراجع التي استند إليها في المراجعة السادسة هي : «نهج البلاغة، والصواعق المحرقة» ونجد في غير هذه المراجعة أيضًا نقولاً كثيرة من هذين المرجعين، وعلى الأخص كتاب «الصواعق» ، لهذا رأيت أن أقف هنا وقفة تغنينا بعد ذلك عن مناقشة كل ما ينقله من هذه المرجعين.

لنري القيمة العلمية لما ينقل من «نهج البلاغة»، ومنهج التضليل والتلبيس في النقل من «الصواعق»: وتكفينا وقفة قصيرة بالنسبة للكتاب الأول، أما الثاني فيحتاج إلى وقفة طويلة تفضح هذا الرافضي وأمثاله.

أولاً: نهج البلاغة:

كتاب «نهج البلاغة» كتاب بغير إسناد، فسواء أكان من تأليف وجمع الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦هـ، أم أخيه الشريف المرتضي المتوفى سنة ٤٣٦هـ، فليس متصل

---

(١) راجع ما سبق في المراجعة الرابعة (صـ٢٤) .

الإسناد إلى الإمام علي ﷺ بل كان التأليف والجمع بعد ما يقرب من أربعة قرون، وكما قال عبد الله بن المبارك وابن سيرين وغيرهما: **«لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»**.

وروى الإمام الحاكم بسنده عند عبد الله بن المبارك قال: **«الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»** ثم قال بعد هذا -وهو شيعي لكنه غير رافضي-: **«فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا»**.

وروى أن ابن أبي فروة ذكر أحاديث بغير إسناد فقال له الزهري: **«قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله ! لا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطم ولا أزِمَّة»**!

انظر: كتابه معرفة علوم الحديث (ص٦).

فكتاب «نهج البلاغة» إذن بغير خطم ولا أزِمَّة، ولا وزن له من الناحية العلمية. وفي ضوء المنهج العلمي لا يعتبر حجة في أي فرع من فروع الشريعة، فضلاً عن أصول العقيدة. وإذا ثبت أن هذا الكتاب للشريف الرضي-كما سيأتي- فإن هذا الشاعر رافضي جلد لا يحتج بروايته كما هو معلوم من ترجمته، وهذا يعني أن نهج البلاغة لو كان مسندًا عن طريقه فلا يجوز الاحتجاج بما جاء فيه.

فلو كان مسندًا فليس بحجة، فما بالك إذا خلا تمامًا عن الإسناد؟!

وفي عام ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) ظهرت طبعة جديد للكتاب، وجاء تحت العنوان ما يأتي: نسخة جديدة محققة وموثقة، تحوي ما ثبت نسبته للإمام علي ﷺ وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم. تحقيق وتوثيق دكتور صبري إبراهيم السيد، تقديم العلامة المحقق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

فلننظر في هذه النسخة لنرى ماذا قال أستاذنا ﷺ في تقديمه، ولنرى نتيجة التحقيق والتوثيق.

قال أستاذنا في التقديم: إنها قضية ذات كتاب: أو كتاب ذو قضية. فكتابنا هذا «نهج البلاغة» يعد في طليعة أمهات كتب الأدب العربي.

ولا تكاد مكتبة أديب حفي بالتراث العربي تخلو من الظفر به أو اقتنائه. وكنا إلى الأمس القريب في ريبتين اثنتين منه:

أولاهما: من هو صانع هذا الكتاب؟ أهو الشريف الرضي، أم هو أخوه المرتضي؟

والأخري: مدي صحة هذا الحشد الهائل من الخطب والرسائل والحكم، أو بعبارة

أدق: ما مدي توثيق هذا الحكم الضخم ونسبته إلى الإمام علي كرم الله وجهه ؟ من ذا الذي يقضي في هذه المسائل؟ فإن كثيرين من علماء القرن السادس الهجري يزعمون أن معظم هذه النصوص لا يصح إسناده إلى الخليفة الإمام، وإنما هو من صناعة قوم من فصحاء الشيعة، صنعوه ليزيدوا الناس يقينًا بما عرفوه من فصاحة الإمام واقتداره، مع أن فصاحة وبلاغة وسمو بيانه لا تحتاج إلى دليل، أو تفتقر إلى برهان، وزعموا أيضًا أن الشريف الرجيز أو غيره من الشيعة نظموا أنفسهم في سلك هؤلاء الأقوام.

وقالوا: إنه مما يحير هذا الشك ويقويه، ما اشتمل عليه هذا الكتاب من تعريض بالصحابة في غير ما موضع: وإن السجع والصناعة اللفظية تظهر في كثير من جوانبه على خلاف المعهود في نتاج هذا العصر النبوي.

قالوا: إن فيه من دقة الوصف، وغرابة التصوير مالم يكن معروفًا في آثار الصدر الأول الإسلامي، كما أنه يطوي في جنباته كثيرًا من المصطلحات التي لم يتداولها الناس بعد أن شاعت علوم الحكمة، كالأين والكيف، إلى ما فيه من لغات علم الكلام، أبحاث الرؤية الإلهية، والعد، وكلام الخالق، ومالم يكن معهودًا كذلك من التقسيمات الرياضية ذات النظام.

وقالوا: إن الكتاب مشتمل على ادعاء المعرفة بالغيبيات، وهو الأمر الذي يجل قدر الإمام علي بن أبي طالب وإيمانه الصريح الخالص عن التلبس له أو اصطناعه.

وأن في الكتاب تكرارًا للمقاطع بالتطويل تارة- وبالإيجاز أخرى وأن كثيرًا من نصوصه لم يظهر فيما أُثر من كتب الأدب والتاريخ التي صُنعت قبل الشريف الرضي أو أخيه، وأن فيه تطويلاً يتجاوز حد الغلوّ في بعض نصوصه، كعهده إلى الأشتر النخعي. دع عنك ما يسري فيه من مظاهر التشيع المذهبي، والتعصب الشيعي التي يعلو قدر الإمام عنها .

وأمر آخر يريب: وهو أن جامع هذه النصوص لم يسجل في صدر كتابه أو أثنائه شيئًا من مصادر التوثيق والرواية، كما هو المألوف في أمثال هذه الكتب التي ينظر إليها بعين خاصة، وهذه كلها شبهات تعلو، ومسائل تطفو، تحمل الباحث على كثير من التأمل ، وطويل من الدرس. شبهات ومسائل كانت تحيك في صدر كل دارس لهذا الكتاب الخالد، ويود لو أن قد تفرَّغ لدراستها من يزيل عنها تلك الأوضار، ليظهر من بينها يقين التحقيق.

لهذا كله كانت غبطتي بهذا البحث الذي تولاه باحث أعرف فيه الدقة والصبر، وأعرف فيه خلة التأني، فقد استطاع الدكتور صبري أن يحقق نسبة الكتاب إلى الشريف الرضي بما لا يدع مجالاً للشك. ويمكن من تحقيق نسبة النصوص في هذا الكتاب

بمختلف ضروبها من خطب ورسائل وحكم إلى أصحابها، ومن بينها ما صحّت نسبته إلى الإمام علي في جملتها وتفصيلها، أو في تفصيلها فقط دون جملتها. وهذا أمر يحدث للمرة الأولي بين الباحثين في هذا الكتاب بهذا الأسلوب المنهجي الفريد» أ.هـ

وبعد هذا التقديم نأتي إلى نتائج التوثيق التي انتهى إليها الدكتور صبري، حيث قال: وهكذا أجد نفسي- بعد هذه الجولة التوثيقية- أمام مستويات خمسة من النصوص:

١) نصوص ثبتت نسبتها إلى الإمام علي.
٢) نصوص رواها الشيعة وحدهم.
٣) نصوص لم يروها أحد.
٤) نصوص مشكوك في صحة نسبتها لأسباب خاصة.
٥) نصوص ثبتت نسبتها لآخرين.

(انظر: صـ٨١: ٩٧). والذي يعنينا هو المستوي الأول فقط. وكيف استطاع المحقق إثبات نسبتها إلى الإمام علي؟ بيّن المحقق منهجه في التوثيق حيث قال: (صـ٦٥).

«وهأنذا أحاول استكشاف ما في بطون الكتب الأدبية والتاريخية من نصوص أوردها صاحب «النهج»، ملتزمًا في ذلك باعتماد أقوال من سبقوا الشريف الرضي، أو عاصروه، واستبعاد من جاءوا بعده أو لم يعاصروه».

وقبل أن ننظر في مراجع المحقق نراه هنا يذكر أنها كتب أدبية وتاريخية، وهذه الكتب كما نعلم ليست حجة في أي فرع من فروع الشريعة، فما بالك بأصول العقيدة ؟!

بعد نتائج التوثيق انتقل المحقق إلى تحقيق النصوص وتوثيقها، وبدأها بتوثيق الخطب: أثبت الخطبة الأولى من أولها إلى قوله: «ولا وقت معدود»، ومرجعه العقد الفريد لابن عبد ربه. (انظر: صـ١٠١) وهي هنا خمسة أسطر فقط، وفي الأصل أكثر من خمسين ومائة سطر.

والثانية نصف سطر، وقال المحقق (صـ١٠١): الكلمة موجودة في «تاريخ اليعقوبي».

والثالثة في **«الإمامة والسياسة» لابن قتيبة (صـ١٠٢) - قلت: الكتاب غير صحيح** النسبة لابن قتيبة.

وهكذا نجد مراجع المحقق من هذا النوع من الكتب التي لا تعتبر إطلاقًا مراجع معتمدة في مجال الشريعة. وفي (صـ٢٩٧ :٣٠٩) ذكر مراجع البحث والتوثيق.

وبالنظر فيها نراها كما ذكر المحقق من كتب الأدب والتاريخ ما عدا مسند الإمام أحمد، وقد سبق جمع ما في المسند ودراسته، إذن لا يجوز ذكر شيء مما جاء في «نهج

البلاغة» ليحتج به في أي مجال من مجالات الشريعة، ولسنا بعد هذا في حاجة إلى مناقشة ما يذكره هذا الرافضي، وبيان أن ما جاء به من طعن في الصحابة الكرام الذين ﵃ ورضوا عنه، وخيرهم الشيخان، يتعارض مع كتاب الله تعالى ، وسنة رسول الله ﷺ ، وما ثبت متواترًا وصحيحًا عن الإمام علي هو نفسه، ﵁ .

ثانيًا: الصواعق المحرقة:

كتاب «الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة» للمحدث الفقيه أحمد بن حجر الهيتمي المكي، المتوفى سنة ٩٧٤هـ.

والكتاب كما يظهر من عنوانه إنما هو للرد على هذه الفرقة وأمثالها، ولذلك قال في بداية الكتاب: «**سئلت قديمًا في تأليف كتاب يبين حقية خلافة الصديق، وإمارة ابن الخطاب، فأجبت إلى ذلك مسارعة في خدمة هذا الجناب، فجاء بحمد الله أنموذجًا لطيفًا، ومنهاجًا شريفًا، ومسلكًا منيفًا. ثم سئلت قديمًا في إقرائه في رمضان سنة خمسين وتسعمائة بالمسجد الحرام لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما الآن بمكة المشرفة... إلخ**»(ص٩) .

فالكتاب إذن لبيان بطلان مذهب الشيعة والرافضة ونحوهما، فكيف يستدل عبد الحسين بما جاء في هذا الكتاب لبيان صحة مذهبه لا بطلانه؟

لننظر إلى ما جاء في«الصواعق» أولاً،ثم نبيّن مسلك عبد الحسين.

بدأ ابن الهيتمي بثلاث مقدمات، ومما جاء فيها: «**بيان وجوب تعظيم أصحاب رسول الله ﷺ ، ورد ما افتراه الرافضة عليهم من الروايات. ثم إجماع الصحابة على وجوب تنصيب الإمام بعد عصر النبوة. وأخيرًا طريق ثبوت الخلافة**».

وقسم الكتاب إلى أحد عشر بابًا: جعل الباب الأول في بيان كيفية خلافة الصديق، والاستدلال على حقيتها بالنقل والعقل، وقسم الباب إلى خمسة فصول:

الأول: في بيان كيفيتها: وبدأه بقول : «روى الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، اللذين هما أصح الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتد به، أن عمر ﵁ - خطب الناس مرجعه من الحج...» وذكر ما يتصل ببيعة الصديق، وأثبتها من قبل.

وقال بعد هذا (ص٢٠): «وأخرج النسائي، وأبو يعلى، والحاكم وصححه: عن ابن مسعود قال: لما قُبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فأتاهم عمر بن الخطاب، فقال: يا معشر الأنصار: ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس، وأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر» .

ثم قال بعد هذا (صـ٢١): «وأخرج موسى بن عقبة في مغازيه، والحاكم، وصححه عن عبد الرحمن بن عوف ﵁ قال: خطب أبو بكر فقال: والله ما كنت حريصًا على الإمارة يومًا ولا ليلة قط، ولا كنت راغبًا فيها ولا سألتها الله في سر ولا علانية، ولكنني أشفقت من الفتنة ومالي في الإمارة من راحة، لقد قلدت أمرًا عظيمًا مالي به من طاقة، ولا يد إلا بتقوية الله، فقال علي والزبير: ما غضبنا إلا لأنا أخرنا عن المشورة، وإنا نرى أبا بكر أحق الناس بها؛ إنه لصاحب الغار، وإنا لنعرف شرفه وخيره، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بين الناس وهو حي».

وقال أيضًا: وأخرج أحمد أن أبا بكر لما خطب يوم السقيفة لم يترك شيئًا أُنزل في الأنصار، وذكره رسول الله ﷺ في شأنهم إلا ذكره، وقال: لقد علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «**لو سلك الناس واديًا وسلكت الأنصار واديًا لسلكت وادي الأنصار**[1]»، وقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال: وأنت قاعد: **قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم**. فقال له سعد: صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء. ويؤخذ منه ضعف ما حكاه ابن عبد البر أن سعدا أبى أن يبايع أبا بكر حتى لقي الله» . (انظر: صـ٢١: ٢٢).

وجعل الفصل الثاني في بيان انعقاد الإجماع على ولاية أبي بكر، فقال: قد علم مما قدمناه أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على ذلك، وأن ما حكى من تخلف سعد بن عبادة عن البيعة مردود.

ومما يصرح بذلك أيضًا ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن مسعود قال: ما رآه المسلمون حسنًا، فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئًا، فهو عند الله سيىء.

وقد رأى الصحابة جميعًا أن يُستخلف أبو بكر، فانظر إلى ما صح عن ابن مسعود، وهو من أكابر الصحابة، وفقهائهم ومتقدميهم من حكاية الإجماع من الصحابة جميعًا على خلافة أبي بكر، ولذا كان هو الأحق بالخلافة عند جميع أهل السنة، والجماعة في كل عصر منا إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وكذلك عند جميع المعتزلة، وأكثر الفرق، **وإجماعهم على خلافته قاض بإجماعهم على أنه أهل لها مع أنها من الظهور بحيث لا تخفى**.

فلا يقال إنها واقعة يحتمل أنها لم تبلغ بعضهم، ولو بلغت الكل لربما أظهر بعضهم

---

(١) رواه البخاري (٤٣٣٤)، ومسلم (١٠٥٩) عن أنس بن مالك.

خلافًا. على أن هذا إنما يتوهم أن لو لم يصح عن بعض الصحابة المشاهدين لذلك الأمر من أوله إلى آخره حكاية الإجماع، وأما بعد أن صح عن مثل ابن مسعود حكاية إجماعهم كلهم، فلا يتوهم ذلك أصلاً سيما وعلي كرم الله وجهه ممن حكى الإجماع على ذلك أيضًا، كما سيأتي عنه أنه لما قدم البصرة سئل عن مسيره هل هو بعهد من النبي ﷺ، فذكر مبايعته هو وبقية الصحابة لأبي بكر، وأنه لم يختلف عليه منهم اثنان.

وأخرج البيهقي عن الزعفراني قال: سمعت الشافعي يقول أجمع الناس على خلافة أبي بكر، وذلك أنه اضطرب الناس بعد رسول الله ﷺ فلم يجدوا تحت أديم السماء خيرًا من أبي بكر فولوه رقابهم -وأخرج- أسد السنة عن معاوية بن قرة قال: ما كان أصحاب رسول الله ﷺ يشكُّون أن أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ، وما كانوا يسمونه إلا خليفة رسول الله، وما كانوا يجتمعون على خطأ ولا ضلالة، وأيضًا فالأمة اجتمعت على حقية إمامة أحد الثلاثة أبي بكر وعلي والعباس، ثم إنهما لم ينازعاه بل بايعاه، فتم بذلك الإجماع له على إمامته دونهما.

إذا لو لم يكن على حق لنازعاه كما نازع علي معاوية مع قوة شوكة معاوية عدة وعددًا على شوكة أبي بكر، فإذا لم يبال علي بها، ونازعه، فكانت منازعته لأبي بكر أولى وأحرى، فحيث لم ينازعه دل على اعترافه بحق خلافته، ولقد سأله العباس في أن يبايعه، فلم يقبل، ولو علم نصا عليه لقبل سيما ومعه الزبير مع شجاعته وبنو هاشم وغيرهم.

ومر أن الأنصار كرهوا بيعة أبي بكر وقالوا منا أمير ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر بخبر: الأئمة من قريش، فانقادوا له وأطاعوه، وعلي أقوى منهم شوكة وعدة وعددًا وشجاعة، فلو كان معه نص لكان أحرى بالمنازعة، وأحق بالإجابة، ولا يقدح في حكاية الإجماع تأخر علي والزبير والعباس وطلحة مدة لأمور منها أنهم رأوا أن الأمر تم بمن تيسر حضوره حينئذ من أهل الحل والعقد، ومنها أنهم لما جاءوا وبايعوا اعتذروا كما مر عن الأولين من طرق بأنهم أُخروا عن المشورة مع أن لهم فيها حقًا لا للقدح في خلافة الصديق هذا مع الاحتياج في هذا الأمر لخطره إلى الشورى التامة، ولهذا مر عن عمر بسند صحيح أن تلك البيعة كانت فتنة، ولكن وقى الله شرها.

ويوافق ما مر عن الأولين الاعتذار، ما أخرجه الدراقطني من طرق كثيرة أنهما قالا عند مبايعتهما لأبي بكر: إلا إنا أُخرنا عن المشورة، وإنا لنرى أن أبا بكر أحق الناس بها.

إنه لصاحب الغار وثاني اثنين، وإنا لنعرف له شرفه وكبره، وفي آخرها أنه اعتذر

إليهم، فقال: والله ما كنت حريصًا على الإمارة يومًا قط ولا ليلة، ولا كنت فيها راغبًا، ولا سألتها الله ﷻ في سر ولا علانية، ولكنني أشفقت من الفتنة، ومالي في الإمارة من راحة، ولقد قُلدت أمرًا عظيمًا إلى آخر ما مر، فقبلوا منه ذلك، وما اعتذر به. (انظر: صـ٢٣: ٢٥) .

وعقَّب على ما سبق وعلى رواية البخاري، بقوله: فتأمل عذره وقوله: لم ننفس على أبي بكر خيرًا ساقه الله إليه، وأنه لا ينكر ما فضله الله به، وغير ذلك مما اشتمل عليه هذا الحديث، تجده بريئًا مما نسبه إليه الرافضة ونحوهم، فقاتلهم الله ما أجهلهم وأحمقهم! (صـ٢٦) .

أما الفصل الثالث: ففي النصوص السمعية الدالة على خلافة أبي بكر من القرآن والسنة، وبدأ بالنصوص القرآنية فقال: فمنها قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤] .

أخرج البيهقي عن الحسن البصري أنه قال: هو والله أبو بكر، لما ارتدت العرب جاهدهم أبو بكر وأصحابه حتى ردهم إلى الإسلام.

وأخرج يونس بن بكير عن قتادة قال: لما توفي النبي ﷺ ارتدت العرب، فذكر قتال أبي بكر لهم إلى أن قال: فكنا نتحدث أن هذه الآية نزلت في أبي بكر وأصحابه ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ وشرح ثم قال: وأخرج الدارقطني عن ابن عمر قال: لما برز أبو بكر واستوى على راحلته أخذ علي بزمامها وقال: إلى أين يا خليفة رسول الله، أقول لك ما قال لك رسول الله ﷺ يوم أحد: شمر سيفك ولا تفجعنا بنفسك، وارجع إلى المدينة، فو الله لئن فجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدًا (انظر: ٢٧: ٢٨) .

واستمر في ذكر الآيات الكريمة، ومما قاله: ومن الآيات الدالة على خلافته أيضًا قوله تعالى : ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ . أخرج ابن أبي حاتم عن جويبر أن هؤلاء القوم هم بنو حنيفة، ومن ثم قال ابن أبي حاتم وابن قتيبة وغيرهما: هذه الآية حجة على خلافة الصديق لأنه الذي دعا إلى قتالهم، فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله -إمام أهل السنة-: سمعت الإمام أبا العباس بن سريج يقول: الصديق في القرآن في هذه الآية. قال: لأن أهل العلم أجمعوا على أنه لم يكن بعد نزولها قتال دعوا إليه إلا دعاء أبي بكر لهم وللناس إلى قتال أهل الردة ومن منع الزكاة.

قال: فدل ذلك على وجوب خلافة أبي بكر، وافتراض طاعته إذ أخبر الله أن المتولي عن ذلك يعذب عذابًا أليمًا.

قال ابن كثير: ومن فسر القوم بأنهم فارس والروم، فالصديق هو الذي جهز الجيوش إليهم وتمام أمرهم كان على يد عمر وعثمان وهما فرعا الصديق.

فإن قلت: يمكن أن يراد بالداعي في الآية النبي ﷺ أو علي قلت: لا يمكن ذلك مع قوله تعالى: ﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ ومن ثم لم يدعوا إلى محاربة في حياته ﷺ إجماعًا كما مر، وأما علي فلم يتفق له في خلافته قتال لطلب الإسلام أصلاً بل لطلب الإمامة، ورعاية حقوقها وأما من بعده فهم عندنا ظلمة، وعندهم كفار، فتعين أن ذلك الداعي الذي يجب باتباعه الأجر الحسن وبعصيانه العذاب الأليم أحد الخلفاء الثلاثة، وحينئذ فالألزم عليه حقية أبي بكر على كل تقدير لأن حقية خلافة الآخرين فرع عن حقية خلافته إذ هما فرعاها الناشئان عنها والمترتبان عليها.

ومن تلك الآيات أيضًا قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥].

قال ابن كثير: هذه الآية منطبقة على خلافة الصديق، وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري قال: إن ولاية أبي بكر وعمر في كتاب الله. يقول الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية.

ومنها قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾.

وجه الدلالة: أن الله تعالى سماهم صادقين، ومن شهد له ﷻ بالصدق لا يكذب، فلزم أن ما أطبقوا عليه من قولهم لأبي بكر خليفة رسول الله صادقون فيه، فحينئذ كانت الآية ناصة على خلافته.

أخرجه الخطيب عن أبي بكر بن عياش وهو استنباط حسن، كما قاله ابن كثير، (انظر: صـ٣١: ٣٢).

وبعد أن انتهى صاحب «الصواعق» من ذكر الآيات الكريمة، وبيان دلالتها على خلافة أبي بكر، انتقل إلى السنة المطهرة.

وقد جمع كثيرًا من الأحاديث التي تدل على خلافته، والأحاديث التي تدل على فضله، وهي تزيد على المائة، وذكرها في أبواب متفرقة. وأثبت هنا بعض الأحاديث التي بيّن أنها تدل على خلافة أبي بكر.

١) أخرج أحمد وحسّنه، وابن ماجه، والحاكم وصححه، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»(١)، وأخرجه الطبراني من حديث أبي الدرداء والحاكم من حديث ابن مسعود.

وروى أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن حذيفة: «**إِنِّي لاَ أَدْرِي مَا قَدْرُ بَقَائِي فِيكُمْ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ عَمَّارٍ وَمَا حَدَّثَكُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ فَصَدِّقُوهُ**»(٢).

والترمذي عن ابن مسعود والروياني عن حذيفة وابن عدي عن أنس: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي مِنْ أَصْحَابِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ**»(٣).

٢) أخرج الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال: خطب رسول الله ﷺ الناس وقال: «**إِنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ ذَلِكَ الْعَبْدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ**»، فبكى أبو بكر وقال: بل نفديك بآبائنا وأمهاتنا فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خيره الله، فكان رسول الله ﷺ هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً غَيْرَ رَبِّي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ لاَ يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلاَّ سُدَّ إِلاَّ بَابَ أَبِي بَكْرٍ**».

وفي لفظ لهما: «**لاَ يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلاَّ خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ**»(٤).

وفي آخر لعبد الله بن أحمد: «**أبو بكر صاحبي ومؤنسي في الغار سدوا كل خوخة في المسجد غير خوخة أبي بكر**».

وفي آخر للبخاري: «**لَيسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ. سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ**»(٥).

وفي آخر لابن عدي: «**سدوا هذه الأبواب الشارعة في المسجد إلا باب أبي بكر**».

وطرقه كثيرة منها عن حذيفة وأنس وعائشة وابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم.

---

(١) أحمد (٢٣١٦٩)، وابن ماجه (٩٧)، والترمذي (٣٨٠٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١١٤٢).

(٢) الترمذي (٣٦٦٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٥١١).

(٣) الترمذي (٢٦٦٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١١٤٤).

(٤) البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢).

(٥) البخاري (٤٦٧).

قال العلماء: في هذه الأحاديث إشارة إلى خلافة الصديق رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه لأن الخليفة يحتاج إلى القرب من المسجد لشدة احتياج الناس إلى ملازمته له للصلاة بهم وغيرها.

٣) أخرج الحاكم وصححه عن أنس قال: بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله ﷺ أن سله إلى من ندفع صدقاتنا بعدك، فأتيته فسألته، فقال: «**إلى أبي بكر**»[1].

ومن لازم دفع الصدقة إليه كونه خليفة إذ هو المتولي قبض الصدقات.

٤) أخرج مسلم عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه: «**ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ، وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ**»[2]، وأخرجه أحمد وغيره من طرق عنها وفي بعضها قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه: «**ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر أكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلف عليه أحد، ثم قال: دعيه معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر**»، وفي رواية عن عبد الله بن أحمد: «**أبى الله والمؤمنون أن يختلف عليك يا أبا بكر**».

٥) أخرج الشيخان عن أبي موسى الأشعري قال: مرض النبي ﷺ فاشتد مرضه فقال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» قالت عائشة: يا رسول الله إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، فقال: «**مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» فعادت، ، فقال: «**مرى أبا بكر فليصل بالناس فإنكن صواحب يوسف**»، فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة رسول الله ﷺ وفي رواية أنها لما راجعته، فلم يرجع لها قالت لحفصة قولي له يأمر عمر، فقالت له، فأبى حتى غضب وقال: «**أَنْتُنَّ أَوْ إِنْكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ**»[3].

واعلم أن هذا الحديث متواتر، فإنه ورد من حديث عائشة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن زمعة وأبي سعيد وعلي ابن أبي طالب وحفصة.

وفي بعض طرقه عن عائشة. لقد راجعت رسول الله ﷺ في ذلك، وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبدًا، ولا كنت أرى أنه لن يقوم أحد مقامه إلا تشاءم الناس به، فأردت أن يعدل ذلك رسول الله ﷺ عن أبي بكر.

وفي حديث ابن زمعة أن رسول الله ﷺ أمرهم بالصلاة، وكان أبو بكر غائبًا، فتقدم عمر، فصلى، فقال رسول الله ﷺ: «**لا لا لا يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر، فيصلي بالناس أبو**

---

(١) المستدرك (٤٤٦٠) عن أنس. (٢) مسلم (٢٣٨٧).
(٣) البخاري (٦٧٨)، ومسلم (٤٢٠).

بكر» ، وفي رواية عنه أنه ﷺ قال: «**اخرج وقل لأبي بكر: يصلي بالناس**» ، فخرج فلم يجد على الباب إلا عمر في جماعة ليس فيهم أبو بكر، فقال يا عمر: صل بالناس، فلما كبر وكان صيتا وسمع ﷺ صوته قال: «**يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**»[١] .

وفي حديث ابن عمر: كبر عمر فسمع رسول الله ﷺ تكبيره فأطلع رأسه مغضبًا، فقال: «**أين ابن قحافة**»؟

قال العلماء: في هذا الحديث أوضح دلالة على أن الصديق أفضل الصحابة على الإطلاق، وأحقهم بالخلافة، وأولاهم بالإمامة.

قال الأشعري: قد علم بالضرورة أن رسول الله ﷺ أمر الصديق أن يصلي بالناس مع حضور المهاجرين والأنصار مع قوله: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ**»[٢]. فدل على أنه كان أقرأهم أي أعلمهم بالقرآن. انتهى.

وقد استدل الصحابة أنفسهم بهذا على انه أحق بالخلافة، منهم عمر ومر كلامه في فضل المبايعة. ومنهم علي فقد أخرج ابن عساكر عنه: لقد أمر النبي ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس، وإني لشاهد وما أنا بغائب، وما بي مرض، فرضينا لدنيانا ما رضيه النبي ﷺ لديننا.

قال العلماء: وقد كان معروفًا بأهلية الإمامة في زمان النبي ﷺ .

وأخرج أحمد وأبو داود وغيرهما عن سهل بن سعد قال: كان قتال بين بني عمرو بن عوف، فبلغ النبي ﷺ فأتاهم بعد الظهر ليصلح بينهم، فقال: «**يَا بِلَالُ: إِنْ حَضَرَتْ الصَّلَاةُ وَلَمْ آتِ فَمُرْ أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، فلما حضرت صلاة العصر أقام بلال الصلاة. ثم أمر أبا بكر فصلى[٣] .

ووجه ما تقرر من أن الأمر بتقديمه للصلاة كما ذكر فيه الإشارة أو التصريح بأحقيته بالخلافة؛ لأن القصد الذاتي من نصب الإمام العالم إقامة شعائر الدين على الوجه المأمور به من أداء الواجبات وترك المحرمات وإحياء السنن، وإماتة البدع، وأما الأمور الدنيوية وتدبيرها كاستيفاء الأموال من وجوهها وإيصالها لمستحقها ودفع الظلم، ونحو ذلك فليس مقصودًا بالذات، بل ليتفرغ الناس لأمور دينهم إذ لا يتم تفرغهم له إلا إذا

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٦٥)، وصححه الألباني في كتاب السنة (١١٦١).
(٢) مسلم (٦٧٣).
(٣) البخاري (٧١٩٠)، وأبو داود (٩٤١).

انتظمت أمور معاشهم بنحو الأمن على الأنفس، والأموال، ووصول كل ذي حق إلى حقه، فلذلك رضي النبي ﷺ لأمر الدين، وهو الإمامة العظمى، أبا بكر بتقديمه للإمامة في الصلاة، كما ذكرنا ومن ثم أجمعوا على ذلك كما مر.

وأخرج ابن عدي عن أبي بكر بن عياش قال: قال لي الرشيد: يا أبا بكر كيف استخلف الناس أبا بكر الصديق؟ قلت: يا أمير المؤمنين: سكت الله وسكت رسوله وسكت المؤمنون. قال: والله ما زدتني إلا عماء، قلت: يا أمير المؤمنين مرض النبي ﷺ ثمانية أيام، فدخل عليه بلال، فقال يا رسول الله: من يصلي بالناس؟ قال: «**مُرْ أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ**» فصلى أبو بكر بالناس ثمانية أيام والوحي ينزل عليه، فسكت رسول الله ﷺ لسكوت الله، وسكت المؤمنون لسكوت رسول الله ﷺ، فأعجبه فقال: بارك الله فيك.

٦) أخرج ابن حبان عن سفينة: لما بنى رسول الله ﷺ المسجد وضع في البناء حجرا، قال لأبي بكر: «**ضع حجرك إلى جنب حجري**»، ثم قال لعمر: «**ضع حجرك إلى جنب حجر أبي بكر**»، ثم قال لعثمان: «**ضع حجرك إلى جنب حجر عمر**»، ثم قال: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**»(١). قال أبو زرْعة: إسناده لا بأس به، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك، وصححه، والبيهقي في الدلائل، وغيرهما.

وقوله لعثمان ما ذكر يرد على من زعم أن هذا إشارة إلى قبورهم. على أن قوله آخر الحديث: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**» صريح فيما أفاده الترتيب الأول أن المراد به ترتيب الخلافة (٢). هذه بعض الأحاديث التي ذكر أنها تنص على إمامة أبي بكر.

وأراد بعد هذا أن يبيّن أن الموضوع محل خلاف، ولذلك جعل عنوان الفصل الرابع «في بيان أن النبي ﷺ هل نص على خلافة أبي بكر؟».

وقال (صـ٤٢وما بعدها): اعلم أنهم اختلفوا في ذلك. ومن تأمل الأحاديث التي قدمناها علم من أكثرها أنه نص عليها نصًا ظاهرًا. وعلى ذلك جماعة من المحدثين وهو الحق، وقال جمهور أهل السنة والمعتزلة والخوارج: لم ينص على أحد، ويؤيدهم ما أخرجه البزار في مسنده عن حذيفة قال: قالوا: يا رسول الله: ألا تستخلف علينا؟ قال: «**إن إستخلف عليكم فتعصون خليفتي ينزل عليكم العذاب**»(٣).

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (١١٥٧) من حديث سفينة، وضعفه الشيخ الألباني. ورواه أبو يعلى والحاكم من حديث عائشة وضعفه الذهبي.

(٢) انظر كتاب «الصواعق» (صـ٣٥: ٣٩). (٣) المستدرك (٤٤٣٥).

وأخرجه الحاكم في المستدرك لكن في سنده ضعف.

وما أخرجه الشيخان عن عمر أنه قال حين طعن: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني -يعني أبا بكر، وإن أترككم فقد ترككم من هو خير مني رسول الله ﷺ .

وما أخرجه أحمد والبيهقي بسند حسن عن علي أنه لما ظهر علي يوم الجمل قال: أيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئًا حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر، فأقام واستقام حتى مضى لسبيله، ثم إن إبا بكر رأى من الرأى أن نستخلف عمر، فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجرانه، ثم إن أقوامًا طلبوا الدنيا فكانت أمور يقضي الله فيها. والجران بكسر الجيم باطن عنق البعير يقال ضرب بجرانه الشيء أي استقر وثبت.

وأخرج الحاكم وصححه أنه قيل لعلي: ألا تستخلف علينا؟ فقال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف، ولكن إن يرد الله الناس خيرًا فسيجمعهم بعدي على خيرهم[1].

وما أخرجه ابن سعد عن علي أيضًا قال: قال علي: لما قبض النبي ﷺ نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي ﷺ قد قدم أبا بكر في الصلاة فرضينا لدنيانا ما رضيه النبي ﷺ لديننا فقدمنا أبا بكر .

وقول البخاري في تاريخه: روى عن ابن جمهان عن سفينة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**» .

قال البخاري: ولم يتابع على هذا لأن عمر وعليًا وعثمان قالوا لم يستخلف النبي ﷺ. انتهى. ومر أن هذا الحديث، أعنى قوله: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**»، صحيح ولا منافاة بين القول بالاستخلاف والقول بعدمه لأن مراد من نفاه أنه لم ينص عند الموت على استخلاف أحد بعينه، ومراد من أثبته أنه ﷺ نص عليه وأشار إليه قبل ذلك .

ولا شك أن النص على ذلك قبل قرب الوفاة يتطرق إليه الاحتمال، وإن بعد بخلافه عند الموت، فلذلك نفى الجمهور كعلي وعمر وعثمان الاستخلاف.

ويؤيد ذلك قول بعض المحققين من متأخري الأصوليين: معنى لم ينص عليها لأحد لم يأمر بها لأحد . على أنه قد يؤخذ مما في البخاري عن عثمان أن خلافة أبي بكر منصوص عليها، والذي فيه في هجرة الحبشة عنه من جملة حديث أنه قال: وصحبت رسول الله ﷺ وبايعته ووالله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله، ثم استخلف الله أبا بكر، فوالله ما

---

(١) البزار كما في المجمع للهيثمي (١٤٣٣٤) وقال: رجاله رجال الصحيح.

عصيته ولا غششته، ثم استخلف عمر فوالله ما عصيته ولا غششته. الحديث.

فتأمل قوله في أبي بكر: ثم استخلف الله أبا بكر، وفي عمر: ثم استخلف عمر، تعلم دلالته على ما ذكرته من النص على خلافة أبي بكر، وإذا أفهم كلامه هذا ذلك مع ما مر عنه من أنها غير منصوص عليها تعين الجمع بين كلاميه بما ذكرناه، وكان اشتمال كلاميه على ذلك مؤيدًا للجمع الذي قدمناه، وعلى كل فهو ﷺ كان يعلم لمن هي بعده بإعلام الله له، ومع ذلك فلم يؤمر بتبليغ الأمة النص على واحد بعينه عند الموت، وإنما وردت عنه ظواهر تدل على أنه علم بإعلام الله له أنها لأبي بكر، فأخبر بذلك كما مر، وإذا أعلمها فإما أن يعلمها علمًا واقعًا موافقًا للحق في نفس الأمر أو أمرًا واقعا مخالفًا له، وعلى كل حال لو وجب على الأمة مبايعة غير أبي بكر لبالغ رسول الله ﷺ في تبليغ ذلك الواجب إليهم بأن ينص عليه نصًا جليًا ينقل مشتهرا حتى يبلغ الأمة ما لزمهم، ولما لم ينقل كذلك مع توفر الدواعي على نقله دل على أنه لا نص.. وتوهم أن عدم تبليغه لعلمه بأنهم لا يأتمرون بأمره فلا فائدة فيه باطل، فإن ذلك غير مسقط لوجوب التبليغ عليه، ألا ترى أنه بلَّغ سائر التكاليف للآحاد مع الذين علم منهم أنهم لا يأتمرون فلم يسقط العلم بعدم ائتمارهم التبليغ عليه.

واحتمال أنه بلغ أمر الإمامة سرًا -واحدًا واثنين- ونقل كذلك لا يفيد؛ لأن سبيل مثله الشهرة لصيرورته بتعدد التبليغ وكثرة المبلغين أمرًا مشهورًا إذ هو من أهم الأمور لما يتعلق به من مصالح الدين والدنيا كما مر مع ما فيه من دفع ما قد يتوهم من إثارة فتنة.

واحتمال أنه بلغه مشتهرا ولم ينقل أو نقل ولم يشتهر فيما بعد عصره باطل أيضًا، إذ لو اشتهر لكان سبيله أن ينقل نقل الفرائض لتوفر الدواعي على نقل مهمات الدين، فالشهرة هنا لازمة لوجود النص فحيث لا شهرة لا نص بالمعنى المتقدم لا لعلي ولا لغيره، فلزم من ذلك بطلان ما نقله الشيعة وغيرهم من الأكاذيب وسودوا به أوراقهم من نحو خبر: أنت الخليفة من بعدي وخبر سلموا على علي بإمرة المؤمنين، وغير ذلك مما يأتي. إذ لا وجود لما نقلوه فضلاً عن اشتهاره، كيف وما نقلوه لم يبلغ مبلغ الآحاد المطعون فيها، إذ لم يصل علمه لأئمة الحديث المثابرين على التنقيب عنه كما اتصل لهم كثير مما ضعفوه. وكيف يجوز في العادة أن ينفرد هؤلاء بعلم صحة تلك الآحاد مع أنهم لم يتصفوا قط برواية ولا بصحبة محدث ويجهل تلك الآحاد مهرة الحديث وسباقه الذي أفنوا أعمارهم في الرحلات والأسفار البعيدة وبذلوا جهدهم في طلبه وفي السعي إلى كل من ظنوا عنده قليلاً منه، فلذلك قضت العادة المطردة القطعية بكذبهم واختلاقهم فيما

زعموه من نص على علي صح أحادا عندهم مع عدم اتصافهم برواية حديث ولا صحبة لمحدث كما تقرر. نعم روي أحادا خبر: أنت مني بمنزلة هارون من موسى. وخبر: من كنت مولاه فعلي مولاه.

وسيأتي الجواب عنهما واضحًا مبسوطًا وأنه لا دلالة لواحد منهما على خلافة علي لا نصًا ولا إشارةً وإلا لزم نسبة جميع الصحابة إلى الخطأ وهو باطل لعصمتهم من أن يجتمعوا على ضلالة، فإجماعهم على خلاف ما زعمه أولئك المبتدعة الجهال قاطع بأن ما توهموه من هذين الحديثين غير مراد. أن لو فرض احتمالهم لما قالوه فكيف وهما لا يحتملانه كما سيأتي . فظهر أن ما سودوا به أوراقهم من تلك الآحاد لا تدل لما زعموه، واحتمال أن ثم نصًا غير ما زعموه يعلمه علي أو أحد المهاجرين أو الأنصار باطل أيضًا . وإلا لأورده العالم به يوم السقيفة حين تكلموا في الخلافة أو فيما بعده لوجوب إيراده حينئذ .

وقولهم: ترك علي إيراده مع علمه تقية باطل إذ لا خوف يتوهمه من له أدنى مسكة وإحاطة بعلم أحوالهم في مجرد ذكره لهم ومنازعته في الإمامة به كيف وقد نازع من هو أضعف منه وأقل شوكة ومنعة من غير أن يقيم دليلاً على ما يقوله ومع ذلك فلم يؤذ بكلمة فضلاً عن أن يقتل. فبان بطلان هذه التقية المشؤومة عليهم سيما وعلي قد علم بواقعة الحباب وبعدم إيذائه بقول أو فعل مع أن دعواه لا دليل عليها، ومع ضعفه وضعف قومه بالنسبة لعلي وقومه. وأيضًا فيمتنع عادة من مثلهم أنه يذكره لهم ولا يرجعون إليه كيف وهم أطوع عباد الله وأعملهم بالوقوف عند حدوده وأبعد عن اتباع حظوظ النفس لعصمتهم السابقة وللخبر الصحيح: **«خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم»**(١) .

وأيضًا ففيهم العشرة المبشرون بالجنة. ومنهم أبو عبيدة أمين هذه الأمة كما صح من طرق، فلا يتوهم فيهم وهم بهذه الأوصاف الجليلة أنهم يتركون العمل بما يرويه لهم من تقبل روايته بلا دليل أرجح يعولون عليه. -معاذ الله- أن يجوز ذلك عليهم شرعًا أو عادةً إذ هو خيانة في الدين وإلا لارتفع الأمان في كل ما نقلوه عنه من القرآن والأحكام.

ولم يجزم بشيء من أمور الدين مع أنه بجميع أصوله وفروعه إنما أخذ منهم على أن في نسبة علي إلى الكتم غاية نقص له لما يلزم عليه من نسبته، وهو أشجع الناس إلى الجبن والظلم. ولهذا التوهم كفره بعض الملحدين، كما يأتي فعلم مما تقرر جميعه أنه لا نص على إمامة علي حتى ولا بالإشارة، وأما أبو بكر فقد علمت النصوص السابقة

---

(١) البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

المصرحة بخلافته، وعلى فرض أن لا نص عليه أيضًا ففي إجماع الصحابة عليها غنى عن النص إذ هو أقوى منه لأن مدلوله قطعي ومدلول خبر الواحد ظني، وأما تخلف جمع كعلي والعباس والزبير والمقداد عن البيعة وقت عقدها فمر الجواب عنه مستوفي.

وحاصله مع الزيادة: أن أبا بكر أرسل إليهم بعد فجاءوا فقال للصحابة: هذا علي ولا بيعة لي في عنقه وهو بالخيار في أمره. ألا فأنتم بالخيار جميعًا في بيعتكم إياي، فإن رأيتم لها غيري فأنا أول من يبايعه، فقال علي: لا نرى لها أحدًا غيرك، فبايعه هو وسائر المتخلفين.

ونرى صاحب الصواعق بعد هذا يذكر الشبه التي أثارها الروافض ويدحضها، وهذه الشبه كرر ذكرها صاحب المراجعات، فهي إذن في صلب موضوعنا، غير أننا إذا أثبتناها كاملة يطول النقل كثيرًا، ولذلك اكتفي بذكر بعضها:

الشبهة السابعة :

زعموا أنه ظالم لفاطمة بمنعه إياها مخلف أبيها، وأنه لا دليل له في الخبر الذي رواه: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة**»[1]؛ لأن فيه احتجاجًا بخبر الواحد مع معارضته لآية المواريث، وفيه ما هو مشهور عند الأصوليين .

وزعموا أيضًا أن فاطمة معصومة بنص ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾. [الأحزاب:٣٣] وخبر: «**فاطمة بضعة مني**»[2] وهو معصوم، فتكون معصومة، وحينئذ فيلزم صدق دعواها الإرث.

وجوابها:

أما عن الأول: فهو لم يحكم بخبر الواحد الذي هو محل الخلاف، وإنما حكم بما سمعه من رسول الله ﷺ وهو عنده قطعي فساوى آية المواريث في قطعية المتن، وأما حمله على ما فهمه منه فلانتفاء الاحتمالات التي يمكن تطرقها إليه عنه بقرينة الحال، فصار عنده دليلاً قطعيًا مخصصًا لعموم تلك الآيات.

وأما عن الثاني: فمن أهل البيت أزواجه على ما يأتي في فضائل أهل البيت، ولسن بمعصومات اتفاقًا، فكذلك بقية أهل البيت.

وأما بضعة مني: فمجاز قطعًا فلم يستلزم عصمتها، وأيضًا فلا يلزم مساواة البعض

---

(١) رواه البخاري (٦٧٣٠)، ومسلم (١٧٥٨) من حديث عائشة وغيرها.

(٢) البخاري (٣٧١٤).

للجملة في جميع الأحكام بل الظاهر أن المراد أنها كبضعة مني: فيما يرجع للخير والشفقة، ودعواها أنه ﷺ نحلها فدك لم تأت عليها إلا بعلي وأم أيمن، فلم يكمل نصاب البينة، على أن في قبول شهادة الزوج لزوجته خلافًا بين العلماء، وعدم حكمه بشاهد ويمين، إما لعلة كونه ممن لا يراه ككثيرين من العلماء، أو أنها لم تطلب الحلف مع من شهد لها، وزعمهم أن الحسن والحسين وأم كلثوم شهدوا لها باطل، على أن شهادة الفرع والصغير غير مقبولة، وسيأتي عن الإمام زيد بن الحسن بن علي بن الحسين رضي الله عنهم، أنه صوب ما فعله أبو بكر، وقال: لو كنت مكانه لحكمت بمثل ما حكم به.

وفي رواية تأتي في الباب الثاني أن أبا بكر كان رحيمًا وكان يكره أن يغير شيئًا تركه رسول الله ﷺ ، ولما قالت: أعطاني فدك، فقال: هل لك بينة، فشهد لها علي وأم أيمن، فقال لها : فبرجل وامرأة تستحقينها.

ثم قال زيد : والله، لو رفع الأمر فيها إليَّ لقضيتُ بقضاء أبي بكر رضي الله عنه . وعن أخيه الباقر أنه قيل له : أظلمكم الشيخان من حقكم شيئًا ؟ فقال: لا ومنزّل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا، ما ظلمنا من حقنا ما يزن حبة خردلة.

وأخرج الدارقطني، أنه سئل ما كان يعمل علي في سهم ذوي القربى؟ قال: عمل فيه بما عمل أبو بكر وعمر، وكان يكره أن يخالفهما.

وأما عذر فاطمة في طلبها روايته لها الحديث، فيحتمل أنه لكونها رأت أن خبر الواحد لا يخصص القرآن كما قيل به. فاتضح عذره في المنع وعذرها في الطلب، فلا يشكل عليك ذلك، وتأمله فإنه مهم.

ويوضح ما قررناه في هذا المحل حديث البخاري، فإنه مشتمل على نفائس تزيل ما في نفوس القاصرين من شبه وهو: عن الزهري، قال: أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان النضري، أن عمر بن الخطاب دعاه إذ جاءه حاجبه يرفا فقال: هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون؟ قال: نعم، فأدخلهم فلبث قليلاً، ثم جاء فقال: هل لك في عباس وعلي يستأذنان؟ قال: نعم، فلما دخلا قال عباس: يا أمير المؤمنين، اقض بيني وبين هذا، وهما يختصمان في الذي أفاء الله على رسوله من بني النضير، فاستب علي وعباس، فقال الرهط: يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر. فقال عمر: اتئدوا أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: **«لا نورث ما تركناه صدقة»**، يريد بذلك نفسه، قالوا: قد قال ذلك . فأقبل عمر على علي وعباس، فقال: أنشدكما بالله هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قد قال

ذلك ؟ قالا : نعم . قال : فإني أحدثكم عن هذا الأمر إن الله كان خص رسوله في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحدًا غيره فقال: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ إلى قوله: ﴿قَدِيرٌ﴾، فكانت هذه خالصة لرسول الله ﷺ ثم والله ما اختارها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموها، وقسمها فيكم حتى بقي هذا المال منها، فكان رسول الله ﷺ ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله ﷺ حياته، ثم توفي النبي ﷺ ، فقال أبو بكر رضي الله عنه: فأنا ولي رسول الله ﷺ فقبضه أبو بكر يعمل به بما عمل فيه رسول الله ﷺ وأنتم حينئذ، وأقبل على علي والعباس وقال: تذكران أن أبا بكر كان فيه كما تقولان، والله يعلم أنه لصادق بار راشد تابع للحق، ثم توفى الله أبا بكر، فقلت: أنا ولي رسول الله ﷺ وأبو بكر، فقبضته سنتين من إمارتي أعمل فيه بما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر، والله يعلم أني فيه لصادق بار راشد تابع للحق، ثم جئتماني كلاكما وكلمتكما واحدة وأمركما جميع، فجئتني يعني عباسا، فقلت لكما: إن رسول الله ﷺ قال: «**لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»، فلما بدا لي أن أدفعه إليكما قلت: إن شئتما دفعته إليكما على أن عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيه بما عمل فيه رسول الله ﷺ وأبو بكر وما عملت فيه منذ وليت، وإلا فلا تكلماني، فقلتما ادفعه إلينا بذلك، فدفعته إليكما، أفتلتمسان مني قضاء غير ذلك ، فوالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيه بقضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما عنه فادفعاه إليَّ فأنا أكفيكماه، قال، فحدثت هذا الحديث عروة بن الزبير، فقال: صدق مالك بن أوس أنا سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول أرسل أزواج النبي ﷺ عثمان إلى أبي بكر يسألنه مما أفاء الله على رسوله ﷺ فكنت أنا أردهن، فقلت لهن: ألا تتقين الله، ألم تعلمن أن رسول الله ﷺ كان يقول: «**لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»، يريد بذلك نفسه، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، فانتهى أزواج النبي ﷺ إلى ما أخبرتهن. قال، فكانت هذه الصدقة بيد علي منعها علي عباسا، فغلبه عليها، ثم كانت بيد الحسن بن علي رضي الله عنهما، ثم بيد الحسين بن علي، ثم بيد علي بن الحسين، وحسن بن حسن كلاهما كانا يتداولانها، ثم بيد زيد بن حسن رضي الله عنه، وهي صدقة رسول الله ﷺ حقًا[1].

ثم ذكر البخاري بسنده أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما أرضه من فدك وسهمه من خيبر، فقال أبو بكر : سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ إِنَّمَا**

---

(١) رواه البخاري (٧٣٠٥)، ومسلم (١٧٥٧) من حديث عمر.

يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْمَالِ»[1]، وَاللَّهِ لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي.

فتأمل ما في حديث عائشة والذي قبله تعلم حقيقة ما عليه أبو بكر ﷺ، وذلك أن استباب علي والعباس صريح في أنهما متفقان على أنه غير إرث. وإلا لكان للعباس سهمه ولعلي سهم زوجته، ولم يكن للخصام بينهما وجه، فخصامهما إنما هو لكونه صدقة وكل منهما يريد أن يتولاها، فأصلح بينهما عمر ﷺ وأعطاه لهما بعد أن بين لهما وللحاضرين السابقين، وهم من أكابر العشرة المبشرين بالجنة أن النبي ﷺ قال: «**لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**»، وكلهم حتى علي والعباس أخبر بأنه يعلم أن النبي قال ذلك، فحينئذ أثبت عمر أنه غير إرث ثم دفعه إليهما ليعملا فيه بسنة رسول الله ﷺ وبسنة أبي بكر، فأخذاه على ذلك وبين لهما أن ما فعله أبو بكر فيه كان فيه صادقًا بارًا راشدًا تابعًا للحق، فصدقاه على ذلك.

فهل بقي لمعاند بعد ذلك من شبهة. فإن زعم بقاء شبهة قلنا: يلزمك أن تغلب علي على الجميع وأخذه من العباس ظلم لأنه يلزم على قولكم بالإرث، أن للعباس فيه حصة، فكيف مع ذلك ساغ لعلي أن يتغلب على الجميع ويأخذه من العباس، ثم كان في يد بنيه وبينهم من بعده ولم يكن منه شيء في يد بني العباس، فهل هذا من علي وذريته إلا صريح الاعتراف بأنه صدقة، وليس بإرث، وإلا لزم عليه عصيان علي وبنيه وظلمهم وفسقهم -وحاشهم الله- من ذلك بل هم معصومون عند الرافضة، ونحوهم، فلا يتصور بهم ذنب، فإذا استبدوا بذلك جميعه دون العباس وبنيه علمنا أنهم قائلون بأنه صدقة وليس بإرث، وهذا عين مدعانا.

وتأمل أيضًا أن أبا بكر منع أزواج النبي ﷺ من ثمنهن أيضًا، فلم يخص المنع بفاطمة والعباس ولو كان مداره على محاباة لكان أولى محاباة ولده، فلما لم يحاب عائشة ولم يعطها شيئًا علمنا أنه على الحق المر الذي لا يخشى فيه لومة لائم.

وتأمل أيضًا تقرير عمر للحاضرين ولعلي والعباس بحديث لا نورث وتقرير عائشة لأمهات المؤمنين به أيضًا، وقول كل منهما ألم تعلموا ! يظهر لك من ذلك أن أبا بكر لم ينفرد برواية هذا الحديث، وأن أمهات المؤمنين وعليًا والعباس وعثمان وعبد الرحمن بن

(١) البخاري (٣٧١٢).

عوف والزبير وسعد كلهم كانوا يعلمون أن النبي ﷺ قال ذلك، وأن أبا بكر إنما انفرد باستحضاره أولاً، ثم استحضره الباقون، وعلموا أنهم سمعوه منه ﷺ فالصحابة رضوان الله عليهم لم يعلموا برواية أبي بكر وحدها. (ص٥٧: ٦٠).

الشبهة الثانية عشرة:

زعموا أنه من النص التفصيلي على علي قوله ﷺ له لما خرج إلى تبوك واستخلفه على المدينة: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**»[1].

قالوا: ففيه دليل على أن جميع المنازل الثابتة لهارون من موسى سوى النبوة ثابتة لعلي من النبي ﷺ وإلا لما صح الاستثناء ومما ثبت لهارون من موسى استحقاقه الخلافة عنه لو عاش بعده إذ كان خليفة في حياته، فلو لم يخلفه بعد مماته لو عاش بعده لكان لنقص فيه، وهو غير جائز على الأنبياء، وأيضًا فمن جملة منازله منه أنه كان شريكًا له في الرسالة ومن لازم ذلك وجوب الطاعة لو بقي بعده فوجب ثبوت ذلك لعلي إلا أن الشركة في الرسالة ممتنعة في حق علي، فوجب أن يبقى مفترض الطاعة على الأمة بعد النبي ﷺ عملاً بالدليل بأقصى ما يمكن.

وجوابها:

أن الحديث إن كان غير صحيح كما يقوله الأمدي فظاهر وإن كان صحيحًا كما يقوله أئمة الحديث والمعول في ذلك ليس إلا عليهم، كيف وهو في الصحيحين فهو من قبيل الآحاد وهم لا يرونه حجة في الإمامة، وعلى التنزيل فلا عموم له في المنازل بل المراد ما دل عليه ظاهر الحديث أن عليًا خليفة عن النبي ﷺ مدة غيبته بتبوك كما كان هارون خليفة عن موسى في قومه مدة غيبته عنهم للمناجاة.

وقوله: ﴿ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ لا عموم له حتى يقتضي الخلافة عنه في كل زمن حياته وزمن موته، بل المتبادر منه ما مر أنه خليفة مدة غيبته فقط، وحينئذ فعدم شموله لما بعد وفاة موسى عليه السلام إنما سلمنا تناوله لما بعد الموت، وأن عدم بقاء خلافته بعده عزل له، لم يستلزم نقصًا يلحقه، بل إنما يستلزم كمالاً له أي كمال لأنه يصير بعده مستقلاً بالرسالة والتصرف من الله تعالى، وذلك أعلى من كونه خليفة وشريكًا في الرسالة.

سلمنا أن الحديث يعم المنازل كلها لكنه عام مخصوص إذ من منازل هارون كونه أخًا

(١) البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد بن أبي وقاص.

نبيا، والعام المخصوص غير حجة في الباقي أو حجة ضعيفة على الخلاف فيه، ثم نفاذ أمر هارون بعد وفاة موسى لو فرض إنما هو للنبوة لا للخلافة عنه، وقد نفيت النبوة هنا لاستحالة كون علي نبيًا، فيلزم نفي مسببه الذي هو افتراض الطاعة ونفاذ الأمر، فعلم مما تقرر أنه ليس المراد من الحديث - مع كونه آحادا لا يقاوم الإجماع- إلا إثبات بعض المنازل الكائنة لهارون من موسى، والحديث وسببه سياق يبينان ذلك البعض لما مر أنه إنما قاله لعلي حين استخلفه، فقال علي كما في الصحيح: أتخلفني في النساء والصبيان؟ كأنه استنقص تركه وراءه فقال له: «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟**»[(١)] يعني حيث استخلفه عند توجهه إلى الطور، إذ قال له: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ﴾ ، وأيضًا فاستخلافه على المدينة لا يستلزم أولويته بالخلافة بعده من كل معاصريه افتراضًا ولا ندبًا، بل كونه أهلاً لها في الجملة، وبه نقول، وقد استخلف ﷺ في مرار أخرى غير علي كابن أم مكتوم، ولم يلزم فيه بسبب ذلك أنه أولى بالخلافة بعده.

الشبهة الثالثة عشرة :

زعموا أيضًا أن من النصوص التفصيلية الدالة على خلافة علي قوله ﷺ : أنت أخي ووصيي وخليفتي وقاضي ديني- أي بكسر الدال، وقوله: أنت سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين، وقوله: سلموا على علي بإمرة الناس[(٢)].

وجوابها:

مر مبسوطًا قبيل الفصل الخامس ومنه أن هذه الأحاديث كذب باطلة موضوعة مفتراة عليه ﷺ ألا لعنة الله على الكاذبين، ولم يقل أحد من أئمة الحديث أن شيئًا من هذه الأكاذيب بلغ مبلغ الآحاد المطعون فيها بل كلهم مجمعون على أنها محض كذب وافتراء، فإن زعم هؤلاء الجهلة الكذبة على الله ورسوله وعلى أئمة الإسلام ومصابيح الظلام أن هذه الأحاديث صحت عندهم، قلنا لهم: هذا محال في العادة إذ كيف تتفردون بعلم صحة تلك مع أنكم لم تتصفوا قط برواية ولا صحبة محدث، ويجهل ذلك مهرة الحديث وسباقه الذين أفنوا أعمارهم في الأسفار البعيدة لتحصيله وبذلوا جهدهم في طلبه وفي السعي إلى كل من ظنوا عنده شيئًا منه حتى جمعوا الأحاديث ونقبوا عنها

---

(١) البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).

(٢) ذكر نحوه السيوطي في اللالئ المصنوعة (١/ ٢٩٩) ونسبه إلى ابن حبان، وابن عدي، والخطيب وهو موضوع.

وعلموا صحيحها من سقيمها، ودونوها في كتبهم على غاية من الاستيعاب ونهاية من التحرير، وكيف والأحاديث الموضوعة جاوزت مئات الألوف وهم مع ذلك يعرفون واضع كل حديث منها وسبب وضعه الحامل لواضعه على الكذب والافتراء على نبيه ﷺ، -فجزاهم الله خير الجزاء وأكمله- إذ لولا حسن صنيعهم هذا لاستولى المبطلون والمتمردون المفسدون على الدين وغيروا معالمه وخلطوا الحق بكذبهم حتى لم يتميز عنه، فضلوا وأضلوا ضلالاً مبينًا، لكن لما حفظ الله على نبيه ﷺ شريعته من الزيغ والتبديل بل والتحريف، وجعل من أكابر أمته في كل عصر طائفة على الحق لا يضرهم من خذلهم لم يبال الدين بهؤلاء الكذبة البطلة الجهلة، ومن ثم قال ﷺ: «**تركتكم على الواضحة البيضاء ليلها كنهارها ونهارها كليلها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»(١)، ومن عجيب أمر هؤلاء الجهلة أنا إذا استدللنا عليهم بالأحاديث الصحيحة الدالة صريحا على خلافة أبي بكر كخبر: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي»(٢) وغيره من الأخبار الناصة على خلافته التي قدمتها مستوفاة في الفصل الثالث قالوا: هذا خبر واحد فلا يغني فيما يطلب فيه التعيين، وإذا أرادوا أن يستدلوا على ما زعموه من النص على خلافة علي أتوا بأخبار تدل لزعمهم كخبر من كنت مولاه، وخبر: أنت مني بمنزلة هارون من موسى مع أنها آحاد، وإما بأخبار باطلة كاذبة متيقنة البطلان واضحة الوضع والبهتان لا تصل إلى درجة الأحاديث الضعيفة التي هي أدنى مراتب الآحاد، فتأمل هذا التناقض الصريح والجهل القبيح، لكنهم لفرط جهلهم وعنادهم وميلهم عن الحق يزعمون التواتر فيما يوافق مذهبهم الفاسد، وإن أجمع أهل الحديث والأثر على أنه كذب موضوع مختلق، ويزعمون فيما يخالف مذهبهم أنه آحاد، وإن اتفق أولئك على صحته وتواتر رواته تحكمًا وعنادًا وزيغًا عن الحق، فقاتلهم الله ما أجهلهم وأحمقهم!

الشبهة الرابعة عشرة:

زعموا أنه لو كان أهلاً للخلافة لما قال لهم أقيلوني أقيلوني لأن الإنسان لا يستقيل من الشيء إلا إذا لم يكن أهلاً له.

وجوابها:

منع الحصر فيما عللوا به، فهو من مفترياتهم، وكم وقع للسلف والخلف التورع عن

---

(١) رواه أحمد، وابن ماجه، والحاكم كما في صحيح الجامع (٤٣٦٩) عن العرباض بن سارية.

(٢) مضى صـ ٤٠ .

أمورهم لها أهل وزيادة، بل لا تكمل حقيقة الورع والزهد إلا بالإعراض عما تأهل له المعرض، وأما مع عدم التأهل فالإعراض واجب لا زهد، ثم سببه هنا أنه إما خشي من وقوع عجز ما منه عن استيفاء الأمور على وجهها الذي يليق بكماله له، أو أنه قصد بذلك استبانة ما عندهم، وأنه هل فيهم من يود عزله فأبرز ذلك كذلك، فرآهم جميعهم لا يودون ذلك أو أنه خشي من لعنة ﷺ لإمام قوم وهم له كارهون، فاستعلم أنه هل فيهم أحد يكرهه أو لا .

والحاصل: إن زعم أن ذلك يدل على عدم أهليته غاية في الجهالة والغباوة والحمق فلا ترفع بذلك رأسًا.

الشبهة الخامسة عشرة :

زعموا أيضًا أن عليًا إنما سكت عن النزاع في أمر الخلافة لأن النبي ﷺ أوصاه أن لا يوقع بعده فتنة ولا يسل سيفًا..

وجوابها :

أن هذا افتراء كذب وحمق وجهالة مع عظيم الغباوة عما يترتب عليه، إذ كيف يعقل مع هذا الذي زعموه أنه جعله إمامًا واليًا على الأمة بعده ومنعه من سل السيف على من امتنع من قبول الحق؟ ولو كان ما زعموه صحيحًا لما سل علي السيف في حرب صفين وغيرها، ولما قاتل بنفسه وأهل بيته وشيعته وجالد وبارز الألوف منهم وحده - وأعاذه الله- من مخالفة وصية رسول الله ﷺ ، وأيضًا فكيف يتعقلون أنه ﷺ يوصيه بعدم سل السيف على من يزعمون فيهم أنهم يجاهرون بأقبح أنواع الكفر مع ما أوجبه الله من جهاد مثلهم.

قال بعض أئمة أهل البيت النبوي والعترة الطاهرة: وقد تأملت كلماتهم فرأيت قومًا أعمى الهوى بصائرهم، فلم يبالوا بما ترتب على مقالاتهم من المفاسد.

ألا ترى إلى قولهم: أن عمر قاد عليًا بحمائل سيفه وحصر فاطمة فهابت، فأسقطت ولدا اسمه المحسن، فقصدوا بهذه الفرية القبيحة والغباوة التي أورثتهم العار والبوار والفضيحة وإيغار الصدور على عمر رضي الله عنه، ولم يبالوا بما يترتب على ذلك من نسبة علي رضي الله عنه إلى الذل والعجز والخور بل ونسبة جميع بني هاشم وهم أهل النخوة والنجدة والأنفة إلى ذلك العار اللاحق بهم الذي لا أقبح منه عليهم، بل ونسبة جميع الصحابة رضي الله عنهم إلى ذلك، وكيف يسع من له أدنى ذوق أن ينسبهم إلى ذلك مع ما استفاض وتواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم ﷺ وشدة غضبهم عند انتهاك حرماته حتى قاتلوا وقتلوا الآباء والأبناء في طلب مرضاته لا يتوهم إلحاق أدنى نقص أو سكوت على باطل بهؤلاء

العصابة الكمل الذين طهرهم الله من كل رجس ودنس ونقص على لسان نبيه في الكتاب والسنة، كما قدمته في المقدمة الأولى أول الكتاب- بواسطة صحبتهم له ﷺ وموته وهو عنهم راض، وصدقهم في محبته واتباعه إلا عبدًا أضله الله وخذله فباء منه تعالى بعظيم الخسار والبوار، وأحله الله تعالى نار جنهم وبئس القرار. نسأل الله السلامة آمين (صـ٧٣: ٧٧) .

وبعد أن دحض شبهات الرافضة انتقل إلى الباب الثاني (صـ٧٨) وجعل عنوانه:

«فيما جاء عن أكابر أهل البيت من مزيد الثناء على الشيخين ليعلم براءتهما مما يقول الشيعة والرافضة من عجائب الكذب والافتراء، وليعلم بطلان ما زعموه من أن عليًا إنما فعل ما أثر عنه تقية ومداراة وخوفًا، وغير ذلك من قبائحهم» .

ويقع هذا الباب في ثمان صفحات، يحسن قراءتها، ولولا الإطالة لنقلتها كاملة، وأكتفي هنا بما ختم به هذا الباب (صـ٨٥) حيث قال:

«فهذه أقاويل المعتبرين من أهل البيت رواها عنهم الأئمة الحفاظ الذين عليهم المعول في معرفة الأحاديث والآثار، وتمييز صحيحها من سقيمها بأسانيدهم المتصلة، فكيف يسمح المتمسك بحبل أهل البيت، ويزعم حبهم أن يعدل عما قالوه من تعظيم أبي بكر وعمر واعتقاد حقية خلافتهما، وما كانا عليه.

وصرحوا بتكذيب من نقل عنهم خلافه، ومع ذلك يرى أن ينسب إليهم ما تبرءوا منه ورأوه ذمًا في حقهم حتى قال زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما: أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فوالله ما برح بنا حبكم حتى صار علينا عارًا، وفي رواية حتى نقصتمونا إلى الناس. أي بسبب ما نسبوه إليهم مما هم براء منه، فلعن الله من كذب على هؤلاء الأئمة ورماهم بالزور والبهتان». ا. هـ.

واستمر صاحب «الصواعق» فجعل الباب الثالث عنوانه:

في بيان أفضلية أبي بكر على سائر هذه الأمة، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ، وفي ذكر فضائل أبي بكر الواردة فيه وحده أو مع عمر أو مع الثلاثة أو مع غيرهم. وفيه فصول» .

وجعل عنوان الفصل الأول: «في ذكر أفضليتهم على هذا الترتيب، وفي تصريح علي بأفضلية الشيخين على سائر الأمة، وفي بطلان ما زعمه الرافضة والشيعة من أن ذلك منه قهر وتقية» .

وقال: «اعلم أن الذي أطبق عليه عظماء الملة وعلماء الأمة أن أفضل هذه الأمة أبو بكر الصديق، ثم عمر.

ثم اختلفوا، فالأكثرون: ومنهم الشافعي وأحمد وهو المشهور عن مالك أن الأفضل

بعدهما عثمان، ثم علي، وجزم الكوفيون ومنهم سفيان الثوري بتفضيل علي على عثمان، وقيل: بالوقف عن التفاضل بينهما، وهو رواية عن مالك، فقد حكى أبو عبد الله المازري عن «المدونة»: أن مالكًا رَحِمَهُ اللهُ سُئل أي الناس أفضل بعد نبيهم؟ فقال: أبو بكر، ثم عمر، ثم قال: أوفي ذلك شك؟ فقيل له: وعلي وعثمان؟ فقال: ما أدركت أحدًا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على الآخر. انتهى.

وقوله رضي الله عنه: أوفي ذلك شك؟ يريد ما يأتي عن الأشعري أن تفضيل أبي بكر، ثم عمر على بقية الأمة قطعي، وتوقفه هذا رجع عنه، فقد حكى القاضي عياض عنه: أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان.

قال القرطبي: وهو الأصلح إن شاء الله تعالى. . .الخ» (ص٢٨٦).

واستمر ابن حجر في حديثه لإثبات ما جعله عنوانًا لهذا الفصل، وقال: «إن أفضلية أبي بكر ثبتت بالقطع حتى عند غير الأشعري أيضًا بناء على معتقد الشيعة والرافضة، وذلك لأنه ورد عن علي -وهو معصوم عندهم والمعصوم لا يجوز عليه الكذب- أن أبا بكر وعمر أفضل الأمة.

قال الذهبي: وقد تواتر ذلك عنه في خلافته وكرسي مملكته وبين الجم الغفير من شيعته. ثم بسط الأسانيد الصحيحة في ذلك، قال: ويقال رواه عن علي نيف وثمانون نفسًا. وعدد منهم جماعة، ثم قال: فقبح الله الرافضة ما أجهلهم! انتهى.

ومما يعضد ذلك ما في البخاري عنه أنه قال: خير الناس بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، ثم رجل آخر. فقال ابنه محمد بن الحنفية، ثم أنت فقال: إنما أنا رجل من المسلمين[(١)]، وصحح الذهبي وغيره طرقًا أخرى عن علي بذلك، وفي بعضها: ألا وإنه بلغني أن رجالاً يفضلوني عليهما، فمن وجدته فضلني عليهما فهو مفتر، عليه ما على المفتري . ألا ولو كنت تقدمت في ذلك لعاقبت، ألا وإني أكره العقوبة قبل التقدم.

وأخرج الدارقطني عنه: لا أجد أحدًا فضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري. وصح عن مالك، عن جعفر الصادق، عن أبيه الباقر، أن عليًا رضي الله عنه وقف على عمر بن الخطاب وهو مسجى، وقال: ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أحدًا أحب إليَّ أن ألقى الله بصحيفته من هذا المسجى (ص٩٠: ٩١) .

ثم قال: ومما يلزم من المفاسد والمساوئ والقبائح العظيمة على ما زعموه من نسبة

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧١).

علي إلى التقية أنه كان جبانًا ذليلاً مقهورًا -أعاذه الله- من ذلك، وحروبه للبغاة لما صارت الخلافة له ومباشرته ذلك بنفسه ومبارزته للألوف من الأمور المستفيضة التي تقطع بكذب ما نسبه إليه أولئك الحمقى والغلاة؛ إذ كانت الشوكة من البغاة قوية جدًا ولا شك أن بني أمية كانوا أعظم قبائل قريش شوكة وكثرة جاهلية وإسلامًا، وقد كان أبو سفيان بن حرب ﷺ هو قائد المشركين يوم أحد ويوم الأحزاب وغيرهما، وقد قال لعلي لما بيع أبو بكر ما مر آنفًا فرد عليه ذلك الرد الفاحش: وأيضًا فبنو تيم ثم بنو عدي قوما الشيخين من أضعف قبائل قريش، فسكوت علي لهما مع أنهما كما ذكر وقيامه بالسيف على المخالفين لما انعقدت البيعة له مع قوة شكيمتهم أوضح دليل على أنه كان دائرًا مع الحق حيث دار، وأنه من الشجاعة بالمحل الأسني، وأنه لو كان معه وصية من رسول الله ﷺ في أمر القيام على الناس لأنفذ وصية رسول الله ﷺ ولو كان السيف على رأسه مسلطًا، لا يرتاب في ذلك إلا من اعتقد فيه ﷺ ما هو بريء منه.

ومما يلزم أيضًا على تلك التقية المشؤومة عليهم أنه ﷺ لا يعتمد على قوله قط؛ لأنه حيث لم يزل في اضطراب من أمره، فكل ما قاله يحتمل أنه خالف فيه الحق خوفًا وتقية. ذكره شيخ الإسلام الغزالي. قال غيره: بل يلزمهم ما هو أشنع من ذلك، وأقبح، كقولهم: إن النبي ﷺ لم يعين الإمامة إلا لعلي، فمنع من ذلك، فقال: «**مروا أبا بكر**» تقية! فيتطرق احتمال ذلك إلى كل ما جاء عنه ﷺ، ولا يفيد حينئذ إثبات العصمة شيئًا.

وأيضًا فقد استفاض عن علي ﷺ أنه كان لا يبالي بأحد حتى قيل للشافعي ﷺ ما نفر الناس عن علي إلا أنه كان لا يبالي بأحد، فقال الشافعي: إنه كان زاهدًا لا يبالي بالدنيا وأهلها، وكان عالمًا والعالم لا يبالي بأحد، وكان شجاعًا والشجاع لا يبالي بأحد، وكان شريفًا والشريف لا يبالي بأحد. (أخرجه البيهقي). وعلى تقدير أنه قال ذلك تقية، فقد أبقى مقتضيها بولايته، وقد مر عنه من مدح الشيخين فيها وفي الخُلوة وعلى منبر الخلافة مع غاية القوة والمنعة ما تُلي عليك قريبًا فلا تغفل.

وأخرج أبو ذر الهروي والدارقطني من طرق، أن بعضهم مر بنفر يسبون الشيخين فأخبر عليًا، وقال: لولا أنهم يرون أنك تضمر ما أعلنوا ما اجترءوا على ذلك، فقال علي: أعوذ بالله، رحمهما الله، ثم نهض فأخذ بيد ذلك المخبر وأدخله المسجد، فصعد المنبر، ثم قبض على لحيته وهي بيضاء، فجعلت دموعه تتحادر على لحيته، وجعل ينظر البقاع حتى اجتمع الناس، ثم خطب خطبة بليغة من جملتها: ما بال أقوام يذكرون أخوي رسول الله ﷺ ووزيريه وصاحبيه وسيدي قريش وأبوي المسلمين، وأنا بريء مما يذكرون

وعليه معاقب، صحبا رسول الله ﷺ بالجد والوفاء والجد في أمر الله، يأمران وينهيان ويقضيان ويعاقبان، لا يرى رسول الله ﷺ كرأيهما رأيًا ولا يحب كحبهما حبًا لما يرى من عزمهما في أمر الله، فقبض وهو عنهما راض، والمسلمون راضون، فما تجاوزا في أمرهما وسيرتهما رأي رسول الله ﷺ وأمره في حياته وبعد موته، فقبضا على ذلك فرحمهما الله، فو الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لا يحبهما إلا مؤمن فاضل ولا يبغضهما ويخالفهما إلا شقي مارق. حبهما قربة وبغضهما مروق. ثم ذكر أمر النبي ﷺ لأبي بكر بالصلاة وهو يرى مكان علي، ثم ذكر أنه بايع أبا بكر، ثم ذكر استخلاف أبي بكر لعمر، ثم قال: ألا ولا يبلغني عن أحد يبغضهما إلا جلدته حد المفتري، وفي رواية: وما اجترءوا على ذلك أي سب الشيخين- إلا وهم يرون أنك موافق لهم، منهم عبد الله بن سبأ [1] ، وكان أول من أظهر ذلك، فقال علي: معاذ الله أن أضمر لهما ذلك. لعن الله من أضمر لهما إلا الحسن الجميل، وسترى ذلك -إن شاء الله- ثم أرسل إلى ابن سبأ فسيره إلى المدائن وقال: لا يساكنني في بلدة أبدًا، قال الأئمة: وكان ابن سبأ هذا يهوديًا فأظهر الإسلام وكان كبير طائفة من الروافض وهم الذين أخرجهم علي رضي الله عنه لما ادعوا فيه الإلوهية.

وأخرج الدارقطني من طرق أن عليًا بلغه أن رجلاً يعيب أبا بكر وعمر فأحضره وعرَّض له بعيبهما لعلَّه يعترف ففطن، فقال له: أما والذي بعث محمدًا ﷺ بالحق أن لو سمعت منك الذي بلغني أو الذي نبئت عنك وثبت عليك ببينة لأفعلن بك كذا وكذا.

إذا تقرر ذلك، فاللائق بأهل البيت النبوي اتباع سلفهم في ذلك والإعراض عما يوشيه إليهم الرافضة وغلاة الشيعة من قبيح الجهل والغباوة والعناد، فالحذر الحذر عما يلقونه إليهم من أن كل من اعتقد تفضيل أبي بكر على علي رضي الله عنهما كان كافرًا لأن مرادهم بذلك أن يقرروا عندهم تكفير الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الدين وعلماء

---

(١) ذكر ابن عساكر في «تاريخ دمشق» أن «أصله من اليمن وابن أمه سوداء، وكان يهوديًا فأظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر ودخل دمشق لذلك» . وأفاض فيه ابن جرير في «تاريخه» وهو الذي قال بالنص على الخلافة في علي وأبنائه وأحدث القول برجعة علي وأنه فيه الجزء الإلهي وأنه هو الذي يجئ في السحاب- قال المقريزي: ومن ابن سبأ تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة- وذكر أنه كان يتنقل من الحجاز إلى أمصار المسلمين يريد إضلالهم ، فلم يطق ذلك فرجع إلى كيد الإسلام وأهله، ونزل البصرة سنة ثلاث وثلاثين، فطرده عبد الله بن عامر منها لسوء مقالته، فخرج إلى الكوفة، فأخرج منها، فنزل بمصر واستقر بها وبث دعاته في الأمصار وكاتب من مال إليه منهم بالعيب في ولاتهم. انظر: «من عبر التاريخ» للكوثري.

الشريعة وعوامهم وأنه لا مؤمن غيرهم ! وهذا مؤد إلى هدم قواعد الشريعة من أصلها وإلغاء العمل بكتب السنة وما جاء عن النبي ﷺ وعن صحابته وأهل بيته؛ إذ الراوي لجميع آثارهم وأخبارهم وللأحاديث بأسرها بل والناقل للقرآن في كل عصر من عصر النبي ﷺ وإلى هلم، هم الصحابة والتابعون وعلماء الدين . إذ ليس لنحو الرافضة رواية ولا دراية يدرون بها فروع الشريعة وإنما غاية أمرهم أن يقع في خلال بعض الأسانيد من هو رافضي أو نحوه.

والكلام في قبولهم معروف عند أئمة الأثر ونقاد السنة فإذا قدحوا فيهم قدحوا في القرآن والسنة وأبطلوا الشريعة رأسًا وصار الأمر كما في زمن الجاهلية الجهلاء، فلعنة الله وأليم عقابه وعظائم نقمته على من يفتري على الله وعلى نبيه بما يؤدي إلى إبطال ملته وهدم شريعته. . . . إلخ» .

ويأتي الفصل الثاني من هذا الباب وعنوانه: «في ذكر فضائل أبي بكر الواردة فيه وحده وفيه آيات وأحاديث»(ص٩٨).

ويذكر اثنتي عشرة آية كريمة (ص٩٨: ١٠٢)، ثم قال: «وأما الأحاديث: فهي كثيرة مشهورة» وأثبت عشرات الأحاديث الشريفة.

ويطول الأمر كثيرًا إذا أردنا أن نثبت ما جاء في هذا الكتاب متصلاً بموضوعنا، إذن لنقلناه كله أو جله، ولهذا أكتفي هنا بإثبات آخر باب جعله قبل خاتمة الكتاب، وعنوان الباب هو «في التخيير والخلافة» (٣٧٢) وتحت العنوان جاء ما يأتي:

وكان خير الناس بعده وبعد المرسلين أبا بكر الصديق ﷺ، وقد تواترت بذلك الأحاديث المستفيضة الصحيحة التي لا تعتل المروية في الأمهات والأصول المستقيمة، التي ليست بمعلولة ولا سقيمة. قال سبحانه : ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ فنعته بالفضل. ولا خلاف أن ذلك فيه رضوان الله عليه ، وقال سبحانه : ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ . فشهدت له الربوبية بالصحبة وبشره بالسكينة وحلاه بثاني اثنين. كما قال علي -كرم الله وجهه-: من يكون أفضل من اثنين الله ثالثهما. وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾، لا خلاف وهو قول جعفر الصادق رضوان الله عليه، وقول علي -كرم الله وجهه- إن الذي جاء بالصدق رسول الله ﷺ والذي صدق به أبو بكر .

وأي منقبة أبلغ من هذا، ولما أخبرنا ﷺ: أنه لا يستوي السابقون ومن بعدهم بقوله سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ .

والخبر في البخاري مسطور: أن عقبة بن أبي معيط وضع رداء رسول الله ﷺ في عنقه وخنقه به، فأقبل أبو بكر يعدو حول الكعبة ويقول: أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله؟[١] قال: فترك رسول الله ﷺ وأقبلوا على أبي بكر فضربوه حتى لم يعرف أنفه من وجهه، فكان أول من جاهد وقاتل ونصر دين الله وأنه الشخص الذي به قام الدين وظهر، وهو أول القوم إسلامًا، وذلك ظاهر جلي.

وقال جابر بن عبد الله الأنصاري: كنا ذات يوم علي باب رسول الله ﷺ نتذاكر الفضائل فيما بيننا إذ أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «**أفيكم أبو بكر**»؟ قالوا: لا، قال: «**لا يفضلن أحد منكم على أبي بكر، فإنه أفضلكم في الدنيا والآخرة**»[٢].

وخبر أبي الدرداء المشهور قال: رآني رسول الله ﷺ وأنا أمشي أمام أبي بكر، وقال: «**يا أبا الدرداء أتمشي أمام من هو خير منك؟ ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر**»[٣].

ومن وجه آخر: «**أتمشي بين يدي من هو خير منك؟**» فقلت: يا رسول الله أبو بكر خير مني؟ قال: «**ومن أهل مكة جميعًا**». قلت: يا رسول الله: أبو بكر خير مني ومن أهل مكة جميعًا؟ قال: «**ومن أهل المدينة جميعًا**»، قلت: يا رسول الله: أبو بكر خير مني ومن أهل الحرمين؟ قال: «**ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء بعد النبيين والمرسلين خيرا وأفضل من أبي بكر**». ونذكر في كثير منها تخيير عمر بعده ثم عثمان ثم علي.

فمن ذلك خبر أبي عقال قد رواه مالك، وقد سأل عليًا كرم الله وجهه وهو على المنبر: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم أنا، وإلا فصمت أذاني إن لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ، وإلا فعميت وأشار إلى عينيه إن لم أكن رأيته -يعني رسول الله ﷺ- يقول: «**ما طلعت الشمس ولا غربت على رجلين أعدل ولا أفضل-وروى ولا أزكى ولا خيرًا- من أبي بكر وعمر**»[٤].

وقد روى محمد بن الحنفية قال: سألت والدي عليًا وأنا في حجره، فقلت: يا أبت من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: أبو بكر. قلت: ثم منْ؟ قال: ثم عمر، ثم حملتني حداثة سني قلت: ثم أنت يا أبتي؟ قال: أبوك رجل من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم.

---

(١) البخاري (٣٦٧٨). (٢) لم أقف عليه. وذكره الطبري في فضائل العشرة

(٣) الطبراني في الأوسط كما في المجمع (١٤٣١٣) وقال الهيثمي: فيه إسماعيل بن يحيى التيمي وهو كذاب.

(٤) لم أقف عليه ورواه بنحوه أبو نعيم في فضائل الصحابة.

وخبر أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «**أبو بكر وعمر خير أهل السماء وخير أهل الأرض، وخير الأولين، وخير الآخرين إلا النبيين والمرسلين**»(١). وقال ﷺ : «**علي وفاطمة والحسن والحسين أهلي، وأبو بكر وعمر أهل الله وأهل الله خير من أهلي**»(٢). وقال ﷺ : «**لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان الأمة لرجح**»(٣).

وخبر عمار بن ياسر رضي الله عنه المشهور قال: قلت: يا رسول الله: أخبرني عن فضائل عمر. فقال: «**يا عمار لقد سألتني عما سألت عن جبريل عليه السلام، فقال لي يا محمد: لو مكثت معك ما مكث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عامًا أحدثك في فضائل عمر ما نفذت، وإن عمر لحسنة من حسنات أبي بكر، وقال: قال لي ربي عز وجل: لو كنت متخذًا بعد أبيك إبراهيم خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولو كنت متخذًا بعدك حبيبًا لاتخذت عمر حبيبًا**»(٤).

نقل ذلك من تفسير القرآن العظيم للبغوي رحمه الله تعالى في آخر سورة الحشر في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ يعني التابعين، وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة، ثم ذكر أنهم يدعون لأنفسهم ولمن سبقهم بالإيمان بالمغفرة فقال: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ -غشًا وحسدًا وبغضًا- ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠] فكل من كان في قلبه غل على أحد من الصحابة ولم يترحم على جميعهم فإنه ليس ممن عناه الله بهذه الآية؛ لأن الله رتب المؤمنين على ثلاث منازل: المهاجرين والذين تبوءوا الدار والإيمان والذين جاءوا من بعدهم، **فاجتهد أن لا تكون خارجًا من أقسام المؤمنين**.

قال ابن أبي ليلى: الناس على ثلاثة منازل: الفقراء المهاجرون والذين تبوءوا الدار والإيمان، والذين جاءوا من بعدهم، فاجتهد أن لا تكون خارجًا من هذه المنازل.

أخبرنا أبو سعيد الشريحي أنبأنا أبو إسحاق الثعلبي، أنبأنا عبد الله بن جليد، حدثنا أحمد بن عبد الله بن سليمان، حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، عن إسماعيل بن إبراهيم عن عبد

---

(١) رواه الحاكم في الكنى، وابن عدي، والخطيب كما في ضعيف الجامع. وقال الشيخ الألباني: موضوع (٥٨).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السنة. وقال الألباني: صحيح (١١٣٨).

(٤) رواه أبو يعلى، والطبراني في الكبير، والأوسط كما في المجمع (١٤٤٣٢)، وقال الهيثمي: فيه الوليد بن الضل العقدي وهو ضعيف جدًا.

الملك بن عمير، عن مسروق، عن عائشة قالت: أمرتم بالاستغفار لأصحاب النبي ﷺ فسببتموهم، سمعت نبيكم ﷺ يقول: «**لا تذهب هذه الأمة حتى يلعن آخرها أولها**»(١).

قال مالك بن معرور، قال عامر بن شراحيل الشعبي: يا مالك تفاضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلة سئلت اليهود من خير أهل ملتكم؟ فقالت: أصحاب موسى عليه السلام، وسئلت النصارى عن خير أهل ملتكم؟ فقالت: حواري عيسى عليه السلام، وسئلت الرافضة من شر أهل ملتكم فقالوا: أصحاب محمد ﷺ، أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، فالسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة لا تقوم لهم حجة ولا يثبت لهم قدم ولا تجتمع لهم كلمة، كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله بسفك دمائهم وتفريق شملهم وإدحاض حججهم، أعاذنا الله وإياكم من الأهواء المضلة.

قال مالك بن أنس: من ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق في فيء، ثم تلا: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ حتى أتى هذه الآية: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ...﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ...﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ٧-١٠].

نقل البغوي رحمه الله في قوله: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ قال رسول الله ﷺ لأبي بكر: «**أنت صاحبي في الغار وصاحبي على الحوض**»(٢).

قال الحسن بن الفضيل: من قال إن أبا بكر رضي الله عنه لم يكن صاحب رسول الله ﷺ فهو كافر لإنكار نص القرآن، وفي سائر الصحابة إذا أنكر يكون مبتدعًا لا كافرا.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا.



---

(١) رواه البزار كما في المجمع (١٤٣٣٨)، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.
(٢) الترمذي (٣٦٧٠) وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع رقم (١٤٢١).

تعقيب

أطلت إلى حد ما في النقل من كتاب «الصواعق المحرقة» ليستبين منهج الشيعي صاحب المراجعات، وجرأته على الباطل وتزييف الحقائق، فصاحب «الصواعق» إنما أراد أن يحرق أمثاله، فإذا به يأخذ من الصواعق لإحقاق باطله وإبطال ما أجمعت عليه الأمة، وثبت بالنصوص القاطعة، بمنهج ليس له أدنى صلة بالمنهج العلمي.

ولذلك لسنا في حاجة بعد هذا للوقوف أمام نقوله الكثيرة من هذين الكتابين: فـ«نهج البلاغة» بغير إسناد ولشاعر رافضي جلد هو نفسه غير ثقة لو أسند.

فكيف بانقطاع أربعة قرون ؟!، كما أن في الكتاب ما يتعارض مع النصوص القطعية الثابتة عن علي رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وما لا يمكن أن يصدر إلا من الرافضة !.

وأما «الصواعق المحرقة» فصاحب الكتاب أفاض وأسهب في بيان بطلان ما ذهب إليه الشيعة والرافضة، فهو يبطل إذن ما أراده صاحب كتاب المراجعات بالقرآن المجيد، والسنة المطهرة الثابتة.

وأثبت في هذا التعقيب ما ذكره ابن حجر في «الصواعق» (ص٦٩)، وهو ما أخرجه البيهقي عن الإمام الشافعي قال: «**ما من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة**».

أما أهل السنة فمنهجهم يوضحه الإمام أحمد بن حنبل بقوله: «**إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا**».

وإذا نظرنا في مسند الإمام أحمد نجد تساهله لا ينزل عن درجة الضعيف إلا في الأخبار القليلة المختلف فيها، حيث عدَّها ابن الجوزي في الأحاديث الموضوعة، ورد عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني.

أما ابن حجر الهيتمي في صواعقه فقد أكثر من ذكر أسباب النزول والأحاديث والآثار، ومنها الصحيح والضعيف والموضوع ومالا أصل له، ومنها الصريح وغير الصريح في الدلالة.

وقد بيَّن أن الأحاديث الصحيحة التي يحتج بها الشيعة والرافضة ليست صريحة، ويعارضها الصريح من الصحيح، بل المتواتر أحيانًا.

أما الروايات الصريحة التي يحتجون بها فليس منها ما يصل إلى درجة الصحيح أو الحسن، ومعظمها روايات باطلة موضوعة مكذوبة، وقد نجد فيها ما يصل إلى درجة الضعيف، وكل هذا يعارضه ما سبق ذكره من المتواتر والصحيح.

ومنهج الشيعي الرافضي في مراجعاته أن يذكر من كتاب «الصواعق» ما يحتج به الروافض متجاهلاً بطلانه، وتواتر وصحة ما يعارضه كما بيّن صاحب «الصواعق» نفسه ! ثم ينسب زورًا للشيخ البشري إقراره بل إعجابه بهذا الباطل !

أكرر هنا ما قاله الإمام الشافعي: «**ما من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة**».

وجاء في حاشية (صـ٤٣) من «الصواعق»: ذكر الفخر الرازي أنه لم ينقل عن علي ذكر النص في شيء من خطبه، ولا نعرفه إلا عن الكذابين، ولو كان موجودًا لعلمناه ولاشتهر.



المراجعة الثامنة

في هذه المراجعة يظهر لنا بوضوح أن المؤلف رافضي، بل من أخبث الروافض، فهو ينتهي إلى القول بضلال الأمة وكفرها بدءًا بخير أمة أخرجت للناس، وخير قرن عرفته البشرية، خير الناس الصحابة الكرام الذين بايعوا الخلفاء الراشدين الثلاثة.

فهم في زعم هذا الرافضي خالفوا أمر رسول الله ﷺ، فلم يجعلوا الوصي بعده مباشرة علي بن أبي طالب، وهو القول الذي أخترعه لأول مرة اليهودي عبد الله بن سبأ.

وهذا الطعن يشمل الإمام عليًا نفسه لأنه ممن بايع كما بيّنا من قبل، وممن فضل الصديق والفاروق على باقي الأمة بعد رسول الله ﷺ كما ثبت بالتواتر من ثمانين طريقًا [(١)].

وهذا الرافضي يضيف إلى هذا الطعن العام طعنا خاصًا، فيصف الخلفاء الراشدين الثلاثة بأنهم «أبناء الوزغ».

والوزغ دويبة يقال لها سام أبرص، ويوصف بها الرجل إذا كان ضعيفًا جبانًا رذْلا رديئًا لا مروءة له. «راجع معاجم اللغة، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٣/ ٤٠٩-٤١٠).

لو كان هذا الرافضي في عهد الإمام علي كرم الله وجهه لكان موقفه منه كموقفه من ابن سبأ سواء بسواء.

ولننظر في الأحاديث التي ذكرها في هذه المراجعة لينتهي منها إلى الحكم بضلال وكفر الصحابة الكرام وخير أمة أخرجت للناس.

استند أساسًا إلى حديث الثقلين، وسيعود إليه مرة أخرى في المراجعة الثانية عشرة، ثم يعود مرة ثالثة في المراجعات من الثالثة والخمسين إلى الستين إلى مزيد من الأكاذيب حول حديث الغدير.

ولما كانت هذه المراجعات تدور كلها حول حديث الغدير، وهو نفسه حديث الثقلين، رأيت من المناسب أن أرجئ مناقشة هذا الحديث إلى تلك المراجعات.

وأكثر هنا من النقل من كتاب «الصواعق المحرقة»، ومن أجل مثل هذه النقول كانت الوقفة الطويلة مع هذا الكتاب في المراجعة السادسة، فكل ما ينقل منه بعد البيان السابق لا يحتاج إلى بيان جديد.

---

(١) راجع ما سبق في (٢٤،٥٦).

وبعد حديث الثقلين ذكر حديثين آخرين استدل بهما على ضلال وكفر خير أمة أخرجت للناس!! هكذا ظهر خليفة ابن سبأ .

فلننظر إلى هذين الحديثين.

الحديث الأول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» .

وقال الرافضي: أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر. وذكر رواية أخرى للحديث، وهي: «إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له». وقال: أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد.

الحديث الثاني: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف (في الدين) ، فإذا خالفتها قبيلة من العرب (يعني في أحكام الله ﷻ) اختلفوا فصاروا حزب إبليس» .

وقال الرافضي: أخرجه الحاكم عن ابن عباس ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قلت: الحديث الأول أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٥١)، وتعقبه الذهبي وبيّن وَهْي الإسناد، والحديث الثاني في «المستدرك» (٣/ ١٤٩)، وصححه الحاكم كما ذكر الرافضي، ولكنه لم يذكر تعقيب الذهبي حيث قال: بل موضوع.

والحديث الأول في إسناده المفضل بن صالح الكوفي.

قال البخاري عنه منكر الحديث، وهذا الجرح عند البخاري يعني أنه لا يحل الرواية عنه. وقال مثل هذا أيضًا أبو حاتم، وغيره[(١)] .

والحديث الثاني بيّن الذهبي أنه موضوع، وأن الوضع بسبب راويين اثنين وليس راويًا واحدًا .

وذكر الشيخ الألباني الحديث بلفظ **«أهل بيتي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»**، وبيّن أنه موضوع، وقال: هو في نسخة أحمد ابن نبيط الكذاب، وقد وقفت عليها[(٢)] .

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٢٧١: ٢٧٢)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٣١٦: ٣١٧)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (٢/ ٣٢٠) .

(٢) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ٨٤: ٨٥) .

وذكره أيضًا ابن عراق في كتابه «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (١/ ٤١٩)، وقال: بأنه من طريق أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط، وترجم له من قبل في مقدمة الكتاب (ص٢٥) ، فقال: «**كذاب، حدَّث عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا**».

وعند مناقشة روايات التمسك بالكتاب والعترة، وهو حديث الثقلين، أشرت إلى أن أصحاب الحديث أنكروا على الحاكم كثيرًا من الأحاديث، ولم يلتفتوا إلى تصحيحه.

وذكرت قول ابن حجر في «لسان الميزان» عند ترجمة الحاكم: إمام صدوق، ولكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك . وإن علم فهو خيانة عظيمة.

ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين.

والحاكم أجل قدرًا وأعظم خطرًا وأكبر ذكرًا من أن يذكر في الضعفاء.

ولكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره.

وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها[1].

إذن تصحيح الحاكم ليس بحجة، مع إمامته وصدقه كما بيّن الحافظ ابن حجر.

ونأتي بعد هذا إلى رواية الطبراني في «الأوسط» التي ذكرها الرافضي، وبالبحث نجد أن هذه الرواية إضافة إلى ثلاث روايات أخرى أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير»:

في الجزء الثالث (ص٤٥، ٤٦) ثلاث روايات:

الأولى: هي رقم (٢٦٣٦)، وفي سندها الحسن بن أبي جعفر : وهو متروك ، وعلي بن زيد بن جدعان: وهو ضعيف.

والثانية: رقم (٢٦٣٧)، وفي سندها عبد الله بن داهر: وهو متروك، وعبد الله بن عبد القدوس: بينت عدم الاحتجاج به عند الحديث عن آية التطهير، والأعمش: وهو مدلس، وهو قد عنعن.

والرواية الثالثة: رقم (٢٦٣٨)، وفي سندها الحسن بن أبي جعفر الموجود في الرواية الأولى.

---

(١) انظر: (٥/ ٢٣٢) ترجمة محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري الحاكم -(بتصرف) .

وهو أيضًا في الرواية الرابعة. وهي في الجزء الثاني عشر (ص٣٤)، ورقمها (١٢٣٨٨).

فروايات الطبراني كلها لم تخل من المتروكين، فكيف يحتج بمثلها؟!

(انظر: تخريج الروايات في المواضع المذكورة من المعجم الكبير).

بقي أن نقول بأن استدلال الرافضي بهذه الأحاديث الثلاثة ليس جديدًا!

فمنذ عدة قرون في عصر شيخ الإسلام ابن تيمية وجدنا ابن المطهر الحلي يستدل بهذه الأحاديث نفسها، وهو الرافضي الذي رد عليه شيخ الإسلام، وأبطل احتجاجه بهذه الأحاديث وغيرها.

بل إن ابن المطهر استدل بحديث السفينة نقلاً عن شيخه نصير الدين الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ [١].

والطوسي هذا هو أبو جعفر -أو أبو عبد الله- محمد بن محمد ابن الحسن، ويعرف بالمحقق وبالخواجة. **«اتصل بهولاكو وأصبح مقربًا عنده، وأشار عليه بقتل المستعصم وذبح المسلمين ببغداد»**[٢].

وتحدث ابن القيم عنه فقال: ولما انتهت النوبة إلى نصير الشرك والكفر الملحد، وزير الملاحدة، النصير الطوسي وزير هولاكو، شفا إخوانه ونفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على السيف، حتى شفى إخوانه من الملاحدة، واشتفى هو، فقتل الخليفة المستعصم والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين والسحرة. ونقل أوقاف المدارس والمساجد، والربط إليهم، وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر في كتبه قدم العالم، وبطلان المعاد، وإنكار صفات الرب ﷻ: من علمه، وقدرته، وحياته، وسمعه، وبصره، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وليس فوق العرش إله يعبد البتة. واتخذ للملاحدة مدارس[٣].

ثم قال: وبالجملة فكان هذا الملحد هو وأتباعه من الملحدين الكافرين بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر[٤].

وقال أيضًا: «وكان هؤلاء زنادقة، يتسترون بالرفض، ويبطنون الإلحاد المحض،

---

(١) انظر: الأحاديث الثلاثة و رد شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٤٤٤)، (٧/ ١٤٢)، (٧/ ٣٩٥)، وما بعد الصفحات المذكورة.

(٢) مقدمة «منهاج السنة» للدكتور محمد رشاد سالم (١/ ٩٥)، وانظر: قول ابن تيمية في (٧/ ٤).

(٣) «إغاثة اللهفان» (ص٦٠١). (٤) المرجع السابق.

وينتسبون إلى أهل بيت الرسول ﷺ . وهو وأهل بيته برآء منهم نسبًا ودينًا، وكانوا يقتلون أهل العلم والإيمان ويدعون أهل الإلحاد والشرك والكفران، لا يحرمون حرامًا ، ولا يحلون حلالاً» (١).

وهذا الملحد لقبه أهل السنة بشيطان الطاق، ولكن الرافضة يطلقون عليه مؤمن الطاق! والرافضي في مراجعاته يلقبه بمؤمن الطاق(٢) ، ولا عجب، فهدفهما واحد .

ووجدنا من الرافضة من يعتبر مجدد المائة السابعة الخواجه نصير الدين الطوسي كما صرح شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي في كتابه «غاية الآمال» (صـ:خ)الذي جعله مقدمة لكتاب «بهجة الآمال» لرافضي مثله !!



(١) المرجع السابق (صـ٦٠٠) .

(٢) انظر: المراجعة الثامنة ، وراجع ما سبق،(صـ٢٠) .

المراجعة التاسعة

نص المراجعة:

أطلق عنان القلم، ولا تخف من سأم فإن أذني لك صاغية، وصدري رحب، وأنا في أخذ العلم عنك على جمام من نفسي، وارتياح من طبعي، وقد ورد عليَّ من أدلتك وبيناتك ما استأنف نشاطي، وأطلق عن نفسي عقال السأم، فزدني من جوامع كلمك، ونوابغ حكمك، فإني التمس في كلامك ضوال الحكمة، وأنه لأندى على فؤادي من زلال الماء، فزدني منه لله أبوك زدني. والسلام . ا.هـ.

التعليق :

مرت المراجعة الثامنة بما فيها من البلايا والرزايا، وتكفير خير أمة أخرجت للناس، وسب الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين ﷺ ورضوا عنه، وأثبتت المراجعة أن صاحبها ليس رافضيًا فقط بل من أخبث الروافض أتباع عبد الله بن سبأ.

وتأتي المراجعة التاسعة لتثبت من جديد قول الإمام الشافعي: «**ما من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة**» . ولتبين أن هذا الرافضي من أكثرهم جرأة على الكذب والافتراء. لو أن شيخ الأزهر والمالكية عرض عليه المراجعة الثامنة لعاقب هذا الرافضي عقوبة تتناسب مع جريرته وجريمته.

ووضوح الكذب بجلاء في المراجعة كلها من بدايتها إلى نهايتها: فكيف يرحب الشيخ البشري بتكفير الصحابة وسب الخلفاء الراشدين الثلاثة، ويطلب المزيد بقوله: أطلق عنان القلم...؟!

يصف ما سبق بأنه من جوامع الكلم، ونوابغ الحكم، وضوال الحكمة؟!

والشيخ بمكانته وعلمه وقد بلغ الثانية والثمانين من عمره قبيل وفاته ببضع سنوات لم يستحي هذا الرافضي أن ينسب له منكرًا من القول وزورًا: «وأنا في أخذ العلم عنك على جمام من نفسي و....إلخ» ؟!....«فزدني منه لله أبوك زدني» ؟! والعلم هنا من كتب أهل السنة والجماعة وليس من كتب الروافض ! فبعد الثمانين جاء رافضي يعلمه ما في كتبنا !!

والأحاديث التي بينا ما فيها ينسب الرافضي للعالم العلامة أنه رحب بها، وطلب المزيد منها، ووصفها بأنها أدلة وبيّنات !!

إن الطالب الذي حصَّل شيئًا من العلم يستطيع الرجوع إلى «منهاج السنة» لشيخ

الإسلام ابن تيمية، و«الصواعق المحرقة» لابن حجر الهيثمي، ليبين بطلان وضلال ما جاء في المراجعة الثامنة.

لكن هذا الرافضي أراد -دون خجل أو استحياء- أن يجعل شيخ الأزهر العالم الثبت تلميذًا صغيرًا جاهلاً يتلقي العلم لأول مرة على يديه !



المراجعة العاشرة

بعد أن جعل المراجعة السابقة تأييدًا لباطله، بل إعجابًا بهذا الباطل، ونسب للشيخ البشري أنه طلب المزيد من النصوص دون أن يعترض على نص واحد، أو يشير إلى ضعفه فضلاً عن وضعه، كما لم يعترض على تكفير الصحابة وخير أمة أخرجت للناس، وسب الخلفاء الراشدين الثلاثة، وغير ذلك من البلايا والرزايا، بعد هذا تأتي المراجعة العاشرة بمزيد من الأحاديث الموضوعة المكذوبة، وكل الأحاديث بلا استثناء أخذت من مراجع يعلم من له أدنى دراية بالحديث وعلومه أنها مراجع لا يكفي نسبة الأحاديث إليها لتكون حجة في الفروع، فكيف إذا كان يستدل بها على عقيدة الرافضي، والحكم على الأمة كلها بالضلال ؟!

وإذا كان الباحث عادة يبدأ بأقوى الأدلة في نظره، فإن هذا يعني أنه يرى أن أحاديث المراجعة الثامنة أقوي من أحاديث هذه المراجعة.

فإذا لم يثبت هناك أي حديث فمن باب أولى ألا يثبت هنا حديث واحد .

ولننظر في الأحاديث الثلاثة التي بدأ بها مراجعته، أي أقوى الأحاديث في نظره.

وقد أغنانا عن البيان الشيخ الألباني يرحمه الله حيث ذكر هذه الأحاديث في الجزء الثاني من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» وبين أنها موضوعة وليست ضعيفة فقط، وأشار إلى هذا الرافضي، ومنهجه في كتابه المراجعات.

ولذلك فإنني أنقل كلامه هنا تامًا غير منقوص، وأرقامها في كتابه هي: (٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤) وهذه هي الأحاديث بأرقامها في الكتاب:

٨٩٢- «من أحب أن يحيا حياتي، ويموت موتتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي ﷻ، غرس قضبانها بيديه، فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى، ولن يدخلكم في ضلالة» .

موضوع: رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٤٩: ٣٥٠) ، والحاكم (٣/ ١٢٨) ، وكذا الطبراني في «الكبير» وابن شاهين في «شرح السنة» (١٨/ ٦٥/ ٢) من طرق عن يحيى بن يعلى الأسلمي قال: ثنا عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم - زاد الطبرني: وربما لم يذكر زيد بن أرقم -قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

وقال أبو نعيم : «غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرَّد به يحيى» .

قلت -أي الألباني- : وهو شيعي ضعيف. قال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال البخاري: «مضطرب الحديث». وقال ابن أبي حاتم (١٩٦/٢/٤) عن أبيه: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث» .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٨/٩): «رواه الطبراني، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف» .

قلت: وأما الحاكم فقال: صحيح الإسناد! فرده الذهبي بقوله:

قلت: أنى له الصحة والقاسم متروك. وشيخه (يعني الأسلمي) ضعيف .

واللفظ ركيك، فهو إلى الوضع أقرب.

وأقول: القاسم -وهو ابن شيبة- لم يتفرد به، بل تابعه راويان آخران عند أبي نعيم، فالحمل فيه على الأسلمي وحده دونه. نعم للحديث عندي علتان أخريان:

الأولى: أبو إسحاق ، وهو السَّبيعي فقد كان اختلط مع تدليسه، وقد عنعنه .

الأخرى: الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي، فإنه يجعله تارة من مسند زيد بن أرقم، وتارة من مسند زياد بن مطرف، وقد رواه عنه مطين والباوَرْدي وابن جرير وابن شاهين في «الصحابة» كما ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» وقال:

«قال ابن منده: «لا يصح» : قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي. وهو واهٍ» .

قلت: وقوله «المحاربي) سبق قلم منه . وإنما هو الأسلمي كما سبق ويأتي.

(تنبيه) : لقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث ونقده. والكشف عن علته، أسباب عدة، منها أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرَّج الحديث في «مراجعاته» (صـ٢٧) تخريجًا أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله. واستغل في سبيل ذلك خطأ قلميًا وقع للحافظ ابن حجر ﷺ .

فبادرت إلى الكشف عن إسناده، وبيان ضعفه، ثم الرد على الإيهام المشار إليه، وكان ذلك منه على وجهين. فأنا أذكرهما، معقبًا على كل منهما ببيان ما فيه فأقول:

الأول: أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلاً عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف، وصدَّره برقم (٣٨) .

ثم قال: «ومثله حديث زيد بن أرقم. . . » فذكره، ورقَّم له بـ(٣٩) . ثم علق عليهما مبينًا مصادر كل منهما ، فأوهم بذلك أنهما حديثان متغايران إسنادًا ! والحقيقة خلاف ذلك، فإن كلا منهما مدار إسناده على الأسلمي، كما سبق بيانه، غاية ما في الأمر أن الراوي كان يرويه تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم، وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم، ويوقفه على زياد بن مطرف، وهو مما يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده كما سبق.

والآخر: أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه بيان علته، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده. وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في «الإصابة» .

«قلت في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي وهو واهٍ» .

فتعقبه عبد الحسين (!) بقوله: «أقول: هذا غريب من مثل العسقلاني، فإن يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق، وقد أخرج له البخاري. . .ومسلم. . .» .

فأقول: أغرب من هذا الغريب أن يدير عبد الحسين كلامه في توهيمه الحافظ في توهينه للمحاربي، وهو يعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس المحاربي، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين، فقد وثقه الحافظ نفسه في «التقريب» وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي، فقد قال في ترجمته الأولي: «يحيي بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة، من صغار التاسعة مات سنة ست عشرة». وقال بعده بترجمة: «يحيي بن يعلي الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف، من التاسعة».

وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاربي المذكور وهو متفق على توثيقه، ومن رجال (صحيح البخاري» الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان؟ كل ما في الأمر أن الحافظ في «الإصابة» أراد أن يقول: «. . .الأسلمي وهو واهٍ» فقال: واهمًا: «المحاربي وهو واهٍ» .

فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ الاستغلال. فبدل أن ينبه أن الوهم ليس في التوهين. وإنما في كَتْب «المحاربي» مكان «الأسلمي» . أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهو أن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة وليس الأسلمي الواهي ! فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله: «ومؤلفاته كلها تمتاز بدقة الملاحظة. . .وأمانة النقل».

أين أمانة النقل يا هذا وهو ينقل الحديث من «المستدرك» وهو يرى فيه يحيي بن يعلى موصوفًا بأنه «الأسلمي» فيتجاهل ذلك، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاربي الثقة. وأين أمانته أيضًا وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثمي للحديث بالأسلمي هذا ؟! فضلاً عن أن الذهبي أعلّه بمن هوأشد ضعفًا من هذا كما رأيت، ولذلك ضعفه السيوطي في «الجامع الكبير» على قلة عنايته فيه بالتضعيف فقال: «وهو واهٍ».

وكذلك وقع في «كنز العمل» رقم (٢٥٧٨)، ومنه نقل الشيعي الحديث، دون أن ينقل تضعيفه هذا مع الحديث، فأين الأمانة المزعومة أين؟!

«تنبيه» : أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من «الصحابة» وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته، «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولاً رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسمًا واحدًا، وأميز ذلك في كل ترجمة».

قلت: فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة، ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرَّح فيه بسماعه من النبي ﷺ وهو هذا الحديث، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في «التجريد» بقوله: (١/ ١٩٩) : «زياد بن مطرف، ذكره مطين في الصحابة، ولم يصح» .

وإذا عرفت هذا فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين. أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين، وعليه فهو علة ثالثة في الحديث.

ومع هذه العلل كلها في الحديث يريدنا الشيعي أن نؤمن بصحته عن رسول الله ﷺ غير عابئ بقوله ﷺ : «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»(١). رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» فالله المستعان.

وكتاب «المراجعات» للشيعي المذكور محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل علي رضي الله عنه، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف، والتدليس على القراء والتضليل عن الحق الواقع. بل والكذب الصريح. مما لا يكاد القارئ الكريم يخطر في باله أن أحدًا من المؤلفين يحترم نفسه يقع في مثله.

من أجل ذلك قويت الهمة في تخريج تلك الأحاديث -على كثرتها- وبيان عللها وضعفها.

مع الكشف عما في كلامه عليها من التدليس والتضليل. وذلك ما سيأتي بإذن الله تعالى برقم (٤٨٨١-٤٩٧٥) .

٨٩٣-«من سره أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويتمسك بالقصبة الياقوتة التي خلقها الله بيده، ثم قال لها: «كوني فكانت» فليتول علي بن أبي طالب من بعدي».

---

(١) مسلم في المقدمة.

موضوع: رواه أبو نعيم (١/ ٨٦ و٤/ ١٧٤) من طريق محمد بن زكريا الغلابي: ثنا بشر بن مهران: ثنا شريك عن الأعمش عن زيد ابن وهب عن حذيفة مرفوعًا. وقال: «تفرد به بشر عن شريك».

قلت: هو ابن عبد الله القاضي وهو ضعيف لسوء حفظه.

وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم: «ترك أبي حديثه».

قال الذهبي: «قد روى عنه محمد بن زكريا الغلابي، لكن الغلابي متهم».

قلت: ثم ساق هذا الحديث.

والغلابي قال فيه الدارقطني: «يضع الحديث». فهو آفته.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨٧) من طرق أخرى، وأقره السيوطي في «الآلي» (١/ ٣٦٨: ٣٦٩)، وزاد عليه طريقين آخرين أعلَّهما، هذا أحدهما وقال: «الغلابي متهم».

وقد روي بلفظ أتم منه، وهو:

٨٩٤- «من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال عليًا من بعدي، وليوال وليه، وليقتد بالأئمة من بعدي. فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهمًا وعلمًا، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي».

موضوع: أخرجه أبو نعيم (١/ ٨٦) من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم: ثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم: ثنا عبد الرحمن بن عمران ابن أبي ليلى -أخو محمد ابن عمران-: ثنا يعقوب بن موسي الهاشمي عن ابن أبي رواد عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا. وقال: «وهو غريب».

قلت: وهذا إسناد مظلم، كل من دون ابن أبي رواد مجهولون. لم أجد ذكرهم.

غير أنه يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأطرابلسي المعروف بابن أبي الحناجر، قال ابن أبي حاتم (٧٢/ ١/ ١): «كتبنا عنه وهو صدوق» وله ترجمة في «تاريخ ابن عساكر» (٢/ ق١١٣-١١٤/ ١).

وأما سائرهم فلم أعرفهم فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب، وفضل علي رضي الله عنه أشهر من أن يستدل عليه بمثل هذه الموضوعات، التي يتشبث الشيعة بها، ويسودون كتبهم بالعشرات من أمثالها، مجادلين بها في إثبات حقيقة لم يبق اليوم أحد يجحدها، وهي فضيلة علي رضي الله عنه.

ثم الحديث عزاه في «الجامع الكبير» (٢/ ٢٥٣/ ١) للرافعي أيضًا عن ابن عباس، ثم رأيت ابن عساكر أخرجه في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٢٠/ ٢) من طريق أبي نعيم ثم قال عقبه: «هذا حديث منكر، وفيه غير واحد من المجهولين».

قلت: وكيف لا يكون منكرًا، وفيه مثل ذاك الدعاء ! «لا أنالهم الله شفاعتي» الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته.

وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها صاحب «المراجعات» عبد الحسين الموسوي نقلاً عن «كنز العمال» (٦/ ١٥٥و ٢١٧-٢١٨) موهمًا أنه في مسند الإمام أحمد، معرضًا عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعًا للسيوطي ....

وكم في هذا الكتاب «المراجعات» من أحاديث موضوعات، يحاول الشيعي أن يوهم القراء صحتها، وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم ! إذ ليست الغاية عنده التثبت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي ؓ، بل حشر كل ما روي فيه ! وعلي ؓ كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقامًا من أن يمدحوا بما لم يصح عن رسول الله ﷺ .

هذه هي الأحاديث الثلاثة التي بدأ بها مراجعته، وكلها موضوعة مكذوبة، وما يأتي بعدها ليس بأحسن حال منها، وعددها ثلاثة عشر، وبالنظر إلى مراجعه التي جمع منها هذه الأحاديث نجد الآتي: خمسة أحاديث من كتاب «الصواعق المحرقة»، وقد ذكرت من قبل أن ابن حجر الهيتمي أثبت بطلان عقيدة الرافضة، ولهذا ألف كتابه «الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة» .

وقد بيّن في كتابه عدم صحة ما يستدلون به، وأنه معارض بالمتواتر والصحيح.

والرافضي ينقل غير الصحيح الذي يؤيد باطله، متجاهلاً ما يعارضه.

ولذلك وقفت وقفة طويلة من قبل تغنينا عن الرجوع مرة أخرى لما ينقل من كتاب الصواعق. ونقل ثلاثة أحاديث من «كنز العمال» لم يصح منها شيء.

وباقي مراجعه هي: إسعاف الراغبين، والشرف المؤبد، والشفا، وإحياء الميت، والأربعين للنبهاني، وتفسير الثعلبي، وتفسير الزمخشري.

وأخذ الأحاديث من هذه المراجع يدل على جهل أو تجاهل الرافضي للحديث وعلومه، والمنهج العلمي في الاستدلال بالسنة المطهرة.

فهذه الكتب كلها ليست من الكتاب المعتمدة للسنن والآثار، فضلاً عن أن تكون من الصحاح . بل إن هذه الكتب يكثر فيها الأخبار الباطلة مثل هذه الأخبار المنقولة.

والأخبار التي تدل على الموالاة والمحبة استدل بها من قبل ابن المطهر الحلي- الرافضي، ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية.

وأثبت هنا قول الرافضي، وجواب شيخ الإسلام.

قال الرافضي: الحادي عشر: ما رواه الجمهور من وجوب محبته وموالاته.

روى أحمد بن حنبل في مسنده أن رسول الله ﷺ أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما فهو معي في درجتي يوم القيامة(١).

وروى ابن خالويه عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: من أحب أن يتمسك بقصبة الياقوت التي خلقها الله بيده ثم قال لها: كوني، فكانت، فليتولّ علي بن أبي طالب من بعدي(٢).

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: حبك إيمان وبغضك نفاق، وأول من يدخل الجنة محبّك، وأول من يدخل النار مبغضك، وقد جعلك الله أهلاً لذلك، فأنت مني وأنا منك، ولا نبي بعدي(٣).

وعن شقيق بن سلمة عن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ وهو آخذ بيد علي وهو يقول: هذا وليِّ وأنا وليّه، عاديت من عادى، وسالمت من سالم(٤).

وروى أخطب خوارزم عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: جاءني جبريل من عند الله بورقة خضراء مكتوب فيها ببياض: إني قد افترضت محبة علي على خلقي فبلّغهم ذلك عنى(٥).

والأحاديث في ذلك لا تحصى كثرة من طرق المخالفين، وهي تدل على أفضليته واستحقاقه للإمامة. **انتهى قول الرافضي**.

وقال شيخ الإسلام: **والجواب من وجوه**:

أحدها: المطالبة بتصحيح النقل، وهيهات له بذلك.

وأما قوله: «رواه أحمد» فيقال: أولاً: أحمد له المسند المشهور، وله كتاب مشهور في

---

(١) والترمذي (٣٧٣٣)، وقال الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٥٣٥٠): ضعيف.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (١/ ٨٦) من حديث حذيفة، والحاكم في المستدرك (٤٦٤٢) من حديث زيد بن ارقم، وقال الألباني في الضعيفة (٨٩٣، ٨٦٤): موضوع.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط كما في المجمع (١٤٦٣٧)، وقال الهيثمي فيه المعلى بن عرفان وهو متروك.

(٤) لم أقف عليه وورد في حب علي أنه من الإيمان أحاديث أخرى راجع مجمع الزوائد للهيثمي باب: جامع فيمن يحبه وفيمن يبغضه.

(٥) لم أجده. وانظر: ما قبله.

«فضائل الصحابة» روى فيه أحاديث، لا يرويها في المسند لما فيها من الضعف، لكونها لا تصلح أن تُروى في المسند، لكونها مراسيل أو ضعافًا بغير الإرسال.

ثم إن هذا الكتاب زاد فيه ابنه عبد الله زيادات، ثم إن القطيعي -الذي رواه عن ابنه عبد الله- زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتفاق أهل المعرفة.

وهذا الرافضي وأمثاله من شيوخ الرافضة جهّال، فهم ينقلون من هذا المصنّف، فيظنون أن كل ما رواه القطيعي أو عبد الله قد رواه أحمد نفسه، ولا يميّزون بين شيوخ أحمد وشيوخ القطيعي. ثم يظنون أن أحمد إذا رواه فقد رواه في المسند، فقد رأيتهم في كتبهم يعزون إلى مسند أحمد أحاديث ما سمعها أحمد قط، كما فعل ابن البطريق، وصاحب «الطرائف» منهم ، وغيرهما بسبب هذا الجهل منهم.

وهذا غير ما يفترونه من الكذب، فإن الكذب كثير منهم. وبتقدير أن يكون أحمد روى الحديث، فمجرد [رواية] أحمد لا توجب أن يكون صحيحًا يجب العمل به، بل الإمام أحمد روى أحاديث كثيرة ليعرف ويبيّن للناس ضعفها.

وهذا في كلامه وأجوبته أظهر وأكبر من أن يحتاج إلى بسط، لا سيما في مثل هذا الأصل العظيم.

مع أن هذا الحديث الأول من زيادات القطيعي، رواه عن نصر ابن على الجهضمي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر.

والحديث الثاني: ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وبيّن أنه موضوع [(١)].

وأما رواية ابن خالويه فلا تدل على أن هذا الحديث صحيح باتفاق أهل العلم.

وكذلك رواية خطيب خوارزم؛ فإن في روايته من الأكاذيب المختلقة ما هو من أقبح الموضوعات باتفاق أهل العلم.

الوجه الثاني: عند أهل الحديث وأهل المعرفة ، يعلمون علمًا ضروريًا يجزمون به أن هذا كذب على رسول الله ﷺ . وهذه ليست في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها علماء الحديث: لا الصحاح، ولا المسانيد، ولا السنن، ولا المعجمات، ولا نحو ذلك من الكتب.

الثالث: أن من تدبّر ألفاظها تبين له أنها مفتراة على رسول الله ﷺ، مثل قوله: من

---

(١) ذكر ابن الجوزي هذا الحديث الموضوع على البراء وزيد بن أرقم ﷺ مع اختلاف في الألفاظ، وقال عن الرواية الأولى: «قال الأزدي: كان إسحاق بن إبراهيم يضع الحديث». وقال عن الثانية: «وهو العدوي الكذاب الوضّاع ولعله سرقه من النحوي». وذكر الحديث ابن عراق الكناني في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٦١) وانظر ما ذكره عنه.

أحب أن يتمسّك بقصبة الياقوت التي خلقها الله بيده، ثم قال لها: كوني، فكانت. فهذه من خرافات الحديث. وكأنهم لما سمعوا أن الله خلق آدم بيده من تراب ثم قال له: كن فكان، قاسوا هذه الياقوتة على خلق آدم، وآدم خلق من تراب، ثم قال له: كن فكان، فصار حيًّا بنفخ الروح فيه. فأما هذا القصب فبنفس خلقه كمل، ثم لم يكن له بعد هذا حال يُقال له فيها: كن، ولم يقل أحد من أهل العلم إن الله خلق بيده ياقوتة، بل قد رُوي في عدة آثار: أن الله لم يخلق بيده إلا ثلاثة أشياء: آدم، والقلم، وجنة عدن، ثم قال لسائر خلقه كن فكان. فلم يُذكر فيها هذه الياقوتة.

ثم أيّ عظيم في إمساك هذه الياقوتة حتى يَجْعَل على هذا وعدا عظيمًا.

وكذلك قوله: أول من يدخل النار مبغضك. فهل يقول مسلم: إن الخوارج يدخلون النار قبل أبي جهل بن هشام وفرعون وأبي لهب وأمثالهم من المشركين ؟!

وكذلك قوله: أول من يدخل الجنة محبّك. فهل يقول عاقل: إن الأنبياء والمرسلين سبب دخولهم الجنة أولًا هو حب علي دون حب الله ورسوله وسائر الأنبياء ورسله، وحب الله ورسله ليس هو السبب في ذلك. وهل تعلّق السعادة والشقاوة بمجرد حب علي دون حب الله ورسوله، إلا كتعلقها بحب أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ﵃ ؟ فلو قال قائل: من أحب عثمان ومعاوية دخل الجنة، ومن أبغضهما دخل النار - كان هذا من جنس قول الشيعة.

انتهى جواب شيخ الإسلام، وهو بحمد الله تعالى كاف شاف ونعود إلى المراجعة مرة أخرى.

بعد أن ذكر أربعة عشر حديثًا، وكلها كما رأينا موضوعة باطلة، إذا به يقول:

«مضامين هذه الأحاديث كلها متواترة، ولا سيما من طريق العترة الطاهرة».

سبحان الله ! الأحاديث الموضوعة التي لم ترد في كتاب واحد من كتب الأحاديث التي يعتمدها أهل الحديث يقول عنها بأنها متواترة !

فماذا سيقول شيخ الأزهر، وهو علامة زمانه، والخبير بأحاديث رسول الله ﷺ، والذي قرأ عليه أحد أبنائه الحديث ثلاثين سنة ؟ ماذا سيقول وقد قضى عشرات السنين في دراسة السنة المطهرة؟

بعد ما مر من أكاذيب هذا الرافضي فيما يفتريه على شيخ الأزهر لا نستبعد أي شيء مهما كان حجم الفرية!

أما مسألة التواتر عن طريق العترة فهذا الموضوع نرجئه إلى حديث قادم نتناول فيه التدوين عند الشيعة، وكتبهم، والجرح والتعديل، حيث سيتحدث الرافضي عن كل هذا.

وقال الرافضي بعد هذا: وحسبنا في إيثارهم على من سواهم، إيثار الله ﷻ إياهم، حتى جعل الصلاة عليهم جزءًا من الصلاة المفروضة . . .الخ.

قلت: بينت من قبل المراد بأهل البيت الأطهار، ومنهم آل جعفر وآل عباس، وأمهات المؤمنين، كما بينت موقف كل فريق منهم: فأهل السنة والجماعة يحبون آل البيت جميعًا، وينفذون وصية الرسول ﷺ : «**أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»(١).

أما الرافضة فإنهم يعادون أكثر أهل البيت، ولذلك رأينا موقفهم من أمهات المؤمنين، ومن بنات النبي ﷺ غير السيدة فاطمة الزهراء، وهم القائلون بأن ابن عباس هو الذي نزل فيه قول الله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾(٢) إلى غير ذلك من فضائحهم. ثم يقفون عند عدد معدود من أهل البيت يقولون بعصمتهم، ويكادون يؤلهونهم، ويقولون بمقالة ابن سبأ في الوصي بعد النبي.

فأي الفريقين على هدى، وأيهما في ضلال مبين؟ وهذه المراجعة ذكرنا في بدايتها تخريج الأحاديث الثلاثة التي بدأ بها الرافضي، وبيَّن الشيخ العلامة الألباني رحمه الله أنها أحاديث موضوعة، أي أنها من باب الكذب على رسول الله ﷺ.

وقام رحمه الله بتخريج أحاديث أخرى من أحاديث هذه المراجعة، وكلها في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» وأحب أن أشير إلى هذه الأحاديث لتأكيد كذب وتضليل عبد الحسين. وسأذكر أرقام هذه الأحاديث في «السلسلة» .

٤٨٨٢- «أوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي، فمن تولاه تولاني، ومن تولاني فقد تولى الله»(٣).

بيَّن الشيخ رحمه الله أن الحديث ضعيف جدًا، وأشار إلى تضليل عبد الحسين حيث ساقه مساق المسلمات، وأوهم أنه صحيح.

٤٩١٥- «أنزلوا آل محمد بمنزلة الرأس من الجسد، وبمنزلة العينين من الرأس، فإن الجسد لا يهتدي إلا بالرأس، وإن الرأس لا يهتدي إلا بالعينين»(٤).

---

(١) سيأتي صـ٢٧٥ .

(٢) بل قالوا: نزلت فيه وفي أبيه العباس عم رسول الله ﷺ ! انظر: «تفسير القمي» (٢/ ٢٣) .

(٣) ابن عساكر، والطبراني كما في الضعيفة (٤٨٨٢) عن عمار بن ياسر.

(٤) الطبراني كما في الضعيفة (٤٩١٥) عن سلمان موقوفًا.

بيّن الشيخ رحمه الله أنه حديث موضوع، وذكر قول عبد الحسين: «أخرجه جماعة من أصحاب السنن بالإسناد إلى أبي ذر مرفوعًا» .

وعقَّب على هذا بقوله: في هذا التخريج تدليس خبيث، فإن أصحاب السنن عندنا -أهل السنة- إنما هم عند الإطلاق أصحاب «السنن الأربعة» أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ولم يخرج أحد منهم مثل هذا الحديث.

٤٩١٦- «الزموا مودتنا أهل البيت، فإنه من لقي الله ﷻ وهو يودنا، دخل الجنة بشفاعتنا. والذي نفسي بيده لا ينفع عبدًا عمله إلا بمعرفة حقنا»[1].

بين الشيخ رحمه الله أنه حديث منكر.

٤٩١٧- «معرفة آل محمد براءة من النار، وحب آل محمد جواز على الصراط، والولاية لآل محمد أمان من العذاب»[2].

بيَّن الشيخ رحمه الله أنه حديث موضوع.

ثم قال: والحديث عزاه للقاضي عياض في «الشفا» .

قلت -أي الألباني-: وهو في «الشفا» معلَّق بدون إسناد ! ومثل هذا التخريج مما يدل اللبيب على قيمة أحاديث كتاب الشيعي أي المراجعات، فإنه حشاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا إسناد له؛ فإنه لا يتورع من إيراد ما هو مقطوع بوضعه عند أئمة السنة، ملبِّسًا على العامة أنه صحيح عندهم، لمجرد إيراد بعضهم إياه ولو بإسناد موضوع، أبو بدون إسناد كهذا !!

وقلده الخميني فأورده في كشفه مجزومًا به . انتهى .

انتهى كلام الشيخ الجليل يرحمه الله تعالى.

ونلاحظ أن عبد الحسين في الحاشية بنى على هذا الحديث وجوب إمامة أئمة الرافضة، وقال: إن هذا في غاية الوضوح ! مع أن الحديث موضوع، ولو صح استدلاله لكانت الإمامة أيضًا لأمهات المؤمنين حيث إن القاضي عياض بيّن «أن من توقيره وبره ﷺ بر آله وذريته وأمهات المؤمنين أزواجه» ، فحذف الرافضي الجزء الأخير.

وأحب أن أضيف هنا ما ذكره أبو مريم الأعظمي في كتابه القيِّم «**الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات**» (١/ ٦٨-٦٩) في نقضه لاستدلال الرافضي بهذا الحديث .

---

(١) الطبراني في الأوسط كما في الضعيفة (٤٩١٦) عن الحسن بن علي.

(٢) الكلاباذي في مفتاح المعاني كما في الضعيفة (٤٩١٧) عن المقداد بن الأسود.

قال الأعظمي: هنا أمران اثنان:

الأول: . . . أن القاضي عياض ذكر الحديث هذا دون إسناده ودون عزوه إلى أحد وبيان مخرجه، بل ودون بيان صحته وثبوته، وهو تمامًا كذكر هذا الموسوي للحديث إذ لم يفد عزوه الحديث للقاضي عياض في «الشفا» ، خصوصًا وأن القاضي لم يدع ثبوت جميع أحاديث كتابه ذاك ولم يلتزم صحتها فلا يفيد ذلك في حجيته، ونبقى نطالب بالسند الصحيح الثابت لهذا الحديث، ونحن مع قوم -فيما يبدو- لا يفقهون، إذ خلافنا معهم في وجوب الإتيان بالسند الصحيح لكل حديث يدعونه، ثم يأتي هذا الموسوي فينقل حديثًا من كتاب لم تميز أحاديثه الصحيحة، بل ولم يذكر إسنادًا لذلك الحديث، فهل هذا منهج أهل العلم؟ ونحن نسأله كيف تسنى لك معرفة صحة هذا الحديث وثبوته حتى تحتج به وهو بدون إسناد؟

الأمر الثاني: . . . أن القاضي عياض -وهو الذي نقل لنا هذا الحديث وعرَّف هذا الموسوي به- أدخل أزواجه ﷺ أمهات المؤمنين في معنى ما ذكره، فإن كان الحامل لهذا الموسوي على قبول هذا الحديث ثقته بالقاضي عياض وقبوله به فلِمَ لم يقبل قوله هذا ويدخل أزواج النبي ﷺ في آله ؟ وإن لم تكن له ثقة بالقاضي عياض فكيف يحتج بحديث اعتمادًا على ذكر القاضي عياض له خصوصًا وأنه دون إسناد؟ فهل بعد هذا يشك أحدٌ أن مقياس ثبوت الحديث عند هذا الموسوي وأشباهه إنما هو موافقته لأهوائهم ومذاهبهم الفاسدة؟وخير دليل على هذا حديثنا الحالي الذي بين يديك.

وانظر إلى انعدام الأمانة في نقل هذا الموسوي لعبارة القاضي عياض في كتابه «الشفا» إذ قال: «**أورده القاضي عياض في الفصل الذي عقده لبيان أن من توقيره وبرّه ا بر آله وذريته**» ا.هـ. مع أن عبارة القاضي عياض لها تتمة لا يصح عند العقلاء إغفالها وهو قوله: «. . . .وأمهات المؤمنين أزواجه» عقب العبارة التي نقلها مباشرة، فتصرف هذا الموسوي كما يحلو له بكلام الرجل، الأمر الذي لا يخطر ببال أحد أن مؤلفًا يحترم نفسه يفعل مثل هذا، أمثل هذا يؤتمن بعد ذلك في نقله؟ وهذا عندهم من كبائرهم وأئمتهم.

وإن كان يزعم أنه احتج بالقاضي عياض لا لقبوله عنده نفسه بل لقبوله عند أهل السنة فنقول: إن أحدًا من أهل السنة علماءهم وعوامهم لم يقل ولم يعتقد بصحة كل ما رواه القاضي عياض في كتابه ذاك، فضلاً عن أن القاضي نفسه لم يقل هذا ولم يدّعِه كما أشرنا، وليكن معلومًا عند من لم يعلم ذلك أن أهل السنة عمومًا لا يقولون بصحة أحاديث أي كتاب جملة وكاملاً إلا -الصحيحين -البخاري ومسلم، وكل ما عداهما عندهم خاضع لدراسة إسناده وتحقق صحته وثبوته فلا يغفلنّ أحدٌ عن هذا. .

وأما الحديث الذي ذكره في الهامش (١١/٥٨) زاعمًا أنه يفسر حديثنا هذا ولفظه : (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية) فليس أسعد حظًا من سابقه؛ ولو كان هذا الموسوي صادقًا في وجود مثل هذا الحديث لذكر إسناده، أو بيَّن موضعه الذي نقله منه إلا من كتبهم الباطلة، وغالب الظن أنه نقله من كلام سلفه ابن المطهر الحلي كما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» وردَّ هذا الحديث من جهة سنده ومتنه. وبيَّن أن في ثبوت مثل هذا الحديث حجة على الشيعة نفسها. ا.هـ

٤٩١٨- «لا يبغضنا ولا يحسدنا أحد إلا ذيد عن الحوض يوم القيامة بسياط من نار»[١].

بيَّن الشيخ يرحمه الله أن هذا الحديث موضوع، في سنده عبد الله ابن عمرو الواقعي، وهو كذاب، كان يضع الحديث.

٤٩١٩- «أيها الناس، من أبغضنا -أهل البيت- حشره الله يوم القيامة يهوديًا، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم - احتجر بذلك من سفْك دمه، وأن يؤدي الجزية عن يد وهم صاغرون . مُثّل لي أمتي في الطين، فمر بي أصحاب الرايات، فاستغفرت لعلي وشيعته»[٢].

قال الشيخ يرحمه الله: لوائح الوضع عليه ظاهرة. والحديث أورده الشيعي في «مراجعاته» بصيغة الجزم، من رواية الطبراني، نقلاً عن «إحياء السيوطي» وغيره، ولو كان يريد الحق لنقله عن الهيتمي الذي بيّن علته، لكنه -عن عمد- يتحاشاه، لما فيه من البيان، وهو لا يريده للقراء، وإنما يريد تضليلهم بمثل ذلك العزو الهزيل.ا.هـ.

٤٩٢٠- «من مات على حب آل محمد؛ مات شهيدًا. ألا ومن مات على حب آل محمد؛ مات مغفورًا له. ألا ومن مات على حب آل محمد؛ مات تائبًا. ألا ومن مات على حب آل محمد؛ مات مؤمنًا مُستكمل الإيمان. ألا ومن مات على حب آل محمد؛ بشره ملك الموت بالجنة؛ ثم منكر ونكير. ألا ومن مات على حب آله محمد؛ يزف إلى الجنة كما تزف العروس إلى بيت زوجها. ألا ومن مات على حب آل محمد، فتح له في قبره بابان إلى الجنة. ألا ومن مات على حب آل محمد؛ جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة. ألا ومن مات على حب آله محمد؛ مات على السنة والجماعة .

---

(١) الطبراني في الكبير كما في الضعيفة (٤٩١٨) عن معاوية بن خديج.
(٢) رواه الطبراني في الاوسط كما في الضعيفة (٤٩١٩) عن جابر بن عبد الله.

ألا ومن مات على بغض آل محمد؛ جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله. ألا ومن مات على بغض آل محمد؛ مات كافرًا. ألا ومن مات على بغض آل محمد؛ لم يشم رائحة الجنة»(١).

قال الألباني يرحمه الله: الحديث باطل موضوع. أورده الزمخشري في تفسير آية المودَّة هكذا بتمامه!

وعزاه الشيعي في «مراجعاته» (ص٣٠) للثعلبي في «تفسيره»؛ لكنه لم يسق الجملتين الأخيرتين منه ليقول: «إلى آخر خطبته العصماء» ! وقال: «وأرسلها الزمخشري في تفسير الآية من «كشّافه» إرسال المسلَّمات» !

قلت -أي الألباني-: وهذا من جهله أو تجاهله، بل وتضليله للقراء؛ فإن أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي؛ لا يوثق بهما في الحديث؛ لأنهما غريبان عنه، فكم من أحاديث ضعيفة وموضوعة في «تفسيره» ، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجًا لأحاديثه، ثم لخَّصه الحافظ ابن حجر؛ وهو المسمى بـ«الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، وقد حكم فيه على هذا الحديث بالوضع، فأصاب، قال (٤/ ١٤٥/ ٣٥٤) :

«رواه الثعلبي: أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي البلخي: حدثنا يعقوب بن يوسف بن إسحاق: حدثنا محمد بن أسلم: حدثنا يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن قيس عن جرير بطوله. وآثار الوضع عليه لائحة. ومحمد ومن فوقه أثبات. والآفة فيه ما بين الثعلبي ومحمد» .

قلت -أي الألباني-: ولم أعرفهما، فأحدهما قد تَقَوَّله.

انتهى قول الشيخ رحمه الله.

بعد كل ما سبق تبين ما في المراجعة العاشرة من تضليل وخبث، وفي نهايتها لم ينس الرافضي أن يغمز الخلفاء الراشدين الثلاثة بعد أن سبهم من قبل. ثم يشير إلى أن ما ذهب إليه يؤيده آيات محكمات، ليأتي السؤال بعد ذلك عن هذه الآيات.



(١) الزمخشري كما في الضعيفة (٤٩٢٠).

المراجعة الحادية عشرة

بعد الضلال الذي رأيناه في المراجعة السابقة، والأخبار الموضوعة المكذوبة التي يستدل بها الرافضة على باطلهم، وقوله الكذب بتواتر تلك الأخبار، بعد هذا كله يواصل الرافضي جريمته ويستمر في فريته الكبرى، فينسب لشيخ الأزهر هذه المراجعة التي تبدأ بقوله:

١) «تشرفت بكتابك الجليل، سديد المناهج متسنى التحصيل ملأت الدلو به إلى عقد الكرب. . .إلى آخر عبارات الإعجاب يفتريها الرافضي دون خجل أو استحياء، فعلامة زمانه وشيخ الأزهر والمسلمين يتشرف بكتاب الشاب الرافضي، ولم يستحى أن ينسب هذا لشيخ له هذه المكانة، وتجاوز الثمانين! ولم يذكر الرافضي -ولو من باب حبك المسرحية- أن الشيخ اعترض على أي حديث من تلك الأحاديث الموضوعة المكذوبة، أو أن الشيخ أرشده إلى أن المراجع المذكورة ليست من مراجع الحديث التي يعتمدها أهل الحديث،أو أن القول بالتواتر لا يتناسب مع درجة هذه الأحاديث ومراجعها، فليست صحيحة ولا ضعيفة فكيف تكون متواترة ؟!! ومن المعلوم أن منكر المتواتر كافر، وما يريده الرافضي هو أن يظهر شيخ الأزهر والمسلمين بأنه يوافق الرافضي على تكفير الأمة الإسلامية كلها ما عدا الروافض ! الأمة كلها من الصحابة الكرام البررة إلى الأزهر وعلمائه وشيوخه ! الأمة كلها في كل العصور والأمصار! ودون أن ينظر الرافضي إل ضخامة حجم الفرية يزعم أن الشيخ قال:

٢) وحين أغرقت في البحث عن حجتك، وأمعنت في التنقيب عن أدلتك، رأيتني في أمر مريج، أنظر حججك فأراها ملزمة، وفي بيناتك فأجدها مسلمة، وانظر في أئمة العترة الطاهرة فإذا هي بمكانة من الله ورسوله، يخفض لها جناح الذل هيبة وإجلالاً . ثم أنظر إلى جمهور أهل القبلة والسواد الأعظم من ممثلي هذه الملة، فإذا هم مع أهل البيت على خلاف ما توجبه ظواهر تلك الأدلة! فأنا أؤامر مني نفسين : نفسًا تنزع إلى متابعة الأدلة، وأخرى تفزع إلى الأكثرية من أهل القبلة، قد بذلت لك الأولى قيادها فلا تنبو في يديك، ونبت عنك الأخرى بعنادها، فاستعصت عليك.

فهل لك أن تستظهر عليها بحجج من الكتاب قاطعة تقطع عليها وجهتها، وتحول بينها وبين الرأي العام، ولك السلام».

ونلاحظ هنا ما يأتي:

١) عبارة «أئمة العترة الطاهرة» المراد منها أئمة الشيعة الاثني عشرية دون غيرهم من

باقي فرق الشيعة التي جاوزت السبعين، وهذا ما سيذكر صراحة من مراجعات لاحقة.

وفي كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع «موسوعة شاملة» في أربعة أجزاء» أثبت بطلان هذه العقيدة بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة الصحيحة الصريحة. وما قلته لا يخفى على مثل علامة زمانه الشيخ البشري، فهو أكثر منا علمًا بالكتاب والسنة، وعلى دراية بالأحاديث الموضوعة. لكن الرافضي يصوره جاهلاً ضالاً مثله.

٢) في هذه الفرية يبدأ الرافضي في تصوير شيخ الأزهر في صورة من وافقه على الحكم بضلال الأمة كلها، بل كفرها، حيث خالفت الحجج الملزمة، والبينات المسلمة، وما توجبه ظواهر الأدلة التي قيل عنها من قبل: إنها متواترة!

فالأمة الإسلامية ما دامت ليست من الرافضة فقد خرجت على السنة المتواترة الصريحة، وليس معها أي دليل سوى أنها كثرة! فيصور شيخ الأزهر بأنه يرى الحق مع الرافضة، لكن الرأي العام يؤثر عليه ! ومن المعلوم أن الإسلام عقيدة وشريعة مصادره الأدلة من الكتاب والسنة وليس الرأي العام، ومثل هذا لا يخفى على طالب مبتدئ من طلاب الأزهر فضلاً عن شيخنا الجليل. فالرافضي إذن بدأ بإظهار شيخ الأزهر بأنه يقترب جدًا من أن يصبح رافضيًا، وهذا ما ستنتهي إليه المراجعات.

٣) نهاية هذه المراجعة تظهر شيخ الأزهر جاهلاً بكتاب الله تعالى! يسأل الرافضي أن يبين له ما في القرآن الكريم من أدلة قاطعة تؤيد الرافضة! وتكون حجة على الأمة حتى ينسلخ منها وينضم إلى الرافضة! وكأن الأمة -وهي خير أمة أخرجت للناس- لا تدري ما جاء في القرآن الكريم ! أو تدري أن الله أمرنا أن نكون من الرافضة فأنكرت أو جحدت! هكذا أراد الرافضي أن يصور أمة الإسلام، وشيخ أزهرنا، وأن يعيد سيرة سلفه عبد الله ابن سبأ.



المراجعة الثانية عشرة

وبدأ الرافضي بقوله مخاطبًا شيخ الأزهر: «إنكم -بحمد الله- ممن وسعوا الكتاب علمًا، وأحاطوا بجليه وخفيه خبرا» . وشهادة الرافضي هنا كشهادة المنافقين حيث قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] .

ونحن نشهد للعالم الثبت الحجة شيخ الأزهر البشري، ونشهد أن الرافضي لكذاب، وذلك أنه أراد أن يثبت له هذا العلم ، ثم يذكر أنه أقر الرافضي على أكاذيبه ومفترياته في جميع مراجعاته المفتراة المختلقة. ولننظر أولاً نظرة عامة إلى هذه المراجعة ، نتبعها بمناقشة مفصلة لفضح هذا الكذاب.

وأذكِّر هنا بما قاله في مقدمة كتابه، من أنه قصد الحقيقة من طريقها المجمع على صحته، واعتمد النقل الصحيح، وعنى بالسنن الصحيحة، والنصوص الصريحة. ولو جاء بنص واحد صحيح صريح يؤيد عقيدة الرفض السبئية لكفى ، ولكن هيهات !! وكل ما سبق مما ذكره تبين أنه خلا من أي نص يكون حجة.

رجع إلى كتاب «الصواعق المحرقة» في أربعة عشر موضعًا، وتحدثت من قبل عن هذا الكتاب الذي يرد على أهل البدع والزندقة، ومنهم الرافضة، فلا حجة للرافضي في الرجوع إليه.

ومن مراجعه الأخرى: الثعلبي، ورشفة الصادي، وابن مردويه، وأبو نعيم، والواحدي، والمصري الشبلنجي، وسيرة الحلبي، وابن المغازلي، والموفق بن أحمد. ولا حجة للرافضي في شيء من هذا كله كما هو معلوم عند أهل السنة والجماعة. من مراجعه أيضًا البخاري، ومسلم، والحاكم، والنسائي، ومجاهد. ونقف عند هذه المواضع. وأما ما ذكره من كتب الرافضة فلا حجة فيها على غيرهم، غير أننا سنقف عندها. والكتب التي ذكرها هنا هي ما يأتي: تفسير العياشي، وتفسير علي بن إبراهيم القمي، وتفسير الصافي. وهذه الثلاثة سأبين منهجها في التفسير. كما نقل عن أمالي الطوسي، ومجمع البيان للطبرسي.

وسأنقل شيئًا مما جاء في مجمع البيان، وأشير إلى المنهج .

أما الطوسي فلا نقف عند أماليه وإنما عند كتابه في التفسير، وهو التبيان.

وما رجع إليه من كتب السنة عندهم كالكافي للكليني نرجئ الحديث عنها إلى مناقشة

استدلاله بالسنة. ولنبدأ في مناقشة ما جاء في هذه المراجعة. بعد أن بدأ الرافضي بشهادته التي أشرت إليها قال: فهل نزل من آياته الباهرة في أحد ما نزل في العترة الطاهرة؟ هل حكمت محكماته بذهاب الرجس عن غيرهم؟ وهل لأحد من العالمين كآية التطهير؟

وقال في الحاشية: حكمت بذهابه عنهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، [الأحزاب: ٣٣] وليس لأحد ذلك، وقد أمتازوا بها فلا يلحقهم لاحق ولا يطمع في إدراكهم طامع.

قلت: آية التطهير التي احتج بها الرافضي هنا، وهي الآية الثالثة والثلاثين من «سورة الأحزاب»، تحدثت عنها بإسهاب في كتابي **«مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع»** (جـ١صـ٦٥ : ٨٥) . وانتهيت إلى أن الآية الكريمة -كما قال الحافظ ابن كثير- نص في دخول أزواج النبي ﷺ في أهل البيت ههنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولاً واحد: إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح. ا. هـ.

والقول الصحيح: أنها في أمهات المؤمنين وغيرهن من أهل البيت وهم: آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس رضي الله تعالى عنهم جميعًا.

وواضح أن هذا لا علاقة بينه وبين قول الرافضة في الإمامة، ومعلوم أن الرافضي يذكر آية التطهير كأول دليل لإثبات عقيدته الباطلة.

وسبق في المراجعة الرابعة بيان موقف الرافضة من أهل البيت الأطهار.

وقال الرافضي: أليسوا حبل الله الذي قال: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ ؟

قلت: نحن مأمورون بأن نتمسك بدين الله وبكتابه كما هو معلوم وكما جاء في الكتب المعتمدة كتفسير ابن كثير، وهذا هو ما جاء في كتب الرافضة أنفسهم الذين لم يبلغوا من الغلو ما بلغه هذه الرافضي الكذاب، راجع مثلاً تفسير الآية (١٠٣من سورة آل عمران) في كتاب «التبيان في تفسير القرآن» لشيخ طائفتهم الطوسي تجد مايأتي:

في معنى قوله: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ قولان: قال أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه كتاب الله. وبه قال ابن مسعود، وقتادة، والسدي، وقال ابن زيد: «حبل الله» دين الله، أي دين الإسلام. ا. هـ.

فهل كان شيخ الأزهر رافضيًا غاليًا أكثر من شيخ طائفة الرافضة؟!

وقال الرافضي: والصادقين الذين قال: ﴿وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ . وقال في الحاشية: الصادقون هنا: رسول الله، والأئمة من عترته الطاهرة بحكم صحاحنا المتواترة.

قلت: كتبهم ليست حجة علينا، وسنرى أن ما أسماها بصحاح متواترة مبنية على الضلال

والزندقة، ثم لا يقول بقوله إلا غلاة الرافضة وزنادقتهم، وأثبت هنا ما جاء في تفسير شيخ طائفتهم الطوسي. قال: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[آية: ١١٩]. . هذا أمر من الله تعالى للمؤمنين المصدقين بالله والمقرين بنبوة نبيه بأن يتقوا معاصي الله ويجتنبوها وأن يكونوا مع الصادقين الذين يصدقون في أخبارهم ولا يكذبون، قال ابن مسعود: لا يصلح من الكذب جد ولا هزل، ولا أن يعد أحدكم ولده شيئًا ثم لا ينجزه ثم قرأ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ...﴾ الآية.

وقال: هل ترون في هذه رخصة؟ وقال نافع والضحاك: أمروا بأن يكونوا مع النبيين والصديقين في الجنة بالعمل الصالح. وقيل: إن المراد بالصادقين هم الذين ذكرهم الله في قوله: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب:٢٣] وهم حمزة وجعفر ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ يعني عليًا عليه السلام فأمر الله تعالى بالاقتداء بهم والاهتداء بهديهم، وهم الذين وصفوا في قوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ...﴾ الآية إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ [البقرة:١٧٧] فأمر بالاقتداء بهؤلاء.

وقال بعضهم: إن (مع) بمعنى (من) وكأنه أمر بأن يكونوا في جملة الصادقين وفي قراءة ابن مسعود «(وكونوا من الصادقين)». وقيل: أراد كونوا مع كعب بن مالك وأصحابه الذين صدقوا في أقوالهم ولم يكذبوا في الاعتذار والصادق هو القائل بالحق العامل به، لأنها صفة مدح لا تطلق إلا على من يستحق المدح على صدقه. فأما من فسق بارتكاب الكبائر فلا يطلق عليه اسم صادق ولذلك مدح الله الصديقين وجعلهم تالين للنبيين في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

وقال الرافضي: وصراط الله الذي قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ وسبيله الذي قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وقال في الحاشية: كان الباقر والصادق يقولان: الصراط المستقيم هنا هو الإمام، ولا تتبعوا السبل: أي أئمة الضلال، فتفرق بكم عن سبيله: ونحن سبيله.

ولم يذكر الرافضي أي مرجع! والمراجع المعتمدة عند أهل السنة من السهل على طلاب الأزهر الرجوع إليها فضلاً عن شيخ الأزهر، وليس فيها ما قاله هذا الرافضي. بل لم نجد هذا في «التبيان»، بل قال الطوسي في تفسير الآية (١٥٣من سورة الأنعام) ما يأتي: وإنما سمى الله تعالى أن ما بينه وذكره من الواجب والمحرم صراط وطريق لأن امتثال ذلك على ما أمر به يؤدي إلى الثواب في الجنة، فهو طريق إليها، وإلى النعيم فيها. قوله: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ أمر من الله تعالى باتباع صراطه وما شرعه للحق. وطريق اتباع الشرع

-وفيه الحرام والحلال والمباح- هو اعتقاد ذلك فيه، والعمل على ما ورد الشرع به. . .
وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ : يعني سبل الشيطان واتباع أهل البدع من اليهود والنصارى وغيرهم. والطبرسي إمام مفسري الرافضة، والذي جمع بين الرفض وعدم الغلو إلى حد ما، قال في تفسير الآية الكريمة: إن هذا ديني؟ دين الحنيفية، أقوم الأديان وأحسنها، ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ : أي طريق الكفر والبدع والشبهات، أو لا تتبعوا اليهودية والنصرانية والمجوسية وعبادة الأوثان.

وقال عبد الحسين: وأولي الأمر الذين قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] .

وقال في الحاشية: أخرج ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بسنده الصحيح عن بريد العجلي قال: سألت أبا جعفر (محمدًا الباقر) عن قوله ﷻ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ، فكان جوابه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ يقولون لأئمة الضلال والدعاة إلى النار هؤلاء أهدى من آل محمد سبيلاً: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ۞ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾ يعني الإمامة والخلافة: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا * أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ونحن الناس المحسودون على ما آتانا الله من الإمامة دون خلقه: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ يقول: جعلنا منهم الرسل والأنبياء والأئمة فكيف يقرون به في آل إبراهيم وينكرونه في آل محمد ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ .

قلت: هذه الرواية ذكرها محمد بن يعقوب الكليني في كتاب «الحجة من أصول الكافي»، وسنتحدث عن الكافي: الأصول والفروع، عند الكلام عن كتب الحديث الأربعة عند الرافضة في المراجعات الأربعة الأخيرة.

وسنرى أن الكليني يرى ويروى أن أئمتهم عندهم علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وما فوق الأرض وما تحت الثرى، وأنه يوحى إليهم غير أنهم يفترقون عن الرسل بأنهم يسمعون الصوت ولا يرون الملك. ويحكمون بكفر من أنكر إمامتهم، أو قال بإمامة غيرهم كالذين بايعوا الخلفاء الراشدين الثلاثة. والرواية التي احتج بها عبد الحسين هنا تحمل هذا المعنى: فمرادهم بالجبت والطاغوت أبو بكر وعمر، خير البشر بعد رسول الله ﷺ كما ثبت عن علي وسبق في المراجعة الرابعة، ومرادهم بالذين كفروا وأئمة الضلال والدعاة إلى النار الذين يلعنهم الله تعالى، مرادهم خير أمة أخرجت للناس الذين بايعوا الخلفاء الراشدين

الثلاثة، أما أئمة الرافضة فهم الذين آمنوا، وهم وحدهم الذين آتاهم الله الإمامة. ومع هذه الأقوال التي تدل على الكفر والزندقة يصف عبد الحسين الخبر بأنه صحيح الإسناد، وأن الكليني ثقة الإسلام !!

ثم قال الرافضي: وأهل الذكر الذين قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ .

قلت: مراجعه لا حجة له في الرجوع إليها، فهما مرجعان: أحدهما الثعلبي، «وهو حاطب ليل»كما هو معلوم، والثاني من مراجع الرافضة الغلاة المبنية على الكذب والافتراء.

ثم قال الرافضي: والمؤمنين الذين قال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ . وذكر في الحاشية تفسير العياشي، وقال: والصحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة في أن سبيل المؤمنين إنما هو سبيلهم ﷺ .

قلت: هذا الرافضي الخبيث حصر الإيمان في الرافضة أتباع عبد الله بن سبأ ، أعداء أهل البيت الأطهار كما أثبت من قبل، وأخرج خير أمة أخرجت للناس من دائرة الإيمان، ويعتبر ما يثبت هذا القول الفاجر أخبارًا صحيحة متواترة !! ويعتبر تفسير العياشي مصدرًا من مصادر هذه الأخبار. وأرى أن أثبت دراسة موجزة تبين حقيقة هذا التفسير، وعقيدة من احتج به. وسيحتج أيضًا بتفسير أقدم منه وهو تفسير القمي، وبتفسير ثالث وهو تفسير الصافي، ولذلك سأرجئ الدراسة لهذه التفاسير الثلاثة إلى نهاية هذه المراجعة. واستمر الرافضي في كتابه المفترى ليقول: والهداة الذين قال: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ .وفي الحاشية نقل عن الثعلبي أن الرسول ﷺ قال: أنا المنذر، وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون[1] .

ثم قال: وهذا هو الذي أخرجه غير واحد من المفسرين وأصحاب السنن.

قلت: سبق الإشارة إلى الثعلبي الذي جمع بين الصحيح والضعيف والموضوع المكذوب والمنكر، ولم يذكر لنا كتابًا آخر، ولم يبين من أصحاب السنن والمفسرون الذين أخرجوا هذا الخبر، ثم أهم ذكروه للاحتجاج به أم لبيان نكارته كما فعل ابن كثير حيث قال: هذا الحديث فيه نكارة شديدة . كما لم نجد له ذكرًا عند أصحاب السنن، فمن عناهم بأصحاب السنن؟

قال أبو مريم الأعظمي في كتابه القيم «الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات» : هذا فيه كذب على أصحاب السنن، فلم يخرجه أحد منهم.

---

(١) سيأتي صـ٢٣٣ .

وعقب على قول ابن كثير بقوله: وذلك في سنده ومتنه، وبين ما في السند، ثم قال: هذه أربع علل في إسناد الحديث تكفي كل واحدة منها لإسقاط الاحتجاج بأي حديث وعدم الأخذ به، فكيف إذا انضم بعضها إلى بعض؟ (انظر كتابه ١/ ١١٦: ١١٨).

وأقدم كتاب وجدت فيه هذا الخبر تفسير الطبري في سورة الرعد (الآية السابعة)، حيث قال في تفسيرها: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾: يقول: ولكل قوم إمام يأتمون به، وهاد يتقدمهم، فيهديهم إما إلى خير، وإما إلى شر... وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل على اختلاف منهم في المعنى بالهادي في هذا الموضع، فقال بعضهم: هو رسول الله ﷺ. وذكر من قال ذلك، ثم قال: وقال آخرون: عنى بالهادي في هذا الموضع: الله ﷻ. وذكر باقي الأقوال، ومنها أنه علي بن أبي طالب ﷺ، ثم قال: وإذا كان ذلك كذلك، فلا قول أولى من ذلك بالصواب من أن يقال كما قال جل ثناؤه: إن محمدًا هو المنذر من أرسل إليه الإنذار، وإن لكل قوم هاديا يهديهم، فيتبعونه ويأتمون به.ا.هـ.

والخبر الذي فيه أنه علي بن أبي طالب، والذي رجح الطبري خلافه، في إسناده الحسن بن الحسين الأنصاري، ومعاذ بن مسلم. وفي ترجمة الحسن من «ميزان الاعتدال» بيّن الذهبي ضعفه، وذكر الخبر الذي رواه ابن جرير، وقال: معاذ نكرة، فلعل الآفة منه. وفي ترجمة معاذ قال: مجهول، وله عن عطاء بن السائب خبر باطل سقناه في الحسن بن الحسين. ومثل ما جاء في «الميزان» ذكره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» عند ترجمة الحسن ومعاذ.

وقال ابن تيمية: هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، فيجب تكذيبه ورده، ولا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ. وفصل ابن تيمية القول في بطلان متن هذا الخبر، ولا حاجة لهذا التفصيل. (انظر: منهاج السنة ٧/ ١٣٩: ١٤٣). وهذا الحديث هو رقم (٤٨٩٩) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، وأثبت الشيخ الألباني -يرحمه الله- أن الحديث موضوع، وبيّن أن عبد الحسين هنا قلد ابن المطهر الحلي، كما قلده **الخميني في «كشف الأسرار»**، وزاد عليهما في الكذب والافتراء، وأكد بطلان الحديث، وجهل الشيعة وضلالهم.

وقال الرافضي: أشار في السبع المثاني والقرآن العظيم إليهم، فقال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧].

وفي الحاشية قال: أخرج الثعلبي أن الصراط المستقيم هو صراط محمد وآله.

قلت: أين الخبر الصحيح الصريح هنا؟ قال الطوسي شيخ طائفة الرافضة في تفسير «التبيان»: قيل في معنى قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ وجوه:

أحدها: إنه كتاب الله تعالى، وروي ذلك عن النبي ﷺ، وعن علي عليه السلام، وابن مسعود.

والثاني: إنه الإسلام، حكى ذلك عن جابر وابن عباس.

والثالث: إنه دين الله عز وجل الذي لا يقبل من العباد غيره.

والرابع: إنه النبي ﷺ والأئمة القائمون مقامه، وهو المروي في أخبارنا.

ثم قال: والأولى حمل الآية على عمومها؛ لأنا إذا حملناها على العموم دخل جميع ذلك فيه، فالتخصيص لا معنى له.

قلت: ما ذكره عبد الحسين هو المروي في أخبار الرافضة كما أشار الطوسي، ولم يصح شيء منها عند أهل السنة والجماعة، «**وأكرر مرة أخرى: أين الخبر الصحيح الصريح هنا؟**»وشيخ طائفتهم هو نفسه رجح خلاف ما قاله ذاك الرافضي الغالي.

ثم قال عبد الحسين: (وليس عبد الله، وإنما عبد العبيد) : ألم يجعل لهم الولاية العامة؟ ألم يقصرها بعد الرسول عليهم؟ فاقرأ : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ . . . ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥-٥٦] .

وقال في الحاشية: أجمع المفسرون - كما اعترف به القوشجي -وهو من أئمة الأشاعرة- على أن هذه الآية إنما نزلت في علي حين تصدق راكعًا في الصلاة. وأخرج النسائي في «صحيحه» نزولها في علي، وأخرج نزولها فيه أيضًا صاحب الجمع بين الصحاح الستة، والثعلبي. ا. هـ.

قلت: في كتابي «**مع الاثنى عشرية**» ناقشت أقوال الرافضة بالتفصيل، وأثبت بطلان ما ذهبوا إليه، وذلك في عشر صفحات (من صـ٥٢إلى ٦١) .

وأحب أن أضيف هنا ما ذكره العلَّامة الشيخ الألباني -يرحمه الله- تحت رقم (٤٩٢١) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» ذكر الشيخ الألباني قول الرافضة: «نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾، فخرج رسول الله ﷺ ودخل المسجد؛ والناس يصلون بين راكع وقائم يُصلي؛ فإذا سائل، قال: يا سائلُ ! أعطاك أحدٌ شيئًا ؟ فقال: لا ؛ إلا هذا الراكع -لعلي- أعطاني خاتمًا»:

ثم قال: منكر. أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (صـ١٠٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٣/ ٢) من طريق محمد بن يحيى الضُّرَيْسِ: ثنا عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن

علي بن أبي طالب قال: ثنا أبي عن أبيه عن جده عن علي قال . . . فذكره. وقال الحاكم: «تفرد به ابن الضريس عن عيسى العَلَوِيِّ الكوفي» .

قلت: وهو متّهم؛ قال في «الميزان»: «قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن آبائه أشياء موضوعة». ثم ساق له أحاديث.

تنبيه: عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر . . .إلخ؛ هكذا وقع في هذا الإسناد عند المذكورَيْن. والذي في «الميزان» و«اللسان» عيسى بن عبد الله بن عمر ! فسمى جده: محمدًا، بدل: عبيد الله؛ ولعله الصواب؛ فإنه كذلك في «الكامل» (٢٩٥/ ١) في الترجمة، وفي بعض الأحاديث التي ساقها تحتها، وأحدها من طريق محمد بن يحيى بن ضُرَيْسٍ: ثنا عيسى بن عبد الله بن محمد . . .ثم قال: «وبهذا الإسناد تسعة أحاديث مناكير، وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» . ومما سبق؛ تعلم أن قول الآلوسي في «روح المعاني» (٢/ ٣٢٩) : «إسناده متصل» !مما لا طائل تحته !

واعلم أنه لا يتقوى الحديث بطرق أخرى ساقها السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٩٣) ؛ لشدة ضعف أكثرها، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها !

منها -على سبيل المثال- ما أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص١٤٨) من طريق محمد بن مروان عن محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس به . . .وفيه قصة لعبد الله ابن سلام.

قلت: محمد بن مروان: هو السُّدِّيُّ الأصغر، وهو متهم بالكذب.

ومثله محمد بن السائب؛ وهو الكلبي.

ومن طريقه: رواه ابن مردويه. وقال الحافظ ابن كثير: «وهو متروك».

ومثله: حديث عمار بن ياسر؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٧) .

وقال: «رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفهم».

وعزاه ابن كثير وغيره لرواية ابن مردويه؛ فقال الحافظ في «تخريج الكشاف»:

«وفي إسناده خالد بن يزيد العمري، وهو متروك» .

وأشار إلى ذلك ابن كثير؛ فإنه قال عقب حديث الكلبي السابق: «ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب ﵁ نفسه، وعمار بن ياسر، وأبي رافع؛ وليس يصح شيء منها بالكُلِّيَّة؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها».

قلت: ويشهد لذلك أمور:

الأول: أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت لما تبرَّأ من يهود بني قَيْنُقَاعٍ

وحِلْفِهِمْ. أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٦) بإسنادين عنه؛ أحدهما حسن.

الثاني: ما أخرجه ابن جرير أيضًا، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٨٥) عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ...﴾ الآية؛ قلنا: مَنِ الذين آمنوا؟ قال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (ولفظ أبي نعيم: قال: أصحاب محمد ﷺ. قلنا: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب ؟! قال: علي من الذين آمنوا. وإسناده صحيح.

قلت: فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصَّة؛ لكان أَوْلى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته؛ فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك!

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يُلْصِقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به!

الثالث: أن معنى قوله تعالى في آخر الآية: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ أي: خاضعون.

قال العلامة ابن حَيَّان الغَرْنَاطِيُّ في تفسيره: «البحر المحيط» (٣/ ٥١٤) عقب الآية: «هذه أوصاف مُيِّز بها المؤمن الخالص الإيمان من المنافق؛ لأن المنافق لا يداوم على الصلاة، ولا على الزكاة؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾. ولما كانت الصحابة وقت نزول هذه الآية من مقيمي الصلاة ومؤتي الزكاة، وفي كلتا الحالتين كانوا متَّصِفين بالخضوع لله تعالى والتذلُّل له؛ نزلت الآية بهذه الأوصاف الجليلة. والركوع هنا ظاهرهُ الخضوع، لا الهيئة التي في الصلاة».

قلت: ويؤيِّدهُ قول الحافظ ابن كثير: «وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ فقد توهَّمَ بعضُ الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ أي: في حال ركوعهم! ولو كان هذا كذلك؛ لكانَ دفعُ الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنه ممدوح! وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى».

تنبيه: قال الشيعي في كتابه (ص: ٣٦): «أجمع الفسرون- كما اعترف به القوشجي، وهو من أئمة الأشاعرة- على أن هذه الآية إنما نزلت على عليٍّ حين تصدق راكعًا في الصلاة. وأخرج النسائي في «صحيحه» (!) نزولها في علي: عن عبد الله بن سَلام. وأخرج نزولها فيه أيضًا صاحب «**الجمع بين الصحاح الستة**» في تفسير سورة المائدة» !!

قلت: في هذا الكلام -على صِغَرِهِ- أكاذيب:

أولاً: قوله: «أجمع المفسرون...» باطل؛ سواءً كان القائل من عزا إليه الاعتراف به أو غيره! كيف وقد سبق أن الأرجح -من حيث الرواية- نزولها في عبادة بن الصامت ؟! وهناك أقوال أخرى حكاها المحقق الآلوسي (٢/ ٣٣٠) رادًّا بها الإجماع المزعوم.

وكيف يصح ذلك وقد حكى الخلافَ فيه إمامُ المفسرين ابن جرير الطبري ؟! ورجَّح خلافه ابن حَيَّان وابن كثير كما تقدم؟!

ثانيًا: قوله: «وأخرج النسائي...» إلخ ! كذب أيضًا؛ فإنه لم يخرجه النسائي في أي كتاب من كتبه المعروفة، لا في «سننه الصغرى» ، ولا في «سننه الكبرى»، ولا في «الخصائص» ، وكيف يمكن أن يكون هذا العزو صحيحًا، ولم يعزه إليه الذين ساقوا روايات هذا الحديث وخرَّجوها وعزوها إلى مصادرها المعروفة من كتب السنة، كالحافِظَيْنِ ابن كثير والسيوطي وغيرهما ؟!

زِدْ على ذلك أن الحافظ المزِّي لم يُورد الحديث مطلقًا في مسند عبد الله بن سلام من «أطرافه»؛ وهو يعتمد فيه على «السنن الكبرى» للنسائي!

ولا النابُلسِيُّ في «ذخائرِهِ»، واعتماده فيه على «السنن الصغرى» !

وأما «الخصائص»؛ فقد راجعته بنفسي!

ثالثًا: قوله: «في صحيحه» !! من أكاذيبه المكشوفة؛ فإن المبتدئين في هذا العلم الشريف يعلمون أن النسائي ليس له كتاب يعرف بـ«الصحيح»، وغالب الظن أن الشيعة يستحلُّون هذا الكذب من باب (التَّقِيَّةِ)، أو من باب (الغاية تبرِّر الوسيلة) ! وقد أدخلهم في إباحة الكذب المكشوف؛ لتضليل عامة القراء، وذلك مُطَّرِدٌ عنده؛ فقد رأيته قال في ترجمة علي بن المنذر (ص٩٨) :

«احتج النسائي بحديثه في (الصحيح») !

وطرَّد ذلك في سائر «السنن الأربعة»؛ تارةً جمعًا، وتارة إفرادًا، فهو يقول (ص٥٠): «وتلك صحاحهم الستة» ! ونحوه في (ص٥٤) . وذكر أبا داود والترمذي؛ وقال: «في (صحيحيهما») ! (ص٥٥، ٥٧، ٩٥، ١١٦) .

وذكر النسائي وأبا داود؛ وقال: «فراجع (صحيحيهما» ! (ص٥٩) .

ويقول في ترجمة نُفَيْعِ بن الحارث (ص١١١): «واحتج به الترمذي في صحيحه»!

قلت: وفي هذا افتراء آخر؛ وهو قوله: «احتج به الترمذي» ! فهذا كذب عليه؛ كيف وهو القائل فيه: «يضعف في الحديث»؛ كما في «التهذيب» ؟! وفيه أن ابن عبد البر قال: «أجمعوا على ضعفه، وكذَّبه بعضهم، وأجمعوا على ترك الرواية عنه» !

وإن إطلاقه اسم «الصحيح» على كل من «السنن الأربعة» لَيَهُونُ أمام إطلاقه هذا الاسم على «سنن البيهقي» ! فراجع التنبيه على ذلك تحت الحديث (٤٩٠٣) ! واحمَدِ اللهَ أنْ جَعَلَكَ سُنِّيًا لا تستحلُّ الكذب على المخالفين والتدْجيلِ عليهم!

رابعًا: قوله: «وأخرج نزولها فيه أيضًا صاحب «الجمع بين الصحاح الستة»... !

قلت: يعني به: كتاب ابن الأثير المسمى بـ«جامع الأصول» ! وهذا كذب عليه؛ فإنه لم يخرجه هناك، ولا في غيره من المواطن، وكيف يخرِّجه والحديث ليس من شرطه ؟! لأنه لم يروه أحد الستة الذين جمعَ أحاديثهم في كتابه، وهم: مالك، والشيخان، وأصحاب «السنن الأربعة»؛ حاشا ابن ماجه ! ثم رأيته كرر أكاذيبه المذكورة: في الصفحة (١٦٠) من «مراجعاته» ! وللحديث طريق أخرى ساقطة، يأتي لفظها مطولاً برقم (٤٩٥٨) .

ثم رأيت ابن المطهر الحلّي قد سبق عبد الحسين في فِرْيَتِه، فهو إمامه فيها، وفي كثير من فِرَاهُ كما يأتي؛ فقد قال في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٧٤- تحقيق الدكتور محمود رشاد سالم) - وقد ذكر هذه الآية: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ -: «وقد أجمعوا على أنها نزلت في علي عليه السلام ...» !!

ثم ساق الحديث مطوّلاً بلفظ آخر أنكر من حديث الترجمة، ذكره من رواية الثعلبي عن أبي ذر ! وتَبِعَهُ الخميني (ص١٥٨) ! وسيأتي برقم (٤٩٥٨) .

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية استدلاله هذا من وجوه كثيرة؛ بلغت تسعة عشر وجهًا، يهمُّنا هنا الوجه الثاني منها، قال رحمه الله (٤/ ٤) - وأقرَّه الحافظ الذهبي في «المنتقى منه» (ص٤١٩) - : «قوله: «قد أجمعوا أنها نزلت في علي» : من أعظم الدعاوي الكاذبة، بل أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وأن الحديث من الكذب الموضوع، وأن «تفسير الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات؛ وكان «**حاطب ليل**»، وفيه خير ودين ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث. ثم نعفيك من دعوى الإجماع ونطالبُك بسند واحدٍ صحيح. وما أوردته عن الثعلبي واهٍ، فيه رجال متهمون...».

ثم ذكر شيخ الإسلام أن في الآية ما يدلُّ على كذب هذه الرواية؛ فقال: «لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة في حالة الركوع؛ لوجب أن يكون ذلك شرطًا في الموالاة، وأن لا يتولى المسلم إلا عليًّا فقط، فلا يتولى الحسن والحسين! ثم قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ...﴾ صيغةُ جمع، فلا تصدق على واحد فرد. وأيضًا فلا يُثْنَى على المرء إلا بمحمود، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب، ولو كان مستحبًّا؛ لفعله الرسول ﷺ ، ولحضَّ عليه ولكرَّرَ عليٌّ فعله، وإن في الصلاة لشغلاً، فكيف يقال: لا وليَّ لكم إلا الذين يتصدَّقون في حال الركوع ؟!...» إلخ كلامه.

وهو هام جدًّا، فيه من علم الشيخ ما لا يوجد عند غيره، ولولا الإطالة والخروج عن الصدد؛ لنقلته بحذافيره؛ أو على الأقل ملخَّصًا.

وإن من تضليلات عبد الحسين وإيهاماته القراء: أنه -بعد أن ادعى ذاك الإجماع الكاذب- أتبعه بقوله: «...كما اعترف به القوشجي؛ وهو من أئمة الأشاعرة» ! فمَنْ هذا القوشجي؟ وفي أي عصر كان ؟ إذا رجعت إلى كتاب «الأعلام» للزركلي؛ وجدت فيه: أن وفاته كانت سنة (٨٧٩)، وأنه فَلَكِيٌّ رياضي، من فقهاء الحنفية...! وذكر مصادره فيها، وهي سبعة. فما قيمة هذا الاعتراف من مثل هذا الفقيه -إن صحَّ نقل عبد الحسين عنه-؛ وهو لم يوصف بأنه من العارفين بأقوال العلماء، واختلافهم وإجماعهم، ثم هو في القرن التاسع الهجري؟! هذا؛ وكونه حنفيًّا؛ يعني أنه ما تُرِيدِيٌّ، وليس أشعريًّا كما زعم عبد الحسين ! فهل كان قوله: «من أئمة الأشاعرة»؛ لغايةٍ في نفسِ يعقوب ؟ أم ذلك مبلغه من العلم؟! وزاد الخميني كذبة أخرى لها قرون ! ؛ فقال بين يدي حديث أبي ذر الباطل: «وقد جاء في أربعة وعشرين حديثًا -من أحاديث أهل السنة- بأن هذه الآية في علي بن أبي طالب، وننقل هنا واحدة من تلك الأحاديث التي ذكرها أهل السنة» !! ثم ذكر حديث أبي ذر المشار إليه آنفًا، وقد علمت -من كلام ابن تيمية والذهبي- أنه من الكذب الموضوع؛ فَقِسْ عليها تلك الأحاديث الأخرى؛ إن كان لها وجود!

واستمر الرافضي في فريته الكبرى فقال: ألم يجعل المغفرة لمن تاب وآمن وعمل صالحًا مشروطة بالاهتداء إلى ولايتهم إذ يقول: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾.

قلت: مرجعه الأول «الصواعق» وسبق الحديث عن هذا الكتاب، وخداع الرافضي وتضليله في طريقته في الأخذ منه.

وذكر بعده أبو نعيم وليس بحجة، ثم ذكر الحاكم دون أن يبيّن موضعه من المستدرك حتى نرجع إليه، وهذه الآية الكريمة هي رقم (٨٢من سورة طه) ، فقرأت ما جاء في المستدرك في تفسير السورة الكريمة فلم أجد ما ذكره الرافضي، ثم اكتشفت كذبه وتدليسه.

وفي تفسير الطبري : ﴿ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾: يقول: ثم لزم ذلك أي التوبة والإيمان والعمل الصالح فاستقام ولم يضيع شيئًا منه.

ثم قال أبو جعفر الطبري: واختلفوا في معنى قوله: ﴿ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ ، فقال بعضهم : معناه لم يشكك في إيمانه. وذكر رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم قال: وقال آخرون: معنى ذلك ثم لزم الإيمان والعمل الصالح، وذكر خبرًا عن قتادة، ثم قال: وقال آخرون: بل معنى ذلك ثم استقام، وقال آخرون: بل معناه: أصاب العمل. وقال آخرون: معنى ذلك عرف أمر مثيبه. ثم ذكر رواية عن ثابت البناني أنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾: أي إلى ولاية أهل بيت النبي ﷺ .

ثم قال أبو جعفر: وإنما اخترنا القول الذي اخترنا في ذلك؛ من أجل أن الاهتداء هو الاستقامة على الهدى، ولا معنى للاستقامة عليه إلا وقد جمعه الإيمان والعمل الصالح والتوبة، فمن فعل ذلك وثبت عليه فلا شك في اهتدائه.ا.هـ.

وقال ابن كثير في «تفسيره»: قوله تعالى: ﴿تَابَ﴾ أي رجع عما كان فيه من كفر أو شرك أو معصية أو نفاق .

وقوله: ﴿وَءَامَنَ﴾ أي بقلبه. ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ أي بجوارحه.

وقوله: ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ : قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: أي لم يشكك . وقال سعيد بن جبير: ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ : أي استقام على السنة والجماعة، وروى نحوه عن مجاهد والضحاك وغير واحد من السلف. وقال قتادة: ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ : أي لزم الإسلام حتى يموت. وقال سفيان الثوري: ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ : أي علم أن لهذا ثوابًا.ا.هـ.

قلت: هذا هو التفسير المعتمد عند أهل السنة، وهو ما رجحه الطبري، ولم يرجح القول المروى عن ثابت البناني، ولم يشر إليه الحافظ ابن كثير.

وثابت هذا ثقة، وأحاديثه مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وما وقع في حديثه من النكرة إنما هو من الراوي عنه كما جاء في ترجمته.

والراوي عنه في رواية الطبري عمر بن شاكر، وهو ضعيف يروى المناكير عن الثقات (راجع ترجمة ثابت وعمر في تهذيب التهذيب) .

قال الذهبي في «الميزان» عند ترجمة عمر بن شاكر: واهٍ. له عن أنس نحو عشرين حديثًا مناكير .ا.هـ. فرواية الطبري التي رجح غيرها ولم يأخذ بها، ولم يذكرها ابن كثير، هذه الرواية من مناكير عمر بن شاكر عن ثقة.

وقال شيخ طائفة الرافضة في «التبيان»: ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ قال قتادة: معناه ثم لزم الإيمان إلى أن يموت، كأنه قال: ثم استمر على الاستقامة، وإنما قال ذلك لئلا يتكل الإنسان على أنه قد كان أخلص الطاعة. وفي تفسير أهل البيت -يعني الرافضة- أن معناه ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ إلى ولاية أوليائه الذين أوجب الله طاعتهم والانقياد لأمرهم .ا.هـ. فالطوسي ذكر أولاً المعنى الذي يتفق مع ظاهر القرآن الكريم دون تحريف، ثم ذكر رأي الرافضة، الذي يتفق مع ضلال ابن سبأ.

وقال الطبرسي في «مجمع البيان»: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ﴾ من الشرك وآمن بالله ورسوله، ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ بأدائه الفرائض، ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ أي لزم الإيمان إلى أن يموت. وقال أبو جعفر: ﴿ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ إلى ولايتنا أهل البيت، فوالله لو أن رجلاً عبد الله عمره ما بين الركن

والمقام، ثم مات ولم يجئ بولايتنا لأكبه الله في النار على وجهه. رواه الحاكم أبو القاسم الحسكاني بإسناده، وأورده العياشي في تفسيره من عدة طرق. ا.هـ.

قلت: ظهر الآن كذب وتدليس عبد الحسين حيثما قال: رواه الحاكم وسكت ليوهم أنه الحافظ أبو عبد الله صاحب «المستدرك».

أما العياشي فسيأتي الحديث عنه، وبيان مدى غلوه وضلاله، بل زندقته التي تتفق مع عقيدة عبد الحسين وهواه.

بقي أن نذكر بأن سورة طه مكية، أي قبل فرية ابن سبأ في الوصي بعد النبي، وهذه التذكرة تكفي من عنده مسكة من عقل.

واستمر الرافضي في فريته الكبرى فقال: «ألم تكن ولايتهم من الأمانة التي قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا﴾» إلخ.

وفي الحاشية طلب مراجعة معنى الآية في تفسير الصافي، وتفسير علي بن إبراهيم القمي، وقد أرجأنا الحديث عن هذه التفاسير إلى نهاية هذه المراجعة.

وأشار هنا إلى ابن بابويه القمي، صاحب أحد كتب الحديث الأربعة المعتمدة عند الرافضة، ونرجئ الحديث عنه إلى موضعه المناسب مع بقية كتب أحاديثهم[1].

وذكر رافضيًا رابعًا من الغلاة لا حاجة إلى الوقوف عنده ولا عند كتابه، وسيأتي ذكره في الكذبة التالية.

ثم ظل عبد الحسين يفتري على الله ﷻ الكذب فقال: «ألم تكن من السلم الذي أمر الله بالدخول فيه فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة:٢٠٨] ؟ أليست هي النعيم الذي قال الله تعالى: ﴿لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨] ؟.ا.هـ.».

ومرجعه في الآيتين الكريمتين لرافضي مثله يسمى البحريني، فلا وزن له ولا حجة في قوله، وكتب تفسير أهل السنة كـ«الطبري» و«ابن كثير» و«الدر المنثور» تشهد بكذبهما، فلا حاجة للوقوف أمام هذه المفتريات الواضحة، ومع وضوحها سيفتري الكذب على شيخ الأزهر البشري أيضًا، وينسب له الموافقة والإعجاب !!

وكأنه لا يعرف شيئًا عن كتب التفسير !! وننتقل إلى ما ذكره بعد هذا، وهو ما يتصل بيوم الغدير.

---

(١) سيأتي الحديث عن كتبهم الأربعة في المراجعات الأربعة الأخيرة.

قال الرافضي: ألم يؤمر رسول الله ﷺ بتبليغها؟ ألم يضيق عليه في ذلك بما يشبه التهديد من الله ﷻ حيث يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ . ألم يصدع رسول الله ﷺ بتبليغها عن الله يوم الغدير حيث هضب خطابه، وعب عبابه، فأنزل الله يومئذ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ ، ألم تر كيف فعل ربك يومئذ بمن جحد ولايتهم علانية وصادر رسول الله جهرة فقال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فرماه الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل، وأنزل في تلك الحال : ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ﴾ . انتهى كلام الرافضي ، وقد نقلته تامًا.

ولننظر في الآيات الثلاثة التي ذكرها. آية التبليغ تكملتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فماذا قال المفسرون في تفسيرها؟

قال الطبري في تفسير الآية الكريمة : «هذا أمر من الله تعالى ذكره نبيه محمد بإبلاغ هؤلاء اليهود والنصاري من أهل الكتابين الذين قص تعالى ذكره قصصهم في هذه السورة، وذكر فيها معايبهم وخبث أديانهم، واجتراءهم على ربهم، وتوثبهم على أنبيائهم، وتبديلهم كتابه، وتحريفهم إياه، ورداءة مطاعمهم ومآكلهم، وسائر المشركين وغيرهم، ما أنزل عليه فيهم من معايبهم، والإزراء عليهم، والتقصير بهم والتهجين لهم، وما أمرهم به وما نهاهم عنه، وأن لا يشعر نفسه حذرًا منهم أن يصيبوه في نفسه بمكروه ما قام فيهم بأمر الله، ولا جزعًا من كثرة عددهم وقلة عدد من معه، وأن لا يتقي أحدًا في ذات الله، فإن الله تعالى ذكره كافيه كل أحد من خلقه، ودافع عنه مكروه كل من يبغي مكروهه، وأعلمه تعالى ذكره أنه إن قصر عن إبلاغ شيء مما يبلغ إليه إليهم، فهو في تركه تبليغ ذلك وإن قل ما لم يبلغ منه فهو في عظيم ما ركب بذلك من الذنب بمنزلته لو لم يبلغ من تنزيله شيئًا. وبما قلنا في ذلك قال أهل التأويل» [(١)].

والذي ذهب إليه أهل التأويل هو الذي يتفق مع سياق الآيات الكريمة، ومع تكملة الآية ذاتها. والخروج على السياق وفصل صدر الآية عن عجزها لا يجوز بغير أدلة صحيحة. والطبري بعد أن ذكر اتفاق أهل التأويل في المراد من الآية الكريمة، ذكر أنهم اختلفوا في السبب الذي من أجله نزلت، فقال بعضهم: نزلت بسبب أعرابي كان همَّ بقتل

---

(١) تفسير الطبري تحقيق شاكر (١٠/ ٤٦٧).

رسول الله ﷺ فكفاه الله إياه، وقال آخرون: بل نزلت لأنه كان يخاف قريشًا، فأومن من ذلك، وذكر روايات القائلين بهذين القولين.

أما الحافظ ابن كثير: فقد توسع في الحديث عن هذه الآية الكريمة[١]، حيث قال: «يقول تعالى مخاطبًا عبده ورسوله محمدًا ﷺ باسم الرسالة، وآمرًا له بإبلاغ جميع ما أرسله الله به وقد امتثل عليه أفضل الصلاة والسلام ذلك، وقام به أتم القيام، قال البخاري عند تفسير هذه الآية: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة ﵂، قالت: من حدثك أن محمدًا كتم شيئًا مما أنزل الله عليه فقد كذب، وهو يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآية. هكذا رواه ههنا مختصرًا[٢]، وقد أخرجه في مواضع من صحيحه مطولاً، وكذا رواه مسلم في كتاب الإيمان، والترمذي والنسائي في كتاب التفسير من سننهما، من طرق عن عامر الشعبي، عن مسروق بن الأجدع، عنها ﵂.

وفي الصحيحين عنها أيضًا أنها قالت: لو كان محمد ﷺ كاتمًا شيئًا من القرآن لكتم هذه الآية ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾ [الأحزاب: ٣٧]».

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا عباد، عن هارون بن عنترة، عن أبيه قال: كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال له: إن ناسًا يأتونا يخبرونا أن عندكم شيئًا لم يبده رسول الله ﷺ للناس، فقال ابن عباس: ألم تعلم أن الله تعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ والله ما ورثنا رسول الله سوداء في بيضاء. وهذا إسناد جيد.

وهكذا في صحيح البخاري من رواية أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي قال: قلت لعلي بن أبي طالب ﵁: هل عندكم شيء من الوحي مما ليس في القرآن؟ فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل[٣]، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر[٤].

وقال البخاري: قال الزهري: من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم. وقد شهدت له أمته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة، واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبته يوم حجة الوداع، وقد كان هناك من أصحابه نحو من أربعين ألفًا، كما ثبت في صحيح

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٧٧: ٧٨).
(٢) البخاري (٤٦١٢)، ومسلم (١٧٧).
(٣) والعقل: هي الدية.
(٤) البخاري (١١١).

مسلم عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال في خطبته يومئذ: «**أيها الناس إنكم مسئولون عني فما أنتم قائلون ؟**» قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت. فجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكسها إليهم ويقول: «**اللهم هل بلغت**»[(١)] .

قال الإمام أحمد : حدثنا ابن نمير حدثنا فضيل يعني ابن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوادع «**يا أيها الناس أي يوم هذا ؟**» قالوا : يوم حرام، قال: «**أي بلد هذا؟**» قالوا : بلد حرام، قال: «**فأي شهر هذا ؟**» قالوا : شهر حرام، قال : «**فإن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا**» مرارًا قال: يقول ابن عباس: والله لوصية إلى ربه ﷺ، ثم قال: «**ألا فليبلغ الشاهد الغائب، لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[(٢)] .

وقد روى البخاري عن علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد، عن فضيل بن غزوان به نحوه، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ يعني وإن لم تؤد إلى الناس ما أرسلتك به فما بلغت رسالته، أي وقد علم ما يترتب على ذلك لو وقع، وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] يعني إن كتمت آية مما أنزل إليك من ربك لم تبلغ رسالته .ا.هـ.

ثم استمر ابن كثير في تفسيره ليبين ما يتعلق بتتمة الآية الكريمة.

وأشار إلى كيد المشركين وأهل الكتاب لرسول الله ﷺ الذي عصمه الله تعالى منهم، وقال بعد أن ذكر شيئًا من كيدهم: «ولهذا أشباه كثيرة جدًا يطول ذكرها. فمن ذلك ما ذكره المفسرون عن هذه الآية الكريمة» ، وذكر بعض روايات الطبري وغيره.

وهكذا نجد أن تفسير الآية الكريمة لا يتفق مع ما ذهب إليه هذا الرافضي.

وبالإضافة إلى ما ذكره المفسرون روى الإمام أحمد، وأصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ عبدًا مأمورًا بلغ والله ما أرسل به، وما اختصنا دون الناس بشيء ليس ثلاثًا، أمرنا أن نسبغ الوضوء، وأن لا نأكل الصدقة، ولا ننزي حمارًا على فرس»[(٣)] .

---

(١) مسلم (١٢١٨). (٢) البخاري (١٧٣٩).

(٣) انظر: الرواية وتخريجها، وبيان صحة سندها في «المسند» (جـ٣ رواية رقم ١٩٧٧) تحقيق المرحوم الشيخ أحمد شاكر، وأشار إلى روايات أخرى مؤيدة . وفي التعليق تفسير للجزء الأخير بأن الخيل كانت في بني هاشم قليلة فأحب ﷺ أن تكثر فيهم.

وهذه رواية صحيحة السند. على أن بعض المفسرين ناقش الشيعة فيما ذهبوا إليه، وبيّن أنه قول لا يستقيم. قال الآلوسي عند تفسيره للآية الكريمة: «أخبار الغدير التي فيها الأمر بالاستخلاف غير صحيحة عند أهل السنة، ولا مسلمة لديهم أصلاً»(١) وأيد هذا القول: ثم قال: ومما يبعد دعوي الشيعة من أن الآية نزلت في خصوص خلافة علي كرم الله وجهه، وأن الموصول فيها خاص قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ فإن الناس فيه وإن كان عاماً إلا أن المراد بهم الكفار ، ويهديك إليه ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ فإنه في موضع التعليل لعصمته عليه الصلاة والسلام، وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر أي لأن الله تعالى لا يهديهم إلى أمنيتهم فيك ، ومتى كان المراد بهم الكفار بعد إرادة الخلافة ، بل لو قيل : لم تصح لم يبعد لأن التخوف الذي تزعمه الشيعة منه ﷺ وحاشاه في تبليغ أمر الخلافة إنما هو من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، حيث إن فيهم -معاذ الله تعالى- من يطمع فيها لنفسه، ومتى رأى حرمانه منها لم يبعد منه قصد الإضرار برسول الله ﷺ، والتزام القول -والعياذ بالله ﷻ- بكفر من عرضوا بنسبة الطمع في الخلافة إليه مما يلزمه محاذير كلية أهونها تفسيق الأمير كرم الله تعالى وجهه وهو هو ، أو نسبة الجبن إليه وهو أسد الله تعالى الغالب أو الحكم عليه بالتقية وهو الذي لا تأخذه في الله تعالى لومة لائم ولا يخشى إلا الله سبحانه(٢) .

ولقد وفق الآلوسي في الاستدلال عن طريق ربط الآية بعضها ببعض. وتأويل الآية كما ذهب إليه جمهور المفسرين لا يحتاج إلى دليل، لأنه أخذ بظاهر النص وعمومه، وبدلالة السياق، ولكن تخصيصها باستخلاف علي هو الذي يحتاج إلى أدلة أصح وأكثر قبولاً من أدلة الجمهور المذكورة، وهذا ما لم نجده. والآية الكريمة الأخري من سورة المائدة هي: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ (٣) .

واختلف أهل التأويل في المراد بإكمال الدين، فقال بعضهم: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ اليوم أكملت لكم، أيها المؤمنون، فرائضي عليكم وحدودي،

---

(١) تفسير الآلوسي (٢/ ٣٤٩) . (٢) تفسير الآلوسي (٢/ ٣٥٢) .

(٣) الآية الثالثة. وانظر: تفسير الآية الكريمة في الطبري تحقيق شاكر (٩/ ٥١٧: ٥٣١) ، وابن كثير (٢/ ١٢: ١٤) ، والكشاف (١/ ٥٩٣) ، والآلوسي (٢/ ٢٤٨: ٢٤٩) ، والقرطبي (٦/ ٦١ : ٦٣) ، والبحر المحيط (٣/ ٤٢٦) .

وأمري إياكم ونهيي، وحلالي وحرامي، وتنزيلي من ذلك ما أنزلت منه في كتابي، وتبياني ما بيَّنت لكم منه بوحيي على لسان رسولي، والأدلة التي نصبتُها لكم على جميع ما بكم الحاجة إليه من أمر دينكم، فأتممت لكم جميع ذلك، فلا زيادة فيه بعد هذا اليوم.

وقال آخرون: إن الله ﷻ أخبر نبيه ﷺ والمؤمنين به، أنه أكمل لهم -يوم أنزل هذه الآية على نبيه ﷺ- دينهم، فإفرادهم البلد الحرام، وإجلائه عنه المشركين، حتى حجه المسلمون دونهم لا يخالطهم المشركون، وهذا هو الذي اختاره الطبري وأيده .

والجعفرية لا يخرجون في تأويلهم عن القولين، ولكنهم يزيدون أن الآية الكريمة نزلت بعد أن نصَّب النبي ﷺ عليًا علمًا للأنام يوم غدير خم عند منصرفه من حجة الوداع، ويروون هذا عن الإمامين الباقر والصادق، ويرون أن الولاية آخر فريضة أنزلها الله تعالى، ثم لم ينزل بعدها فريضة [1].

وفسر الطبرسي ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ بولاية علي بن أبي طالب، وذكر رواية عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال بعد نزول الآية الكريمة: الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وولاية علي بن أبي طالب من بعدي .

ولكن الطوسي لا يذكر مثل هذه الرواية، ويفسر ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ بقوله: «خاطب الله تعالى جميع المؤمنين بأنه أتم نعمته عليهم، بإظهارهم على عدوهم المشركين ونفيهم إياهم عن بلادهم، وقطعه طمعهم من رجوع المؤمنين وعودهم إلى ملة الكفر، وانفراد المؤمنين بالحج والبلد الحرام، وبه قال ابن عباس وقتادة والشعبي» .

ولم يشر الطوسي إلى الولاية، وما ذكره كأنما نقل عن شيخ المفسرين، فقد قال الطبري في تفسيره: يعني جل ثناؤه بذلك: وأتممت نعمتي، أيها المؤمنون، بإظهاركم على عدوِّي وعدوكم من المشركين، ونفيِي إياهم عن بلادكم، وقطعي طمعهم من رجوعكم وعودكم إلى ما كنتم عليه من الشرك.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. وروي عن ابن عباس قال: كان المشركون والمسلمون يحجُّون جميعًا، فلما نزلت«براءة»، فنُفي المشركين عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ .

---

(١) راجع للجعفرية: «التبيان» (٣/ ٤٣٥ : ٤٣٦) ، و«مجمع البيان» ط. مكتبة الحياة (٦/ ٢٥ : ٢٦) ، و«جوامع الجامع» (ص١٠٤) ، و«تفسير شبر» (ص١٣٣)، و«مصباح الهداية» (ص٢٠٤ : ٢٠٥) .

وعن قتادة: نزلت على رسول الله ﷺ يوم عرفة، يوم جمعة، حين نفى الله المشركين عن المسجد الحرام، وأخلص للمسلمين حجَّهم.

وعن الشعبي قال: نزلت هذه الآية بعرفات، حيث هدم مَنار الجاهلية واضمحلَّ الشرك، ولم يحج معهم في ذلك العام مشرك.

وعن عامر قال: نزلت على رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفات، وقد أطاف به الناس، وتهدَّمت مَنار الجاهلية ومناسكهم، واضمحلّ الشرك، ولم يَطُف حول البيت عُرْيان، فأنزل الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وعن الشعبي، بنحوه. إن روايات قتادة والشعبي التي ذكرها الطبري تعارض ما قيل من أن الآية الكريمة نزلت يوم الغدير.

وهناك روايات أخري كثيرة صحيحة السند تثبت نزولها يوم عرفة يوم جمعة لا يوم الغدير. وذكر الطبري بعض هذه الروايات، وروايات أخرى معارضة ، ثم قال: وأولى الأقوال في وقت نزول الآية، القولُ الذي روي عن عمر بن الخطاب: أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة، لصحة سنده، وَوَهْيِ أسانيد غيره.

وقال الحافظ ابن كثير: وقال الإمام أحمد: حدثنا جعفر بن عَوْن، حدثنا أبو العُمَيْس، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: جاء رجل من اليهود إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين، إنكم تقرءون آية في كتابكم، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيدا. قال: وأي آية؟ قال قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ فقال عمر: والله إني لأعلم اليوم الذي نزلت على رسول الله ﷺ ، والساعة التي نزلت فيها على رسول الله ﷺ ، نزلت عَشية عَرَفَة في يوم جمعة .

ورواه البخاري عن الحسن بن الصباح عن جعفر بن عون، به. ورواه أيضا مسلم والترمذي والنسائي، من طرق عن قيس بن مسلم، به .

ولفظ البخاري عند تفسير هذه الآية من طريق سفيان الثوري، عن قيس، عن طارق قال: قالت اليهود لعمر: إنكم تقرءون آية، لو نزلت فينا لاتخذناها عيدا. فقال عمر: إني لأعلم حين أنزلت، وأين أنزلت وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت: يوم عرفة، وأنا والله بعرفة -قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة أم لا ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية[1] .

وشك سفيان، رحمه الله، إن كان في الرواية فهو تَوَرُّعٌ، حيث شك هل أخبره شيخه بذلك

---

(١) البخاري (٤٦٠٦)، ومسلم (٣٠١٧).

أم لا؟ وإن كان شكًا في كون الوقوف في حجة الوداع كان يوم جمعة، فهذا ما أخاله يصدر عن الثوري، ﷺ، فإن هذا أمر معلوم مقطوع به، لم يختلف فيه أحد من أصحاب المغازي والسير ولا من الفقهاء، وقد وردت في ذلك أحاديث متواترة لا يشك في صحتها، والله أعلم، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر.

وبعد هذه الروايات ذكر ابن كثير روايات الطبري التي صح سندها، وهي تبين -كما سبق- أن الآية نزلت يوم عرفة يوم الجمعة. ثم ذكر الروايات المعارضة، وهي التي أستوهاها الطبري، وبين ضعفها، ومنها ما روي عن الربيع بن أنس أنها نزلت في المسير في حجة الوداع، وقال: وقد روى ابن مَرْدُويه من طريق أبي هارون العَبدي، عن أبي سعيد الخدري؛ أنها أنزلت على رسول الله ﷺ يوم غَدِير خُم حين قال لعلي: «من كنتُ مولاه فَعَليٌّ مولاه»[١].

ثم رواه عن أبي هريرة وفيه: أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، يعني مرجعه ﷺ من حجة الوداع. ولا يصح هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم جمعة، كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان[٢] وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وسمرة بن جندب ﷺ، وأرسله الشعبي وقتادة بن دعامة وشهر بن حوشب، وغير واحد من الأئمة والعلماء، واختاره ابن جرير الطبري ﷺ.

ومن هنا يظهر أن الروايات الصحيحة تعارض ما ذهب إليه عبد الحسين من نزول الآية الكريمة يوم الغدير.

وإذا كانت آية التبليغ السابقة نزلت قبل آية الإكمال هذه -كما قال الجعفرية أنفسهم- فإن الروايات السابقة تدل على أن آية التبليغ نزلت قبل الغدير، مما يؤيد ما ذهب إليه جمهور المفسرين في تأويلها، ويعارض ما قاله الرافضي من أنها خاصة بالاستخلاف يوم الغدير، وهذا دليل آخر يضاف إلى أدلة الجمهور.

---

(١) سيأتي ص٢٥٩ .

(٢) المروي في الصحاح السّتة عن طريق معاوية في الأحكام ثلاثون حديثًا، ذكرها ابن الوزير -من علماء الزيدية- في كتابه الروض الباسم، وأثبت صحتها ثم صحة باقي الأحاديث المروية عن طريقه في غير الأحكام، وأشار إلى أنه لم يرد حديث واحد عن طريق معاوية في ذم الإمام علي (انظر: كتابه ٢/ ١١٤: ١١٩) .

ومما سبق رأينا أن آية الإكمال نزلت يوم عرفة، ولكن لو فرضنا أنها نزلت يوم الثامن عشر من ذي الحجة يوم الغدير فإنها لا تعتبر دليلاً على استخلاف علي، لأن هذا مبني على أساس أن آية التبليغ خاصة بالاستخلاف وهذا غير ثابت كما بينت من قبل.

ويبقي بعد هذا ما يتعلق بأول سورة المعارج ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ والسورة الكريمة «مكية» بالاتفاق، وما ذكره الرافضي يستلزم أن تكون مدنية بل من أواخر ما نزل بالمدينة بعد حجة الوداع قبيل الوفاة: وشيخ طائفتهم الطوسي لم يقع في هذا الخطأ، ولذلك قال: سورة المعارج مكية في قول ابن عباس والضحاك وغيرهما. وفسرها بما يتفق مع جمهور المفسرين، ولم يشر إلى أن التكذيب كان بالولاية، ولا أن جزءًا من هذه السورة نزل بالمدينة فضلاً عن كونه بعد حجة الوداع[1] .

وفي «مجمع البيان» ذكر الطبرسي مثل هذا التفسير [2] ثم زاد رواية عن جعفر بن محمد عن آبائه، قال: لما نصب رسول الله ﷺ عليًا عليه السلام يوم غدير خم، وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، طار ذلك في البلاد، فقدم على النبي ﷺ النعمان بن الحرث الفهري فقال: أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، وأمرتنا بالجهاد والحج والصوم والصلاة والزكاة ففعلناها، ثم لم ترض حتى نصبت هذا الغلام فقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه: فهذا شيء منك أو أمر من عند الله؟ فقال: والله الذي لا إله إلا هو إن هذا من الله، فولى النعمان بن الحرث وهو يقول: «اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء» ، فرماه الله بحجر على رأسه فقتله، وأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ .

ولكن هذه الرواية تتعارض مع ما ذكره الطبرسي نفسه حيث قال: «سورة المعارج مكية،»، وقال الحسن: إلا قوله: ﴿وَالَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ [3].

وفي موضع آخر ذكر روايات تبين ترتيب نزول سور القرآن الكريم، وبحسب هذا الترتيب نجد سورة المعارج مكية، وبعدها سبع سور مكية أخرى، ثم ذكر السور المدنية.

وفي إحدى هذه الروايات : «وكانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت بمكة، ثم يزيد الله فيها ما يشاء بالمدينة» .

---

(١) انظر: «التبيان» (١٠/ ١١٢: ١١٣) .

(٢) انظر: (١٠/ ٣٥٢) .

(٣) انظر: نفس المرجع (١٠/ ٣٥٠) .

ومعنى هذا أن سورة المعارج مكية وبالأخص فاتحتها، والطبرسي في تفسيره الآخر «جوامع الجامع» الذي كتبه بعد أن اطلع على تفسير الكشاف للزمخشري وأعجب به [(١)] ذكر أن سورة المعارج مكية، وفسرها بما يتفق مع مكيتها، ولم يشر للرواية المنسوبة للإمام الصادق، وفي تفسير الآية الخامسة وهي ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ قال: فاصبر يتعلق بسأل سائل لأنهم استعجلوا العذاب استهزاء وتكذيبًا بالوحي[(٢)] .

فالطبرسي هنا لم يأخذ بالرواية المنسوبة للإمام الصادق، وما ذكره الطوسي موافقًا به جمهور المفسرين فيه ما يكفي لرد ما ذهب إليه الرافضي عبد الحسين، فهل جهل هذا علامة زمانه شيخ الأزهر فلم يعترض على افتراءات الرافضي؟ بل أيّد مفترياته؟!

وهل يقول طالب علم صغير إن سورة المعارج المكية نزلت بعد سورة المائدة، بل بعد حجة الوداع؟ ولكن جرأة هذا الرافضي على افتراء الكذب ليس لها حد .

في بداية المراجعة خاطب شيخ الأزهر قائلاً: «إنكم -بحمد الله- ممن وسعوا الكتاب علمًا، وأحاطوا بجليه وخفيه خبرا» ونحن نعلم أن الشيخ كما قال الرافضي الكذاب، أفمن كان بهذه الدرجة من العلم لا يدرك مفتريات الرافضي، وكأنه لا يعرف شيئًا عن التفسير وعلوم القرآن ؟! ونزول هذا الآيات الكريمة في علي رضي الله تعالى عنه بيَّن العلامة الشيخ الألباني يرحمه الله أن الأخبار التي تذكر هذا أخبار موضوعة، وفضح مسلك هذا الرافضي ولذلك أضيف إلى ما سبق من البيان ما جاء في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأذكر هنا الأخبار بأرقامها.

الخبر الأول:

٤٩٢٢- (نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، يوم غدير (خم) في علي بن أبي طالب) .

موضوع: أخرجه الواحدي (ص١٥٠)،وابن عساكر(١٢/ ١١٩/ ٢) من طريق علي بن عابس عن الأعمش وأبي الجَحَّاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال... فذكره.

قلت -أي الألباني-: وهذا إسناده واهٍ؛ عطية -وهو ابن سعد العوفي- ضعيف

---

(١) انظر: مقدمة جوامع الجامع ففيها بيان سبب التأليف، ومما جاء في هذه المقدمة ص٣:«وحثني وبعثني عليه أن خطر ببالي وهجس بضميري، بل ألقي في روعي، محبة الاستمداد من كلام جار الله العلامة ولطائفه، فإن لألفاظه لذة الجدة ورونق الحداثة» .

(٢) انظر: المرجع السابق (ص٥٠٨: ٥٠٩) .

مدلس. وعلي بن عابس ضعيف أيضًا؛بل قال ابن حبان (٢/ ١٠٤-١٠٥): «فحش خطؤه، وكثر وهمه، فبطل الاحتجاج به. قال ابن معين: ليس بشيء».

قلت: فأحد هذين هو الآفة؛ فقد ثبت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر: أن الآية نزلت على النبي ﷺ وهو في المدينة، فراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٤٨٩). ولعل تعصيب الآفة بابن عابس أولى؛ فقد روي -بإسناد آخر- عن عطية عن أبي سعيد ما يوافق الطرق المشار إليها، ولو أن في الطريق إليه متهمًا، كما بيَّنته في «الروض النضير» (٩٨٩)!

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه، وهم يتفنَّنون في ذلك؛ تارةً بتأويل الآيات وتفسيرها بمعانٍ لا يدل عليها شرع ولا عقل، وتارةً بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة. ولا يكتفون بذلك؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب؛ فتارةً يعزون حديثهم إلى «أصحاب السنن» -وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه؛ كما تقدم-، ولا يكون الحديث رواه أحدهم! كما صنع المدعو عبد الحسين الشيعي في الحديثين المتقدمين (٤٨٨٩، ٤٩٥١). وقد يضمُّون إلى ذلك كذبة أخرى؛ فيسمُّون «السنن» بـ: «الصحاح»؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبل هذا.

وللعبد هذا أكاذيب أخرى متنوعة سبق التنبيه على بعضها تحت الحديث (٤٨٩٢).

ومن ذلك قوله في «مراجعاته» (ص٥٧) في هذا الحديث: «أخرجه غير واحد من أصحاب «السنن»؛ كالإمام الواحدي...»!

قلت: وهذا من أكاذيبه أيضًا؛ فإن الواحدي ليس من أصحاب «السنن» عندنا؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفًا، وإنما هو مفسِّر من أهل السنة؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق، فمن عزا إليه حديثًا موهمًا القراء بذلك أنه حديث صحيح -كما فعل الشيعي هنا وفي عشرات الأحاديث الأخرى، كما تقدم ويأتي-؛ فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب! وقد عرفت حال إسناد الواحدي في هذا الحديث.

وقد جرى على سَنَنِهِ -في الكذب والافتراء- خُمَيْنِيُّ هذا الزمان، فجاء بفِرية أخرى؛ فزعم في كتابه «كشف الأسرار» -وحَرِيٌّ به أن يسمى بـ: «فضيحة الأشرار»؛ فقد كشف فيه فعلاً عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة كما سترى- ؛قال الخميني (ص١٤٩) من كتابه المذكور: «إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت -باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة- في غدير (خُمٍّ) بشأن إمامة علي بن أبي طالب»!!

قلت: وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمنا هنا؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضلُّ منه! وإنما البحث فيما زعمه من «اعتراف أهل السنة»؛ فإنه من أكاذيبه أيضًا الكثيرة التي يطفح بها كتابه! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلّي في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» الذي يركضُ من خلفه عبد الحسين؛ فقد سبقهم إلى هذه الفرية، وإلى أكثر منها، تقدم أحدها في الحديث الذي قبله، قال (ص٧٥) من «منهاجه»: «اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام»!

فقال ابن تيمية في الرد عليه في «منهاج السنة» (٢/ ١٤) -وتبعه الذهبي-: «هذا أعظم كذبًا وفرية مما قاله في الآية السابقة: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون...» إلخ كلامه المفصَّل؛ في أجوبة أربعة متينةٍ مهمة، فليراجعها من شاء التوسُّع والتفصيل.

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق: أن السيوطي في «الدر المنثور» -مع كونه من أجمع المفسِّرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشرًا لها؛ دون تمييز صحيحها من ضعيفها- لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا؛ وقد عرفت وهاءه! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود، سكت عنه -كعادته-، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية، وأنها عامة، ليس لها علاقة بعلي من قريب ولا من بعيد، فكيف يقال -مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي-: إن الآية نزلت في علي؟! تاللهِ إنها لإحدى الكُبَرِ! وإنَّ مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرِّفون القرآن -ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم)-: أن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة، وقتله بشتى الطرق، كما قال الشافعي: «يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلِّغ ما أنزل إليك». رواه عنه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ١٨٥). فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم! وإنما نزلت الآية قبل حجته ﷺ وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريبًا، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج.

إذا عرفتَ هذا؛ فإنك تأكدتَّ من بطلان الحديث، وبطلان قول الشيعة: إن المقصود بـ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في الآية أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في يوم الغدير! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة! لأن معنى الآية عندهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ

مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] : (أن عليًا هو الخليفة من بعدك) ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ : كأبي بكر وغيره !

ونحنُ لا نقول هذا تقوّلاً عليهم، بل هو ما يكادون يُصرِّحون به في كتبهم؛ لولا خوفهم من أن ينفضح أمرهم ! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني؛ لتكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية المزعومة، فقد قال الخميني -عقب فريته المتقدمة في آية العصمة؛ وقد أتبعها بذكر آية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾- قال (ص١٥٠) : «نزلت في حجة الوداع، وواضح بأن محمدًا (كذا دون الصلاة عليه ولو رمزًا؛ ويتكرَّرُ هذا منه كثيرًا !) كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عندهُ من أحكام. إذًا يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخصُّ الإمامة.

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾: يريدُ منه أن يبلغ ما أنزل إليه؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوّف والتحفّظ.

وهكذا يتَّضح -من مجموع هذه الأدلة والأحاديث- أن النبي (كذا) كان مُتهيِّبًا من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة . ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم بأن النبي (كذا) كان محقًّا في تهيُّبه؛ إلا أن الله أمره بأن يبلِّغ، ووعده بحمايته، فكان أن بلَّغ وبذلَ الجهود في ذلك حتى نَفَسِهِ الأخير؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر» !!

﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ !!

الخبر الثاني:

٤٩٢٣- (لما نصب رسول الله ﷺ عليًا بغدير (خم)، فنادى له بالولاية؛ هبط جبريل عليه السلام بهذه الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾

موضوع: أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ٢) عن يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني: نا قيس ابن الربيع عن أبي هارون العَبْدي عن أبي سعيد الخدري قال. . . فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته أبو هارون العبدي؛ فإنه متهم بالكذب؛ كما تقدم مرارًا. وقيس بن الربيع ضعيف. ونحوه الحماني. ونحوه: ما روى مَطَرٌ الوَرَّاقُ عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: من صامَ يوم ثمانِ عِشْرةَ من ذي الحجة؛ كُتِبَ له صِيام ستين شهرًا، وهو يوم غدير (خُمٍّ)؛ لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال: «ألستُ وليَّ المؤمنين؟!» . قالوا: بلى يا رسول الله ! قال: «من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مَوْلاهُ» . فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب !! أصبحتَ مولاي ومولى كلِّ مسلم ! فأنزل الله : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ . ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب؛ كتب له

صيام ستين شهرًا، وهو أول يوم نزل جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بالرسالة. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/ ٢٩٠)، وابن عساكر (١٢/ ١١٨/ ١-٢) . وهذا إسناد ضعيف أيضًا؛ لضعف شهر ومطر.

وقد جزم بضعفه وضعف الذي قبله السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٥٩).

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٤)؛ فإنه ذكر عدَّة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله ﷺ على عرفة يوم جمعة -وبعضها في «الصحيحين» من حديث عمر-، ثم قال ابن جرير: «وأولى الأقوال في وقت نزول الآية: القول الذي روي عن عمر بن الخطاب: أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة؛ لصحة سنده، وَوَهْي أسانيد غيره».

وقال الحافظ ابن كثير (٣/ ٦٨) - بعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضًا: «ولا يصح هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم جمعة، كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وسمرة بن جندب رضي الله عنه».

تنبيه: لم يذكر السيوطي ولا غيره غير هذين الحديثين، لا لفظًا ولا معنىً .

فقول الشيعي (ص٣٨) ! «وأخرج أهل السنة ستة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله ﷺ؛ صريحة في هذا المعنى» ! فهو من أكاذيبه أو تدليساته الكثيرة؛ فلا تغترَّ به -وتَبِعَهُ عليه الخميني (ص١٥٦) - ! ومن الأمثلة على ذلك: أنه قال (ص٣٨): «ألم تر كيف فعل ربك يومئذ بمن جحد ولايتهم علانية وصادر بها رسول الله جهرةً فقال: ﴿اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢] فرماه الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل، وأنزل في تلك الحال : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝ لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ ؟! ! وقال في تخريجه في الحاشية: «أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره الكبير» هذه الفضيلة مفصَّلة. وأخرجها الحاكم في تفسير (المعارج) من «المستدرك»، فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !! وذكر نحوه الخميني (ص١٥٧) !

قلت: فرجعت إلى الصفحة المذكورة من «المستدرك»؛ فإذا فيها ما يأتي: «عن سعيد ابن جبير ، (سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع من الله ذي المعارج ذي الدرجات (سأل سائل) قال : هو النضر بن الحارث بن كلدة؛ قال : اللهم! إن كان هذا هو الحق من عندك ، فأمطر علينا حجارة من السماء».

هذا كلُّ ما جاء في «المستدرك»؛ وأنت ترى انه لا ذكر فيه لعلي وأهل البيت، ولا لولايتهم مطلقًا! فإن لم يكن هذا كذبًا مكشوفًا في التخريج؛ فهو على الأقل تدليس خبيث.

ثم كيف يصح ذلك؛ وسورة ﴿سَأَلَ﴾ إنما نزلت بمكة؛ كما في «الدر» (٦/ ٢٧٣)؟! ، ولا وجود -يومئذ- لأهل البيت؛ لأن عليًا إنما تزوج فاطمة في المدينة بعد الهجرة كما هو معروف !!

وانظر- إن شئت زيادة التفصيل في بطلان هذه القصة التي عزاها للثعلبي -في رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الحلي الشيعي (٤/ ١٠-١٥)، وقابل روايته -وقد عزاها للثعلبي أيضًا- برواية عبد الحسين؛ تجد أن هذا اختصرها؛ سترًا لما يدل على بطلانها!

هذا؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل مُتَبَنِّيًا إياه بقوله (١٥٤-١٥٥): «إن هذه الآية : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ نزلت بعد حجة الوداع، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إمامًا، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة» !

وهكذا يتتابع الشيعة -خلفًا عن سلفهم- على الكذب على رسول الله ﷺ، والافتراء على المسلمين دونما ورع أو حياء. انتهى قول الألباني يرحمه الله .

وبعد الغدير ننظر في مفتريات الرافضي بعد ذلك حيث قال: «وسيسأل الناس عن ولايتهم يوم يبعثون كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ١٢٤] .

قلت: هذا مما يؤكد عقيدته في تكفير خير أمة أخرجت للناس، وخير جيل عرفته البشرية .

فهذه الآية الكريمة هي الرابعة والعشرون من سورة الصافات، وقبلها جاء قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا هَـٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَـٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢١﴾ ۞ ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الآيات من ٢٠ إلى ٢٣]. فالآيات الكريمة تتحدث عن الكفار وما يصيبهم يوم الحشر، وما يقال لهم وهم يساقون إلى الجحيم .

قال شيخ الرافضة الطوسي في تفسير الآيات الكريمة: لما أخبر الله تعالى عن الكفار أنهم إذا حشروا وشاهدوا القيامة، وقالوا : ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا هَـٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ -يعني الجزاء، حكى ما يقول الله لهم، فإنه تعالى يقول لهم: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ...﴾ وهو اليوم ﴿ٱلَّذِى كُنتُمْ...﴾ معاشر الكفار ﴿بِهِۦ تُكَذِّبُونَ...﴾ ثم حكى ما يقول الله للملائكة المتولين لسوق الكفار إلى النار، فإنه يقول لهم :﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ . ثم حكى الله تعالى ما يقوله للملائكة الموكلين بهم فإنه يقول لهم:﴿وَقِفُوهُمْ﴾ أي قفوا هؤلاء الكفار أي احبسوهم ﴿إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ عما كلفهم الله في الدنيا من عمل الطاعات واجتناب المعاصي هل فعلوا ما امروا به أم لا؟ على وجه التقرير لهم والتبكيت .ا.هـ.

ثم قال الرافضي بعد هذه الفرية: ولا غرو فإن ولايتهم لمما بعث الله به الأنبياء، وأقام عليه الحجج والأوصياء، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ .

قلت: لم يذكر الرافضي تكملة الآية الكريمة ليوهم أن السؤال عن أئمة الرافضة، أي أن الأنبياء بعثوا بالدعوة إلى ما دعا إليه ابن سبأ اللعين وليس بالدعوة إلى الله ﷻ ؟!! ونص الآية الكريمة : ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] .

وهذا الرافضي يفتري الكذب على الله ﷻ ، وعلى أهل السنة بأن هذا تفسيرهم، وعلى إمام المفسرين عند الرافضة أنفسهم، وتبلغ به الجرأة على الكذب والافتراء أن يقول: ودونك ما رواه أبو علي الطبرسي في تفسيرها، وقد رجعت إليه فوجدته يقول: سل مؤمني أهل الكتاب وأمم من أرسلنا هل جاءتهم الرسل إلا بالتوحيد ﴿أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ أي أجعلنا فيما مضى معبودًا سوى الله ؟

قلت : هذا قول الطبرسي، فانظر إلى أي مدى وصل افتراء عبد الحسين وكذبه؟!

ثم قال الرافضي: بل هي مما أخذ الله به العهد من عهد، ألست بربكم، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] .

وقال في الحاشية : يدلك على هذا حديثنا عن أهل البيت في تفسير الآية.

قلت : الحديث الذي أشار إليه الرافضي ذكره القمي في تفسيره، فقال: قال الصادق عليه السلام كان الميثاق مأخوذًا عليهم لله بالربوبية، ولرسوله بالنبوة، ولأمير المؤمنين والأئمة بالإمامة، فقال: ألست بربكم ومحمد نبيكم وعلى إمامكم والأئمة أئمتكم ؟ فقالوا بلى شهدنا. (١/ ٢٧٣) .

قلت: هذه الآية الكريمة التي حرفها الرافضي هي رقم (١٧٢) من سورة الأعراف ، واستدل بها ابن المطهر من قبل، ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ٢٨٩ : ٢٩٧) .

ومما قاله: هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، ثم أشار إلى التحريف في الآية الكريمة.

ثم قال: الميثاق أخذ على جميع الذرية، فيلزم أن يكون علي أميرًا على الأنبياء كلهم، من نوح إلى محمد ﷺ، وهذا كلام المجانين، فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله عليًا، فكيف يكون أميرًا عليهم ؟!. . . الخ.

واستمر الرافضي في مفترياته فقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ التوسل بهم ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ .

وقال في الحاشية : أخرج ابن المغازلي الشافعي عن ابن عباس قال: سئل النبي ﷺ عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه، قال: سأله بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فتاب عليه وغفر له. وهذا هو المأثور عندنا في تفسير الآية .ا.هـ.

قلت: وهل ابن المغازلي من أصحاب كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة ؟! إن مثل هذا الخبر الموضوع المكذوب يمكن أن يكون عند الرافضة الغلاة، ويمكن أن يسفه قائله كما سفه من احتج بالخبر السابق.

ثم أضاف الرافضي إلى ابن المغازلي بعد هذا رافضيًا مثله فقال: وفي الباب ٦٠ والباب ٦١ من غاية المرام ثلاثون حديثًا صحيحًا صريحًا بذلك، أي أنهم الناس المحسودون لأن الإمامة فيهم.

قلت: لم نجد في الكتاب كله حديثًا واحدًا صحيحًا صريحًا في الإمامة، فكيف اجتمع الثلاثون مرة واحدة في كتاب ساقط لا وزن له ؟! جرأة عجيبة على الكذب.

وقال الرافضي : وهم الراسخون في العلم الذين قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران:٧]. .

وقال في الحاشية: أخرج ثقة الإسلام محمد بن يعقوب بسنده الصحيح. . .إلخ.

قلت : مر من قبل الإشارة إلى كذب وضلال الكليني صاحب كتاب «الكافي»، وسنتحدث عن كتابه هذا مع باقي الكتب الأربعة عندهم في المراجعات الأربعة الأخيرة، ونبين ما فيها من شرك وزندقة .

وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ﴾ [الأعراف:٤٦] .

قال الرافضي: أخرج الحاكم بسنده إلى علي قال: نقف يوم القيامة بين الجنة والنار، فمن نصرنا عرفناه بسيماه فأدخلناه الجنة، ومن أبغضنا عرفناه بسيماه. وعن سلمان الفارسي، سمعت رسول الله يقول: يا علي إنك والأوصياء من ولدك على الأعراف الحديث .

قلت: نظرت في مستدرك الحاكم فلم أعجب لجرأة هذا الرافضي على الكذب، فهذا ما يقوم عليه كتابه كله، وإنما عجبت من أنه حط من منزلة الإمام علي رضي الله تعالى عنه وأرضاه من حيث أراد تأليهه، وجعله يدخل من شاء الجنة، ومن شاء النار.

وما جاء في المستدرك (٢/ ٣٢٠) في تفسير سورة الأعراف هو ما رواه الحاكم بسنده عن حذيفة ﷺ ، قال : «أصحاب الأعراف قوم تجاوزت بهم حسناتهم النار ، وقصرت بهم

سيئاتهم عن الجنة ، فإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار ، قالوا : ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين . فبينما هم كذلك إذ اطلع عليهم ربك . قال: قوموا ادخلوا الجنة فإني قد غفرت لكم . قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وقال الرافضي: وهم رجال الصدق الذين قال: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]

وقال في الحاشية : أخرج الحاكم عن علي عليه السلام قال: فينا نزلت ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ﴾، وأنا والله المنتظر، وما بدلت تبديلا .

قلت إذا رجعنا إلى تفسير سورة الأحزاب في «المستدرك» لا نجد ما ذكره هذا الرافضي، وإنما يروى الحاكم بسنده عن موسى ابن طلحة قال: بينا عائشة بنت طلحة تقول لأمها أم كلثوم بنت أبي بكر : أبي خير من أبيك فقالت عائشة أم المؤمنين : ألا أقضي بينكما إن أبا بكر دخل على النبي ﷺ ، فقال : «يا أبا بكر أنت عتيق الله من النار» قالت : فمن يومئذ سمي عتيقا ، ودخل طلحة على النبي ﷺ فقال : «أنت يا طلحة ممن قضى نحبه» (٢/ ٤١٦: ٤١٥) . هذا ما رواه الحاكم، فأين ما ذكره الرافضي؟

وقال ابن كثير في تفسير الآية الكريمة : لمَّا ذكر الله ﷻ عن المنافقين أنهم نقضوا العهد الذي كانوا عاهدوا الله عليه لا يولون الأدبار، وصف المؤمنين بأنهم استمروا على العهد والميثاق و ﴿صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ ، أي: وما غيروا عهد الله، ولا نقضوه ولا بدلوه.

وذكر ابن كثير ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أنها نزلت في أنس بن النضر رضي الله عنه وأصحابه يوم أحد[(١)].

وقال الرافضي عبد الحسين : وفي جميل بلائهم وجلال غنائهم قال الله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] .

ثم قال : أخرج الحاكم (٣/ ٤) عن ابن عباس قال: شرى علي نفسه ولبس ثوب النبي الحديث . وأخرج أيضًا عن علي بن الحسين قال: إن أول من شرى نفسه ابتغاء رضوان الله علي بن أبي طالب إذ بات على فراش رسول الله ﷺ .ا.هـ.

قلت : لا شك أن عليًا رضي الله تعالى عنه قد شرى نفسه حتى ولو لم يصح الخبر عن ابن عباس، لكن الروايات كلها لم تخصه بسبب النزول، لا عند الحاكم ولا عند

---

(١) البخاري (٤٠٤٨)، ومسلم (١٩٠٣).

غيره. بل إن الحاكم في الجزء نفسه (٣/ ٣٩٨) ذكر أن الآية الكريمة نزلت في صهيب، وصحح الخبر، ولم يتعقبه الذهبي (٣/ ٣٩٨).

ومن المراجع التي ذكرها تفسير مجاهد، ومجاهد كما نعلم تلميذ حبر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، وذكرت من قبل طعن الرافضة فيهما.

قال الرافضي: عن تفسير مجاهد ويعقوب بن سفيان عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١]، أن دحية الكلبي جاء يوم الجمعة من الشام بالميرة، فنزل عند أحجار الزيت، ثم ضرب بالطبول ليؤذن الناس بقدومه، فنفر الناس إليه، وتركوا النبي ﷺ قائمًا يخطب على المنبر إلا عليًا والحسن والحسين وفاطمة وسلمان وأبا ذر والمقداد، فقال النبي ﷺ: لقد نظر الله إلى مسجدي يوم الجمعة، فلولا هؤلاء لأضرمت المدينة على أهلها نارًا، وحصبوا بالحجارة كقوم لوط. وأنزل الله فيمن بقي مع رسول الله في المسجد قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۞ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ﴾ الآية [النور: ٣٧].

قلت: نظرت في تفسير مجاهد، وهو مطبوع، فلم أجد ما سبق. ثم نظرت في الدر المنثور (٦/ ٢٢٠: ٢٢١) فوجدت الروايات المختلفة التي ذكرت من بقي مع رسول الله ﷺ تنص على أبي بكر وعمر.

وأول هذه الروايات هي ما روي عن جابر بن عبد الله، وفيها «لم يبق منهم إلا اثنا عشر رجلاً: أنا فيهم وأبو بكر وعمر».

والحافظ ابن حجر في الفتح عند شرحه لحديث جابر الذي أورده البخاري في كتاب الجمعة من صحيحه، وفيه «ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً»[1].

قال ابن حجر[2]: وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُمْ فَوَقَع فِي رِوَايَةِ خَالِد اَلطَّحَّان عِنْد مُسْلِم أَنَّ جَابِرًا قَالَ: «أَنَا فِيهِمْ» وَلَهُ فِي رِوَايَة هُشَيْم: «فِيهِمْ أَبُو بَكْر وَعُمَر».

ثم قال: وَرَوَى اَلْعُقَيْلِيّ عَنْ اِبْن عَبَّاس «أَنَّ مِنْهُمْ اَلْخُلَفَاءَ اَلْأَرْبَعَةَ وَابْن مَسْعُود وَأُنَاسًا مِنْ اَلْأَنْصَارِ». وليس في أي رواية من الروايات كلها ذكر للحسن أو الحسين. والحسن وُلد في السنة الثالثة من الهجرة، والحسين في السنة الرابعة، أي أنهما لم يولدا إلا بعد نزول هذه الآيات الكريمة، أو قبلها بقليل حيث يكونان من الأطفال لا من الرجال، ولكن الأمة الإسلامية ابتليت بهذه الفرق الضالة، وبهؤلاء الغلاة الكذابين.

---

(١) البخاري (٩٣٦)، ومسلم (٨٦٣). (٢) الفتح (٢/ ٤٩١).

أما الآية الأخيرة وهي رقم (٣٦من سورة النور) فلم يذكر في تفسيرها وأسباب النزول ما ذكره الرافضي من أن الرافضة هم رجال التسبيح !!

فقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس ﷺ ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾الآية. قال : هي المساجد تكرم ، ونهى عن اللغو فيها ، ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ، يتلى فيها كتابه ، يسبح : يصلي له فيها ، ﴿بِالْغُدُوِّ﴾ : صلاة الغداة ، ﴿وَالْآصَالِ﴾ : صلاة العصر ، وهما أول ما فرض الله من الصلاة ، وأحب أن يذكرهما ويذكرهما عباده (الدر المنثور٥/ ٥٠) .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قال: هم في أسواقهم يبيعون ويشترون فإذا جاء وقت الصلاة لم يلههم البيع والشراء عن الصلاة.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور:٣٧] قال : عن شهود الصلاة المكتوبة .

وأخرج الفريابي عن عطاء مثله . وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عمر : أنه كان في السوق ، فأقيمت الصلاة ، فأغلقوا حوانيتهم ، ثم دخلوا المسجد فقال ابن عمر : فيهم نزلت ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الدر المنثور ٥/ ٥٢) . ولم أجد في جميع الروايات أن آية سورة النور نزلت فيمن بقى يوم الجمعة. ولو أنها نزلت فيهم فأولهم بلا ريب الصديق والفاروق كما جاء في الأخبار الصحيحة.

وقال الرافضي : وبيوتهم هي التي ذكرها الله ﷻ فقال: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ .

وقال في الحاشية : أخرج الثعلبي في معنى الآية من تفسيره الكبير بالإسناد إلى أنس بن مالك وبريدة قالا : قرأ رسول الله هذه الآية فقام إليه أبو بكر فقال: يا رسول الله هذا البيت منها ؟ وأشار إلى بيت علي وفاطمة، قال: نعم من أفاضلها.

ثم أضاف الرافضي : وفي الباب ١٢ من غاية المرام تسعة صحاح ينشق منها عمود الصباح.

قلت: هذا الدليل نقله عبد الحسين من رافضي سابق هو ابن المطهر الحلي، غير أنه تصرف تصرفًا غير أمين كعادته، فالنص هو: فقام رجل فقال: أي بيوت هذه يا رسول الله ؟ فقال: بيوت الأنبياء. فقام إليه أبو بكر . . . إلخ.

فحذف عبد الحسين هذا الجزء لأن فيه: فقال: بيوت الأنبياء. فعبد الحسين أشد سوءًا من ابن المطهر.

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية، وأبطل حجته، ومما قاله: الثعلبي «حاطب ليل» يروى ما وجد، سواء كان صحيحًا أو سقيمًا، وهذا الحديث موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، والآية باتفاق الناس هي في المساجد. . .إلخ.

(انظر: منهاج السنة النبوية ٧/ ٨٩: ٩٥).

وقال الطبرسي في تفسير الآية الكريمة: هي المساجد ويعضده قول النبي ﷺ: **«المساجد بيوت الله في الأرض، وهي تضيء لأهل السماء كما تضيء النجوم لأهل الأرض»**. وبعد أن ذكر ما يتفق مع جمهور المفسرين قال: وقيل هي بيوت الأنبياء فقام أبو بكر. . .إلخ. أما شيخ الطائفة الطوسي فقال: هذه البيوت هي المساجد في قول ابن عباس والحسن ومجاهد. ولم يشر إلى الحديث الموضوع.

فأين التسعة الصحاح التي ينشق منها عمود الصباح؟ **«أيها الكذاب الأشر»**.

وقال الرافضي: وقد جعل الله مشكاتهم في آية النور مثلاً لنوره.

وقال في الحاشية: إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ...﴾ الآية. وذكر رواية عن ابن المغازلي.

ثم قال: وهذا التأويل مستفيض عن أهل بيت التنزيل.

وننظر إلى هذا التأويل المستفيض عندهم، وننقله من كتاب الكافي لمن قال عنه: إنه ثقة الإسلام.

تحت باب: «باب: أن الأئمة نور الله ﷺ» (ط١ص١٩٤) يذكر عدة روايات سنشير إليها عند الحديث عن هذا الكتاب، من هذه الروايات رواية تجمع بين الآية الخامسة والثلاثين والآية الأربعين من سورة النور.

والرافضي في المراجعات اجتزأ الرواية واكتفى بالآية الأولى لأن الجزء الأخير من الرواية صريح في تكفير أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ﷺ جميعًا.

ولنذكر نص الرواية الذي ذكره الكليني: في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ فاطمة ﷺ، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ الحسن ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ الحسين، ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ فاطمة كوكب دري بين نساء أهل الدنيا، ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ إبراهيم ﷺ ﴿زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا يهودية ولا نصرانية ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ يكاد العلم ينفجر بها، ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ إمام منها بعد إمام، ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ يهدي الله للأئمة من يشاء، ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾.

وتكملة الخبر هي: قلت: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ قال: الأول وصاحبه، ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ الثالث،

﴿مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ﴾ الثاني، ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ معاوية لعنه الله وفتن بني أمية ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ﴾ المؤمن في ظلمة فتنتهم ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ إمامًا من ولد فاطمة عليها السلام ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ إمام يوم القيامة. ا. هـ. وهذه التكملة التي لم يذكرها عبد الحسين ذكرت الأول (أي: الخليفة الأول)، والثاني، والثالث، ومعاوية رضي الله عنهم جميعًا. أظن أن هذا النقل يكفي للحكم على عبد الحسين، هذا الرافضي الخبيث اللعين، الكذاب الأشر.

وأؤكد مرة أخرى أن الشيعة ليسوا سواء، وأن عبد الحسين لم ينقل شيئًا من كتاب «التبيان»، وهو تفسير يقع في ستة عشر جزءًا أي من أكبر كتب التفسير عندهم، ومؤلفه شيخ طائفتهم الطوسي، وصاحب كتابين من كتب الحديث الأربعة عندهم.

وسبب إعراض عبد الحسين عن هذا الكتاب هو أن الشيخ الطوسي -مع انحرافه- فإن تفسيره يمثل جانب الاعتدال، وصيانة القرآن الكريم صيانة تامة في النص، وصيانة إلى حد كبير في المعنى فتفسيره يهدم المراجعة الثانية عشرة هدمًا تامًا، ولا يشفي النفس الخبيثة اللعينة لعبد الحسين في تكفير الصحابة الكرام، وجعل القرآن الكريم كتابًا من كتب الباطنية، وأخبث الروافض وغلاتهم وزنادقتهم. ولذلك فإن ما يقال عن صاحب المراجعات لا ينطبق إلا على غلاة الروافض وزنادقتهم.

وقبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أحب أن أصفع هذا الرافضي بحديث شريف أخرجه الحاكم الذي عرف عنه التشيع كما أشرت من قبل[1] وهو ما رواه بسنده عن الرسول ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى اختارني واختار لي أصحابا فجعل لي منهم وزراء وأنصارا وأصهارا، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل»[2].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي (ج٣: ص٦٣٢) إذن عندما نلعن هذا الرافضي فإننا ننفذ حديث رسول الله ﷺ، فقد سب الصحابة الكرام وعلى الأخص خيرهم بعد رسول الله ﷺ، وهو أبو بكر الصديق، فعمر الفاروق، بل قال: بأنهما الجبت والطاغوت، والصحابة الذين بايعوهما كفار آمنوا بالجبت والطاغوت! فمن كان عدوا لهؤلاء فهو عدو لله ولرسوله وملائكته، يستحق ما ذكره الرسول ﷺ من اللعنة والخسران يوم القيامة.

---

(١) ذكر عبد الحسين في المراجعة رقم (١٦) مائة من رواة الشيعة، والحاكم جاء تحت رقم ٧٨.
(٢) الطبراني عن عويمر بن ساعدة كما في الضعيفة (٣٠٣٦).

إذن يجب أن نضع الأمور في نصابها، ونزنها بميزان الشرع وحكم الله تعالى ورسوله الكريم، حتى لا يأتي أحد ويقول: كيف تلعن مسلمًا؟ وأين أنت من دعوة التقريب ؟!

أقول: قد لعنه رسول الله ﷺ فكيف لا نلعنه ؟

أما التقريب فهذا الرافضي له كتاب عنوانه «الفصول المهمة في تأليف الأمة»، انتهى إلى وجوب أن ترتد الأمة كلها فتصبح رافضة مثله !!

فالتقريب إذن لا يكون مع مثل هذا الرافضي اللعين، عدو الإسلام والمسلمين، وإنما يكون مع الشيعة من غير الرافضة .

بعد هذا نستمر على مضض مع هذا الرافضي في افترائه على الله ﷻ، وجعله كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كتابًا من كتب الفرق الضالة.

قال الرافضي : وهم السابقون السابقون أولئك المقربون.

وقال في الحاشية : . . . عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : السبق ثلاثة : فالسابق إلى موسى يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين، والسابق إلى محمد علي بن أبي طالب[1] .

قلت : مرجع الرافضي «الصواعق المحرقة»، وقد سبق الحديث عنه وعن منهج الرافضي وتضليله في الأخذ من هذا الكتاب.

والحديث هو رقم (٣٥٨) في المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ الألباني ، وقال رحمه الله : هذا سند ضعيف جدا إن لم يكن موضوعًا وبيّن أن في السند من هو ضعيف، ويروي عنه كذاب، وذكر قول الحافظ ابن كثير: هذا حديث منكر.

وقال الرافضي : وهم الصديقون والشهداء والصالحون.

قلت : مراجعة ابن النجار، وابن عساكر، وأبو نعيم، كما جاء في الصواعق، وقد أشرنا إلى الصواعق أكثر من مرة. وإخراج الثلاثة المذكورين لحديث لا يعني صحته، بل على العكس يعني أنه ضعيف أو موضوع.

والحديث الذي ذكره عبد الحسين في الحاشية هو : الصديقون ثلاثة: حبيب النجار مؤمن آل ياسين؛ قال يا قوم ابتعوا المرسلين، وحزقيل مؤمن آل فرعون؛ قال: أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله، وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم[2].

وهذا من الأدلة التي استدل بها من قبله ابن المطهر، ورد عليه شيخ الإسلام ابن

---

(١) الطبراني في الكبير، وابن مردويه كما في الضعيفة (٣٥٨) وقال: ضعيف.

(٢) أبو نعيم في المعرفة، وابن عساكر كما في الضعيفة (٣٥٥) وقال: موضوع.

تيمية، وبين أن الحديث موضوع، ومتنه مخالف للكتاب والسنة. (انظر: منهاج السنة النبوية ٧/ ٢٢٢: ٢٢٨).

والآية الكريمة التي احتج بها، وذكر في تأويلها هذا الحديث الموضوع هي الآية التاسعة عشرة من سورة الحديد نقرأ تأويلها في التبيان لشيخ طائفتهم الطوسي حيث قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ﴾ يعني الذين صدقوا بتوحيد الله وإخلاص العبادة له وأقروا بنبوة رسله ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ الذين صدقوا بالحق. ثم قال مستأنفًا ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ قال ابن عباس ومسروق وأبو الضحي والضحاك: هو منفصل مما قبله مستأنف والمراد بالشهداء الأنبياء ﷺ ويجوز أن يكون معطوفًا على ما تقدم وتقديره أولئك هم الصديقون وأولئك هم الشهداء، ويكون لهم أجرهم ونورهم للجماعة من الصديقين والشهداء، فكأنه قال: كل مؤمن شهيد، على ما رواه البراء بن عازب عن النبي ﷺ وعن عبد الله بن مسعود ومجاهد، فيكون التقدير أولئك هم الصديقون عند ربهم والشهداء عند ربهم. ا.هـ. هذا نص ما ذكره شيخ طائفتهم، ولم يشر إلى الخبر الموضوع المكذوب الذي استدل به الرافضيان الغلاة.

وأضاف عبد الحسين كذبة أخرى حيث قال: والصحاح في سبقه -أي علي- وكونه الصديق الأكبر والفاروق الأعظم متواترة!!

قلت: ظهر من قبل عدم صحة حديث سبقه، والوضاعون لهذا الخبر أرادوا مضاهاة أبو بكر الصديق وعمر الفاروق، فقالوا: الصديق الأكبر والفاروق الأعظم ؟![1] ولا حاجة للوقوف أمام هذه الكذبة، فلم يذكر أي مرجع.

ولكن الشيخ الألباني يرحمه الله ذكر الخبر في الضعيفة (رقم ٤٩٤٧) وبيّن أنه موضوع.

ثم يستمر الرافضي في حشد مفترياته كذبًا على الله ﷻ دون خجل أو ذرة حياء، فيحرف معاني القرآن الكريم ليجعل الشيعة هم أصحاب الجنة وما يتبع ذلك من النعيم، ويجعل غيرهم أصحاب النار وما يتبع ذلك من العذاب.

وهذا المفتري الكذاب، الذي نسأل الله تعالى أن يجزيه بما يستحق في قبره الآن ويوم الحساب، يفتري الكذب أيضًا على شيخ الأزهر البشري، فينسب له في المراجعة الثالثة عشرة التالية موافقته له على مفترياته، بل إعجابه الشديد بكل ما ذكر !! وصب جام غضبه على من يعارض عبد الحسين !!

---

(١) النسائي في الخصائص، والحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٤٧) عن علي.

انظر: مدى الافتراء على الله ﷻ، وعلى شيخ الأزهر؟! وإذا نظرنا في تفسير شيخ طائفته الطوسي، وكذلك «مجمع البيان» للطبرسي، لا نجد مثل هذه المفتريات. ففي «التبيان» للطوسي(تفسير الآية ٢٠ من سورة الحشر) قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۚ﴾ أي لا يتساويان؛ لأن هؤلاء مستحقون للنار وأولئك مستحقون لثواب الجنة. ثم قال: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ بثواب الله .

وفي تفسير الآية (٢٨ من سورة ص) قال الطوسي: قال تعالى على وجه التوبيخ والتقريع للكفار بلفظ الاستفهام: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾ معناه هل نجعل الذين صدقوا بالله وأقروا برسله وعملوا الصالحات مثل الذين أفسدوا في الأرض وعملوا بالمعاصي ؟! أم هل نجعل الذين اتقوا معاصي الله خوفًا من عقابه كالفجار الذين عملوا بمعاصيه وتركوا طاعته؟! فهذا لا يكون أبدًا.

وكيف يكون كذلك وهؤلاء يستحقون الثواب بطاعتهم وأولئك يستحقون العقاب بمعاصيهم . وقال أبو عبيدة : ليس لها جواب استفهام فخرجت مخرج الوعيد.

وقال الزجاج: تقديره أنجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار، فهو استفهام بمعنى التقرير.

هذا ما جاء في تفسير الطوسي، ومثله في تفسير الطبرسي، ولذلك لم يشر إلى أي منهما ، وإنما طلب أن نراجع تفسير علي بن إبراهيم أي القمي الذي سنتحدث عنه قريبًا، ونبيّن مدى ما فيه من ضلال وكفر وزندقة. وقد راجعته فوجدت الآتي:

روى عن الإمام الصادق في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ قال: أمير المؤمنين ﷺ وأصحابه ﴿كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ حبتر وزريق وأصحابهما ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ أمير المؤمنين ﷺ وأصحابه ﴿كَٱلْفُجَّارِ﴾ حبتر ودلام وأصحابهما.

وفي تفسير الصافي الذي رجع إليه عبد الحسين من قبل، نجد في تفسير هذه الآية يذكر رواية القمي عن الصادق، ثم يقول: وهذه الألفاظ،° أي حبتر وزريق ودلام ، كنايات عن الثلاثة؛ أي أبو بكر وعمر وعثمان.

أي أن عبد الحسين يرى أن عليًا ومن معه هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهم المتقون، وأن الخلفاء الراشدين الثلاثة ومن بايعهم هم المفسدون في الأرض، وهم الفجار .

وقال الرافضي: أخرج المحدثون والمفسرون وأصحاب الكتب في أسباب النزول بأسانيدهم إلى ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤].

قال: نزلت في علي بن أبي طالب.

قلت: أصحاب الكتب ذكروا عليًا وغيره، فقالوا: نزلت في أصحاب الخيل، فيمن يربطها في سبيل الله لا رياء ولا سمعة ولا خيلاء، وقالوا: نزلت في عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان في نفقتهم في جيش العسرة . (انظر: أصحاب هذه الكتب ورواياتهم في الدر المنثور ١/ ٣٦٣) .

وما أكثر الصحابة الكرام الذين كانوا ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانيةً ! ومثل علي ما كان ليبخل لو كان عنده مال، لكنه لم يكن كثير المال كما هو معلوم، وأصحاب الأموال الذين كانوا ينفقون في سبيل الله مشهود لهم، وأولهم أبو بكر الصديق، الذي نزل فيه قول الله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾. والمحدثون والمفسرون وأصحاب الكتب لم يذكروا أحدًا آخر غير أبي بكر الصديق. (انظر: جميع الروايات في الدر المنثور ٦/ ٣٥٩: ٣٦٠) .

ولذلك فإن الرسول ﷺ قال: «**إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ**»[١]. وقال: «**وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ**». راجع صحيح البخاري -كتاب فضائل الصحابة- تجد الحديثين الشريفين وغيرهما من فضائل الصديق، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ .ومن شهد له الله ﷻ ، والرسول ﷺ، يأتي هذا الرافضي فيقول بكفره، وأنه الجبت وكفر الأمة الإسلامية التي أقرت بيعته، وبعد هذا العداء للإسلام وأهله ينسب الرافضي اللعين نفسه لأهل البيت الأطهار !!

ثم يفتري الكذب على الإمام الأكبر -شيخ الأزهر- فينسب له أنه وافق بل أعجب بهذا التكفير !!

وقال الرافضي: وقد صدقوا بالصدق فشهد لهم الحق تبارك اسمه فقال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ .

وقال في الحاشية: الذي جاء بالصدق رسول الله والذي صدق به أمير المؤمنين، أخرج هذا ابن المغازلي عن مجاهد، وابن مردويه وأبو نعيم.

قلت : هذه الآية الكريمة استدل بها من قبل الرافضي ابن المطهر، ورد عليه شيخ الإسلام ردًا كافيًا شافيًا في [«منهاج السنة» (٧/ ١٨٨ : ١٩٤)].

---

(١) سبق صـ٤٣ .

وقبل أن أشير إلى رد شيخ الإسلام أقول: إن مراجع عبد الحسين ليست حجة؛ فابن المغازلي وابن مردويه، وأبو نعيم ليسوا حجة فيما أخرجوه، وما يرويه ابن المغازلي عن مجاهد ليس مرفوعًا إلى الرسول ﷺ، وقول مجاهد ليس حجة في ذاته، وبين شيخ الإسلام أن ما ثبت عن مجاهد يخالف ما رواه ابن المغازلي عنه؛ فالثابت عن مجاهد هو أن الصدق هو القرآن، والذي صدق به هو المؤمن الذي عمل به، فجعلها عامة.

وذكر الطبري بإسناده إلى علي قال: جاء به محمد، وصدق به أبو بكر.

وأضاف شيخ الإسلام: في هذا حكاية ذكرها بعضهم عن غلام أبي بكر الخلال: أن سائلاً سأله عن هذه الآية، فقال له: نزلت في أبي . فقال السائل: بل في علي. فقال للسائل: اقرأ ما بعدها فبهت السائل .

وتوضيح هذا أن الآية [٣٥ من سورة الزمر] بعد الآية المحتج بها فيها قال تعالى : ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ ، والرافضة يرون أن أئمتهم معصومون، فما الذي يكفر عنهم إذن ؟!

وقال الرافضي: وهم المرتقون يوم القيامة إلى درجته الملحقون به في دار جنات النعيم، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ .

قلت: هذا يبيّن عقيدة هذا الرافضي؛ حيث يرى أن الإمامة أصل من أصول الدين؛ فالرافضة وحدهم هم المؤمنون، بل الإمامة مرتبة فوق النبوة؛ فمن أنكر إمامة أحد من أئمة الرافضة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار؛ إلى غير ذلك من أقوال هؤلاء الزنادقة الغلاة . وراجع هذه الأقوال في كتابي «**مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص٤٠ : ٤٤**» .

ثم ذكر الرافضي: أربع آيات لتأكيد ما ذهب إليه من مفتريات، غير أنه لم يذكر أي مرجع حتى نناقش ما جاء في مراجعه. ومنها آية كريمة ذكرت ونوقشت من قبل.

ثم قال : بعد ذلك وهم آل ياسين الذين حياهم الله في الذكر الحكيم فقال: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات:١٣٥] .

وفي الحاشية: ذكر أن جماعة من المفسرين نقلوا عن ابن عباس القول بأن المراد بها السلام على آل محمد .

ومرجع الرافضي هو «الصواعق المحرقة»، مما يعني أننا لسنا في حاجة إلى مناقشة ما ذكره الرافضي.

وعلى فرض أن المراد آل محمد فقد قال شيخ طائفتهم الطوسي: آل محمد ﷺ هم كل من آل إليه بحسب أو بقرابة، ثم أضاف وقال قوم: آل محمد كل من كان على دينه. [راجع تفسيره للآية ١٣٠من سورة الصافات].

وفي المراجعة الرابعة اثبتنا أن المراد بأهل البيت أقاربه ﷺ، وأزواجه أمهات المؤمنين. وفي هذه المراجعة نرى الرافضي يرجع إلى صحيح البخاري! ومن المسلم به بين جمهور الأمة أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فكيف يستدل به هذا الرافضي؟! وما عهدناه يستدل بغير الموضوع والباطل.

فلننظر ماذا أخذ من صحيح البخاري.

قال الرافضي: وقال - أي الله ﷻ- فيهم وفي خصومهم: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ﴾ [الحج :١٩].

وقال في الحاشية أخرج البخاري في تفسير سورة الحج بالإسناد إلى علي قال: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيْ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قال البخاري: قَالَ قَيْسُ وَفِيهِمْ نُزِلَتْ ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾.

قَالَ: هُمْ الَّذِينَ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: عَلِيٌّ وصاحباه حَمْزَةُ وَعُبَيْدَةُ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وصاحباه عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ(١).

قلت: نزول هذه الآية الكريمة في الذين بارزوا يوم بدر من المسلمين وكفار قريش أخرجه الإمام البخاري في التفسير وفي المغازي من صحيحه، كما أخرجه غيره. والاختصام هنا واضح أنه بين المسلمين وغيرهم وهم الكفار، وبينت الآية الكريمة جزاء الذين كفروا، وما سيلقونه في جنهم.

ومن المعلوم أن الذين خرجوا للمبارزة أولاً كانوا من الأنصار، فرفض المشركون، فخرج هؤلاء الثلاثة الكرام. وكان خلفهم جيش المسلمين بقيادة الرسول ﷺ، ومعه أبو بكر الصديق في العريش، وهو مركز القيادة، وليس معه غيره. وممن شهد بدرًا عمر وعثمان (٢) رضي الله عنهم جميعًا.

---

(١) البخاري (٤٧٤٤).

(٢) تخلف عثمان على امرأته رقية بنت رسول الله ﷺ، وكانت مريضة، فتوفيت وجاءت البشرى بالفتح حين دفنت، فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه من الغنيمة، وبأجره من المشهد، فهو بدري [جوامع السيرة النبوية لابن حزم ص٨٨].

والرافضي جعل هذه المراجعة لحجج الكتاب التي تثبت ما عليه الرافضة من القول بإمامة علي ومن بعده، وتبطل ما عليه جمهور المسلمين من مبايعة أبي بكر بالخلافة، ومن بعده من الخلفاء الراشدين .

وهذا يعني أن الرافضي -لعنة الله عليه- جعل الرافضة وحدهم هم المسلمين، وجعل الخلفاء الراشدين الثلاثة ومن بايعهم هم الذين كفروا، وقطعت لهم ثياب من نار.

إن الآية الكريمة بحسب فريته لم تجعل الاختصام بين المسلمين وكفار قريش، وإنما في أهل بدر أنفسهم ممن كانوا مع رسول الله ﷺ ، وأولهم من كان معه في العريش حيث كان أول الخلفاء الراشدين بعد ذلك.

فالرافضي أخذ الخبر الصحيح من البخاري، ثم وضع أهل بدر ﷺ ورضوا عنه بدلاً من كفار قريش !! «**انظر: كيف يفتري على الله الكذب**».

ومع كل هذا الكفر والفجور فينسب للإمام البشري إعجابه بحججه، وإتهامه لمن خالف هذا الرافضي ! هذا هو أحد خبرين أخذهما من صحيح البخاري.

وإليك الخبر الثاني: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦].

نقل الرافضي عن البخاري ومسلم أيضًا ما يأتي:

فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ قَالَ: «**قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»[1]، الحديث.

ثم قال الرافضي: «فعلم بذلك أن الصلاة عليهم جزء من الصلاة المأمور بها في هذه الآية» .ا.هـ.

قلت : هذه رواية متفق على صحتها، ولكن من الآل؟

ذكرت من قبل أن طائفة من العلماء احتجوا على أن الآل هم الأزواج والذرية بما جاء في الصحيحين عن الرسول ﷺ عندما سئل: كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُولُوا: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ . . .**»[2]. إلخ.

فهذه الرواية مفسرة للرواية الأولى.

---

(١) البخاري (٤٧٩٧)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة.

(٢) البخاري (٣٣٦٩)، مسلم (٤٠٧) من حديث أبي حميد الساعدي.

ونحن نعرف موقف الرافضة من أمهات المؤمنين، ومن ابنتي الرسول ﷺ اللتين تزوج كلا منهما ذو النورين عثمان بن عفان. وسبق بيان موقف الرافضة من أهل البيت الأطهار.

وقال الرافضي: «فطوبى لهم وحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب».

وقال في الحاشية: أخرج الثعلبي في معناها من تفسيره الكبير بسند يرفعه إلى رسول الله ﷺ قال: طوبى شجرة في الجنة أصلها في داري وفرعها على أهل الجنة. فقال بعضهم: يا رسول الله، سألناك عنها فقلت: أصلها في دار علي وفرعها على أهل الجنة؟ فقال ﷺ: أليس داري ودار علي واحدة؟[1]

قلت: الرافضي جمع هنا بين جزء من آية في سورة الرعد، مع شيء من التحريف، وبين آية في سورة ص: فالآية الأولى نصها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾ [الرعد: ٢٩]. فالآية الكريمة عامة تشمل كل الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والآية الثانية هي رقم (٥٠ من سورة ص) وقبلها آيتان هما: ﴿وَٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ وَكُلٌّ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝٤٨ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ وبعد الآيتين مباشرة: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾.

وقد رجعت إلى تفسير هذه الآيات الكريمة في «التبيان» لشيخ طائفتهم الطوسي فلم أجد فيه أي إشارة إلى الخبر الكاذب الموضوع الذي ذكره الرافضي عبد الحسين ونسبه لتفسير الثعلبي، وإنما وجدت تفسيرًا يتفق مع ظاهر الآيات الكريمة، ومع جمهور المفسرين.

ثم قال الرافضي: قال الله فيهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ وهو الذي لا يعرف الأئمة، ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ وهو الموالي للأئمة، ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ وهو الإمام ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾.

قلت: مراجعه من كتب الرافضة الساقطة، وأولها الذي اعتمد عليه كتاب الكافي للكليني الذي لقبه بثقة الإسلام، وقد أشرت من قبل إلى ضلاله وزندقته عندما نقل عبد الحسين خبرًا منه رواه الكليني تحت «باب: أن الأئمة نور الله ﷻ».

وسيأتي حديث مفصل عنه عند الحديث عن كتبهم الأربعة في الحديث، والتي قال عنها الرافضي إنها مقدسة صحيحة متواترة !!

وقال شيخ طائفتهم الطوسي في تفسير الآية الكريمة: قال ابن عباس: الذين أورثهم الله الكتاب هم أمة محمد، ورثهم الله كل كتاب أنزله، فظالمهم يغفر له، ومقتصدهم يحاسبهم

---

(١) لم أقف عليه.

حسابًا يسيرًا، وسابقهم يدخلون الجنة بغير حساب. وقال ابن مسعود -بذلك- وكعب الأحبار. وقال الثلاث فرق -المذكورة في هذه الآية- كلهم في الجنة.

وقال عكرمة عن ابن عباس: إن المصطفين من هذه الأمة الأنبياء، والظالم لنفسه هو المنافق، والمقتصد والسابق بالخيرات في الجنة. والمنافق في النار.

وقال الحسن ومجاهد: السابق بالخيرات من جميع الناس، والظالم لنفسه أصحاب المشأمة، والمقتصد أصحاب الميمنة من الناس كلهم.

هذا ما ذكره شيخ طائفتهم، وهو لا يشفي حقد عبد الحسين على الإسلام وأهله، ولذلك تركه وراء ظهره ولجأ إلى خبيث مثله زنديق وهو الكليني.

واستمر الرافضي في فريته الكبرى على الله ﷻ وعلى رسوله ﷺ ، فقال: قال ابن عباس: نزل في علي وحده ثلاثمائة آية[1]، وقال غيره: نزل فيهم ربع القرآن.

قلت: ما افتراه على ابن عباس قال فيه: أخرجه ابن عساكر، وما ينسب لابن عساكر لا يحتاج إلى تخريج كما جاء في ديباجة قسم الأقوال من جمع الجوامع للسيوطي ، حيث بين أن كل ما عزى للعقيلي في الضعفاء، ولابن عدي في الكامل، وللخطيب، ولابن عساكر، كل ما عزى لهؤلاء الأربعة فهو ضعيف، فيستغنى بالعزو إليها عن بيان ضعفه ، كما ذكر غيرهم. [انظر: كنز العمال ١/ ١٠].

وهذا الخبر هو رقم (٤٩٢٩) في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني وبين أن إسناده واهٍ جدًا، ثم إنه منقطع .

وقول الرافضي : نزل فيهم ربع القرآن، لم يذكر أي مرجع.

قلت: إذا رجعنا إلى تفسير القمي والعياشي، والتفسير المنسوب للحسن العسكري، نجد أن أصحاب هذه الكتب جعلت القرآن الكريم كتابًا من كتب غلاة الرافضة بعد أن حرفته نصًا ومعنى بما يتفق مع هذا الضلال، وهذا التحريف يمكن أن يكون لمئات الآيات، أو ربع القرآن أو أكثر. وسيأتي بيان شيء من هذا الغلو والضلال عند الحديث عن تفسيري القمي والعياشي.

وفي كتابي «**مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ص٤٧٨ : ٤٨٨**». تحدثت عن تفسير الحسن العسكري، فراجعه يتأكد لك ما قلته.

وبعد هذه الأكاذيب والمفتريات التي تثبت أن عبد الحسين من أشد الروافض غلوا

---

(١) سيأتي ص٢٤٤ .

وزندقة يختم مراجعته الثانية عشرة بقوله: فاكتف الآن بما تلوناه آيات محكمات هن أم الكتاب ؟! خذها من خبير عليه سقطت، ولا ينبئك مثل خبير ؟!

قلت: بدأت المراجعة بقول الرافضي مخاطبًا شيخ الأزهر : «إنكم -بحمد الله- ممن وسعوا الكتاب علمًا، وأحاطوا بجليه وخفيه خبرا» ، وكما أشرت من قبل فإن هذه الشهادة أشبه بشهادة المنافقين ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ .

ونحن نظن -والله أعلم- أن شيخ الأزهر ممن وسعوا الكتاب علمًا، وأحاطوا بجليه وخفيه خبرا، ونحن نشهد إن الرافضي لكاذب، فما أراد من شهادته إلا أن يضلل بأن شيخ الأزهر مع علمه هذا وافق الرافضي وأقره على ما جاء به من أكاذيب، بل اعتبر الآيات الكريمة التي حرف معناها كلها، وحرف بعض نصوصها، هي آيات محكمات هن أم الكتاب، وأن هذا الرافضي الكذاب خبير عليه سقط، ولا ينبئك مثل خبير ؟!!



كتب التفسير الثلاثة

في ختام هذه المراجعة نتحدث عن كتب التفسير الثلاثة التي طلب الرافضي الرجوع إليها، لنرى منهجها الذي ارتضاه، وهي تفاسير القمي والعياشي والصافي.

الكتاب الأول: تفسير القمي :

مؤلفه علي بن إبراهيم القمي، كان في عصر الإمام العسكري، وعاش إلى سنة ٣٠٧هـ، وهو ثقة عند الرافضة، وقد أكثر من النقل عنه تلميذه الكليني في كتابه «الكافي»، الذي سنقدم دراسة عنه في المراجعات الأخيرة، والقمي بين منهجه في مقدمة تفسيره، ومما قاله ما يأتي: وأما ما هو كان على خلاف ما أنزل الله فهو قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ فقال أبو عبد الله عليه السلام لقارئ هذه الآية: ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين بن علي عليهم السلام؟ فقيل له وكيف نزلت يا ابن رسول الله ؟ فقال: إنما نزلت «كنتم خير أئمة أخرجت للناس» ألا ترى مدح الله لهم في آخر الآية: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ . ومثله آية قرئت على أبي عبد الله عليه السلام: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ فقال أبو عبد الله عليه السلام لقد سألوا الله عظيمًا أن يجعلهم للمتقين إمامًا فقيل له يا ابن رسول الله كيف نزلت؟ فقال إنما نزلت : «الذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعل لنا من المتقين إمامًا».

وقوله: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فقال أبو عبد الله كيف يحفظ الشيء من أمر الله وكيف يكون المعقب من بين يديه فقيل له وكيف ذلك يا ابن رسول الله ؟ فقال إنما نزلت: «له معقبات من خلفه ورقيب من بين يديه يحفظونه بأمر الله» ومثله كثير.

وأما ما هو محرف منه فهو قوله: «لكن الله يشهد بما أنزل إليك في علي أنزل بعلمه والملائكة يشهدون» .

وقوله: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك في علي فإن لم تفعل فما بلغت رسالته» .

وقوله: «إن الذين كفروا وظلموا آل محمد حقهم لم يكن الله ليغفر لهم» .

وقوله: «وسيعلم الذين ظلموا آل محمد حقهم أي منقلب ينقلبون» .

وقوله: «ولو ترى الذين ظلموا آل محمد حقهم في غمرات الموت» . ومثله كثير نذكره في مواضعه .ا.هـ.

والقمي من أوائل الغلاة الضالين الذين قادوا حركة القول بتحريف القرآن الكريم ؟! وفي مقدمته لتفسيره يذكر هذا الذي يذهب إليه، وضرب له أمثلة ببعض آيات يرى أنها محرفة، والكتاب كله بعد ذلك مملوء بالضلال المضل من ذكر التحريف، والجدل لتخطئة بعض آيات الله تعالى، أو الزعم بفساد الترتيب والنظم [(١)].

مظاهر الغلو والضلال:

أثر عقيدة الإمامة في الكتاب يظهر فيما يأتي:

أولاً: القول بتحريف القرآن الكريم:

ما ذكرناه آنفًا من القول بالتحريف، وعقيدة أولئك الغلاة هي التي دفعتهم إلى ما ذهبوا إليه ونزيد ذلك بيانًا بقليل من الأمثلة التي ما أكثرها في هذا التفسير!!

نسب للإمام أبي جعفر أنه قال: «ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك يا علي فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما» هكذا نزلت.

ثم قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [(٢)].

وفي سورة الزخرف قال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الآيات: ٥٧- ٥٩].

وواضح أن الآيات تتحدث عن المسيح عليه السلام، ولكنه يذكر الآية الأخيرة هكذا: «إن علي إلا عبد...» ثم يقول: فمحى اسمه من هذا الموضع [(٣)].

وفي سورة محمد يروى أن اسم علي أسقط في موضعين ذكرهما في كتابه [(٤)].

ثانيًا: الطعن في الصحابة:

نتيجة لما ذكرته من التلازم بين القول بالتحريف والطعن في خير أمة أخرجت للناس صحابة رسول الله ﷺ الذين تحملوا معه أعباء الرسالة ونشرها، والدفاع عنها والتضحية من أجلها بالنفس والأهل والمال والوطن، نتيجة هذا التلازم نرى القمي يقدم على هذا

---

(١) انظر: مثلاً: ج١ص١١٠، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ...٢٧٢ إلخ.

(٢) (١٤٢/١)، والآيتان من سورة النساء (٦٤- ٦٥)، والخطاب فيهما للرسول الكريم، فجعله القمي للإمام علي فزاد «يا علي» مرتين، أي أن هذه الزيادة حذفت من القرآن الكريم، وهذا يذكرنا بالفرقة الغرابية -من غلاة الشيعة- التي قالت بأن الرسالة كانت لعلي فأخطأ جبريل ونزل على محمد!!

(٣) (٢٨٦/٢).

(٤) انظر: (٣٠١/٢: ٣٠٢).

الجرم، فيطعن في الصحابة الأكرمين، ويتهمهم بالكفر والنفاق والإشراك ليصل إلى القول بالتحريف، وإسقاط أسماء الأئمة، واغتصاب الخلافة ! ولنذكر بعض الأمثلة :

في سورة المائدة الآية السابعة : ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ﴾ .

يقول القمي : لما أخذ رسول الله ﷺ الميثاق عليهم بالولاية قالوا سمعنا وأطعنا، ثم نقضوا ميثاقهم .ثم يقول عن قوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[1] يعني نقض عهد أمير المؤمنين[2] .

وسورة القصص : ﴿طسم ۝ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ * نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ۝ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۝ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾[3] وهذه الآيات الكريمة بالنص تتحدث عن موسى وفرعون ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ .

ولكن القمي يقول عن فرعون وهامان وجنودهما : هم الذين غصبوا آل محمد حقهم .

وقوله : «منهم» أي من آل محمد «ما كانوا يحذرون» أي من القتل والعذاب، ولو كانت هذه الآية. نزلت في موسى وفرعون لقال : ونرى فرعون وهامان وجنودهما منه ما كانوا يحذرون أي من موسى، ولم يقل منهم[4] .

وفي سورة الزمر : ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ [الآية : ٧٣].

يقول : أي طابت مواليدكم لأنه لا يدخل الجنة إلا طيب المولد : قال أمير المؤمنين : إن فلانًا وفلانًا غصبوا حقنا واشتروا به الإماء، وتزوجوا به النساء، ألا وإنا قد جعلنا شيعتنا من ذلك في حل لتطيب مواليدهم[5] .

وفي سورة الزخرف يقول : نزلت هاتان الآيتان هكذا قول الله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا

---

(١) المائدة : الآية : ١٣ والآية السابقة لها هي ، ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ فجعلها القمي لولاية علي، وجعل اللعن للصحابة الأبرار بأنهم نقضوا عهد أمير المؤمنين.

(٢) (١/ ١٦٣) .

(٣) من أول السورة إلى الآية السادسة.

(٤) (٢/ ١٣٣)، ومعلوم أن ضمير الجمع كضمائر الجمع السابقة تعود على قوم موسى لا عليه هو.

(٥) (٢/ ٢٥٤)، والمراد بفلان وفلان الشيخان الصديق والفاروق حيث اعتبر خلافتهما غصبًا، وهذا الافتراء طعن للإمام نفسه، فقد زوج ابنته سيدنا عمر.

جَآءَنَا﴾ -يعني فلانًا وفلانًا- يقول أحدهما لصاحبه حين يراه: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ فقال الله لنبيه: قل لفلان وفلان وأتباعهما: «ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم آل محمد حقهم أنكم في العذاب مشتركون» ثم قال الله لنبيه: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ﴾ يعني من فلان وفلان، ثم أوحى الله إلى نبيه ﷺ: «فاستمسك بالذي أوحي إليك في علي إنك على صراط مستقيم» يعني إنك على ولاية علي، وعلي هو الصراط المستقيم[1].

وسورة محمد كلها تقريبًا تدور حول الطعن والتحريف فأولها: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

يقول القمي: نزلت في الذين ارتدوا بعد رسول الله ﷺ وغصبوا أهل بيته حقهم، وصدوا عن أمير المؤمنين وعن ولاية الأئمة، أضل أعمالهم: أي أبطل ما كان تقدم منهم مع رسول الله ﷺ من الجهاد والنصرة[2].

ثم يقول: «والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد في علي وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم»، هكذا نزلت. ثم يقول: نزل جبريل على محمد ﷺ بهذه الآية هكذا «والذين كفروا فتعسا لهم وأضل أعمالهم * ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله في علي فأحبط أعمالهم»[3].

وهكذا يستمر في ضلاله. وسورة الرحمن كلها تقريبًا تسير على هذا النمط، وإن ركز فيها على اتهام الشيخين بالكفر ودخول النار[4]. هذه نماذج كافية لبيان ما أردنا حتى لا يطول بنا الحديث، نذكره مضطرين، ونسأله تعالى أن يحفظ العقل والدين.

---

(١) (٢/ ٢٨٦)، وما ذكره هنا فيه جمع بين الطعن في الشيخين والصحابة وذكر للتحريف، ونص الآيات الكريمة هو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَمَن كَانَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٤٠﴾ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴿٤١﴾ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ ﴿٤٢﴾ فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣٨: ٤٣].

(٢) (٢/ ٣٠٠). (٣) (٢/ ٣٠٢).

(٤) انظر: (٢/ ٣٤٤، ٣٤٦)، وهو هنا يستخدم أكثر من رمز من الرموز التي يبدو أنها كانت متداولة بين حزبه السري في هذا الوقت، فالدولة العباسية التي حكمت عصر القمي ما كانت لتسمح للعلويين بالظهور والمجاهرة بآرائهم. ولعل ظلم الأمويين للشيعة وما لاقوه على أيدي أبناء عمومتهم العباسيين، ساعد على هذا التطرف والضلال، ولكنه لا يبرره.

ثالثًا: جعل الأئمة هم المراد من كلمات الله :

إلى جانب التحريف نجده يؤوِّل كلمات الله بأن المراد منها الأئمة -كلهم أو بعضهم- مع أنه لا ذكر لهم ولا إشارة إليهم من قريب أو بعيد في تلك المواضع، بل إن بعضها مختص بالله تعالى. كقوله تعالى في سورة الزمر : ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الآية: ٦٩]. أي بنور الله ﷻ، ولكن الكتاب يقول: قال أبو عبد الله: رب الأرض يعني إمام الأرض، فقلت فإذا خرج يكون ماذا؟ قال: إذًا يستغني الناس عن ضوء الشمس ونور القمر، ويجتزون بنور الإمام (١).

وقوله تعالى في سورة الرعد: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٢٨].

يقول القمي: الذين آمنوا: الشيعة، وذكر الله: أمير المؤمنين والأئمة (١/ ٣٦٥) .

وفي موضع آخر يفسر الذكر بولاية علي في قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى﴾ [٢/ ٤٧، والآية هي ١٠١: الكهف].

ويفسر الشرك بأنه: من أشرك بولاية علي . في قوله تعالى في سورة الشورى الآية ١٣ : ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ ولذا يفسر ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ من ولاية علي (٢/ ١٠٥) . وفي آخر الرحمن ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ يروى عن أئمته : «نحن جلال الله وكرامته» (٢/ ٣٤٦) . وبعض الآيات تختص بالقرآن الكريم كمفتتح سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ .

فيقول القمي: بأن المراد بالكتاب هنا علي بن أبي طالب ! (١/ ٣٠) .

وفي سورة يونس (الآية: ١٥) ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ .

يقول القمي: «أو بدله» يعني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب . ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ يعني في علي بن أبي طالب (١/ ٣١٠) .

وفيها أيضًا (الآية: ٦٤) ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ فيقول: «أي لا يغير الإمامة» (١/ ٣١٤) .

وقوله تعالى في سورة الإسراء (الآية: ٧٣) : ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ﴾ .

قال القمي: يعني أمير المؤمنين .(٢/ ٢٤) .

---

(١) (٢/ ٢٥٣) ، وهذا القول قريب من أولئك الذين قالوا بألوهية علي في حياته فعاقبهم أشد العقاب ، فعلى شيعته ومحبيه -إن كانوا صادقين- أن يحرقوا الكتاب، ويبينوا ضلال صاحبه، لا أن يرفعوه مقامًا عليًا.

وفي سورة الحج (الآية: ٥٥): ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ أي من القرآن الكريم. فيقول القمي: أي في شك من أمير المؤمنين.

ويقول كذلك عن (الآية: ٥٧): ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾: بأن معناه «ولم يؤمنوا بولاية أمير المؤمنين والأئمة»[(١)].

وفي سورة الطور (الآية: ٣٣) ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ﴾.

يتحدث عنها القمي فيقول: أم يقولون -يا محمد تقوله: يعني أمير المؤمنين، بل لا يؤمنون أنه لم يتقوله ولم يقمه برأيه، ثم قال: فليأتوا بحديث مثله: أي برجل من عند الله[(٢)].

وقد رأينا من قبل أن آيات كريمة خاصة بالرسول والمسيح صلوات الله عليهما، حرفها القمي ليجعلها للإمام علي.

وهناك كذلك ما هو متصل بيوم القيامة فجعل للإمام، جاء في تفسيره (٢/ ١١٢) ما يأتي: «إن الليل والنهار اثنتا عشرة ساعة، وإن علي بن أبي طالب، أشرف ساعة من اثنتي عشرة ساعة، وهو قول الله تعالى»: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١].

وهو لا يكتفي بهذا، وإنما يحاول أن يجعل الإمام هو المراد من كثير من آيات الله تعالى دون نظر إلى ما هو مختص بالله تعالى ورسوله وكتبه واليوم الآخر كما رأينا، وما مختص بالحيوان أو الجماد حتى يكاد يحط من قدر الإمام وهو يحاول أن يرفعه!

انظر: مثلاً إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. ، فإنك تعجب وقد حاول القمي من قبل أن يرفع الإمام علي إلى مرتبة الألوهية، ينزل به هنا إلى مرتبة الحشرات الضارة حيث يجعله المراد من كلمة «بعوضة»[(٣)].

بعد هذا لا يستبعد منه أن يجعل الإمام المراد من أي آية يظن أنها تدل على الاهتمام والرفع من قيمة الإمام. ويوضح الجزائري في مقدمته للكتاب سر هذا التأويل فيقول: الله تعالى كان عالمًا بأعمال أمة نبيه ﷺ بعد وفاته ﷺ، وبأنهم يلعبون بالدين، ويهتكون بنواميس حماته في كل حين... فحيئذ لم يؤمن منهم أن لا يبقوا أسامي الأئمة أو فضائلهم في القرآن، فلذا لم يكن بد إلا أن يبينها الله تعالى بالكناية والاستعارة كما هو دأب القرآن وأسلوبه في أكثر آياته فإن له ظاهرًا يتعلق بشيء وباطنًا بشيء آخر[(٤)].

---

(١) (٢/ ٨٦).
(٢) (٢/ ٣٣٣).
(٣) (ص١٩).
(٤) انظر: التفسير (١/ ٣٤).

ثم يقول : ومن هنا قال أبو جعفر : إن القرآن نزل أثلاثًا : ثلث فينا وفي أحبائنا، وثلث في أعدائنا وعدو من كان قبلنا، وثلث سنة ومثل[(١)] .

ثم عقب على هذا بقوله: فانكشف مما ذكرنا أن كل ما ورد في القرآن من المدح كناية وصراحة فهو راجع إلى محمد وآله الطاهرين، وكل وما ورد فيه من القدح كذلك فهو لأعدائهم أجمعين، السابقين منهم واللاحقين، ويحمل عليه جميع الآيات من هذا القبيل وإن كان خلافًا للظاهر[(٢)] .

فهذا التأويل الفاسد إذن نتيجة للقول بالتحريف، والطعن في الصحابة الكرام.

رابعًا: ما يتصل بعقيدة الإمام :

١) الرجعة :

القمي يري أشياء تتصل بعقيدته في الإمامة، ولذا يضمنها تفسيره. فهو مثلاً يؤمن بالرجعة، أي رجعة الأئمة قبل يوم القيامة، ورجعة من غصبوهم حقهم -على حد زعمه- ليقتص الأئمة من أعدائهم، وعلى هذا جعل من الأمور الأساسية التي اشتمل عليها القرآن الكريم الرد على من أنكروا الرجعة. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ .

فقال: أيحشر الله في القيامة من كل أمة فوجًا ويدع الباقين؟ ثم قال: ومثله كثير نذكره في مواضعه [(٣)].

ومن هذا الذي ذكره الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]. قال : يعني الرجعة. يرجع إليكم نبيكم ﷺ وأمير المؤمنين والأئمة [(٤)].

وفي سورة (ق: الآية ٤١) يقول: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ باسم القائم واسم أبيه . . .والصيحة -صيحة القائم من السماء . .والخروج الرجعة [(٥)].

وفي سورة (النحل الآية: ٢٢) ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ .

---

(١) (ص٢١) من المقدمة المذكورة.

(٢) انظر: مقدمته للتفسير (ص٢٤: ٢٥) .

(٣) الموضع السابق (ص٢٤) .

والآية هي رقم (٨٣) : النمل ومعناها أنهم يحشرون فوجًا، أي زمرًا، فلا يبقى أحد، ونحن مأمورون بالإيمان بيوم القيامة، لا بيومين: يوم لأئمة الجعفرية ويوم للقيامة.

انظر: مناقشة هذه العقيدة وبيان بطلانها بالأدلة العقلية والنقلية في مختصر التحفة الاثنى عشرية (ص٢٠٠: ٢٠٣) .

(٤) (١٤٧/٢) .

(٥) (٣٢٧/٢) .

قال القمي: يعني أنهم لا يؤمنون بالرجعة أنها حق ﴿قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ﴾ يعني أنها كافرة ﴿وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ يعني أنهم عن ولاية علي مستكبرون [(١)].

ويستمر في تفسيره للسورة الكريمة فيقول: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ من العذاب في الرجعة . . ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ .

قال القمي: الكفار كانوا لا يحلفون بالله، وإنما أنزلت في قوم من أمة محمد ﷺ قيل لهم ترجعون بعد الموت قبل القيامة فحلفوا أنهم لا يرجعون [(٢)].

٢) نزول الوحي على الأئمة :

والقمي ممن ذهب إلى أن الوحي لم ينقطع بانتقال الرسول الكريم إلى الرفيق الأعلى، لأن الإمام يقوم مقامه ! فعند تفسيره لسورة القدر يقول: معنى ليلة القدر أن الله يقدر فيها الآجال والأرزاق، وكل ما يحدث من موت أو حياة، أو خصب أو جدب، أو خير أو شر، كما قال الله فيها ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ إلى سنة. وقال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ تنزل الملائكة وروح القدس على إمام الزمان، ويدفعون إليه ما قد كتبوه من هذه الأمور[(٣)]. ونسب للإمام أبي جعفر أنه سئل: تعرفون ليلة القدر؟ فقال: وكيف لا نعرف ليلة القدر والملائكة يطوفون بنا فيها [(٤)].

٣) الأئمة يعلمون الغيب :

وهو يرى أن الأئمة يعلمون الغيب، ولهذا نراه عند تفسير قوله تعالى: : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ : ٢٧] .

يقول: يعني عليًا المرتضى من الرسول ﷺ وهو منه [(٥)].

فعلم الغيب ليس خاصًا بالله تعالى والمصطفين من الرسل الكرام، وإنما هو -حسب افترائه- خاص بالإمام علي مع الله ﷺ !

وحتى يظهر أن علم الأئمة يحيط بكل شيء يأتي بأشياء لا سبيل إلى العلم بها في ذلك الوقت، وإن اكتشف بعضها في عصر الكشوف العلمية للكون ومظاهره.

---

(١) (١/ ٣٨٣) . (٢) (١/ ٣٨٥) .

(٣) انظر: (٢/ ٤٣١) . والآية الكريمة التي استدل بها هي الرابعة من سورة الدخان . ونصها ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ وليس فيها «إلى سنة» كما ذكرها .

(٤) (٢/ ٤٣٢) . (٥) (٢/ ٣٩٠) .

وإذا كان كثير من الكشف العلمي يأتي بوجوه جديدة من وجوه الإعجاز القرآني، ويستحيل التناقض بين نظرية علمية صحيحة وبين القرآن الكريم، إلا أن هذه الكشوف كشفت عن كذب القمي ومفترياته. فهو ينسب للإمام علي أنه قال: «الأرض مسيرة خمسمائة عام، والشمس ستون فرسخًا في ستين فرسخًا، والقمر أربعون فرسخًا في أربعين فرسخًا، بطونهما يضيئان لأهل السماء، وظهورهما يضيئان لأهل الأرض، والكواكب كأعظم جبل على الأرض»[١]!

ويزعم أن الإمام علي بن الحسين بين علة كسوف الشمس بوجود بحر بين السماء والأرض، إذا كثرت ذنوب العباد، وأراد الله أن يستعتبهم بآية، أمر الملائكة الموكلين فجعلوا الشمس أو القمر في ذاك البحر[٢].

وفي موضع آخر ينسب للأئمة أن الأرض على الحوت، والحوت على الماء، والماء على الصخرة، والصخرة على قرن ثور أملس، والثور على الثرى[٣].

وفي أول سورة الشورى ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾. يقول: «قاف جبل محيط بالدنيا من زمرد أخضر، فخضرة السماء من ذلك الجبل»[٤].

٤) نفي العلم عمن اشتهروا به من غيرهم:

والقمي لا يكتفي بمثل هذه المفتريات ليبين إحاطة الأئمة بكل شيء علمًا، ولكن تحدث عن غيرهم ممن لهم مكانتهم العلمية لينفي عنهم ما اشتهروا به من العلم، حتى لا يبقى في المجال العلمي إلا أئمة الجعفرية! فمثلاً ابن عباس اشتهر بأنه حبر الأمة وترجمان القرآن، انظر إلى هذا القمي وهو يتحدث عن ابن عباس، بل عن أبيه عم الرسول ﷺ.

نسب للإمام أبي جعفر الباقر أنه قال: جاء رجل إلى أبي علي بن الحسين فقال: إن ابن عباس يزعم أنه يعلم كل آية نزلت في القرآن في أي يوم نزلت، وفيمن نزلت، فقال أبي: سله

---

(١) (٢/ ١٧).
(٢) انظر: (٢/ ١٤: ١٥).
(٣) انظر: (٢/ ٥٨: ٥٩).
(٤) (٢/ ٢٦٨)، وفي سورة (ق) قال: «ق: جبل محيط بالدنيا من وراء يأجوج ومأجوج» (٢/ ٣٢٣).
ومما يضحك -ومن شر البلية ما يضحك- أن نجد في عصرنا من يؤمن بهذه الخرافات والأكاذيب، بل ويتخذ منها دليلاً على علم الأئمة وعصمتهم!! انظر: مثلاً (ج٢ حاشية ص١٥-١٦-٥٨-٥٩) والروايات لو ثبتت لأثبتت لأهل البيت -وحاشاهم- الجهل والافتراء! ولكن ما أكثر المتظاهرين بحب آل البيت وآل البيت منهم براء!

فيمن نزلت، ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسرا: ٧٢]. وفيمن نزلت: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[هود: ٣٤]. وتستمر الرواية لتذكر بأن الرجل ذهب إلى ابن عباس فسأله، فلم يجبه، بل أورد أسئلة أخرى. فبين الإمام سبب النزول بقوله: بأن الآية الأولى نزلت في ابن عباس وفي أبيه. والثانية نزلت في أبيه[1]!!

٥) أحكامهم الفقهية كالمتعة والخمس:

ثم لا ينسى القمي ما ارتبط بعقيدته من الأحكام الفقهية، فيعرضها بطريقة يأباها كتاب الله تعالى. ففي سورة (مريم الآية: ٨٣): ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ .قال: نزلت في مانعي الخمس والزكاة[2].

وفي سورة (ق: الآية ٢٦): ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾.

قال: هو ما قالوا: نحن كافرون بمن جعل لكم الإمامة والخمس[3].

وفي سورة النساء يحرف الآية الرابعة والعشرين فيقول: «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فاتوهن أجورهن فريضة». ويعقب بقوله: فهذه الآية دليل على المتعة[4].

خامسًا: أسباب النزول:

في ذكر القمي لأسباب النزول نرى أثر الإمامة واضحًا، ولنضرب بعض الأمثلة:

١) تحالف الصحابة مع إبليس:

في سورة (سبأ الآية: ٢٠) ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾.

قال: لما أمر الله نبيه أن ينصب أمير المؤمنين للناس في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ

---

(١) انظر: (٢/ ٢٣).

وأظن أن هنا كذلك سببًا دفينًا، فالتاريخ يذكر لنا تنازعًا حدث بين العباس وابن أخيه علي- رضي الله تعالى عنهما، ويذكر لنا أيضًا أن ابن عباس تولى إمارة البصرة في خلافة ابن عمه الإمام علي، ثم ترك البصرة مغاضبًا، وتبادل مع ابن عمه رسائل اتهامات: فلعل القمي سمع بهذا فرأى أن يأتي بهذه الفرية ليهاجم من تجرأ على المعصوم أبي الأئمة! انظر: متنازع العباس وابن أخيه في صحيح مسلم -كتاب الجهاد والسير- باب: حكم الفيء. وانظر: الكتب المتبادلة بين الإمام علي وابن عمه في أنساب الأشراف للبلاذري (١/ ١٩٢: ١٩٤)، وفي «علي وبنوه» لطه حسين (ص١٢٥: ١٢٨)، وانظر: أحد كتب الإمام هذه في نهج البلاغة (ص٣٢٣: ٣٢٤).

(٢) (٢/ ٥٣). (٣) (٢/ ٣٢٦).

(٤) (١/ ١٣٦)، ونص الآية الكريمة ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ «في علي» [١] بغدير خم فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فجاءت الأبالسة إلى إبليس الأكبر، وحثوا التراب على رءوسهم، فقال لهم إبليس: ما لكم ؟ فقالوا : إن هذا الرجل قد عقد اليوم عقدة لا يحلها شيء إلى يوم القيامة. فقال لهم إبليس: كلا، إن الذين حوله قد وعدوني فيه عدة لن يخلفوني، فأنزل الله على رسوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ الآية[٢] .

البيعة يوم الغدير:

وعن البيعة أيضًا عند قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[٣] . يقول كان سبب نزولها أن رسول الله ﷺ دعا إلى بيعة علي يوم غدير خم، فلما بلغ الناس وأخبرهم في علي ما أراد الله أن يخبره، رجعوا الناس فاتكأ معاوية على المغيرة بن شعبة وأبي موسى الأشعرى، ثم أقبل يتمطى نحو أهلها ويقول: ما نقر لعلي بالولاية أبدًا، ولا نصدق محمدًا مقالته. . .فصعد رسول الله المنبر وهو يريد البراءة منه، فأنزل الله ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾[٤] فسكت رسول الله ﷺ ولم يسمه[٥][٦] .

مصير من غصبوا الولاية :

وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨].

قال: إذا كان يوم القيامة جمع الله الذين غصبوا آل محمد حقهم، فيعرض عليهم أعمالهم، فيحلفون به أنهم لم يعملوا فيها شيئًا كما حلفوا لرسول الله ﷺ في الدنيا أن لا يردوا الولاية في بني هاشم، وحين هموا بقتل رسول الله ﷺ في العقبة !! فلما أطلع الله نبيه وأخبره، حلفوا له أنهم لم يقولوا ذلك، ولم يهموا به، حتى أنزل الله على رسوله : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِۦ فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[٧] [التوبة: ٧٤].

---

(١) (في علي) زيادة من تحريفهم، وقد ضمت الرواية إلى التحريف اتفاق الصحابة الكرام مع إبليس على نقض البيعة.

(٢) (٢/ ٢٠١) .

(٣) الآية (٣١ من سورة القيامة) ، وهي وسبأ مكيتان، وموقف الغدير بلا خلاف حتى بين الشيعة أنفسهم كان بعد حجة الوداع .

(٤) سورة القيامة الآية ١٦وهي تتحدث عن القرآن الكريم، فالآيات التالية لها هي ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ .

(٥) (٢/ ٣٩٧) .

(٦) ستأتي روايات الغدير ص٢٥٩ .

(٧) (٢/ ٣٥٨) .

القائم يطالب بدم الحسين :

وفي سورة الحج (الآية: ٣٩) : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ . قال: إن العامة -أي جمهور المسلمين- يقولون نزلت في رسول الله ﷺ لما أخرجته قريش من مكة، وإنما للقائم إذا خرج يطلب بدم الحسين [(١)].

ولا يقتصر أثر عقيدة الإمامة -على مثل ما سبق مما يتصل بالإمامة والأئمة، وإنما يتعداه إلى اتهام غيرهم، ومحاولة سلب فضائلهم، ولنذكر لهذا المثل التالي:

٥) حادث الإفك اتهام لأم المؤمنين لا تبرئة إلهية لها !!

حادث الإفك معروف مشهور، ونزل القرآن الكريم بتبرئة أم المؤمنين السيدة عائشة، فعزَّ على القمي أن يبرئ الله تعالى صاحبة الجمل، وابنة أبي بكر أول من اغتصب الخلافة في رأيه ! ولهذا قام القمي بإفك جديد، فجعل من الحديث عن الإفك اتهامًا للسيدة عائشة لا تبرئة لها !! فعند قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ الآية [النور: ١١]. قال: فإن العامة رووا أنها نزلت في عائشة، وما رميت به في غزوة بني المصطلق من خزاعة، وأما الخاصة فإنهم رووا أنها نزلت في مارية القبطية، وما رمتها به بعض النساء المنافقات.

ثم ذكر رواية عن الإمام أبي جعفر أنه قال: لما مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، حزن عليه حزنًا شديدًا، فقالت منافقة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو إلا ابن جريج ! فبعث رسول الله ﷺ عليًا وأمره بقتله [(٢)].

وفي سورة الحجرات ذكر قصة اتهام فلانة لمارية، وأمر الرسول ﷺ عليًا بأن يقتل جريجًا، وأن هذا كان سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [(٣)] [الحجرات: ٦].

وفي سورة التحريم قال عن كلمة «أبكارًا» التي جاءت في ختام الآية الخامسة عرض عائشة لأنه لم يتزوج ببكر غير عائشة [(٤)].

وبعد هذا في نفس الصفحة ورد ما يأتي: ثم ضرب الله مثلاً فقال : ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَـٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠].

---

(١) (٢/٨٤: ٨٥) .
(٢) (٢/٩٩) .
(٣) انظر: (٢/٣١٨: ٣١٩) .
(٤) (٢/٣٧٧) .

فقال: والله ما عنى بقوله فخانتاهما إلا الفاحشة، وليقيمن الحد على فلانة فيما أتت في طريق . . .وكان فلان يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى . . . قال لها فلان: لا يحل لك أن تخرجي من غير محرم، فزوجت نفسها من فلان[١] .

وإذا كان القمي ذكر بأن الخاصة -أي الشيعة- رووا أن فلانة، وهي إحدى المنافقات، جاءت بالإفك، ولم يصرح باسمها، فإن غيره من الجعفرية قد صرح باسمها وقال بأنها عائشة [٢]. وضرب المثل بامرأة نوح وامرأة لوط يعتبره الجعفرية تعريضًا بالسيدتين عائشة وحفصة من أمهات المؤمنين[٣] ، والقمي هنا يؤكد أن الخيانة هي الفاحشة، ثم مهد لإلصاقها بمن برأها الله تعالى !

سادسًا: القرآن كتاب تاريخ اثنى عشري !!

عندما آلت الخلافة إلى الإمام على -كرم الله وجهه- لم تسلم له، وخاض عدة معارك، ولاقى الشيعة بعد ذلك ما لاقوا في ظل الحكم الأموي.

وقد تحدثت كتب التاريخ عن ذلك مفصلاً، ولكن القمي يحاول أن يغير من حقيقة القرآن الكريم ليصله بكتب التاريخ عند الجعفرية، فتسمع عن البصرة والجمل وبني أمية من وجهة النظر الجعفري، ولنضرب لذلك الأمثال.

١) أصحاب الجمل والبصرة :

في سورة الأعراف (الآية :٤٠) : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ ولن يلج الجمل في سم الخياط، فالكفار إذن لن يدخلوا الجنة، ولكن القمي إذا به يقول: نزلت هذه الآية في طلحة والزبير والجمل جملهم[٤] !

ويقول أيضًا: إن أصحاب الجمل نزلت فيهم (الآية: ١٢) من سورة التوبة ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾ الآية[٥] .

---

(١) منقول بالنص وفيه النقط.

(٢) انظر: تفسير شبر (ص٣٣٨) .

(٣) بل يعتبره بعضهم تصريحًا لكفرهما، قال المجلسي: «لا يخفى على الناقد البصير والفطن الخبير ما في تلك الآيات من التعريض بل التصريح بنفاق عائشة وحفصة وكفرهما !» (بحار الأنور: ٢٢: ٣٣) .

(٤) (١/ ٢٣٠) .

(٥) انظر: (١/ ٢٨٣) ، وتكملة الآية الكريمة ﴿وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ .

وفي سورة النجم يقول بأن المؤتفكة هي البصرة، وقال: ائتفكت بأهلها مرتين، وعلى الله تمام الثالثة، وتمام الثالثة في الرجعة (١).

وفي سورة الحاقة يقول بأن البصرة أيضًا هي المؤتفكات(٢) .

٢) بني أمية :

أما بنو أمية فإنا نصادفهم كثيرًا ونحن نقرأ هذا التفسير العجيب، وما دام ثلث القرآن في أعداء الجعفرية -كما زعموا- فلابد إذن أن يكون للأمويين نصيب كبير !

انظر مثلاً تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥].

يقول: نزلت في بني أمية، فهم أشر خلق الله، هم الذين كفروا في باطن القرآن، فهم لا يؤمنون (٣). ولهذا نجد كثيرًا من الآيات التي تتناول الكفار يجعلها لبني أمية(٤).

٣) بنو السباع :

والقمي عاش في العصر العباسي الأول، والعلويون رأوا الحكم يذهب لغيرهم، ثم لم يسلموا من ظلم ذوي القربى، فالعباسيون -من وجهة النظر الجعفرية- لا يفترقون كثيرًا عن الأمويين، ولكن القمي لا يستطيع أن يصرح بهم عند الحديث عن كفرهم فيسميهم بني السباع بدلاً من بني العباس(٥) .

٤) الاتفاق على قتل علي !

وعندما تناول بعض الأحداث التاريخية الأخرى وضع قصصًا خيالية غريبة، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِۚ﴾ [الروم: ٣٨].

نراه يتحدث عن ذلك في خمس صفحات، ويأتي بقصيدة يقول بأن السيدة فاطمة الزهراء -رضي الله تعالى عنها- احتجت بها على الصديق، وكذلك احتج الإمام علي، وخاف الصديق من ضياع الحكم نتيجة هذا الموقف، فبعث إلى الفاروق الذي أشار بقتل علي ! وأمر خالد بن الوليد بقتله فوافق خالد، إلى آخر تلك الخرافة (٦).

---

(١) انظر: ٢/ ٣٤٠ : ٣٤١) .
(٢) أنظر: (٢/ ٣٨٤) .
(٣) (١/ ٢٧٩) .
(٤) انظر: مثلاً :«ج١ص١٥٦، ١٩٦، ٢١١، ٣٧١، وج٢ص٦٨، ٨٠، ١٢٣، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٥، ٣٨٤»
(٥) انظر: (٢/ ٢٤٢) .
(٦) انظر: (٢/ ١٥٥: ١٥٩) .

٥) كفر أصحاب بيعة الرضوان :

وعندما تحدث عن صلح الحديبية قال: فلما أجابهم رسول الله ﷺ إلى الصلح أنكر عامة أصحابه، وأشد ما كان إنكارًا فلان، فقال: يا رسول الله، ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ فقال: بلى ! قال: فنعطي الذلة في ديننا؟ قال: إن الله وعدني ولن يخلفني. قال: لو أن معي أربعين رجلاً لخالفته[١] .

والمعروف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صاحب الجزء الأول من هذه المناقشة، فافترى القمي هذه الزيادة المنكرة «لو أن معي أربعين رجلاً لخالفته»، وقال بأن عامة أصحابه الذين أنكروا الصلح أكثروا القول على رسول الله ﷺ فقال لهم: إن لم تقبلوا الصلح فحاربوهم. ويزيد فريته بأنهم حاربوا فعلاً، وهزموا هزيمة قبيحة، إلى أن قام علي بسيفه فتراجعت قريش[٢] .

ثم يستمر ليقول بأن عامة الصحابة هؤلاء هم الذين عناهم الله تعالى بقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾[الفتح: ٦]. .

وهكذا يستمر هذا القمي ليجعل عامة أصحاب بيعة الرضوان من أصحاب النار، وهم الذين رضي الله عنهم بنص القرآن الكريم، ويطعن في ترتيب آيات سورة الفتح ليصل إلى ضلاله[٣] !

٦) الفرق الأخرى:

ونراه كذلك يخضع القرآن الكريم للحديث عن الفرق الأخرى، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

يقول: من ادعى أنه إمام وليس بإمام يوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة... وإن كان علويًا فاطميًا[٤] .

٧) القائم وجيش السفياني :

وكثير من فرق الشيعة قالت بعودة بعض الأئمة قبل يوم القيامة، ومنهم من وقف عند إمام معين، وقال بأنه لم يمت وإنما أظهر موته تقية، إلى غير ذلك مما تذكره كتب التاريخ. وكان من صدى هذا أن بعض الأمويين قالوا بعودة رجل منهم أسموه السفياني: فزاد بعض الجعفرية خرافة أخرى وهي أن المهدي عندما يرجع سيقابل جيش السفياني ويهزمه ! وإذا بنا نجد هذا في تفسير القمي ! فعند قوله تعالى : ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود: ٨].

---

(١) (٢/ ٣١١: ٣١٢) . وفي الأصل: فقال نعم!

(٢) انظر: (٢/ ٣١٢) .

(٣) انظر: (٢/ ٣١٥) .

(٤) (٢/ ٢٥١) .

قال: هم والله أصحاب القائم، يجتمعون والله إليه في ساعة واحدة، فإذا جاء إلى البيداء يخرج إليه جيش السفياني، فيأمر الله الأرض فتأخذ أقدامهم، وهو قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٥١ وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [سبأ: ٥١: ٥٢]. يعني بالقائم[١]. وفي قوله تعالى: ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

قال: يعني ما يحدث من أمر القائم والسفياني[٢].

وبهذا يصبح تفسير القمي مرجعًا من مراجع التاريخ لغلاة الجعفرية!

سابعًا: طرق التغرير والتضليل:

والقمي قد خالف ظاهر القرآن الكريم، وحرف معانيه إلى جانب القول بتحريف نصه، وأتى بما لا يحتمله كتاب الله تعالى بل يعارضه، وخالف ما أجمعت عليه الأمة في أكثر الآيات وما يتعلق بها، وجعل أكثرها -مكية ومدنية- متعلقة ببيعة غدير خم التي قال الجعفرية أنفسهم بأنها بعد حجة الوداع. وزعم أن صفوة هذه الأمة كفار ومشركون ومنافقون، إلى غير ذلك مما يبرأ منه الإسلام والعقل السليم. حاول القمي أن يغرر بضعاف العقول، وجهلة القوم، ليؤمنوا بخرافاته، ويسيروا في ظلمات ضلاله فسلك لذلك عدة طرق:

١) جُل آرائه نسبها للأئمة وعلى الأخص الإمامان الباقر والصادق.

٢) ذهب إلى أن القرآن الكريم لا يفهم معناه ولا يدرك مراده إلا عن طريق الرسول ﷺ وهؤلاء الأئمة. نسب للإمام علي -كرم الله وجهه- أنه قال: ذلك القرآن فاستنطقوه، فلن ينطق لكم، أخبركم عنه، إن فيه علم ما مضى وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه مختلفين، فلو سألتموني عنه لأخبرتكم عنه لأني أعلمكم[٣] ونسب للإمام الصادق أنه قال: إن الكتاب لم ينطق، ولن ينطق، ولكن رسول الله ﷺ. هو الناطق بالكتاب، قال الله ﴿هَٰذَا﴾ «بكتابنا» ﴿يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ فقال أحدهم: إنا لا نقرؤها هكذا، فقال الإمام: هكذا والله نزل بها جبريل على محمد، ولكنه فيما حرف من كتاب الله تعالى[٤].

---

(١) (٢/ ٢٠٥). (٢) (٢/ ٦٥).

(٣) المقدمة (ص٣).

(٤) انظر: (٢/ ٩٥)، ونص الآية الكريمة: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩]. فحرف الآية الكريمة لأنها تعارضت مع ما ذهب إليه.

ونسب للإمام الباقر أنه قال: «القرآن ضرب فيه الأمثال للناس، وخاطب الله نبيه به ونحن، فليس يعلمه غيرنا»[١].

وذهب إلى أن من لا يقبل تأويل الكتاب فهو مشرك كافر[٢].

٣) وضع أسسًا غريبة للتفسير، فإلى جانب القول بأن القرآن أصابه التحريف، ولا يؤخذ تأويله إلا عن طريقهم، نراه يذهب إلى أن هناك آيات لا يعرف تأويلها إلا بعد وقت نزولها ! ويتحدث عن هذا النوع فيقول: «وأما ما تأويله بعد تنزيله فالأمور التي حدثت في عصر النبي ﷺ وبعده من غصب آل محمد حقهم، وما وعدهم الله به من النصر على أعدائهم، وما أخبر الله به من أخبار القائم وخروجه، وأخبار الرجعة والساعة»[٣].

ويذهب إلى أن هناك آيات «مما خاطب الله بها نبيه ﷺ والمعنى لأمته، وهو قول الصادق: إن الله بعث نبيه ﷺ بإياك أعني واسمعي يا جارة»[٤].

وذهب إلى ما هو أبعد من هذا، فقال بأن هناك «ما هو مخاطبة لقوم ومعناه لقوم آخرين ! فقوله ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ «أنتم يا معشر أمة محمد» ﴿فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾، فالمخاطبة لبني إسرائيل، والمعنى لأمة محمد ﷺ[٥]

. وبهذه الأسس استطاع أن يحرف القرآن الكريم نصًا ومعنى ليصل إلى ضلاله.

٤) وقد ذهب إلى تكفير غير المعتنقين عقيدته في الإمامة، الرافضين لتحريفه، لم ينس -من وقت لآخر في تفسيره- بيان أن الشيعة سيدخلون الجنة حتى فساقهم العصاة !

فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ الآية [الحج: ٤٠]. يقول: بأن الله ﷻ يدفع بمن يعمل كل فريضة من الشيعة عمن لا يعملها، ولو أجمعوا على الترك لهلكوا[٦].

وفي سورة طه (الآية: ١٠٨) ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ يذكر أن النبي ﷺ يشفع لعصاة الشيعة، فكلهم يدخل الجنة[٧]. وفي سورة المؤمنون (الآية: ١٠٠): ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

---

(١) (٢/٤٢٥).
(٢) انظر: (٢/٢٦٠).
(٣) مقدمة تفسيره (ص١٤).
(٤) مقدمة تفسيره (١٤).
(٥) نفس المقدمة (ص١٦)، والآية هي الرابعة من سورة الإسراء، والتحريف واضح.
(٦) (١/٨٣).
(٧) انظر: (٢/٦٤: ٦٥).

يقول: البرزخ هو أمر بين أمرين، وهو الثواب والعقاب بين الدنيا والآخرة... وهو قول الصادق: والله ما أخاف عليكم إلا البرزخ، فأما إذا صار الأمر إلينا فنحن أولى بكم[١] . وفي سورة غافر (الآية: ٣) ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾. قال: ذلك خاصة لشيعة أمير المؤمنين[٢].

وفي سورة ق (الآية: ٢٤) ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ .

يقول: بأن الآية الكريمة مخاطبة للنبي ﷺ وعلي، ويبين أنهما في منزلة خاصة دون الخلق جميعًا؛ وأن رضوان يأتي بمفاتيح الجنة فيأخذها الرسول ﷺ ويعطيها عليًا وكذلك يفعل مالك بمفاتيح جهنم، فيأخذ علي المفاتيح ويقعد إلى شفير جهنم، فتنادي: يا علي جزني، قد أطفأ نورك لهيبي ! فيقول لها علي: ذري هذا وليي، وخذي هذا عدوي ! فلجهنم يومئذ أشد مطاوعة لعلي من غلام أحدكم لصاحبه[٣].

وفي سورة الرحمن (الآية: ٣٩) : ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾ .

قال: منكم ، يعني من الشيعة. معناه أنه من تولى أمير المؤمنين، وتبرأ من أعدائه عليهم لعائن الله، وأحل حلاله، وحرم حرامه، ثم دخل في الذنوب ولم يتب في الدنيا، عذب لها في البرزخ، ويخرج يوم القيامة وليس له ذنب يسأل عنه يوم القيامة[٤].

وفي سورة الحاقة (الآية: ١٩) : ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ .

قال : كل أمة يحاسبها إمام زمانها، ويعرف الأئمة أولياءهم وأعداءهم بسيماهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ﴾ ، وهم الأئمة ﴿يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ﴾ فيعطون أولياءهم كتابهم بيمينهم فيمرون إلى الجنة بلا حساب، ويعطون أعداءهم كتابهم بشمالهم فيمرون إلى النار بلا حساب[٥].



---

(١) (٢/ ٩٤) .
(٢) (٢/ ٢٥٤) .
(٣) انظر: (٢/ ٣٢٤: ٣٢٦) .
(٤) (٢/ ٣٤٥) .
(٥) (٢/ ٣٨٤) .

الكتاب الثاني

تفسير العياشي

منزلة العياشي كالقمي :

تلك أهم آثار الإمامة في تفسير القمي الذي يمثل جانب الغلو والتطرف في هذه العقيدة. والتفسير الآخر الذي طالعنا به القرن الثالث هو تفسير العياشي، لمحمد بن مسعود العياشي، المتوفى في حدود سنة ٣٢٠هـ، والذي يعد من الثقات عند الشيعة الاثنى عشرية.

منهج العياشي وأهدافه كالقمي :

العياشي وتفسيره عند الشيعة في منزلة تشبه منزلة القمي وتفسيره.

بدراسة تفسير العياشي يظهر لنا أنه كان يسير مع القمي في طريق واحد، فلا فرق بينهما في المنهج والأهداف، والغلو والتطرف والضلال، وما أخذناه على تفسير القمي يتسم به أيضًا تفسير العياشي، وإليك البيان:

أولاً: القول بتحريف القرآن الكريم :

يشترك العياشي مع القمي في محاولة التشكيك في كتاب الله العزيز، والدعوة إلى القول بتحريفه. ولذلك وجدنا صاحب كتاب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» يذكر العياشي مع القائلين بالتحريف، ويقول بأنه روى في أول تفسيره أخبارًا عامة صريحة في التحريف، وأن نسبة القول بالتحريف إلى العياشي كنسبة القول به إلى علي بن إبراهيم القمي، بل صرح بنسبته إلى العياشي جماعة كثيرة[(١)] . وينقل عن العياشي بعض الأخبار التي استدل بها على التحريف. منها ما رواه عن الإمام الصادق أنه قال: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مسمين»[(٢)] .

ومنها ما رواه عن الإمام الباقر أنه قال: تنزل جبرائيل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ «في علي» ﴿بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ﴾[(٣)] .

وفي تفسير العياشي نجد كثيرًا من مثل هذا الضلال: فتحت عنوان «ما عنى به الأئمة من القرآن» (١/ ١٣) يذكر عدة أخبار، منها الخبر السابق عن الإمام الصادق، ويرويه أيضًا عن

---

(١) انظر: فصل الخطاب (ص٢٦) . (٢) المرجع السابق (ص١٤) .

(٣) المراجع نفسه (ص٢٣٢)، والآية الكريمة هي رقم (٩٠من سورة البقرة)، وحرفها بزيادة «في علي» .

الإمام الباقر، كما يروي عن الإمام الباقر أنه قال: «لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفي حقنا على ذي حجى، ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن».

وعن الإمام الصادق: «إن القرآن قد طرح منه آي كثيرة، ولم يزد فيه إلا حروف، وقد أخطأت بها الكتبة، وتوهمتها الرجال». وفي أول سورة البقرة يروى العياشي عن الصادق أنه قال: «كتاب (علي) لا ريب فيه».

وعن عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾، فقال: كذبوا، ما هكذا هي! إذا كان ينسى وينسخها أو يأتي بمثلها لم ينسخها. قلت: هكذا قال الله. قال: ليس هكذا قال تبارك وتعالى. قلت: فكيف قال؟ قال: ليس فيها ألف ولا واو، قال: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها مثلها، يقول: ما نُميتُ من إمام أو ننسه ذكره نأت بخير منه من صلبه مثله [1].

وفي تفسير العياشي لسورة النساء يذكر الرواية التالية: عن جابر قال: قلت لمحمد بن علي: قول الله في كتابه ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ قال: هما والثالث والرابع وعبد الرحمن وطلحة، وكانوا سبعة عشر رجلاً. قال: لما وجّه النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعمّار بن ياسر رحمه الله إلى أهل مكة قالوا: بعث هذا الصبي، ولو بعث غيره يا حذيفة إلى أهل مكة؟ وفي مكة صناديدها، وكانوا يسمّون عليًّا الصبي لأنه كان اسمه في كتاب الله الصبي لقول الله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ «وهو صبي» ﴿وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [2] فقالوا: والله الكفر بنا أولى مما نحن فيه، فساروا فقالوا لهما، وخوّفوهما بأهل مكة، فعرضوا لهما وغلّظوا عليهما الأمر، فقال علي صلوات الله عليه: حسبنا الله ونعم الوكيل، ومضى، فلما دخلا مكّة أخبر الله نبيه بقولهم لعلي وبقول علي لهم، فأنزل الله بأسمائهم في كتابه، وذلك قول الله: «ألم تر إلى» ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [3] إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ وإنما نزلت ألم تر إلى فلان وفلان لقوا عليا وعمارًا فقال إن أبا سفيان وعبد الله بن عامر وأهل مكة قد جمعوا لكم فاخشوهم فقالوا: حسبنا الله

---

(١) الآية الكريمة هي رقم (١٠٦ من سورة البقرة)، وحرفها ليصل إلى تأويله الذي يعد تحريفًا آخر

(٢) الآية ٣٣ من سورة فصلت، وحرفها بزيادة «وهو صبي».

(٣) ١٧٣: آل عمران، وتبدأ بقول ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ﴾ بدون: «ألم تر إلى»، وقول العياشي «وإنما نزلت...» فيه تحريف يذكرنا بكلام مسيلمة الكذاب.

ونعم الوكيل، وهما اللذان قال الله : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ إلى آخر الآية، فهذا أول كفرهم . . . والكفر الثاني قول النبي عليه وعلى آله السلام: يطلع عليكم من هذا الشعب رجل فيطلع عليكم بوجهه؛ فمثله عند الله كمثل عيسى، لم يبق منهم أحد إلا تمنى أن يكون بعض أهله، فإذا بعلي قد خرج وطلع بوجهه وقال: هو هذا، فخرجوا غضابًا وقالوا: ما بقي إلا أن يجعله نبيًا، والله الرجوع إلى آلهتنا خير ممّا نسمع منه في ابن عمّه، وليصدّنا علي إن دام هذا، فأنزل الله ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ إلى آخر الآية فهذا الكفر الثاني.

وزاد الكفر بالكفر حين قال الله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ فقال النبي ﷺ : يا عليُّ أصبحت وأمسيت خير البريّة، فقال له الناس: هو خير من آدم ونوح ومن إبراهيم ومن الأنبياء، فأنزل الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ إلى ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ قالوا: فهو خير منك يا محمد ؟ قال الله : ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ ولكنّه خير منكم وذريّته خير من ذريتكم، ومن اتّبعه خير ممّن اتبعكم، فقاموا غضابًا وقالوا: زيادة الرجوع إلى الكفر أهون علينا مما يقول في ابن عمه، وذلك قول الله ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ . وفي تفسير سورة النحل يروى العياشي عن أبي جعفر أنه قال: نزل جبرائيل هذه الآية هكذا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ «في علي» ﴿قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [1].

ويروى عن إسماعيل الحريري قال: قلت لأبي عبد الله: قول الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ قال البغي: اقرأ كما أقول لك يا إسماعيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ «حقه»، قلت: جعلت فداك إنّا لا نقرأ هكذا في قراءة زيد، قال ولكنّا نقرأها هكذا في قراءة علي عليه السلام ، قلت، فما يعني بالعدل؟ : شهادة أن لا إله إلا الله، قلت: والإحسان؟ قال: شهادة أن محمدًا رسول الله، قلت: فما يعني بإيتاء ذي القربى حقّه، قال: أداء إمامة إلى إمام بعد إمام، ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ قال: ولاية فلان وفلان[2] .

---

(١) (٢/٢٥٧)، والآية الكريمة رقم (٢٤من سورة النحل) ، وحرفها بزيادة «في علي» .

(٢) (٢/٢٦٧)، والآية الكريمة هي التسعون في سورة النحل، وحرفها بزيادة «حقه» ، ثم جاء التأويل الذي ذهب إليه ليكون تحريفًا آخر، وطعنًا في الصديق والفاروق، والصحابة الكرام لأنهم بايعوا كلاً منهما، وهو قول هذا الضال: «ولاية فلان وفلان» .

ثانيًا: الطعن في الصحابة الكرام :

الرواية التي ذكرتها دون اختصار من تفسير العياشي لسورة النساء لبيان موقفه من تحريف القرآن الكريم توضح أمرين آخرين، هما طعنه في خير أمة أخرجت للناس، الصحابة الكرام الذين ﷺ ورضوا عنه، وعلى الأخص من بشر منهم بالجنة غير علي ﷺ، كالشيخين، وذي النورين، وطلحة والزبير، والأمر الآخر موقفه من أسباب النزول، ومفتريات هذا الضال الممجوجة ليتفق سبب النزول مع ضلاله.

وإذا كانت الرواية وضعها العياشي ليقول بأن الخلفاء الراشدين الثلاثة، وغيرهم من خيرة الصحابة، كفروا في حياة الرسول ﷺ، فإنه يرى ويروي أن الصحابة الكرام جميعًا ارتدوا عن الإسلام بعد الرسول ﷺ إلا ثلاثة هم: المقداد وأبو ذر وسلمان الفارسي[(١)].

وتفسيره مملوء محشو بالطعن في الصحابة وتكفيرهم، ونذكر بعض الأمثلة:

يروى عن جابر قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن قول الله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ قال: فقال هم أولياء فلان وفلان[(٢)]، اتخذوهم أئمة من دون الإمام الذي جعل الله للناس، فلذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ * إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ قال: ثم قال أبو جعفر عليه السلام: والله يا جابر هم أئمة الظلم وأشياعتهم[(٣)].

وفي رواية أخرى: أعداء علي هم المخلدون في النار أبد الآبدين، ودهر الداهرين[(٤)].

وروى عن عبد الله النجاشي قال: سمعت أبا عبد الله يقول: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ يعني والله فلانًا وفلانًا ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ يعني والله النبي وعليًا بما صنعوا، أي لو جاءوك بها يا علي فاستغفروا مما صنعوا ﴿وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ثم

---

(١) انظر: تفسير الصافي (ج١ورقة ١٤٨).

(٢) يقصد الخلفاء الراشدين الثلاثة، ومن بايعهم.

(٣) تفسير العياشي (١/ ٧٢)، والآيات الكريمة في سورة البقرة من (١٦٥ : ١٦٧)، ومن الواضح أنها تتحدث عن المشركين عبدة الأوثان ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾، فجعلها العياشي: من دون الإمام.

(٤) (١/ ٧٣).

قال أبو عبد الله: هو والله على بعينه ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ على لسانك يا رسول الله يعني به ولاية علي ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ لعلي بن أبي طالب عليه السلام [(١)].

وروى عن أبي عبد الله قال: والله لو أن قومًا عبدوا الله وحده لا شريك له، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وحجوا البيت، وصاموا شهر رمضان، ثم لم يسلموا إلينا لكانوا بذلك مشركين[(٢)].

وروى عن جابر عن أبي جعفر قال: سألته عن هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ قال: الذين يدعون من دون الله الأول والثاني والثالث، كذّبوا رسول الله ﷺ بقوله: والوا عليًا واتبعوه، فعادوا عليًا ولم يوالوه، ودعوا الناس إلى ولاية أنفسهم، فذلك قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾.

قال: وأما قوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ فإنه يعني: لا يعبدون شيئًا، ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، فإنه يعني وهم يعبدون. وأما قوله: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ يعني كفار غير مؤمنين.

وأما قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ فإنه يعني أنهم لا يؤمنون، أنهم يشركون، ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ فإنه كما قال الله.

وأما قوله: ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فإنه يعني لا يؤمنون بالرجعة أنها حق. وأما قوله: ﴿قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ﴾ فإنه يعني قلوبهم كافرة.

وأما قوله: ﴿وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ فإنه يعني عن ولاية علي مستكبرون، قال الله لمن فعل ذلك وعيدًا منه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾«عن ولاية علي»[(٣)].

---

(١) (١/ ٢٥٥)، والآيات الكريمة من سورة النساء: (من ٦٣ إلى ٦٥)، وقبل هذه الآيات جاء قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾، فجعل العياشي النفاق لخير الناس بعد الرسول ﷺ، وهما أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما.

(٢) المصدر السابق.

(٣) (٢/ ٢٥٦: ٢٥٧)، والآيات الكريمة في سورة النحل: من (٢٠ إلى ٢٣)، وحرفها بزيادة «عن ولاية علي» ويقصد بالأول والثاني والثالث: الخلفاء الراشدين المهديين، وبدلاً من أن يستحل دم هذا العياشي أجمعت طائفته على توثيقه وعلو منزلته!! وما وجدنا أحدًا من دعاة التقريب يطعن فيه! فماذا يراد بالتقريب إذن ؟!

إنه التقريب الذي أراده الرافضي عبد الحسين من مراجعاته وكتابه «الفصول المهمة في تأليف الأمة»، «وهو أن ترتدّ أمة الإسلام وتتبع ابن سبأ اللعين!!».

ثالثًا: جعل الأئمة هم المراد من كلمات الله :

في أصول التفسير عند العياشي نجد العنوان التالي[(١)] «في ما أنزل القرآن» وتحت هذا العنوان يذكر روايات منها : عن أبي جعفر قال : نزل القرآن على أربعة أرباع . ربع فينا ، وربع في عدونا ، وربع فرايض وأحكام، وربع سنن وأمثال، ولنا كرائم القرآن .

وعن أمير المؤمنين قال: نزل القرآن أثلاثًا : ثلث فينا وفي عدونا ، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرايض وأحكام. ونجد عنوانًا آخر ، وهو : «ما عنى به الآئمة من القرآن» [(٢)] وأشرنا إلى هذا العنوان من قبل، وذكرنا بعض رواياته لبيان التحريف.

وأضيف بعض الروايات الآخرى: عن أبي عبد الله قال: من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكب الفتن.

. وعن أبي جعفر قال : لنا حق في كتاب الله المحكم من الله ، لو محوه فقالوا ليس من عند الله ، أو لم يعلموا ، لكان سواه. وعنه أيضًا : إذا سمعت الله ذكر أحدًا من هذه الأمة بخير فنحن هم، وإذا سمعت الله ذكر قومًا بسوء ممن مضى فهم عدونا.

وعن علي بن أبي طالب ﷺ قال: سموهم بأحسن أمثال القرآن، يعنى عترة النبي ﷺ: هذا عذب فرات فاشربوا، وهذا ملح أجاج فاجتنبوا.

وعن عمر بن حنظلة ، عن أبي عبد الله ، عن قول الله ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ؟ فلما رآني أتتبع هذا وأشباهه من الكتاب قال : حسبك، كل شيء في الكتاب من فاتحته إلى خاتمته مثل هذا فهو في الأئمة عنى به.

هذه بعض الأصول التي وضعها العياشي، ونسبها للأئمة الأطهار حتى يحكم فريته. وفي ظلماتها يمكن معرفة ما عليه هذا التفسير من جعل الأئمة هم المراد من كثير من كلمات القرآن الكريم، وحصر هذا يطول ذكره، ويكفي أن نذكر بعض الأمثلة: يروى العياشي عن سلام عن أبي جعفر في قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ . قال : إنما عنى بذلك عليًّا والحسن والحسين وفاطمة، وجرت بعدهم في الأئمة. قال: ثم يرجع القول من الله في الناس فقال: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟﴾ يعني الناس ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ يعني عليًّا وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من بعدهم ﴿فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ﴾[(٣)] .

---

(١) تفسير العياشي (١/ ٩) . (٢) (١/ ١٣) .

(٣) (١/ ٦٢)، والآيتان الكريمتان في سورة البقرة: (١٣٦ ، ١٣٧)، وقبلهما ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ .

وعن أبي عبد الله في قول الله ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾. قال: الصبغة معرفة أمير المؤمنين بالولاية في الميثاق(١).

وعن بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر قال: قلت له: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.

قال: نحن الأمّة الوسطى، ونحن شهداء الله على خلقه، وحجته في أرضه(٢).

وعن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾.

قال: أتمهن بمحمد وعلي والأئمة من ولد علي(٣).

وعن أبي جعفر أن الولاية هي المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ﴾(٤).

وعن أبي عبد الله، وعن أبيه، أن أصحاب القائم -أي الإمام الثاني عشر- هم الأمة المعدودة التي قال الله في كتابه: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾(٥).

وعن أبي جعفر أن عليًا هو المراد من كلمة النور في قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾(٦).

وعن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾. قال: هم الأئمة(٧).

وعن أبي جعفر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾: وهو محمد، ﴿وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾: وهو علي، ﴿وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: هو قرابتنا. أمر الله العباد بمودتنا وإيتائنا، ونهاهم عن الفحشاء والمنكر: من بغى على أهل البيت، ودعا إلى غيرنا(٨).

والعياشي يرفع الأئمة لمرتبة الألوهية كالقمي: فعند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

---

(١) (١/ ٦٢)، والآية الكريمة هي رقم (١٣٨) من سورة البقرة، أي بعد الآيات السابقة.
(٢) (١/ ٦٢)، والآية الكريمة هي رقم (١٤٣) من السورة نفسها.
(٣) (١/ ٥٧)، والآية الكريمة هي رقم (١٢٤) من السورة نفسها أيضًا.
(٤) (١/ ٣٣٠)، والآية الكريمة هي رقم (٦٦) من سورة المائدة.
(٥) (٢/ ١٤٠، ١٤١)، والآية الكريمة الثامنة من سورة هود.
(٦) (٢/ ٣١)، والآية الكريمة هي رقم (١٥٧) من سورة الأعراف.
(٧) (٢/ ٢٥٦)، والآية الكريمة هي رقم (١٦) من سورة النحل.
(٨) (٢/ ٢٦٧)، وسبق من قبل ذكر رواية أخرى عن أبي عبد الله في التحريف لهذه الآية.

يروى العياشي عن أبي عبد الله أنه قال: يعني بذلك: ولا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد[١] . وعند قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. بقوله: طائعين للأئمة.

وفي قوله سبحانه: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]. يروى العياشي أن العمل الصالح: المعرفة بالأئمة، ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا: التسليم لعلي، ولا يشرك معه في الخلافة من ليس له ذلك، ولا هو من أهله.

هذه نماذج كافية لبيان أن العياشي كالقمي في هذا الضلال، وكل ما قيل عن القمي يمكن أن نراه من خلال هذه النماذج.

وأختمها بما ختمت به دراستي عن العياشي في كتاب «أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله» (ص٢٠٨: ٢٠٩) : وفي سورة هود يتحدث عن سبب نزول آيات من(١٢إلى ٢٤): فيقول: دعا رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام في آخر صلاته، رافعًا بها صوته يسمع الناس، يقول اللهم هب لعلي المودة في صدور المؤمنين، والهيبة والعظمة في صدور المنافقين فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم/ ٩٦: ٩٧]. بني أمية . فقال رمع[٢]: والله لصاع من تمر في شن بال أحب إلى مما سأل محمد ربه، أفلا سأله ملكًا يعضده؟ أو كنزًا يستظهر به على فاقته؟ فأنزل الله فيه عشر آيات من هود أولها ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ إلى ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ ولاية علي ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ إلى ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في ولاية علي ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ لعلي ولايته ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ يعني فلانًا وفلانًا ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ رسول الله ﷺ ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ أمير المؤمنين ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ قال : كانت ولاية علي في كتاب موسى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ في ولاية علي ﴿إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ إلى قوله : ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[٣] .

---

(١) (٢/٢٦١)، والآية الكريمة هي رقم (٥١) من سورة النحل.

(٢) قال المجلسي :«رمع كناية عن عمر لأنه مقلوبه» «بحار الأنور» (٣٦/١٠١) .

(٣) «بحار الأنور» (٣٦/ ١٠٠: ١٠١) ، والآيات ثلاث عشرة لا عشر آيات .

الكتاب الثالث

تفسير الصافي

تفسير الصافي، لمحمد بن مرتضى المدعو بمحسن. انتهى مؤلفه من كتابته سنة ١٠٧٥هـ. وقد حاول أن يأتي بكل ضلالة جاءت في الكتب التي رزئ بها القرن الثالث الهجري، وزاد كذلك في النقل عن بعض الكتب الأخرى كروايات التحريف والتأويلات الفاسدة التي رواها الكليني في كتابه «الكافي».

فهذا الكتاب إذن يمثل جانب الغلو والتطرف، ويعد استمرارًا لحركة التضليل والتشكيك، ولذلك نقرأ فيه القول بتحريف القرآن الكريم، ومهاجمة الصحابة الأكرمين، والتأويلات التي تجعل من كتاب الله تعالى كتابًا من كتب فرق الغلاة، وغير ذلك مما ذكرناه عند تناولنا لتفسير القمي والعياشي.

فهو يرى أن تفسير القرآن الكريم لا يصح إلّا عن طريق أئمة الجعفرية الرافضة «فكل ما لا يخرج من بيتهم فلا تعويل عليه»[١]. والرسول ﷺ فسره لرجل واحد هو الإمام علي[٢]، ويهاجم من يأخذ التفسير المروي عن الصحابة لأن «أكثرهم كانوا يبطنون النفاق، ويجترئون على الله، ويفترون على رسول الله في عزة وشقاق»[٣]. وهو يرى أن جل القرآن إنما نزل في أئمة الجعفرية الرافضة، وفي أوليائهم، وأعدائهم[٤].

ويذكر روايات كثيرة في تحريف القرآن الكريم[٥]، بل يزعم أن في القرآن الكريم من التنافر والتناكر ما يدل على التحريف.

مثال هذا ما نصه: «وأما ظهورك على تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:٣]. وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتامًا، فهو مما قدمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين القول في

---

(١) «تفسير الصافي» (ج١ورقة٢).

(٢) انظر: التفسير المذكور (ج٤ورقة١١)، وانظر: (ج١ورقات ٦، ٧، ٨) «نبذ مما جاء في أن علم القرآن كله إنما هو عند أهل البيت».

(٣) «تفسير الصافي» (ج١ورقة٢).

(٤) انظر: (ج١الورقة الثامنة وما بعدها...).

(٥) انظر: (ج١الورقة إلى ١٨)، والتفسير كله مملوء بذكر آيات كثيرة محرفة.

اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن»[١] .

وصاحب الصافي يعقب على روايات التحريف بقوله: «المستفاد من مجموع هذه الأخبار، وغيرها من الروايات عن طريق أهل البيت، أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد ﷺ، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرف، وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة، منها اسم علي عليه السلام في كثير من المواضع، ومنها لفظة آل محمد غير مرة. ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك. وأنه ليس أيضًا على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله»[٢] .

ولا يكتفي بذكر هذه الروايات، والتعقيب عليها، ولكن يذكر آراء الطبرسي والصدوق والطوسي في عدم التحريف، ويرد عليهم بما يبين مدى غلو هذا الضال المضل[٣] .

ومن أحاديثه عن الصحابة -رضوان الله تعالى عنهم، أنهم كانوا أهل ردة بعد رسول الله ﷺ إلّا ثلاثة هم : المقداد وأبو ذر وسلمان الفارسي ! وأن أربعة اجتمعوا على قتل رسول الله ﷺ بالسم، هم : أبو بكر وعمر وابنتاهما عائشة وحفصة[٤] !!

والكتاب كله يسير في ظلمات الضلال، ولنزد ذلك بيانًا ببعض الأمثلة: في أول سورة

---

(١) (ج١الورقتان ١٧، ١٨) .

قال ابن كثير في تفسير الآية الكريمة: إذا كان تحت حجر أحدكم يتيمة وخاف ألا يعطيها مهر مثلها، فليعدل إلى ما سواها من النساء، فإنهن كثير، ولم يضيق الله عليه.

وذكر سبب النزول كما رواه الإمام البخاري، عن عائشة رضي الله عنها؛ أن رجلا كانت له يتيمة فنكحها، وكان لها عَذْق. وكان يمسكها عليه، ولم يكن لها من نفسه شيء فنزلت فيه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ أحسبه قال: كانت شريكَته في ذلك العَذْق وفي ماله.

ثم ذكر عن الإمام البخاري: أن عروة بن الزبير أنه سأل عن الآية الكريمة فقالت: «يا ابن أختي ، هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تَشْرَكه في ماله ويعجبُه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يَقْسِط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا إليهن، ويبلغُوا بهنَّ أعلى سُنتهنَّ في الصداق، وأمِروا أن ينكحُوا ما طاب لهم من النساء سواهُنَّ» انظر: تفسيره (١/ ٤٤٩ : ٤٥٠) .

(٢) (ج١الورقة١٨) .

(٣) انظر: (ج١الورقتين ١٩ ، ٢٠) ، ومن رده يظهر اعتقاده بأن عندهم قرآنًا غير القرآن الكريم الذي بأيدي المسلمين، وأن ما بين الدفتين هو المحرف، وأما قرآنهم فليس بمحرف !! والعجيب أن هذا المتظاهر بالإسلام وحب آل البيت بدلاً من أن يستباح دمه وتحرق كتبه نراه احتل مكانًا عاليًا عند كثير من الشيعة الاثنى عشرية ! . وتفسيره مطبوع ومنتشر في الوسط الشيعي ! وعبد الحسين طلب أن نرجع إليه كما رجع هو نفسه .

(٤) انظر: هذه المفتريات العجيبة في (ج١، ورقة ١٤٨)، (ج٤ورقة ١٣٣) .

البقرة: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾. ينقل عن العياشي عن الإمام الصادق أنه قال: «كتاب علي لا ريب فيه»، ويعقب على هذا بقوله: «ذاك تفسيره، وهذا تأويله، وإضافته الكتاب إلى علي بيانية، يعني أن ذلك إشارة إلى علي. والكتاب عبارة عنه، والمعنى أن ذاك الكتاب الذي هو علي لا مرية فيه».

ثم يفسر المتقين بأنهم الشيعة أي الرافضة، ويقول: «وإنما خص المتقين بالاهتداء به لأنهم المنتفعون به»[1]. وعند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[2]. يقول: «كابن أبي وأصحابه، وكالأول والثاني وأضرابهما من المنافقين، الذين زادوا على الكفر الموجب للختم والغشاوة والنفاق، ولا سيما عند نصب أمير المؤمنين للخلافة والإمامة»[3]. ثم يذكر ما نقلناه عن تفسير الحسن العسكري لهذه الآية الكريمة، وذكره للغدير، وخيانة خير أمة أخرجت للناس[4].

وفي تفسيره لسورة القدر نراه يتفق مع القمي وينقل عنه ما ذكرناه من قبل، بل يزيد عنه بأن وجود القرآن متعلق بوجود الإمام!! وكلامه بالنص بعد أن ذكر رواية عن الإمام أبي عبد الله بأنه لو رفعت ليلة القدر لرفع القرآن: «وذلك لأن ليلة القدر ينزل كل سنة من تبيين القرآن وتفسيره ما يتعلق بأمور تلك السنة إلى صاحب الأمر، فلو لم يكن ليلة القدر لم ينزل من أحكام القرآن ما لابد منه في القضايا المتجددة، وإنما لم ينزل ذلك إذا لم يكن من ينزل عليه، وإذا لم يكن من ينزل عليه لم يكن قرآنًا، لأنهما متصاحبان لن يفترقا حتى يردا على رسول الله حوضه كما ورد في الحديث المتفق عليه»[5].

إذن يمكن القول بأن تفسير الصافي لا يقل غلوًا عن تفسيري القمي والعياشي، وكل ضلالة مضلة في هذه الكتب نراها عند عبد الحسين، ويبرأ منها أهل البيت الأطهار.

---

(١) (ج١ورقة٣٠).
(٢) (ج١ورقة٣١) -ويريد بالأول والثاني الخليفتين- رضي الله تعالى عنهما. أفضل المسلمين بعد رسول الله ﷺ، كما ثبت في النص المتواتر عن الإمام علي كرم الله وجهه.
(٣) راجع: (ص١٦٨).
(٤) انظر: (ج٤ورقة ١٧٧) وراجع دراستي لتفسير الحسن العسكري في كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع» (ج٢ص٤٧٨: ٤٨٨).
وقد رجحت براءة الإمام العسكري من هذا الكتاب الذي يعد من أشد الكتب ضلالاً وكفرًا وزندقة، وحشاه بخرافات يستنكرها من له مسكة من عقل أو ذرة من الإيمان.
(٥) (ج١ورقة ٢٣) والحديث الذي أشار إليه هو الذي أثبتنا عدم صحته من أي طريق.

المراجعة الثالثة عشرة

في المراجعة السابقة رأينا كيف حرف الرافضي كتاب ربنا ﷻ ليجعله كتابًا من كتب الرافضة الغلاة، وحكم على غير الرافضة بالكفر والضلال، وأنهم أصحاب النار، وجعل في مقدمة هؤلاء خير البشر بعد الرسول ﷺ، فجعل مبايعتهم لأبي بكر الصديق ولعمر الفاروق إيمانًا بالجبت والطاغوت، حتى يمكن أن يقال بأن عبد الحسين هذا أسوأ من عبد الله بن سبأ هو نفسه صاحب هذه الفكرة والمؤسس الأول .

ومع كل هذا الكفر والضلال الذي يستوجب عقابًا كعقاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لابن سبأ إذا بهذا الرافضي يصل من الجرأة على الباطل والكذب والقحة درجة يندر أن يصل إليها أحد غير غلاة فرقته ! فينسب لشيخ الأزهر إعجابه الشديد، وإشادته البالغة بكل ما سبق دون أدنى اعتراض حتى على ما ورد بها من التكفير، وجعل من شهد لهم الله تعالى ورسوله ﷺ بأنهم أصحاب الجنة، جعلهم أصحاب النار عند هذا اللعين !! بل نسب لشيخ الأزهر أنه قال: فالراد عليك سيء اللجاج، صلف الحجاج، يماري في الباطل، ويتحكم تحكم الجاهل !!

أي أن شيخ الأزهر، علامة زمانه، لم يفهم ما قاله هذا الرافضي الخبيث، أو أنه منافق يحقد على خير البشر، ويبغضهم أشد البغض، فوقع قول عبد الحسين منه موقع الرضا !! نعوذ بالله من هذا ، وحاشا لشيخ الأزهر أن يكون كذلك، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ورضي عن الصحابة الكرام البررة وأرضاهم، ولعن أعداءهم وأخزاهم. وختم الرافضي فريته على شيخ الأزهر هنا بقوله: ربما اعترض بأن الذين رووا نزول تلك الآيات فيما قلتم إنما هم من رجال الشيعة، ورجال الشيعة لا يحتج أهل السنة بهم. وما ذكره الرافضي هنا منسوبًا لشيخ الأزهر إنما هو لاستمرار هذه المسرحية الفاجرة ! فبعد الإعجاب الشديد، واتهام من يعارض الرافضي فلم يقال مثل هذا؟ ثم هذا كلام باطل، وما كان شيخ الأزهر ليجهل أن الإمام البخاري وغيره رووا عن الشيعة، وكان يستطيع مثلاً أن ينظر في «هدي الساري» ليرى الرواة من الشيعة الذين تحدث عنهم الحافظ ابن حجر .

وفرق بين الصادقين من الشيعة وكذبة الروافض. وسيأتي الحديث عن الجرح والتعديل عند الجمهور والشيعة والرافضة .



المراجعة الرابعة عشرة

ما نسبه لشيخ الأزهر في نهاية المراجعة السابقة كان المدخل لهذه المراجعة، ليذكر أن أصحاب الكتب الستة وغيرهم احتجوا برجال من الشيعة، ثم أخذ يمدح الشيعة ويغالي في مدحهم، وخلط بين الشيعة وغلاة الروافض.

وذكر أن من اتهمهم فإنما لجهله بحالهم، واستشنع من يتهم أصحاب الكتب الأربعة عندهم ومن يستخف بما أسماه كتبهم المقدسة. ومما يضحك الثكلى محاولته تبرئة الرافضة من الكذب!



المراجعة الخامسة عشرة

وفي المراجعة الخامسة عشرة ينسب لشيخ الأزهر الإشادة بقول هذا الرافضي كالعادة، ولم يعترض على أي شيء مما ذكره عن كتبهم، وسيأتي الحديث عنها أيضًا، وعما فيها من أكاذيب ومفتريات، بل بنيت أساسًا على الكذب والافتراء، والطعن في كتاب الله تعالى، وتكفير الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

فإذا كان شيخ الأزهر اطلع على هذه الكتب فكيف لا يثور غيرةً على الإسلام وأهله، وإذا كان لم يطلع عليها فكيف يسلم بما قاله الرافضي ؟!

وفي المراجعة التماس التفصيل في حجج السنة من رجال الشيعة، أفلا يدري شيخ الأزهر ما في كتب أهل السنة فأراد أن يتعلم على يد هذا الرافضي الطريد ؟!



المراجعة السادسة عشرة

وتأتي المراجعة السادسة عشرة ليذكر مائة من الشيعة روى عنهم أهل السنة. ومن السهل الرجوع إلى كتب الرجال لمعرفة ترجمة كل منهم، ومن يحتج به ومن لا يحتج، ومن هو ضعيف أو متروك، ومن يروي عنه في المتابعات والشواهد. فهذه المراجعة على طولها لا تحتاج إلى وقفة إلا بعض الإشارات

فمنها: ما جاء في ترجمة شريك (٤٠) أنه قال: «علي خير البشر فمن أبي فقد كفر».

وتعقيب عبد الحسين: **قلت**: «إنما أراد خير البشر بعد رسول الله ﷺ كما هو مذهب الشيعة». وقول هذا الرافضي يعني تكفير جميع الأمة الإسلامية غير الرافضة الغلاة، بل تكفير الإمام علي نفسه حيث ثبت عنه متواترًا تفضيل أبي بكر وعمر، رضي الله تعالى عنهم جميعًا، ولعن أعداءهم.

ومع هذا لم ينسب لشيخ الأزهر أي اعتراض على هذا التكفير، بل -كذبًا وافتراءً- نسب له أنه وصف ما كتبه الرافضي بما وصف الله تعالى به كتابه العزيز حيث قال: «ذلك الكتاب لا ريب فيه». ومن هذه الإشارات أنه اعتبر المائة الذين ذكرهم ممن شدت إليهم الرحال، وامتدت نحوهم الأعناق.

قلت: من رجع إلى ترجمتهم علم كذب هذا الرافضي، فليس كل من روى له الترمذي مثلاً في «غرائب الفضائل» يعتبر ثقة، أو من روى له أحمد في «مسنده». وفي تخريج كثير مما ذكره من الأحاديث رأينا ترجمة بعض هؤلاء، وبيان جرحهم. فلا حاجة لإعادة ما سبق. ومن هذه الإشارات أيضًا قول الرافضي في نهاية المراجعة: وهناك مئات من أثبات الحفظة وأعلام الهدى من شيعة آل محمد، أغفل أهل السنة ذكرهم، لكن علماء الشيعة أفردوا لذكرهم فهارس ومعاجم تشتمل على أحوالهم، ومنها تعرف أياديهم البيضاء، في خدمة الشريعة الحنيفية السمحاء. ومن وقف على شئونهم يعلم أنهم مثال الصدق والأمانة، والورع... إلخ

قلت: عندما نتحدث عن الجرح والتعديل سيتضح كذب عبد الحسين، وقد مر من كذبه ما زاد وفاض!



المراجعة السابعة عشرة

وتأتي المراجعة السابعة عشرة لينسب لشيخ الأزهر ما أشرت إليه آنفًا من القول: «ذلك الكتاب لا ريب فيه»، والمدح الممجوج لهذا الرافضي، ثم يأتي بعد ذلك ليهاجم ويتهم من يعارض عبد الحسين ! هكذا !!

ثم يبدأ في التشكيك في موقف الأمة الإسلامية كلها ممن أسماهم أهل البيت ويقصد الرافضة.



المراجعة الثامنة عشرة

وتأتي المراجعة الثامنة عشرة لتطعن في الصحابة الكرام، حيث جعلوا الخلافة بالاختيار مع ثبوت النص بها على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بحسب زعم هذا الرافضي، ويتهم أهل السنة والجماعة.



المراجعة التاسعة عشرة

وتتلوها المراجعة التاسعة عشرة، وفيها ينسب الرافضي لشيخ الأزهر موافقته على ما جاء في المراجعة السابقة ! ويضيف إلى كبائر مفترياته أن علامة عصره شيخ الأزهر والمالكية بعد أن جاوز الثمانين قال: «بل قد يقال إن أئمتكم الاثنى عشر أولى بالاتباع من الأئمة الأربعة وغيرهم، لأن الاثنى عشر كلهم على مذهب واحد، قد محصوه وقرروه بإجماعهم، بخلاف الأربعة، فإن الاختلاف بينهم شائع في أبواب الفقه كلها، فلا تحاط موارده ولا تضبط، ومن المعلوم أن ما يمحصه الشخص الواحد لا يكافئ في الضبط ما يمحصه اثنا عشر إمامًا . هذا كله مما لم تبق فيه وقفة لمنصف، ولا وجهة لمتعسف، نعم قد يشاغب النواصب في إسناد مذهبكم إلى أئمة أهل البيت» !!

هذه الفرية تعني أن شيخ الأزهر قد ارتد وأصبح رافضيًا يؤمن بقولهم في الإمامة، حتى من اعتبروه إمامًا وهو طفل في السابعة أو في الثامنة محص المذهب، بل من اختلف في ولادته وهو الثاني عشر،واعتبروه إمامًا ولم يكد يترك فترة الرضاعة، وقالوا: بأنه لا يزال حيًا موجودًا منذ منتصف القرن الثالث الهجري، أي منذ أكثر من أحد عشر قرنًا، يرانا ولا نراه، حتى هذه الخرافة البلهاء ينسب لشيخ الأزهر الإيمان بها، وأنه اشترك في تمحيص المذهب !! وإذا كان شيخ الأزهر يجهل أصول مذهب الرافضة، أفيجهل أصول المذاهب الأربعة ؟!

ولو أنه يجهل أصول الرافضة فكيف يعتبر مخالفيهم نواصب؟ وقد بينت من قبل موقف الرافضة من أهل البيت، فأهل البيت الأطهار منهم براء، فكيف اعتبر عدم إسناد فرقة الرافضة إلى أئمة أهل البيت مشاغبة من النواصب ؟!

أما وقد بلغ الافتراء هذا المبلغ فلنقف وقفة لبيان الأصول التي يستند إليها الرافضة في عقائدهم وفقههم: ونبدأ بدراسة مقارنة في التدوين والجرح والتعديل عند أهل السنة،والشيعة، والرافضة، قبل الحديث عن كتبهم الأربعة التي قال عنها من قبل إنها مقدسة، وقال عنها في المراجعة العاشرة بعد المائة: هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها. . . .إلى آخر مفترياته وأباطيله.



التدوين عند الشيعة

التدوين بدأ في حياة الرسول ﷺ ، تم تتابع بعد ذلك وظل متصلاً دون توقف حتى جاء ما عرف بعصر التدوين في القرن الثاني الهجري. وكتب السنة التي بين أيدينا يرجع بعضها إلى القرن الأول الهجري، ووصلنا الكثير مما دوِّن في القرن الثاني، أما القرن الثالث فيعتبر العصر الذهبي لتدوين السنة المشرفة.

والفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام، ولها عقائد خاصة بها، لم تظهر كتبها إلا بعد استقرار عقائدها، ووضوحها لدى معتنقيها.

وهذا أمر بدهي، لأن الكتب إنما توضع لتأييد هذه العقائد، والدعوة لها، فلابد أن تسبق العقائد هذه الكتب.

بل إن هناك مرحلة تلي العقائد وتسبق الكتب، وهي وضع الأخبار وتناقلها والاحتجاج بها قبل أن تجمع في كتاب، وقبل أن يوضع كتاب مرة واحدة.

فبالنسبة للشيعة مثلاً وجدنا بعد موت كل إمام حدوث تفرق جديد، فكانت كل فرقة تحتج بأخبار تؤيد ما انتهت إليه في تلك المرحلة، إلى أن تصل إلى الإمام الأخير الذي تستقر عنده آراؤها، وما كانت أي فرقة لتضع أخبارًا في إمام إلا بعد ولادته، لأنها لا تعلم الغيب في واقع الأمر، وإن زعم منها من زعم أنه يعلم مثل هذا العلم.

وللبيان أثبت بعض ما جاء في كتاب من كتب الشيعة أنفسهم، وهو كتاب فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي، وسعد بن عبد الله القمي، والاثنان عاشا في القرن الثالث، وأدركا بداية القرن الرابع. يبين الكتاب تفرق الشيعة بعد موت الإمام جعفر الصادق، ومما جاء فيه: لما توفى أبو عبد الله جعفر بن محمد، افترقت بعده شيعته **«ست فرق»**.

ففرقة منها قالت: إن جعفر بن محمد حي لم يمت، ولا يموت حتى يظهر ويلي أمر الناس، وهو القائم المهدي، وزعموا أنهم رووا عنه أنه قال: إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوا فإنني أنا صاحبكم، وهذه الفرقة تسمى «الناووسية»، وسميت بذلك لرئيس لهم من أهل البصرة يقال له فلان بن فلان الناووس.

وفرقة زعمت: أن الإمام بعد جعفر ابنه إسماعيل بن جعفر، وأنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه، وقالوا: كان ذلك على جهة التلبيس من أبيه على الناس، لأنه خاف فغيَّبه عنهم، وزعموا: أن إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض، ويقوم بأمور الناس، وأنه هو القائم لأن أباه أشار إليه بالإمامة بعده، وقلدهم ذلك له، وأخبرهم أنه صاحبهم

والإمام لا يقول إلا الحق، فلما أظهر موته علمنا أنه قد صدق، وأنه القائم لم يمت. وهذه الفرقة هي «الإسماعيلية» الخالصة.

وفرقة ثالثة زعمت: أن الإمام بعد جعفر هو ابنه محمد بن إسماعيل بن جعفر، وأمه أم ولد، وقالوا إن الأمر كان لإسماعيل في حياة أبيه، فلما توفي قبل أبيه جعل جعفر بن محمد الأمر لمحمد بن إسماعيل، وكان الحق له، ولا يجوز غير ذلك لأن الإمامة لا تنتقل من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين، ولا تكون إلا في الأعقاب، ولم يكن لأخوي إسماعيل؛ عبد الله وموسى في الإمامة حق، كما لم يكن لمحمد بن الحنفية فيها حق مع علي بن الحسين وأصحاب هذه المقالة يسمون «**المباركية**»، برئيس لهم كان يسمى المبارك مولى إسماعيل بن جعفر.

فأما الإسماعيلية الخالصة فهم الخطابية أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع.

وهذه الفرقة هي التي قالت: إن أبا الخطاب كان نبيًا مرسلاً، أرسله جعفر بن محمد، ثم إنه صيره بعد ذلك حين حدث هذا الأمر من الملائكة -لعن الله من يقول هذا.

ثم خرج بعد ذلك من قال بمقالته من أهل الكوفة وغيرهم إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر بعد قتل أبي الخطاب، فقالوا بإمامته وأقاموا عليها.

وصنوف الغالية افترقوا بعده على مقالات كثيرة، واختلفوا في رئاسات أصحابهم ومذاهبهم، حتى تراقي بعضهم إلى القول بربوبيته، وأن الروح التي صارت في آدم ومن بعده من أولي العزم من الرسل صارت فيه.

وقالت فرقة منهم: إن روح جعفر بن محمد تحولت عن جعفر في أبي الخطاب، ثم تحولت بعد غيبة أبي الخطاب في محمد بن إسماعيل بن جعفر، ثم ساقوا الإمامة على هذه الصفة في ولد محمد بن إسماعيل.

وتشعبت منهم «**فرقة من المباركية**» ممن قال بهذه المقالة، تسمى «**القرامطة**»؛ وإنما سميت بهذا برئيس لهم من أهل السواد من الأنباط كان يلقب بقرمطوية، وكانوا في الأصل على مقالة المباركية ثم خالفوهم وقالوا: لا يكون بعد محمد ﷺ وآله إلا سبعة أئمة: «**علي بن أبي طالب وهو إمام رسول، والحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومحمد بن إسماعيل بن جعفر وهو الإمام القائم المهدي، وهو رسول**».

وزعموا أن النبي ﷺ وآله انقطعت عنه الرسالة في حياته في اليوم الذي أمر فيه بنصب علي بن أبي طالب عليه السلام للناس بغدير خم، فصارت الرسالة في ذلك اليوم إلى أمير المؤمنين وفيه، واعتلوا في ذلك بخبر تأولوه، وهو قول رسول الله ﷺ وآله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، وأن هذا القول منه خروج من الرسالة والنبوة وتسليم منه ذلك لعلي بن أبي طالب بأمر الله ﷻ وأن النبي ﷺ وآله بعد ذلك صار مأمومًا لعلي بن أبي طالب، محجوجًا به**» فلما مضى علي عليه السلام صارت الإمامة في الحسن، ثم صارت من الحسن في الحسين، ثم صارت في علي بن الحسين، ثم في محمد بن علي، ثم كانت في جعفر كما انقطعت الرسالة عن محمد ﷺ في حياته.

ثم إن الله ﷻ بدا له في إمامة جعفر وإسماعيل فصيرها في محمد بن إسماعيل واعتلوا في ذلك بخبر رووه عن جعفر بن محمد أنه قال: ما رأيت مثل بداء بدا لله في إسماعيل، وزعموا أن محمد بن إسماعيل حي لم يمت وأنه غائب مستتر في بلاد الروم، وأنه القائم المهدي، ومعنى القائم عندهم أنه يبعث بالرسالة، «**وبشريعة جديدة ينسخ بها شريعة محمد ﷺ**»، وأن محمد بن إسماعيل من أولي العزم، وأولو العزم عندهم سبعة: «نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد ﷺ وعليهم، وعلي عليه السلام، ومحمد بن إسماعيل».

واعتلوا في نسخ شريعة محمد ﷺ وتبديلها، بأخبار رووها عن أبي عبد الله جعفر بن محمد أنه قال: لو قام قائمنا علمتم القرآن جديدًا «وأنه قال: «**إن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**»[1]، ونحو ذلك من أخبار القائم، وزعموا أن الله تبارك وتعالى جعل لمحمد بن إسماعيل جنة آدم، ومعناها عندهم الإباحة للمحارم وجميع ما خلق في الدنيا، وهو قول الله ﷻ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة:٣٥]. يعني محمد بن إسماعيل وأباه إسماعيل، : ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. أي موسى بن جعفر بن محمد، وولده من بعده، ومن ادعى منهم الإمامة، وزعموا أن محمد بن إسماعيل هو خاتم النبيين الذي حكاه الله ﷻ في كتابه، وأن الدنيا اثنتا عشرة جزيرة في كل جزيرة حجة، «**وأن الحجج اثنا عشر**»، ولكل حجة داعية، ولكل داعية يد، يعنون بذلك أن اليد رجل له دلائل وبراهين يقيمها كدلائل الرسل، ويسمون الحجة الأب، والداعية الأم، واليد الابن يضاهئون قول النصارى في ثالث ثلاثة، وأن الله الأب والمسيح الابن، وأمه مريم، فالحجة الأكبر هو الرب، وهو الأب، والداعية هي الأم،

---

(١) مسلم (١٤٥).

واليد هو الابن -كذب العادلون بالله وضلوا ضلالاً بعيدًا، وخسروا خسرانًا مبينًا- .

وزعموا أن جميع الأشياء التي فرضها الله تعالى على عباده، وسنَّها نبيه ﷺ ، وأمر بها، لها ظاهر وباطن، وأن جميع ما استعبد الله به العباد في الظاهر من الكتاب والسنة، أمثال مضروبة، وتحتها معان هي بطونها، وعليها العمل، وفيها النجاة، وأن ما ظهر منها هي التي نهى عنها، وفي استعمالها الهلاك والشقاء وهي جزء من العقاب الأدنى، عذب الله بهم قومًا، وأخذهم به ليشقوا بذلك، إذ لم يعرفوا الحق، ولم يقولوا به ولم يؤمنوا.

وهذا أيضًا مذهب عامة أصحاب أبي الخطاب ومع ذلك استحلوا استعراض الناس بالسيف وسفك دمائهم، وأخذ أموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك، واعتلوا في ذلك بقول الله ﷻ: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة:٥].

قالوا إن قتلهم يجب أن يكون بمنزلة نحر الهدي وتعظيم شعائر الله، وتأولوا في ذلك قول الله : ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج:٣٢]. ورأوا سبي النساء وقتل الأطفال، واعتلوا في ذلك بقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح:٢٦]، وزعموا أنه يجب عليهم أن يبدأوا بقتل من قال بالإمامة ممن ليس على قولهم، وخاصة من قال بإمامة «موسى بن جعفر» وولده من بعده، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة:١٢٣]. ، فالواجب أن يبدأوا بهؤلاء ثم بسائر الناس، وعددهم كثير إلا أنه لا شوكة لهم ولا قوة.

وكانوا كلهم بسواد الكوفة واليمن أكثر، ونواحي البحر واليمامة وما والاها، ودخل فيهم كثير من العرب فقووا بهم وأظهروا أمرهم، ولعلهم أن يكونوا زهاء مائة ألف.

وقالت الفرقة الرابعة: من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد: إن الإمام بعد جعفر ابنه محمد، وأمه أم ولد يقال لها حميدة، وهو موسى وإسحق بنو جعفر بن محمد لأم واحدة. وتأولوا في إمامته خبرا، وزعموا أن بعضهم روى لهم أن محمد ابن جعفر دخل ذات يوم على أبيه وهو صبي صغير، فدعاه أبوه فعدا إليه فكبا في قميصه، ووقع لحر وجهه، فقام إليه جعفر وقبله، ومسح التراب عن وجهه، ووضعه على صدره، وقال: سمعت أبي يقول: إذا ولد لك يشبهني، فسمه باسمي، فهو شبيهي وشبيه رسول الله ﷺ وعلى سنته، فجعل هؤلاء الإمامة في محمد بن جعفر، وفي ولده من بعده. وهذه الفرقة تسمى «**السميطية**»، وتنسب إلى رئيسهم يقال له: «يحيى بن أبي السميط»، وقال بعضهم هم «**الشميطية**» لأن رئيسهم كان يقال له يحيى بن أبي شميط.

والفرقة الخامسة: منهم قالت: الإمامة بعد جعفر في ابنه عبد الله ابن جعفر الأفطح، وذلك أنه كان عند مضى جعفر أكبر ولده سنا، وجلس مجلس أبيه بعده، وادعى الإمامة بوصية أبيه، واعتلوا أي «**الأفطحية**» بحديث يروونه عن أبيه وعن جده أنهما قالا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام. ومال إلى هذه الفرقة عامة مشايخ الشيعة وفقهائها، ولم يشكوا في أن الإمامة في عبد الله بن جعفر وفي ولده من بعده.

فلما مات عبد الله ولم يخلف ذكرًا، ارتاب القوم واضطربوا وأنكروا الروايات الكثيرة عن علي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد من أن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسنين، ولا تكون إلا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب إلى انقضاء الدنيا «**فرجع عامة الفطحية عن القول بإمامته سوى قليل منهم، إلى القول بإمامة موسى بن جعفر**».

وقد كانت جماعته من شيعة عبد الله قد رجعوا في حياته عن إمامته لروايات وقفوا عليها رووها عن جعفر أنه قال: إن الإمامة بعدي في ابني موسى، وأنه دل عليه، وأشار إليه، وأعلمهم في عبد الله أمورًا لا يجوز أن تكون في الإمام ولا يصلح من كانت فيه للإمامة، وروى بعضهم أن جعفرًا قال لموسى: يا بني إن أخاك سيجلس مجلسي ويدعي الإمامة بعدي فلا تنازعه ولا تتكلمن فإنه أول أهلي الذين لحقوا بي.

فلما توفى عبد الله رجعت شيعته عن القول به، وثبتت طائفة على القول بإمامته ثم بإمامة موسى بن جعفر من بعد. وعاش عبد الله بعد أبيه سبعين يومًا أو نحوها.

وقالت الفرقة السادسة منهم: إن الإمام هو موسى بن جعفر بعد أبيه، وأنكروا إمامة عبد الله، وخطأوه في فعله وجلوسه مجلس أبيه وادعائه الإمامة.

قلت: هذا هو التفرق الذي حدث بعد موت الإمام جعفر الصادق.

وأضيف هنا ما جاء في الكتاب عن تفرق الشيعة بعد الإمام الحادي عشر، وهو «**الحسن العسكري**»: **قال المؤلفان في بيان هذا التفرق**: **وتوفى ولم ير له خلف ولم يعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه**، وهي أم ولد يقال لها عسفان، ثم سماها أبوه حديثا فافترق أصحابه من بعده فرقا:

ففرقة منها قالت: إن الحسن بن علي حي لم يمت، وإنما غاب، وهو القائم، ولا يجوز أن يموت الإمام ولا ولد له، ولا خلف معروف ظاهر، لأن الأرض لا تخلو من إمام، وقد ثبتت إمامة الحسن بن علي، والرواية قائمة أن للقائم غيبتين فهذه الغيبة إحداهما، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى.

وقالت الفرقة الثانية: إن الحسن بن علي مات وعاش بعد موته، وهو القائم المهدي، واعتلوا في ذلك برواية اعتلت بها فرقة من واقفة موسى بن جعفر رووها عن جعفر بن محمد، أنه قال: إنما سمي القائم قائمًا لأنه يقوم بعدما يموت، فالحسن بن علي قد مات ولا شك في موته، «**ولا خلف له، ولا وصي موجود، فلاشك أنه القائم، وأنه حي بعد الموت**»، لأن الأرض لا تخلو من حجة ظاهر، فهو عليه السلام غائب مستتر، وسيظهر ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا.

وقالت الفرقة الثالثة: إن الحسن بن علي «**توفى ولا عقب له**»، والإمام بعده أخوه جعفر، وإليه أوصى الحسن، ومنه قبل جعفر الوصية وعنه صارت إليه الإمامة.

وقالت الفرقة الرابعة: إن الإمام بعد الحسن هو جعفر، وأن الإمامة صارت إليه من قبل أبيه، لا من قبل أخيه محمد ولا من قبل الحسن. ولم يكن محمد إمامًا، ولا الحسن أيضًا، لأن محمدًا توفى في حياة أبيه، وتوفى الحسن ولا عقب له، وكان مدعيًا مبطلاً، والدليل على ذلك أن الإمام لا يموت حتى يوصي ويكون له خلف، «**والحسن قد توفى ولا وصى له، ولا ولد**»، فادعاؤه الإمامة باطل.

أما الفرقة الخامسة: فإنها رجعت إلى القول بإمامة محمد بن علي المتوفي في حياة أبيه، زعمت أن الحسن وجعفر ادعيا مالم يكن لهما، وأن أباهما لم يشر إليهما بشيء من الوصية والإمامة. ولا روي عنه في ذلك شيء أصلاً، ولا نص عليهما بشيء يوجب إمامتهما، ولا هما في موضع ذلك وخاصة جعفر: فإن فيه خصالاً مذمومة، وهو بها مشهور، ولا يجوز أن يكون مثلها في إمام عدل. «**وأما الحسن فقد توفي ولا عقب له**»، فعلمنا أن محمدًا كان الإمام، قد صحت الإشارة من أبيه إليه، والحسن قد توفي ولا عقب له، ولا يجوز أن يموت إمام بلا خلف.

وقالت الفرقة السادسة: إن للحسن بن علي ابنا سماه محمدًا، ودل عليه، وليس الأمر كما زعم من ادعى أنه توفي ولا خلف له، وكيف يكون إمام قد ثبتت إمامته ووصيته، وجرت أموره على ذلك، وهو مشهور عند الخاص والعام، ثم توفي ولا خلف له، ولكن خلفه قائم وولد قبل وفاته بسنين، وقطعوا على إمامته وموت الحسن، وأن اسمه محمد، وزعموا أن أباه أمره بالاستتار في حياته مخافة عليه، فهو مستتر خائف ني تقية من عمه جعفر وغيره من أعدائه وأنها إحدى غيباته، وأنه هو الإمام القائم، وقد عرف في حياة أبيه ونص عليه، ولا عقب لأبيه غيره، فهو الإمام لا شك فيه.

وقالت الفرقة السابعة: بل ولد للحسن ولد بعده بثمانية أشهر، والذين ادعوا له ولدا في حياته كاذبون مبطلون في دعواهم، لأن ذلك لو كان، لم يخف كما لم يخف غيره، ولكنه مضى ولم يعرف له ولد، ولا يجوز أن يكابر في مثل ذلك ويدفع العيان والمعقول والمتعارف. وقد كان الحبل فيما مضى قائمًا ظاهرًا ثابتًا عند السلطان، وعند سائر الناس، وامتنع من قسمة ميراثه من أجل ذلك، فقد ولد له ابن بعد وفاته بثمانية أشهر، وقد كان أمر أن يسمى محمدًا. وأوصى بذلك وهو مستور لا يرى. واعتلوا في تجويز ذلك وتصحيحه بخبر يروى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، أنه قال: ستبتلون بالجنين في بطن أمه والرضيع، فهذا هو.

وقالت الفرقة الثامنة: أنه لا ولد للحسن أصلاً، لأنا قد امتحنا ذلك وطلبناه بكل وجه وفتشنا عنه سرًا وعلانية وبحثنا عن خبره في حياة الحسن بكل سبب فلم نجده ولو جاز لنا أن نقول في مثل الحسن بن علي وقد توفي ولا ولد له ظاهر معروف أن له ولدا مستورًا لجازت مثل هذه الدعوى في كل ميت عن غير خلف، ولجاز مثل ذلك في النبي ﷺ، أن يقال خلف ابنا نبيا رسولاه .

وقالت الفرقة التاسعة: إن الحسن بن علي قد صحت وفاته كما صحت وفاة آبائه بتواطؤ الأخبار التي لا يجوز تكذيب مثلها، وكثرة المشاهدين لموته وتواتر ذلك عن الولي له والعدو، وهذا مالا يجب الارتياب فيه، **«وصح بمثل هذه الأسباب أنه لا خلف له»** فلما صح عندنا الوجهان ثبت أنه لا إمام بعد الحسن بن علي، وأن الإمامة انقطعت وذلك جائز في المعقول والقياس والتعارف، كما جاز أن تنقطع النبوة بعد محمد، فلا يكون بعد محمد ﷺ نبي، فذلك جاز أن تنقطع الإمامة لأن الرسالة والنبوة أعظم خطرًا وأجل والخلق إليها أحوج، والحجة بها ألزم، والعذر بها أقطع، لأن معها البراهين الظاهرة والأعلام الباهرة، ومع ذلك فقد انقطعت، فكذلك يجوز أن تنقطع الإمامة، واعتلوا في ذلك بخبر يروى عن الصادق أن الأرض لا تخلو من حجة، إلا أن يغضب الله على أهل الأرض بمعاصيهم، فيرفع عنهم الحجة إلى وقت، فهذا عندنا ذلك الوقت. وهذه الفرقة لا توجب قيام القائم، ولا خروج مهدي، وتذهب في ذلك إلى بعض معاني البداء.

وقالت الفرقة العاشرة: إن محمد بن علي، الميت في حياة أبيه، كان الإمام بوصية من أبيه، وإشارته ودلالته ونصه على اسمه وعينه، ولا يجوز أن يشير إمام قد ثبتت إمامته وصحت على غير إمام، فلما حضرت الوفاة محمدًا لم يجز أن يوصي ولا يقيم إمامًا، ولا يجوز له أن

يوصي إلى أبيه، إذ إمامة أبيه ثابتة عن جده ولا يجوز أيضًا أن يأمر مع أبيه وينهى ويقيم من يأمر معه ويشاركه. وإنما ثبتت له الإمامة بعد مضي أبيه، «**فلما لم يجز إلا أن يوصي فقد أوصى إلى غلام لأبيه صغير كان في خدمته يقال له نفيس**»، وكان عنده ثقة أمينًا، ودفع إليه الكتب والوصية إن حدث الموت أن يؤدي ذلك كله إلى أخيه جعفر.

فإن نفيسًا لما خاف على نفسه لما علم أهل الدار قصته وأحسوا بأمره وحسدوه، ونصبوا له وبغوه الغوائل، وخشي أن تبطل الإمامة وتذهب الوصية دعا جعفرًا وأوصى إليه، ودفع إليه جميع ما استودعه أخوه الميت في حياة أبيه، ودفع إليه الوصية على نحو ما أمره، وهكذا ادعى جعفر أن الإمامة صارت إليه من قبل محمد أخيه، لا من قبل أبيه وهذه الفرقة تسمى «**النفيسية**».

وقالت فرقة من النفيسية: أنكروا إمامة الحسن عليه السلام: لم يوص أبوه إليه، ولا غير وصيته إلى محمد ابنه، وهذا عندهم جائز صحيح، فقالوا بإمامة جعفر من هذا الوجه وناظروا عليها. وهذه الفرقة تتقول على أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام تقوُّلا شديدًا، وتكفره وتكفر من قال بإمامته، وتغلو في القول في جعفر، وتدعي أنه القائم، وتفضله على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وتقدمه على الحسن والحسين وجميع الأئمة، وتعتل في ذلك: أن القائم أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ. وأخذ نفيس ليلا وألقى في حوض كان في الدار كبير فيه ماء كثير، فغرق فيه فمات وهذه الفرقة هي «**النفيسية الخالصة**».

وقالت الفرقة الحادية عشرةمنهم: لما سئلوا عن ذلك وقيل لهم ما تقولون في الإمام: أهو جعفر أم غيره؟ قالوا: لا ندري ما نقول في ذلك أهو من ولد الحسن أم من إخوته فقد اشتبه علينا الأمر ولسنا نعلم أن للحسن بن علي ولدًا أم لا، أم الإمامة صحت لجعفر أم لمحمد، وقد كثر الاختلاف، إلا أنا نقول إن الحسن بن علي كان إمامًا مفترض الطاعة ثابت الإمامة، وقد توفى عليه السلام وصحت وفاته، وأن الأرض لا تخلو من حجة، ونحن نتوقف وألا نقدم على القول بإمامة أحد بعده «**إذ لم يصح عندنا أن له خلفًا**»وخفي علينا أمره حتى يصح لنا الأمر ويتبين، ونتمسك بالأول كما أمرنا أنه إذا هلك الإمام، ولم يعرف الذي بعده فتمسكوا بالأول حتى يتبين لكم الآخر.

وقالت الفرقة الثانية عشرة: منهم وهم الإمامية: ليس القول كما قال هؤلاء كلهم، بل لله عز وجل في الأرض حجة من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، وأمر الله بالغ، وهو وصي لأبيه قائم بالأمر بعده، هاد للأمة مهدي على المنهاج الأول والسنن

الماضية، ولا تكون الإمامة في الأخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام ولا يجوز ذلك، ولا تكون إلا في عقب الحسن بن علي بن محمد إلى فناء الخلق وانقطاع أمر الله ونهيه ورفعه التكليف عن عباده متصلاً ذلك ما اتصلت أمور الله.

وقالت الفرقة الثالثة عشرة: مثل مقالة الفطيحة، والفقهاء منهم أهل الورع والعبادة، مثل عبد الله بن بكير بن أعين ونظرائه، فزعموا: أن الحسن بن علي توفى، وأنه كان الإمام بعد أبيه بوصية أبيه إليه، وأن جعفر بن علي هو الإمام بعده، كما كان موسى بن جعفر إمامًا بعد عبد الله بن جعفر، للخبر الذي روي: أن الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى، وأن الخبر الذي روي عن الصادق عليه السلام : أن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام.صحيح لا يجوز غيره، وإنما ذلك إذا كان للماضي خلف من صلبه فإنها لا تخرج منه إلى أخيه، بل تثبت في خلفه، وإذا توفي ولا خلف له رجعت إلى أخيه ضرورة، لأن هذا معنى الحديث عندهم، وكذلك قالوا في الحديث الذي روي: أن الإمام لا يغسله إلا إمام، وأن هذا عندهم صحيح لا يجوز غيره، وأقروا أن جعفر بن محمد عليه السلام غسله موسى، وادعوا أن عبد الله أمره بذلك لأنه كان الإمام بعد عبد الله، فلذلك جاز أن يغسله موسى، فهذه الأخبار بأن الإمام لا يغسله إلا إمام صحيحة جائزة على هذا الوجه، فهؤلاء «**الفطحية الخلّص**» الذين يجيزون الإمامة في أخوين إذا لم يكن الأكبر منهما خلَّف ولدا، والإمام عندهم «جعفر بن علي» على هذا التأويل ضرورة، وعلى هذا الأخبار والمعاني التي وصفناها. . .انتهى المنقول بتصرف.

مما سبق نلاحظ ما يأتي:

١) عندما وقفت الناووسية عند الإمام الصادق، واعتبرته القائم المهدي، بدأت في وضع الأخبار التي تؤيد عقيدتها، ولم تستطع أن تقوم بهذا قبل موته.

٢) والإسماعيلية الخالصة قامت بمثل هذا بالنسبة لإسماعيل ابن جعفر.

٣) والمباركية جعلت الإمامة لمحمد بن إسماعيل بن جعفر، ويذكر التاريخ تفرقها بعد ذلك لعدة فرق، ومنهم القرامطة الذين زعموا أن محمد بن إسماعيل هو خاتم النبيين، واستباحوا المحارم وجميع ما خلقه الله !! ومع وضوح كفرهم استدلوا بما يؤيد عقيدتهم.

٤) والفرقة الرابعة التي قالت بإمامة محمد بن جعفر، وفي ولده من بعده، وضعت من الأخبار ما يدل على إمامته، ولم تستطع أن تضع ما ينص على أسماء من يأتي بعده.

٥) والفرقة الخامسة وضعت أيضًا من الأخبار ما يدل على إمامة عبد الله بن جعفر، ولم تستطع أن تضع ما ينص على أسماء من يأتي بعده، فلما مات ولم يخلف ذكرًا حدث

التفرق المذكور، وأنكر القوم ما أنكروا من الروايات، ووضعوا روايات جديدة تتفق مع العقيدة الجديدة، وانظر مثلاً إلى هذه الرواية:

قال جعفر لموسى: «يا بني إن أخاك -يقصد عبد الله- سيجلس مجلسي، ويدعي الإمامة بعدي، فلا تنازعه ولا تتكلمن، فإنه أول أهلي الذين لحقوا بي». فهذه الرواية التي ذكرت للاستدلال على إمامة موسى بن جعفر لم توضع قبل موت عبد الله بن جعفر، لأن الوضاعين من هؤلاء الشيعة لم يكونوا يعرفون من الذي سيموت قبل الآخر.

٦) والفرقة السادسة التي قالت بإمامة موسى بن جعفر بعد أبيه صارت بعد وفاته خمس فرق.

ولعل في هذا ما يكفي لبيان ما أردت بيانه.

فالشيعة الاثنا عشرية التي نتحدث عنها كانت انبثاقًا من إحدى الفرق الخمس السابقة، وخمس الفرق كلها كانت إحدى الفرق الست السابقة. وكل فرقة من الفرق الخمسة افترقت بعد ذلك عدة فرق. وإذا واصلنا المسيرة نجد أن الشيعة أتباع الحسن العسكري -الإمام الحادي عشر عند الاثنى عشرية- انقسمت بعد موته إلى ما يقرب من عشرين فرقة، وكل فرقة تضع من الأخبار ما يؤيد عقيدتها الجديدة، ولا يمكن وضع هذه الأخبار قبل وفاة الإمام.

ونلحظ أن كل هذه الفرق أكدت أن الحسن العسكري لا خلف له ما عدا فرقة مع فرقة الإمامية.

ومعنى هذا أن الشيعة الاثنى عشرية لم تبدأ في وضع الأخبار التي تتصل بالاثنى عشر إمامًا إلا بعد الحسن العسكري، أي في النصف الثاني من القرن الثالث. وبعد هذا تبدأ مرحلة الكتب.

والواقع العملي يؤيد ما بينته هنا، فكتب الحديث الأربعة المعتمدة عندهم أولها ظهر في القرن الرابع، وهو «الكافي»، ثم جاء بعده باقي الكتب.



الأصول الأربعمائة

قال مؤلف كتاب «دراسة حول الأصول الأربعمائة» (ص: ٧) : بلغ الرواة عنه -أي الإمام الصادق- أربعة آلاف رجل، وانصرفت طائفة كبيرة من هؤلاء لضبط ما رووه عن الإمام سماعًا في كتاب خاص في مواضيع الفقه والتفسير والعقائد وغيرها، وقد اصطلح التاريخ الشيعي على تسمية هذه الكتب بالأصول، كما حصرها في أربعمائة أصل، وهذا ما نعنيه بالأصول الأربعمائة .ا.هـ.

وتحدث المؤلف بعد هذا مباشرة عن الاختلاف حول تحديد مفهوم الأصل، ثم ذكر أسماء أصحاب الأصول، ولكن عددهم لم يبلغ الثمانين، ثم قدم دراسة حول الأصول بصفة عامة، ثم تعريفًا مقتضبًا للأصول الموجودة كاملة، أو الموجودة قسم منها، وبلغ العدد ثمانية وعشرين.

وانتهى بعد ذلك إلى نتيجة البحث قال: «وقد توصلنا من هذا البحث إلى النتائج التالية»:

أولاً: أن الأصل مما اصطلح عليه علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري.

ثانيًا: أن المحدثين ذكروا في تحديد مفهوم الأصل أقوالاً كانت في الغالب مجرد حدس وتخمين كما صرح بذلك السيد محسن الأمين. وأن لكلمة الأصل معنيين:

الأول: المعنى الاصطلاحي وهو عبارة عن الحاوي للحديث المروي سماعًا من الإمام الصادق (ع) غالبًا ومن تأليف رواته (ع) وقد استشهدنا لذلك بنصوص المتقدمين وأن أغلب من ذكرهم الطوسي والنجاشي في أصحاب الأصول هم من أصحاب الإمام الصادق (ع) ودراسة الأصول الموجودة:

الثاني: المعنى اللغوي بمعنى المصدر والمرجع -كما في عصرنا- وذلك حيث تستعمل في غير كتب الحديث من العلوم المختلفة أو تستعمل قبل القرن الخامس الهجري.

ثالثًا: تحديد زمن التأليف بعصر الإمام الصادق (ع) أي من روى عنه (ع) وينافي ذلك أن يروى عن أبيه الباقر (ع) أو ابنه الكاظم (ع) .

رابعًا: إن أريد من الأصل مفهومه اللغوي فأصول أحاديث الشيعة عددًا ستة آلاف وستمائة -تقريبًا. وإن أريد مفهومه الاصطلاحي المذكور فلا يزيد على المائة عددا والمذكور منها في فهرستي الطوسي والنجاشي لا تزيد على نيف وسبعين أصلاً.

خامسًا: أن أعيان الأصول قد أهملت نظرًا لاحتواء الكتب الأربعة وجوامع الحديث

لهذه الأصول وغيرها من مصادر أحاديث الشيعة ولأجل ذلك استغنى المحدثون عن الأصول بأعيانها لوجود مضامينها ورواياتها في هذه الكتب المتأخر تأليفها زمنا عن زمن تأليف الأصول ولم أقف -حسب تتبعي- للأصول التي ذكرها الشيخ الطوسي على أكثر من ثلاثة أصول موجودة اليوم، ومن الكتب التي وصفت بأنها أصول على أكثر من سبعة وعشرين كتابًا، وعساني أوفق للاطلاع عليها في المستقبل.

ويقول الشهيد الثاني بهذا الصدد -كان قد استقر أمر الإمامية على أربعمائة مصنف سموها أصولاً فكان عليها اعتمادهم، وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأصول ولخصها جماعة في كتب خاصة تقريبًا على المتناول، وأحسن ما جمع منها «الكافي» و«التهذيب» و«الاستبصار» و«من لا يحضره الفقيه». انتهى كلام المؤلف.

ولو صح كلامه فإنه يعني أن التدوين كان للآراء والاجتهادات الفقهية وغيرها، كما كان للأحاديث التي رواها الإمام الصادق، والشيعة يرون أن كل ما صدر عنه يعتبر من السنة، ولكن الإمام الصادق نفسه لا يمكن أن يرى العصمة لنفسه أو حق التشريع، ويندر أن يوجد في عصره من يرى عصمته إلا الغلاة.

فما يصح نقله عن الإمام الصادق لا يختلف عما ثبت عن الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وغيرهم من الأئمة الأعلام إلا فيما نراه من الاختلاف بين هؤلاء الأئمة المجتهدين أنفسهم.

أما ما يدون في عصر الإمام الصادق افتراءً عليه فإن الافتراء لا يتجاوز عصره والعصور السابقة، ولا يمكن أن يتصل بمن يأتي بعده مما يعد في علم الغيب.

ولسنا هنا في حاجة إلى دراسة هذه الأصول، أو البحث عن أصحابها، ولكن الذي يعنينا هو أن ما يخص الشيعة الاثنى عشرية لم يظهر في هذا العصر حتى يدون، ولذا عجبت كل العجب من عنوان أحد هذه الأصول، وقد ذكره المؤلف في (ص: ٤٧)، والعنوان:

«مقتضب الأثر في الأئمة الاثنى عشر» !.

ومن غير الممكن على الإطلاق أن يوضع هذا العنوان في عصر الإمام الصادق، فما كان أحد في وقته يعرف أسماء من يأتي بعده، حيث لا يعلم الغيب إلا الله ولكن يمكن أن يوضع هذا العنوان بعد الإمام الحادي عشر، وتنسب الأقوال المفتراة إلى الصادق أو غيره، هذا هو الواقع الذي يمكن أن يكون.

فلو نسب هذا العنوان إلى من عاش في عصر الصادق فإن هذا يعني أن واضع العنوان يفتري على من عاش في عصر الإمام. وعلى كل حال بعد قراءة العنوان جاء ما يلي:

«تأليف أحمد بن محمد بن عياش الجوهري» المتوفى سنة (٤٠١هـ) .

إذن عاش المؤلف بعد الإمام الحادي عشر، بل بين وفاة كل منهما قرن ونصف، فهذا هو الذي يتفق مع ما سبق بيانه.



الجرح والتعديل عند الشيعة والرافضة

الجرح والتعديل عند الجمهور، والموقف من الرواية عن أهل البدع، وما يتصل بالعدالة والضبط كل هذا بينته بالتفصيل في كتابي «**مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع**». والصحابة الكرام، خير أمة أخرجت للناس، شهد لهم ربهم ﷻ، وكفى بالله شهيدًا، وشهد لهم الرسول ﷺ ، وما أعظمها من شهادة ! ولذلك فهم ليسوا في حاجة إلى شهادة بعد الله تعالى ورسوله ﷺ ، وعدالتهم أمر معلوم مسلم به عند جمهور المسلمين. ومن طعن فيهم ممن ينتسب إلى الإسلام كاد أن يخرج عن الملة إن لم يكن قد خرج بالفعل وتبعًا للجرح والتعديل عند الفرق يحكم على الأحاديث، وتؤلف الكتب.

وقبل أن أبيّن الجرح والتعديل عند سلف عبد الحسين، وأثر هذا في كتبهم التي قال إنها مقدسة، وصحاح متواترة، أردت أن أوضح موقف الإمام الحاكم كما جاء في كتابه «معرفة علوم الحديث»، وهو شيعي لكنه غير رافضي[١] ، حتى لا نخلط بين موقف الشيعة وموقف الرافضة. تحدث الحاكم عن أصح الأسانيد فقال (ص: ٥٥) : إن أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

وأصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر. وأصح أسانيد عمر: الزهري عن سالم عن أبيه عن جده. وأصح أسانيد المكثرين من الصحابة لأبي هريرة: الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

ولعبد الله بن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر.

ولعائشة: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن القاسم ابن محمد بن أبي بكر عن عائشة.

سمعت أبا بكر أحمد بن سلمان الفقيه يقول: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: عبيد الله ابن عمر عن القاسم عن عائشة ترجمة مشبكة بالذهب. ومن أصح الأسانيد أيضًا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن زهرة القرشي عن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي عن عائشة.

وأصح أسانيد عبد الله بن مسعود: سفيان بن سعيد الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس النخعي عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) ذكره عبد الحسين في المراجعة السادسة عشرة تحت رقم (٨٧) ضمن رجال الشيعة، ويعني الرافضة.

وأصح أسانيد أنس: مالك بن أنس عن الزهري عن أنس.

وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر.

وأصح أسانيد اليمانيين: معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة.

ومما ذكره الحاكم نرى أنه لا يختلف عن جمهور المسلمين في نظرته للصحابة الكرام، وفي التوثيق بصفة عامة على خلاف ما نراه عند الرافضة.

وفي (ص: ٥٦) يقول: إن أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

وفي (ص: ٦٣) تحدث عن معرفة فقه الحديث فقال: «فأما فقهاء الإسلام، أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر، فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد. ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم.

فمن أشرنا إليه من أهل الحديث محمد بن مسلم الزهري». وذكر الحاكم بإسناده بعد هذا عن مكحول قال: «ما رأيت أحدًا أعلم بسنة ماضية من الزهري».

وفي (ص: ٢٤٠) بدأ الحديث عن النوع التاسع والأربعين فقال: «هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة، والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق إلى الغرب».

وأول من ذكرهم من هؤلاء الأئمة الإمام الزهري.

وفي عصرنا وجدنا الرافضة والمستشرقين -لهدف واحد خبيث- يطعنان في هذا الإمام الجليل. ومن الأئمة الأعلام الذين ذكرهم: الإمام سفيان الثوري (ص: ٢٤٥)، وسيأتي في نماذج من الجرح والتعديل ما قاله الرافضة في هذا الإمام.

و«مستدرك الحاكم» معروف مشهور، وسبق الإشارة إليه، غير أنه جمع الصحيح والحسن والضعيف والموضوع. وممن عرف بالتشيع كذلك النسائي، صاحب «السنن»، أحد الكتب الستة المعتمدة عند جمهور المسلمين، وعبد الرزاق صاحب «المصنف»، وابن عبد البر، صاحب الكتب الكثيرة النافعة. [انظر: منهاج السنة لابن تيمية (ج٧ ص: ١٣، ٣٧٣)]، ومنهج هؤلاء في الجرح والتعديل يعتبر من منهج الجمهور.

أما أسلاف عبد الحسين فإن منهجهم تأثر بعقيدتهم في الإمامة، فكما رفضوا الخلافة الراشدة للشيخين وذي النورين، رفضوا ما ثبت عنهم من أخبار، وطعنوا فيهم وفيمن لم يقل بقول عبد الله بن سبأ في الوصي بعد النبي، ولذلك طعنوا وجرحوا من شهد لهم ربهم ﷻ والرسول المصطفى ﷺ. وفي ظلمات هذه الجهالة ألفت كتبهم.

نماذج من الجرح والتعديل

الجرح والتعديل عند هؤلاء القوم -كما رأينا- يرتبط بعقيدتهم الباطلة في الإمامة، ووضعت كتبهم -كما سنرى- لتأييد هذه العقيدة. وكتب الرجال عندهم طعنت في خير جيل عرفته البشرية وجرحت صحابة الرسول ﷺ، ورضي عن الصحابة الكرام البررة.

ولم يسلم من الطعن إلا من اشتهر في التاريخ بولائه لعلي ابن أبي طالب. وقولهم بعصمة الأئمة جعلهم لا ينظرون إليهم على أنهم رواة ثقات بل جعلوهم مصدرًا للتشريع، فأقوالهم سنة واجبة الاتباع كسنة رسول الله ﷺ ، دون أدنى فرق .

وسأكتفي هنا ببيان بعض النماذج مما جاء في كتب الرجال عندهم.

وأصول هذه الكتب الرجالية خمسة هي: «رجال البرقي»، و«رجال الكشي»، و«رجال الشيخ الطوسي»،و«فهرسته»، و«رجال النجاشي»، وقد رجع إلى هذه الأصول وغيرها عبد الله المامقاني في كتابه «تنقيح المقال في علم الرجال» .

والمؤلف يلقبونه بالعلامة الثاني آية الله، أما علامتهم الأول فهو ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية.

كما أشرت من قبل، وكتاب «تنقيح المقال» من أكبر الكتب حجمًا ومكانة عندهم.

وإليك بعض النماذج مما جاء في هذا الكتاب.

١) **علي بن أبي طالب**: أمير المؤمنين عليه أفضل الصلاة والسلام، مناقبه وفضائله لا يسع البشر عدها وإحصاءها، قل لو كان البحر مدادًا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي. وقد ورد أنه لو كان البحر مدادًا، والأشجار أقلامًا وأوراق الأشجار قرطاسًا، والجن والإنس كتابًا، لما أحصوا مناقبه !! (ج٢: ص: ٢٦٤) .

٢) **محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة**: جليل القدر عظيم المنزلة من خواص علي عليه السلام وحوارييه. أتته النجابة من قِبل أمه أسماء بنت عميس لا من قبل أبيه. من أنجب النجباء، من أهل بيت سوء. بايع أمير المؤمنين على البراءة من أبيه، ومن الخليفة الثاني، وقال له: أشهد أنك إمام مفترض الطاعة، وأن أبي في النار. . .ألخ .

(انظر: ترجمته في ملحق الجزء الثاني ص: ٥٧، ٥٨) وينسب الرافضة هذه الأقوال للإمامين الباقر والصادق، وحاشا هما -رضي الله تعالى عنهما- أن ينطقا بمثل هذا الكفر الذي لا يقوله إلا عبد الله بن سبأ وأمثاله وأتباعه) .

٣) **عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي خليفة العامة**: بالغت العامة في مدحه، ومن لاحظ ترجمته المتفرقة وأمعن النظر فيها لم يعتمد على خبره.. .إلخ (٢/ ٢٠١).

٤) **عبد الله بن عمرو بن العاص**: كان كأبيه في الرأي والنفاق، والكذب على الله ورسوله، والخروج مع معاوية بصفين، وكفى بذلك جرحًا .. .إلخ (٢/ ٢٠٠)، وفي ترجمته أخذ الرافضي يلعنه ويلعن أباه!).

٥) **عبد الرحمن بن عوف**: في ترجمته اتهام له ولذي النورين عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنهما، وفي نهاية الترجمة قال: لا أعتمد على روايته، لأن من خان في الأصول لا يوثق به في الفروع (٢/ ١٤٦: ١٤٧).

٦) **خالد بن الوليد**: تعاقد مع أبي بكر على قتل علي ﷺ، ثم ندم أبو بكر خوفًا من الفتنة، سماه العامة سيف الله، والأحق بتسميته سيف الشيطان.. .زنديق، أشهر من كفر إبليس في العداوة لأهل البيت.. .إلخ. (اقرأترجمته ١/ ٣٩٤ تجد هذا الكفر والضلال والمفتريات وغيرها).

٧) **أنس بن مالك**: جاء في ترجمته أنه كان من المنحرفين عن علي ﷺ، الكاتمين لمناقبه حبًا للدنيا، فدعا عليه بالعمى فكف بصره، وأنه كان يكذب على رسول الله ﷺ!. (انظر: أكاذيب وأباطيل هؤلاء الرافضة في ترجمته ١/ ١٥٤: ١٥٥).

٨) **النعمان بن بشير**: كان منحرفًا عن علي ﷺ، وعدوًا له، فزندقته لا شك فيها. إلخ (٣/ ٢٧٢، وفي الترجمة غير هذا من التكفير واللعن لهذا الصحابي الجليل ولغيره من الكرام البررة)

٩) **معاذ بن جبل**: في ترجمته أنه مالأ عدو الله أبا بكر وعمر، على ولي الله علي ابن أبي طالب، والبشري بالنار له ولأبي بكر وعمر وأبي عبيدة وسالم، وأن الصحابة هلكوا بعد رسول الله ﷺ -إلا أربعة.. . إلى غير ذلك مما لا يصدر إلا عن الكفار والضالين (انظر: هذا الضلال في ترجمته ٣/ ٢٢٠: ٢٢١).

١٠) **سفيان الثوري**: إذا كان هؤلاء القوم قد طعنوا وكفروا خير الناس بعد رسول الله ﷺ، وهم الصحابة الكرام، وخيرهم جميعًا الشيخان الصديق والفاروق، رضي الله تعالى عنهم جميعًا، إذا كان الأمر قد انحط إلى هذا الدرك الأسفل، فلا نعجب بعد هذا إذا طعنوا في أئمة المسلمين بعد الصحابة.

ففي ترجمة الإمام سفيان الثوري يذكرون أكاذيب ينسبونها إلى الإمام الصادق افتراء على الله تعالى وعلى الصادق ﷺ، ثم يعقبون عليها بما يأتي :

يتبين أمران:

أحدهما: أن سفيان الثوري كذاب خبيث مدلس معاند يهودي، قد آثر دنياه على آخرته على علم منه بذلك بنص الصادق.

والآخر: أن مذهب العامة -أي جمهور المسلمين- مبني على الأكاذيب (!!) من بدايته إلى نهايته، أعاذنا الله تعالى من ذلك، ولا جمع الله بيننا وبينهم في الدنيا ولا الآخرة. (انظر: ٢/ ٣٧: ٣٨) .

وبعد: فلعل هذه التراجم -مع قلتها- كافية لبيان منهج الرافضة في الجرح والتعديل، واجترائهم على الله ﷻ، وعلى رسوله ﷺ، وعلى الصحابة الكرام، وعلى أئمة المسلمين سواء أكانوا من أهل البيت الأطهار أم من غيرهم .

وإذا جئنا إلى التطبيق العملي فإنا نرى هذا المنهج مطبقًا في كتبهم التي قال عنها الرافضي عبد الحسين إنها مقدسة، متواترة صحيحة، وما هي إلا هدم للإسلام أصوله وفروعه، وامتداد لمآرب عبد الله بن سبأ.



المراجعات من العشرين إلى الخامسة والعشرين

بعدما سبق من بيان فضائح الرافضة، وموقفهم من كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، والصحابة رضي الله تعالى عنهم، وأئمة المسلمين الأعلام، بعد كل هذا لم نعد في حاجة إلى بيان المزيد من فضائحهم.

وبعد بيان فضائح عبد الحسين، ومنهجه في التضليل والخداع، وظهور أنه من أخبث الروافض، وأكثرهم شهادة بالزور، وأقربهم شبهًا بعبد الله بن سبأ، بعد كل هذا لم نعد في حاجة إلى المزيد لتأكيد ما سبق، ويمكن أن نقف عند هذا القدر من المراجعات المفتريات دون مناقشة لبقيتها، أو الاكتفاء بالنظر السريع دون اللجوء إلى مثل ما سبق من المناقشة التفصيلية لما جاء في كل مراجعة.

ورأيت بدلاً من التوقف أن أستمر مع الاكتفاء بالإجمال والتنبيه والإشارات.

ونبدأ هنا بست مراجعات مجتمعة من المراجعة العشرين إلى الخامسة والعشرين:

وقد بدأها الرافضي بالكذب على رسول الله ﷺ حيث قال: إن من أحاط علمًا بسيرة النبي ﷺ في تأسيس دولة الإسلام، وتشريع أحكامها، وتمهيد قواعدها، وسن قوانينها، وتنظيم شئونها عن الله ﷻ، يجد عليًا وزير رسول الله في أمره، وظهيره على عدوه، وعيبة علمه، ووارث حكمه، وولي عهده، وصاحب الأمر من بعده... الخ.

والكذب هنا واضح جلي، فإذا كان شيء من هذا لأحد فهو للصديق رضي الله تعالى عنه كما هو مقطوع به ، فقد كان وزيره الأول، وصاحبه في الهجرة، وفي العريش يوم بدر، وكان أميرًا على المسلمين وفيهم أبو الحسنين ﷺ جميعًا؟ ثلاث مرات، مرة في الحج، ومرتين في الصلاة، وكان ذلك في آخر حياة المصطفى ﷺ .

ولم يكن شيء من هذا لأحد من الصحابة الكرام، ويليه في هذه المنزلة عمر.

ويكفي أن الحاكم الذي ترجم له الرافضي في المراجعة السادسة عشرة ضمن المائة من رواة الشيعة (رقم ٧٨) جاء في مستدركه (٣/ ٦٨) تحت عنوان «فضيلة الشيخين من لسان علي رضي الله عنه»

لما وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سريره ، فتكنفه الناس يدعون له وأنا فيهم -أي ابن عباس-، فجاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : إني كنت لأظن أن يجعلك الله تعالى مع صاحبيك ، وذلك أني كنت أكثر أن أسمع رسول الله ﷺ يقول : «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر»، وإني كنت أظن أن يجعلك الله معهما . ثم قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي.

والرافضي يصر على إفكه، ويرى أن نصوص السنة متواترة متتالية تؤيده. والمراجعات الستة تدور حول نص واحد يتصل بقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وهو نفسه الدليل الأول الذي ذكره ابن المطهر، ورد عليه شيخ الإسلام في فصل كامل، أنقله كما هو:

قال شيخ الإسلام:

والجواب من وجوه:

الأول: المطالبة بصحة النقل. وما ادعاه من نقل الناس كافة من أظهر الكذب عند أهل العلم بالحديث فان هذا الحديث، ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل: لا في الصحاح و لا في المساند و السنن و المغازي والتفسير التي فيها الإسناد الذي يحتج به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي يُنقل منها الصحيح والضعيف، مثل تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي، بل وابن جرير وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحد من هؤلاء، دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم؛ فإنه إذا عُرف أن تلك المنقولات فيها صحيح وضعيف، فلابد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح دون الضعيف.

وهذا الحديث غايته أن يوجد في بعض كتب التفسير التي فيها الغث والسمين وفيها أحاديث كثيرة موضوعة مكذوبة مع أن كتب التفسير التي يوجد فيها مثل تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم والثعلبي والبغوي، يُنقل فيها بالأسانيد الصحيحة ما يناقض هذا، مثل بعض المفسرين الذين ذكروا هذا في سبب نزول الآية، فإنهم ذكروا مع ذلك بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي اتفق أهل العلم على صحتها ما يناقض ذلك، ولكن هؤلاء المفسرون ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذُكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة، ولهذا يذكر أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال، ليذكر أقوال الناس و ما نقلوه فيها، و إن كان بعض ذلك هو الصحيح و بعضه كذب، و إذا احتج بمثل هذا الضعيف و أمثاله واحد بذكر بعض ما نقل في تفسير الآية من المنقولات، و ترك سائر ما ينقل مما يناقض ذلك -كان هذا من أفسد الحجج، كمن احتج بشاهد يشهد له و لم تثبت عدالته بل ثبت جرحه، وقد ناقضه عدولٌ كثيرون يشهدون بما يناقض شهادته، أو يحتج برواية واحد لم تثبت عدالته بل ثبت جرحه، ويدع روايات كثيرين عدول، وقد رووا ما يناقض ذلك.

بل لو قُدِّر أن هذا الحديث من رواية أهل الثقة والعدالة، وقد روى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك، لوجب النظر في الروايتين: أيهما أثبت وأرجح؟ فكيف إذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أن الروايات المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة

الصحيحة، بل هذا الحديث مناقض لما علم بالتواتر، وكثير من أئمة التفسير لم يذكروا هذا بحال لعلمهم أنه باطل .

الثاني: أنّا نرضى منه من هذا النقل العام بأحد شيئين: إما بإسناد يذكره مما يحتج به أهل العلم في مسائل النزاع، ولو أنه مسألة فرعية، وأما قول رجل من أهل الحديث الذين يعتمد الناس على تصحيحهم.

فإنه لو تناظر فقيهان في فرع من الفروع، لم تقم الحجة على المناظرة إلا بحديث يُعلم أنه مسند إسنادا تقوم به الحجة أو يصححه من يُرجع إليه في ذلك. فأما إذا لم يُعلم إسناده، ولم يثبته أئمة النقل فمن أين يعلم؟ لا سيما في مسائل الأصول التي يبنى عليها الطعن في سلف الأمة وجمهورها، ويُتوسل بذلك إلى هدم قواعد المسالة، فكيف يقبل في مثل ذلك حديث لا يعرف إسناده ولا يثبته أئمة النقل ولا يُعرف أن عالما صححه.

الثالث: أن هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلا وهو يعلم انه كذب موضوع ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات لأن من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب.

وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسناد فيه عبد الغفار بن القاسم ابن فهد، أبو مريم الكوفي، وهو مجمع على تركه، كذّبه سماك ابن حرب وأبو داود.

وقال أحمد: ليس بثقة، عامة أحاديث بواطيل.

قال يحيى: ليس بشيء.

قال ابن المديني: كان يضع الحديث.

وقال النسائي وأبو حاتم: متروك الحديث.

وقال ابن حبان البستي: كان عبد الغفار بن قاسم يشرب الخمر حتى يسكر، وهو مع ذلك يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به وتركه أحمد ويحيى.

ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبد الله بن عبد القدوس، وهو ليس بثقة.

وقال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء رافضي خبيث.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدار قطني: ضعيف. وإسناد الثعلبي أضعف، لأن فيه من لا يُعرف، وفيه من الضعفاء والمتهمين من لا يجوز الاحتجاج بمثله في أقل مسألة.

الرابع: أن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلا حين نزلت هذه الآية؛ فإنها نزلت بمكة في أول الأمر. ثم ولا بلغوا أربعين رجلا في مدة حياة النبي ﷺ؛ فان بني عبد

المطلب لم يُعقِب منهم باتفاق الناس إلا أربعة: العباس، وأبو طالب، والحارث، وأبو لهب. وجميع ولد عبد المطلب من هؤلاء الأربعة وهم بنو هاشم، ولم يدرك النبوة من عمومته إلا أربعة: العباس، وحمزة، وأبو طالب، وأبو لهب، فآمن اثنان، وهما حمزة والعباس، وكفر اثنان، أحدهما نصره وأعانه، وهو أبو طالب، والآخر عاداه وعان أعداءه، وهو أبو لهب.

وأما العمومة وبنو العمومة فأبو طالب كان له أربعة بنين: طالب، وعقيل، وجعفر، وعلي. وطالب لم يدرك الإسلام، وأدركه الثلاثة، فآمن علي وجعفر في أول الإسلام، وهاجر جعفر إلى أرض الحبشة، ثم إلى المدينة عام خيبر.

وكان عقيل قد استولى على رباع بني هاشم لما هاجروا وتصرف فيها ولهذا لما قيل للنبي ﷺ في حجته «ننزل غدا في دارك بمكة» قال: **«وهل ترك لنا عقيل من دار؟»**.

وأما العباس فبنوه كلهم صغار، إذ لم يكن فيهم بمكة رجل. وهبْ أنهم كانوا رجالاً فهم: عبد الله، وعبيد الله، والفضل. وأما قثم فوُلد بعدهم، وأكبرهم الفضل، وبه كان يُكنّى.

وعبد الله ولد في الشِعب بعد نزول قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. وكان له في الهجرة نحو ثلاث سنين أو أربع سنين، ولم يولد للعباس في حياة النبي ﷺ إلا الفضل وعبد الله وعبيدالله، وأما سائرهم فولدوا بعده.

وأما الحارث بن عبد المطلب وأبو لهب فبنوهما أقل. والحارث كان له ابنان: أبو سفيان وربيعة، وكلاهما تأخر إسلامه، وكان من مسلمة الفتح.

وكذلك بنو أبي لهب تأخر إسلامهم إلى زمن الفتح، وكان له ثلاثة ذكور، فأسلم منهم اثنان: عتبة ومغيث، وشهد الطائف وحنينًا، وعتيبة دعا عليه رسول الله ﷺ أن يأكله الكلب، فقتله السبع بالزرقاء من الشام كافرًا.

فهؤلاء بنو عبد المطلب لا يبلغون عشرين رجلا فأين الأربعون؟!

الخامس: قوله: «أن الرجل منهم كان يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن» فكذب على القوم، ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل، ولا عُرف فيهم من كان يأكل جذعة ولا يشرب فرقا.

السادس: أن قوله للجماعة: «من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني على القيام به يكن أخي ووزيري ووصيي وخليفتي من بعدي»[1] كلام مفترى على النبي ﷺ لا يجوز نسبته إليه. فان

---

(١) سيأتي صـ١٩٢ .

مجرد الإجابة إلى الشهادتين والمعاونة على ذلك لا يوجب هذا كله؛ فان جميع المؤمنين أجابوا إلى هاتين الكلمتين، وأعانوه على هذا الأمر، وبذلوا أنفسهم وأموالهم في إقامته وطاعته، وفارقوا أوطانهم، وعادوا إخوانهم، وصبروا على الشتات بعد الألفة، وعلى الذل بعد العز، وعلى الفقر بعد الغنى، وعلى الشدة بعد الرخاء، وسيرتهم معروفة مشهورة، ومع هذا فلم يكن أحد منهم بذلك خليفة له .

وأيضا فان كان عرض هذا الأمر على أربعين رجلا أمكن أن يجيبوه -أو أكثرهم أو عدد منهم- فلو أجابه منهم عدد من كان الذي يكون الخليفة بعده؟ أيعيِّن واحدًا بلا موجب؟ أم يجعل الجميع خلفاء في وقت واحد؟ وذلك أنه لم يعلق الوصية والخلافة، والأخوة والمؤازرة، إلا بأمر سهل، وهو الإجابة إلى الشهادتين، والمعاونة على هذا الأمر. وما من مؤمن يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر إلى يوم القيامة، إلا وله من هذا نصيب وافر، ومن لم يكن له من ذلك حظ فهو منافق، فكيف يجوز نسبة مثل هذا الكلام إلى النبي ﷺ .

السابع: أن حمزة وجعفرًا وعبيده بن الحارث أجابوا إلى ما أجابه علي من الشهادتين والمعاونة على هذا الأمر؛ فان هؤلاء من السابقين الأولين الذين آمنوا بالله ورسوله في أول الأمر. بل حمزة أسلم قبل أن يصير المؤمنون أربعين رجلا، وكان النبي ﷺ في دار الأرقم ابن أبي الأرقم وكان اجتماع النبي ﷺ به في دار الأرقم، ولم يكن يجتمع هو وبنو عبد المطلب كلهم في دار واحدة، فان أبا لهب كان مظهرا لمعاداة رسول الله ﷺ ولما حُصر بنو هاشم في الشعب لم يدخل معهم أبو لهب .

الثامن: أن الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا ففي الصحيحين عن ابن عمر وأبي هريرة -واللفظ له- عن النبي ﷺ لما نزلت : ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. دعا رسُولُ اللّهِ ﷺ قُرَيْشًا فاجْتمعُوا فخصّ وعمّ فقال: «**يا بنِي كعْبِ بنِ لُؤَيٍّ أنقِذُوا أنفُسكُمْ مِنَ النارِ. يا بنِي مُرّة بنِ كعْبٍ أنقِذُوا أنفُسكُمْ مِنَ النارِ. يا بنِي عبْدِ شمْسٍ أنقِذُوا أنفُسكُمْ مِنَ النارِ. يا بنِي عبْدِ منافٍ أنقِذُوا أنفُسكُمْ مِنَ النار. يا بنِي هاشِمٍ أنقِذُوا أنفُسكُمْ مِنَ النارِ. يا بنِي عبْدِ المُطّلِبِ أنقِذُوا أنفُسكُمْ مِنَ النارِ. يا فاطِمةُ أنقِذِي نفْسكِ مِنَ النارِ؛ فإنِّي لا أمْلِكُ لكُمْ مِنَ اللّهِ شيْئًا غير أنّ لكُمْ رحِمًا سأبُلُّها ببلالِها**»[١] .

و في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا لما نزلت هذه الآية قال: «**يا معْشر قُريْشٍ اشْترُوا**

---

(١) مسلم (٢٠٤) من حديث أبي هريرة.

أنفسكُمْ مِنَ اللهِ لا أُغْني عنكُمْ مِنَ اللهِ شيئًا . يا بني عبْدِ الْمُطّلِبِ لا أُغْني عنكُمْ مِنَ اللهِ شيئًا . يا صفيّةُ عمّة رسُولِ اللهِ لا أُغْني عنْكِ مِنَ اللهِ شيئًا . يا فاطِمةُ بِنْت رسُولِ اللهِ سَلاني ما شئتما من مالي»[١] . وخرجه مسلم من حديث ابن المخارق و زهير بن عمرو و من حديث عائشة ، و قال فيه : «قام علي الصفا» .

وقال في حديث قبيصة : انْطلق نبيُّ اللهِ ﷺ إلى رضْمةٍ مِنْ جبلٍ فعلا أعْلاها حجرًا ثُمّ نادى «يا بنِي عبْدِ مناف إنِّي لكم نذِيرٌ إنّما مثلِي ومثلُكُمْ كمثلِ رجُلٍ رأى الْعدُوّ فانْطلق يرْبأُ أهْلهُ فخشِي أنْ يسْبِقُوهُ فجعل يهْتِفُ يا صباحاه»[٢] .

وفي الصحيحين من حديث ابْنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما قال : لمّا نزلتْ هذه الآية خرج رسُولُ اللهِ ﷺ حتّى صعِد الصّفا فهتف : «يا صباحاهْ» فقالُوا : منْ هذا الذي يهتفُ ؟ قالوا : محمد . فاجْتمعُوا إليْهِ فجعل يُنادِي : «يا بني فُلانٍ يا بني عبْدِ منافٍ يا بني عبْدِ الْمُطّلِبِ»[٣] .

وفي رواية : يا بنِي فِهْرٍ يا بنِي عدِيٍّ يا بنِي فُلانٍ لِبُطُونِ قُريْشٍ فجعل الرّجُلُ إذا لمْ يسْتطِعْ أنْ يخْرُج أرْسل رسُولًا لِينْظُر ما هُو فاجْتمعُوا فقال : «أرأيْتكُمْ لوْ أخْبرْتُكُمْ أنّ خيْلًا بِالْوادِي تُرِيدُ أنْ تُغِير عليْكُمْ أكُنْتُمْ مُصدِّقِيّ» قالُوا : نعمْ ما جرّبْنا عليْك كذبا قال : «فإِنِّي نذِيرٌ لكُمْ بين يديْ عذابٍ شدِيدٍ» قال : فقال أبُو لهبٍ : تبًّا لك أما جمعْتنا إلا لهذا فقام فنزلت هذه السورة : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ١] .

وفي رواية : «قَالَ أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ يُصَبِّحُكُمْ وَ يُمَسِّيكُمْ أَكُنْتُمْ تُصَدِّقُونِي؟» «قَالُوا بَلَى»[٤] .

فإن قيل : فهذا الحديث قد ذكره طائفة من المفسرين و المصنِّفين في الفضائل كالثعلبي والبغوي و أمثالهما و المغازلي .

قيل له : مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث؛ فإن في كتب هؤلاء من الأحاديث الموضوعة ما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع، وفيها شيء كثير يُعلم بالأدلة اليقينية السمعية والعقلية أنها كذب، بل فيها ما يُعلم بالاضطرار أنه كذب. والثعلبي وأمثاله لا يتعمّدون الكذب، بل فيهم من الصلاح والدين ما يمنعهم من ذلك، لكن ينقلون ما وجدوه في الكتب، ويروون ما سمعوه، وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث، كشعبة ويحيى ابن سعيد القطان، وعبد

---

(١) البخاري (٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٦).
(٢) مسلم (٢٠٧).
(٣) البخاري (٤٧٧٠)، ومسلم (٢٠٨).
(٤) انظر: ما قبله.

الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وأبي عبد الله بن منده، والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث و نقاده وحكامه وحفاظه الذين لهم خبرة ومعرفة تامة بأحوال النبي ﷺ وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي ﷺ من الصحابة والتابعين وتابعيهم و من بعدهم من نقلة العلم.

وقد صنَّفوا الكتب الكثيرة في معرفة الرجال الذين نقلوا الآثار و أسماءهم، و ذكروا أخبارهم و أخبار من أخذوا عنه، و من أخذ عنهم. مثل كتاب «العلل و أسماء الرجال» عن يحيى القطان، و ابن المديني، و أحمد، و ابن معين، و البخاري، و مسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والترمذي، وأحمد بن عدي، وابن حبان، وأبي الفتح الأزدي، والدارقطني و غيرهم.

وتفسير الثعلبي فيه أحاديث موضوعة وأحاديث صحيحة. ومن الموضوع فيه الأحاديث التي في فضائل السور: سورة سورة.

وقد ذكر هذا الحديث الزمخشري و الواحدي، و هو كذب موضوع باتفاق أهل الحديث و كذلك غير هذا. وكذلك الواحدي تلميذ الثعلبي، و البغوي اختصر تفسيره من تفسير الثعلبي و الواحدي، لكنهما أخبر بأقوال المفسرين منه والواحدي أعلم بالعربية من هذا و هذا، و البغوي أتبع للسنة منهما.

وليس كون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يوجب له أن كل ما رواه صدق، كما أن كونه من الشيعة لا يوجب أن يكون كل ما رواه كذبًا، بل الاعتبار بميزان العدل.

وقد وضع الناس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله ﷺ في الأصول، والأحكام، والزهد، والفضائل، ووضعوا كثيرًا من فضائل الخلفاء الأربعة، وفضائل معاوية.

ومن الناس من يكون قصده رواية كل ما روي في الباب، من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نعيم في فضائل الخلفاء، و كذلك غيره ممن صنَّف في الفضائل.

ومثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، و أبو علي الأهوازي و غيرهما في فضائل معاوية.

ومثل ما جمعه النسائي في فضائل علي، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في فضائل علي و غيره، فإن هؤلاء وأمثالهم قصدوا أن يرووا ما سمعوا من غير تمييز بين صحيح ذلك وضعيفه، فلا يجوز أن يُجزم بصدق الخبر بمجرد رواية الواحد من هؤلاء باتفاق أهل العلم .

وأما من يذكر الحديث بلا إسناد من المصنفين في الأصول والفقه والزهد والرقائق فهؤلاء يذكرون أحاديث كثيرة صحيحة، و يذكر بعضهم أحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، كما يوجد ذلك في كتب الرقائق و الرأي و غير ذلك . انتهى رد ابن تيمية. وهذا الحديث ذكره بنصه السابق عبد الحسين، وقال بأن الإمام أحمد أخرجه في المسند، وذكر إسناده، ونسب للشيخ سليم البشري موافقته على ثبوت الحديث وصحته.

وما جاء في المسند (١/ ١١١) هو ما يأتي: حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ قال جمع النبي ﷺ من أهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا قال فقال لهم: «**من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي**» فقال رجل -لم يسمه شريك-: يا رسول الله أنت كنت بحرا من يقوم بهذا قال ثم قاله الآخر قال فعرض ذلك على أهل بيته فقال علي: أنا». (انتهى الخبر) .

هذا هو نص المسند الذي ذكر الرافضي إسناده، وقال: «كل واحد من سلسلة هذا المسند حجة عند الخصم، وكلهم من رجال الصحاح بلا كلام».

قلت: لننظر في الإسناد ثم في المتن:

أما الإسناد ففيه ما يأتي:

١) **الأعمش ثقة لكنه مدلس**، ولا يقبل حديث المدلس إذا عنعن، «...الأعمش (عن) المنهال...».

٢) **المنهال هو ابن عمروالكوفي**: وثقَّه ابن معين والعجلي والنسائي وقال أحمد بن حنبل: أبو بشر أحب إليّ من المنهال وأوثق.

وقال الحاكم : غمزه يحيى بن سعيد، وتكلم فيه ابن حزم، وكان يضعفه.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ترك شعبة المنهال بن عمرو عن عمد .

وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٤٦):

ماله في البخاري سوى حديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في تعويذ الحسن والحسين من رواية زيد بن أبي أنيسة عنه وحديث آخر في تفسير حم فصلت اختلف فيه الرواة هل هو موصول أو معلق.

(انظر: ترجمته في تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال، وهدي الساري ص٤٤٥: ٤٤٦).

٣) عباد بن عبد الله الأسدي:

قال الرافضي: هو عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما. سمع أسماء وعائشة بنتي أبي بكر. وروى عنه في الصحيحين ابن أبي مليكة، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وهشام بن عروة.

قلت: هذا من كذب الرافضي وتضليله! فمن ذكره الرافضي مدني ليس له رواية عن علي، ولم يرو عنه المنهال، وصاحبنا كوفي، روى عن علي، وروي عنه المنهال! والاثنان مترجم لهما في صفحة واحدة في «تهذيب التهذيب»، وكذلك في كتاب «الجرح والتعديل»، فهما اثنان: والمدني لا خلاف حول توثيقه، أما صاحبنا فقال ابن حجر في ترجمته في «تهذيب التهذيب»: عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي. روى عن علي وعنه المنهال بن عمرو. قال البخارى: فيه نظر. وذكره ابن حبان فى كتاب «الثقات».

قلت (أي ابن حجر): وقال ابن سعد: له أحاديث. وقال علي ابن المديني ضعيف الحديث. وقال ابن الجوزي: ضرب ابن حنبل على حديثه عن علي: أنا الصديق الأكبر، وقال: هو منكر. وقال ابن حزم: مجهول. ا. هـ.

ولم يترجم له ابن حجر في هدي الساري كما ترجم للمنهال وأمثاله، لأنه ليس من رجال الصحيحين كما ذكر الرافضي، والبخاري نفسه ضعفَّه ضعفًا شديدًا حين قال: فيه نظر، وهذا معلوم في منهج البخاري في التضعيف والجرح.

وفي ميزان الاعتدال نجد ترجمة عباد الكوفي ولا نجد ترجمة عباد المدني.

قال الذهبي في الميزان: عباد بن عبد الله الأسدي. عن علي. قال البخاري: سمع منه المنهال ابن عمرو. فيه نظر.

قلت (أي الذهبي): روى العلاء بن صالح، حدثنا المنهال، عن عباد عبد الله، عن علي، قال: أنا عبد الله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، وما قالها أحد قبلي، ولا يقولها إلا كاذب مفتر، ولقد أسلمت وصليت قبل الناس بسبع سنين.

قلت (أي الذهبي): هذا كذب على علي.

قال ابن المديني: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات، له في خصائص علي. ا. هـ. والذهبي ذكره أيضًا في كتابه المغني في الضعفاء. هذه ثلاث علل في الإسناد وليست علة واحدة، بل إن وجود عباد وحده يكفي، حيث إنه يروى الأكاذيب عن علي، ومع كل هذه العلل ينسب للعلامة شيخ الأزهر أنه قال: «راجعت الحديث في ص١١١من الجزء الأول من مسند أحمد، ونقبت عن رجال سنده، فإذا هم ثقات أثبات حجج».

وكأن شيخ الأزهر لا يعرف شيئًا عن الحديث وعلومه ورجاله لا يفرق بين عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي، وهو من الضعفاء، بل يروى الموضوعات عن علي، وبين عباد بن عبد الله ابن الزبير بن العوام الأسدي المدني، وهو من الثقات، وليس له رواية عن علي !

حاشا لعلامة زمانه أن يكون كذلك !

ونأتي إلى ما هو أوضح ولا يحتاج إلى عالم ليميز كلام الرافضي من حديث المسند، بل يدركه كل من يحسن القراءة !

فنص المسند: «ويكون خليفتي في أهلي» فأين الإمامة العامة هنا ؟! ونهاية الخبر «فقال علي: أنا»، وليس فيه الزيادة الباطلة المفتراة: «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا...» فكيف تنسب هذه الزيادة للمسند، وهو موضع الاستدلال؟

وفي رواية أخرى في المسند أيضًا: «يا بني عبد المطلب إني بعثت لكم خاصة وإلى الناس بعامة وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي قال فلم يقم إليه أحد قال فقمت إليه وكنت أصغر القوم قال فقال اجلس قال ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه فيقول لي اجلس حتى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي» انتهى الخبر. (انظر المسند بتحقيق شاكر ٢/ ٣٥٢- رواية رقم ١٣٧١).

وواضح من الخبر أن عليًا لم يكن هو المقصود، ولذلك أمره الرسول ﷺ بالجلوس، ولما لم ينفذ أمر رسول الله ﷺ اضطر إلى زجره أو تنبيهه بالضرب على يده في المرة الثالثة.

فكيف تتخذ مثل هذه الأخبار في هدم الإسلام، والطعن في نقلة الكتاب والسنة، وتكفير خير جيل عرفته البشرية لعدم أخذهم بمبدأ ابن سبأ في الوصي بعد النبي، ومبايعتهم للصديق خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟!

قال الرافضي بعد ذكر الخبر: «أخرجه بهذه الألفاظ كثير من حفظة الآثار النبوية»، وقد رأينا كذبه فيما نسبه لمسند الإمام أحمد، وكان الكذب في الإسناد والمتن.

وأحب أن أبين طريقة أخرى من طرق الرافضي في التضليل: ذكر الرافضي أن أبا الفداء الحافظ ابن كثير أخرج هذا الخبر بهذه الألفاظ في تاريخه. فنظرت في «البداية والنهاية» فوجدت الخبر مع إشارة للزيادة: «إن هذا أخي وكذا وكذا فاسمعوا له وأطيعوا». قال (أي علي): فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع! (جـ٣صـ٤٠).

فأين التضليل هنا إذن ما دام الخبر يتفق مع ما ذكره الرافضي؟ التضليل -أيها المسلمون هو أن الرافضي لم يشر من قريب أو بعيد إلى ما ذكره الحافظ ابن كثير بعد إيراده الخبر مباشرة، حيث قال ما نصه: «**تفرد به عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، وهو كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث. وضعفَّه الباقون**».

ومع أن الخبر من وضع هذا الكذاب الشيعي، وجدنا عبد الحسين بعد قوله بصحته، بل تواتره، يتهم شيوخ أهل السنة، وعلى الأخص البخاري ومسلم، مع التركيز على صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، ويتهم هؤلاء بكتمان الأحاديث الصحيحة التي تؤيد رأي الرافضة في الخلافة، وتذكر خصائص أهل البيت.

وقال هذا الرافضي: بأنهم لهم في الكتمان مذهب معروف ، عقد البخاري له بابًا فقال: «باب من خص بالعلم قومًا دون قوم». ولهذا يرى الرافضي أن الشيخين وأمثالهما لم يخرجوا هذا الحديث تبعًا لهذا المذهب كتمانًا للعلم وهم يعلمون !

قلت: ما أكثر ما أخرجه الشيخان في فضائل أهل البيت، ولا يخرجان إلا تبعًا لشروطهما المعروفة، وما كان لهما أن يخرجا هذا الخبر الموضوع.

وقول الرافضي هنا يبين مدى حقده على حفظة السنة المشرفة، ولا غرو فهو كابن سبأ يريد مثل ما رأينا في «الكافي» من تكفير الصحابة وطعن في كتاب الله العزيز ومنهجه في التضليل لا يفارقه أبدًا، فما جاء في «صحيح البخاري» بالنص هو: «باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

وقال علي: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذّب الله ورسوله ؟» .

فوقف الرافضي عند الجزء الأول، وترك الغاية من ذكر هذا الباب وهي «كراهية أن لا يفهموا»، كما ترك ما استدل به الإمام البخاري أساسًا في هذا الباب وهو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -هو نفسه- رضي الله تعالى عنه ، ورجال السند من الشيعة المائة الذين ذكرهم الرافضي في المراجعة السادسة عشرة.

فلو جاز الطعن لوُجِّه أصلاً إلى سيدنا علي كرم الله وجهه ! فهو صاحب القول الذي استدل به البخاري، ورواته حجة عند الرافضي نفسه ! ولذلك لو كان عبد الحسين الرافضي في حياة الإمام لنال منه عقابًا كالذي ناله ابن سبأ.

ومع كل هذه الخزايا والفضائح لم ينسب الرافضي لشيخ الأزهر أي اعتراض على مهاجمته للحفظة الأعلام، ولا أي اعتراض يذكر فيه منهج الصحيحين وشيوخ أهل السنة، وإنما دائمًا ينسب له الإعجاب والخضوع والخنوع لما يقوله الرافضي.

بل نسب إليه في المراجعة الخامسة والعشرين أنه قال ما نصه:

«آمنت بمن نور بك الظلم، وأوضح بك البهم، وجعلك آية من آياته، ومظهرا من مظاهر بيناته فزدني منها لله أبوك زدني، والسلام» .

انتهت المراجعة كاملة!

انظر: إلى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن اليسير أن يطلع عليه شيخ الازهر، بل لا نشك أنه أطلع عليه وعلى غيره وقد جاوز الثمانين في العلم والبحث والاطلاع، وانظر إلى ما بينته من فضائح الرافضي، ثم بعد كل هذا ينسب لشيخ الأزهر هذه الفرية الكبرى! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم!



المراجعات من السادسة والعشرين
إلى الخامسة والثلاثين

تدور هذه المراجعات كلها حول حديث المنزلة: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، غير أن الرافضي بدأها بخبر طويل رواه الإمام أحمد في المسند، وتبعه النسائي والحاكم . وفي الخبر حديث المنزلة الذي وقفت المراجعات بعد ذلك عليه وحده. ولنبدأ بالخبر الطويل قبل النظر فيما ذكره عن حديث المنزلة،ننظر في سنده، ثم في متنه.

قال الرافضي: حسبك من النصوص بعد حديث الدار، ما قد أخرجه الإمام أحمد في الجزء الأول من «مسنده»، والإمام النسائي في «خصائصه العلوية»، والحاكم في الجزء (٣) من صحيحه المستدرك، والذهبي في تلخيصه معترفًا بصحته، وغيرهم من أصحاب السنن بالطرق المجمع على صحتها، عن عمرو بن ميمون، قال: .... إلخ.

قلت: الدار مر ذكره، وثبت عدم صحته[1].

وأما هذا الحديث فيرويه الإمام أحمد وغيره عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون - التابعي الثقة- وأبو بلج هذا هو يحيى بن سليم ابن بلج، ويقال ابن سليم، الكوفي الكبير. من ترجمته نرى أنه ثقة، غير أنه كان يخطئ فيأتي بالمناكير والبلايا.

ولذلك وجدنا من يوثقه، ووجدنا من يضعفه، ومن يجمع بين التوثيق والتضعيف. وثقه النسائي والدارقطني. وقال البخاري: فيه نظر، وعبارة البخاري تعني أن أبا بلج ضعيف، بل في أدنى المراتب. وقال أحمد: روى حديثًا منكرًا.

وقال الجوزجاني: غير ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ ووثقه ابن معين، ونقل ابن عبد البر وابن الجوزي أن ابن معين ضعفه.

وذكر الذهبي من مناكيره أن النبي ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب علي رضي الله عنه.

ومن بلاياه عن عبد الله بن عمرو أنه قال: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد. ولذلك عدّه الذهبي في «الضعفاء» .

انظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب»، وفي «ميزان الاعتدال»، و«المغني في الضعفاء».

---

(١) سبق ص١٩٢ .

هذا هو الإسناد، وسنرى في المتن أنه جمع بين الصحيح والمناكير والبلايا.

والرافضي ذكر موضع الخبر في «المسند»، و«خصائص علي»، و«والمستدرك».

ثم قال: «وغيرهم من أصحاب السنن بالطرق المجمع على صحتها».

وهذا من أكاذيبه وافتراءاته التي ألفناها؛ فلم يروه أحد من أصحاب السنن، والنسائي هو نفسه لم يروه في «سننه» وإنما في «الخصائص»، التي جمع فيها ما وصله من أخبار في خصائص سيدنا علي رضي الله عنه وكرم وجهه، دون تمييز بين الصحيح والضعيف، والخبر لم يروه إلا أبو بلج، ولم يتابعه أحد، فأين الطرق المجمع على صحتها ؟! وننتقل بعد ذلك إلى النظر في المتن كما جاء في المسند، وليس كما ذكره الرافضي؛ فقد أسقط منه ما يسوؤه ذكرهم، وهم أبو بكر، وأصحاب الشجرة، وأهل بدر.

«قال»-أي ابن عباس: ثم بعث فلانًا بسورة التوبة، فبعث عليًا خلفه فأخذها منه، قال: لا يذهب بها إلا رجل مني وأنا منه.ا.هـ.

قلت: هذا من مناكير أبي بلج، وغيره من رواة المناكير فالمراد بفلان هنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، حيث بعثه الرسول ﷺ أميرًا على الحج في العام التاسع قبيل نزول سورة التوبة، فلما نزلت أرسل عليًا رضي الله عنه ليدرك الناس في الموسم، وذهب ليدخل تحت إمرة الصديق وليس أميرًا كما هو معلوم مشتهر.

وجاء هذا الخبر في المسند بطريق آخر، وهو ما يأتي: قال عبدُ الله بن أحمد حَدَّثَنَا عَبْد اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ حَنَشٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَشْرُ آيَاتٍ مِنْ بَرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَعَا النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه، فَبَعَثَهُ بِهَا لِيَقْرَأَهَا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، ثُمَّ دَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِي: **«أَدْرِكْ أَبَا بَكْرٍ، فَحَيْثُمَا لَحِقْتَهُ فَخُذْ الْكِتَابَ مِنْهُ فَاذْهَبْ بِهِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَاقْرَأْهُ عَلَيْهِمْ»** فَلَحِقْتُهُ بِالْجُحْفَةِ، فَأَخَذْتُ الْكِتَابَ مِنْهُ، وَرَجَعَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَزَلَ فِيَّ شَيْءٌ قَالَ: **«لاَ وَلَكِنَّ جِبْرِيلَ جَاءَنِي فَقَالَ: لَنْ يُؤَدِّيَ عَنْكَ إِلاَّ أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ»**(١).

هذا هو الخبر بإسناده، وهو كما نرى من زيادات عبد الله.

ويرويه محمد بن جابر عن حنش عن علي.

ومحمد هذا هو محمد بن جابر بن سيار السحيمي: قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال أحمد: له مناكير. وقال ابن معين: عمي واختلط.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير عند تفسير الآية ٣ من سورة براءة. وقال إسناده: ضعيف.

وحنش بن المعتمر الكوفي: ضعفه البخاري، والنسائي والعقيلي وغيرهم.

وقال ابن حبان: كان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حدث عنه سماك بحديث منكر. قال ابن حزم: ساقط مطروح.

إذن هذا الجزء من الخبر الطويل من مناكير أبي بلج، ورواه غيره من الضعفاء رواة المناكير.

وفي الخبر: وشرى علي نفسه. . . . وبعد هذا : فجاء أبو بكر وعلي نائم، قال: وأبو بكر يحسب أنه نبي الله، قال: فقال: يا نبي الله، قال: فقال له علي: إن نبي الله ﷺ قد انطلق نحو بئر ميمون فأدركه. قال: فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار.

قلت: حذف الرافضي هذا الجزء الذي فيه شيء من فضائل أبي بكر، فلم تحتمل نفسه السبئية أن يذكر فضل لخليفة رسول الله ﷺ .

وفي الخبر أيضًا أن الرسول ﷺ قال لعلي: «لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي . . . أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي . . . سُدُّوا أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ». ا.هـ.

قلت: لم يصح شيء من هذا.

فعبارة لا ينبغي أن أذهب وإلا وأنت خليفتي، هذه العبارة لو صحت لما جاز أن يخلف النبي ﷺ أحدا غير علي رضي الله عنه، والسيرة العطرة تثبت غير هذا، فما أكثر من استخلفهم الرسول ﷺ وسيأتي بيان هذا عند مناقشة حديث المنزلة.

وعبارة «أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي»، التقييد بلفظ «بَعْدِي» لم يصح من أي طريق، وقد بينت هذا مفصلاً في الجزء الأول من الموسوعة الشاملة **«مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع»**(ص١٤٦، ١٤٧) .

وعبارة «سُدُّوا أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ» من مناكير أبي بلج كما ذكر الذهبي. وما رواه البخاري ومسلم وغيرهما في الحديث المتفق على صحته هو: **«سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلاَّ بَابَ أَبِي بَكْرٍ»**(١). وليس باب علي. وفي الخبر أيضًا ما يأتي:

وأخبرنا الله ﷻ في القرآن أنه قد رضي عنهم، عن أصحاب الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، هل حدثنا أنه سخط عليهم بعد؟

قلت: هذا الجزء من الخبر عند ذكره اشماز قلب هذا السبئي الرافضي، فلم يحتمل ذكره فحذفه، فكتب حديث الرافضة التي قال: إنها مقدسة صحيحة متواترة، يستمد منها

---

(١) البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

عقيدته، بينت من قبل أنها تكفر الصحابة الكرام البررة، وتحكم عليهم بالردة إلا ما لا يزيد على خمسة منهم، وأول من تكفرهم خير البشر بعد رسول الله ﷺ، أبو بكر وعمر والمبشرون بالجنة.

لذلك لم تحتمل نفسه «الخبيثة» ذكر أصحاب الشجرة، رضي الله تعالى عنهم.

ومما حذفه من الخبر أيضًا ما جاء في ختامه، ولم يحتمل ذكره: وقال نبي الله ﷺ لعمر حين قال: ائذن لي فلأضرب عنقه، قال: «**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**»[1].

هذا هو الخبر الذي ساقه مستدلاً به، فلما ذكر فضائل لأبي بكر وأصحاب الشجرة وأهل بدر اشمأز قلبه، فلم يستطع قلمه الفاجر أن يكتب شيئًا من هذا، ثم استبشر بالمناكير والبلايا.

وحديث المنزلة: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى**»[2]. حديث صحيح ثابت، غير أن استدلاله به باطل واضح البطلان كما سيأتي بيانه، ولذلك أضاف إلى القول الصحيح غير الصريح قولين غير صحيحين، وهما: «لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي»، والقول الثاني: «أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي».

وتأتي المراجعة السابعة والعشرون فلا ينسب للشيخ البشري أي اعتراض على ما ذكر من المناكير والبلايا، وكأنه لا يعرف شيئًا عن الحديث وكتبه، والصحيح منه وغير الصحيح، ويزداد الأمر افتراء وكذبًا فينسب لشيخ الأزهر تشكيك الآمدي في سند حديث المنزلة.

ولو ثبت هذا عن الآمدي فما كان لعالم جهبذ في الحديث وعلومه أن يقف عند هذا القول الذي يصدر عن غير أهله، ولا يقف مثلاً عند قول الذهبي في مناكير وبلايا أبي بلج راوي هذا الخبر.

وحديث المنزلة رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه، ولفظه: قال النبي ﷺ لعلي: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى**». كما رواه في كتاب المغازي، باب غزوة تبوك، وهي غزوة العسرة، ولفظه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا فَقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي

---

(١) البخاري (٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي.

(٢) مضى ص٥١ .

فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ قَالَ: «أَلاَ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لَيسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»[١].

وقال الحافظ في شرحه: رِوَايَة عَطَاء بْن أَبِي رَبَاح مُرْسَلًا عِنْد الْحَاكِم فِي الْإِكْلِيل، فَقَالَ: «يَا عَلِيّ أُخْلُفْنِي فِي أَهْلِي، وَاضْرِبْ وَخُذْ وَعِظْ». ثُمَّ دَعَا نِسَاءَهُ فَقَالَ: «اِسْمَعْنَ لِعَلِيٍّ وَأَطِعْنَ».

ورواه مسلم في «صحيحه» في كتاب «فضائل الصحابة»، باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ. رواه من عدة طرق، وبألفاظ مختلفة، وهي ما يأتي: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»[٢].

وفي لفظ: خَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُخَلِّفُنِي فِي النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فَقَالَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ غَيْرَ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي».

وفي لفظ: أَمَرَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ سَعْدًا فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا تُرَابٍ فَقَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتُ ثَلاَثًا قَالَهُنَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَنْ أَسُبَّهُ. لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُ خَلَّفَهُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلَّفْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نُبُوَّةَ بَعْدِي». وفي لفظ عن النبي ﷺ أنه قال لعلي: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى».

والحديث أيضًا رواه أحمد في «المسند» من عدة طرق صحيحة، فراجع الروايات أرقام: (١٤٦٣، ١٤٩٠، ١٥٠٥، ١٥٠٩، ١٥٣٢، ١٥٤٧، ١٥٨٣، ١٦٠٨) في الجزء الثالث من «المسند» بتحقيق أحمد شاكر، وانظر: تخريجها وبيان صحتها، ومن رواها غير الشيخين.

هذا هو حديث المنزلة، وحديث متفق على صحته بغير خلاف، كيف ينسب لشيخ الأزهر ذكر التشكيك في صحته؟ وكيف ينسب إليه القول: «وربما تشبث برأيه خصومكم» ؟

قلت: الرافضي اطلع على كتاب «الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة»، وأكثر من النقل منه بطريقة خبيثة لتأييد أهل البدع والزندقة وليس للرد عليهم. ومما جاء في هذا الكتاب الرد على الشبه التي أثارها هؤلاء، ومنها الشبهة الثانية عشرة حيث قال: زعموا أنه من النص التفصيلي على علي قوله ﷺ له لما خرج إلى تبوك

---

(١) البخاري (٤٤١٦).
(٢) مسلم (٢٤٠٤).

واستخلفه على المدينة: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». وذكر قول الرافضي ثم قال:

وجوابها:

أن الحديث إن كان غير صحيح كما يقوله الأمدي فظاهر وإن كان صحيحًا كما يقوله أئمة الحديث والمعول في ذلك ليس إلا عليهم، كيف وهو في الصحيحين... الخ. ورد ابن حجر الهيتمي على هذه الشبهة ردًا مفصلاً يثبت بطلان الاستدلال بها.

ولو كان شيخ الأزهر هو صاحب الرد فعلاً لذكر مثل هذا الرد، ومثل ما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية. لكن الرافضي عبد الحسين مخترع الكتاب كله، نسب إلى الشيخ البشري الاحتجاج بقول الآمدي، وهو واضح البطلان كما بيَّن الهيتمي، ونسب لنفسه بيان بطلان قول الآمدي، وأضاف إليه شيئًا من أعاجيب مفترياته. (راجع الصواعق ص٧٣: ٧٧).

وأحب أن أذكر هنا شيئًا يسوء الرافضي ويشمئز قلبه.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» تحت باب: غزوة تبوك: «روى الطبراني من حديث عمران بن حصين قال: «كانت نصارى العرب كتبت إلى هرقل: إن هذا الرجل الذي خرج يدعي النبوة هلك وأصابتهم سنون فهلكت أموالهم، فبعث رجلا من عظمائهم يقال له قباذ وجهز معه أربعين ألفا، فبلغ النبي ﷺ ذلك ولم يكن للناس قوة، وكان عثمان قد جهز عيرا إلى الشام فقال: يا رسول الله هذه مائتا بعير بأقتابها وأحلاسها، ومائتا أوقية، قال فسمعته يقول: لا يضر عثمان ما عمل بعدها، وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عبد الرحمن بن حبان نحوه»[١].

هذا هو عثمان ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، الذين بشرهم الرسول ﷺ بالجنة، وحكم بكفرهم ونفاقهم كتب هؤلاء الرافضة التي قدسها عبد الحسين واستمد منها عقيدته. وبعد ذكر هذا النص بصحيحه ومناكيره وبلاياه، قال الرافضي: ولا يخفى ما فيه من الأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، على أن عليًا ولي عهده، وخليفته من بعده.

واستدل الرافضي بثلاثة أدلة:

الأول: أن الرسول ﷺ لم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة، واستثناؤها دليل على العموم.

---

(١) فتح الباري (٧/ ٧١٥).

الثاني: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي يعتبر نصًا صريحًا جليًا في أنه لو ذهب ولم يستخلفه كان قد فعل ما لا ينبغي أن يفعل، وهذا ليس إلا لأنه كان مأمورًا من الله ﷻ باستخلافه.

الثالث: أنت ولي كل مؤمن بعدي، وسبق الإشارة إلى عدم ثبوت كلمة «بعدي» من أي طريق وهذه كلها استدلالات باطلة وحجج داحضة.

فالأخبار تبيّن أن عليًا ﷺ كان خليفة على أهل البيت وليس على المدينة كلها، ولو فرضنا على المدينة كلها فلم يبق فيها إلا النساء والصبيان، ولذلك اشتكى من هذه الخلافة . على حين استخلف آخرون على المدينة وفيها الرجال والنساء والصبيان: فقد استخلف الرسول ﷺ ابن أم مكتوم لما خرج لحرب بني النضير، وفي غزوة الخندق، وعثمان بن عفان لما خرج لغزوة ذات الرقاع، وأبا لبابة بن عبد المنذر لما سار لغزوة بدر، وأبا رهم كلثوم بن حصين الغفاري لما سار لغزوة الفتح. انظر: «المنتقى من منهاج الاعتدال» (ص٥٣، ٢١٢)، وانظر ترجمة: أبي رهم الغفاري في «الإصابة».

هؤلاء جميعًا في الاستخلاف بمنزلة هارون من موسى.

والرسول ﷺ عندما خرج من المدينة واستخلف كلا من هؤلاء ولم يستخلف عليًا يكون -أيها الرافضي- فعل ما لا ينبغي أن يفعله !! نعوذ بالله من سخطه.

وعلي استخلف مرة واحدة، وغيره استخلف أكثر من مرة، على المدينة كلها وليس على أمهات المؤمنين وغيرهن من أهل البيت، وكان بالمدينة جماهير المسلمين وفيهم الرجال الذين لم يخرجوا في تلك الغزوات، ولذلك لم يشتك أحد من الاستخلاف، وهو وحده -كرم الله وجهه- الذي قال: يا رسول الله، تخلفني في النساء والصبيان؟.

والقول بعدم الاستثناء إلا النبوة دليل على العموم قول باطل؛ فهارون كان أخا لموسى، وأفصح منه لسانًا، وهذا ينقض العموم، لأن هاتين المنزلتين لا تتحققان لعلي.

بل إن التطابق لا يتحقق في الاستخلاف ذاته، فموسى استخلف أخاه على بني إسرائيل وذهب هو للمناجاة، ومن استخلف على المدينة غير علي أقرب إلى استخلاف هارون من علي.

«كما أن هارون لم يلِ أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى يوشع بن نون، فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة».

(راجع الفصل في الملل لابن حزم ص٩٤).

وفي شرح النووي للحديث الشريف قال:

قال القاضي : هذا الحديث مما تعلقت به الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة في أن الخلافة كانت حقا لعلي ، وأنه وصى له بها . قال : ثم اختلف هؤلاء ، فكفَّرت الروافض سائر الصحابة في الفرية الكبريهم غيره ، وزاد بعضهم فكفر عليا لأنه لم يقم في طلب حقه بزعمهم ، وهؤلاء أسخف مذهبا وأفسد عقلا من أن يرد قولهم ، أو يناظر . وقال القاضي : ولا شك في كفر من قال هذا ؛ لأن من كفر الأمة كلها والصدر الأول فقد أبطل نقل الشريعة ، وهدم الإسلام .

ثم قال: وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم ، بل فيه إثبات فضيلة لعلي ، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله ، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده ، لأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك ، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى ، بل توفي في حياة موسى ، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص . قالوا : وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة . والله أعلم .

(انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: كتاب فضائل الصحابة- باب: من فضائل علي ابن أبي طالب رضي الله عنه) .

ثم تأتي المراجعة السابعة والعشرون التي يفتري فيها على الشيخ البشري أنه شكك في حديث المنزلة، والحديث متفق على صحته كما بينت، ولم ينسب له في المراجعات كلها أنه شكك في أي خبر موضوع مكذوب استدل به الرافضي، فلماذا إذن افترى الرافضي هذه الفرية؟ نستطيع ان نستشف هدف الرافضي هنا من قوله في المراجعة الثامنة والعشرين: لولا أن الحديث بمثابة من الثبوت، ما أخرجه البخاري في كتابه، فإن الرجل يغتصب نفسه عند خصائص علي وفضائل أهل البيت اغتصابًا.

ومعاوية كان إمام الفئة الباغية، ناصب أمير المؤمنين وحاربه، ولعنه على منابر المسلمين، وأمرهم بلعنه، لكنه -بالرغم عن وقاحته في عدوانه- لم يجحد حديث المنزلة، ولا كابر فيه سعد بن أبي وقاص . . . . إلخ.

فالرافضي لم يكتف بالإشارة إلى صحة الحديث، وإنما نراه هنا يطعن في الإمام البخاري، ويسب معاوية رضي الله تعالى عنه.

وقوله في نهاية المراجعة بأن الآمدي رآه بمقتضى الأصول نصًا صريحًا لا يمكن التخلص منه إلا بالتشكيك في سنده.

ومعلوم أن الإمام البخاري ﷺ كتابه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، وهذا ما يدرس في الأزهر، وما يدين به شيخ الأزهر. ومن يدرس سيرة البخاري، ومنهجه في «صحيحه» يدرك هذا تمامًا. فليس صاحب هوى وضلال كالرافضة، وإنما له منهج محكم في إخراج الأحاديث في «صحيحه». ولو أنه كان كما يقول هذا الرافضي الكذاب لما أخرج شيئًا في فضائل علي وأهل البيت؛ وإن كانت أحاديث صحيحة؛ فإنه لم يرد استيعاب الصحيح من الأحاديث كما هو معلوم، فما أخرجه في «صحيحه» قدر يسير مما جمعه وحفظه، ومع ذلك كان لعلي وأهل البيت حظ وافر في كتاب فضائل الصحابة من «صحيحه».

ففيه نقرأ: «باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن ﷺ» والعنوان كما نرى يقطر حبًا وتقديرًا. وتحت العنوان: وقال النبي ﷺ لعلي: **«أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»**.

وَقَالَ عُمَرُ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ. وبعد هذا يذكر سبعة أحاديث.

وبعد مناقب علي نجد من الأبواب: مناقب جعفر بن أبي طالب، وذكر العباس بن عبد المطلب، ومناقب قرابة رسول الله ﷺ، ومناقب الحسن والحسين، وذكر ابن عباس، ومناقب فاطمة. فمن يثبت هذا في صحيحه يكون محبًا لعلي وأهل البيت أم مبغضًا لهم - والعياذ بالله- يغتصب نفسه عند خصائصهم وفضائلهم؟

وسب الرافضي للصحابي أمين رسول الله ﷺ علي كتابة الوحي يدل على وقاحة الرافضي وخبث نفسه. وإذا كان الرافضة يكفرون خير البشر بعد رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر، وجمهور الصحابة ﷺ جميعًا، فلاتعجب عندما نجد وقاحة هذا الرافضي.

وقول الرافضي: بأن معاوية لعن أمير المؤمنين على منابر المسلمين، وأمرهم بلعنه، قول غير صحيح، فلم يحدث هذا في عهد معاوية. والخبر الذي ذكره الرافضي، وأخرجه مسلم في صحيحه، ذكر النووي في شرحه ما يأتي:

قوله: (إن معاوية قال لسعد بن أبي وقاص: ما منعك أن تسب أبا تراب؟)

قال العلماء: الأحاديث الواردة التي في ظاهرها دخل على صحابي يجب تأويلها. قالوا: ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله. فقول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنه أمر سعدا بسبه، وإنما سأله عن السبب المانع له من السب، كأنه يقول: هل امتنعت تورعًا، أو خوفًا، أو غير ذلك. فإن كان تورعًا وإجلالًا له عن السب فأنت مصيب محسن، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر، لعل سعدًا قد كان في طائفة يسبون فلم يسب معهم، وعجز عن الإنكار، وأنكر عليهم، فسأله هذا السؤال. قالوا:

ويحتمل تأويلا آخر أن معناه ما منعك أن تخطئه في رأيه واجتهاده ، وتظهر للناس حسن رأينا واجتهادنا ، وأنه أخطأ؟ .

وتأتي المراجعة التاسعة والعشرون فلا يستحي الرافضي من أن يفتري على شيخ الأزهر الذي تجاوز الثمانين أن يقول لشاب رافضي: وتلك خطيئة نستغفرك منها وأنت أهل لذلك !! وما كان لمثل شيخ الأزهر أن يجهل صحة سند حديث المنزلة حتى يشكك في سنده، ثم يقول هذه العبارة الفاجرة.

ومثل هذا ما نسبه هنا للشيخ العلامة من أن العام المخصوص غير حجة في الباقي، فجمهور الأئمة الأعلام لا يقولون به، وإنما يفتري الرافضي هذا القول ليخطئه بعد ذلك، وهذا ما وجدناه في المراجعة الثلاثين.

وبيّنا من قبل عدم عموم الحديث الشريف، وألا صلة بينه وبين الإمامة العامة التي قال بها ابن سبأ، وبدلاً من أن ينسب لشيخ الأزهر هذا القول بأدلته يفتري عليه القول: وقد بلغني أن غيرالآمدي من خصومكم، يزعم أن لا عموم في حديث المنزلة. . . إلخ.

فانظر: إلى كلمة «يزعم» التي يمهد بها الرافضي للرد في المراجعة التالية ! حيث يقول: «نحن نوكل الجواب عن قولهم بعدم عموم الحديث إلى أهل اللسان والعرف العربيين، وأنت حجة العرب لا تدافع، ولا تنازع، فهل ترى أمتك -أهل الضاد- يرتابون في عموم المنزلة من هذا الحديث؟».

قلت: احتكامه إلى أهل اللسان والعرف تضليل، فما يقولون بأن التشبيه يعني الاستغراق إذا خصص . فإذا قال أحد لمن يحنو عليه: «أنت بمنزلة أبي غير أنك لست قويًا مثله»، فهل هذا يعني أن له كل ما لأبيه ما عدا القوة؟ هل أمه تحل له كما تحل لأبيه؟ وهل جميع صفاته كصفات أبيه ما عدا القوة؟ وهل يحرم عليه نكاح بناته كما يحرم عليه بنات أبيه ؟ وهل وهل . . . إلخ . لا أحد من أهل اللسان يقول بهذا، وما ذكرناه من قبل يثبت عدم العموم وعلى الأخص الخلافة بعد الرسول ﷺ ؛ فهارون مات قبل موسى وتولى بعده صاحبه في الرحلة يوشع بن نون.

وقوله: وأنت حجة العرب لا تدافع ولا تنازع،هذا القول صحيح، غير أنه من تدليس إبليس، حيث يجعل شيخ الأزهر يوافقه على كل ضلالة عمياء في جميع المراجعات، للتضليل بأن موافقته لما عنده من علم.

ومن قبل في المراجعة الثانية عشرة قال مخاطبًاإياه: «إنكم بحمد الله -ممن وسعوا الكتاب علمًا، وأحاطوا بجليه وخفيه خبرا».

ثم يفتري عليه الكذب بعد ذلك بموافقته على كل ما جاء به من تحريف لمعاني القرآن الكريم، ومن أحاديث موضوعة، وعلى المناكير والبلايا.

ونراه هنا -بحسب فرية الرافضي- يشكك في سند حديث متفق على صحته بغير خلاف، ثم لا يتصدى لمهاجمة الرافضي لإمام المحدثين الإمام البخاري، ولا يعترض على وصف كتب الرافضة التي تغيض كفرًا وزندقة بأنها مقدسة صحيحة متواترة.

ولا نراه يعترض على سب الصحابي أمين رسول الله ﷺ على الوحي معاوية بن أبي سفيان ووصمه بالوقاحة.

وفي هذه المراجعة يذكر الرافضي أن حديث المنزلة ورد في غير غزوة تبوك أيضًا، فتأتي المراجعة الحادية والثلاثون بالتماس موارد هذا الحديث، وكأن شيخ الأزهر ليس عنده دراية بالسنة فيطلب العلم من هذا الرافضي ، ولا يستطيع أن يبحث هو عن حديث !

وهذا الحديث لم يصح إلا في غزوة تبوك، ولو ورد في مواطن أخرى فالأمر لا يتغير، فلا علاقة بين نص الحديث والخلافة في الإمامة الكبرى، ومع هذا فلننظر إلى ما ذكره من موارد الحديث في المراجعتين الثانية والثلاثين والرابعة والثلاثين.

أول ما ذكره من الأحاديث هو: إن عليًا لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى(١).

ومرجعه هو «كنز العمال»، و«منتخبه»، فقط!!

ومن المعلوم أن «الكنز» ليس من المصادر الأصلية للأحاديث، وإنما ينقل عن غيره، سواء أكان صحيحًا أم ضعيفًا أم موضوعًا .

والرافضي لم يذكر المصدر الذي نقل منه «الكنز»، أي أن أول الأحاديث التي استدل بها ليس له مصدر مذكور، فما قيمة هذا الاستدلال ؟!

والشيخ الألباني يرحمه الله، خرَّج هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٤٩٣٣) وبين أن هذا الحديث موضوع.

وأشار إلى عدم أمانة هذا الرافضي حيث أن الحديث في «الكنز، منتخبه» معزو إلى العقيلي، والمقصود به كتابه الضعفاء، فأعرض الرافضي عن هذا العزو لأنه يدل على ضعف الحديث. والحديث الثاني الوارد في قضية بنت حمزة(٢) بيّن الشيخ الألباني ضعفه في الرقم

---

(١) العقيلي في الضعفاء، وابن عساكر كما في الضعيفة رقم (٤٩٣٣) عن أم سلمة.

(٢) ابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٣٤) عن عبد الله بن جعفر.

(٤٩٣٤) التالي للحديث السابق، وذكر الروايات الصحيحة وليس فيها ما قاله هذا الرافضي.

والحديث الثالث الوارد يوم كان أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح عند النبي ﷺ مروى عن الحسين بن عبيد الله الأبزاري، وليس له مرجع من المراجع المعتمدة في السنة المطهرة، وهذا وحده يكفي لرد الحديث، غير أن صاحب «الكنز» رواه بإسناده كاملاً في رقم (٣٦٣٧٨)، ثم رواه بغير إسناد في موضعين آخرين تحت رقم (٣٦٣٩٢)، ورقم (٣٦٣٩٥)، فأشار الرافضي إلى الموضعين ولم يشر إلى الموضع الأول لأن صاحب الكنز قال بعد إيراد الحديث بإسناده: «الأبزاري كذاب». والذي نبهني إلى هذا الموضع أبو مريم الأعظمي - جزاه الله تعالى خير الجزاء- في كتابه الفذ «**الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات**» (ج١/ ص٣٨٤)[1].

والشيخ الألباني رحمه الله بعد تخريج الحديث رقم (٤٩٣٣) في «السلسلة»، وبيان أنه موضوع، قال:

(تنبيه) أورد هذا الحديث الشيعي في «مراجعاته» في جملة أحاديث ثلاثة، استدل بها على أن قوله ﷺ لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى**» ليس خاصًا بمورده، استدل على ذلك بالأحاديث المشار إليها، وهذا أحدها!

وهذا كله مما يؤكد لكل منصف أن الشيعي في استدلالاته إنما يجري على قاعدة: «الغاية تبرر الوسيلة»! ولذلك فهو لا يهمه أن يستدل بما صح إسناده إلى النبي ﷺ، ما دام يحقق غرضه؛ مهما كان واهيًا. ا.هـ.

وذكر الرافضي بعد هذا أحاديث المؤاخاة، حيث زعم أن الرسول ﷺ لم يؤاخ بين علي وبين أحد الأنصار كما ثبت في أحاديث المؤاخاة كلها دون استثناء، وإنما كان يصطفى لنفسه عليًا فيتخذه أخاه.

وما ذكره الرافضي هنا قاله من قبل رافضي آخر هو ابن المطهر الحلي، ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٣٥٣: ٣٦٤)، وأثبت أن ما ذكره الرافضي كذب موضوع، فليرجع إليه من شاء، ففيه غنى وكفاية.

وبعد أحاديث المؤاخاة المكذوبة انتقل إلى كذبة أكبر، فالأحاديث المتفق على صحتها عند أهل السنة والجماعة في البخاري ومسلم وغيرهما أن الرسول ﷺ أمر بسد

---

(١) من قرأ هذا الكتاب عرف صحة عنوانه، فقد تتبع المراجعات من البداية إلى النهاية، ونقض كل أقوال الرافضي بالحجج الدامغات.

الأبواب إلا باب أبي بكر، فجاء هذا الرافضي لينقل من كتابين من كتب الرافضة أن الرسول الكريم أمر بسد الأبواب إلا باب علي ! وهذا الكاذب المخادع ذكر في بداية كتابه أنه لا يحتج على أهل السنة إلا بالصحيح من كتبهم.

ويستمر يفتري الكذب على علامة زمانه شيخ الأزهر، فلا ينسب له أي اعتراض على هذه الأكاذيب وكأنه لا يعرف شيئًا عن البخاري ومسلم وكتب أهل السنة، أو كأنه يقدم ما يرويه الهالكون من الرافضة في كتبهم «كينابيع المودة وفضائل أهل البيت» لأخطب خوارزم كأنه - وحاشاه- يقدم هذا على ما يرويه الشيخان وغيرهما، وتقتصر المراجعة الثالثة والثلاثون على سؤال عما جاء في ختام المراجعة السابقة: متى صور عليًا وهارون كالفرقدين؟

ذكر الرافضي أن السيرة النبوية تبين أن عليًا كان وزير الرسول ﷺ في أمره و. . . إلخ . وهذا افتراء على السيرة العطرة؛ فأبو بكر كان صاحبه في الهجرة، ورفيقه في العريش يوم بدر، ونائبه في إمارة المسلمين في الحج، ونائبه في إمامة المسلمين في الصلاة، ولم يكن شيء من هذا لأحد من الصحابة الكرام، ويليه في هذه المنزلة عمر.

ويكفي أن الحاكم الذي ترجم له الرافضي في المراجعة السادسة عشرة ضمن المائة من رواة الشيعة (رقم ٧٨) جاء في «مستدركه» تحت عنوان «فضيلة الشيخين من لسان علي ﷺ»: «لما وضع عمر بن الخطاب ﷺ على سريره، فتكنفه الناس يدعون له وأنا فيهم - أي ابن عباس- ، فجاء علي بن أبي طالب ﷺ فقال: إني كنت لأظن أن يجعلك الله تعالى مع صاحبيك، وذلك أني كنت أكثر أن أسمع رسول الله ﷺ يقول: «ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَخَرَجْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»[(١)]، وإني كنت أظن أن يجعلك الله معهما».

ثم قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي.

قارن بين ما أخرجه الحاكم الشيعي غير الرافضي، وما ذكره عبد الحسين الرافضي السبئي.

وما نسبه الرافضي للبشري من أنه سأله متى صور عليًا وهارون كالفرقدين.

فبالطبع يسأله عما جاء في كتب أهل السنة وليس في كتب الرافضة، أي أن هذا الرافضي الكذاب يُعلِّم شيخ الأزهر مالا يستطيع أن يعرفه من كتب أهل السنة.

وتأتي المراجعة الرابعة والثلاثون في الرد على السؤال المفترى على شيخ الأزهر، فيذكر الرافضي ثلاثة مواقف:

---

(١) البخاري (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩).

الأول: يوم شبر وشبير ومشبر، أي أن أسماء بني علي كأسماء بني هارون فكانت حسنًا وحسينًا ومحسنًا.

قلت: لو سماهم بالأسماء نفسها وليس بما يشبهها فما قيمة هذا وما دلالته على الإمامة والخلافة؟ فسيدنا علي ﷺ الذي يبرأ من هذا الرافضي سمى أبناءه أبا بكر وعمر وعثمان، وهم ممن يكفرهم هذا الرافضي، وهذه التسمية لها دلالتها؛ فالإنسان يسمى أبناءه بأحب الأسماء إليه، ولكن لا علاقة لهذا بالإمامة والخلافة سوى أنه يحبهم وهم الذين خلفوا رسول الله ﷺ قبله، ولو كانوا كما يرى الرافضة أنهم اغتصبوا الخلافة لما أحبهم، بل لكره أن يسمع أسماءهم كما هو حال الرافضة حتى عصرنا، هذا ما ذكره في بداية المراجعة، وأتبعه بيوم المؤاخاة؛ أي المؤاخاة بين الرسول ﷺ وعلي ﷺ، ثم يوم سد الأبواب، أي سدها إلا باب علي. وسبق الحديث عن هذين الموقفين، والإشارة إلى كذب ما قاله الرافضي، أي أنه لا حاجة إلى إعادة ما قيل عن أكاذيبه، ومع ذلك سأقف وقفة أرجو ألا تطول لبيان المزيد من فضائح هذا الرافضي.

أول حديث في المؤاخاة هو: أنت أخي في الدنيا والآخرة[1].

وقال الرافضي: أخرجه الحاكم في (ص: ١٤) من الجزء الثالث من «المستدرك» عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين، وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» مسلمًا بصحته .ا.هـ.

قلت: رجعت إلى الموضع المذكور فوجدت ما ألفته من كذب هذا الرافضي:

فالحاكم سكت بعد الروايتين، ولم يذكر الصحة على شرط البخاري أو شرط مسلم فضلاً عن شرطيهما معًا.

والروايتان يرويهما جميع بن عمير التيمي، ويضاف إليه إسحاق بن بشر الكاهلي.

والذهبي لم يعقب على الرواية الأولى، ثم قال بعد الثانية: «جميع اتهم، والكاهلي هالك»، فأين التسليم بصحته يا رافضي، بل بصحته على شرط الشيخين؟!

والذهبي ترجم لكل من الراويين في «ميزان الاعتدال»: فقال في ترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي الكوفي:

كذبه أبو بكر بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، وأبو زرعة.

---

(١) الترمذي (٣٧٢٠)، وابن عدي، والحاكم كما في الضعيفة رقم (٣٥١) وقال الشيخ الألباني: موضوع.

وقال الفلاسي وغيره: متروك. وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الأحاديث.
ثم قال الذهبي: لا أعلم له أشنع من الحديث الذي رواه العقيلي... وذكر الحديث.

وقال في ترجمته جميع بن عمير التيمي الكوفي:
قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حبان: رافضي يضع الحديث، وقال ابن نمير: كان من أكذب الناس؛ كان يقول: الكراكي تفرخ في السماء، ولا تقع فراخها.

ثم ذكر الذهبي بعد هذا روايته: «أنت أخي في الدنيا والآخرة».

ذكر هذا الحديث الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الضعيفة» (١/ ٣٥١) وقال: موضوع، ثم بين سبب الوضع، وقال: ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وحديث مؤاخاة النبي ﷺ لعلي من الأكاذيب»، وأقره الحافظ الذهبي في «مختصر منهاج السنة».

وبعد هذا الحديث الموضوع حشا المراجعة بعدد من أحاديث المؤاخاة، وإن لم نعد في حاجة إلى النظر في هذه الأحاديث غير أنني سأشير إلى درجة كل حديث كما فصله الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» في القسم الثاني من المجلد العاشر وسأكتفي بذكر درجة الحديث وأترك التفصيل لمن شاء أن يرجع إليه.

«إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له، وأطيعوا»[١].
حديث رقم (٤٩٣٢): موضوع.

«بشارة أتتني من ربي في أخي وابن عمي...»[٢].
حديث رقم (٤٩٤٢) : موضوع.

«أنت أخي وصاحبي»[٣].
حديث رقم (٤٩٤١): ضعيف.

«أنت أخي وصاحبي ورفيقي في الجنة»[٤].
حديث رقم (٤٩٤٣): موضوع.

«أنت أخي ووزيري؛ تقضي ديني، وتنجز موعدي»[٥].

---

(١) ابن جرير في التفسير، والبزار، وأبو نعيم في الدلائل، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٣٢) عن علي بن أبي طالب.
(٢) الخطيب في التاريخ كما في الضعيفة (٤٩٤٢) عن بلال بن حمامة.
(٣) الخطيب في التاريخ كما في الضعيفة (٣٥٢) عن علي.
(٤) الطبراني في الكبير كما في الضعيفة (٤٩٤٤) عن ابن عمر.
(٥) ابن سعد في الطبقات كما في الضعيفة (٤٩٤٥) عن علي.

حديث رقم (٤٩٤٤) : موضوع.

«لما حضرته الوفاة ﷺ قال: ادعوا لي أخي...»(١).

حديث رقم (٤٩٤٥) : موضوع.

«مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي أخو رسول الله»(٢).

حديث رقم (٤٩٠١): موضوع.

«أوحى الله ﷻ -ليلة المبيت على الفراش- إلى جبرائيل وميكائيل...»(٣).

حديث رقم (٤٩٤٦): موضوع.

وأضاف الشيخ الألباني: قال الشيعي فر مراجعاته: أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم».

وذكره الإمام فخر الدين الرازي في «تفسيره».

ثم عقب بقوله:

أولاً: إن لوائح الوضع على هذا الحديث ظاهرة بينة، لا تخفى على أحد أوتى فهمًا وبصيرة، فما فائدة ذكر الفخر الرازي إياه في «تفسيره»؛ وهو محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟! وهو في ذلك مثل «الإحياء» للغزالي!

وثانيًا: فإن قوله: أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم»...!

تعبير يدل على جهله بهذا العلم؛ فإن أصحاب «السنن» عند أهل المعرفة به هم غير أصحاب «المسانيد»! وغالب الظن أن المقصود بهذا التعبير التعمية والتضليل، وإلا فمن هم هؤلاء؟!

وأصحاب «السنن الأربعة»، وكذلك أصحاب «المسانيد» -عندنا معشر أهل السنة- مع أن كتبهم لا تخلو من أحاديث ضعيفة؛ فهي أرفع من أن تسود بمثل هذا الحديث البين بطلانه!

فالله المستعان. انتهى كلام العلامة رحمه الله.

«أنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعد إلا كاذب»(٤).

---

(١) الطبراني في الأوسط، والخطيب في المتفق والمفترق، وابن الجوزي في الواهيات كما في الضعيفة (٤٩٠١) عن جابر.

(٢) ذكره الرازي في تفسيره في سورة البقرة كما في الضعيفة (٤٩٤٦).

(٣) النسائي في الخصائص، والحاكم كما في الضعيفة (٤٩٤٧) عن علي.

(٤) النسائي في الخصائص، والحاكم، كما في الضعيفة (٤٩٤٧) عن علي.

حديث رقم (٤٩٤٧): موضوع .

ثم نبه الألباني إلى تدليسات هذا الرافضي الكثيرة وأكاذيبه.

«والله إني لأخوه ووليه وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني»[(١)].

حديث رقم (٤٩٤٨): منكر.

«أنشدكم الله! هل فيكم أحد آخى رسول الله ﷺ بينه وبينه -إذ آخى بين المسلمين- غيري ؟ قالوا: اللهم لا»[(٢)].

حديث رقم (٤٩٤٩): موضوع.

هذه أحاديث المؤاخاة، وبهذا يتأكد ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، وأقره الحافظ الذهبي، واستشهد به العلامة الألباني : «حديث مؤاخاة النبي ﷺ لعلي من الأكاذيب» ، فرحمهم الله جميعًا، وعامل الرافضي الكذاب بما يستحق.

وينتقل الرافضي بعد هذا إلى أحاديث سد الأبواب إلا باب علي، وسبق بيان أن الثابت المتفق على صحته كما جاء في البخاري ومسلم وغيرهما أن الرسول ﷺ أمر بسد الأبواب إلا باب أبي بكر وليس باب علي، فكل ما يعارض هذا فهو شاذ منكر.

ومع ذلك فلننظر إلى أكاذيب هذا الرافضي.

ذكر حديثًا ناقشناه من قبل في المراجعة (٢٦) . ثم ذكر حديثًا عن عمر بن الخطاب ﷺ[(٣)]، وهو الحديث رقم (٤٩٥١) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني .

والرافضي قال: هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين !! ولذلك وقف الشيخ الألباني وقفة طويلة أمام هذا الكذب المفضوح.

وأنقل هنا ما قاله الألباني ﷺ : «لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي خصلة منها ؛ أحب إلي من أن أعطى حمر النعم : تزوجه فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ -يحل له فيه ما يحل له- والراية يوم خيبر».

ضعيف جدًا: أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٥)، وابن عساكر (١٢/ ٨٧/ ٢) من طريق علي بن عبد الله بن جعفر المديني: ثنا أبي : أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال عمر ابن الخطاب ﷺ. . . فذكره.

---

(١) النسائي في الخصائص، والحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٤٨) عن ابن عباس.

(٢) ابن عبد البر في الاستيعاب كما في الضعيفة (٤٩٤٩) عن علي.

(٣) الحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٥١) عن عمر.

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله:

«قلت: بل المديني عبد الله بن جعفر؛ ضعيف». وقال في «الميزان»:

«متفق على ضعفه. قال ابن المديني: أبي ضعيف.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًا. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: واهٍ.

وقال ابن حبان: هو الذي روى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا: [الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدو عدوي] .

قلت: لكن تزوجه بفاطمة وحمله الراية؛ فمتواترٌ في دواوين السنة.

والحديث؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٢١) . وقال:

«رواه أبو يعلى في «الكبير»[(١)]؛ وفيه عبد الله بن جعفر بن نَجِيحٍ، وهو متروك».

وأما الشيعي؛ فعزاه في حاشية (ص١٤٩) للحاكم وأبي يعلى؛ ولم يكشف عن علته كما هي عادته ! بل زاد على ذلك، فقال في صلب الكتاب بأنه:

«حديث صحيح على شرط الشيخين» !

وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة؛ فإن عبد الله بن جعفر هذا - مع ضعفه الشديد- لم يخرِّج له الشيخان.

وسهيل بن أبي صالح؛ لم يخرج له البخاري. أفلا تجعل لعنة الله على الكاذبين ؟!

ومن تدليسات هذا الشيعي -إن لم نقل من أكاذيبه-؛ قوله عطفًا على عزوه المشار إليه آنفًا:

«وأخرجه بهذا المعنى -مع قرب الألفاظ-: أحمد بن حنبل من حديث عبد الله بن عمر(ص٢٦) من الجزء الثاني من (مسنده») !! وكشفًا عن تدليسه؛ أقول:

أولاً: إن لفظ حديث ابن عمر بعيد جدًا عن لفظ حديث الترجمة في الخصلة الثانية؛ فإن أحمد أخرجه في المكان الذي أشار إليه من طريق هشام بن سعد عن عمر بن أَسِيدٍ عن ابن عمر قال: كنا نقول في زمن النبي ﷺ : رسول الله خير الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليَّ من حمر النعم. . .» .

---

(١) وهو في «المقصد العلي» (١٣٢٩)، ورمز له بـ: (ك)؛ يعني: في «الكبير».

قلت: فذكرها؛ إلا أنه قال في الخصلة الثانية: «وسدّ الأبواب إلا بابه في المسجد».

فتأمل كم الفرق بين هذا اللفظ ولفظ الترجمة: وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ؛ يحلُّ له فيه ما يحلُّ له ؟!

هذا الفرق في اللفظ؛ فما بالك في المعنى، وهو مقصود الألفاظ ؟!

ثانيًا: في حديث ابن عمر هذا ما لا يؤمن به الشيعة؛ وهو أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر، ويجادلون في ذلك مجادلة كبيرة بالباطل، ويرتكبون في سبيل ذلك كلَّ سهل ووَعْرٍ، ويُعْرِضُون عن الأحاديث الصحيحة -كحديث ابن عمر هذا- إلى الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة -كحديث عمر هذا، وما قبله من الأحاديث وما يأتي-.

فما أشبه هذا الشيعي وأمثاله الذين يأخذونَ من النصِّ ما يوافق أهواءهم، ويدَعُون منه ما يخالفهم، فما أشبههم بمن خاطبهم الله تعالى بقول: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ! ومن تدليساته أيضًا؛ قوله عَطْفًا على ما سبق: «ورواه عن كلٍّ من عمر وابنه عبد الله؛ غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة» !

فأقول: ليس له عن عمر إلا تلك الطريق الواهية، ولا عن ابن عمر إلا تلك الطريق المذكورة؛ وهي جيدة. وقال الهيثمي فيه: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال (الصحيح»)!

وأقول: **هشام بن سعد**؛ وإن أخرج له مسلم؛ ففي حفظه ضعف يسير، وهو حسن الحديث. ولذلك حسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه هذا في «الفتح» (٧/ ١٣). لكن له شواهد كثيرة تؤيِّد صحَّة هذه الخصلة في حديث ابن عمر.

وقد جمع الحافظ بينها وبين قوله ﷺ: **«لاَ يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلاَّ سُدَّ إِلاَّ بَابُ أَبِي بَكْرٍ»** أخرجه البخاري، فراجعه في «فتح الباري».

ثم ذكر الرافضي بعد ما سبق حديثًا فيه: «ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه»[(١)] .وهو الحديث رقم (٤٩٥٢) في «الضعيفة»، وهو ضعيف جدًا.

وبعده «أما بعد، فإني أمرت بسد هذه الأبواب إلا باب علي، وقال فيه قائلكم...»[(٢)]. وهو رقم (٤٩٥٣) : ضعيف.

---

(١) الحاكم كما في الضعيفة (٤٩٥٢) عن سعد بن مالك.

(٢) النسائي في الخصائص، وأحمد، والحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٥٣) عن زيد بن أرقم.

وكرر الرافضي هذا الحديث في نهاية المراجعة وذكر الرافضي حديثًا آخر، بروايات مختلفة، وهو: «إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده لهارون وذريته، وإني سألت الله أن يطهر مسجدي لك ولذريتك من بعدك»[١].

والألباني ذكر هذا تحت رقم (٤٩٥٤)، وبيّن أنه حديث موضوع، ثم ذكر رواية أخرى للحديث تحت رقم (٤٩٥٥)، وبيّن أنه ضعيف جدًا[٢].

وهكذا لم يسلم حديث واحد في سد الأبواب إلا باب علي، ويبقى ما رواه الشيخان وغيرهما من روايات«سُدَّ إِلاَّ بَابُ أَبِي بَكْرٍ».

ويخطو الرافضي خطوة أخرى في ضلاله ومفترياته، فيفتري الكذب على شيخ الأزهر بأنه أعجب بهذه المراجعة أيما إعجاب، وحكم على هذه الأحاديث بأنها متواترة جلية؛ فليست صحيحة فقط بل متواترة، ثم إنها جلية في إثبات قول ابن سبأ بأن عليًا هو الوصي بعد النبي ﷺ !!

وبهذه الكذبة الواضحة الفاضحة تنتهي المراجعة الخامسة والثلاثون .



(١) ابن الجوزي في الموضوعات كما في الضعيفة (٢٩٥٤) عن ابن عباس.
(٢) البزار كما في الضعيفة (٤٩٥٥) عن علي بن أبي طالب.

المراجعات من السادسة والثلاثين

إلى الثانية والخمسين

تدور هذه المراجعات حول آية الولاية، والأحاديث المؤيدة لما يزعمه هذا الرافضي. وبدأها بسبعة أحاديث تذكر أن عليًا ولي كل مؤمن من بعد الرسول ﷺ . وقد سبق بيان أن كلمة «من بعدي» لم تصح من أي طريق، فلا حاجة للوقوف عند هذه النصوص.

ومن أراد الاستزادة يمكنه الرجوع إلى «**الحجج الدامغات**» لأبي مريم الأعظمي، حيث فصل القول وبيَّن جهل وأكاذيب هذا الرافضي في أربع وعشرين صفحة (١/ ٤٢٥ : ٤٤٨) . والمراد بآية الولاية قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ .

والرافضي ذكر الاستدلال بهذه الآية الكريمة في المراجعة الثانية عشرة، فراجعها هناك حيث ناقشناه بالتفصيل[١].

ولاحظ أنه يكرر الاستدلال بالآيات الكريمة والأحاديث الموضوعة والضعيفة في مواضع مختلفة من المراجعات حتى يدلس على القراء فيبدو من تدليسه أن الأدلة كثيرة وبمثل هذه الأحاديث يطعن في سياق الآيات الكريمة، ومعلوم أن ترتيب الآيات الكريمة توقيفي، وكذلك يطعن في الصحابة الكرام ويصفهم بما وصف به الكفار، ويبدو كل هذا من أقوال الرافضي في نهاية المراجعتين (٤٢، ٤٤)، ومع كثرة ما ذكره من أحاديث ينسب لشيخ الأزهر أنه قال في (المراجعة ٤٧) : ليتك أوقفتنا على السنن المؤيدة للنصوص، فيرد عليه بذكر أربعين حديثًا (!!) فلننظر في هذه الأحاديث بأرقامها.

والعلامة الألباني رحمه الله خرَّج هذه الأحاديث، وذكر تعقيبًا في النهاية، نقف عنده إن شاء الله تعالى.

١) «هذا إمام البررة، قاتل الفجرة. . .»[٢].

قال الرافضي: أخرجه الحاكم، ثم قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

---

(١) راجع (ص:٨٨) .

(٢) الحاكم، والخطيب في التاريخ كما في الضعيفة (٣٥٧) عن جابر بن عبد الله.

قلت: هل عمي الرافضي عن تعقيب الذهبي: «قلت: بل والله موضوع، وأحمد - أحد الرواة- كذاب». وفي حاشية «كنز العمال» ذكر قول الذهبي . حديث رقم (٣٢٩٠٩) .وفي «الضعيفة» حديث رقم (٣٥٧).

قال الألباني: موضوع، ثم فصل القول. هذا هو الحديث الأول في الأربعين.

٢) «أوحى إليَّ في علي ثلاث: أنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين»[1].

قال الرافضي: أخرجه الحاكم ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قلت: هل عمي مرة أخرى عن قول الذهبي: أحسبه موضوعًا، وعمرو وشيخه متروكان. وذكر الألباني الحديث وهو رقم (٣٥٣)، وقال: موضوع، ثم فصل القول في بيان الوضع وذكر قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا حديث موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث، ولا تحل نسبته إلى الرسول المعصوم، ولا نعلم أحدًا هو سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين» غير نبينا ﷺ ، واللفظ مطلق؛ ما قال فيه من بعدي . وجاء في «كنز العمال» حديث رقم (٣٣٠١٠): قال ابن العماد: هذا حديث منكر جدًا ويشبه أن يكون من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ لا صفات علي.

٣) هو نفسه الحديث السابق.

٤) «مرحبًا بسيد المسلمين، وإمام المتقين»[2]. وهو الحديث (٤٨٨٥) في «الضعيفة».

وقال الألباني فيه: موضوع، وبين سبب الوضع، ثم قال: ومما يؤكد وضع هذا الحديث: المبالغة فيه؛ فإن سيد المسلمين وإمام المتقين، إنما يصح أن يوصف به رسول ﷺ وحده فقط. ولذلك حكم على الحديث -وأمثاله مما في معناه- العلماء المحققون بالوضع كما تقدم في الحديث (٣٥٣).

٥) «أول من يدخل من هذا الباب إمام المتقين وسيد المسلمين...»[3]. وهو الحديث رقم (٤٨٨٦) في «الضعيفة».

وقال الألباني: موضوع، وأفاض في إثبات ذلك، وقال: أورده ابن الجوزي في

---

(١) الطبراني في الصغير الضعيفة (٣٥٣).

(٢) أبو نعيم في الحلية وعنه ابن عساكر الضعيفة (٤٨٨٥).

(٣) أبو نعيم في الحلية وعنه ابن عساكر الضعيفة (٤٨٨٦).

«الموضوعات»، وأقره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة».

٦) «إن الله عهد إليَّ في علي أنه راية الهدي، وإمام أوليائي...»[١].

وهو الحديث رقم (٤٨٨٧) في «الضعيفة».

وقال الألباني: موضوع، وبين السبب، وذكر من حكم عليه بالوضع كالذهبي، والعسقلاني، وابن الجوزي، والسيوطي.

وقال الرافضي بعد هذا الحديث: وأنت ترى هذه الأحاديث الستة نصوصًا صريحة في إمامته، ولزوم طاعته عليه السلام.

قلت: الحديث الموضوع لا يحل الاحتجاج به، ولا ذكره إلا للتحذير منه؛ لأنه من باب الكذب على رسول الله ﷺ، وينطبق على من رواه ومن احتج به ما صح عن رسول الله ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٢].

والرافضي -المفتري الكذاب- يرتكب أكثر من جريمة؛ فهو يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ، ثم يحتج بهذه الأكاذيب لتأييد ما جاء به ابن سبأ من فكرة الوصى بعد النبي، وما يتبع ذلك من تكفير الصحابة الكرام -خير أمة أخرجت للناس- وعلى الأخص أبو بكر وعمر، خير البشر بعد رسول الله ﷺ كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، ثم يضيف جريمة أخرى فيفتري الكذب على شيخ الأزهر؛ فينسب له في المراجعة القادمة تسليمه بصحة ما جاء به الرافضي، بل يضيف هو نفسه أخبارًا تؤيد ما جاء به الرافضي من أكاذيب!!

٧) «إن هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، وهذا الصديق الأكبر، وهذا فاروق هذه الأمة...»[٣].

قلت: سبق في المراجعة (١٢)، والحديث رواه العقيلي في «الضعفاء»، وابن الجوزي في «الموضوعات».

٨) «يا معشر الأنصار، ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدًا، هذا علي فأحبوه بحبي، وأكرموه بكرامتي، فإن جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله ﷻ»[٤].

---

(١) أبو نعيم في الحلية الضعيفة (٤٨٨٧).

(٢) البخاري (١٠٨)، ومسلم (٣) من حديث أنس وغيره.

(٣) مضى ص١٣٣.

(٤) الطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية كما في الضعيفة (٤٨٩٠) عن علي.

هذا جزء من الحديث رقم (٤٨٩٠) في «الضعيفة».

وقال الألباني: موضوع، وتوسع في بيان هذا .

وما أشار إليه الرافضي في «الكنز» نجد فيه بعد الحديث.

قال ابن كثير: هذا حديث منكر، وبالطبع ما كان مثل هذا الرافضي ليذكره. (انظر: الحديث رقم ٣٣٠٠٧) .

٩) «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قلت: هذا الحديث مما اشتهر على الألسنة، وبيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لا يصح سندًا ولا متنًا، وسأنقل ما قاله شيخ الإسلام.

وفي عصرنا في كتاب «الحجج الدامغات» قال المؤلف (١/ ٤٧٩): «هذا حديث موضوع على ما له من طريق وشواهد، وقد حكم عليه بذلك عدد من أهل العلم، وسنفصل كل ذلك إن شاء الله تعالى».

ووفى المؤلف بما وعد، ففصله في ست عشرة صفحة من الحجم الكبير جدًا، وتتبع طرقه المختلفة وبيّن ما فيها، ثم قال: هذا ما وجدته من طريق هذا الحديث -على اختلاف في لفظه- وهي بمجموعها تبلغ واحدًا وعشرين طريقًا، لا تقوم بها حجة ولا كرامة؛ فحديث ابن عباس لم يروه إلا كذاب دجال، أو متهم بالكذب والوضع، أو مجهول لا نعرف عنه شيئًا، ومثله حديث جابر من طريقيه. أما حديث علي فمع وجود شبهة التصحيح فيه فهو ساقط بمرة لما قدمنا من جود ثلاث علل -على الأقل- في كل طريق من طرقه الثلاث، هذا فضلاً عن الاضطراب في سنده.

ثم قال: فضم حديث علي إليهما مما يزيده وهنًا على وهن، ويؤكد وضعه وكذبه وبطلانه. فهو من نوع الضعيف الذي لا ينجبر بكثرة طرقه، الذي نبه عليه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح.

وذكر المؤلف أسماء من حكم على الحديث بالوضع والكذب، أو من رده وضعفه، ومنهم: ابن معين، والإمام أحمد، والدارقطني، والذهبي، وابن عدي، وابن الجوزي، والترمذي، وابن كثير وغيرهم.

والعلامة الألباني يرحمه الله، ذكر الحديث برقم (٢٩٥٥) في «الضعيفة»، وخرجه تخرجًا موسعًا، أذكره تامًا.

قال بعد نص الحديث:

موضوع: أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» كما يأتي، والطبراني في

«المعجم الكبير» (٣/١٠٨/ ١)، والحاكم (٣/ ١٢٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٥٩/ ٢) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي: نا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا.

وقال ابن جرير والحاكم: «صحيح الإسناد». ورده الذهبي بقوله:

«بل موضوع». ثم قال الحاكم.

«وأبو الصلت ثقة مأمون». فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: لا والله، لا ثقة ولا مأمون». وقال في كتابه «الضعفاء والمتروكين».

«اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو رزعة: لم يكن بثقة. وقال ابن عدي: متهم. وقال غيره: رافضي».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب».

قلت: لم يوثقه أحد سوى ابن معين، وقد اضطرب قوله فيه على وجوه:

الأول: أنه ثقة. رواه عنه الدوري. أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٦)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٥٠).

الثاني: ثقة صدوق. رواه عنه عمر بن الحسن بن علي بن مالك في «التاريخ» (١١/ ٤٨).

الثالث: ما أعرفه بالكذب. وقال مرة: لم يكن عندنا من أهل الكذب.

رواه عنه ابن الجنيد. أخرجه في «التاريخ» (١١/ ٤٩). وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز في «جزء معرفة الرجال» ليحيى بن معين (ق٤/ ٢): «وسألت يحيى عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي؟ فقال: ليس ممكن يكذب». ورواه عنه الخطيب (١١/ ٥٠).

الرابع: قال أبو علي صالح بن محمد وقد سئل عن أبي الصلت: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه. كذا أخرجه الخطيب عنه. وأخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧) من طريق أخرى عنه قال: «دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت، فسلّم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق».

الخامس: ما أعرفه! أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩) من طريق عبد الخالق بن منصور قال: وسألت يحيى بن معين عن أبي الصلت؟ فقال: فذكره.

وقال الخطيب: «قلت: أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديمًا، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد».

قلت: وهذا جمع حسن بين هذه الأقوال، على أنها باستثناء القول الأخير، لا تعارض كبير بينها كما هو ظاهر. إلا أن القول الثالث: «ما أعرفه بالكذب». ليس نصًا في التوثيق، لأنه لا يثبت له الضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية. فيبدو لي -والله أعلم- أن ابن معين لم يكن جازمًا في توثيقه، ولذلك اختلفت الرواية عنه، وسائر الأئمة قد ضعفوه وطعنوا فيه فالعمدة عليهم دونه.

وكذلك اختلف قول ابن معين في الحديث نفسه على وجوه:

الأول: هو صحيح. أخرجه الخطيب عن القاسم بن عبد الرحمن الأنباري عنه.

الثاني: ما هذا الحديث بشيء. قاله في رواية عبد الخالق المتقدمة عنه.

الثالث: قال يحيى بن أحمد بن زياد: وسألته يعني ابن معين عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش: حديث ابن عباس؟ فأنكره جدًا. أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩).

الرابع: قال ابن محرز في روايته المتقدمة عن ابن معين: فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش... فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديمًا، ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسرًا يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها».

فهذه الرواية تلتقي مع الثانية والثالثة، لقول ابن نمير أن أبا معاوية كف عنه.

الخامس: حديث كذب ليس له أصل.

قال ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/ ٢٠٤/ ١): «وقال محمد بن أبي يحيى[(١)]: سألت أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا به (فذكره)، فقال أحمد: قبّح الله أبا الصلت ذاك، ذكر عن عبد الرزاق حديثًا ليس له أصل، وقال إبراهيم بن جنيد: سئل يحيى ابن معين عن عمر ابن إسماعيل بن مجالد بن سعيد؟

فقال: كذاب يحدث أيضًا بحديث أبي معاوية عن الاعمش بحديث «أنا مدينة العلم، وعلي بابها»، وهذا حديث كذب ليس له أصل.

وسألته عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: قد سمع، وما أعرفه بالكذب. قلت: فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس؟ قال: ما سمعته قط، وما بلغني إلا عنه» !

قلت: فأنت ترى أن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلى تضعيف الحديث.

---

(١) قلت: ابن أبي يحيى هذا لم أعرفه، ولم يذكره القاضي أبو يعلي في «طبقات الحنابلة». والله أعلم.

وكأنه لذلك تأول الخطيب الرواية الأولى عنه بأنه لا يعني صحة الحديث نفسه وإنما يعني ثبوته عن أبي معاوية ليس إلا، فقال عقبها: «قلت: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه».

قلت: وقد وقفت على جماعة تابعوا أبا الصلت في روايته أسوق لك أسماءهم للنظر في أحوالهم:

الأول: محمد بن الطفيل. قال محمد بن أبي يحيى المتقدم ذكره عن يحيى بن معين أنه قال: حدثني به ثقة: محمد بن الطفيل عن أبي معاوية. كذا في «منتخب ابن قدمة» (١٠/ ٢٠٤/ ١).

قلت: وهذه متابعة قوية إن صح السند عن ابن الطفيل فإنه «صدوق» كما في «التقريب»، لكن ابن أبي يحيى فيه جهالة كما سبق.

الثاني: جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٧/ ١٧٢-١٧٣) من رواية محمد ابن عبد الله أبي جعفر الحضرمي عنه: حدثنا أبو معاوية به. قال أبو جعفر: «لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه».

قلت: فيه إشارة إلى أن جعفر بن محمد ليس بثقة، وقد قال الذهبي: «فيه جهالة». ثم ساق له هذا الحديث وقال: «موضوع».

وأقره الحافظ على التجهيل، وتعقبه على قوله بأنه «موضوع» فقال: «وهذا الحديث له طرق كثيرة في «مستدرك الحاكم»، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع».

كذا قال، وفيه نظر، فإن الحديث ليس له عند الحاكم إلا هذه الطريق، وطريق أخرى فقط، وهي الآتية بعد.

الثالث: محمد بن جعفر الفيدي.

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧) وروى بسنده الصحيح عن العباس ابن محمد الدوري أنه قال: «سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي؟ فقال: ثقة. فقلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون».

ورواه الخطيب أيضًا (١١/ ٥٠) عن الدوري بلفظ: «فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، هذا أو نحوه».

ولم يذكر التوثيق ! وقد قال الحافظ في ترجمة محمد بن جعفر بن أبي مواثة الكلبي أبي عبد الله وقيل أبو جعفر الكوفي، ويقال البغدادي العلاف المعروف بالفيدي من «التهذيب»: «روى عنه البخاري حديثًا واحدًا في «الهبة» و . . . ومحمد بن عبد الله الحضرمي. ذكره ابن حبان في «الثقات» . . . قلت: وقع في «الهبة»: حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر، ولم يذكر نسبه، والذي أظن أنه القومسي، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر، بخلاف هذا. والقومسي ثقة حافظ، بخلاف هذا، فإن له أحاديث خولف فيها».

وقال في «التقريب»: «محمد بن جعفر الفيدي. . . العلاف نزل الكوفة ثم بغداد، مقبول».

قلت: ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره، فقد روى عنه الحضرمي أيضًا كما تقدم، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة. والله أعلم.

الرابع: عمر بن إسماعيل بن مجالد قال: حدثنا أبو معاوية به.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٦) وروى عن ابن معين أنه قال: «عمر بن إسماعيل شويطر، ليس بشيء، كذاب، رجل سوء، خبيث، حدث عن أبي معاوية. . .» .

قال العقيلي: «ولا يصح في هذا المتن حديث».

الخامس رجاء بن سلمة: حدثنا أبو معاوية الضرير به. أخرجه الخطيب (٤/ ٣٤٨) .

ورجاء هذا قال عنه ابن الجوزي: «اتهم بسرقة الأحاديث».

السادس: الحسن بن علي بن راشد.

أخرجه ابن عدي (٩٣/ ١)، وعنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢٤): حدثنا العدوي: ثنا الحسن بن علي بن راشد حدثنا أبو معاوية به.

وهذه متابعة قوية، لأن الحسن هذا صدوق رمي بشيء من التدليس كما في «التقريب» وقد صرح بالتحديث، لولا أن العدوي هذا كذاب واسمه الحسن بن علي بن زكريا البصري الملقب بالذئب! فهي في حكم المعدوم ! ولذلك قال ابن عدي: «وهذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية، على أنه قد حدث [به] غيره، وسرقه منه من الضعفاء، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خيرًا وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي عليه».

قلت: فهؤلاء ستة متابعين لأبي الصلت، ليس فيهم من يقطع بثقته، لأن من وثق منهم، فليس توثيقه مشهورًا مع قول أبي جعفر الحضرمي المتقدم:

«لم يروه عن أبي معاوية من الثقات أحد».

مع احتمال أن يكونوا سرقوه عن أبي الصلت، وهو ما جزم به ابن عدي كما تقدم ويأتي.

وقد وجدت لأبي معاوية متابعًا، ولكنه لا يساوي شيئًا، فقال ابن عدي (ق١٨٢-١٨٣): حدثنا أحمد بن حفص السعدي: ثنا سعيد بن عقبة عن الأعمش به؛ وقال: «سعيد بن عقبة؛ سألت عنه ابن سعيد؟ فقال: لا أعرفه. وهذا يروي عن أبي معاوية عن الأعمش، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء، فرووه عن أبي معاوية، وألزق هذا الحديث على غير أبي معاوية، فرواه شيخ ضعيف، يقال له: عثمان بن عبد الله الأموي عن عيسى بن يونس عن الأعمش. وحدثناه بعض الكذابين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن الأعمش».

قلت: وأحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي في هذا المتابع؛ قال الذهبي: «صاحب مناكير، قال حمزة السهمي: لم يتعمد الكذب. وكذا قال ابن عدي». وقال في سعيد بن عقبة عقب الحديث: «لعله اختلقه السعدي».

وعثمان بن عبد الله الأموي الراوي عن المتابع الثاني؛ قال الذهبي في «الضعفاء»: «متهم، واهٍ، رماه بالوضع ابن عدي وغيره».

قلت: ومع ضعف هذه الطرق كلها، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به؛ فلم يقع في شيء منها تصريح الأعمش بالتحديث. فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظًا لكنه يدلس كما قال الحافظ في «التقريب»، لا سيما هو يرويه عن مجاهد، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة، وما سواها فإنما تلقاها عن أبي يحيى القتات أو ليث عنه. فقد جاء في «التهذيب»: «وقال يعقوب بن شيبة في «مسنده»: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: «سمعت»، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد».

قلت: وأبو يحيى القتات، وليث -وهو ابن أبي سليم- كلاهما ضعيف. فما دام أن الأعمش لم يصرح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث، ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به. والله أعلم. وقد روي الحديث عن علي أيضًا، وجابر، وأنس بن مالك.

١) أما حديث علي؛ فأخرجه الترمذي واستغربه، وقد بيَّنت علته في «تخريج المشكاة» (٦٠٨٧).

٢) وأما حديث جابر، فيرويه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني: ثنا عبد الرازق: ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: سمعت رسول الله ﷺ يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي يقول: «هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، -يمد بها صوته-، أنا مدينة العلم...».

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧و١٢٩) متفرقًا، والخطيب (٢/ ٣٧٧). وقال الحاكم: «إسناده صحيح»! ورده الذهبي بقوله: «قلت: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب». وقال في الموضع الثاني: «قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك».

وقال الخطيب في ترجمة أحمد هذا وقد ساق له الشطر الأول من الحديث: «وهو أنكر ما حفظ عليه. قال ابن عدي: كان يضع الحديث».

٣) وأما حديث أنس؛ فله عنه طريقان:

الأولى: عن محمد بن جعفر الشاشي: نا أبو صالح أحمد بن مزيد: نا منصور بن سليمان اليمامي: نا إبراهيم بن سابق: نا عاصم بن علي: حدثني أبي عن حميد الطويل عنه مرفوعًا به دون قوله: «فمن أراد...» وزاد: «وحلقتها معاوية»!

أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في «أحاديثه» (٢١٤/ ٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، من دون عاصم بن علي لم أعرف أحدًا منهم، ووالد عاصم -وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي- ضعيف؛ قال الحافظ: «صدوق، يخطئ، ويصر». ولست أشك أن بعض الكذابين سرق الحديث من أبي الصلت وركّب عليه هذه الزيادة انتصارًا لمعاوية رضي الله عنه بالباطل، وهو غني عن ذلك.

الثانية: عن عمر بن محمد بن الحسين الكرخي: نا علي بن محمد بن يعقوب البردعي: نا أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة بـ(نوقان): حدثني أبي: نا الحسن بن تميم بن تمام عن أنس بن مالك به دون الزيادة، وزاد: «...وأبو بكر وعُمر وعثمان سورها، وعلي بابها...». أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ١٧٦/ ٢) وقال: «منكر جدًا، إسنادًا ومتنًا».

قلت: بل باطل ظاهر البطلان من وضع بعض جهلة المتعصبين ممن ينتمون للسنة.

وجملة القول؛ أن حديث الترجمة ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة، بل كلها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، ومن حسنه أو صححه فلم ينتبه لعنعنة الأعمش في الإسناد الأول.

فإن قيل: هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع.

قلت: نعم، ولكن في متنه ما يدل على وضعه كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «منهاج السنة» قال: «وحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ عنه إلا واحد؛ فسد أمر الإسلام. ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة. وإذا قالوا: ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره، قيل لهم: لابد من العلم بعصمته أولاً، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن نعرف عصمته لأنه دور ولا إجماع فيها. ثم علم الرسول ﷺ من الكتاب والسنة قد طبق الأرض، وما انفرد به علي عن رسول الله ﷺ فيسير قليل، وأجلّ التابعين بالمدينة هم الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان. وتعليم معاذ للتابعين ولأهل اليمن أكثر من تعليم علي رضي الله عنه، وقدم علي على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد: كشريح، وعبيدة، وعلقمة، ومسروق، وأمثالهم»[1].

ثم رأيت ابن جرير الطبري قد أخرج الحديث في «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٠-٩١/ ١٨١و ١٨٢) من طريق عبد السلام وإبراهيم بن موسى الرازي وقال: «والرازي هذا ليس بالفراء، (وقال:) لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث».

قلت: قال ابن عدي: «له حديث منكر عن أبي معاوية». وكأنه يعني هذا.

قلت: وقد خفي على الشيخ الغماري كثير من هذه الحقائق، فذهب إلى تصحيح الحديث في رسالة له سماها «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» والرد عليه يتطلب تأليف رسالة، والمرض والعمر أضيق من ذلك، لكن بالمقابلة تتبين الحقيقة لمن أرادها.

١٠) «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

قال الرافضي: أخرجه الترمذي في «صحيحه».

قلت: لم يذكر قول الترمذي «غريب»، كما أن الترمذي له «السنن» وليس الصحيح، والحديث ذكره الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم (٢٩٥٥)، وذكره في ضعيف الجامع الصغير تحت رقم (١٤١٠)، وقال: موضوع.

(١) «منهاج السنة» (٤/ ١٣٨-١٣٩)، «مختصره» (ص: ٤٩٦-٤٩٧).

١١) «علي باب علمي، ومبين بعدي لأمتي ما أرسلت به، حبه إيمان، وبغضه نفاق»[١].

قال الرافضي: أخرجه الديلمي، وذكر موضعه في «كنز العمال».

قلت: وعزوه للديلمي يعني أنه ضعيف لا يحتج به.

١٢) «أنت تبين لأمتي ما اختلفو فيه من بعدي»[٢].

ذكره الرافضي وقال: أخرجه الحاكم ثم قال: صحيح على شرط الشيخين. ولم يذكر قول الحافظ الذهبي. **قلت**: بل هو فيما أعتقده من وضع ضرار. قال ابن معين: كذاب.

وقال الرافضي: وأخرجه الديلمي، وأشار «للكنز» وهو في «الكنز» تحت رقم (٣٢٩٨٣)، وعزاه للديلمي فعلاً، وهذا يعني أنه ضعيف كسابقه.

وهذا الحديث هو رقم (٤٨٩١) في «الضعيفة».

وقال الألباني: موضوع، وبيّن سبب الوضع، وأشار إلى تصرف هذا الرافضي فقال: نقل تصحيح الحاكم إياه دون نقد الذهبي له، كما هي عادته في أحاديثه الشيعية، ينقل كلام من صححه دون من ضعفه.

ولا يقتصر على ذلك؛ بل يستدل به على: «أن عليًا من رسول الله، بمنزلة الرسول من الله...»!! تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

١٣) «علي مني بمنزلتي من ربي».

قلت: لا يعرف له إسناد ولا مخرج.

وقال الألباني: في «الضعيفة» (ج١٠ القسم الثاني ص٥٧٣): لم يتيسر لي الوقوف على إسناده، وإن كان لوائح الوضع ظاهرة عليه.

١٤) «علي بن أبي طالب باب حطة، من دخل منه كان مؤمنًا، ومن خرج منه كان كافرًا»[٣].

قلت: الحديث في «فيض القدير» (ج٤) تحت رقم (٥٥٩٢)، وأشار السيوطي -مع تساهله- إلى ضعفه. وبيَّن المناوي ضعفه، فقد تفرد به حسين الأشقر.

قال البخاري: حسين عنده مناكير، وقال الهذلي: كذاب.

١٥) «علي مني وأنا من علي، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي»[٤].

---

(١) سيأتي ص٢٥٨.

(٢) الحاكم كما في الضعيفة (٤٨٩١).

(٣) الدارقطني في الأفراد كما في ضعيف الجامع (٣٨٠٤) وقال: موضوع.

(٤) الترمذي (٣٧١٩)، وابن ماجه (١١٩).

قلت: هذا الحديث كسابقه، وذكر بعده في «فيض القدير» تحت رقم (٥٥٩٥) ، وضعفه السيوطي، وفي شرح المناوي جاء قول البخاري في الإسناد: فيه نظر.

وأحب أن أشير إلى حقائق تدحض أكاذيب هذا الرافضي فيما ذكره:

فالثابت أن أبا بكر الصديق ﷺ خرج أميرًا على الحج عام الوفود سنة تسع نائبًا عن الرسول ﷺ ، وبعد خروجه نزلت سورة براءة، فلحق به علي ﷺ لإبلاغها في ذلك العام، وكان مأمورًا لأبي بكر وليس أميرًا عليه.

ولم يكن ذلك إذن في حجة الوداع .

وقوله ﷺ : «علي مني وأنا من علي» حديث ثابت، وثبت مثله لغير علي كحديث الأشعريين المشتهر. أما الزيادة ففيها نظر.

وفي «الحجج الدامغات» (١/ ٤٩٩ : ٥٠٨) أفاض الأعظمي -جزاه الله خيرًا- في مناقشة الرافضي، وبيان تناقضه وجهله ومما ذكره ما يأتي: قول عبد الحسين. . .من حديث حبش بن جنادة بطرق متعددة كلها صحيحة فيه غش ومغالطة، فلم يروه عن حبش إلا أبو إسحاق السبيعي: وأبو إسحاق مدلس وقد عنعن، ثم إنه كان قد اختلط. وقد رواه عنه ثلاثة رواة هم: حفيده إسرائيل بن يونس، وقيس ابن الربيع، وهذان رويا عنه بعد اختلاطه.

ورواه عنه أيضًا شريك القاضي، وهو وإن كان قديم السماع من أبي إسحاق إلا أن شريكًا نفسه سيىء الحفظ، وكان قد اختلط هو الآخر.

وفي الحديث علة ثانية، وهي أن الحديث جاء بلفظ آخر وهو: «علي مني وأنا من علي، ولا يقضي ديني إلا أنا أو علي». وبيّن الأعظمي ترجيح هذه الرواية، ولأمانته ذكر أنه استفاد هذا من تصحيح الشيخ الألباني لهذا اللفظ.

وقال الأعظمي: أما الحديثان اللذان ذكرهما عبد الحسين في الهامش من «مسند» الإمام أحمد فهما ضعيفان لا يثبتان ومنكران، وقبل كل شيء ليسا من رواية الإمام أحمد، بل من زوائد ابنه عبد الله في «مسند» أبيه، وهذا ما لم يفهمه هذا الموسوي عبد الحسين.

ثم أخذ يبيّن علل الضعف.

وفي أواخر بيانه الشافي قال: سائر ما عقب به عبد الحسين هذا على الحديث من قوله: «فأين تذهبون، وماذا تقولون في هذه السنن الصحيحة، والنصوص الصريحة. . .» إلى آخر كلامه الذي خار فيه خوار البقرة، يدل على ما في قلبه من المرض، وقد بناه على ما أثبتنا -ولله الحمد- بطلانه من زعمه صحة هذه النصوص وصراحتها، وزعمه أنه كان يوم الحج الأكبر، وزعمه الوصاية لعلي، وغير ذلك من الأباطيل.

ثم زعم أن هذا كله هو الهداية وما سواه ضلال، وهو يعني أن أشباهه من الرافضة هم المهتدون، وأن من سواهم من أهل السنة هم الضالون. . .إلخ.

فجزى الله أبا مريم الأعظي خير الجزاء على جهوده الموفقة.

١٦) «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع عليًا فقد أطاعني، ومن عصى عليًا فقد عصاني»(١).

قال الرافضي: أخرجه الحاكم في (ص:١٢١) من الجزء الثالث من «المستدرك»، والذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين.

قلت: رجعت إلى الموضعين المذكورين فلم أجد ذكرًا للشيخين!

فلماذا هذا الكذب والكتاب مطبوع يسهل الرجوع إليه؟ وما ذكره الحاكم والذهبي هو القول بصحته فقط. ومع ذلك فالحديث ضعيف، وهو رقم (٤٨٩٢) في «الضعيفة».

قال الألباني: ضعيف .

أخرجه الحاكم وابن عساكر من طرق عن يحيى بن يعلى. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

ثم قال الألباني: أنى له الصحة؛ ويحيى بن يعلى -وهو الأسلمي- ضعيف؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر.

والحديث الآخر هو رقم (٨٩٢) في «الضعيفة»، وفيه تضعيف الذهبي ليحيى، وقال ابن معين : ليس بشيء.

وقال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. ضعيف الحديث.

١٧) «يا علي، من فارقني فقد فارق الله، ومن فارقك فقد فارقني»(٢).

قال الرافضي: أخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد.

قلت: يا رافضي، أما قرأت قول الحافظ الذهبي ردًا على تصحيح الحاكم: بل منكر ؟!

والحديث يرويه الحاكم عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، ترجم له الذهبي في الميزان، وذكر هذا الحديث، وقال: منكر وهو مختلف فيه: فنجد من وثقه ومن ضعفه، غير أنه من غلاة رافضة الكوفة، وعامة ما يرويه يتصل بفرقته، ومن هنا جاء بالمناكير. (انظر: ترجمته في الميزان وفي التهذيب) .

---

(١) الحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٨٩٢) عن أبي ذر.

(٢) الحاكم، والبزار، وابن عدي، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٨٩٣) عن أبي ذر.

١٨) «مَنْ سَبَّ عَلِيًا فَقَدْ سَبَّنِي»[١].

قال الرافضي: أخرجه الحاكم وصححه على شرط الشيخين، وأورده الذهبي في «تلخيصه» مصرحًا بصحته.

قلت: أين عبارة «على شرط الشيخين» ؟! ولماذا الكذب هنا؟!

والحديث صحيح، وفيه فضل لعلي، ومثله لغيره من الصحابة الكرام ﭭ جميعًا، وليت الرافضة يكفون عن سب صحابة رسول الله ﷺ .

١٩) «من أحب عليًا فقد أحبني، ومن أبغض عليًا فقد أبغضني»[٢].

وهو صحيح على شرط الشيخين كما قال الحاكم والذهبي، أو حسن كما بين الأعظمي؛ ففي سنده سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري، وليس هو من رجال الصحيحين، فهو صدوق له أوهام، ولكن للحديث شواهد.

وهو كسابقه لا ينفرد به علي كما أشار الأعظمي، وذكر عددًا من الأحاديث الصحيحة مثل ما رواه الشيخان وغيرهما في الأنصار: «**آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ**»[٣].

وفي صحيح مسلم «باب: **الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ حُبَّ الْأَنْصَارِ وَعَلِيٍّ ﭬ مِنْ الْإِيمَانِ وَعَلَامَاتِهِ وَبُغْضِهِمْ مِنْ عَلَامَاتِ النِّفَاقِ**» وتحته أحاديث الباب.

٢٠) «يا علي، أنت سيد في الدنيا، وسيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك من بعدي»[٤].

قلت: الحديث هو رقم(٤٨٩٤) في «الضعيفة». وقال الألباني: موضوع، وتوسع في بيان الوضع، ثم قال:

تنبيه: أورد الشيعي هذا الحديث في مراجعاته من رواية الحاكم، وقال: وصححه على شرط الشيخين!! ولم ينقل -كعادته- رد الذهبي عليه، وإنما نقل المناقشة التي جرت بين ابن معين وأبي الأزهر من رواية الحاكم، وفي آخرها قول ابن الأزهر: «فحدثني عبد الرزاق -والله- بهذا الحديث لفظًا، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه» !

---

(١) رواه أحمد، والحاكم كما في ضعيف الجامع (٥٦٢٩) من حديث أم سلمة. وقال الألباني: ضعيف.
(٢) رواه الحاكم كما في صحيح الجامع (٥٩٦٣) من حديث سلمان.
(٣) البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤) من حديث أنس.
(٤) الحاكم، وابن عدي، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٨٩٤) عن ابن عباس.

والذي أريد التنبيه عليه: هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث، كما يوهمه صنيع الشيعي، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبد الرزاق به والذي. . . يؤكد هذا، رواية الخطيب المتقدمة بلفظ: «فتبسم يحيى بن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته. وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث».

قلت- أي الألباني-: فهذا نص فيما قلته، وهو صريح في أن الحديث غير صحيح عند ابن معين.

فلو كان الشيعي عالمًا حقًا، ومتجردًا منصفًا، لنقل رواية الخطيب هذه، لما فيها من البيان الواضح لموقف ابن معين من الحديث ذاته، ولأجاب عنه إن كان لديه جواب! وهيهات هيهات!

هذا بعض ما جاء في «الضعيفة»، ولا أريد أن أقف أكثر من هذا؛ فالحديث لا علاقة له بموضوع الخلافة عن الرسول ﷺ، وقول ابن سبأ بالوصي بعد النبي.

٢١) «يا علي، طوبى لمن أحبك وصدق فيك، وويل لمن أبغضك وكذب فيك»[(١)].

قال الرافضي: أخرجه الحاكم، ثم قال: صحيح الإسناد.

قلت: رده الذهبي فقال: سعيد وعلي متروكان، فلم يشر الرافضي إلى مالا يتفق مع هواه. والحديث هو رقم (٤٨٩٥) في «الضعيفة»، وبيّن الألباني أنه باطل.

٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥) : هذه الأحاديث ذكرها الرافضي في المراجعة العاشرة، ونقلنا ما يبيّن أنها أحاديث موضوعة[(٢)].

٢٦) «يا عمار، إذا رأيت عليًا قد سلك واديًا وسلك الناس واديًا غيره فاسلك مع علي، ودع الناس، فإنه لن يدلك على ردي، ولن يخرجك من هدي»[(٣)].

قال الرافضي: أخرجه الديلمي، وأشار إلى «الكنز».

قلت: هذا كاف لبيان ضعفه، فصاحب «الكنز» ذكر قول السيوطي أن العزو إلى الديلمي يغني عن بيان ضعفه، ولا أدري أيعرف الرافضي هذا، أم يجهله؟ ولماذا ذكره؟ أهو من باب التضليل لمن لا يعرف وعلى الأخص أنه سيفتري على شيخ الأزهر التسليم بصحته ؟! هكذا !!

---

(١) الحاكم، وابن عدي، وأبو يعلى، والخطيب كما في الضعيفة (٤٨٩٥) عن عمار.

(٢) راجع (صـ٧٢) المراجعة العاشرة .

(٣) الديلمي الضعيفة (٤٨٩٦).

وهذا هو الحديث رقم (٤٨٩٦) في «الضعيفة»، وبيَّن الشيخ أنه: موضوع.

٢٧) «كفي وكف علي في العدل سواء»[١].

قلت: العجب من هذا الرافضي لا ينتهي، وانظر إلى صنيعه كما ذكره الشيخ الألباني. فهذا هو الحديث رقم (٤٨٩٧) في «الضعيفة»، وبيّن أنه موضوع، وقال ﷺ أثناء بيانه: ومن تدليس عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» أنه لما ذكر الحديث مجزومًا برفعه إلى النبي ﷺ، لم يذكر من خرَّجه -كعادته- فإنه يذكره ولو كان الديلمي، وإنما أحال به على «الكنز» موضحًا رقمه فيه وجزأه وصفحته ! دون أن يذكر من خرَّجه، لأن فيه: «أخرجه ابن الجوزي في (الواهيات)».

لأنه يعلم أنه لو صرح بذلك، لكشف للناس عن استغلاله للأحاديث الضعيفة- بل الموضوعة- في تسويد كتابه والاحتجاج لمذهبه. والله المستعان .

٢٨) «يا فاطمة، أما ترضين أن الله ﷻ اطلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين، أحدهما أبوك، والآخر بعلك؟» .

قال الرافضي: أخرجه الحاكم، ورواه كثير من أصحاب السنن وصححوه.

قلت: لم يشر الرافضي إلى الذهبي لأنه رد الحاكم بقول: بل موضوع على سريج. ثم مَنْ أصحاب السنن الذين رووه وصححوه؟ لم يذكر لنا واحدًا منهم، ولو كان يعلم لما سكت .

والحديث هو رقم (٤٨٩٨) في «الضعيفة». وقال الألباني ﷺ : موضوع، وتتبع كل طرقه في ست صفحات، فما سلم منها شيء[٢].

أفيشك أي مسلم في خيانة هذا الرافضي، واستباحته الكذب على رسول الله ﷺ ، وعلى علامة زمانه شيخ الأزهر البشري فيلصق به تهمة الإعجاب بهذه الأكاذيب والأباطيل، والتسليم بصحتها ؟!

٢٩) «أنا المنذر، وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي»[٣].

قال الرافضي: أخرجه الديلمي، وأشار إلى موضعه في «الكنز».

---

(١) الخطيب في التاريخ، وابن عساكر، وابن الجوزي في الواهيات كما في الضعيفة (٤٨٩٧) عن حبشي ابن ضاءة

(٢) وسيذكره الرافضي مرة أخرى في المراجعة (٦٨)، انظر: (ص:٢٨٨) .

(٣) الحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٨٩٩) من حديث علي.

قلت: سبق بيان أن صاحب «الكنز» يستغني بعزوه للديلمي عن بيان ضعفه.

وهو الحديث رقم (٤٨٩٩) في «الضعيفة»، وذكر الألباني أنه: موضوع، وتوسع في إثبات ذلك، ثم قال ﷺ: والحديث مما تَلْهَجُ به الشيعة؛ ويتداولونه في كتبهم، فهذا إمامهم ابن مطهّر الحِلِّي قد أورده في كتابه الذي أسماه: «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص: ٨١-٨٢) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم) من رواية «الفردوس»؛ قال: «ونحوه أبو نعيم، وهو صريح في ثبوت الإمامة والولاية له» !!

وقلَّده عبد الحسين في «مراجعاته» (ص: ٥٥)، ثم الخَمَيْنِيُّ في «كشف الأسرار» (ص١٦١)؛ وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال: «وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة» !

ثم لم يذكر إلا حديثًا واحدًا زعم أنه أسنده إبراهيم الحَمَوِي إلى أبي هريرة!

فمن إبراهيم الحموي هذا؟ والله لا أدري، ولا أظن الخميني نفسه يدري ! فإن صح قوله أنه من أهل السنة؛ فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سليمان الحموي، المترجم في «الدرر الكامنة»، و«شذرات الذهب»، و«الفوائد البهية»، و«الأعلام» للزِّرِكْلِيِّ. فإن يكن هو؛ فهو من علماء الحنفية المتوفى سنة (٧٣٢هـ)، فإن كان هو الذي عناه الخميني، وكان صادقًا في عزوه إليه؛ فإنه لم يذكر الكتاب الذي أسند الحديث فيه. فقوله عنه: «أسند» ! كذب مكشوف؛ إذ كيف يُسند من كان في القرن الثامن، فبينه وبين أبي هريرة مفاوز ؟!

ولو فرضنا أنه أسنده فعلاً ؛ فما قيمة مثل هذا الإسناد النازل الكثير الرواة ؟! فإن مثله قلَّ ما يسلم من علة؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم الشريف!

والعبرة من هذا العزو ونحوه مما تقدم عن هؤلاء الشيعة؛ أنَّهم كالغَرْقَى يتعلقون ولو بخيوط القمر! فلقد ساق السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير هذه الآية عدة روايات؛ وليس فيها حديث الخميني عن أبي هريرة !

وأما حديث ابن عباس الذي احتج به ابن المطهر الحلّي؛ فقد عرفت ما فيه من العلل، التي تدل بعضها على بطلانه؛ فكيف بها مجتمعة؟!

فاسمع الآن رد شيخ الإسلام ابن تيمية علي الحلّي؛ لتتأكد من بطلان الحديث، وجهل الشيعة وضلالهم؛ قال ﷺ (٤/ ٣٨) :

«والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته؛ فلا يجوز الاحتجاج به، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم عن أن مجرد كونه رواه لا يدل على

صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، فيجب تكذيبه ورده..» .

ثم ذكر بقية الوجوه؛ وهي تسعة، ولولا أن يطول الكلام لسقتها كلها لأهميتها؛ منها قوله:

الخامس: أن قوله: «بك يهتدي المهتدون»؛ ظاهره أن لك من اهتدى من أمة محمد فبه اهتدى! وهذا كذب بيِّن؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلقٌ كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء، وكذلك لَمَّا فُتِحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئًا، فكيف يجوز أن يقال: بك يهتدي المهتدون ؟!» .

ثم ذكر في الوجه السادس؛ أن الصحيح في تفسير الآية: أن المقصود بها النبي ﷺ؛ فهو النذير وهو الهادي. وأما تفسيره بعلي فباطل؛ لأنه قال: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾؛ وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غيرَ هادي هؤلاء، فتتعدد الهداة، فكيف يجعل عليٌّ هاديًا لكل قوم من الأولين والآخرين ؟!

٣٠) «يا علي، لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك»[(١)] .

قلت: الحديث رقم (٤٩٧٣) في «الضعيفة» نصه: «إنه لا يحل المسجد لجنب ولا حائض إلا لمحمد ﷺ وأزواجه، وعلي وفاطمة بنت محمد ﷺ . ألا هل بينت لكم الأسماء أن تضلوا» . وهو حديث موضوع كما ذكر الألباني، وأثناء بيانه ذكرَ الحديث الذي أورده الرافضي هنا، ثم قال: ضعيف منقطع.

والحديث مر في المراجعة (٣٤) .

٣١) «أنا وهذا -يعني عليًا- حجة علي أمتي يوم القيامة»[(٢)] .

هذا الحديث هو رقم (٤٩٠٠) في «الضعيفة»، وبيَّن الألباني أنه موضوع، ثم قال: الحديث مما أورده الشيعي في «مراجعاته» من رواية الخطيب فقط، ساكتا عليه كعادته، بل محتجًا به قائلاً: «وبماذا يكون أبو الحسن حجة كالنبي؟ لولا أنه ولي عهده وصاحب الأمر من بعده؟! فيقال له: أتبت العرش ثم انقش؛ فالحديث باطل بشهادة الإمام النقاد الذهبي؛ فإن كان هذا ليس حجة عنده بصفته شيعيًا، فما باله يحتج بهذا الحديث وعشرات أمثاله على

---

(١) ابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٧٣) عن أم سلمة.

(٢) الخطيب في التاريخ، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٠٠) عن أنس بن مالك.

أهل السنة، وهو وأمثاله من الأئمة حجة عند أهل السنة؟ وليس هذا فقط، بل إنه ليوهمهم بأنه لا يحتج إلا بما هو صحيح عندهم، والواقع يكذبه. فالله المستعان».

٣٢) «مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي أخو رسول الله»(١).

قلت: الحديث هو رقم (٤٩٠١) في «الضعيفة»، وفيه تتمة الحديث الذي لم يذكره الرافضي و«... قبل أن تخلق السماوات والأرض بألفي عام».

والحديث موضوع كما بينه الألباني بالتفصيل، ثم قال رحمه الله: عزاه السيوطي في «الجامع الكبير»، والشيخ علاء الدين -تبعًا له في «الكنز»-: للطبراني في «الأوسط»، والخطيب في «المتفق والمفترق»، وابن الجوزي في «الواهيات» عن جابر وعزاه الشيعي في «مراجعاته» إلى الأولين معزوا إلى «الكنز»، ولم يعزه إلى الثالث منهم -وهو ابن الجوزي في «الواهيات»؛ تدليسًا على القراء، وكتمًا عنهم لحقيقة حال الحديث الذي يدل عليه عزوه إليه! وأيضًا فإنه لم يذكر الشطر الثاني من الحديث، الذي يدل على حاله أيضًا عند أهل العقول!

٣٣) «مكتوب على ساق العرش: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أيدته بعلي، ونصرته بعلي»(٢).

قال الرافضي: أخرجه الطبراني في «الكبير»، وابن عساكر عن أبي الحمراء مرفوعًا، كما في «الكنز».

قلت: عزوه لابن عساكر يغني عن بيان ضعفه كما قال صاحب «الكنز» تبعًا للسيوطي، ويبدو أن الرافضي لا يعرف هذا وإلا لحذفه.

والحديث هو رقم (٣٣٠٤٠) في «الكنز»، وعزاه لابن عساكر كما قال الرافضي، غير أن صاحب «الكنز» عزاه بعد هذا مباشرة لابن الجوزي في «الواهيات»، وفي الحديث السابق تعليق الألباني على مثل هذا التدليس.

والحديث هو رقم (٤٩٠٢) في الضعيفة، وبيَّن الألباني أنه: موضوع.

٣٤) «من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه، وإلى آدم في علمه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في فطنته، وإلى عيسى في زهده، فلينظر إلى علي بن أبي طالب»(٣)!!

---

(١) أبو نعيم في الحلية، والخطيب في التاريخ، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٠١) عن جابر بن عبد الله.

(٢) ابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٠٢) عن أبي الحمراء.

(٣) ابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٠٣) عن أبي الحمراء.

قال الرافضي: أخرجه البيهقي في «صحيحه»، والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده».

وذكر في الحاشية مراجع لا وزن لها في الحديث النبوي عند أهل السنة. ولا نعلم أن البيهقي له كتاب من كتب الصحاح، وهي معروفة، يعرفها الطالب المبتدئ في دراسة الحديث وعلومه وكتبه، لكن الرافضي يكذب ليوهم أن الحديث صحيح، بل قال: وقد أرسل إرسال المسلمات كون هذا الحديث موافقًا عند الموافق والمخالف.

قلت: قبحك الله، إن الحديث موضوع، وليس ضعيفًا فقط، فكيف تستحل الكذب على رسول الله ﷺ؟

والرافضي لم يذكر -كعادته- موضع الحديث في «المسند»، وإنما أحال إلى ابن أبي الحديد، وهو شيعي معتزلي. ولو كان في «المسند» فمن السهل الوصول إليه على الأقل عن طريق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لكنه افتراء على الإمام أحمد.

والحديث هو رقم (٤٩٠٣) في «الضعيفة»، وذكر الألباني أنه موضوع . (انظر: موضوع)، ثم توسع في بيان وضعه، وقال بعد بيانه:

تنبيه: أورد حديث الترجمة هذا الشيعي في «مراجعاته»، وقال: أخرجه البيهقي في «صحيحه» والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده»، وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد...

قلت-أي الألباني-: وهذا التخريج كذب لا أصل له، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا العلم، فلو كان الحديث في «مسند» الإمام أحمد فلماذا لم يورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والسيوطي في «جامعه الكبير»، و«الصغير»، ولا في «الزوائد عليه»؟!

ومما يؤكد لك ذلك: أن البيهقي ليس له كتاب باسم «الصحيح»، وإنما له «السنن الكبرى» و«معرفة السنن والآثار»، وغيرهما. فمن الواضح البين أن المقصود من هذا التخريج إنما هو إظهار الحديث بمظهر الصحة.

وابن أبي الحديد معتزلي شيعي غال كما قال ابن كثير في «البداية»؛ فلا يوثق بنقله، لا سيما في هذا الباب، كما لا يوثق في الناقل عنه، كما قدمنا لك من الأمثلة.

٣٥) «يا علي، إن فيك من عيسى مثلاً؛ أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبه النصارى حتى أنزلوه بالمنزلة التي ليس بها»[1].

---

(١) البخاري في التاريخ، والنسائي في الخصائص وعبد الله بن أحمد في الزوائد، وابن أبي عاصم في السنة، والحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٠٤) من حديث علي.

قال الرافضي: أخرجه الحاكم في «المستدرك».

قلت: عدم أمانة هذا الرافضي تظهر في أمرين:

الأول: لم يشر إلى رد الذهبي حيث قال: الحكم وهاه ابن معين.

الثاني: قطعه من الحديث لأنه يدل على عدم عصمة على، وهو قول علي كما جاء في «المستدرك».

وقال علي: ألا وإنه يهلك في محب مطرئ يقرظني بما ليس في، ومبغض مفتر يحمله شنآني علي أن يبهتني. ألا وإني لست بنبي، ولا يوحي إلي، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت. فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى فحق عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري فلا طاعة لأحد في معصية الله ﷻ، إنما الطاعة في المعروف.

وهذا الحديث هو رقم (٤٩٠٤) في «الضعيفة»، وبيّن الألباني ضعفه، وذكر تصحيح الحاكم، ورد الذهبي بقوله: «الحكم وهاه ابن معين» وعقب بقوله: بل هو ممن اتفق الأئمة على تضعيفه، غير العجلي، فوثقه، فلا يعتد به، ولا سيما وهو معروف بالتساهل في التوثيق، فكيف إذا خالف الجمهور من الأئمة. وبعد بيان التضعيف قال الألباني:

تنبيه: أورد الشيعي في «مراجعاته» الحديث من رواية الحاكم، دون الزيادة من قول علي رضي الله عنه ! والسبب واضح؛ فإنها صريحة في إبطال دعواهم العصمة له ولأهل بيته، كيف وهو يقول -إن صح-: وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري فلا طاعة. فسوى بين نفسه وغيره في احتمال أمره بمعصية، فهل هذه صفة من له العصمة؟!

٣٦) «السبق ثلاثة: السابق إلى موسى يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين، والسابق إلى محمد علي بن أبي طالب»[1].

قال الرافضي: وهو في السنن المستفيضة.

وهذا هو الحديث رقم (٣٥٨) في «الضعيفة».

وقال الألباني: ضعيف جدًا إن لم يكن موضوعًا، وبيّن وجود كذابين في الإسناد، وذكر قول ابن كثير: «هذا حديث منكر، لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر، وهو شيعي متروك».

قلت: يا من تستحل الكذب على رسول الله ﷺ، أين السنن المستفيضة؟!

---

(١) سبق تخريجه في (صـ١٢٣).

٣٧) «الصديقون ثلاثة، حبيب النجار مؤمن آل ياسين، قال: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾. وحزقيل مؤمن آل فرعون، قال: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾. وعلي ابن أبي طالب وهو أفضلهم»[(١)].

قلت: هذا هو الحديث رقم (٣٥٥) في «الضعيفة»، وبيّن الألباني أنه موضوع، وذكر قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا حديث كذب»، وأقره الذهبي.

من (٣٨) إلى (٤٠): ذكر الرافضي تحت هذين الرقمين عددًا من الأحاديث وليس ثلاثة فقط، وبذلك ختم الأربعين.

والألباني رحمه الله جمع هذا كله في تسعة أحاديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» من رقم (٤٩٠٥) إلى رقم (٤٩١٣)، ثم عقب على الأحاديث الأربعين مجتمعة.

وأنقل الأحاديث بأرقامها، ودرجة كل منها.

٤٩٠٥- «إن الأمة ستغدر بك بعدي»[(٢)]. ضعيف.

وبيّن الألباني سبب الضعف مع تصحيح الحاكم، وموافقة الذهبي.

٤٩٠٦- «أما أنك ستلقى بعدي جهدًا. يعني: عليًا»[(٣)].

ضعيف، وذكر قول الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. ثم قال:

قلت -أي الألباني-: نعم هو على شرطهما من أحمد بن يونس فما فوقه. وأما سهل بن المتوكل فليس هو على شرطهما.

٤٩٠٧- «تقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين: بالطرقات والنهروانات، وبالشعفات»[(٤)].

قال الألباني: موضوع بهذا التمام. وبيّن هذا في عشر صفحات كاملة.

٤٩٠٨- «يا علي، ستقاتل الفئة الباغية، وأنت على الحق، فمن لم ينصرك فليس مني». ضعيف[(٥)].

---

(١) سبق تخريجه (ص١٢٣).

(٢) الحاكم والخطيب في التاريخ كما في الضعيفة (٤٩٠٥) عن علي.

(٣) الحاكم كما في الضعيفة (٤٩٠٦) عن ابن عباس.

(٤) الحاكم، وابن عساكر، والطبراني كما في الضعيفة (٤٩٠٧) عن أبي أيوب الأنصاري، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود.

(٥) ابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٠٨) عن عمار بن ياسر.

٤٩٠٩- «والذي نفسي بيده، إن فيكم لرجلاً يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن، كما قاتلت المشركين على تنزيله، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، فيكبر قتلهم على الناس، حتى يطعنوا على ولي الله تعالى، ويسخِّطوا عمله، كما سخط موسى أمر السفينة والغلام والجدار، وكان ذلك كله رضى الله تعالى»[1]. موضوع.

٤٩١٠- «يا أبا رافع، سيكون بعدي قوم يقاتلون عليًا، حقًا على الله جهادهم. فمن لم يستطع جهاده بيده فبلسانه، فمن لم يستطع بلسانه فبقلبه، ليس وراء ذلك شيء»[2]. موضوع.

٤٩١١- «أنا أقاتل على تنزيل القرآن، وعلي يقاتل على تأويله»[3]. ضعيف جدًا.

٤٩١٢- «يا علي ، أخصمك بالنبوة، ولا نبوة بعدي، وتخصم الناس بسبع، ولا يحاجك فيها أحد من قريش: أنت أولهم إيمانًا بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية»[4]. موضوع.

٤٩١٣- «يا علي، لك سبع خصال لا يحاجك فيهن أحد يوم القيامة: أنت أول المؤمنين بالله إيمانًا، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأرأفهم بالرعية، وأقسمهم بالسوية، وأعلمهم بالقضية، وأعظمهم مزية يوم القيامة»[5]. موضوع.

وهذا هو الحديث الأربعون، آخر الأحاديث التي ذكرها الرافضي. وبعد أن خرَّج الألباني هذا الحديث قال:

تنبيه: بهذا الحديث؛ ختم عبد الحسين الشيعي أحاديثه الأربعين وزيادة؛ التي ساقها في «مراجعاته» ثم ختمها بقوله: «إلى ما لا يسع المقامَ استقصاؤه من أمثال هذه السنن **«المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها»** على الدلالة على معنى واحد؛ هو أن عليًا **«ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة»**، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ ، فهي من السنن المتواترة في معناها، وإن لم يتواتر لفظها» !!

---

(١) قال الشيخ لم أقف له على إسناد ولوائح الوضع ظاهرة عليه الضعيفة (٤٩٠٩).

(٢) الطبراني في الكبير كما في الضعيفة (٤٩١٠) عن أبي رافع.

(٣) ابن السكن في الصحابة كما في الضعيفة (٤٩١١) عن الأخضر بن أبي الأخضر.

(٤) أبو نعيم في الحلية، وابن عساكر كما في الضيعفة (٤٩١٢) عن معاذ بن جبل.

(٥) أبو نعيم في الحلية كما في الضعيفة (٤٩١٣) عن أبي سعيد الخدري.

وأقول -مستعينًا بالله تعالى وحده-: ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوى أربعة أحاديث، ليس فيها مما أخرجه الشيخان حديث واحد؛ اللهم إلا حديث علي: إنه لعهد النبي ﷺ: لا يحبُّني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق...[١] فإنه أخرجه مسلم.

وحديث آخر من الأربعة؛ حسن فقط! وكلها لا تدل مطلقًا على المعنى الذي ذكره الشيعي! وما مثل حديث مسلم هذا إلا مثل حديثه الآخر؛ حديث البراء، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار: «لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ»[٢].

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء، وأكثرها موضوع كما سبق بيانه بما لا تراهُ في كتاب آخر، وهو ابتداءً من الحديث رقم (٤٨٨٢)، وانتهاءً إلى هذا الحديث، ومجموعها (٣١) حديثًا، ومجموعة أخرى من الأربعين كنت خرَّجتها قديمًا برقم (٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٢٢٩٥، ٢٣١٠، ٢٩٥٥).

وبقي عليَّ تخريج حديثين فقط من أربعينه الموضوعة، لم يتيسر لي الآن الوقوف على إسناديهما:

الأول: «عليّ باب علمي، ومبيِّن من بعدي لأمتي ما أُرْسِلْتُ به...»[٣].

والآخر: «عليٌّ منِّي؛ بمنزلتي من ربي». وإن كان لوائح الوضع ظاهرة عليهما؛ فعسى الله أن يوفقني للاطلاع على سنديهما.

ثم وقفت على إسناد الأول منهما[٤]، فخرجته برقم (٥٧٩٨).

هذا ما قاله الشيخ الألباني رحمه الله، وأضم إليه ما قاله الأعظمي بعد أن قام بتخريج الأحاديث الأربعين كاملة، حيث قال:

هذه حال بضاعة هذا الدجّال الماكر عبد الحسين، أربعون نصًا زعم أنها تدل على أن عليًا ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ في هذه الأمة، ما كان له عليها.

ومن مجموع الأربعين نصًا التي ساقها في حدود «**أربعة وعشرين أو ثلاثة وعشرين من**

---

(١) مسلم (٧٨) عن علي.

(٢) مسلم (٧٥).

(٣) كتب الشيخ رحمه الله فوق هذا المتن: «الديلمي (٢/ ٢٩٩)». (الناشر).

(٤) وهو مخرج فيما تقدم (٢١٦٥)! (الناشر).

النصوص الموضوعة» المكذوبة التي لا يحل ذكرها إلا مع تبيين كذبها، وأن الباقي منه حوالي «**أحد عشر أو اثني عشر**» ضعيف ساقط لا يحتج به، والباقي لا يزيد على «**خمسة نصوص أو ستة**» هو الصحيح الذي ليس فيه فضل مختص بعلي ﷺ بل ثبت مثله أو أكثر منه في حق غيره كثيرين، والتفصيل فيما قدمنا، والحمد لله رب العالمين.



المراجعة التاسعة والأربعون

رأينا في المراجعة السابقة كيف أن هذا الرافضي يستحل الكذب والافتراء على الرسول ﷺ ، ومن يستحل الكذب على الله ﷻ، وعلى رسوله ﷺ ، لا يستغرب منه الكذب على الناس. وهو في أكاذيبه وضلالاته لا يستحي مهما كان حجم الفرية، وهذه المراجعة مثل واضح على ذلك فمع اعترافه في أكثر من مراجعة بمكانة شيخ الأزهر، وعلمه الواسع بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة، واللغة العربية، كما سيأتي في المراجعة القادمة، يجعله يبدو في هذه المراجعة جاهلاً كذابًا، يستحل هو الآخر الكذب على رسول الله ﷺ ؛ فبدلاً من أن يعترض على ما جاء في المراجعة السابقة من الأكاذيب والضلالات، والأحاديث الموضوعة الباطلة المناكير، يبدي تسليمه بصحتها جميعًا دون أي استثناء، بل يخطو خطوة أقبح وأفضح، فيرى أن الرافضي فاته الكثير من الأحاديث الصحيحة في فضائل علي، ثم يضيف هو الآخر عددًا من الأباطيل، تتفق مع مسلك الرافضي تمامًا، وهو الذي يتحمل جريرتها.

وكيف يتصور أن علامة زمانه شيخ الأزهر يستدل بأحاديث يرى صحتها ولا مرجع له إلا ابن عساكر و«الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة» وليس في نصرة أهل البدع والزندقة مثل هذا الرافضي.

فما يعزى لابن عساكر يغني عن بيان ضعفه كما ذكر صاحب «الكنز» تبعًا للسيوطي، والصواعق تحدثت عنه من قبل بتوسع واستفاضة.

وحواشي هذه المراجعة السبعة ذكر ابن عساكر في موضعين، و«الصواعق» في أربعة مواضع، ومرة واحدة رجع إلى المستدرك لينقل قولاً عن الإمام أحمد وليس حديثًا، والقول ذكره الحاكم وسكت عنه، وكذلك الذهبي.

وقد رأينا مرات عديدة تدل على وهم الحاكم، وحكمه بالصحة على أحاديث ضعيفة وأخرى موضوعة، فأين كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة وهذا شيخ الأزهر !!

في رقم (٢) قال: أخرجه ابن عساكر وغير واحد من أصحاب السنن.

قلت: يذكر ابن عساكر ولا يذكر أحدًا من أصحاب السنن!

ألا يعرف شيخ الأزهر أن أصحاب السنن الأربعة مرتبتهم بعد الشيخين في الصحيحين، فكيف لا يذكر أسماءهم وموضع الحديث من كتبهم ويذكر ابن عساكر ؟!

يا رافضي يا كذاب: هذا الحديث لم يأت في أي كتاب من كتب السنن، وشيخ الأزهر المفترى عليه لا يجهل هذا، فكيف يصور في صورة الجاهل الكذاب.

ألم أقل: إن هذا الرافضي لا يستحي من الكذب ؟!

ولنقرأ ما كتبه الألباني رحمه الله في تخريجه لحديث «نزلت في علي ثلاث مئة آية»، وهو رقم (٤٩٢٩) في «الضعيفة»، وفيه غيره مما جاء في هذه المراجعة المفتراة على شيخ الأزهر. بعد ذكر الحديث قال: ضعيف جدًا. أخرجه ابن عساكر عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس . ثم قال:

قلت: وهذا إسناد واهٍ جدًّا؛ آفته جويبر هذا -وهو ابن سعيد- المفسر؛ قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف جدًّا». ثم إنه منقطع؛ فإن الضحاك -وهو ابن مزاحم الهلالي- لم يلق ابن عباس. ونحوه: ما أخرجه ابن عساكر أيضًا، وكذا أبو نعيم (١/ ٦٤) عن عَبَّاد بن يعقوب: ثنا موسى بن عثمان الحَضْرَميُّ عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: ما أنزل الله آية فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾؛ إلا وعليّ رأسها وأميرها. وزاد أبو نعيم: قال: قال رسول الله ﷺ . . . وقال: «لم نكتبه مرفوعًا إلا من حديث ابن أبي خيثمة، والناس رووه موقوفًا» .

قلت-أي الألباني-: ولا يصح لا موقوفًا ولا مرفوعًا؛ فإن الحضرمي هذا؛ أورده ابن عدي (٣٨٥/ ١-٢)- وساق له عدة أحاديث-. وقال: «حديثه ليس بالمحفوظ، وهو من الغالين».

يعني: أنه شيعي غالٍ مُفْرِطٌ في التشيع. وقال أبو حاتم: «متروك».

وروى ابن عساكر من طريق إسماعيل بن عبيد الله: **نا يحيى** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه.

قلت-أي الألباني-: ويحيى هذا؛ الظاهر أنه ابن سعيد القرشي السعدي؛ قال ابن حبان: «يروى المقلوبات والملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

ومن طريق عمرو بن ثابت عن سُكَيْنٍ أبي يحيى عن عكرمة مولى ابن عباس به نحوه.

وعمرو بن ثابت رافضي؛ على ضعفه.

وسكين أبو يحيى؛ لم أعرفه، ولم يورده الدَّولابي في «الكنى»!

ومن طريق عيسى بن راشد عن علي بن بَذِيمَةَ عن عكرمة بلفظ:

. . . إلا علي شريفها وأميرها. ولقد عاتب اللهُ أصحابَ محمد في آيٍ من القرآن، وما ذكر عليًّا إلا بخير.

وعيسى بن راشد مجهول، وخبره منكر؛ قاله البخاري؛ كما في «الميزان».

ومن طريق عمر بن الحسن بن علي: نا أحمد بن الحسن: نا أبي: نا حصين (. . . . .) عبد الله بن قطاف عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:

ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي.

قلت: وعمر بن الحسن بن علي -هو الأُشْنَانِيُّ القاضي-؛ قال الذهبي:

«ضعفه الدارقطني، ويروى عنه: أنه كذاب؛ ولم يصح هذا. ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا».

قلت: وحصين هذا؛ لم أعرفه؛ فإن في النسخة بياضًا بمقدار كلمتين أو ثلاث! وهذا اللفظ الأخير؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٨٢):

«أخرجه ابن عساكر وغير واحد من أصحاب السنن» !!

انتهى كلام الألباني رحمه الله

ثم يستمر الرافضي في افترائه على شيخ الأزهر، فينسب له القول بأن النصوص في خصائص الإمام وفضائله لا تسعها الأرقام، وأن الرافضي فاته أضعاف أضعاف ما ذكره، وذلك بعد التسليم بصحة كل ما قاله، وأن هذه النصوص قد لا تخلو من ترشيحه للإمامة.



المراجعة الخمسون

وتأتي بعد ذلك المراجعة الخمسون لبيان وجه الاستدلال بخصائصه على إمامته.

وأنقل المراجعة هنا، ثم أعقب عليها.

قال الرافضي: إن من كان مثلكم (ثاقب الروية، بعيد المرمى، خبيرًا بموارد الكلام ومصادره، بصيرًا بمراميه ومغازيه، مستبصرًا برسول الله ﷺ، وحكمته البالغة، ونبوته الخاتمة، مقدِّرًا قدره في أفعاله وأقواله، وأنه لا ينطق عن الهوى) لا تفوته مقاصد تلك السنن ولا تخفى عليه لوازمها عرفًا وعقلاً، وما كان ليخفى عليك -وأنت من أثبات العربية وأسنادها- أن تلك السنن قد أعطت عليًا من المنازل المتعالية ما لا يجوز على الله تعالى وأنبيائه إعطاؤها إلا لخلفائهم وأمنائهم على الدين وأهله، فإذا لم تكن دالة على الخلافة بالمطابقة فهي كاشفة عنها البتة، ودالة عليها لا محالة بالدلالة الالتزامية، واللزوم فيها بيّن بالمعنى الأخص. وحاشا سيد الأنبياء أن يعطي تلك المنازل الرفيعة إلا لوصيه من بعده، ووليه في عهده. على أن من سبر غور سائر السنن المختصة بعلي، وعجم عودها بروية وإنصاف، وجدها بأسرها -إلا قليلاً منها- ترمي إلى إمامته، وتدل عليها إما بدلالة المطابقة، كالنصوص السابقة، وكعهد الغدير، وإما بدلالة الالتزام كالسنن التي أسلفناها -في المراجعة (٤٨)- وكقوله ﷺ: علي مع القرآن، والقرآن مع علي... إلخ.



التعقيب

أولاً: ما ذكره الرافضي في الشهادة لشيخ الأزهر هو ما عرف من سيرته، لكن كما قلت في شهادة مثلها من قبل إن هذه الشهادة تذكرنا بقول الله ﷻ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. فما افتراه هذا الرافضي على شيخ الأزهر لو ثبت لكان جاهلاً بالكتاب والسنة واللغة جميعًا، وآخر ما يدل على هذا تسليمه بصحة الأربعين حديثًا التي عرفنا درجة كل منها ودلالته، ثم تركه للبخاري ومسلم وكتب السنن الأربعة ولجوؤه لابن عساكر والصواعق، وإتيانه بأحاديث باطلة على أنها صحيحة ثابتة عن الرسول ﷺ، وأنه يوجد أضعاف أضعافها من الأحاديث الصحيحة في خصائص علي وفضائله.

وأقول: إن عليًا كرم الله وجهه في غنى عن هذه الأكاذيب، وما ثبت من الأحاديث والآثار كما جاء في الصحيحين، وغيرهما فيه الكفاية لبيان خصائص وفضل علي؛ غير أنه لا يقدم على أبي بكر وعمر كما ثبت عنه هو نفسه بالتواتر أنهما خير الناس بعد رسول الله ﷺ.

وقول الرافضي أن تلك السنن قد أعطت عليًا من المنازل المتعالية مالا يجوز على الله تعالى... إلى آخر ما قال، فيه سوء أدب مع الله ﷻ الذي لا يسأل عما يفعل ﷻ، وفيه افتراء على الأنبياء وتطاول عليهم وعلى الأخص على سيد الرسل ﷺ.

ولو جاز أن يقال هذا لكان أبو بكر هو أول من تنطبق عليه كما ثبت في الأحاديث الصحيحة وليس في الأحاديث الموضوعة المكذوبة على الرسول الأعظم كما ظهر من أحاديث المراجعات التي أشار إليها. وسيأتي بيان أن السيرة النبوية العطرة، وما ثبت عن الرسول ﷺ من الأحاديث الصحيحة، كل هذا يثبت أن أولى الصحابة بخلافة النبي الأكرم هو أبو بكر الصديق ﷺ وعن الصحابة جميعًا.

ثانيًا: لم يكتف الرافضي بما سود به مراجعاته من قبل، بل أخذ يضيف إلى عشرات الأحاديث السابقة المكذوبة على رسول الله ﷺ، وكذلك الضعيفة، أحاديث أخرى نراجعها هنا.

الحديث الأول: «علي مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا على الحوض».

وقال الرافضي: أخرجه الحاكم والذهبي مصرحين بصحته.

قلت: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون ولم يخرجاه. والذهبي لم يرده. ونظرت في ترجمة الرجل في «ميزان الاعتدال»

فوجدت الآتي: عقيصا، أبو سعيد التيمي، عن علي. يقال اسمه دينار: شيعي تركه الدارقطني. وقال الجوزجاني: غير ثقة. وروى عنه الأعمش، والحارث بن حصيرة. وقال ابن معين: رشيد الهجري سيئ المذهب، وعقيصًا شر منه. وتحت اسم دينار، قال الذهبي: دينار، أبو سعيد عقيصا. قال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني : متروك الحديث . وقال السعدي: غير ثقة.

وفي كتاب «المغني في الضعفاء» ذكر ترجمة دينار هذا، وقال الذهبي: قال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: متروك الحديث وفي الكتابين لم يذكر أحدًا وثقه، ولا أدري لماذا لم يرد الحاكم؟ فجلَّ من لا يسهو.

وفي «لسان الميزان» قال الحافظ ابن حجر في ترجمة دينار أبي سعيد عقيصا: قال النسائي: ليس بالقوي . وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال السعدي: غير ثقة، وقال النسائي فيما نقله ابن عدي: ليس بثقة. وقال البخاري: يتكلمون فيه.

وقال ابن عدي: ليس له رواية يعتمد عليها عن الصحابة، وإنما له قصص يحكيها، وهو كوفي من جملة شيعتهم. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: هو لين. وذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: انفراد ابن حبان بتوثيقه -مع ما هو معلوم من تساهله- أمام تضعيف هؤلاء جميعًا يؤكد أن عقيصا ضعيف بلا شك. فالحديث الأول إذن لا يصح نسبته للرسول ﷺ .

الحديث الثاني: «علي مني بمنزلة رأسي من بدني»[١] .

قلت: مراجع الرافضي ليس منها أي مرجع من المراجع المعتمدة عند أهل السنة. وهو الحديث رقم (٣٩١٤) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني.

الحديث الثالث: «والذي نفسي بيده لتقيمن الصلاة، ولتؤتن الزكاة، أو لأبعثن إليكم رجلاً مني أو كنفسي. . .فأخذ بيد علي فقال: هو هذا»[٢] !

قلت: هذا الحديث هو رقم (٤٩٦٠) في «الضعيفة»، وذكر الألباني أنه ضعيف، ثم فصل القول لإثبات ضعفه.

فالأحاديث الثلاثة لا يثبت منها شيء، ومع ذلك يعقب عليها بما يدل على مدى تبجحه، وإيغاله في الكذب والافتراء.

---

(١) الخطيب في التاريخ، والديلمي كما في الضعيفة (٣٩١٤) عن البراء، وابن عباس.

(٢) أبو يعلى والبزار كما في الضعيفة (٤٩٦٠) عن عبد الرحمن بن عوف.

المراجعة الثانية والخمسون

وتأتي المراجعة الأخيرة في زمرة هذه المراجعات وهي الثانية والخمسون، وننقلها هنا كاملة غير منقوصة، ثم نعقب عليها. وهذا هو نص المراجعة.

قال الرافضي:

نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافة ﷺ ورضوا عنه، وفضائلهم لا تحصى ولا تستقصى، وحسبهم ما جاء في ذلك من آيات الكتاب وصحاح السنة، وقد تدبرناه إذ تتبعناه فما وجدناه - كما يعلم الله ﷻ- معارضًا لنصوص علي ولا صالحًا لمعارضة شيء من سائر خصائصه. نعم ينفرد خصومنا برواية أحاديث في الفضائل لم تثبت عندنا، فمعارضتهم إيانا بها مصادرة لا تنتظر من غير مكابر متحكم، إذ لا يسعنا اعتبارها بوجه من الوجوه، مهما كانت، معتبرة عند الخصم، ألا ترى أنا لا نعارض خصومنا بما انفردنا بروايته، ولا نحتج عليهم إلا بما جاء من طريقهم كحديث الغدير ونحوه، على أنا تتبعنا ما انفرد به القوم من أحاديث الفضائل، فما وجدنا فيه شيئًا من المعارضة، ولا فيه أي دلالة على الخلافة، ولذلك لم يستند إليه -في خلافة الخلفاء الثلاثة- أحد، والسلام.



التعقيب

قول الرافضي: نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافة ﷺ ورضوا عنه، وفضائلهم لا تحصى ولا تستقصى، وحسبهم ما جاء في ذلك من آيات الكتاب وصحاح السنة .

قلت: مر في المراجعات السابقة قول الرافضي بتكفير أهل السوابق هؤلاء الذين ﷺ ورضوا عنه، وعلى الأخص الخلفاء الراشدون الثلاثة الذين وصفهم بأنهم أبناء الوزغ ، وأنهم أصحاب النار، ولا أدري لماذا نطق بالحق هنا وهو لا يعرف إلا الضلال؟!

وكما أشرت من قبل بأن هذا يذكرنا بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ . فنحن نعلم أن الصحابة الكرام هم كما وصفوا هنا، ونحن نشهد أن عبد الحسين لكذاب، فلو كان يؤمن بما قال هنا لما ألف فريته الكبرى التي أسماها المراجعات، ولما قال عن كتبهم التي تكفر هؤلاء الصحابة الكرام البررة بأنها كتب مقدسة صحيحة متواترة.

وقال الرافضي بعد ذلك: وقد تدبرناه إذ تتبعناه فما وجدناه -كما يعلم الله ﷻ- معارضًا لنصوص علي ولا صالحًا لمعارضة شيء من سائر خصائصه.

قلت: ما صح في فضائل الخلفاء الراشدين الأربعة لا يتعارض بعضها مع بعض، وإنما التعارض يأتي مع الأحاديث الموضوعة المكذوبة في فضائلهم وخصائصهم، وعلى الأخص خصائص علي، وما يتصل بفكرة ابن سبأ من أن عليًا هو الوصي بعد النبي، وما جاء بعد ذلك من أئمة الرافضة. وعندما تحدثت من قبل عن التدوين عند الرافضة تبيّن أن ما وضع من الأخبار عن الأئمة الاثنى عشر إنما وضع بعد وفاة الحسن العسكري بفترة زمنية ليست قليلة. وقول الرافضي عن الخلافة يدحضه ما سأذكره من الأحاديث والوقائع الثابتة كما جاءت في كتب أهل السنة المعتمدة، وفي «مستدرك» الحاكم الشيعي غير الرافضي . وإليك البيان .

أولاً : ما جاء في كتب أهل السنة:

من يؤمّر بعدك ؟

١) روى الإمام أحمد بسند صحيح[(١)] عن الإمام علي ﷺ قال: قيل يا رسول الله من

(١) انظر: (ج٢رواية رقم ٨٥٩) وراجع بيان الشيخ شاكر لصحة الإسناد.

يؤمر بعدك قال: «**إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة، وإن تؤمروا عمر تجدوه قويا أمينا لا يخاف في الله لومة لائم وإن تؤمروا عليا** رضي الله عنه **ولا أراكم فاعلين تجدوه هاديا مهديا يأخذ بكم الطريق المستقيم**» . وهذا الحديث الشريف يدل على أن الإمام بالاختيار لا بالتعيين، فالرسول ﷺلم يعين أحدًا، وإنما جعل هذا للمسلمين، وذكر ثلاثة يصلحون لخلافته.

الاستخلاف:

٢) روى الشيخان بسندهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ فأثنوا عليه فقال: راغب راهب وددت أني نجوت منها كفافا لا لي ولا علي، لا أتحملها حيا ولا ميتا»[(١)].

وفي رواية أخرى لمسلم بسند آخر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: «دخلت على حفصة فقالت: أعلمت أن أباك غير مستخلف؟ قال: قلت: ما كان ليفعل. قالت: إنه فاعل. قال: فحلفت أني أكلمه في ذلك، فسكت حتى غدوت ولم أكلمه، قال: فكنت كأنما أحمل بيميني جبلا حتى رجعت، فدخلت عليه، فسألني عن حال الناس وأنا أخبره، قال: ثم قلت له: إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك، زعموا أنك غير مستخلف، وإنه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثم جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع، فرعاية الناس أشد. قال: فوافقه قولي فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إليّ فقال: إن الله عز وجل يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف. قال: فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلمت أنه لم يكن ليعدل برسول الله ﷺ أحدًا وأنه غير مستخلف»[(٢)].

وروى أحمد بسند صحيح عن الإمام علي رضي الله عنه أنه قال: «لتخضبن هذه من هذا، فما

---

(١) راجع البخاري -كتاب الاحكام: باب الاستخلاف (٧٢١٨)، ومسلم: كتاب الإمارة باب: الاستخلاف وتركه (١٨٢٣)، واللفظ للبخاري.

(٢) انظر: الموضع السابق من صحيح مسلم، وروى أبو داود بسنده عن ابن عمر أيضًا قال: قال عمر: «**إني إن لا أستخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف قال فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلمت أنه لا يعدل برسول الله ﷺ أحدا وأنه غير مستخلف**». (انظر: سنن أبي داود -كتاب الخراج والفئ والإمارة- باب: في الخليفة يستخلف) .

ينتظر بي الأشقى؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، فأخبرنا به نبير عترته! قال: إذن تالله تقتلون بي غير قاتلي، قالوا: فاستخلف علينا، قال: لا ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ. قالوا: فما تقول لربك إذا أتيته؟ قال: اللهم تركتني فيهم ما بدا لك، ثم قبضتني إليك وأنت فيهم، فإن شئت أصلحتهم، وإن شئت أفسدتهم».

وفي رواية بسند آخر أن الإمام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه، قال الناس: فأعلمنا من هو؟ والله لنبيرن عترته! قال: أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي، قالوا: إن كنت قد علمت ذلك استخلف إذن، قال: لا، ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله ﷺ»(١).

فهذه الروايات تدل على أن عمر وعليًا ﵄ لم يستخلفا أحدًا تأسيًا برسول الله ﷺ، فهي تشترك مع الرواية الأولى في الدلالة على أن الرسول ﷺ لم يعين أحدًا لخلافته.

ويؤيد هذا أيضًا ما أخرجه أحمد بسند صحيح عن قيس بن عباد قال: «كنا مع علي فكان إذا شهد مشهدا، أو أشرف على أكمة أو هبط واديا قال: سبحان الله! صدق الله ورسوله، فقلت لرجل من بني يشكر: انطلق بنا إلى أمير المؤمنين حتى نسأله عن قوله صدق الله ورسوله، قال: فانطلقنا إليه: فقلنا: يا أمير المؤمنين، رأيناك إذا شهدت مشهدًا، أو هبطت واديًا، أو أشرفت على أكمة، قلت: صدق الله ورسوله، فهل عهد رسول الله إليك شيئا في ذلك؟ قال: فأعرض عنا، وألححنا عليه، فلما رأى ذلك قال: والله ما عهد إلي رسول الله ﷺ عهدا إلا شيئا عهده إلى الناس، ولكن الناس وقعوا على عثمان فقتلوه، فكان غيري فيه أسوأ حالا وفعلا مني، ثم إني رأيت أني أحقهم بهذا الأمر فوثبت عليه، فالله أعلم أصبنا أم أخطأنا»(٢).

وكذلك يؤيد ما سبق ما رواه الشيخان وأحمد بأسانيد صحيحة أن الرسول ﷺ مات ولم يوص، وقد روي هذا عن ابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى، والسيدة عائشة (٣).

---

(١) انظر: المسند ج٢ الروايتين ١٠٧٨و١٣٣٩، وبالحاشية بيان الشيخ شاكر لصحة الإسناد.

(٢) انظر: الرواية وصحة إسنادها بالمسند (ج٢رقم ١٢٠٦).

(٣) راجع صحيح البخاري -باب مرض النبي ﷺ ووفاته، وكتاب التفسير: باب: من قال: لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين، وباب الوصاة بكتاب الله ﷻ - وراجع كذلك مسلم- كتاب الوصية: باب: ترك الوصية.، والمسند (ج٥ روايات ٣١٨٩ و٣٣٥٥ و ٣٣٥٦).

يابى الله والمؤمنون إلا أبا بكر:

٣) روى البخاري بسنده عن السيدة عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلوات الله عليه قال: «**لقدْ هممتُ أوْ أردتُ أنْ أُرسِلَ إلى أبي بكرٍ وابنِهِ فأعْهد، أنْ يقُولَ القائِلُون أوْ يتمنّى الْمُتمنُّون، ثُمّ قُلْتُ: «يأبى اللّهُ ويدفعُ الْمُؤمِنُون أوْ يدْفعُ اللّهُ ويأْبى الْمُؤمِنُون**»[١].

وروى مسلم عنها أيضًا أنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: «**ادْعِي لِي أبا بكْرٍ أباكِ وأخاكِ حتّى أكْتُب كِتابًا، فإنِّي أخافُ أنْ يتمنّى مُتمنٍّ ويقُولُ قائِلٌ أنا أوْلى، ويأْبى اللّهُ والْمُؤمِنُون إلاّ أبا بكْرٍ**»[٢].

وأخرج أحمد في مسنده هذا الحديث الشريف بسند صحيح كسند مسلم، وبسندين آخرين[٣].

وهذا الحديث الشريف يدل على أن الخلافة لو كانت بالنص لكانت لأبي بكر الصديق، فهو الأولى بها، وتم ما قاله الرسول ﷺ فقد أبي الله سبحانه والمؤمنون إلا أبا بكر.

وأرى أن الرسول صلوات الله عليه قد مهد لخلافة الصديق بعدة أمور، منها: جعله أمير الحج في العام التاسع، ولما أرسل أبا الحسن بسورة براءة لم يرسله أميرًا، بل جعله تحت إمرة الصديق.

ومنها خطبته ﷺ في مرضه الذي مات فيه، فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي سعيد

---

(١) البخاري -كتاب الأحكام- باب: الاستخلاف (٧٢١٧).

(٢) مسلم كتاب الفضائل، باب: من فضائل أبي بكر الصديق (٢٣٨٢).

(٣) انظر: «المسند» (ج٦ ص٤٧و ١٠٦ و١٤٤).

وذكر أستاذ الفلسفة الدكتور أحمد محمود صبحي الرواية الأخيرة لهذا الحديث الشريف، ولم يذكر مصادره بل اكتفى بنسبته لبعض أهل السنة، ثم قال: «ولا شك أن الوضع ظاهر في هذا الحديث، وأنه أريد به معارضة حديث الشيعة في أمر كتاب النبي الذي ينسب إلى عمر أنه منعه، ولو صح كتاب النبي إلى أبي بكر لكان نصًا جليًا لأبي بكر، وهو ما لم يقل به جمهور المسلمين».

ورجل الفلسفة أقحم نفسه هنا فيما لا يعرف، فحديث يرويه الشيخان والإمام أحمد بسند صحيح كيف يقال: إنه موضوع بلا شك ؟! ومن المتهم بالوضع إذن ؟ والشيخان والإمام أحمد رووا الحديث الذي ظنه حديث الشيعة في أمر كتاب النبي وقال: بأن هذا وضع لمعارضته ! ورواية البخاري تدل على أن الرسول ﷺ همَّ ولكنه لم يرسل، فلا نصًا جليًا هنا لأبي بكر حتى يرفض الحديث لعدم صحة المتن. والمؤلف كذلك اعتبر حديث التمسك بالكتاب والعترة من الأحاديث المتفق على صحتها عند أهل السنة، مع أن رواياته لم تصح منها واحدة كما بيّنا من قبل. (انظر: كتابه «نظرية الإمامة» (ص٢٣٥: ٢٣٦).

الخدري قال: خطب النبي ﷺ فقال: «إِنّ اللّه خيّر عبْدًا بيْن الدُّنْيا وبيْن ما عِنْدهُ فاخْتار ما عِنْد اللّهِ». فبكى أبُو بكْرٍ الصّدِّيقُ ﷺ، فقُلْتُ فِي نفْسِي: ما يُبْكِي هذا الشّيْخ، إِنْ يكُنْ اللّهُ خيّر عبْدًا بيْن الدُّنْيا وبيْن ما عِنْدهُ فاخْتار ما عِنْد اللّهِ فكان رسُولُ اللّهِ ﷺ هُو الْعبْد وكان أبُو بكْرٍ أعْلمنا.

قال: «يا أبا بكْرٍ لا تبْكِ إِنّ أمنّ النّاسِ عليّ فِي صُحْبتِهِ ومالِهِ أبُو بكْرٍ ولوْ كُنْتُ مُتّخِذًا خلِيلًا مِنْ أُمّتِي لاتّخذْتُ أبا بكْرٍ ولكِنْ أُخُوّةُ الْإِسْلامِ وموّدّتُهُ لا يبْقيّن فِي الْمسْجِدِ بابٌ إِلاّ سُدّ إِلاّ بابُ أبِي بكْرٍ».

وأخرج البخاري أيضًا بسنده عنْ ابْنِ عبّاسٍ قال: خرج رسُولُ اللّهِ ﷺ فِي مرضِهِ الّذِي مات فِيهِ عاصِبٌ رأْسهُ بِخِرْقةٍ، فقعد على الْمِنْبرِ، فحمِد اللّه وأثْنى عليْهِ، ثُمّ قال: «إِنّهُ ليْس مِنْ النّاسِ أحدٌ أمنّ عليّ فِي نفْسِهِ ومالِهِ مِنْ أبِي بكْرِ بْنِ أبِي قُحافة، ولوْ كُنْتُ مُتّخِذًا مِنْ النّاسِ خلِيلًا لاتّخذْتُ أبا بكْرٍ خلِيلًا ولكِنْ خُلّةُ الْإِسْلامِ أفْضلُ، سُدُّوا عنِّي كُلّ خوْخةٍ فِي هذا الْمسْجِدِ غيْر خوْخةِ أبِي بكْرٍ»[١].

وروى الخطبة كل من أحمد والترمذي بسند صحيح[٢].

ومما مهد كذلك لخلافة الصديق أمر الرسول ﷺ أن يؤم المسلمين في الصلاة عندما اشتد المرض ولم يستطع ﷺ أن يؤمهم، واستمر المسلمون مأمومين خلف أبي بكر إلى أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى.

وروى أحمد في مسنده بسند صحيح عن عبْدِ اللّهِ بن مسعود وروى النسائي عنه أيضًا[٣] قال: «لمّا قُبِض رسُولُ اللّهِ ﷺ قالتْ الْأنْصارُ: مِنّا أمِيرٌ، ومِنْكُمْ أمِيرٌ فأتاهُمْ عُمرُ فقال: يا معْشر الْأنْصار، ألسْتُمْ تعْلمُون أنّ رسُول اللّهِ ﷺ قدْ أمر أبا بكْرٍ أنْ يؤُمّ النّاس؟ فأيُّكُمْ تطِيبُ نفْسُهُ أنْ يتقدّم أبا بكْرٍ؟ فقالتْ الْأنْصارُ: نعُوذُ بِاللّهِ أنْ نتقدّم أبا بكْرٍ ﷺ». فإمامة الصلاة إذن مما مهد للإمامة الكبرى[٤].

(١) راجع: صحيح البخاري -كتاب الصلاة: باب: الخوخة والممر في المسجد.

(٢) راجع: «المسند» (ج٤ رواية رقم ٢٤٣٢). والترمذي: كتاب المناقب: باب: مناقب أبي بكر الصديق.

(٣) انظر: «المسند» (ج١ رواية رقم ١٣٣)، وانظر: كذلك (ج٥ الروايتين ٣٧٦٥، ٣٨٤٢)، وانظر: «سنن النسائي» كتاب الإمامة، واللفظ لأحمد.

(٤) ذكر سيدي عبد القادر الجيلاني -الذي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ - أن خلافة أبي بكر ﷺ كانت باتفاق المهاجرين والأنصار وفيهم الإمام علي، وذكر قول عمر في إمامة =

ومما مهد لهذه الإمامة كذلك ما رواه الشيخان بأسانيدهما عن جُبيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قال: أتتْ النَّبِيّ ﷺ امْرأةٌ فكلّمتْهُ فِي شيْءٍ فأمرها أنْ ترْجِع إِليْهِ، قالتْ: يا رسُول اللّهِ، أرأيْت إِنْ جِئْتُ ولمْ أجِدْك كأنّها تُرِيدُ الْموْت، قال: «إِنْ لمْ تجِدِينِي فأْتِي أبا بكْرٍ»[(١)].

ثانيًا: ما جاء في مستدرك الحاكم:

في المراجعة السادسة عشرة ذكر الرافضي مائة من رجال الشيعة، وتحت رقم (٧٨) تحدث عن أبي عبد الله الحاكم، ومما قاله: هو من أبطال الشيعة وسدنة الشريعة.

وبعد ما نقلناه من أحاديث صحيحة صريحة تنقض فكرة ابن سبأ في الوصي بعد النبي، وتثبت أن أولى الناس بخلافة الرسول ﷺ هو أبو بكر الصديق، خير البشر بعد الرسول الكريم، بعد هذا ننظر في «مستدرك الحاكم» الشيعي الذي تحدث عنه عبد الحسين الرافضي.

في الجزء الثالث تحت كتاب معرفة الصحابة روى من عدة طرق حديثًا نصه: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[(٢)] وصححه ووافقه الذهبي (ص٧٥).

ثم قال: هذا حديث من أجلّ ما روي في فضائل الشيخين، وقد أقام هذا الإسناد، عن الثوري ومسعر يحيى الحماني وأقامه أيضًا، عن مسعر ووكيع، وحفص بن عمر الأيلي ثم قصر بروايته، عن ابن عيينة الحميدي وغيره وأقام الإسناد عن ابن عيينة إسحاق بن عيسى بن الطباع فثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث، وإن لم يخرجاه.

وبعده ذكر الاختلاف في أمر الخلافة، ثم الإجماع على خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وذكر حديثًا

= الصلاة التي رواها الإمام أحمد، ثم قال: «قيل في النقل الصحيح: لما بويع أبو بكر الصديق قام ثلاثًا يقبل على الناس يقول: يا أيها الناس أقلتكم بيعتي، هل من كاره؟ فيقوم علي في أوائل الناس فيقول: لا نقيلك ولا نستقيلك أبدًا، قدَّمك رسول الله ﷺ فمن يؤخرك: ؟ وبلغنا عن الثقات أن عليًا رضي الله عنه كان أشد الصحابة قولاً في إمامة أبي بكر رضي الله عنه.

وروي أن عبد الله ابن الكواء دخل على علي بعد قتال الجمل وسأله: هل عهد إليك رسول الله ﷺ في هذا الأمر شيئًا ؟ فقال: نظرنا في أمرنا فإذا الصلاة عضد الإسلام، فرضينا لدنيانا بما رضي الله ورسوله لديننا، فولينا الأمر أبا بكر».

انظر: «الغنية» (١/ ٦٨)، وراجع كذلك القول في عدم تأخر الإمام علي عن المبايعة فيما نقلناه عن فتح الباري في حاشية (ص١٨) من فصل الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة.

(١) انظر: البخاري كتاب الأحكام: باب: الاستخلاف (٧٢٢٠)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة: باب: من فضائل أبي بكر الصديق (٢٣٨٦)، واللفظ للبخاري.

(٢) مضى ص٤٠.

يدل على هذا ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يرده الذهبي (ص٧٦) . ثم ذكر حادثة الإسراء ، وبيّن سبب تسمية أبي بكر بالصديق . ثم أخرج حديثًا عن أنس بن مالك ﷺ ، قال : بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله ﷺ ، فقالوا : سل لنا رسول الله ﷺ إلى من ندفع صدقاتنا بعدك ؟ قال : فأتيته فسألته ، فقال : «إِلى أَبِي بَكْرٍ»[1] .

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي (ص٧٧) .

وعن عائشة ﷺ قالت : «لو كان رسول الله ﷺ مستخلفا لاستخلف أبا بكر وعمر ﷺ» .

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (ص٧٨).

وعن أبي وائل قال : «قيل لعلي بن أبي طالب ﷺ : ألا تستخلف علينا ؟ قال : «ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف، ولكن إن يرد الله بالناس خيرًا، فسيجمعهم بعدي على خيرهم ، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم».

قال الحاكم :هذا حديث صحيح الإسناد،ووافقه الذهبي (ص٧٩). وعن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن جعفر ﷺ قال : «ولينا أبو بكر فكان خير خليفة الله، وأرحمه بنا ، وأحناه علينا».

قال الحاكم :«هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي (ص٧٩).

«لاحظ في الإسناد من يعتبرون من الأئمة الاثنى عشر».

ثم انتقل الحاكم بعد ذلك إلى عنوان: ومن مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ. ومناقبه كثيرة معلومة، ولكن أكتفي بما سبق في فضل أبي بكر الصديق فهذا وحده يهدم فكرة الرافضي وكتابه المفترى.

ومن هذه النصوص الصحيحة الثابتة المروية عن طريق أهل السنة والجماعة الذين ينتمي إليه شيخ الأزهر، وعن طريق الحاكم الشيعي الذي اعتبر عبد الحسين نفسه من أتباعه، هذه النصوص صريحة في أن الرسول ﷺ لم يستخلف، وأن عمر وعليًا رضي الله تعالى عنهما لم يستخلفا تأسيًا بالرسول ﷺ . كما أن هذه النصوص أيضًا تدل على أن الخلافة لو كانت بالنص لكانت لأبي بكر ﷺ، وأن الرسول ﷺ همَّ بكتابة ذلك، لكنه قال: «**ويأبى اللّهُ والمُؤمِنون إلاّ أبا بكْرٍ**». فرأى ألا حاجة لهذا الكتاب ، غير أنه ﷺ مهد لهذه الخلافة بالأقوال والأفعال. فمن الأقوال خطبته في مرضه الذي مات فيه،

---

(١) مضى ص٤١ .

وقوله للمرأة التي أتته فكلمته في شيء فأمرها أن ترجع إليه، قالت: يا رسُول اللّهِ، أرأيْت إنْ جِئتُ ولمْ أجِدْك كأنّها تُرِيدُ الْموْت، قال: «إِنْ لمْ تجِدِينِي فأْتِي أبا بكْرٍ».

وقوله ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ».

وسؤال بني المصطلق: إلى من ندفع صدقاتنا بعدك ؟ فقال ﷺ: «إِلى أبِي بكْرٍ».

ومن الأفعال: جعله أمير الحج في العام التاسع، ولما أرسل عليًا بسورة براءة لم يرسله أميرًا، بل جعله تحت إمرة الصديق رضي الله عنه جميعًا . ومنها إمامته المسلمين في الصلاة عندما اشتد المرض بالرسول ﷺ ، ولم يستطع أن يؤمهم، وظل المسلمون وفيهم علي مأمومين خلف أبي بكر إلى أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى.



المراجعات من الثالثة والخمسين إلى الستين

حديث الثقلين

في المراجعة الثانية عشرة تحدث الرافضي عن الآيات الكريمة التي زعم أنها تتصل بتنصيب علي بن أبي طالب خليفة للرسول ﷺ يوم الغدير، وقد ناقشته وبيّنت كذبه وافتراءه، مع زندقته وضلاله.

وفي المراجعة الثامنة ذكر حديث الثقلين للاستدلال على فكرة الوصي بعد النبي التي افتراها اليهودي اللعين عبد الله بن سبأ، وحديث الثقلين هو نفسه حديث الغدير الذي تدور حوله هذه المراجعات الثمانية من الثالثة والخمسين إلى الستين مع زيادة «من كنت مولاه» ولذلك ناقشت ما جاء في المراجعة الثامنة ماعدا الجزء الخاص بحديث الثقلين، حيث رأيت أن أتناوله مع هذه المراجعات لاتحاد الموضوع.

في المراجعة الثالثة والخمسين زعم أنه شيخ الأزهر قال: «تكرر منك ذكر الغدير، فاتل حديثه من طريق أهل السنة نتدبره»! هكذا زعم الرافضي! فكأن علامة زمانه شيخ الأزهر لم ينتبه إلى ما جاء في المراجعتين الثامنة والثانية عشرة، وهو إلى جانب هذه الغفلة يسأل الرافضي عن الحديث في كتب السنة، فكأن شيخ الأزهر لا يعرف البحث عن حديث في كتب السنة عند أهل السنة، فجاء الرافضي الشاب الذي لجأ إلى مصر في مكان لجوئه يعلمه ويرشده!!

في تعقيبي على المراجعة السابقة ذكرت ما يثبت ضلال هذا الرافضي، وصحة ما عليه أهل السنة والجماعة، فالرسول ﷺ لم يستخلف، ولو كان مستخلفًا لاستخلف أبا بكر، غير أنه مهد لخلافته الراشدة بالأقوال والأفعال، وعمر وعلي لم يستخلفا وذلك تأسيا بالرسول ﷺ. وما ذكرته أثبته بالسنن الصحيحة التي لا خلاف حول صحتها، والصريحة نصًا لا إشارة أو دلالة، فهي قطعية الدلالة وليست ظنية تحتمل الخلاف.

ولا شك أن علامة زمانه الشيخ البشري لا يغيب عنه شيء مما ذكرته، فلو لم تكن المراجعة الثالثة والخمسون مفتراة عليه كباقي المراجعات لكان يكفيه أن يذكر ما أثبته حتى يسكت هذا الرافضي الكذاب.

وبدلاً من هذا ينسب لشيخ الأزهر أنه طلب منه أن يذكر حديث الغدير من طريق أهل السنة حتى يتدبره، فالرافضي هو الذي يعلم شيخ الأزهر ما في كتب أهل السنة !!

والشيخ الألباني يرحمه الله رحمة واسعة كشف كثيرًا من كذب وتضليل عبد الحسين فيما ذكره في المراجعة الرابعة والخمسين وما بعدها ولذلك أبدأ بما ذكر العلامة الألباني، ثم أتبعه بما أرى الحاجة إلى ذكره .

فتحت رقم (٤٩٦١) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» جاء الحديث الذي بدأ به الرافضي مراجعته وهذا هو نص الحديث: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي قَدْ نَبَّأَنِيَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُ لَمْ يُعَمَّرْ نَبِيٌّ إِلا نِصْفَ عُمْرِ الَّذِي يَلِيهِ مِنْ قَبْلِهِ ، وَإِنِّي لأَظُنُّ أَنِّي يُوشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وَإِنِّي مَسْئُولٌ، وَإِنَّكُمْ مَسْئُولونَ، فَمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَجَاهَدْتَ وَنَصَحْتَ، فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا» .

فَقَالَ: «أَلَيْسَ تَشْهَدُونَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّ جَنَّتَهُ حَقٌّ وَنَارَهُ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ؟» قَالُوا : بَلَى ، نَشْهَدُ بِذَلِكَ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» .

ثُمَّ قَالَ : «أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ اللَّهَ مَوْلايَ ، وَأَنَا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَنَا أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَهَذَا مَوْلاهُ ، يَعْنِي عَلِيًّا ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» .

ثُمَّ قَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنِّي فَرَطُكُمْ ، وَإِنَّكُمْ وارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ ، حَوْضٌ أَعْرَضُ مَا بَيْنَ بُصْرَى وَصَنْعَاءَ ، فِيهِ عَدَدُ النُّجُوم قِدْحَانٌ مِنْ فِضَّةٍ ، وَإِنِّي سَائِلُكُمْ حِينَ تَرِدُونَ عَلَيَّ عَنِ الثَّقَلَيْنِ ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا ، الثَّقَلُ الأَكْبَرُ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ ، سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللَّهِ ، وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ ، فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ لا تَضِلُّوا وَلا تَبَدَّلُوا ، وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي ، فَإِنَّهُ نَبَّأَنِيَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَنْقَضِيَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

ثم قال الشيخ رحمه الله:

ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٤٩/ ٢)، وابن عساكر (١٢/ ١١٤/ ١-٢) عن زيد بن الحسن الأنماطي: نا معروف بن خَرَّبُوذ عن أبي الطفيل عن حذيفة ابن أسيد الغفاري قال: لما صدر رسول الله ﷺ من حجة الوداع؛ نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن ، ثم بعث إليهن فقمَّ ما تحتهنّ من الشوك ، وعمد إليهن فصلى تحتهن ، ثم قام فقال . . . فذكره.

قلت -**أي الألباني** : وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل الأنماطي هذا؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث. وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات» ! ولم يعبأ به الحافظ؛ فقال: في «التقريب» : ضعيف. والحديث؛ أورده الهيثمي (٩/ ١٦٤ : ١٦٥) من رواية الطبراني بهذا التمام من

حديث حذيفة بن أسيد، وأعلَّه بالأنماطي هذا؛ إلا أنه حكى قول أبي حاتم وابن حبان فيه.

وأما الشيعي -يقصد عبد الحسين- فقد صدَّر الحديث بقوله: «أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحته عن زيد بن أرقم قال. . .» فذكره بتمامه؛ إلا أنه اختصر كلمات من أوله.

قلت-أي الألباني: وفي كلام الشيعي هذا على قصره خطيئتان -ولا أقول: خطآن-:

الأولى: قوله: «بسند مجمع على صحته» ! فهذا كذب بَوَاحٌ؛ فإن مثل هذه الدعوى لا يمكن إثباتها حتى من عالم ثقة متخصص في علم الحديث، فكيف ومدَّعيها ليس في العير ولا في النفير؟! بل هو ممن بلونا منه الكذب الكثير، كما سبق بيانه مرارًا.

ومن الدليل على ذلك: أنه لما أراد أن يثبت هذه الدعوى الكاذبة في الحاشية؛ لم يزد على أن أضاف إليها دعوى كاذبة أخرى، فقال: «صَرَّحَ بصحته غير واحد من الأعلام؛ حتى اعترف بذلك ابن حجر. . .في الصواعق» !

قلت: فلم يستطع أن ينقل عن أحد صحته إلا ابن حجر المذكور، وليس هو الحافظ العسقلاني، وإنما هو الهيتمي الفقيه. ومع الأسف؛ فقد صرح هذا في الكتاب المذكور بأن سند الطبراني صحيح ! وهذا لا يقبل من مثله؛ لأنه ليس من أهل المعرفة بالتصحيح والتضعيف، لا سيما وفيه ذلك الأنماطي الذي جزم العسقلاني -كما سبق- بأنه ضعيف، فأنى لإسناده الصحة، بل الإجماع عليها ؟!

والأخرى: جعله الحديث من رواية زيد بن أرقم، وإنما هو من رواية حذيفة بن أسيد كما رأيت ! والظاهر أنه تعمَّد تغيير صحابي الحديث تضليلاً؛ فإنه يفعل مثله أو نحوه كثيرًا ! عامله الله بما يستحق ! واعلم أن الكلام إنما هو في خصوص هذا الإسناد الذي جاء بهذا السياق، فلا يعترضنَّ أحد علينا بأن حديث (الغدير) قد جاء من طرق كثيرة؛ فهو صحيح قطعًا ! فإننا نقول: نعم، هو صحيح في الجملة؛ إلا أن طرقها تختلف متونها اختلافًا كثيرًا، فما اتفقت عليه من المتن فهو صحيح، ومن ذلك قوله: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ ! وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

وله طرق صحيحة قد كنت جمعت قسمًا كبيرًا منها في «الصحيحة» (١٧٥٠) .

وما اختلف عليه منه؛ فالمرجع حينئذ إلى الإسناد؛ فإن صح فبها، وإن لم يصح فلا.

ولا يجوز حينئذٍ تصحيح هذا النوع -كما يفعل الشيعي- بالنوع الأول، كما هو ظاهر لا يخفى على أُولي النُّهى؛ فإن أهل الأهواء كثيرًا ما يستغلُّون الحديث الضعيف إسناده؛ لأن له سياقًا خاصًا لم يرد في الأسانيد الصحيحة، ثم يزعمون أن الحديث صحيح، ويعنون أصله، وهم يستدلون بذلك على السياق الخاص !!

ثم اعلم أن الحديث؛ قد روى مسلم (٧/ ١٢٢ : ١٢٣) من طريق أخرى طرفًا منه من حديث يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى: (خُمًّا) -بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ- فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ؛ ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ: أَلاَ أَيُّهَا النَّاسُ؛ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**» فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «**وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**» (ثلاثًا). وهكذا أخرجه أحمد (٥/ ٣٦٦: ٣٦٧).

وأخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٥)، والحاكم (٣/ ١٠٩) من طريق الأعمش: ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد به نحوه، وزاد: «**فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**».

ثم قال: «**إن الله مولاي، وأنا مولي كل مؤمن**»، ثم أخذ بيد علي ﷺ. فقال: «**من كنت وليَّه فهذا وليُّه، اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه**».

وزاد الحاكم: «فذكر الحديث بطوله».

وقال: «صحيح على شرط الشيخين»! وسكت عنه الذهبي!

وأقول: هو كما قال؛ لولا أن حبيب بن أبي ثابت مدلس، وقد عنعنه.

وقد اختلف عليه في إسناده: فروي عنه هكذا.

وروي عنه عن زيد بن أرقم به دون قوله: «**إن الله مولاي...**» إلخ.

أخرجه الترمذي من طريق الأعمش أيضًا عن عطية عن أبي سعيد، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد به... فأسقط من بينهما أبا الطفيل.

أخرجه الترمذي (٢/ ٣٠٨). وقال: «حسن غريب».

وأخرجه أحمد (٣/ ١٧، ٢٦) من هذا الوجه بأتمَّ منه.

وقول الشيعي: انه أخرجه من طريقين ... من أكاذيبه!

ثم أخرجه الحاكم (٣/ ٥٣٣) من طريق كامل أبو العلاء، قال: سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر، عن يحيى بن جَعْدَةَ، عن زيد بن أرقم قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى انتهينا إلى غدير (خم) فأمر بروحٍ، فكُسِحَ في يوم ما أتى علينا يوم كان أشدَّ حرًّا منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: «**يا أيها الناس! إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوشك أن أُدعَى فأجيب، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده: كتاب الله ﷻ**»، ثم قام فأخذ بيد علي ﷺ فقال: «**يا أيها الناس! من أولى بأنفسكم؟**»

قالوا : **الله ورسوله أعلم ! قال : «من كنت مولاه فعلي مولاه»**. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي !

وأقول: وهو كما قالا؛ لولا عنعنة حبيب.

على أن كاملاً أبا العلاء -وإن كان من رجال مسلم-؛ ففي حفظه ضعف، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله: «صدوق يخطئ». فمخالفة مثله للأعمش مما يتوقف فيه. على أن حديثه في الجملة -أو غالبه- صحيح؛ لأنه ثابت في الطرق والأحاديث الأخرى؛ إلا ما يتعلق بالبعث؛ فعندي فيه وقفة الآن؛ فإن جاء له شاهد معتبر به تقوَّى به.

وقد جاء هذا في حديث زيد هذا من رواية الطبراني، ساقه الهيثمي (٩/ ١٦٣ : ١٦٤) بأتم من رواية الحاكم؛ إلا أنه أعلَّه بأن فيه حَكِيمَ بن جُبَيْرٍ؛ وهو ضعيف.

(تنبيه): يكشف لك هذا التخريج أن حديث الغدير قد اختلف رواته -قبل مخرِّجيه من الأئمة- في سياقه؛ فمنهم المطوِّل، ومنهم المختصر.

فمِنْ جَنَفِ الشيعي وحَيْفِهِ وطغيانه وحقده على أئمة السنة؛ قوله -بعد أن ساق بعض الروايات فيه- ومنها رواية النسائي عن زيد -؛قال (ص١٩٠): «وهذا الحديث؛ أخرجه مسلم من عدة طرق[١] عن زيد بن أرقم، لكنه اختصره فبتره-وكذلك يفعلون-»!!

كذا قال؛ فضَّ اللهُ فاه ! ما أقلَّ حياءه ! ما الذي حمله على اتهام الإمام مسلم بأنه هو الذي اختصره -إن كان هناك اختصار مقصود- دون من فوقه من رواته ؟! وكيف يصح اتهامه إياه بذلك، وهذا الإمام أحمد قد رواه أيضًا مثل روايته مختصرًا ؟!

ثم ماذا يقول عن النسائي وغيره ممن أخرج الحديث من طرق أخرى؛ يزيد بعضهم على بعض، وينقص بعضهم عن بعض، وخصوصًا الترمذي في روايته، أَكُلٌّ هؤلاء اختصروا الحديث وبتروه ؟!

بل ماذا يقول هذا الشيعي الجائر في صنيع الحاكم نفسه -وهو المتهم بالتشيع الصريح- بأنه اختصر الحديث بقوله المتقدم : «.. فذكر الحديث بطوله» ؟!

أليس الحاكم هو الأولى بأن يُتَّهم باختصار الحديث من مسلم، لو كان الاختصار تهمة ؟! ولكن صدق رسول الله ﷺ : **«إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»**[٢].

---

(١) قلت: وقوله : «من عدة طرق» ! من أكاذيبه الكثيرة؛ فإنه لم يروه إلا من طريق يزيد ابنُ حبان كما تقدم؛ وكذلك أحمد. ويأتي بيان كذبة أخرى من هذا القبيل قريبًا.

(٢) البخاري (٣٤٨٣) عن أبي مسعود الأنصاري.

ومن تقادير الله اللطيفة: أنه كشف عن أن الأمر الذي اتهم الشيعي الإمام مسلمًا به: إنما هو صنيع الشيعي نفسه، فهو الذي يختصر الروايات ويبترها؛ لهوى في نفسه؛ فإنه - بعد أن طعن في الإمام تلك الطعنة الفاشلة- قال: «وعن سعد أيضًا قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فلما بلغ غدير (خم)؛ وقف للناس...».

قلت: فذكر الحديث؛ وهو صحيح المتن ضعيف السند؛ لأن فيه راويًا فيه جهالة. ومع ذلك فقد وقع في سياقه ما يدل على ضعف راويه، وهو قوله في أوله: كنا مع رسول الله ﷺ بطريق مكة وهو متوجه إليها، فلما بلغ... الحديث[1].

هكذا نصه عند مخرِّجه النسائي الذي عزاه الشيعي إليه. ومع ذلك؛ حذف منه قوله: بطريق مكة وهو متوجه إليها! دون أن ينبِّه على ذلك؛ لأنه لو فعل خشي أن يتسرب إلى بعض القراء الشك في صحة أصل الحديث! ولكنه لجهله بهذا العلم؛ لا يستطيع أن يدفع الشك المشار إليه بمثل أن يقال: أصل الحديث صحيح!

وأما قوله: وهو متوجه إليها... فهو خطأ من بعض رواته؛ لأن الطرق الأخرى في حديث زيد وغيره متفقة على أن ذلك كان مرجِعَهُ من حجة الوداع. وقد ذكر الشيعي نفسه بعض الروايات في ذلك. وبهذا يتبين أنه قد صدق في الشيعي المثل السائر: (رَمَتْني بدائها وانسَلَّتْ)!!

واعلم أن من الاستغلال الذي أشرت إليه فيما سبق: أن حديث الغدير؛ أورده الشيعي من رواية الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب من طريقين -كذا قال-، فذكره، وزاد -بعد قوله ﷺ: «وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» -: قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئًا يا ابن أبي طالب! أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة!!

قلت: ليس في حديث البراء هذا زيادة أخرى على الأحاديث الأخرى التي ساقها الشيعي، فهو إنما ساقه من حديثه من أجل هذه الزيادة! وهي مما لا يصح في حديث الغدير الصحيح؛ فإن الإمام أحمد أخرجه في الصفحة التي ذكرها الشيعي نفسه (٤/ ٢٨١) من طريق حماد بن سلمة: أنا علي بن زيد عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب به.

قلت: وعلي بن زيد -وهو ابن جُدْعان- ضعيف؛ كما تقدم مرارًا.

ومن طريقه: أخرجه ابن عساكر أيضًا (١٢/ ١١٤/ ٢)، وكذا ابن ماجه (١١٦)؛ ولكنه لم يذكر هذه الزيادة.

---

(١) عزاه الشيعي لـ«خصائص النسائي». وقد رواه ابن عساكر أيضًا (١٢/ ١٥٥/ ١: ٢).

ولعله تعمَّد حذفها إشارةً منه إلى نكارتها؛ لتفرد ابن جدعان بها في هذه الطريق. نعم؛ تابعه عليها -عند ابن عساكر- أبو هارون العبدي. ولكنه شر منه؛ فإنه متهم بالكذب. ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة: ما رواه أبو إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا... الحديث دون الزيادة. أخرجه ابن شاهين في «السنة» (رقم ١٢ -منسوختي)، وابن عساكر (١٢/ ١١٥/ ١).

(تنبيه): قول الشيعي فيما تقدم: إن الحديث رواه أحمد من طريقين عن البراء ابن عازب! فهو من أكاذيبه التي لا تنتهى؛ فإنما هو عنده من طريق ابن جدعان فقط، كما سبق.

قلت: ومن ذلك الاستغلال؛ قول الشيعي: «ورُبَّ قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة؛ كأنس ابن مالك» !!

قلت: يشير بالشهادة إلى مناشدة علي ﷺ من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير (خم) ما قال، فقام جمع فشهدوا، فزعم الشيعي -عامله الله بما يستحق- أن أنسًا ﷺ أقعده البغض عن القيام بتلك الشهادة !!

وكذب عدو الله! فما كان لأنس -وهو الذي خدم رسول الله ﷺ عشر سنين، ودعا له رسول الله ﷺ خيرًا- أن يكتم الشهادة!

والشيعي -في زعمه الكاذب هذا- إنما استدل عليه بروايتين:

الأولى: زعم أن عليًّا ﷺ قال لأنس: ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله ﷺ، فتشهدَ بما سمعته يومئذٍ منه؟! فقال: يا أمير المؤمنين! كبِرت سنِّي ونسيت. فقال علي: إن كنت كاذبًا؛ فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة! فما قام حتى ابيضَّ وجهه بَرَصًا. فكان بعد ذلك يقول: أصابتني دعوة العبد الصالح.

قلت: وهذه رواية شيعية تَقْطُرُ فِرْيَةً وإثمًا! وهي من رواياتهم الكثيرة التي لا سِنامَ لها ولا خِطامَ، والشيعي نفسه لم ينسبها إلى أي مرجع من مراجع السنة.

أما من كتب أهل السنة؛ فلأنه لا أصل لها في شيء منها.

وأما من كتب الشيعة؛ فكأنه لم يعزه إلى شيء منها؛ لعلمه بأن عزو مثل هذه الرواية إلى كتاب من كتبهم إنما هو فضيحة لها!

وعلى كل حال؛ فليس الشاهد فيها؛ وإنما في الرواية السُّنِّيَّة الآتية:

الثانية: قال: «ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد في آخر(ص١١٩) من الجزء الأول من «مسنده»؛ حيث قال: فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا؛ فأصابتهم دعوته» !!

فأقول: والجواب من وجوه:

الأول: أن عزوها للإمام أحمد خطأ؛ سببه الجهل بكتب السنة؛ فإن الشيعي يظن أن كل ما في «مسند أحمد» هو من روايته، وليس الأمر كذلك عند أهل العلم، وليس هذا مجال بسط ذلك؛ وإنما هي من رواية ابنه عبد الله عن غير أبيه؛ فقد قال عبد الله في «مسند أبيه» -في المكان الذي أشار إليه الشيعي-: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكِيعِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ نِزَارٍ الْعَنْسِيُّ: حَدَّثَنِي سِمَاكُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَبْسِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى فَحَدَّثَنِي: أَنَّهُ شَهِدَ عَلِيًّا ﷺ فِي الرَّحَبَةِ قَالَ أَنْشُدُ اللَّهَ.....

قلت: فذكر ما أشرنا إليه آنفًا؛ وزاد في آخره: «وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ. فَقَامَ (كذا) إِلَّا ثَلَاثَةٌ لَمْ يَقُومُوا فَدَعَا عَلَيْهِمْ فَأَصَابَتْهُمْ دَعْوَتُهُ»!

الثاني: أن الاحتجاج بهذه الزيادة التي في آخر هذه الرواية؛ إنما يجوز إذا كان إسنادها ثابتًا؛ وهيهات هيهات؛ فإن فيه -كما رأيت- الوليد بن عقبة بن نزار العنسي؛ وهو مجهول كما قال الحافظ. وقال الذهبي: «لا يعرف».

وقد خالفه يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى به دون هذه الزيادة.

وخالفه كل من روى قصة المناشدة هذه عن علي ﷺ؛ وهم جمع من التابعين: عند أحمد (١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩)، والنسائي (ص١٦، ١٧، ١٨، ٢٩)، وابن عساكر (١٢/ ١١٠/ ٢-١١٣/ ١)؛ كل هؤلاء لم يذكروا الزيادة المتضمنة للاستثناء.

الثالث: هب أن الاستثناء المشار إليه ثابت في القصة؛ فليس فيه تسمية الثلاثة الذين لم يقوموا؛ فأصابتهم دعوة علي ﷺ؛ فضلاً أن يكون قد سمّي منهم أنس بن مالك ﷺ

الرابع: هب أنهم سُمُّوا، فليس فيه تعيين ما أصابهم من دعوته.

ومن البَدَهِيِّ: أنه لا يجوز تعيين الاسم والدعوة بمثل تلك الرواية الشيعية الجائرة؛ لأنها بمنزلة الرواية الإسرائيلية التي يراد تفسير النص الشرعي الثابت بها!

وهذا باطل لا يخفى!

ومن ذلك أيضًا: ما ذكره (ص٢٠٠) قال: «مما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج بسندين معتبرين (!): أن رسول الله ﷺ لما كان يوم غدير (خم)؛ نادى الناس فاجتمعوا، فأخذ بيد علي، فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فشاع ذلك فطار في البلاد، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفِهْرِيَّ، فأتى رسول الله ﷺ على ناقة له، فأناخها ونزل عنها وقال: يا محمد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله،

فقبلنا منك، وأمرتنا أن نصلي خمسًا، فقبلنا منك، وأمرتنا بالزكاة، فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم رمضان، فقبلنا، وأمرتنا بالحج، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بِضَبْعَي ابن عمِّك تفضله علينا؛ فقلتَ: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فهذا شيء منك أم من الله ؟! فقال ﷺ: «فوالله الذي لا إله إلا هو! إن هذا لمن الله ﷻ». فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللهم ! إن كان ما يقول محمد حقًّا ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ! فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته، فخرج من دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١ لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ﴾ انتهى الحديث بعين لفظه» !!

قلت: فهذا السياق باطل، لا يشك في ذلك من عنده ذرة من علم بعلم الحديث والتفسير، وبيانه من وجوه:

الأول: أن قوله: إن كان هذا هو الحق من عندك. . .إنما هو من قول أبي جهل -لعنه الله- كما رواه البخاري في «صحيحه». وهذا أصح مما روى الحاكم (٢/ ٥٠٢) عن سعيد بن جبير: أنه النضر بن الحارث بن كَلَدَة؛ لأن هذا مرسل.

الثاني: أن آية: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ إلى آخر السورة مكية؛ فكيف يصح القول بأنها نزلت في (خم) بعد رجوعه من حجة الوداع !؟

وقد روى جمع -منهم ابن الضُّرَيْس- عن ابن عباس قال: نزلت سورة ﴿سَأَلَ﴾ بمكة. وروى ابن مردويه عن ابن الزبير مثله. وروى الحاكم في مرسل سعيد بن جبير المتقدم: أن الذي سأل هو النضر بن الحارث. فهذا كله يبطل ما عزاه الشيعي إلى الثعلبي.

الثالث: أن روايات الغدير -ما صح منها وما لم يصح-؛ لم يرد في شيء منها هذا التفصيل الذي تضمنته رواية الثعلبي هذه.

وأما قول الشيعي: «بسندين معتبرين» ! فهو غير مصدَّق في ذلك؛ لكثرة ما بلونا عليه من الكذب؛ ولجهله بهذا العلم الشريف! وكثيرًا ما يكون الحديث جاءِ من طريق واحدة يرويها صحابي واحد، وعنه تابعي واحد، وعنه تابع تابعي واحد، ثم تتعدد الطرق من تحته، فيقول الشيعي: «من طريقين أو طرق» !

ومن ذلك قوله (ص٣٨) -مشيرًا إلى هذه القصة الباطلة-: «أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره» هذه القضية مفصلة. .وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من «المستدرك» فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وأنت إذا رجعت إلى المكان المشار إليه من «المستدرك» ؛ لا تجد للقصة أو القضية

-على تعبيره- ذكرًا، بل تجد ما يدل على نقيضها، وهو مرسل سعيد بن جبير الذي سبق! وسياقه هكذا: . . . عن سعيد بن جبير، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ١-٣]. ذي الدرجات ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ قال: هو النضر بن الحارث بن كلدة قال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾. [الأنفال: ٣٢].

قلت: فهذا هو نص القضية التي أحال عليها الشيعي؛ فهل تجد فيه أن الآية نزلت فيمن جحد ولاية علي رضي الله عنه ؟! وأن الذي قال: اللهم ! إن كان . . . ونزل فيه ﴿سَأَلَ﴾ هو الحارث بن النعمان الذي جاء في القصة الباطلة ؟! أم تجد فيه أنه النضر بن الحارث بن كلدة ؟! فماذا يستطيع الإنسان أن يقول في مثل هذا الشيعي الذي لا يتورع عن الكذب وعن تضليل القراء ؟! فإلى الله المشتكى[1]!

ومن ذلك أيضًا قوله (ص٢٠٨) : «وقيل لعمر -فيما أخرجه الدارقطني-: إنك تصنع لعلي شيئًا لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: إنه مولاي» !!

قلت: نقله الشيعي عن كتاب «الصواعق» للهيتمي (٢٦)؛ وقد سكت عليه ! فبئس ما صنعا !! فقد أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ١) من طريق الدارقطني بسنده عن سعيد بن محمد الأَسَدِيِّ: نا حسين الأشقر عن قيس عن عمار الدُّهْنِيِّ عن سالم بن أبي الجَعْدِ قال: قيل لعمر. . .

قلت: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الانقطاع؛ فإن سالمًا لم يدرك عمر رضي الله عنه .

الثانية: -حسين -وهو ابن الحسن الأشقر-؛ فإنه -على ضعفه- من غلاة الشيعة، وقد كذبه بعضهم.

الثالثة: سعيد بن محمد الأسدي، إن لم يكن هو الوراق الثقفي الكوفي؛ فلم أعرفه، والثقفي مضي له ذكر في الحديث (٤٨٩٥) .

انتهى كلام الشيخ رحمه الله، وسعيد الذي أشار إليه متروك كما جاء في تخريجه للحديث المذكور.

---

(١) يضاف إلى هذا الكذب والتضليل ما نسبه الرافضي لشيخ الأزهر في المراجعة (٥٩) من الإشادة والتسليم بكل ما قاله ! بل قال: ولو كان المراد الناصر أو نحوه ما سأل سائل بعذاب بواقع !!

وفي نهاية الحديث الذي بدأ به الرافضي مراجعته جاء ذكر الثقلين: الكتاب والعترة، وأن الرسول ﷺ تركهما من بعده، وأوصى بالتمسك بهما.

ومعلوم أن الرسول ﷺ أمر بالاعتصام بالكتاب والسنة، فهل أمر أيضًا بالتمسك بالكتاب والعترة! فلننظر في كتب السنة النبوية المشرفة لتجلية هذا الأمر.

أولاً: الموطأ:

لا نجد في موطأ الإمام مالك ذكرًا للثقلين، وإنما يروي عن الرسول ﷺ أنه قال: «**تركْتُ فِيكُمْ أمْرينِ لنْ تضِلُّوا ما تمسّكْتُمْ بِهِما: كِتاب اللّهِ وسُنّة نبِيِّهِ**». (انظر: كتاب النهي عن القول بالقدر).

وهذا الحديث الشريف غير متصل الإسناد، إلا أن ابن عبد البر وصله من حديث كثير ابن عبد بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده. (انظر: تنوير الحوالك ٢/٢٠٨).

وقال ابن عبد البر كذلك: مرسلات مالك كلها صحيحة مسندة (١/٣٨). وقال جلال الدين السيوطي: «ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد. فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء». (المرجع نفسه ١/٦).

ثانيًا: ذكر الكتاب والسنة في غير الموطأ:

عندما ننظر في كتاب كنوز السنة نجد في باب الميم فيما ذكره عن محمد ﷺ الإشارة إلى عشرة مراجع من مراجعه الأربعة عشر ذكرت الوصية بالكتاب والسنة.

وبالرجوع إلى هذه الكتب نجد في غير الموطأ ما جاء في سيرة محمد بن إسحاق التي جمعها ابن هشام، خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع (٤/٦٠٣)، ومما جاء في الخطبة قول الرسول ﷺ: «**وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا، أمرًا بيّنًا: كتاب الله وسنة نبيه**».

وفي صحيح البخاري نجد «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» ومما جاء فيه: «وكانتْ الْأئِمّةُ بعْد النّبِيِّ ﷺ يسْتشِيرُون الْأُمناء مِنْ أهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأُمُورِ الْمُباحةِ لِيأْخُذُوا بِأسْهلِها، فإِذا وضح الْكِتابُ أوْ السُّنّةُ لمْ يتعدّوْهُ إِلى غيْرِهِ، اقْتِداءً بِالنّبِيِّ ﷺ».

ونجد في بعض هذه المراجع العشرة الوصية بكتاب الله تعالى دون ذكر السنة، من ذلك ما جاء في سنن الدارمي.

حدّثنا مُحمّدُ بْنُ يُوسُف عنْ مالِكِ بْنِ مِغْولٍ عنْ طلْحة بْنِ مُصرِّفٍ الْيامِيِّ، قال: «سألْتُ عبْد اللّهِ بْن أبِي أوْفى: أوْصى رسُولُ اللّهِ ﷺ؟ قال: لا. قُلْتُ: فكيْف كُتِب على النّاسِ الْوصِيّةُ، أوْ أمر بِالْوصِيّةِ؟ فقال: أوْصى بِكِتابِ اللّهِ» (انظر: كتاب الوصايا. باب من لم

يوص ج٢ص٢٩٠ : ٢٩١) . وفي سنن النسائي رواية أخرى لهذا الحديث، وقال السيوطي في شرحه : «أوصى بكتاب الله أي بدينه، أو به وبنحوه ليشمل السنة» (انظر : كتاب الوصايا- باب : هل أوصى النبي ﷺ ؟ ج٦ص٢٤٠) .

وفي غير المراجع العشرة نجد مثلاً في كتاب «الزهد» لعبد الله بن المبارك «باب : في لزوم السنة» ويحتوي على ثمانية أخبار.

وفي المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي حدّث المصنف قال : «حدّثنا سُفْيانُ قال : حدّثنا مالِكُ بْنُ مِغْولٍ عنْ طلْحة بْنِ مُصرِّفٍ قال : سألْتُ عبْد اللّهِ بْن أبِي أوْفى : هلْ أوْصى رسُولُ اللّهِ ﷺ ؟ فقال : لمْ يتْرُكْ رسُولُ اللّهِ ﷺ شيْئًا يُوصِي فِيهِ. قُلْتُ : وكيْف أمر النّاس بِالْوصِيّةِ ولمْ يُوصِ؟ قال : أوْصى بِكِتابِ اللّهِ» (انظر : المجلد الثاني- حديث رقم ٧٢٢) .

وفي فيض القدير شرح الجامع الصغير، نجد رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطب النبي ﷺ في حجة الوداع فقال : **«تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض»**.

ومما قاله المناوي في شرحه : إنهما الأصلان اللذان لا عدول عنهما، ولا هدى إلا منهما، والعصمة والنجاة لمن تمسك بهما، واعتصم بحبلهما، وهما الفرقان الواضح، والبرهان اللائح بين المحق إذا اقتفاهما، والمبطل إذا خلاهما، فوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة متعين معلوم من الدين بالضرورة.

(راجع : الجزء الثالث ص٢٤٠ : ٢٤١، حديث رقم ٣٢٨٢ وشرحه، وانظر : صحيح الجامع الصغير للشيخ ناصر الدين الألباني ج، حديث رقم ٢٩٣٤) .

ولسنا في حاجة إلى أن نطيل الوقوف هنا، فلا خلاف بين المسلمين في وجوب التمسك والاعتصام بالقرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة.

والخلاف حول شيء من السنة مرده إلى الخلاف حول الثبوت أو الدلالة، أما ما ثبت عن الرسول ﷺ ، وكان واضح الدلالة، فلا خلاف حول الأخذ به ووجوب إتباعه، فقد نطق بهذا الكتاب المجيد في مثل قوله تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر : ٧].

وقوله ﷻ : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء : ٨٠].

وقوله سبحانه : : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء : ٦٥].

إلى غير ذلك من آيات الله البينات التي بينت أن من لم يتمسك بسنة الرسول ﷺ، فقد ابتعد عن الإيمان، وضل ضلالا بعيدا.

ثالثا: الصحيحان :

لم يرد في صحيح البخاري ذكر لحديث الثقلين إلا ما أشرنا إليه من قبل من أن الإمام البخاري جعل من كتب صحيحه «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» .

أما الإمام مسلم فقد ذكر أربع روايات لهذا الحديث الشريف، نثبتها هنا كما جاءت في صحيحه، وكلها عن زيد بن أرقم (في باب: من فضائل علي بن أبي طالب كتاب فضائل الصحابة ﷺ) . والروايات هي:

١) حدثني زهيْر بْن حرْب وشجاع بْن مخْلد جميعا عنْ ابْن علية قال زهيْر : حدثنا إسْماعيل بْن إبْراهيم، حدثني أبو حيان، حدثني يزيد بْن حيان، قال: «انْطلقْت أنا وحصيْن بْن سبْرة وعمر بْن مسْلم إلى زيْد بْن أرْقم، فلما جلسْنا إليْه قال له حصيْن: لقدْ لقيت يا زيْد خيْرا كثيرا، رأيْت رسول الله ﷺ وسمعْت حديثه، وغزوْت معه، وصليْت خلْفه، لقدْ لقيت يا زيْد خيْرا كثيرا، حدثْنا يا زيْد ما سمعْت منْ رسول الله ﷺ قال يا ابْن أخي: والله لقدْ كبرتْ سني، وقدم عهْدي، ونسيت بعْض الذي كنْت أعي منْ رسول الله ﷺ فما حدثْتكمْ فاقْبلوا، وما لا فلا تكلفونيه، ثم قال: قام رسول الله ﷺ يوْما فينا خطيبا بماء يدْعى خما بيْن مكة والْمدينة، فحمد الله وأثْنى عليْه، ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعْد: ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أنْ يأْتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكمْ ثقليْن: أولهما كتاب الله فيه الْهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واسْتمْسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهْل بيْتي، أذكركمْ الله في أهْل بيْتي، أذكركمْ الله في أهْل بيْتي، أذكركمْ الله في أهْل بيْتي، فقال له حصيْن: ومنْ أهْل بيْته يا زيْد؟ أليْس نساؤه منْ أهْل بيْته ؟ قال نساؤه منْ أهْل بيْته، ولكنْ أهْل بيْته منْ حرم الصدقة بعْده، قال: ومنْ همْ قال همْ آل علي، وآل عقيل، وآل جعْفر، وآل عباس. قال كل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال: نعمْ»[١] .

٢) وحدثنا محمد بْن بكار بْن الريان، حدثنا حسان «يعْني ابْن إبْراهيم»، عنْ سعيد بْن مسْروق، عنْ يزيد بْن حيان، عنْ زيْد بْن أرْقم، عنْ النبي ﷺ ، وساق الْحديث بنحْوه بمعْنى حديث زهيْر.

٣) حدثنا أبو بكْر بْن أبي شيْبة، حدثنا محمد بْن فضيْل ح و حدثنا إسْحق بْن إبْراهيم،

---

(١) مضى صـ١٧ .

أخْبرنا جرير، كلاهما عنْ أبي حيان، بهذا الْإسْناد نحْو حديث إسْماعيل، وزاد في حديث جرير: كتاب الله فيه الْهدى والنور منْ اسْتمْسك به وأخذ به كان على الْهدى ومنْ أخْطأه ضل .

٤) حدثنا محمد بْن بكار بْن الريان، حدثنا حسان «يعْني ابْن إبْراهيم»، عنْ سعيد «وهو ابْن مسْروق»، عنْ يزيد بْن حيان، عنْ زيْد بْن أرْقم قال: دخلْنا عليْه فقلْنا له: لقدْ رأيْت خيْرا، لقدْ صاحبْت رسول الله ﷺ وصليْت خلْفه . . . وساق الْحديث بنحْو حديث أبي حيان غيْر أنه قال: ألا وإني تارك فيكمْ ثقليْن، أحدهما كتاب الله ﷻ، هو حبْل الله منْ اتبعه كان على الْهدى ومنْ تركه كان على ضلالة، وفيه فقلْنا: منْ أهْل بيْته ؟ نساؤه ؟ قال: لا وايْم الله إن الْمرْأة تكون مع الرجل الْعصْر منْ الدهْر ثم يطلقها فترْجع إلى أبيها وقوْمها، أهْل بيْته أصْله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعْده .

رابعا: «مسند» الإمام أحمد وروايته عن زيد بن أرقم:

ذكر الإمام أحمد في «مسنده» سبع روايات لحديث الثقلين إحداها عن زيد بن أرقم، وهي تتفق مع ما رواه الإمام مسلم، وأربع روايات عن أبي سعيد الخدري، وروايتان عن زيد بن ثابت، والروايات الست تختلف عما رواه أحمد ومسلم عن زيد ابن أرقم، لذلك نرجئ ذكرها وما يتعلق بها إلى أن ننتهي من الرواية الأولى، وهي كما جاءت في «المسند» (٤/ ٣٦٦: ٣٦٧) .

«حدثنا عبد الله، حدثني أبي: ثنا إسْماعيل بْن إبْراهيم، عنْ أبي حيان التيْمي حدثني يزيد بْن حيان التيْمي، قال: انْطلقْت أنا وحصيْن بْن سبْرة، وعمر بْن مسْلم، إلى زيْد بْن أرْقم، فلما جلسْنا إليْه قال له حصيْن: لقدْ لقيت يا زيْد خيْرا كثيرا، رأيْت رسول الله ﷺ وسمعْت حديثه، وغزوْت معه، وصليْت معه، لقدْ رأيْت يا زيْد خيْرا كثيرا، حدثْنا يا زيْد ما سمعْت منْ رسول الله ﷺ فقال: يا ابْن أخي والله لقدْ كبرتْ سني، وقدم عهْدي، ونسيت بعْض الذي كنْت أعي منْ رسول الله ﷺ فما حدثْتكمْ فاقْبلوه، وما لا فلا تكلفونيه. ثم قال: قام رسول الله ﷺ يوْما خطيبا فينا بماء يدْعى خما، بيْن مكة والْمدينة، فحمد الله تعالى وأثْنى عليْه، ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعْد: ألا يا أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أنْ يأْتيني رسول ربي ﷻ فأجيب، وإني تارك فيكمْ ثقليْن: أولهما كتاب الله ﷻ فيه الْهدى والنور، فخذوا بكتاب الله تعالى واسْتمْسكوا به، فحث على كتاب الله، ورغب فيه، قال: وأهْل بيْتي: أذكركمْ الله في أهْل بيْتي، أذكركمْ الله في أهْل بيْتي، أذكركمْ الله في أهْل بيْتي، فقال له حصيْن: ومنْ أهْل بيْته يا زيْد ؟ أليْس نساؤه منْ أهْل بيْته ؟ قال: إن نساءه منْ أهْل بيْته ولكن أهْل بيْته منْ حرم

الصدقة بعْده، قال: ومنْ همْ ؟ قال همْ آل علي، وآل عقيل، وآل جعْفر، وآل عباس، قال: أكل هؤلاء حرم الصدقة ؟ قال: نعمْ» .

هذه روايات حديث الثقلين التي رواها الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم، وهي تدل على وجوب الاعتصام بكتاب الله تعالى، والقرآن الكريم أمرنا بالأخذ بسنة رسول الله ﷺ، فهذه الروايات إذن تتفق مع الروايات التي تدعونا إلى التمسك بالكتاب والسنة .

كما أن هذه الروايات تحثنا معشر المسلمين على أن نرعى حقوق أهل بيت الرسول ﷺ فنحبهم ونوقرهم، وننزلهم منازلهم، فحبنا لرسولنا ﷺ يدفعنا لحبنا لآله الأطهار، وعلينا أن نصلهم، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول ﷺ أحب إلى أن أصل من قرابتي» . وقال: «ارقبوا محمدا ﷺ في أهل بيته» (أخرجهما البخاري وغيره) .

والمراد بأهل البيت أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهن، وأقارب الرسول ﷺ الذين حرموا الصدقة بعده رضي الله تعالى عنهم جميعا .

والمعنى يشمل الجميع، ولا يقتصر على أحد دون أحد، ولذلك عندما جاء السؤال: «ومنْ أهْل بيْته ؟ نساؤه ؟» كان الجواب: «لا وأيم الله»، وعندما جاء السؤال بمن التبعيضية «أليْس نساؤه منْ أهْل بيْته ؟» كان الجواب مؤكدا أنهن من أهل البيت «إن نساءه منْ أهْل بيْته» .

ورأى قوم أن أمهات المؤمنين لسن من أهل البيت ! وأن المراد من أهل البيت ينحصر في أفراد معدودين معلومين ! فالمعنى كذلك لا يمتد ليشمل باقي الأقارب الذين أشارت إليهم هذه الروايات ! وذكر هؤلاء القوم ما رأوا أنه يؤيد ما يذهبون إليه، وقد ناقشتهم، وأثبت عدم صحة قولهم، وبينت هذا بالتفصيل في كتيب «آية التطهير بين أمهات المؤمنين وأهل الكساء»، فليرجع إليه منْ شاء . . .

خامسا: باقي روايات الثقلين في «المسند» وغيره:

بالبحث في كتب السنة نجد روايتين في سنن الترمذي تتفقان مع روايات مسند الإمام أحمد الستة التي أشرنا إليها من قبل. ونذكر هنا الروايات الثمانية، ثم نتحدث عنها:

روايات المسند هي:

١) حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا أسود بن عامر أخْبرنا أبو إسْرائيل يعْني إسْماعيل بْن أبي إسْحاق الْملائي عنْ عطية عنْ أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: **«إني تارك فيكمْ الثقلين أحدهما أكْبر منْ الْآخر كتاب الله حبْل ممْدود منْ السماء إلى الْأرْض وعترْتي أهْل بيْتي وإنهما لنْ يفْترقا حتى يردا علي الْحوْض»**. (٣/ ١٤) .

٢) حدثنا عبد الله : حدثني أبي، حدثنا أبو النضر حدثنا محمد يعْني ابْن طلْحة عن الأعْمش عنْ عطية العوْفي عنْ أبي سعيد الْخدْري عنْ النبي ﷺ قال: «**إني أوشك أنْ أدعى فأجيب وإني تارك فيكمْ الثقلين كتاب الله ﷻ وعترتي. كتاب الله حبْل ممْدود من السماء إلى الأرْض وعترتي أهْل بيْتي وإن اللطيف الْخبير أخبرني أنهما لنْ يفترقا حتى يردا علي الْحوْض فانظروني بمَ تخْلفوني فيهما**». (٣/ ١٧).

٣) حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا ابْن نميْر، حدثنا عبْد الْملك يعْني ابْن أبي سليْمان عنْ عطية عنْ أبي سعيد الْخدْري قال: قال رسول الله ﷺ : «**إني قدْ تركْت فيكمْ الثقلين أحدهما أكْبر من الآخر كتاب الله ﷻ حبْل ممْدود من السماء إلى الأرْض. وعترتي أهْل بيْتي. ألا إنهما لنْ يفترقا حتى يردا علي الْحوْض**». (٣/ ٢٦).

٤) حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا ابْن نميْر حدثنا عبْد الْملك ابْن أبي سليْمان عنْ عطية العوفي عنْ أبي سعيد الْخدْري قال: قال رسول الله ﷺ : «**إني قدْ تركْت فيكمْ الثقلين أحدهما أكْبر من الآخر، كتاب الله ﷻ حبْل ممْدود من السماء إلى الأرْض، وعترتي أهْل بيْتي، ألا إنهما لنْ يفترقا حتى يردا علي الْحوْض**». (٣/ ٥٩).

٥) حدثنا عبد الله: حدثني أبي، حدثنا الأسْود بْن عامر حدثنا شريك عن الركيْن عن الْقاسم بْن حسان عنْ زيْد بْن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ : «**إني تارك فيكمْ خليفتين، كتاب الله حبْل ممْدود ما بين السماء والأرْض أوْ ما بين السماء إلى الأرْض، وعترتي أهْل بيْتي، وإنهما لنْ يتفرقا حتى يردا علي الْحوْض**» (٥/ ١٨١ : ١٨٢).

٦) حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا أبو أحْمد الزبيْري حدثنا شريك عن الركيْن عن الْقاسم بْن حسان عنْ زيْد بْن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ «**إني تارك فيكمْ خليفتين كتاب الله وأهْل بيْتي، وإنهما لنْ يتفرقا حتى يردا علي الْحوْض جميعا**» (٥/ ١٨٩ : ١٩٠). والترمذي أخرج روايتين هما[1]:

١) حدثنا نصْر بْن عبْد الرحْمن الْكوفي حدثنا زيْد بْن الْحسن هو الأنْماطي عنْ جعْفر بْن محمد عنْ أبيه عنْ جابر بْن عبْد الله قال: رأيْت رسول الله «ﷺ: **في حجته يوْم عرفة وهو على ناقته الْقصْواء يخْطب فسمعْته يقول يا أيها الناس إني قدْ تركْت فيكمْ ما إنْ أخذْتمْ به لنْ تضلوا: كتاب الله وعترتي أهْل بيْتي**»[2] (حسن غريب).

(١) انظر: مناقب أهل بيت النبي ﷺ في أبواب المناقب من سننه.
(٢) الترمذي (٣٧٨٦).

٢) حدّثنا عليُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الْكُوفِيُّ حدّثنا مُحمّدُ بْنُ فُضيْلٍ، قال: حدّثنا الْأعْمشُ، عنْ عطِيّة، عنْ أبِي سعِيدٍ، والْأعْمشُ عنْ حبِيبِ بْنِ أبِي ثابِتٍ، عنْ زيْدِ بْنِ أرْقم ﷺ قالا: قال رسُولُ اللّهِ ﷺ: «**إِنِّي تارِكٌ فِيكُمْ ما إِنْ تمسّكْتُمْ بِهِ لنْ تضِلُّوا بعْدِي، أحدُهُما أعْظمُ مِنْ الْآخرِ: كِتابُ اللّهِ حبْلٌ ممْدُودٌ مِنْ السّماءِ إِلى الْأرْضِ، وعِتْرتِي أهْلُ بيْتِي، ولنْ يتفرّقا حتّى يرِدا عليّ الْحوْض فانْظُرُوا كيْف تخْلُفُونِي فِيهِما**»[1] (حسن غريب).

سادسًا:مناقشة الروايات:

هذه هي بقية روايات حديث الثقلين، وبالنظر فيها نجد ما يأتي:

١) عن أبي سعيد الخدري خمس روايات، الأربع الأولى من المسند، والثانية من سنن الترمذي، وهذه الروايات كلها يرويها عطية عن أبي سعيد، وعطية هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي، والإمام أحمد نفسه -صاحب المسند- تحدث عن عطية وعن روايته عن أبي سعيد فقال: بأنه ضعيف الحديث، وأن الثوري وهشيمًا كانا يضعفان حديثه، وقال بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، فيوهم أنه الخدري.

وقال ابن حبان: سمع عطية من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، وروى عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي، قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب.

وقال البخاري في حديث رواه عطية: أحاديث الكوفيين هذه مناكير، وقال أيضًا: كان هشيم يتكلم فيه. ولقد ضعفه النسائي أيضًا في الضعفاء، وكذلك أبو حاتم، ومع هذا كله وثقه ابن سعد فقال: «كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به».

وسئل يحيى بن معين: كيف حديث عطية؟ قال: صالح[2].

وما ذكره ابن سعد وابن معين لا يثبت أمام ما ذكر من قبل.

وقد يقال هنا: إذا كان الإمام أحمد يرى ضعف حديث عطية فلماذا روى عنه؟

والجواب: أن الإمام أحمد إنما روى في مسنده ما اشتهر ولم يقصد الصحيح ولا السقيم. ويدل على ذلك أن ابنه عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن خراش عن

---

(١) الترمذي (٣٧٨٨).

(٢) انظر: ترجمته في تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال.

حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز ابن أبي رواد ؟ قلت: نعم. قال: الأحاديث بخلافه.

قلت: فقد ذكرته في المسند؟

قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير، وقد طعن الإمام أحمد في أحاديث كثيرة في المسند، ورد كثيرًا مما روى، ولم يقل به، ولم يجعله مذهبًا له [(١)].

وعندما عد ابن الجوزي من الأحاديث الموضوعة أحاديث أخرجها الإمام أحمد في «مسنده»، وثار عليه من ثار، ألف ابن حجر العسقلاني كتابه «القول المسدد في الذب عن المسند» ، فذكر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي، ثم أجاب عنها، ومما قال: «الأحاديث التي ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام، والتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا، وهكذا حال هذه الأحاديث»[(٢)].

وما ذكره ابن حجر ينطبق على الأحاديث المروية في فضائل أهل البيت والتمسك بالعترة.

٢) الرواية الثانية للترمذي رواها عن علي بن المنذر الكوفي، عن محمد بن فضيل، ثم انقسم السند إلى طريقين: انتهى الأول إلى عطية عن أبي سعيد، والثاني إلى زيد بن أرقم، ولا يظهر هنا أي السندين هو الأصل.

وإذا نظرنا في الروايات الأربع السابقة التي رواها عطية عن أبي سعيد نجد توافقا تامًا في المعنى، وفي كثير من اللفظ بينها وبين هذه الرواية، مما يرجح أن هذا الطريق هو الأصل، وهو المذكور أولاً في الإسناد، ومن قبل ذكرت ما رواه الإمامان أحمد ومسلم عن زيد بن أرقم بطرق متعددة، وفي تلك الروايات ذكر قوله ﷺ : **«وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»** فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: **«وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»**.

وهذا يتفق بعض الشيء مع رواية الترمذي لكن بينهما اختلاف كبير يستوجب عدم الجمع، مما يجعلنا نطمئن إلى ضم رواية الترمذي إلى الروايات الأربع التي رواها عطية

---

(١) انظر: المسند تحقيق شاكر -طلائع الكتاب (١/ ٥٧) .

(٢) (ص١١) «من القول المسدد».

عن أبي سعيد، واستبعادها عن روايات زيد بن أرقم إلا في موضع الاتفاق.

والذي جمع بين الطريقين في هذا الإسناد علي بن المنذر الكوفي، أو محمد بن فضيل، ولكن الثاني روى عنه مسلم في إحدى رواياته السابقة عن زيد بن أرقم، فيستبعد الجمع عن طريقه. فلم يبق إلا علي بن المنذر، وهو من شيعة الكوفة.

قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي، وهو صدوق ثقة، سئل عنه أبي فقال: محله الصدق. قال النسائي: شيعي محض ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن نمير : هو ثقة صدوق. وقال الدارقطني : لا بأس به، وكذا قال مسلمة بن قاسم ، وزاد : كان يتشيع . وقال الإسماعيلي: في القلب منه شيء لست أخبره.

وقال ابن ماجه: سمعته يقول: حججت ثمانيًا وخمسين حجة أكثرها راجلاً ؟؟[١] .

وما سمعه منه ابن ماجه يجعلنا نتردد كثيرًا في الاحتجاج بقوله: فكيف يقطع آلاف الأميال للحج ثمانيًا وخمسين مرة أكثرها راجلاً ؟ ليس من المستبعد إذن أن يجمع راو شيعي كهذا بين روايتين في مناقب أهل البيت، تتفقان في شيء، وتختلفان في شيء آخر.

وهذا يجعلنا نزداد اطمئنانًا إلى ما انتهينا إليه من جعل هذه الرواية مع الروايات الأخرى لعطية عن أبي سعيد، وفصلها عن روايات زيد بن أرقم.

على أن هذه الرواية فيها ضعف آخر، وهو الانقطاع في موضعين، فالأعمش وحبيب بن أبي ثابت مدلسان، وهما يرويان بالعنعنة، فلم يثبت سماع كل منهما هنا.

والأعمش وحبيب من الثقات، وثبت سماع الأعمش من حبيب، وسماع حبيب من زيد بن أرقم، إلا أن في هذه الرواية لم يثبت السماع، والأعمش فيه تشيع، وهو كوفي، وحبيب كوفي أيضًا، وفي بيئة الكوفة يمكن أن تشيع مثل هذه الأحاديث دون دقة أو تمحيص. وحبيب نفسه قال لابن جعفر النحاس: إذا حدثني رجل عنك بحديث، ثم حدثت به عنك، كنت صادقًا[٢] .

فحبيب كان صادقًا ليس بكاذب، إلا أنه أبان عن رأيه، فليس من الكذب عنده أن يسمع من راو عن آخر، فيروى عن الآخر مباشرة بما لا يفيد السماع منه.

---

(١) انظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب» .

(٢) الأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم أبو محمد الكوفى . انظر ترجمته وترجمة حبيب في تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال.

وفي المستدرك روى الحاكم(١): هذا الحديث بما يفيد سماع الأعمش من حبيب، وهذا يحتاج إلى مراجعة الإسناد الذي ذكره، وما أكثر رجاله. غير أننا لسنا مضطرين إلى بذل هذا الجهد، فإن ثبت سماع الأعمش بقي أكثر من موطن ضعف . والحاكم ذكر الحديث بروايتين : إحداهما في إسنادها الإمام أحمد بن حنبل، وسيأتي أنه هو نفسه ضعف الحديث كما ذكر ابن تيمية. والأخرى بيَّن الذهبي وَهْي إسنادها(٢) .

٣) القاسم بن حسان العامري الكوفي روى الروايتين الخامسة والسادسة من المسند عن زيد بن ثابت، ورجح المرحوم الشيخ أحمد شاكر توثيقه وقال: «وثقه أحمد بن صالح» ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وذكر البخاري في الكبير اسمه فقط، ولم يذكر عنه شيئًا، وترجمه ابن أبي حاتم «في الجرح والتعديل» فلم يذكر فيه جرحًا، ثم نقل عن المنذري أن البخاري قال:

«القاسم بن حسان سمع من زيد بن ثابت، وعن عمه عبد الرحمن بن حرملة، وروى عنه الركين بن الربيع، لم يصح حديثه في الكوفيين» .

ثم عقب شاكر على هذا بقوله: «والذي نقله المنذري عن البخاري في شأن القاسم بن حسان لا أدري من أين جاء به، فإنه لم يذكر في التاريخ الكبير إلا اسمه فقط كما قلنا، ثم لم يترجمه في الصغير، ولم يذكره في الضعفاء، وأخشى أن يكون المنذري وهم فأخطأ، فنقل كلام ابن أبي حاتم بمعناه منسوبًا للبخاري، وأنا أظن أن قول البخاري في

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري، ولد سنة ٣٢١هـ وجاوز الثمانين حيث توفي سنة ٤٠٥هـ .

قال عنه ابن حجر في «لسان الميزان» : إمام صدوق ولكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه ؟ فما هو ممن يجهل ذلك . وإن علم فهو خيانة عظيمة. ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين. والحاكم أجل قدرًا وأعظم خطرًا وأكبر ذكرًا من أن يذكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها .

(٢) انظر: «المستدرك» (٣/ ١٠٩ : ١١٠) .

وهذا الحديث من الأحاديث التي أنكرها عليه أصحاب الحديث، ولم يلتفتوا إلى تصحيحه .

(راجع ترجمته بشيء من التفصيل في التذكرة التي كتبت في صدر كتابه «معرفة علوم الحديث» للدكتور السيد معظم حسين .

عبد الرحمن بن حرملة «لا يصح حديثه» إنما مرده إلىٰ أنه لم يعرف شيئًا عن القاسم بن حسان، فلم يصح عنده لذلك حديث عمه عبد الرحمن»[١].

وفي توثيق القاسم بن حسان نظر، فابن حبان ذكره أيضًا في أتباع التابعين ومقتضاه أنه لم يسمع من زيد بن ثابت، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله[٢].

والبخاري ذكر اسمه فقط في «التاريخ الكبير» ، وليس في هذا توثيق ولا تضعيف، وفي الجرح والتعديل حقيقة لم يذكر فيه جرحًا، ولكن لم يذكر فيه كذلك تعديلاً. وإذا كان الظن بأن البخاري ضعَّف عبد الرحمن بن حرملة من أجل القاسم، فمن باب أولى أن يدخل القاسم في الضعفاء، ويبقى هنا الإشكال وهو أن البخاري لم يذكره في الضعفاء، ولم يذكر فيه جرحًا في كتبه الأخرى المذكورة، فمن أين جاء المنذري بما نقله عن البخاري ؟ لعل المرحوم الشيخ شاكرًا كان يتردد فيما كتب لو عرف أن البخاري له كتاب آخر كبير في الضعفاء يقع في تسعة أجزاء، وهو مخطوط، ولا يوجد منه نسخ في مصر، فلم لا يكون المنذري نقل منه[٣] ؟ وفاته كذلك أن يقرأ ترجمة القاسم في ميزان الاعتدال، فقد نقل الذهبي عن البخاري أن القاسم بن حسان حديثه منكر ولا يعرف[٤] ، وهذا قوم لا يحتمل الوهم. فلا شك أن المنذري والذهبي قد رجعا لما لم يتيسر لنا الرجوع إليه، وأغلب الظن -إن لم يكن من المؤكد- أنهما نقلا عن كتاب الضعفاء الكبير للبخاري.

٤) لم يبق إذن إلا الرواية الأولى للترمذي، وفي سندها زيد بن الحسن الأنماطي الكوفي، الذي روى عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر بن عبد الله، قال أبو حاتم عن زيد هذا: كوفي قدم بغداد، منكر الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥] .

---

(١) انظر: «المسند» (ج٥ التعليق على الرواية ٣٦٠٥)، وهذه غير روايات العترة.

(٢) انظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب» .

(٣) في الحديث عن أحد الرواة قال العلامة المرحوم أحمد شاكر: «نقل الحافظ في التهذيب أن البخاري ذكره في الضعفاء، ولم أجده فيه» . وهذا يؤيد أنه لم يسمع بكتاب «الضعفاء الكبير» للبخاري - انظر: قوله في الحديث عن الرواية رقم ٦٤٦ بالجزء الثاني من المسند.

(٤) يطلق البخاري «منكر الحديث» على من لا تحل الرواية عنه، أما عند غيره فمنكر الحديث في درجة ضعيف الحديث -انظر: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص٢٥٨) .وانظر: كذلك تدريب الراوي (١/ ٣٤٩) وحاشية (ص٣٤٧) و«ميزان الاعتدال» (١/ ٦) .

(٥) انظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب»، و«ميزان الاعتدال» .

وخطبة الرسول ﷺ في خطبة الوداع رواها مسلم بسند صحيح عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر، وليس فيها «وعترتي أهل بيتي»[(١)] ، وهذه الخطبة رويت عن جابر بطرق متعددة في مختلف كتب السنة، وليس فيها جميعًا ذكر لهذه الزيادة[(٢)] .

سابعًا: الاختلاف حول الحديث:

رأينا فيما سبق ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم [(٣)]، وهذا لا خلاف حول صحته.

ورأينا الروايات الأخرى لهذا الحديث، وظهر ما بها من ضعف. وهنا ملحظ هام وهو أن الضعف أساسًا جاء من موطن واحد وهو الكوفة. وهذا يذكرنا بقول الإمام البخاري في حديث رواه عطية: أحاديث الكوفيين هذه مناكير.

ومن هنا ندرك لماذا اعتبر ابن الجوزي هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة، وإن كانت الروايات في جملتها كما يبدو لنا لا تجعل الحديث ينزل إلى درجة الموضوع.

وفي «فيض القدير شرح الجامع الصغير» ذكر الحديث من «مسند» الإمام أحمد، و «معجم الطبراني» رواية عن زيد بن ثابت، وصحح الحديث السيوطي والمناوي.

وقال المناوي: «قال الهيثمي: رجاله موثقون، ورواه أيضًا أبو يعلى بسند لا بأس به، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر وزاد أنه قال: في حجة الوداع، ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي.

قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة» .ا.هـ. وتحدثنا من قبل عما رواه الإمام أحمد عن زيد بن ثابت، وبينا ضعف الإسناد، وبالنظر فيما رواه الطبراني نجد موطن الضعف نفسه. فهو من رواية القاسم بن حسان، فقول الهيثمي يعني توثيق القاسم.

وما ذكره عن حجة الوداع هنا بيناه من قبل، فالتصحيح إذن غير مقبول، غير أننا قد نوافق على عدم جعل الحديث من الموضوعات، ومع هذا فابن الجوزي قد يكون له ما يؤيد رأيه، فليس من المستبعد أن يكون الحديث كوفي النشأة، وأن يكون مصنوعًا في دار الضرب التي أشار إليها الإمام مالك.

---

(١) راجع صحيح مسلم -كتاب الحج- باب: حجة النبي ﷺ .

(٢) انظر: حجة النبي ﷺ كما رواها جابر بن عبد الله (ص٤٠: ٤٥) .

(٣) راجع: الروايات في «ثالثا: الصحيحان»، و«رابعًا: مسند الإمام أحمد وروايته عن زيد ابن أرقم».

ومن هنا يمكن أن ينسب إلى عشرين من الصحابة ﷺ، بل إلى سبعين. غير أنه لم يصح عن صحابي واحد، ولو صح عن صحابي واحد لكفى إلا أن يكون ممن لا يستحق شرف الصحبة. ولعل من المهم هنا أن نذكر أن الإمام أحمد بن حنبل، وهو ممن أخرج الحديث، ذكر أنه ضعيف لا يصح، فهو إذن غير صحيح النسبة إلى أي من الصحابة الكرام.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رفض هذا الحديث وقال: «وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا: لا يصح»[١].

وفي عصرنا وجدنا العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين الألباني يرحمه الله يذهب إلى تصحيح رواية التمسك بالكتاب والسنة التي أشرنا إليها من قبل، ويوافق السيوطي والمناوي هنا أيضًا فيصحح حديث الثقلين الذي يأمر بالتمسك بالكتاب والعترة، فيذكره في «صحيح الجامع» لا في ضعيفه[٢].

وعندما سعدت بلقائه في زيارته لدولة قطر، دار نقاش حول هذا الحديث، وذكرت مواطن الضعف في الروايات التي جمعتها، فقال ﷺ: إن ضعف هذه الروايات لا يعني ضعف الحديث، فقد يكون مرويًا من طرق أخرى صحيحة لم تصل إليك[٣]، ثم أشار إلى كتابين أخرجا الحديث ولم يكونا من المصادر التي اعتمدت عليها قبل هذا البحث:

أحدهما: «معجم الطبراني»، فنظرنا فيه ووجدنا في الإسناد القاسم بن حسان، فالرواية إذن غير صحيحة.

والثاني: «مستدرك الحاكم»، وفيه ما يفيد سماع الأعمش من حبيب، ولكن يبقى أيضًا مواطن الضعف الأخرى[٤]. ولم يتذكر لماذا صحح الحديث، ولم يتمكن من الرجوع إلى ما كتب نظرًا لإبعاده عن داره ومكتبته.

وبعد سفره قرأت ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، فلما أبلغ به طلب تصوير الصفحات.

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٠٥).

(٢) انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢/ ٢١٧ حديث رقم ٢٤٥٤).

(٣) كلام الشيخ صحيح، ولذلك فقد جمعت كل ما استطعت جمعه والنظر فيه من الروايات، وقد أرشدني إلى هذا المنهج، وساعدني في التطبيق منذ سنوات العلامة الثبت المحقق الأستاذ محمود شاكر يرحمه الله.

(٤) راجع: ما ذكرناه من قبل عن الحاكم ومستدركه، وعن روايتيه لهذا الحديث.

والشيخ الجليل في تصحيحه للحديث أشار إلى تخريج المشكاة، فرأيت الرجوع إليها عسى أن أقف على حجته في التصحيح. في الجزء الثالث من «مشكاة المصابيح» (ص١٧٣٥) جاءت روايتان للحديث هما رقم (٦١٤٣، ٦١٤٤) . قرأت الروايتين والتخريج فكانت المفاجأة مذهلة. وأثبت هنا ما جاء في الكتاب بالنص:

الرواية رقم ٦١٤٣: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ يَخْطُبُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**يَا أَيُّهَا: النَّاسُ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا. كِتَابَ اللَّهِ ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي**».(رواه الترمذي)[1] .

والرواية الأخرى نصها كما يلي: وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «**إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الْآخَرِ: كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا**». (رواه الترمذي)[2].

هاتان هما الروايتان، أما التخريج فهو كما يلي:

الرواية الأولى: وقال -أي الترمذي : حديث حسن غريب.

قلت -أي الألباني: وإسناده ضعيف.

الرواية الثانية: وقال: حديث حسن غريب.

قلت: وإسناده ضعيف أيضًا لكنه شاهد للذي قبله.انتهى التخريج.

وأقول: هذا ما قرأته، ونقلت نصه، والضعيف الذي يشهد للضعيف لا يرفعه لمرتبة الصحيح أو الحسن، بل قد لا يزيده إلا ضعفًا. فمن أين جاء تصحيح الشيخ الجليل إذن؟ لا أدري. وأسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء على ما قدمه للإسلام والمسلمين، وأن يجعل هذا في ميزان حسناته. وبعد لقائي بالشيخ الجليل يرحمه الله تتبعت روايات الطبراني للحديث في المعجم الكبير، فوجدت خمس عشرة رواية: تسع منها عن زيد بن أرقم ، وهي الرواية رقم ٢٦٨١ بالجزء الثالث، وفي الجزء الخامس الروايات الثمانية وأرقامها: ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٤٠ وعرفنا ما صح عن زيد بن أرقم، فلا حاجة للنظر في هذه الروايات.

---

(١) الترمذي (٣٧٨٦).

(٢) الترمذي (٣٧٨٨).

أما الروايات الستة الباقية فهي كما يلي: روايتان يرويهما عطية عن أبي سعيد، وهما رقم ٢٦٧٨، ٢٦٧٩ بالجزء الثالث. وروايتان يرويهما زيد بن الحسن الأنماطي، وهما رقم ٢٦٨٠، ٢٦٨٣، وهما بالجزء الثالث أيضًا. وروايتان يرويهما القاسم بن حسان، وهما رقم ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، وهما بالجزء الخامس.

ومن هذا التتبع نرى أن الضعف في هذه الروايات لا يخرج عما ذكرته من قبل في مناقشة روايات مسند الإمام أحمد، وسنن الترمذي، ويؤكد عدم استبعاد أن يكون الحديث كوفي النشأة، وأن يكون مصنوعًا في دار الضرب التي أشار إليها الإمام مالك رضي الله عنه.



فقه الحديث

أشرت من قبل إلى فقه الروايات الصحيحة، وهو يدل على وجوب الأخذ بالكتاب والسنة، وهما بلا خلاف المصدران الأساسيان للعقيدة والشريعة. وما صح عن زيد بن أرقم [١]-رضي الله تعالى عنه، يدل إلى جانب هذا على وجوب رعاية حقوق أهل بيت الرسول ﷺ ، وتعرضت للحديث عن المراد بأهل البيت. ويبقى هنا فقه الحديث الذي بينت ضعف طرقه، والضعيف ليس بحجة، ولكن ما دمنا وجدنا من صححه فلنبحث في فقهه لو فرضنا صحته.

قال العلامة المناوي في «فيض القدير»: «إن ائتمرتم بأوامر كتابه، وانتهيتم بنواهيه، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلوا».

قال القرطبي: «وهذه الوصية، وهذا التأكيد العظيم، يقتضي وجوب احترام أهله، وإبرارهم وتوقيرهم ومحبتهم، وجوب الفروض المؤكدة التي لا عذر لأحد في التخلف عنها».

ثم قال (٣/ ١٥): «لن يفترقا: أي الكتاب والعترة، أي يستمرا متلازمين حتى يردا على الحوض: أي الكوثر يوم القيامة، زاد في رواية كهاتين، وأشار بأصبعيه، وفي هذا مع قوله أولاً: إني تارك، تلويح بل تصريح بأنهما كتوأمين، خلّفهما ووصى أمته بحسن معاملتهما، وإيثار حقهما على أنفسهما، واستمساك بهما في الدين، أما الكتاب فلأنه معدن العلوم الدينية، والأسرار والحكم الشرعية، وكنوز الحقائق وخفايا الدقائق. وأما العترة فلأن العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين، فطيب العنصر يؤدي إلى حسن الأخلاق، ومحاسنها تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته وطهارته».

قال الحكيم: والمراد بعترته هنا العلماء العاملون إذ هم الذين لا يفارقون القرآن، أما نحو جاهل وعالم مخلط فأجنبي من هذا المقام، وإنما ينظر للأصل والعنصر عند التحلي بالفضائل، والتخلي عن الرذائل، فإن كان العلم النافع في غير عنصرهم لزمنا على اتباعه كائنا ما كان، ولا يعارض حثه هنا على اتباع عترته حثه في خبر على اتباع قريش، لأن الحكم على فرد من أفراد العام بحكم العام لا يوجب قصر العام على ذلك الفرد على الأصح، بل فائدته مزيد الاهتمام بشأن ذلك الفرد، والتنويه برفعة قدره.

---

(١) انظر: الروايات في «ثالثًا... ورابعًا...».

ثم قال الشريف : هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أمانًا لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض.ا.هـ.

وقال ابن تيمية بعد أن بيَّن أن الحديث ضعيف لا يصح: «وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره» .

وقال أيضًا: «إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة»[١] .

بالنظر في هذه الأقوال، وبتدبر متن الحديث، نقول:

١) يجب ألا يغيب عن الذهن المراد بأهل البيت، فكثير من الفرق التي رزئ بها الإسلام والمسلمون ادعت أنها هي التابعة لأهل البيت.

٢) أهل البيت الأطهار لا يجتمعون على ضلالة، تلك حقيقة واقعة، ونلحظ هنا أنهم في تاريخ الإسلام لم يجتمعوا على شيء يخالف إجماع باقي الأمة، فالأخذ بإجماعهم أخذ بإجماع الأمة كما أشار ابن تيمية.

٣) إذا نظرنا إلى أهل البيت كأفراد يتأسى بهم، فمن يتأسى به منهم، ونتمسك بسيرته، لابد أن يكون متمسكًا بالكتاب والسنة، فإن خالفهما فليس بمستحق أن يكون من أهل البيت. وكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ ، ولذلك فعند الخلاف نطبق قول الله تعالى : ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

٤) لو كان ما ذكره الشريف من الفقه اللازم للحديث لكان في هذا ما يكفي لرفض المتن، فالأيام أثبتت بطلانه، وإلا فمن الذي نؤمر باتباعه في عصرنا هذا على سبيل المثال؟ أبإحدى الفرق التي تنتسب لآل البيت؟ أم بجميع الفرق وكل فرقة ترى ضلال غيرها أو كفره؟ أم بنسل آل البيت من غير الفرق ؟ فكيف إذن نؤمر بالتمسك بمن لا نعرف؟!

٥) فرق كبير بين التذكير بأهل البيت والتمسك بهم، فالعطف على الصغير، ورعاية

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٠٥) .

اليتيم، والأخذ بيد الجاهل، غير الأخذ عن العالم العابد العامل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ .

في ختام القول عن فقه الحديث أذكر هنا ما ذهب إليه بعض فرق الشيعة من أن الحديث يدل على إمامة أفراد معينين من أهل البيت تجب طاعتهم والأخذ عنهم، وأن أول هؤلاء علي بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنه، وأنه هو وصي رسول الله ﷺ .

وهذا القول جد خطير، فإنه يؤدي إلى اتهام الصحابة الكرام، خير أمة أخرجت للناس، بأنهم خالفوا وصية رسول الله ﷺ ، وإلى عدم شرعية خلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة رضي الله تعالى عنهم، وإلى هدم أركان رئيسة في الإسلام .

ونقول : في فقه هذا الحديث بأن ما ذهب إليه هؤلاء القوم مردود مرفوض لأن الحديث ليس بصحيح ولا صريح، ومعارض بالصحيح الصريح. هذا هو حديث الغدير بطرقه الصحيحة وغير الصحيحة، وهذا هو فقهه، وليس فيه ما يؤيد ابن سبأ من القول بالوصى بعد النبي.

وهذه هي الأحاديث الشريفة الصحيحة، والوقاع الثابتة التي لا خلاف حولها، والتي تثبت أن الخلافة ليست بالنص والتعيين، وإنما بالشورى والاختيار، وأنها لو كانت بالنص لكانت لأبي بكر الذي كان أميرًا على الحج وإمامًا للصلاة في مرض الرسول ﷺ، وعلي كان مأمورًا ومأمومًا.

والزكاة التي تدفع للرسول ﷺ عندما سئل إلى من تدفع بعده، أمر بدفعها إلى أبي بكر وليس إلى علي. والتي سألت الرسول ﷺ .

أرأيت إن جئت ولم أجدك كأنها تريد الموت قال: **«إِنْ لَمْ تجِدِينِي فَأْتِي أبا بكرٍ»** [1] ولم يقل فأتي عليًا .

وقوله ﷺ في الخلافة: **«يَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ»** [2]، ولم يقل: إلا عليًا. إلى غير ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة التي أخرجها الشيخان وغيرهما والتي تثبت أن أبا بكر هو أحق وخير من يتولى الخلافة بعد رسول الله ﷺ .



---

(١) مضى صـ٢٥٥ .   (٢) مضى صـ٤٢ .

المراجعات من الحادية والستين

إلى الخامسة والستين

مناقشة المراجعات السابقة بيّنت بجلاء ووضوح لا لبس فيه حقيقة هذا الرافضي؛ فقد ظهر الكثير من أكاذيبه وافتراءاته، وطرقه في التضليل، وحقده وغله على خير جيل عرفته البشرية في تاريخها.

وانظر: إلى قوله في المراجعة(٥٢) : «نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافة -رضي الله عنهم- ورضوا عنه، وفضائلهم لا تحصى ولا تستقصى، وحسبهم ما جاء في ذلك من آيات الكتاب وصحاح السنة».

انظر: إلى قول هذا المنافق، ثم انظر إلى ما جاء في المراجعة (٦٤) تجده يصور من شهد لهم ربهم ونبيهم، ورضي الله عنهم ورضوا عنه، كما قال هو في المراجعة (٥٢)، يصور هؤلاء الكرام البررة من الخلفاء الراشدين الثلاثة والذين بايعوهم، يصورهم كأسوأ المجتمعات في تاريخ البشرية.

ولا أريد أن أنقل شيئًا مما جاء في المراجعة مما يكشف عن مدى حقده وغله على الإسلام وأهله، ونقلة شريعته، فكل من يقرأ المراجعة يدرك هذا صريحًا واضحًا. ومن شر البلية أنه ينسب نفسه للإسلام، بل لأهل البيت الأطهار المبرئين مما يقول.

انظر: مثلاً إلى السيرة العطرة لعلي بن أبي طالب، وما ثبت عنه بالتواتر من أن خير البشر بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر، واقرأ سيرة أبناء لعلي: وهم أبو بكر وعمر وعثمان، ومن أحفاده أبو بكر وعمر ابنا الحسن، وعمر ابن الحسين، وعمر ابن علي بن الحسين، رضي الله عنهم جميعًا. فهل عبد الحسين الرافضي الذي يقطر غلاً وحقدًا على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة الكرام البررة، يعتبر من أتباع آل البيت وأحبائهم أم من أعدائهم وشانئيهم ؟!

ومن فريته الكبرى أنه لم ينسب لشيخ الأزهر أي اعتراض على ما جاء في المراجعة!! فكل ما نسبه لشيخ الأزهر في المراجعة (٦٥) هو :

«حدثنا بحديث الوراثة من طريق أهل السنة، والسلام» !!



المراجعات من السادسة والستين إلى السبعين

استمر الرافضي في فريته الكبرى، فيستدل على باطله بأحاديث سبق الاستدلال بها وثبت عدم صحتها، وبأحاديث باطلة منكرة، ويرفض الأحاديث المتفق على صحتها التي رواها البخاري ومسلم، ويطعن فيهما، مع أنه ذكر مرارًا أنه يحتج على أهل السنة بالأحاديث الصحيحة الصريحة عن طريقهم، فأي أحاديث أصح مما يرويه البخاري ومسلم ؟

أهل السنة والجماعة يعرفون أن أهل البدع، والزندقة يضعون من الأحاديث ما يؤيد ضلالهم، ولذلك لا وزن للكتب التي ألفت من أجل هذه الأحاديث ككتب الرافضة الأربعة التي يرى عبد الحسين أنها مقدسة صحيحة متواترة، وسنبين ما بها من ضلال مضل عند حديثه عنها.

والرافضي يزعم أن عقيدة الرافضة يؤيدها أحاديث صحيحة صريحة عند أهل السنة، والكتاب يقوم على هذا الزعم. فلما اصطدم بأحاديث أهل السنة والجماعة الصحيحة الصريحة التي تؤيد ما هم عليه، وتهدم فكرة ابن سبأ في الوصى بعد النبي، رأيناه يقول في (ص٢٤٧) من المراجعة السبعين: «صحاح العترة الطاهرة قد تواترت في الوصية - (أي ما قاله ابن سبأ!)، فليضرب بما عارضها عرض الجدار» ؟!!

والملاحظ أنه لم ينسب للشيخ البشري أي اعتراض على هذا القول الذي ينقض الأساس الذي قامت عليه المراجعات المفتراة !

وفي هذه المراجعات الخمسة جاء ببعض الأحاديث والآثار التي لم يشر إليها في المراجعات السابقة، فلنقف عندها وقفة نرجو ألا تطول بعد أن افتضح أمره جليًا.

قال في المراجعة (٦٦): كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ: والله إني لأخوه، ووليه وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني؟[1]

وقال الرافضي في الحاشية: هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي، أخرجها الحاكم في (ص١٢٦) من الجزء الثالث من «المستدرك» بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم، واعترف الذهبي في «تلخيصه» بذلك.

---

(١) النسائي في الخصائص، والحاكم، وابن عساكر كما في الضعيفة (٤٩٤٨) عن ابن عباس.

قلت: رجعت إلى المستدرك فلم أجد الحاكم صححه ولا الذهبي، فضلاً عن أن يكون على شرط الشيخين، وإنما سكتا عليه، فلولا أن الحاكم يراه ضعيفًا لا يصح لما سكت كعادته.

والحديث هو رقم (٤٩٤٨) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني، وقال: منكر، وبعد أن بيّن سبب هذا، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

تنبيه: أورد الشيعي في مراجعاته طرفًا من هذا الحديث، وعزاه للحاكم، وقال: «وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلمًا بصحته» !!

قلت -أي الألباني: وهذا من تدليساته الكثيرة؛ فإن الذهبي سكت عليه، والحاكم نفسه لم يصرح بصحة إسناده -على خلاف عادته- وإنما سكت عليه أيضًا، فتنبه !!

وأضاف الألباني: ثم رأيته أفصح بالكذب فقال بعد أن ذكر طرفه الأول والأخير منه: «هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي. . . .إلخ»!! وذكر الألباني قول الرافضي الذي نقلته، ولا أدري أي جرأة على الكذب هذه «والمستدرك» موجود، والرجوع إليه سهل ميسر ؟!

وفي المراجعة (٦٨) ذكر الرافضي أن الرسول ﷺ قال: «يا فاطمة، أما علمت أن الله ﷻ اطلع على أهل الأرض، فاختار منهم أباك فبعثه نبيًا، ثم اطلع الثانية فاختار بعلك، فأوحى إليَّ، فأنكحته واتخذته وصيًا»(١).

قلت: ذكر الألباني هذا الحديث تحت رقم (٤٨٩٨) في «الضعيفة»، ثم قال: موضوع.

وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ عدم صحة هذا الحديث برواياته المختلفة التي ذكر الرافضي بعضها في هذه المراجعة وذلك فيما يقرب من ست صفحات.

ومع أن الحديث موضوع قال الرافضي: انظر كيف اختار الله عليًا من أهل الأرض كافة بعد أن اختار منهم خاتم أنبيائه، وانظر إلى اختيار الوصي وكونه على نسق اختيار النبي. . . .إلى آخر هذيانه.

واكتفي بهذه الوقفة.



---

(١) الحاكم عن أبي هريرة، والطبراني في الكبير، والخطيب في التاريخ، وابن عساكر عن ابن عباس، والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري، والطبراني عن علي الهلالي، وأحمد وابن عساكر عن معقل بن يسار الضعيفة (٤٨٩٨).

المراجعات من الحادية والسبعين

إلى الثامنة والسبعين

تدور هذه المراجعات حول الطعن في أم المؤمنين عائشة، أحب الناس إلى رسول الله ﷺ ، والطعن في أحاديثها. والطعن في الصديقة بنت الصديق لا يحتاج إلى وقفة للرد، فما أكثر من تكفل بهذا، ولكننا سنشير إلى ما يتصل بموضوع الكتاب وهو وفاته ﷺ : توفى وهو مستند إلى زوجته أم المؤمنين عائشة، ولم يوص، أم توفي وهو مستند إلى صدر ابن عمه علي، وأوصى، وعلمه ألف باب.

من المعلوم أن الرسول ﷺ في مرضه الأخير استأذن أمهات المؤمنين أن يكون في بيت أم المؤمنين عائشة، وظل في بيتها إلى أن توفاه الله ﷺ.

والأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري وغيره تثبت أنه ﷺ توفى وهو مستند إلى زوجه، وهذه الروايات هي الحجة عند أهل السنة والجماعة.

والرافضي يقول بأنها معارضة بصحاح متواترة من طريق العترة الطاهرة، وحسبك من طريق غيرهم ما أخرجه ابن سعد بالإسناد إلى علي، قال: قال رسول الله ﷺ في مرضه: «ادعوا لي أخي. . . » إلخ.

قلت: أحاديث الرافضة التي ينسبونها للعترة الطاهرة سنكتشف حقيقتها عند الحديث عن كتبهم الأربعة لنرى ما فيها من زور وبهتان، بل كفر وزندقة. وما نسبه لغير الرافضة تناوله الشيخ الألباني رحمه الله تحت ثلاثة أرقام في «الضعيفة»:

الأول: رقم (٤٩٤٥): «ادعوا لي أخي، يعني عليًا، قاله في مرض موته ﷺ»[1].

وقال: موضوع، ثم ذكر تخريجه.

والثاني: رقم (٤٩٦٨): «علمني ألف باب، يفتح كل باب ألف باب».

وقال رحمه الله: منكر.

والثالث: رقم (٤٩٦٩): «توفى ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي».

وقال رحمه الله: موضوع. وأثبت هنا ما ذكره الألباني في تخريج الحديثين الثاني والثالث.

الحديث رقم ٤٩٦٨- (علمني ألف باب، يفتح كل باب ألف باب).

---

(١) ابن سعد في الطبقات كما في الضعيفة (٤٩٤٥) عن علي.

قال رحمه الله : منكر. أخرجه ابن عدي (ق١١١/ ٢)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٦١/ ١) من طريق ابن لهيعة : حدثني حُيَيُّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : «ادعوا لي أخي». فدعوا له أبا بكر، فأعرض عنه. ثم قال : «ادعوا لي أخي». فدعوا له عمر، فأعرض عنه. ثم قال : «ادعوا لي أخي». فدعي له عثمان، فأعرض عنه. ثم قال : «ادعوا لي أخي». فدعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوب، وانكبَّ عليه. فلما خرج من عنده قيل له : ما قال؟ قال . . . . فذكره. وقال ابن عدي : «هذا حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف».

وأقرَّه الحافظ ابن عساكر، ثم الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة، أورده في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث. والحديث، مما احتج به الشيعي في «المراجعات» (ص٢٥٣)؛ وقال : «وأخرجه أبو نعيم في «حليته»، وأبو أحمد الفَرَضِيُّ في «نسخته» كما في (ص٣٩٢) من الجزء السادس من [الكنزِ» ! وكذلك قال (ص٢٥١) . وأنا أظن أن عزوه إلى «الحلية» خطأ من صاحب «الكنز» أو طابعه، اغترَّ به الشيعي؛ فإن نصه في الموضع المشار إليه من الشيعي : «عن علي قال : علمني رسول الله ﷺ ألف باب. . .(أبو أحمد الفرضي في «جزئه»، وفيه الأجلح أبو جحفة (!) قال في «المغني»: صدوق شيعي جلد. حل»!

قلت: والمعروف من صاحب «الكنز» -تبعًا لأصله «الجامع الكبير»- أنه يسوق رموز مخرِّجي الحديث أولاً، ثم يتكلم عليه -على قلة كلامه- !

وهنا نجد رمز (حل) قد جاء بعد كلامه على الأجلح، مما يشعر أنه مقحم !

وقد تأكدت من ذلك بعد رجوعي إلى نسخة مصورة عندي من «الجامع الكبير»؛ فلم يقع فيها الرمز المذكور. وتأيَّد ذلك بأني رجعت إلى «فهرس الحلية» للشيخ الغماري؛ فلم أر الحديث فيه.

تنبيه : حديث علي هذا مع ضعفه؛ فإن الشيعي قد دسَّ فيه زيادة من عنده؛ دون أن ينبِّه القراء إلى ذلك؛ فإنه ساقه عقب الحديث المتقدم (٤٩٤٥) الذي فيه : أن النبي ﷺ توفي وهو مستند إلى علي، فزاد -بعد قوله : . . . علمني رسول الله ﷺ -:

-يعني : حينئذٍ- . يعني : حين وفاته ﷺ !

فإن قيل : إن معنى هذه الزيادة في حديث ابن عمرو؛ فإنه صريح أن التعليم المذكور كان في مرضه.

فأقول: كلا؛ ليس في معناه، وذلك من وجهين:

الأول: أنه ليس فيه أن المرض هو مرض موته.

والآخر: هب أنه مرض موته؛ فليس فيه أنه علمه ومات مستندًا إلى علي؛ بل هو صريح بأن عليًا خرج وتركه مريضًا.

فهذا كله من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يستحلُّون الدسَّ والكذب في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال! نسأل الله السلامة.

الحديث رقم ٤٩٦٩- (تُوُفِّيَ [ﷺ] وإنَّهُ لَمُسْتَنِدٌ إلى صَدْرِ عَلِيٍّ) .

قال ح : **موضوع**: أخرجه ابن سعد (٢/ ٢٦٣): أخبرنا محمد ابن عمر: حدثني سليمان بن داود بن الحُصَيْنِ عن أبيه عن أبيَ غَطَفَانَ قال: سألت ابن عباس: أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال: توفي وهو لمستند إلى صدر علي. قلت: فإن عروة حدثني عن عائشة أنها قالت: توفي رسول الله ﷺ بين سَحْري ونَحْري ؟! فقال ابن عباس: أتعقل ؟! والله ! لتوفي رسول الله ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي؛ وهو الذي غسّله وأخي الفضل بن عباس. وأبى أبي أن يحضر، وقال: إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نستتر، فكان عند السِّتر.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته محمد بن عمر -وهو الواقدي-؛ كذاب.

وشيخه سليمان بن داود بن الحصين؛ لا يعرف؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ١١١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

ثم رأيت الحافظ قال في «الفتح» (٨/ ١٠٧) : «لا يعرف حاله».

قلت: وإن مما يؤكِّد وضع الحديث؛ مخالفته لحديث عروة المذكور عن عائشة؛ فإن عروة وهو -ابن الزبير- من كبار التابعين وثقاتهم، وقد رواه عنه جمع من الثقات في «مسند الإمام أحمد» (٦/ ١٢١، ٢٠٠، ٢٧٠، ٢٧٤)، و«صحيح البخاري» (٨/ ١٠٥- ١١٠)، و«مسلم» (٧/ ١٣٧- ١٣٨) .

وتابعه عندهما جماعة من الثقات عن عائشة ﵂؛ وكذلك في «المسند» (٦/ ٣٢، ٤٨، ٦٤، ٧٤، ٧٧، ٢٣١، ٢٧٤)، و«ابن سعد» (٢/ ٢٦١، ٢٦٢).

فهو حديث مشهور عن عائشة ﵂؛ إن لم يكن متواترًا[١].

---

(١) انظر: صحيح البخاري كتاب المغازي باب: مرض النبي ﷺ ووفاته، وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب: فضل عائشة.

ولذلك جزم به إبراهيم النخعي فقال: قُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يوصِ، وقبض وهو مستند إلى صدر عائشة. رواه ابن سعد بإسناد رجاله ثقات؛ غير عبد الرحمن بن جُرَيْسٍ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٢٢١)؛ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

فمثل هذا الحديث المشهور عن عائشة يبعد جدًا أن يخفى على ابن عباس رضي الله عنه! فنفيه عن عائشة وإثباته لعلي رضي الله عنه؛ إنما هو من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم.

ونحوه ما رواه الواقدي أيضًا: أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن حَرَامِ بن عثمان عن أبي حازم عن جابر بن عبد الله الأنصاري: أن كعب الأحبار قام زمن عمر فقال -ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين-: ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ ؟ فقال عمر: سَلْ عليًا. قال: أين هو؟ قال: هو هنا. فسأله، فقال علي: أسندته إلى صدري، فوضع رأسه على منكبي، فقال: «الصلاة الصلاة». فقال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء وبه أمروا، وعليه يبعثون. قال: فمن غسّله يا أمير المؤمنين ؟! قال: سَلْ عليًا. قال: فسأله؟ فقال: كنت أنا أغسله، وكان عباس جالسًا، وكان أسامة وشُقْران يختلفان إليَّ بالماء. أخرجه ابن سعد.

قلت: وهذا موضوع أيضًا؛ والآفة الواقدي، أو شيخ شيخه حرام بن عثمان؛ فقد قال الإمام الشافعي وغيره:

«الرواية عن حرام حرام» ! وقال الحافظ: «وفي سنده الواقدي، وحرام بن عثمان، وهما متروكان».

ومما يؤكِّد وضعه، أن في رواية لعائشة في حديثها المتقدم:

فجعل يقول: «في الرفيق الأعلى»؛ حتى قبض. أخرجه البخاري.

نعم؛ قد روي بإسناد آخر خير من هذا عن علي قال: كان آخر كلام رسول الله ﷺ: «الصلاة الصلاة! اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم». وله شواهد خرجتها في «الصحيحة» (٨٦٨) من حديث أم سلمة وغيرها. فإن صح هذا القدر عن علي؛ فهو محمول على ما سمعه هو نفسه من النبي ﷺ في مرضه، فلا ينافي حينئذ قول عائشة المذكور؛ لأنه محدد لا يقبل التخصيص كما هو ظاهر لكل ذي عينين.

ومن ذلك أيضًا: ما رواه الواقدي: حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي بن حسين قال: قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي. أخرجه ابن سعد.

قال الحافظ: «فيه انقطاع، مع الواقدي. وعبد الله فيه لين». ثم أخرج عن الواقدي: حدثني أبو الجويرية عن أبيه عن الشعبي مثله.

قال الحافظ: «فيه الواقدي، والانقطاع، وأبو الحويرث (قلت: وهو أبو الجويرية)؛ اسمه عبد الرحمن بن معاوية بن الحارث المدني؛ قال مالك: ليس بثقة. وأبوه لا يعرف حاله».

قلت-أي الألباني-: وهذه الأحاديث الموضوعة؛ لم يتورع عبد الحسين الشيعي -كعادته- عن الاحتجاج بها في معارضة حديث السيدة عائشة المعارض لها؛ تحت عنوان:

«الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين»! ولم يعزها لغير ابن سعد. ومدارها كلها -كما رأيت- على الواقدي الكذاب، مع عدم سلامتها ممن فوقه.

ولم يكتف الشيعي بهذا؛ بل أخذ يحتج بما جاء في «نهج البلاغة» و«شرحها» لابن أبي الحديد المعتزلي !!

وضمَّ إلى ذلك احتجاجه بحديث أم سلمة المتقدم تحت الحديث (٤٩٤٥)؛ وتقديمه لحديثها -وهو ضعيف كما سبق- على حديث عائشة المروي من طرق كثيرة صحيحة عنها! ثم رجَّحه على حديثها بالطعن عليها والغمز منها بأمور بعضها ثابت عنها، منها أمور لازمة لغير الأنبياء المعصومين، كحضورها وقعة الجمل، وقد تابت منه. ومنا ما لا عيب عليها فيها؛ كصلاة النبي ﷺ إليها وهي مادة رجليها! ومنها ما لا يصح نسبته إليها، وإنما اعتماده في ذلك على كتب التاريخ التي تروي ما هبَّ ودبَّ، وبخاصة «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد المعتزلي ! إلى غير ذلك من الأمور التي يطول الكلام بنقدها؛ ولم تتجه الهمة إلى بسط الكلام عليها.

لكن لابد من الكلام على أمر منها؛ قد يُشْكِلُ على من لا علم عنده بطرق الحديث وألفاظه، ومكر هذا الشيعي وخبثه وضلاله، وطعنه في أهل السنة عامة، وأم المؤمنين الصدِّيقة بنت الصدِّيق خاصة؛ ألا وهو حديث البخاري عن عبد الله بن عمر قال: قام النبي ﷺ خطيبًا، فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «هَهُنَا الْفِتْنَةُ (ثلاثًا) مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»[1]. ولفظه عند مسلم: خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال: **«رَأْسُ الْكُفْرِ مِنْ هَاهُنَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيطَانِ»**[2].

فأوهم الشيعي قُرَّاءه أن الفتنة في الحديث إنما هي عائشة رضي الله عنها، وبرأها الله من ذلك كما برأها من المنافقين من قبل-!

---

(١) البخاري (٧٠٩٢) عن ابن عمر.

(٢) مسلم (٢٩٠٥) عن ابن عمر.

وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث -فضلاً عن مجموعها-؛ يعلم يقينًا أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «هَهُنَا»؛ إنما هي جهة المشرق، وهي على التحديد العراق، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديمًا وحديثًا.

وقد جمعت طرق الحديث وألفاظه وخرجتها في «الصحيحة» برقم (٢٤٩٤)، وقد قدمت إليك خلاصتها بما فيه كفاية للكشف عن تدجيل الشيعي وبهته، فلا داعي للإعادة.

انتهى كلام الشيخ العلامة رحمه الله.

وأضيف هنا شيئًا من كتب الرافضة التي قال: إنها مقدسة صحيحة متواترة حتى نتبين عقيدة عبد الحسين.

في «الأصول من الكافي» (ج١) نجد كتاب «الحجة»، وتحت هذا الكتاب «باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم».

وتحت الباب ستة أخبار.

فمثل هذا الذي يعتبر شركًا بالله ﷻ، وأهل البيت الأطهار مبرءون مما يقوله الكليني وعبد الحسين، مثل هذا يبين عقيدة الرافضي . فحديث علمني ألف باب، يفتح كل باب ألف باب، مع أنه منكر، يعجب هذا الرافضي لأنه يؤمن بما هو أكثر منه !!



المراجعات من التاسعة والسبعين

إلى الرابعة والثمانين

تدور هذه المراجعات حول خلافة أبي بكر الصديق، خير البشر بعد رسول الله ﷺ، كما أثبتنا من قبل عن علي بن أبي طالب ﷺ. وأوردنا من قبل في المراجعة الثانية والخمسين الأحاديث الصحيحة التي تتصل بخلافة الصديق، ومنها ما رواه الحاكم الشيعي غير الرافضي، فلا حاجة لتكرار ما سبق.

والرافضي هنا يتهم الخلفاء الراشدين الثلاثة، وجمهور الصحابة الكرام الذين شهد لهم ربهم ونبيهم، ويصور خير مجتمع عرفته البشرية كأسوأ المجتمعات التي عرفتها البشرية، فالذين بايعوا فإنما كانت المبايعة خوفًا من السيف أو التحريق بالنار !! هكذا !! بلغ الرافضي هذه الدرجة من الكذب والافتراء، والحقد والغل، وقد رأينا كثيرًا من هذا في المراجعات السابقة.

وما ذكره الرافضي نراه في كتبهم التي يربى عليها الرافضة منذ صغرهم، ولذلك ينشئون على كراهية الصحابة الكرام بصفة عامة، وأبي بكر وعمر بصفة خاصة.

فعلى سبيل المثال جاء في كتاب «الاحتجاج» لأبي منصور الطبرسي، (كيفية إرسال قنفذ للمبايعة والمطالبة (ج١ص٢٠٩) وتحت هذا العنوان جاء ما يأتي:

فقال أبو بكر: من نرسل إليه؟ (أي إلى علي).

فقال عمر: أرسل إليه قنفذًا !- وكان عبدًا فظًا غليظًا جافيًا، من الطلقاء، أحد بني تيم- فأرسله وأرسل معه أعوانًا، فانطلق فاستأذن فأبى علي ﷺ أن يأذن له، فرجع أصحاب قنفذ إلى أبي بكر وعمر وهما في المسجد والناس حولهما فقالوا: لم يأذن لنا. فقال عمر: هو إن أذن لكم وإلا فادخلوا عليه بغير إذنه !!

قال: فانطلقوا فاستأذنوا، فقالت فاطمة ﷺ: أحرِّج عليكم أن تدخلوا بيتي بغير إذني، فرجعوا وثبت قنفذ، فقالوا: إنّ فاطمة قالت: كذا وكذا فحرّجتنا أن ندخل عليها البيت بغير إذن منها، فغضب عمر وقال: مالنا وللنساء؟ ثم أمر أُناسًا حوله فحملوا حطبًا وحمل معهم عمر، فجعلوه حول منزله وفيه علي وفاطمة وابناهما ﷺ، ثم نادى عمر بأعلى صوته حتى أَسمَعَ عليًّا ﷺ: والله لتخرجن ولتبايعنّ خليفة رسول الله ﷺ أو لأضرمنّ عليك بيتك نارًا، ثم رجع فقعد عند أبي بكر وهو يخاف أن يخرج عليه علي أمير

المؤمنين ﷺ بسيفه، لما قد عرف من بأسه وشدّته. ثم قال لقنفذ: إن خرج، وإلا فاقتحم[1] عليه الدار، فإن امتنع ، فأضرم عليهم بيتهم بالنار.

قال: فانطلق قنفذ، فاقتحم الدار هو وأصحابه بغير إذن، فبادر علي ﷺ إلى سيفه ليأخذه، فسبقوه إليه فتناول بعض سيوفهم، فكثروا عليه فقبضوه وألقوا في عنقه حبلاً أسود، وحالت فاطمة ﷺ بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط على عضدها !!!، فبقي أثره في عضدها من ذلك مثل الدملوج من ضرب قنفذ إيّاها، فأرسل أبو بكر إلى قنفذ: اضربها، فألجأها إلى عضادة باب بيتها !! فدفعها فكسر ضلعًا من جنبها، وألقت جنينًا من بطنها، فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة صلوات الله عليها.

ثم انطلق بعلي ﷺ ملبّبًا بعتل حتى انتهوا به إلى أبي بكر وعمر قائم بالسيف على رأسه، ومعه خالد بن الوليد المخزومي وأبو عبيدة بن الجرّاح وسالم والمغيرة بن شعبة وأسيد بن حصين وبشير بن سعد، وسائر الناس قعود حول أبي بكر ومعهم السلاح. . .إلخ .

ويستمر الطبرسي هذا: [وهو غير صاحب «مجمع البيان»] في فريته وضلاله وتضليله إلى أن يذكر أنهم جعلوا عليًا يبايع كما قال عبد الحسين: خوفًا من السيف، أو التحريق بالنار.

وفي هذا الكتاب أيضًا أن أول من بايع أبا بكر إبليس!!

---

(١) قال محقق الكتاب: ولا يخفى أن قصة إحراق الباب نقلها أصحاب السير والتواريخ من الخاصة والعامة كما تأتي الإشارة إليه عن قريب في آخر الحديث.

قال العلامة الحلي قدس سره: ذكر الواقدي أن عمر جاء إلى علي في عصابة فيهم أسيد ابن الحضير وسلمة بن أسلم، فقال: اخرجوا أو لنحرقنها عليكم. ونقل ابن خيزرانة في غرره: قال زيد بن أسلم: كنت ممن حَمَلَ الحَطَب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه عن البيعة أن يبايعوا فقال عمر لفاطمة: أخرجي من في البيت وإلا أحرقته ومن فيه. قال: وفي البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي ﷺ فقالت فاطمة: تحرق علي ولدي ؟ فقال: أي والله أو ليخرجنّ وليبايعن.

وقال ابن عبد ربه -وهو من أعيان السنة-: فأما علي والعباس فقعدوا في بيت فاطمة، وقال له أبو بكر: إن أبيا فقاتلهما، فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهما الدار، فلقيته فاطمة فقالت: يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا ؟ قال: نعم . انتهى ما قاله محقق الكتاب.

وهذا الكتاب مرجع من مراجع عبد الحسين، وبهذا يتضح سبب ذكر عبد الحسين لهذه الضلالات المفتريات، إلى جانب ما نقلته من «الكافي» عند مناقشة المراجعات السابقة.

وانظر: إلى ما ذكره محقق الكتاب في الحاشية، وهو من الرافضة المعاصرين لترى استمرارهم في بث الحقد والغل في نفوس الرافضة، وكراهيتهم للخلفاء الراشدين وأهل السنة والجماعة.

ويعتمدون في هذا على الأخبار الموضوعة الشنيعة التي يذكرها مثل الواقدي وابن عبد ربه، بل إن الطبري هو نفسه يذكر أن في «تاريخه» من الأخبار الموضوعة ما يستشنع، لأنه يذكر ما وصله من الأخبار بأسانيدها دون تمحيص، أي أن من يقرأ هذه الأخبار عليه أن ينظر إلى الأسانيد. فمثلاً بين أن أبا مخنف أحد الكذابين الذين نقلوا مثل هذه الأخبار الشنيعة، ومع ذلك روى عنه في «التاريخ» لا في تفسيره ولا في كتابه في الحديث.

ولذلك نرى عبد الحسين ينقل ما جاء في السقيفة عن أبي مخنف؛ لأن هذه الأخبار تتفق مع هواه وزندقته، ولا ينظر إلى ما ثبت عن علي يؤكد حبه ومودته لإخوانه الثلاثة الذين سمى ثلاثة من أبنائه بأسمائهم: أبو بكر وعمر وعثمان، والذي زوج ابنته عمر بن الخطاب.

ولا ينقل ما جاء في البخاري عن بيعة علي لأبي بكر، ولا ما جاء في «البداية والنهاية» لابن كثير[1].



---

(١) راجع كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع» واقرأ فيه: علي وبيعة من سبقه (ص٣٠)، و«بحار الأنوار» للمجلسي (ص٥٥٧)؛ وكتاب «البحار» هذا فيه تكفير الصحابة الكرام، وفيه باب: كفر الثلاثة -أي الخلفاء الراشدين- ونفاقهم!!

المراجعات من الخامسة والثمانين إلى الثامنة بعد المائة

في هذه المراجعات يستمر الرافضي في طعنه في الصحابة الكرام البررة، وعلى الأخص خير البشر بعد الرسول ﷺ، وهم أبو بكر وعمر، ويفتري الكذب على شيخ الأزهر البشري، فينسب له التسليم بهذه المفتريات الفاجرة. وسأكتفي هنا بمناقشة ما ذكره هذا الرافضي عن رزية الخميس، وعن سرية أسامة؛ حيث ربط بين كل منهما وبين إمامة علي.

أولاً: رزية الخميس.

أخرج البخاري عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا حُضِرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: «**هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ**». قَالَ عُمَرُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ فَحَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَاخْتَصَمُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغَطَ وَالِاخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**قُومُوا عَنِّي**». قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ»[(١)].

وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ فَقَالَ: «**ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**» فَتَنَازَعُوا، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ أَهَجَرَ اسْتَفْهِمُوهُ، فَذَهَبُوا يَرُدُّونَ عَلَيْهِ فَقَالَ: دَعُونِي فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ، وَأَوْصَاهُمْ بِثَلَاثٍ، قَالَ: «**أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ**»، وَسَكَتَ عَنْ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَ: فَنَسِيتُهَا[(٢)].

وفي رواية للإمام أحمد[(٣)]: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ خَالِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمُ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَّ دَمْعُهُ الْحَصَى، قُلْنَا: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ

---

(١) راجع صحيح البخاري -كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة- باب: كراهية الخلاف، وباب: مرض النبي ﷺ، ووفاته (٧٣٦٦)، ومسلم (١٦٣٧).

(٢) البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم ١٦٣٧).

(٣) «المسند» (ج٣ رواية رقم ١٩٣٥، وانظر: تخريج الشيخ شاكر وشرحه لها .

اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، فَقَالَ: «ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا» فَتَنَازَعُوا، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟ قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي هَذَى، اسْتَفْهِمُوهُ، فَذَهَبُوا يُعِيدُونَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ، وَأَمَرَ بِثَلَاثٍ، وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً أَوْصَى بِثَلَاثٍ، قَالَ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ». وَسَكَتَ سَعِيدٌ عَنْ الثَّالِثَةِ، فَلَا أَدْرِي أَسَكَتَ عَنْهَا عَمْدًا، وَقَالَ مَرَّةً أَوْ نَسِيَهَا؟ و قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَهَا أَوْ نَسِيَهَا. ووردت هذه الروايات كذلك في صحيح مسلم (١).

ولا تبدو صلة بين هذه الروايات وبين الإمامة، ولكن الوصية الثالثة -التي نسيت أو

---

(١) كتاب الوصية -باب: ترك الوصية، وفي كتاب الجهاد والسير من صحيح البخاري- باب: جوائز الوفد- جاءت رواية أخرى اختلفت النسخ في متنها (انظر: طبعة مطابع الشعب سنة ١٣٧٨هـ) ففي إحدى النسخ أسند الهجر إلى الرسول الكريم بغير استفهام، ولكن في نسختين أخريين أثبتت همزة الاستفهام، ولعلهما هنا أصح، وهذا يتفق مع الروايات الأخرى، وفي صحيح مسلم كانت الروايات بلفظ: «أهجر» ولكن رواية جاءت بلفظ «إن رسول الله ﷺ يهجر» هكذا بغير استفهام بل بأداة تأكيد!

وصاحب «فتح الباري» تحدث عن المراد بقولهم: «أهجر» فقال: والمراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذي لا ينتظم ولا يعتد به لعدم فائدته. ووقوع ذلك من النبي ﷺ مستحيل لأنه معصوم في صحته ومرضه لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ ولقوله ﷺ: «إِنِّي لاَ أَقُول فِي الْغَضَب وَالرِّضَا إِلاَّ حَقًّا». وإذا عرف ذلك فإنما قاله من قاله منكرا على من توقف في امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة فكأنه قال: كيف تتوقف أتظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه؟ ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له، ولكن يبعده أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة، ولو أنكروه عليه لنقل، ويحتمل أن يكون الذي قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثيرا منهم عند موته، وقال غيره: ويحتمل أن يكون قائل ذلك أراد أنه اشتد وجعه فأطلق اللازم وأراد الملزوم، لأن الهذيان الذي يقع للمريض ينشأ عن شدة وجعه. وقيل: قال ذلك لإرادة سكوت الذين لغطوا ورفعوا أصواتهم عنده، فكأنه قال: إن ذلك يؤذيه ويفضي في العادة إلى ما ذكره. ثم قال: (وأوصاهم بثلاث) أي في تلك الحالة، وهذا يدل على أن الذي أراد أن يكتبه لم يكن أمرا متحتما لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم، ولعاقب الله من حال بينه وبين تبليغه، ولبلغه لهم لفظا كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك، وقد عاش بعد هذه المقالة أياما وحفظوا عنه أشياء لفظا، فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم. (انظر: باب: مرض النبي ﷺ ووفاته).

تركت- كانت المدخل للجدال! فوجدنا عبد الحسين يقول بأن الصحابة «علموا أنه ﷺ إنما أراد توثيق العهد بالخلافة، وتأكيد النص بهذا على علي خاصة، وعلى الأئمة من عترته عامة، فصدوه عن ذلك كما اعترف به الخليفة الثاني في كلام دار بينه وبين ابن عباس، وأنت إذا تأملت في قوله ﷺ: «**ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**»، وقوله في حديث الثقلين: «**إِنِّي تارِكٌ فِيكُمْ ما إِنْ تمسّكْتُمْ بِهِ لنْ تضِلُّوا، كِتاب اللّهِ وعِتْرتِي أَهْلَ بيْتِي**». تعلم أن المرمي في الحديثين واحد، وأنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين» كتاب «المراجعات» المراجعة (٨٦) (ص٢٨٤)، وفي المراجعة (٧٤) (ص٢٥٥) قال: «ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته بوصايا ثلاث: أن يولوا عليهم عليًا، وأن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزه، لكن السلطة والسياسة يومئذ ما أباحتا للمحدثين أن يحدثوا بوصيته الأولى، فزعموا أنهم نسوها»[(١)].

ولسنا في حاجة إلى الحديث عن كبار الصحابة، رضوان الله عليهم. وعن تنزيههم عن مثل هذه المفتريات، ولكن يكفي أن نقول: بأن هذه الروايات ليست دليلاً قائمًا بذاته وإنما يحتاج إلى أدلة أخرى لترجيح احتمالات الوصية الثالثة وما أريد كتابته، ولذلك احتج بحديث الثقلين للاستدلال، وهذا الحديث لم يصح له إسناد كما ثبت من قبل، والذي صح حديث التمسك بالكتاب والسنة، فلعله هو المراد من الوصية الثالثة على أن ذلك من باب الترجيح لا الجزم. واتهم المحدثين بأنهم زعموا النسيان خوفًا من السلطة وميلاً مع السياسة، وهم يعلمون أن الوصية خاصة بخلافة علي، هذا الاتهام لو صح فإنه يوجه إلى سعيد بن جبير، ويكفي لرده أن يعرف تاريخ سعيد، وشجاعته أمام الحجاج، وأن نقرأ ما كتب عنه في كتب الجعفرية أنفسهم.

وإن تعجب فعجب قوله بأن الفاروق اعترف بأن الكتاب أريد به توثيق العهد

---

(١) جاء في الموضع السابق من «فتح الباري»: قال الداودي: الثالثة الوصية بالقرآن، وبه جزم ابن التين وقال المهلب: بل هو تجهيز جيش أسامة، وقواه ابن بطال بأن الصحابة لما اختلفوا على أبي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر: إن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته. وقال عياض: يحتمل أن تكون هي قوله: «ولا تتخذوا قبري وثنا» فإنها ثبتت في الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود، ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس أنها قوله: «الصلاة وما ملكت أيمانكم».

بالخلافة لعلي والأئمة من عترته، وأنه هو وكبار الصحابة صدوا الرسول ﷺ عن ذلك [(١)]! .

وسبق من قبل رواية الصحيحين عن عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف، وما صح عن علي هو نفسه بأنه لم يستخلف تأسيًا بالرسول ﷺ ، كما تأسى عمر كما سبق أن الرسول ﷺ هم أن يكتب كتابًا بالخلافة لأبي بكر ثم قال: «وَيَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ»، فالأولى من قول الرافضي أن يقال بأن الوصية الثالثة هي ما أراده الرسول ﷺ من كتابه هنا هو ما أراده من كتابه لأبي بكر.

هذا ما يتصل بفرية الرافضي في الوصية.

وأحب أن أضيف هنا من حقده المجوسي على خير البشر بعد الرسول ﷺ وصاحبه في الغار، عمر الفاروق الذي رفع راية الإسلام، وأعز الله سبحانه الإسلام به.

فرواية الشيخين التي ذكرها الرافضي هو نفسه أن عمر قال: «إن النبي قد غلب عليه

---

(١) قال ابن تيمية: من توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة، وأما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه. وأما الشيعة القائلون بأن عليًا هو المستحق للإمامة فيقولون: أنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصًا جليًا ظاهرًا معروفًا، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب، وإن قيل: إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور فلأن تكتم كتابًا حضره طائفة قليلة أولى وأحرى، وأيضًا فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته، ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شك، فلو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان النبي ﷺ يبينه ويكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد فإنه أطوع الخلق له (أي للواجب) .

فعلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبًا ولا كان فيه من الدين ما تجب كتابته حينئذ، إذ لو وجب لفعله «المنتقى» (ص٣٤٩: ٣٥٠) .

وقال العقاد: أما القول بأن عمر هو الذي حال بين النبي ﷺ والتوصية باختيار علي للخلافة بعده فهو قول من السخف بحيث يسيء إلى كل ذي شأن في هذه المسألة، ولا تقتصر مساءته على عمر ومن رأى في المسألة مثل رأيه. فالنبي ﷺ لم يدع بالكتاب الذي طلبه ليوصي بخلافة علي أو خلافة غيره، لأن الوصية بالخلافة لا تحتاج إلى أكثر من كلمة تقال، أو إشارة كالإشارة التي فهم منها إيثار أبي بكر بالتقديم، وهي إشارته إليه أن يصلي بالناس، وقد عاش النبي بعد طلب الكتاب فلم يكرر طلبه، ولم يكن بين علي وبين لقائه حائل، وكانت السيدة فاطمة زوج علي عنده إلى أن فاضت نفسه الشريفة، فلو شاء لدعى به وعهد إليه. وفضلاً عن هذا السكوت الذي لا إكراه فيه، نرجع إلى سابقة من سنن النبي في تولية الولاة، فنرى أنه كان يجنب آله الولاية ويمنع وراثة الأنبياء، وهذه السنة مع هذا السكوت لا يدلان على أن محمدًا ﷺ أراد خلافة علي فحيل بينه وبين الجهر بما أراد. «عبقرية عمر» (ص٢٠٩: ٢١٠) .

الوجع» . وواضح أن هذا من إشفاق الفاروق على المصطفى ﷺ ؛ فإذا بالرافضي يقول: لفظه الثابت إن النبي يهجر، لكنهم ذكروا أنه قال: إن النبي قد غلب عليه الوجع تهذيبًا للعبارة، وتقليلاً لمن يستهجن منها.

واستدل الرافضي هنا برافضيين مثله، ثم قال: «ومن ألم بما حول هذه الرزية من الصحاح، يعلم أن أول من قال يومئذ: هجر رسول الله؛ إنما هو عمر، ثم نسج على منواله من الحاضرين من كانوا على رأيه، وقد سمعت قول ابن عباس في الحديث الأول الذي أخرجه البخاري: فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي كتابًا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول. ما قال عمر: أي يقول: هجر رسول الله» انتهى كلام الرافضي.

قلت: هذا الكذب والافتراء على سيدنا عمر رضي الله عنه وأرضاه يدل على مدى حقده وكراهيته للصحابة الكرام البررة وعلى الأخص من قضى على المجوسية في بلاد فارس، ويبدو أن هذا الرافضي بقى عنده حنين إلى أجداده المجوس، وكراهية لمن قضى على دولتهم، ومع هذا ينسب نفسه زورًا وبهتانًا إلى أهل البيت الأطهار.

وفي المراجعة التالية لم ينسب لشيخ الأزهر أن الأخبار الصحيحة التي ذكرها ليس في أي منها أن عمر تلفظ بكلمة هجر، بل افترى عليه أنه لم يعترض على أكاذيب الرافضي، بل كرر هو أيضًا كلمة هجر؟!!

ثانيًا: سرية أسامة.

وقف الرافضي عند هذا الموضوع وقفة فاجرة، تمس الرسول ﷺ وتطعن طعنات فاجرة في خير أمة أخرجت للناس في الصحابة الكرام البررة الذين شهد لهم ربهم ونبيهم، وعلى الأخص عمر الفاروق، وذلك للنزعة المجوسية التي أشرت إليها من قبل، والتي نجد أثرها واضحًا في هذا الرافضي.

صور الرافضي سرية أسامة كأنما كانت مكرًا مكره الرسول ﷺ لتخلو المدينة من أبي بكر وعمر وكبار الصحابة، ليبرم عهد الخلافة لعلي، وأمر أسامة الذي كان في العشرين أو أقل ليًا لأعنة كبار الصحابة، ويضيف هذا الرافضي الفاجر. لكن الصحابة فطنوا إلى ما دبر ﷺ ، فطعنوا في تأمير أسامة، وتثاقلوا عن السير معه . . . إلخ.

وهكذا ينقلنا الرافضي من عصر النبوة وخير الناس إلى عصر الحكام الذين يلجئون إلى المكر والخديعة، والشعوب التي تدخل في صراع مع حكامها: سبحانك ربي هذا بهتان عظيم .

ودون نظر إلى ما استند إليه الرافضي من أكاذيب ألم يكن يدري أن الرسول الكريم ﷺ أصر على أن يكون أبو بكر ﷺ إمام المسلمين في الصلاة عندما لم يستطع أن يؤمهم في مرضه الأخير، وظل أبو بكر يؤمهم إلى أن انتقل الرسول الكريم إلى الرفيق الأعلى ؟! فمتى عزل من الإمامة ليذهب مع جيش أسامة؟!! متى يا رافضي يا مفتري الكذب ؟! والحديث الذي ذكره الرافضي في سرية أسامة ذكره العلامة الشيخ الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، ورد على ما جاء في المراجعات (المراجعة٩٠) .

قال يرحمه الله (تحت رقم ٤٩٧٢) : «انفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عنه. وكرر ذلك».

منكر. أخرجه أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في «كتاب السقيفة» قال: حدثنا حَمدُ بن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سَيَّار عن سعيد بن كثير الأنصاري عن رجاله عن عبد الله بن عبد الرحمن: أن رسول الله ﷺ في مرض موته أمَّر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جلَّة المهاجرين والأنصار؛ منهم أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وأَمَرهُ أن يُغِير على مؤتة (قلت: فساق الحديث فيه) . وقام أسامة فتجهز للخروج، فلمَّا أفاق رسول الله ﷺ سأل عن أسامة والبعث، فأُخْبِرَ أنهم يتجهَّزون، فجعل يقول. . . فذكره.

فخرج أسامة واللواء على رأسه، والصحابة بين يديه. . . إلخ.

قلت: ساقه هكذا -إلا ما اختصرته أنا- عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (٢٩١: ٢٩٢) ، وسكت عليه كعادته؛ إلا أنه زعم أن الشهرسْتَاني أرسله إرسال المسلمات في المقدمة الرابعة من كتاب «الملل والنحل» !

وكأنه -لبالغ جهله بالحديث- لا يعلم أن الشهرستاني ليس من علماء هذا الشأن أولاً، وأن إسناد الحديث الذي نقله عن الجوهري ضعيف لا يصح ثانيًا !!

وبيان هذا من وجوه:

الأول: أن عبد الله بن عبد الرحمن هذا؛ يغلب على الظن أنه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري الذي روى له ابن جرير في «تاريخه» (٣/ ٢١٨-٢٢٢) قطعة كبيرة من قصة بيعة السقيفة، ولم أجد من ذكره غير ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٩٦). وقال: «روى عن جده أبي عمرة. روى عنه المسعودي».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً !

الثاني: رجال سعيد بن كثير الأنصاري؛ مبهمون لا يعرفون.

الثالث: حمد بن إسحاق بن صالح؛ لم أجده.

الرابع: أحمد بن عبد العزيز الجوهري: هو من رجال الشيعة المجهولين، أورده الطُّوسيُّ في «الفهرست» (٣٦/ ١٠٠). وقال:

«له كتاب السقيفة».

ولم يزد على ذلك شيئًا، فدلَّ على أنه غير معروف لديهم؛ فضلاً عن غيرهم من أهل السنة؛ فقد قال في «المقدمة» (ص٢):

«. . . فإذا ذكرت كل واحد من المصنِّفين وأصحاب الأصول؛ فلابد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يُعَوَّل على روايته أم لا؟ . . .».

قلت: ومن هذا تعلم جهل عبد الحسين الشيعي حتى برجال مذهبه! فيحتج بحديث الجوهري هذا؛ وهو غير معروف عندهم، فضلاً عمن فوقه ممن لا يعرفون أيضًا!

ومن الترجمة السابقة؛ تعلم أن كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا. وقد علَّق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله:

«ينقل عن كتاب «السقيفة» هذا كثيرًا: ابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح نهج البلاغة»؛ مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري؛ فراجع».

قلت: وعن ابن أبي الحديد الشيعي؛ نقله عبد الحسين؛ كما صرَّح بذلك عقب الحديث، مع تدليسه على القرّاء وإيهامه إياهم أن مؤلف «السقيفة» هو من أهل السنة! كما يظهر ذلك لمن أمعن النظر في المراجعة (٩١)، وجوابه عليها في المراجعة التي بعدها!



المراجعات من التاسعة بعد المائة
إلى الثانية عشرة

هذه المراجعات الأربعة هي نهاية هذه الفرية الكبرى؛ كتاب المراجعات، أراد بها هذا الرافضي أن يثبت أن ما عليه الرافضة استمدوه من الرسول ﷺ، ومن آل بيته الأطهار وأشار الرافضي إلى ما يعرف بالأصول الأربعمائة، ثم قال: «وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي: «الكافي»، «والتهذيب»، و«الاستبصار»، «ومن لا يحضره الفقيه»، وهي متواترة، ومضامينها مقطوع بصحتها، و«الكافي» أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها، وفيه ستة عشر ألف ومئة وتسعة وتسعون حديثًا».ا.هـ.

قلت: الأصول الأربعمائة، والكتب الأربعة التي ذكر الرافضي أنها متواترة كتبت دراسة مفصلة عنها في كتابي **«مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع - موسوعة شاملة»**.

ونقل هذه الدراسة كاملة مناسب هنا لبيان ما عليه هذا الرافضي في الأصول والفروع مما لا يمكن أن يكون لدين سماوي، أي دين لم يحرف، فضلاً عن خير الأديان. وهذه الدراسة نراها في القسم الثاني من الجزء الثالث، وهي تقع في أكثر من مائة صفحة، كما نراها مبثوثة في الجزء الرابع كله.

وأحيل قارئ المراجعات المفتراة إلى هذه الموسوعة إن شاء أن يتوسع، وأكتفي هنا بذكر شيء مما جاء في هذه الكتب الأربعة.

وأشير هنا إلى ما بينته من قبل عن التدوين عند الشيعة فما يتصل بالصحابة من الأخبار فيها الصحيح والضعيف والموضوع، أما ما بعد عصر الصحابة فكانت كل فرقة تنقسم إلى عدة فرق، وكل فرقة من هذه الفرق تنقسم مرة أخرى إلى عدة فرق، وهكذا إلى أن وصل الأمر إلى الحسن العسكري فانقسم أتباعه إلى ما يقرب من عشرين فرقة. وكل فرقة من عشرات الفرق هذه كانت تضع من الأخبار ما يؤيد ما تذهب إليه، وتنسب هذه الأخبار إلى أئمتهم. وقد شرحت هذا الموضوع مفصلاً[(١)].

---

(١) راجع التدوين عند الشيعة (ص٢٩٨: ٣١٧) في المراجعة التاسعة عشرة. واقرأ أيضًا: «الأصول الأربعمائة» (ص٣١٨: ٣٢٢) و«الجرح والتعديل عند الشيعة والرافضة» (ص٣٢٢: ٣٣٢).

ونبدأ بالنظر في أصول الكافي:

أولاً: الجزء الأول من أصول الكافي:

والكتاب كما يبدو من عنوانه يتعلق بالحجة، أي الإمام. وننظر في أبواب كتاب الحجة هذا فنرى «باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث» (ص١٧٦).

والرواية الأولى: عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عن قول الله ﷻ ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ ما الرسول وما النبي؟ قال النبي الذي يرى في منامه، ويسمع الصوت ولا يعاين الملك والرسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويعاين الملك. «**قلت: الإمام ما منزلته؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى، ولا يعاين الملك، ثم تلا هذه الآية** ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ولا محدث[(١)].

وضم الباب ثلاث روايات أخرى[(٢)]. وذكر الكليني بعد هذا ثلاث روايات بأن «الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف».

وفي «باب: أن الأرض لا تخلو من حجة» (ص١٧٨-١٧٩) ذكر الكليني ثلاث عشرة رواية منها: عن أبي عبد الله: إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام كيما إن زاد المؤمنون شيئًا ردهم وإن نقصوا شيئًا أتمه لهم[(٣)]. وعنه أن الله أجل وأعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل. وعنه أيضًا: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت.

وعن أبي جعفر: لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها كما يموج البحر بأهله. وذكر الكليني أربع عشرة رواية في «باب معرفة الإمام والرد إليه» (ص١٨٠-١٨٥) منها: «عن أبي حمزة عن أبي جعفر قال: إنما يعبد الله من يعرف الله فأما من لا يعرف الله فإنما يعبده هكذا ضلالاً».

قلت: جعلت فداك فما معرفة الله؟ قال: تصديق الله ﷻ، وتصديق رسوله ﷺ، وموالاة علي والائتمام به وبأئمة الهدى والبراءة إلى الله ﷻ من عدوهم، -هكذا يعرف الله ﷻ-[(٤)].

---

(١) الآية الكريمة نصها: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[الحج: ٢٥]. وحرَّفها الكليني ليصل إلى أن الإمام مرسل يوحى إليه.

(٢) انظر: (ص١٧٧).

(٣) ومعنى هذا أن إمامهم الثاني عشر يقوم بهذا الدور الآن.

(٤) (ص١٨٠).

وعن أبي عبد الله: «كان أمير المؤمنين إمامًا، ثم كان الحسن إمامًا، ثم كان الحسين إمامًا، ثم كان علي بن الحسين إمامًا، ثم كان محمد بن علي إمامًا، **من أنكر ذلك كان كمن أنكر معرفة الله تبارك وتعالى: ومعرفة الرسول ﷺ»**[(١)].

وترى الكليني بعد هذا يحرف معاني بعض آي القرآن الكريم ليؤيد ما سبق، وليصل إلى الافتراء بأن أصحاب الثلاثة ضلوا أي أصحاب الخلفاء الراشدين الثلاثة.

وفي «باب: فرض طاعة الأئمة» يذكر سبع عشرة رواية، منها ما نسبه للإمام الصادق «نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا من عرفنا كان مؤمنًا، ومن أنكرنا كان كافرًا ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً»[(٢)].

وفي «باب: في أن الأئمة شهداء الله ﷻ على خلقه» (ص١٩٠ : ١٩١) يذكر خمس روايات، ويحرف معاني بعض آيات القرآن الكريم، ليجعل أئمة الجعفرية الرافضة هم الشهداء على الناس.

وفي «باب: أن الأئمة هم الهداة» (١٩١ : ١٩٢) يذكر أربع روايات، ويحرف معنى الآية السابعة من سورة الرعد ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧] فيؤول كلمة هاد بأنها الإمام علي، ثم أئمة الرافضة من بعده.

وفي «باب: أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه» (ص١٩٢ : ١٩٣) يذكر ست روايات منها: «عن أبي جعفر عن الرسول ﷺ قال تبارك وتعالى: «استكمال حجتي على الأشقياء من أمتك من ترك ولاية علي والأوصياء من بعدك، فإن فيهم سنتك وسنة الأنبياء من قبلك، وهم خزاني على علمي من بعدك. ثم قال الرسول: لقد أنبأني جبريل عليه السلام بأسمائهم وأسماء آبائهم». وفيها: «عن أبي عبد الله إن الله ﷻ خلقنا فأحسن خلقنا وصورنا فأحسن صورنا وجعلنا خزانه في سمائه وأرضه، ولنا نطقت الشجرة، وبعبادتنا عبد الله ﷻ، ولولانا ما عبد الله».

وفي «باب: أن الأئمة نور الله ﷻ» (ص١٩٤ : ١٩٦) يذكر هذه الروايات: عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ﴾ [التغابن :٨]. «قال: يا أبا خالد، النور والله نور الأئمة من آل محمد ﷺ إلى يوم القيامة، **«وهم والله نور الله الذي أنزل، وهم نور الله في السموات والأرض»**.

---

(١) (ص: ١٨١) .

(٢) (ص:١٨٧)، وانظر: الباب: (ص١٨٥- ١٩٠) .

والله يا أبا خالد لنور الإمام في قلوب المؤمنين أنور من الشمس المضيئة بالنهار، وهم والله ينورون قلوب المؤمنين، ويحجب الله ﷻ نورهم عمن يشاء فتظلم قلوبهم، والله يا أبا خالد لا يحبنا عبد ويتولانا حتى يطهر الله قلبه، ولا يطهر الله قلب عبد حتى يسلم لنا ويكون سلما لنا، فإذا كان سلما لنا سلمه الله من شديد الحساب، وآمنه من فزع يوم القيامة الأكبر» .

وعن أبي عبد الله في تفسير النور في (الآية ١٥٧) من الأعراف «**النور في هذا الموضع علي أمير المؤمنين والأئمة**».

وعن أبي جعفر في ﴿نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ﴾[الحديد:٢٨]. يعني إمامًا تأتمون به.

وعن صالح بن سهل الهمداني قال: قال أبو عبد الله في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ فاطمة عليها السلام، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌۖ﴾ الحسن ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ﴾ الحسين، ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ فاطمة كوكب دري بين نساء أهل الدنيا، ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ إبراهيم عليه السلام ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ لا يهودية ولا نصرانية ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ يكاد العلم ينفجر بها، ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۚ﴾ إمام منها بعد إمام، ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾ يهدي الله للأئمة من يشاء، ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾[النور: ٣٥]. .

قلت: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ﴾ قال: الأول وصاحبه، ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ الثالث، «من فوقه موج ظلمات» الثاني، ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ معاوية لعنه الله وفتن بني أمية ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ﴾ المؤمن في ظلمة فتنتهم ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا﴾ إمامًا من ولد فاطمة عليها السلام ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ إمام يوم القيامة .ا.هـ(١).

وعن أبي الحسن : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الصف: ٨].

قال: يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين بأفواههم. ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾. قال: والله متم الإمامة، والإمامة هي النور وذلك قوله ﷻ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَاۚ﴾[التغابن:٨]. قال : النور هو الإمام.

---

(١) يقصد الكليني بالاول والثاني والثالث الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم، والآية التي ذكرها من سورة النور (آية: ٤٠) ولكنه ذكر أجزاء منها ونصها : ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾.

وفي «باب: أن الأئمة هم أركان الأرض» (١٩٦ : ١٩٨) يروى الكليني : عن أبي عبد الله: ما جاء به علي آخذ به، وما نهى عنه أنتهى عنه، جرى له من الفضل مثل ما جرى لمحمد ﷺ، ولمحمد ﷺ الفضل على جميع خلق الله ﷻ، المتعقب عليه في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله وعلى رسوله، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله. كان أمير المؤمنين باب الله الذي لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وكذلك يجري لأئمة الهدى واحدًا بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بأهلها، «**وحجته البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى**»، وكان أمير المؤمنين كثيرًا ما يقول: أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر، وأنا صاحب العصا والميسم، «**ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقروا به لمحمد** ﷺ»، ولقد حملت على مثل حمولته وهي حمولة الرب، وأن رسول الله ﷺ يدعي فيكسى، وأدعى فأكسى، ويستنطق وأستنطق فأنطق على حد منطقه، ولقد أعطيت خصالاً ما سبقني إليها أحد قبلي: علمت المنايا والبلايا والأنساب، وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، «**ولم يعزب عني ما غاب عني**»، أبشر بإذن الله وأؤدي عنه، كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه[١] . وذكر الرواية السابقة أيضًا بطريق آخر، وذكر مضمونها بطريق ثالث، وفيها أن الأئمة «**جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بهم، والحجة البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى**».

ثم ذكر رواية مماثلة عن أبي جعفر، وفيها أن الإمام عليًا قال: «وإني لصاحب الكرات[٢] ودولة الدول، وإني لصاحب العصا والميسم، والدابة التي تكلم الناس».

وفي «باب أن الأئمة ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله ﷻ» (ص٢٠٥ : ٢٠٦) يذكر الكليني خمس روايات منها: إن الإمام الباقر سئل : عن قوله ﷻ : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ ، فكان جوابه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا

---

(١) مما جاء في الحاشية:

صاحب العصا: أي عصا موسى التي صارت إليه من شعيب، وإلى شعيب من آدم، يعني هي عندي أقدر بها على ما قدر عليه موسى.

الميسم: المكواة، لما كان بحبه وبغضه يتميز المؤمن من المنافق فكأنه كان يسم على جبين المنافق بكي النفاق. المنايا والبلايا: آجال الناس ومصائبهم فلم يفتنى ما سبقني: أي علم ما مضى. ما غاب عني : أي علم ما يأتي.

(٢) في الحاشية: فسرها بقوله: أي الرجعات إلى الدنيا.

نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾ يقولون لأئمة الضلال والدعاة إلى النار هؤلاء أهدى من آل محمد سبيلاً: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ﴾ يعني الإمامة والخلافة: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ نحن الناس الذين عنى الله... ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ٥١: ٥٤]. ونحن الناس المحسودون على ما آتانا الله من الإمامة دون خلق الله أجمعين.

ويذكر الكليني روايتين في «باب: أن الأئمة في كتاب الله إمامان: إمام يدعو إلى الله، وإمام يدعو إلى النار» (ص٢١٥: ٢١٦) وأولى الروايتين هي: عن أبي جعفر: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء:٧١]. قال المسلمون: يا رسول الله، ألست إمام الناس كلهم أجمعين؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي، يقدمون في الناس فيكذبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم وأتبعهم وصدقهم فهو مني ومعي وسيلقاني ألا ومن ظلمهم وكذبهم فليس مني ولا معي، وأنا منه بريئ.

وفي «باب: عرض الأعمال على النبي ﷺ والأئمة» (ص٢١٩: ٢٢٠) يذكر ست روايات منها: عن عبد الله بن أبان الزيات، وكان مكينا عند الرضا قال: قلت للرضا: ادع الله لي ولأهل بيتي، فقال: أو لست أفعل؟ والله إن أعمالكم لتعرض عليَّ في كل يوم وليلة قال: فاستعظمت ذلك، فقال لي: أما تقرأ كتاب الله ﷻ: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]. قال: هو والله علي بن أبي طالب[١].

وفي «باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء، الذين قبلهم» (ص٢٢٣: ٢٢٦) يذكر سبع روايات، منها: كتب الرضا: أما بعد، فإن محمدًا ﷺ كان أمين الله في خلقه، فلما قبض ﷺ كنا أهل البيت ورثته، فنحن أمناء الله في أرضه، عندنا علم البلايا والمنايا وأنساب العرب، ومولد الإسلام[٢]، وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان، وحقيقة النفاق، وإن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، أخذ الله علينا وعليهم

---

(١) في الحاشية لم يرفض هذا الافتراء البين، وإنما علق على الرواية: «يعني عليًا وأولاده الأئمة» وإنما خص عليًا بالذكر لأنه كان خاصة الموجود في زمان المأمورين بالعمل مشافهة.

(٢) في الحاشية: مولد الإسلام: أي يعلمون كل من يولد هل يموت على الإسلام أو على الكفر، وقيل موضع تولده ومحل ظهوره.

الميثاق، يردون موردنا ويدخلون مدخلنا، ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (من أشرك بولاية علي) ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ (من ولاية علي) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ (يا محمد) ﴿وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾[(١)] من يجيبك إلى ولاية علي.

عن أبي الحسن الأول[(٢)] أن الله يقول: «وما من غائبة في السماء والأرض إلا في كتاب مبين» [النمل:٧٥]، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر:٣٢]. فنحن الذين اصطفانا الله ﷻ، أورثنا هذا الذي فيه تبيان كل شيء[(٣)].

وفي «باب: أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها» (ص٢٢٧ : ٢٢٨) يذكر روايتين تفيدان معنى الباب.

ويذكر الكليني ست روايات في «باب: أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم يعلمون علمه كله» (ص٢٢٨ : ٢٢٩).

والجزء الأول من الباب يتفق مع ما ذكرناه من ذهاب الكليني إلى وقوع النقص في كتاب الله تعالى، والجزء الأخير يذكرنا بما قلنا عن القرآن الناطق.

وفي «باب: ما أعطي الأئمة من اسم الله الأعظم» (ص٢٣٠) يذكر ثلاث روايات تفيد أن الذي أحضر عرش بلقيس كان عنده حرف واحد من اسم الله الأعظم، وهو ثلاثة وسبعون حرفًا، على حين أن أئمة الرافضة عندهم اثنان وسبعون، واستأثر الله سبحانه بحرف واحد.

وفي «باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء» (ص٢٣١ : ٢٣٢) يذكر خمس روايات هي:
عن أبي جعفر: كانت عصا موسى لآدم فصارت إلى شعيب، ثم صارت إلى موسى بن عمران، وإنها لعندنا، وإن عهدي بها آنفًا وهي خضراء كهيئتها حين انتزعت من شجرتها، وإنها لتنطق إذا استنطقت، أعدت لقائمنا يصنع بها ما كان يصنع موسى، وإنها لتروع وتلقف ما يأفكون، وتصنع ما تؤمر به، إنها حيث أقبلت تلقف ما يأفكون. يفتح لها شعبتان: إحداهما في الأرض والأخرى في السقف وبينهما أربعون ذراعًا، تلقف ما يأفكون بلسانها.

---

(١) [الشورى:١٣]، والآية محرفة، فنصها ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾.
(٢) هو إمامهم السابع موسى بن جعفر.
(٣) ومعنى هذا أنه ما من غائبة في السماء والأرض إلا يعلمها أئمة الجعفرية الرافضة، فالكليني هنا يجعل علمهم فوق مستوى المخلوقات ويسويهم برب العالمين.

وعن أبي عبد الله: ألواح موسى عندنا، وعصا موسى عندنا، ونحن ورثة النبيين.

وعن أبي عبد الله: قال أبو جعفر: «**إن القائم إذا قام بمكة وأراد أن يتوجه إلى الكوفة نادى مناديه: ألا لا يحمل أحد منكم طعامًا ولا شرابًا، ويحمل حجر موسى بن عمران وهو وقر بعير، فلا ينزل منزلاً إلا انبعث عين منه، فمن كان جائعًا شبع، ومن كان ظامئًا روي، فهو زادهم حتى ينزلوا النجف من ظهر الكوفة**».

وعن أبي جعفر: خرج أمير المؤمنين ذات ليلة بعد عتمة وهو يقول: همهمة همهمة وليلة مظلمة، خرج عليكم الإمام وعليه قميص آدم، وفي يده خاتم سليمان، وعصا موسى. والرواية الأخيرة تبين أن قميص يوسف جاء إبراهيم من الجنة، فحماه من النار، وأن هذا القميص عندهم من الرسول ﷺ.

وفي «باب: ما عندالأئمة من سلاح رسول الله ﷺ ومتاعه» (ص٢٣٢: ٢٣٧) يذكر تسع روايات تفيد أن الأئمة عندهم كل ما ترك الرسول ﷺ.

وفي بعض الروايات أن من هذا المتاع ما هو من الجنة، وفي رواية عن أمير المؤمنين أن الرسول ﷺ كلمه حماره قائلاً: «بأبي أنت وأمي: إن أبي حدثني، عن أبيه عن جده، عن أبيه، أنه كان مع نوح في السفينة، فقام إليه نوح فمسح على كفله، ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمار يركبه سيد النبيين وخاتمهم. فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار».

وفي «باب: أن مثل سلاح رسول الله مثل التابوت في بني إسرائيل». (ص٢٣٨) ذكر أربع روايات، وهي تفيد أن أي أهل بيت وجد التابوت على بابهم أوتوا النبوة، ومثلهم من صار إليه السلاح، فإنه يؤتى الإمامة.

وفي «باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة» (ص٢٣٨: ٢٤٢) ذكر الكليني ثماني روايات هي:

١) عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك إنني أسألك عن مسألة، ههنا أحد يسمع كلامي؟ قال: فرفع أبو عبد الله عليه السلام سترا بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه ثم قال: يا أبا محمد سل عما بدا لك. قال: قلت: جعلت فداك إن شيعتك يتحدثون أن رسول الله ﷺ علم عليًا عليه السلام بابًا يفتح له منه ألف باب؟ قال: فقال يا أبا محمد، علم رسول الله ﷺ عليًا عليه السلام ألف باب يفتح من كل باب ألف باب. قال: قلت هذا والله العلم. قال: فنكث ساعة في الأرض ثم قال: إنه لعلم وما هو بذاك.

قال: ثم قال: يا أبا محمد، وإن عندنا الجامعة، وما يدريهم ما الجامعة؟ قال:

قلت: جعلت فداك وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعًا بذراع رسول الله ﷺ وإملائه من فلق فيه، وخط علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش. وضرب بيده إليَّ فقال: تأذن لي يا أبا محمد؟ قال: قلت: جعلت فداك إنما أنا لك فاصنع ما شئت، قال: هذا والله العلم، قال: إنه لعلم وليس بذاك. ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من أدم، فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، قال: قلت: إن هذا هو العلم، قال: إنه لعلم وليس بذاك، ثم سكت ساعة ثم قال: وإن عندنا لمصحف فاطمة ﷺ، وما يدريهم ما مصحف فاطمة ﷺ ؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة ﷺ ؟ قال: «مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات»، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد، قال: قلت: هذا والله العلم، قال: إنه لعلم وما هو بذاك. ثم سكت ساعة ثم قال: «إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة»، قال: قلت: جعلت فداك هذا والله هو العلم: قال: إنه لعلم وليس بذاك.

قال: قلت: جعلت فداك فأي شيء العلم؟ قال: «ما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة».

٢) عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، ذلك أنني نظرت في مصحف فاطمة ﷺ قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إن الله تعالى لما قبض نبيه عليه الصلاة والسلام دخل على فاطمة ﷺ من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله ﷻ، فأرسل الله إليها ملكًا يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين ﷺ فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت، فقولي لي. فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين ﷺ يكتب كلما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفًا. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون.

٣) عن الحسن بن أبي العلاء قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: «إن عندي الجفر الأبيض. قال: قلت: فأي شيء فيه؟ قال: زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، ومصحف إبراهيم ﷺ، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة ما أزعم أن فيه قرآنًا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى فيه الجلدة، ونصف الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش».

وعندي الجفر الأحمر، قال: قلت: وأي شيء في الجفر الأحمر؟ قال: السلاح، وذلك إنما يفتح للدم يفتحه صاحب السيف للقتل. فقال له عبد الله بن أبي يعفور:

أصلحك الله أيعرف هذا بنو الحسن؟ فقال: أي والله كما يعرفون الليل أنه ليل والنهار أنه نهار، ولكنهم يحملهم الحسد وطلب الدنيا على الجحود والإنكار، ولو طلبوا الحق بالحق لكان خيرًا لهم.

٤) عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبد الله: إن في الجفر الذين يذكرونه لما يسوؤهم، لأنهم لا يقولون الحق [1] والحق فيه، فليخرجوا قضايًا علي وفرائضه إن كانوا صادقين، وسلوهم عن الخالات والعمات، وليخرجوا مصحف فاطمة عليها السلام، فإن فيه وصية فاطمة عليها السلام، ومعه سلاح رسول الله ﷺ. وإن الله ﷻ يقول: «فأتوا بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين»[2] .

٥) عن أبي عبد الله: هو (أي الجفر) جلد ثور مملوء علمًا، قال له: فالجامعة؟ قال: تلك صحيفة طولها سبعون ذراعًا في عرض الأديم مثل فخذ الفالج فيها كل ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضية إلا وهي فيها، حتى أرش الخدش.

إن فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يومًا، وكان دخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرئيل عليه السلام يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، **ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة.**

٦) عن أبي عبد الله قال: إن عندنا كتابًا إملاء رسول الله ﷺ وخط علي، صحيفة فيها كل حلال وحرام.

٧) عبد الملك بن أعين قال لأبي عبد الله: إن الزيدية والمعتزلة قد أطافوا بمحمد بن عبد الله فهل له سلطان؟ فقال: والله **إن عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الأرض**، لا والله ما محمد بن عبد الله في واحد منهما .

٨) كتاب فاطمة: ليس من ملك يملك الأرض إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه، وما وجدت لولد الحسن فيه شيئًا.

وفي «باب: في أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة» (ص٢٥٣: ٢٥٤) يذكر ثلاث روايات عن أبي عبد الله منها:

---

(١) أي في المسائل إذا سئلوا عنها، وقوله: والحق فيه يعني في الجفر وهو خلاف ما يقولون. وقوله: فليخرجوا. . .إلخ يعني ليس عندهم ولا يدرون ما فيه من ذلك (الحاشية) .

(٢) (الأحقاف: ٣) ، والآية هكذا: : ﴿ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ﴾ .

إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله ﷺ العرش ووافى الأئمة معه ووافينا معهم، فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأفقدنا.

وفي «باب: لولا أن الأئمة يزدادون لنفد ما عندهم» (ص٢٥٤: ٢٥٥) يذكر أربع روايات. ويذكر أربع روايات كذلك تحت «باب: أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل» (ص٢٥٥: ٢٥٦).

«باب: أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا» (ص١٥٨) فيه ثلاث روايات.

«باب: أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم» (ص٢٥٨: ٢٦٠) فيه ثماني روايات:

«باب: أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء» (ص٢٦٠: ٢٦٢) فيه ست روايات.

«باب: جهات علوم الأئمة» (ص٢٦٤) فيه ثلاث روايات تفيد أن هذه الجهات هي الوراثة والإلهام.

«باب: أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه» (ص٢٦٤: ٢٦٥) فيه روايتان.

وفي «باب: أن الله ﷻ لم يعلم نبيه علمًا إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلم» (ص٢٦٣) يذكر ثلاث روايات.

وفي «باب: التفويض إلى رسول الله ﷺ، وإلى الأئمة في أمر الدين» (ص٢٦٥: ٢٦٨) يذكر عشر روايات.

وفي «باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى، وكراهية القول فيهم بالنبوة»[1] (ص٢٦٨: ٢٧٠)، يذكر سبع روايات.

وفي «باب: أن الأئمة محدثون مفهمون» (ص٢٧٠: ٢٧١) يذكر خمس روايات.

وفي «باب: فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة» (ص: ٢٧١: ٢٧٢) يذكر ثلاث روايات تفيد أن هذه الأرواح خمس: روح الإيمان وروح القوة، وروح الشهوة، وروح الحياة، والخامسة روح القدس وهي خاصة بالأنبياء «فإذا قبض النبي ﷺ انتقل روح القدس فصار إلى الإمام، وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، والأربعة الأرواح تنام

---

(١) معنى هذا جواز القول بنبوة أئمة الجعفرية الرافضة. فالقول لا يتعدى حكم الكراهة!.

وتغفل وتزهو وتلهو وروح القدس كان يرى به»[(١)].

وفي «باب: الروح التي يسدد الله بها الأئمة» (ص٢٧٣ : ٢٧٤) يذكر ست روايات، منها أن الإمام الصادق قال عن قوله تعالى: : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢]. قال: «خلق من خلق الله ﷻ أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده».

ومنها أن الإمام الصادق قال: ما سبق أيضًا عن قوله تعالى: : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]. وأنه كذلك قال: منذ أنزل الله ﷻ ذلك الروح على محمد ﷺ ما صعد إلى السماء وإنه لفينا.

وفي «باب: أن الأئمة لم يفعلوا شيئًا ولا يفعلون إلا بعهد من الله ﷻ، وأمر منه لا يتجاوزونه» (ص٢٧٩ : ٢٨٤)، يذكر أربع روايات مطولة، والكليني هنا يخرج لنا بطريقة جديدة في الافتراء على الله ﷻ، فالروايات تفيد أن جبريل عليه السلام نزل على محمد ﷺ بكتاب كل إمام يفك خاتمًا، وينفذ ما بالجزء الذي يخصه من الكتاب.

ومن هذه الروايات: عن أبي عبد الله: أن الوصية نزلت من السماء على محمد كتابًا[(٢)] لم ينزل على محمد كتاب مختوم إلا الوصية، فقال جبرئيل: يا محمد هذه وصيتك في أمتك عند أهل بيتك. فقال رسول الله ﷺ : أي أهل بيتي يا جبرئيل؟ قال: نجيب الله منهم وذريته، ليرثك علم النبوة كما ورثه إبراهيم عليه السلام ، وميراثه لعلي وذريتك من صلبه. قال: وكان عليها خواتيم، قال: ففتح علي الخاتم الأول ومضى لما فيها، ثم فتح الحسن الخاتم الثاني ومضى لما أمر به فيها، فلما توفي الحسن فتح الحسين الخاتم الثالث فوجد فيها أن قاتل فاقتل وتقتل واخرج بأقوام للشهادة، لا شهادة لهم إلا معك، قال: ففعل . . . إلخ.

ومنها . . . وأن الحسين قرأ صحيفته التي أعطيها، وفسر له ما يأتي بنعي وبقي فيها أشياء لم تقض، فخرج للقتال، وكانت تلك الأمور التي بقيت أن الملائكة سألت الله تعالى في نصرته فأذن لها، ومكثت تستعد للقتال وتتأهب لذلك حتى قتل، فنزلت وقد انقضت مدته وقتل،

---

(١) في الحاشية فسر الجزء الأخير بقوله: «يعني ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في أعنان السماء وبالجملة ما دون العرش إلى ما تحت الثرى».

(٢) أي مكتوبًا بخط إلهي مشاهد من عالم الأمر كما إن جبرئيل عليه السلام كان ينزل عليه في صورة آدمي مشاهد من هناك (هذا تفسير الحاشية) .

فقالت الملائكة: يا رب أذنت لنا في الانحدار وأذنت لنا في نصرته، فانحدرنا وقد قبضته، فأوحى الله إليهم: أن الزموا قبره حتى تروه قد خرج فانصروه، وابكوا عليه وعلى ما فاتكم من نصرته، فإنكم قد خصصتم بنصرته وبالبكاء عليه، فبكت الملائكة تعزيًا وحزنًا على ما فاتهم من نصرته، فإذا خرج يكونون أنصاره.

وفي «باب: الأمور التي توجب حجة الإمام» (ص٢٨٤: ٢٨٥) يذكر ست روايات تفيد أن هذه الأمور هي: الفضل، والوصية والسلاح وأن يكون الإمام أكبر ولد أبيه ما لم يكن فيه عاهة كإسماعيل بن جعفر. ومن هذه الروايات: الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس، ولا طير ولا بهيمة، ولا شيء فيه الروح، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام.

وفي «باب: ثبات الإمامة في الأعقاب، وأنها لا تعود في أخ ولا عم ولا غيرهما من القرابات» (ص٢٨٥: ٢٨٦) يذكر خمس روايات، ويستثنى الحسين من عدم العودة في الأخ.

وفي «باب: ما نص الله ﷻ ورسوله ﷺ على الأئمة واحدًا فواحدًا» (ص٢٨٦: ٢٩٢)، يذكر سبع روايات وفي إحداها إبطال إمامة محمد بن الحنفية.

وفي «باب: الإشارة والنص على أمير المؤمنين» (ص٢٩٢: ٢٩٧) يذكر تسع روايات، فيها تحريف لبعض آي القرآن الكريم نصًا ومعنى، وفيها تخطئة وإنكار لنص آية كريمة، وتعريض بالشيخين: الصديق والفاروق رضي الله تعالى عنهما، وبأنهما ارتدا . . . إلخ.

ويعقد الكليني بعد هذا أحد عشر بابًا كل باب للإشارة والنص على أحد الأئمة بحسب الترتيب الزمني إلى أن يصل إلى الإمام الثاني عشر في باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار في ص٣٢٩ ويضمن هذه الأبواب ثلاثة وتسعين رواية.

وبعد الباب الأخير يأتي «باب: في تسمية من رآه» (ص٣٢٩: ٣٣٢) يذكر خمس عشرة رواية لتسمية من رأى إمامهم الأخير.

وباب: في النهي عن الاسم (٣٣٢: ٣٣٣) يذكر أربع روايات وفيها: لا يرى جسمه ولا يسمى اسمه.

«وباب: نادر في حال الغيبة» (ص٣٣٣: ٣٣٥) فيه ثلاث روايات.

«وباب: في الغيبة» (ص٣٣٥: ٣٤٣) يذكر الكليني فيه إحدى وثلاثين رواية، يستفاد منها أن إمامهم الثاني عشر يشهد المواسم ويرى الناس ولا يرونه، وأن له غيبتين . . . إلخ. وفي

بعض الروايات تحريف لمعاني آيات من القرآن الكريم، وفي بعض التحريف تحديد لزمن الغيبة، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥: ١٦]. يروى روايتين أن المراد هو «إمام يخنس سنة ستين ومائتين»(١).

وفي باب: «ما يفصل به بين دعوي المحق والمبطل في أمر الإمامة» (ص٣٤٣: ٣٦٧) يذكر تسع عشرة رواية منها: رواية بطريقين عن أبي جعفر: أن محمد بن علي المسمى بابن الحنفية طلب من علي بن الحسين بعد استشهاد أبيه الحسين ألا ينازعه في الإمامة لأنه أحق بها. ولكن عليًا خوف عمه من عقاب الله تعالى، وطلب الاحتكام للحجر الأسود، فسأل ابن الحنفية الحجر فلم يجبه، فقال علي بن الحسين: لو كنت إمامًا لأجابك، ثم سأل علي الحجر فتحرك حتى كاد أن يزول عن موضعه، ثم أنطقه الله ﷻ بلسان عربي مبين، وشهد بأن الوصية لعلي(٢) وفي رواية عن موسى بن جعفر أنه أثبت إمامته لمن طلب الإثبات بأن أمر شجرة لتأتيه، فجاءت تخد الأرض خدًا حتى وقفت بين يديه، ثم أشار إليها فرجعت(٣).

وعن محمد بن علي الرضا: أن عصا في يده نطقت وقالت: إن مولاي إمام هذا الزمان وهو الحجة(٤).

وفي «باب: كراهية التوقيت» (ص٣٦٨: ٣٦٩) يذكر سبع روايات، الأولى هي: عن أبي جعفر: إن الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الأمر في السبعين، فلما أن قتل الحسين اشتد غضب الله تعالى على أهل الأرض، فأخره إلى أربعين ومائة، فحدثناكم فأذعتم الحديث، فكشفتم قناع الستر، ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتًا عندنا، ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب.

وفي رواية: إذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا: صدق الله تؤجروا مرتين(٥).

وفي «باب: التمحيص والامتحان» (ص٣٦٩: ٣٧١) يذكر ست روايات.

وفي «باب: من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر» (ص٣٧١: ٣٧٢) يذكر سبع روايات.

---

(١) انظر: (ص: ٣٤١).
(٢) انظر: (ص: ٣٤٨).
(٣) انظر: (ص٣٥٣).
(٤) انظر: (ص:٣٥٣).
(٥) في الحاشية: «مرة للتصديق وأخرى للقول بالبداء».

وفي «باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل» (ص٣٧٢: ٣٧٤) يذكر اثنتى عشرة رواية، وهذه الروايات يستفاد منها أن غير أئمة الجعفرية الرافضة كفار وإن كانوا فاطميين علويين، ومن تبعهم كان مشركًا بالله. وفي الروايات تحريف لمعاني آيات ذكرت، وتكفير لفلان وفلان، أي الصديق والفاروق ومن والاهما، وقاعدة عامة لظاهرة القرآن وباطنه «وإن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق».

وفي «باب: من مات وليس له إمام من أئمة الهدى» (ص٣٧٦: ٣٧٧) يذكر أربع روايات تفيد أنه يموت ميتة جاهلية. عن الرضا: الجاحد مناله ذنبان، والمحسن له حسنتان.

وفي «باب: ما يجب على الناس عند مضي الإمام» (ص٣٧٨: ٣٨٠) يذكر ثلاث روايات.

وفي «باب: أن الإمام متى يعلم أن الأمر قد صار إليه» (ص٣٨٠: ٣٨٢) يذكر ست روايات.

وفي «باب: حالات الأئمة في السن» (ص: ٣٨٢- ٣٨٤) يذكر ثماني روايات.

وفي «باب: أن الإمام لا يغسله إلا إمام من الأئمة»[1] (ص٣٨٤: ٣٨٥) يذكر ثلاث روايات.

وفي «باب: مواليد الأئمة (ص٣٨٥: ٣٨٩) يذكر ثماني روايات منها: عن أبي عبد الله: إن الله تبارك وتعالى إذا أحب أن يخلق الإمام أمر ملكًا فأخذ شربة من ماء تحت العرش فيسقيها أباه، فمن ذلك يخلق الإمام، فيمكث أربعين يومًا وليلة في بطن أمه لا يسمع الصوت. ثم يسمع بعد ذلك الكلام فإذا ولد بعث ذلك الملك فيكتب بين عينيه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[الأنعام: ١١٥]. فإذا مضى الإمام الذي كان قبله رفع لهذا منار من نور ينظر به إلى أعمال الخلائق فبهذا يحتج الله على خلقه [2].

وفي الباب أكثر من رواية تفيد هذا المعنى باختلاف في مكان الكتابة.

---

(١) ولذلك فهم يرون أن الإمام الثاني عشر عندما يموت يكون الحسين قد رجع إلى الحياة فيقوم بغسله!

(٢) انظر: (ص٣٨٧).

وفي «باب: خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم» (ص٣٨٩: ٣٩٠)، يذكر أربع روايات منها: عن أبي جعفر: إن الله خلقنا من أعلى عليين، وخلق قلوب شيعتنا مما خلقنا، وخلق أبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوى إلينا لأنها خلقت مما خلقنا، ثم تلا هذه الآية: : ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ۝٢٠ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ١٨: ٢١]. وخلق عدونا من سجين، وخلق قلوب شيعتهم مما خلقهم منه، وأبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوى إليهم لأنها خلقت مما خلقوا منه، ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ۝٧ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ۝٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ﴾ [المطففين: ٧: ٩].

وفي «باب: التسليم وفضل المسلمين» أي للأئمة (ص٣٩٠: ٣٩٢)، يذكر ثماني روايات.

وفي «باب: أن الواجب على الناس بعد ما يقضون مناسكهم، أن يأتوا الإمام فيسألون عن معالم دينهم، ويعلمونه ولايتهم ومودتهم له» (ص٣٩٢: ٣٩٣)، يذكر ثلاث روايات منها: نظر أبو جعفر إلى الناس يطوفون حول الكعبة فقال: هكذا كانوا يطوفون في الجاهلية، إنما أمروا أن يطوفوا بها ثم ينفروا إلينا يعلمونا ولايتهم ومودتهم، ويعرضوا علينا نصرتهم.

ومنها أنه نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخابث لو جلسوا في بيوتهم، فجال الناس فلم يجدوا أحدًا يخبرهم عن الله تبارك وتعالى، وعن رسوله ﷺ حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى، وعن رسوله ﷺ.

وفي «الباب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم، وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار» (ص٣٩٣: ٣٩٤)، يذكر أربع روايات.

وفي «باب: أن الجن يأتيهم: فيسألونهم عن معالم دينهم ويتوجهون في أمورهم» (ص٣٩٤: ٣٩٧)، يذكر سبع روايات تفيد معنى الباب، وأن بعض الناس رأوا الجن يخرجون من عند الأئمة، وفي رواية: إن ثعبانًا جاء وأمير المؤمنين يخطب، فأمر بعدم قتله، وصعد الثعبان إليه فقال أمير المؤمنين: من أنت؟ فقال الثعبان: عمرو بن عثمان خليفتك على الجن، وإن أبي مات، وأوصاني أن آتيك فأستطلع رأيك ... إلخ.

وفي «باب: في الأئمة أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة» (ص٣٩٧: ٣٩٨)، يذكر خمس روايات، وفيها: فإن أعيانا شيء تلقانا به روح

القدس.

وفي «باب: أن مستقى العلم من بيت آل محمد ﷺ» (ص٣٩٨: ٣٩٩) يذكر روايتين.

وفي «باب: أنه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة، وأن كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل» (ص٣٣٩: ٤٠٠) ، يذكر ست روايات.

وفي «باب: فيما جاء أن حديثهم صعب مستعصب» (ص٤٠١: ٤٠٢) يذكر خمس روايت.

وفي «باب: ما أمر النبي ﷺ بالنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم ومن هم؟» (ص٤٠٣: ٤٠٥) يذكر خمس روايات تؤيد فرقته الرافضة.

وفي «باب: ما يجب من حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام» (ص٤٠٥: ٤٠٧) يذكر سبع روايات.

وفي «باب: أن الأرض كلها للإمام» (ص٤٠٧: ٤١٠) يذكر ثماني روايات تفيد معنى الباب، وأن الله تعالى أورث أئمة الرافضة الأرض كلها، فأداء الخراج يجب أن يكون لهم. ومما جاء في «باب نادر» (ص٤١١: ٤١٢): عن جابر عن أبي جعفر قال: قلت له: لم سمى أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل في كتابه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وأن محمدًا رسولي وأن عليًا أمير المؤمنين؟[1] . وفي «باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية» (ص٤١٢: ٤٣٦) ، يذكر الكليني اثنتين وتسعين رواية.

ويبدو من العنوان أن الكليني أراد هنا أن يخضع كتاب الله لهواه، فيحرف معناه ليؤيد عقيدته في الإمامة، أراد إذن أن يجعل آيات الله تعالى تتحدث عن أئمة الرافضة. ولكن الكليني لم يكتف بهذا فسلك مسلك شيخه علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير الضال المضل الذي تحدثنا عنه من قبل (ص٢٣١: ٢٦٥).

ولذا ترى الكليني هنا يحرف نصوص آيات قرآنية، ويطعن في الصحابة الكرام بصفة عامة، فيصمهم بالكفر والردة والنفاق، ويطعن في الخلفاء الراشدين الثلاثة بصفة خاصة باعتبار أنهم -كما يفتري- اغتصبوا الولاية من أمير المؤمنين، ويطعن في الشيخين بصفة أخص. والروايات التي تحمل تحريف نصوص الآيات الكريمة هي الروايات أرقام (٨، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٩١) .

---

(١) الآية الكريمة من سورة الأعراف (١٧٢) والجزء الأخير «وأن محمدًا رسولي وأن عليًا أمير المؤمنين» زيادة من الكليني ليثبت ضلاله «الله سماه وهكذا أنزل في كتابه» .

والطعن في الصحابة الكرام البررة في أكثر الروايات، أما الروايات التي تطعن في الخلفاء الراشدين الثلاثة فهي أرقام: (١٧ ، ٤٢ ، ٧٣، ٨٣) . والروايات التي تطعن في أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما هي (٣، ١٤ ، ٤٣ ، ٧٩) . ونكتفي هنا بذكر رواية واحدة من روايات الباب، وهي الرواية رقم (٩١) (ص٤٤٢ : ٤٣٥) وهي : عن محمد بن الفضيل عن إمامهم الحادي عشر: قال: سألته عن قول الله ﷻ **«يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم»** قال: يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين بأفواههم. قلت: **«والله متم نوره»**قال: والله متم الإمامة لقوله ﷻ: **«الذين آمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا»** فالنور هو الإمام : قلت: **«هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق»** قال: هو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيه والولاية هي دين الحق، قلت: **«ليظهره على الدين كله»**قال: يظهر على جميع الأديان عند قيام القائم، قال الله: **«والله متم نوره»** ولاية القائم **«ولو كره الكافرون»** بولاية علي، قلت: هذا تنزيل؟ قال: **«نعم أما هذا الحرف فتنزيل وأما غيره فتأويل»**.

قلت: **«ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا»** قال: إن الله تبارك وتعالى **«سمي من لم يتبع رسوله في ولاية وصيه منافقين، وجعل من جحد وصيه إمامته كمن جحد محمدًا، وأنزل بذلك قرآنًا: «يا محمد إذا جاءك المنافقون (بولاية وصيك) قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين (بولاية علي) لكافرون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله (والسبيل هو الوصى) إنهم ساء ما كانوا يعملون. ذلك بأنهم آمنوا (برسالتك) وكفروا (بولاية وصيك) فطبع (الله) على قلوبهم فهم لا يفقهون»** . . . **«وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله»** قال: **وإذا قيل لهم ارجعوا إلى ولاية علي يستغفر لكم النبي من ذنوبكم «لووا رءوسهم» قال الله: ورأيتهم يصدون (عن ولاية علي) وهم مستكبرون» عليه. ثم عطف القول من الله بمعرفته بهم فقال «سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الفاسقين»** يقول: الظالمين لوصيك.

قلت: **«أفمن يمشي مكبًا على وجهه أهدى أمن يمشي سويًا على صراط مستقيم»** قال: إن **الله ضرب مثل من حاد عن ولاية علي كمن يمشي على وجهه لا يهتدي لأمره وجعل من تبعه** سويًا على صراط مستقيم، والصراط المستقيم أمير المؤمنين.

قال: قلت: قوله **«إنه لقول رسول كريم»** قال: يعنى جبرئيل عن الله في ولاية علي، قال: قلت: **«وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون»** قال: قالوا: إن محمدًا كذاب على ربه وما أمره الله بهذا في علي فأنزل الله بذلك قرآنًا فقال: «إن ولاية علي» تنزيل من رب العالمين. ولو تقول علينا «**محمد**» **بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين** ثم عطف القول فقال: وإن

«عليًا» **«لحسرة على الكافرين»** . وإن «ولايته» **«لحق اليقين»** فسبح «يا محمد» **«باسم ربك العظيم»** يقول اشكر ربك العظيم الذي أعطاك هذا الفضل.

قلت: قوله **«لما سمعنا الهدى آمنا به»** قال: الهدى الولاية: آمنا بمولانا فمن آمن بولاية مولاه **«فلا يخاف بخسا ولا رهقا»** قلت: تنزيل قال: لا تأويل، قلت: قوله: **«لا أملك لكم ضرًا ولا رشدا»** قال: إن رسول الله دعا الناس إلى ولاية علي فاجتمعت إليه قريش فقالوا: يا محمد اعفنا من هذا، فقال لهم رسول ﷺ : هذا إلى الله ليس إلي، فاتهموه، وخرجوا من عنده فأنزل الله **«قل إني لا أملك لكم ضرًا ولا رشدا. قل إني لن يجيرني من الله (إن عصيته) أحد ولن أجد من دونه ملتحدا إلا بلاغا من الله ورسالاته» (في علي) قلت: هذا تنزيل قال: نعم ثم قال توكيدًا: «ومن يعص الله ورسوله (في ولاية علي) فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدًا» قلت: «حتى إذا رأوا ما يوعدون فسيعلمون من أضعف ناصرًا وأقل عددًا»** يعني بذلك القائم وأنصاره، قلت: **«واصبر على ما يقولون»** قال: يقولون فيك **«واهجرهم هجرًا جميلاً. وذرني (يا محمد) والمكذبين (بوصيك) أولي النعمة ومهلهم قليلاً» قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم**. . . إلخ[1] .

وفي «باب: فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية» (ص٤٣٦: ٤٣٨) .

يذكر تسع روايات يستفاد منها أن ولاية أئمة الجعفرية الإمامية الرافضة ولاية الله تعالى جاء بها كل الأنبياء، وكتبت في جميع صحفهم، ويؤمن بها ما لا يحصى من الملائكة، منكرها كافر، وجاهلها ضال، ومن اتخذ معهم أئمة آخرين كان مشركًا، ومن جاء بهذه الولاية دخل الجنة.

وفي «باب: في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم» (ص٤٣٨: ٤٣٩) ، يذكر ثلاث روايات، منها: عن أبي عبد الله: أن رجلاً جاء إلى أمير المؤمنين وقال له: إني أحبك وأتولاك، فكذبه، فكرر ثلاثًا فقال له: كذبت ما أنت كما قلت، **«إن الله خلق الأرواح قبل الأبدان بألفي عام، ثم عرض علينا المحب لنا، فوالله ما رأيت روحك فيمن عرض»**، فأين كنت؟ فسكت الرجل عند ذلك ولم يراجعه.

وفي رواية أخرى قال أبو عبد الله: كان في النار.

وفي أبواب التاريخ يروى عن أبي بصير قال: دخلت على أبي جعفر -أي الباقر-

---

(١) لترى التحريف راجع سورة التغابن (٨)، والمنافقون (١، ٣، ٥، ٦) والحاقة (٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٢)، والجن (٢١: ٢٤)، والمزمل (١٠: ١١) .

فقلت له: أنتم ورثة رسول الله ﷺ ؟

قال: نعم. قلت: رسول الله وارث الأنبياء علم كلّما علموا؟ قال لي: نعم. قلت: فأنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى وتبرءوا الأكمه والأبرص؟ قال: نعم بإذن الله. ثم قال لي: ادن مني يا أبا محمد، فدنوت منه فمسح على وجهي وعلى عيني فأبصرت الشمس والسماء والأرض والبيوت وكل شيء في البلد . . . . إلخ[1] .

ويروى أن أبا جعفر أيضًا قا: كل شيء خلقه الله من طير أو بهيمة أو شيء فيه روح فهو مسخر لهم؛ أي يسمع ويطيع[2] .

ويروى أن أبا جعفر المنصور أمر بأن يحرق على جعفر بن محمد داره، فأحرقت، وخرج أبو عبد الله يتخطى النار ويمشي فيها، ويقول: أنا ابن أعراق الثرى، أنا ابن إبراهيم خليل الله عليه السلام[3] .

ونترك كتاب «الحجة» اكتفاءً بما نقلناه منه، وننتقل إلى ما بعده.

وتنظر مثلاً في باب: النوادر من كتاب التوحيد (ص١٤٣ : ١٤٦) تجد ما يأتي: عن الحارث بن المغيرة النصري قال: سئل أبو عبد الله عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. فقال: ما يقولون فيه؟ قلت: يقولون: يهلك كل شيء إلا وجه الله، فقال: سبحان الله! لقد قالوا قولاً عظيمًا، إنما عنى بذلك وجه الله الذي يؤتى منه.

وعن أبي جعفر: «نحن المثاني الذي أعطاه الله نبينا محمدًا ﷺ، ونحن وجه الله نتقلب في الأرض بين أظهركم، ونحن عين الله في خلقه، ويده المبسوطة بالرحمة على عباده، عرفنا من عرفنا، وجهلنا من جهلنا وإمامة المتقين».

وعن أبي عبد الله في قول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قال: نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلا بمعرفتنا.

وعنه: إن الله خلقنا فأحسن خلقنا وصورنا فأحسن صورنا، وجعلنا عينه في عباده، ولسانه الناطق في خلقه، ويده المبسوطة على عباده بالرأفة والرحمة، ووجهه الذي يؤتى منه، وبابه الذي يدل عليه وخزانه في سمائه وأرضه، **بنا أثمرت الأشجار، وأينعت الثمار، وجرت الأنهار، وبنا نزل غيث السماء وينبت عشب الأرض، وبعبادتنا عبد الله، ولولا نحن ما عبد الله.**

---

(١) انظر: (ص٤٧٠) .

(٢) انظر: (ص٤٧١) .

(٣) انظر: (ص٤٧٣) .

وعن أسود بن سعيد قال: كنت عند أبي جعفر فأنشأ يقول ابتداء منه من غير أن أسأله: نحن حجة الله، ونحن باب الله، ونحن لسان الله، ونحن وجه الله، ونحن عين الله في خلقه، ونحن ولاة الله في عباده.

وعن أمير المؤمنين: أنا عين الله، وأنا يد الله، وأنا جنب الله وأنا باب الله.

وعن أبي الحسن موسى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

قال: جنب الله أمير المؤمنين، وكذلك ما كان بعده من الأوصياء بالمكان الرفيع إلى أن ينتهي الأمر إلى آخرهم.

وعن أبي جعفر: بنا عبد الله وبنا عرف الله وبنا وحد الله تبارك وتعالى ومحمد حجاب الله تبارك وتعالى.

وعن أبي جعفر: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠].

قال: إن الله تعالى أعظم وأعز وأجل وأمنع من أن يظلم ولكن خلطنا بنفسه فجعل ظلمنا ظلمه وولايتنا ولايته حيث يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٥٥]. يعني الأئمة منا.



تعقيب

هذا بعض ما جاء في الجزء الأول من «أصول الكافى»، وبالنظر في هذه الروايات القليلة نجد ما يأتي:

١) مظاهر الشرك بالله ﷻ.

في «باب: أن الأئمة هم أركان الأرض» بذكر أن الإمام يعلم المنايا والبلايا ! أي آجال الناس ومصائبهم، ولا يعزب عنه علم ما مضى، ولا علم ما يأتي.

وفي «باب: عرض الأعمال على الأئمة» بذكر أن أعمال العباد تعرض على الأئمة في كل يوم وليلة.

وفي «باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي. . .» يذكر أنه ما من غائبة في السماء والأرض إلا يعلمها أئمة الرافضة.

وفي «باب: فيه ذكر الصحيفة. . .»: إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، وما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء، إلى يوم القيامة.

وفي «باب: الأمور التي توجب حجة الإمام»: الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس، ولا طير ولا بهيمة، ولا شيء فيه الروح.

هذا بعض ما جاء في الجزء الأول من «أصول الكافي»، الذي يرى عبد الحسين أنه مقدس كل ما فيه صحيح متواتر، مما يثبت أن عبد الحسين مشرك بالله ﷻ، ومن أراد المزيد فليقرأ ما جاء في باقي الأبواب التي ذكرتها.

٢) مظاهر الغلو في الإمام:

الإمام مرسل يوحى إليه كما جاء في «باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث» و«باب: الروح التي يسدد الله بها الأئمة» ولا يعرف الله إلا بمعرفة أئمة الرافضة، ولولا هم ما عبد الله، ولو بقيت الأرض بغير إمام منهم لساخت كما جاء في «باب: أن الأرض لا تخلو من حجة» و«باب: معرفة الإمام والرد إليه» و«باب: أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه». وهم نور الله الذي أنزل، وهم نور الله في السموات والأرض كما جاء في «باب: أن الأئمة نور الله ﷻ».

وإذا كان كل نبي له معجزات خاصة لا يشاركه فيها نبي آخر فإن أئمة الرافضة جمعوا كل هذه المعجزات، بل زيادة عنها بكثير، كما جاء في «باب: ما أعطى الأئمة من اسم الله

الأعظم»، و«باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء»، وما جاء في «أبواب التاريخ»، وما جاء في «باب: ما يفصل به بين دعوي المحق والمبطل في أمر الإمامة»، و«باب: الأمور التي توجب حجة الإمام».

والإمام الثاني عشر الذي ثبت أنه لم يولد وإنما اخترعه الرافضة حتى تستمر سلسلة الكذب التي بدأها ابن سبأ، هذا الذي اخترعوه ليس له نظير من البشر، فهو لا يري جسمه، يرانا ولا نراه، ولا يهرم، ولا يمرض، ولا يموت إلا قبيل يوم القيامة مباشرة، ولم يذكر أنه يأكل أو يشرب أو يفعل ما يفعله كل البشر بلا استثناء.

اقرأ هذه الأساطير في «باب: النهي عن الاسم» و«باب: نادر في حال الغيبة».

وكل هذا عند عبد الحسين مقدس صحيح متواتر. وانظر: مظاهر الغلو في «باب: مواليد الأئمة»، و«باب: خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم» و«باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم، وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار»، و«باب: أن الجن يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم ويتوجهون في أمورهم».

٣) تكفير الصحابة الكرام وتحريف القرآن الكريم:

وقد سبق هذا واضحًا فيما نقلته من قبل تحت «باب نادر»، و«باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية»، و«باب: أن الأئمة ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله ﷻ»، و«باب: أن الأئمة في كتاب الله إمامان: إمام يدعو إلى الله، وإمام يدعو إلى النار»، و«باب: أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم يعلمونه علمه كله»، و«باب: الإشارة والنص على أمير المؤمنين»، و«باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل».

هذه إشارات سريعة ربما كانت كافية لبيان، ما في هذا الجزء من أصول الكافي من الكفر والشرك والضلال، والغلو والتطرف، وهذا يبين حقيقة عبد الحسين الذي يقدس هذا الكتاب ومؤلفه، ويرى أن كل ما فيه صحيح متواتر.

وقبل الانتقال إلى الجزء الثاني أقف عند رواية لا مثيل لها في كتب السنن والآثار، فالكليني يرويها متصلة الإسناد عن الرسول ﷺ إلى نوح عليه السلام، وهذه المدة الزمنية الطويلة من آلاف السنين التي لا يعلمها إلا الله ﷻ رواة السند فيها خمسة فقط، يرويها راوٍ حدثه أبوه، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، الذي كان مع نوح في السفينة.

فمن هؤلاء الرواة الثقات الذين يرى عبد الحسين أن روايتهم صحيحة متواترة مقدسة؟ إنهم خمسة من«**الحمير**» لا من البشر، أي والله،فالجد الرابع كان حمارًا في سفينة نوح،

والحفيد حمار ركبه الرسول ﷺ، فحدثه الحمار بهذه «الرواية المتصلة الإسناد؟!!» وقد نقلتها كاملة من قبل تحت «باب: ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ﷺ ومتاعه».

ثانيًا: الجزء الثاني من أصول الكافي.

بعد عرضنا للجزء الأول أعتقد أننا لسنا في حاجة إلى أن نطيل الحديث عن الجزء الثاني، ذلك أن هذا الجزء يتحدث في جملته عن الإيمان والكفر، والجزء السابق بين مفهوم الإيمان والكفر عند الكليني، وأمثاله من غلاة الفرقة الضالة وزنادقتهم، كما رأينا في كثير من رواياته، فقد ربط الإيمان والكفر بإمامة الجعفرية الإمامية الرافضة؛ فالمؤمن بها هو المؤمن، ومنكرها كافر، إلى غير ذلك مما رأينا. فهذا الجزء إذن يعتبر امتدادًا للجزء الأول، فيكفي أن نورد بعض الأمثلة لنرى أن الكليني ظل سائرًا في نفس الطريق الذي رسمه لنفسه تأثرًا بعقيدته في الإمامة.

من هذه الأمثلة ما رواه عن أبي جعفر قال: «إن الله تبارك وتعالى حيث خلق الخلق ماء عذبًا وماءً أجاجًا فامتزج الماءان، فأخذ طينًا من أديم الأرض فعركه عركًا شديدًا، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذريدبون: إلى الجنة بسلام، وقال لأصحاب الشمال: إلى النار ولا أبالي، ثم قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا، أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين، ثم أخذ الميثاق على النبيين، فقال: ألست بربكم وأن هذا محمد رسولي، «**وأن هذا علي أمير المؤمنين**» ؟ قالوا: بلى فثبتت لهم النبوة. وأخذ الميثاق على أولي العزم أنني ربكم، ومحمد رسولي، «**وعلي أمير المؤمنين وأوصياؤه من بعده ولاة أمري وخزان علمي - عليهم السلام -، وأن المهدي أنتصر به لديني، وأظهر به دولتي، وأنتقم به من أعدائي، وأعبد به طوعًا وكرهًا. قالوا: أقررنا يا رب وشهدنا. ولم يجحد آدم ولم يقر، فثبتت العزيمة لهؤلاء الخمسة في المهدي**»، ولم يكن لآدم عزم على الإقرار به، وهو قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ قال: إنما هو فترك[1]. ثم أمر نارًا فأججت، فقال لأصحاب الشمال: ادخلوها، فهابوها. وقال لأصحاب اليمين: ادخلوها فدخلوها فكانت عليهم بردًا وسلامًا. فقال أصحاب الشمال: يا رب أقلنا،

(١) جاء في الحاشية: أي معنى النسيان هنا الترك، لأن النسيان غير مجوز على الأنبياء عليهم السلام. أو كان في قراءتهم عليهم السلام فترك مكان فنسى ولعل السر في عدم عزم آدم على الإقرار بالمهدي استبعاده أن يكون لهذا النوع الإنساني اتفاق على أمر واحد. والآية الكريمة في سورة طه: ١١٥ .

فقال: قد أقلتكم اذهبوا فادخلوها فهابوها، ثم ثبتت الطاعة والولاية والمعصية[١].

وعنه أيضًا قال: «إن الله ﷻ خلق الخلق فخلق من أحب مما أحب، وكان ما أحب أن خلقه من طينة الجنة، وخلق من أبغض مما أبغض وكان ما أبغض أن خلقه من طينة النار. ثم بعثهم في الظلال. فقلت: وأي شيء الظلال؟ فقال: ألم تر إلى ظلك في الشمس شيئًا وليس بشيء. ثم بعث منهم النبيين فدعوهم إلى الإقرار بالله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. ثم دعوهم إلى الإقرار بالنبيين فأقر بعضهم وأنكر بعض.

ثم دعوهم إلى ولايتنا، فأقر بها والله من أحب وأنكر من أبغض وهو قوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبْلُ﴾ [يونس: ٧٤]».

ثم قال أبو جعفر عليه السلام: كان التكذيب ثم[٢].

وعنه كذلك قال: «بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية»[٣].

وفي رواية أخرى زاد: فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه، يعني الولاية[٤].

وعن عجلان أبي صالح قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أوقفني على حدود الإيمان، فقال الخمس وأداء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، وولاية ولينا، وعداوة عدونا، والدخول مع الصادقين»[٥].

وعن زرارة عن أبي جعفر قال: «بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية. قال زرارة: قلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن، والوالي هو الدليل عليهن.

أما لو أن رجلاً قام ليله، وصام نهاره، وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره، ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه، ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله جل وعز حق في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان»[٦].

والكليني لا يكتفي بربط الإيمان والكفر بالإمامة ولكن يربطهما كذلك بمبادئ الجعفرية الرافضة، استمع إليه مثلاً وهو يروى عن الإمام الصادق: «إن تسعة أعشار

---

(١) انظر: (ص:٧).
(٢) انظر: (ص:١٠).
(٣) انظر: (ص:١٨).
(٤) انظر: (ص:١٨).
(٥) انظر: (ص:١٨).
(٦) انظر: (ص١٨: ١٩).

الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له» «التقية من دين الله»، «والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء. قلت: وما الخبء؟ قال التقية»، «التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له»[١]. وكتاب الإيمان والكفر في أصول الكافي يبدأ من أول الجزء الثاني إلى صحفة (٤٦٤)، وعدد رواياته (١٦٠٩)، وباقي الجزء يقع في (٢١٠) صفحة ويتناول ثلاثة كتب، منها كتاب فضل القرآن، ونورد هنا بعض الروايات التي ذكرها «الكافي» في هذا الكتاب.

روى عن سعد الخفاف قال: قلت: «جعلت فداك يا أبا جعفر، وهل يتكلم القرآن؟ فتبسم ثم قال: رحم الله الضعفاء من شيعتنا، إنهم أهل تسليم ثم قال: نعم يا سعد والصلاة تتكلم ولها صورة وخلق تأمر وتنهى. قال سعد: فتغير لذلك لوني وقلت: هذا شيء لا أستطيع أنا أتكلم به في الناس. فقال أبو جعفر: وهل الناس إلا شيعتنا؟ فمن لم يعرف الصلاة فقد أنكر حقنا. ثم قال: يا سعد أسمعك كلام القرآن؟ قال سعد: فقلت: بلى صلى الله عليك فقال: «إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر» فالنهى كلام، والفحشاء والمنكر رجال ونحن ذكر الله، ونحن أكبر»[٢].

وعن أبي عبد الله قال: «لا والله لا يرجع الأمر والخلافة إلى آل أبي بكر وعمر أبدًا، ولا إلى بني أمية أبدًا، ولا في ولد طلحة والزبير أبدًا، وذلك أنهم نبذوا القرآن وأبطلوا السنن، وعطلوا الأحكام... وما عدل أحد عن القرآن إلا إلى النار»[٣].

ويروي الكليني عن أبي عبد الله أيضًا: «إن القرآن نزل أربعة أرباع: ربع حلال، وربع حرام، وربع سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم وفصل ما بينكم»[٤].

إلا أنه يروى عن أبي جعفر: «نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام»[٥].

ويروى عن أمير المؤمنين: «نزل القرآن أثلاثًا: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام»[٦].

وروي عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن الناس يقولون: إن القرآن

---

(١) انظر: هذه الروايات في (ص٢١٧: ٢١٩).

(٢) انظر: (ص: ٥٩٨) وانظر: الخبر من بدايته (ص: ٥٩٦).

(٣) انظر: (ص: ٦٠٠: ٦٠١).

(٤) انظر: (ص: ٦٢٧).

(٥) انظر: (ص: ٦٢٨).

(٦) انظر: (ص: ٦٢٧).

نزل على سبعة أحرف. فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد»[١] . وروى الكليني أن أبا عبد الله قال: «نزل القرآن بإياك أعني واسمعي يا جارة»[٢] . وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: «دفع إلي أبو الحسن عليه السلام مصحفًا وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه «لم يكن الذين كفروا» فوجدت فيه اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إلي: ابعث إلي بالمصحف»[٣] .

وعن سالم بن سلمة قال: «قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفًا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل على حده، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام وقال: أخرجه علي عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم وآله، وقد جمعته من اللوحين. فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لنا فيه، فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبدًا، وإنما كان علي أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه»[٤] .

ويختم الكليني كتاب فضل القرآن برواية عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم وآله سبعة عشر ألف آية»[٥] .

بعد هذا أعتقد أن هذه الأمثلة -على قلتها- تكفي لبيان ما أردنا إيضاحه.

ثالثًا: روضة الكافي.

بعد الانتهاء من الأصول يجيء دور الجزء الثامن من «الكافي» وهو الروضة. وننظر في هذه المسماة بالروضة فنرى الكليني مواصلاً السير يخبط في ظلمات جهالته وضلاله، يدفعه غلوه في عقيدته في الإمامة.

فالكليني يظل مصرًا على قوله بتحريف القرآن ونراه هنا، وهو يزعم نسبة هذا الافتراء للأئمة الكرام، يتخذ من الأساليب ما يؤيد فريته، فمثلاً يصور أحد الأئمة قارئًا لآية تخالف ما بين الدفتين، فيأتي الراوي المذكور في السند ليقول: «جعلت فداك، إنا نقرؤها هكذا» فيجيب الإمام على حد زعمه قائلاً: «هكذا والله نزل به جبرئيل على محمد

---

(١) انظر: (ص: ٦٣٠) . (٢) انظر: (ص: ٦٣١) .

(٣) انظر: (ص: ٦٣١) .

(٤) انظر: (ص: ٦٣٣)، ومعنى هذا -بحسب فرية الكليني- أن للشيعة مصحفًا آخر.

(٥) انظر: (ص: ٦٣٤)، والمعروف أن القرآن الكريم لا يصل إلى سبعة الآف آية، فأين الباقي أيها الكليني؟!

ﷺ ولكنه فيما حرف من كتاب الله»[١] .

أو قائلاً: «هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد ﷺ، وهكذا والله مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام»[٢] .

أو يزعم أنه قال: «هذا مما أخطأت فيه الكتاب»[٣] .

أو قال: «هكذا نقرؤها وهكذا تنزيلها»[٤] .

وأحيانًا يذكر تعليلاً ليثبت التحريف[٥] أو يؤيد أن كلمة موجودة في الآية وهي غير موجودة[٦] .

وأحيانًا يأتي بافتراء ليثبت التحريف بصفة عامة، استمع إليه وهو ينسب حديثًا لأحد الأئمة قال: لا تلتمس دين من ليس من شيعتك ولا تحبن دينهم، فإنه الخائنون الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم. وتدري ما خانوا أماناتهم؟ ائتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه، ودلوا على ولاة الأمر منهم فانصرفوا عنهم، فأذاقهم الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون[٧] .

هذا بالنسبة للتحريف في نص القرآن الكريم، أما التحريف في المعنى فإنا لا نكاد نجد آية تعرض لها الكليني إلا حرَّف معناها، ولذلك فهو يضع قاعدة عامة تؤيد هذا التحريف، فينسب لأحد الأئمة أنه قال: «ما من آية نزلت تقود إلى الجنة، وتذكر أهلها بخير، إلا وهي فينا وفي شعيتنا، وما من آية نزلت تذكر أهلها بشر، وتسوق إلى النار، إلا وهي في عدونا ومن خالفنا»... ليس على ملة إبراهيم إلا نحن وشيعتنا، وسائر الناس من ذلك براء»[٨] .

عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ قال: قتل علي بن أبي طالب وطعن الحسن ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ قال: قتل الحسين ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا﴾ : فإذا جاء نصر دم الحسين ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ قوم يبعثهم الله قبل خروج القائم، فلا يدعون وترا لآل محمد

---

(١) انظر: (ص: ٥٠).
(٢) انظر: (ص: ٥٨).
(٣) انظر: (ص: ٢٠٥).
(٤) انظر: (ص: ٣٨٧).
(٥) انظر: (ص: ٣١٦).
(٦) انظر: (ص: ٢٠٥).
(٧) انظر: (ص: ١٢٤: ١٢٥) ولاحظ هذا الربط بين التحريف وترك الولاية.
(٨) انظر: (ص: ٣٦).

إلا قتلوه ﴿وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾ خروج القائم، ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ خروج الحسين في سبعين من أصحابه، عليهم البيض المذهب، لكل بيضة وجهان، المؤدون إلى الناس أن الحسين قد خرج حتى لا يشك المؤمنون فيه، وأنه ليس بدجال ولا شيطان، والحجة القائم بين أظهرهم، فإذا استقرت المعرفة في قلوب المؤمنين أنه الحسين جاء الحجة الموت، فيكون الذي يغسله ويكفنه ويحنطه ويلحده في حضرته الحسين بن علي، ولا يلي الوصي إلا الوصي[1].

وعن عبد الله بن النجاش قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قول الله عز وجل: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ يعني الله فلانًا وفلانًا[2]. ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٣: ٦٤] يعني والله النبي ﷺ وآله وعليًا عليه السلام «مما صنعوا»[3] أي لو جاءوك بها يا علي فاستغفروا الله مما صنعوا، ﴿وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ فقال أبو عبد الله: هو والله علي بعينه ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ على لسانك يا رسول الله[4] يعني به من ولاية علي ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ لعلي[5]. وينسب الكليني للإمام علي خطبًا يبرأ منها الإمام، ويبرأ ممن وضعها افتراءً عليه.

انظر: إلى «خطبة الوسيلة»[6]، تجد غلوا في الأئمة وتكفيرًا لمن أنكر إمامتهم، واتهامًا للصديق والفاروق ولصحابة رسول الله ﷺ، وبيان أن إمهال الله لهم كإمهاله

---

(١) انظر: (ص:٢٠٦)، والآيات المذكورة من سورة الإسراء (٤ :٦).

(٢) «فلانًا وفلانًا» يقصد هذا الكليني الشيخين: الصديق والفاروق.

(٣) «مما صنعوا» زيادة ليست من الآية الكريمة.

(٤) هذه زيادة أيضًا وجعل «قضيت» للمتكلم لا للمخاطب لتناسب هذا التحريف وجاء في الحاشية: «الظاهر أنه كان في مصحفهم عليه السلام على صيغة المتكلم ويحتمل أن يكون بيانًا لحاصل المعنى، أي المراد بقضاء الرسول ما يقضى الله على لسانه».

(٥) انظر: (ص: ٣٣٦)، والآيات المذكورة هي (٦٣: ٦٥) من سورة النساء وانظر: مثل هذا التحريف في صفحات (٣٥، ٣٦، ٥٠، ٥١، ٥٧، ٥٨، ١٠٧، ١٢٨، ١٦٠، ١٧٩، ١٨٤، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٨).

(٦) انظر: (ص١٨: ٣٠).

سبحانه لعاد وثمود وأضرابهم، وأن المصير واحد.

وانظر: إلى «خطبة الطالوتية»[١] تجد اتهامًا للصحابة الكرام الذين سينزل بهم على حد زعمه ما نزل بالأمم من قبلهم، لصدهم عن الحق، وتركهم الوصي الذي به أمروا. وتجد قوله: «أما والله لو كان لي عدة أصحاب طالوت أو عدة أهل بدر وهم أعداؤكم - لضربتكم بالسيف حتى تئولوا إلى الحق»[٢] .

وتجد بعد هذا: «ثم خرج من المسجد فمر بصيرة فيها نحو ثلاثين شاة فقال: والله لو أن لي رجالاً ينصحون لله ﷻ ولرسوله بعدد هذه الشياه لأزلت ابن أكلة الذبان عن ملكه»[٣] . وتجد كذلك: «لولا عهد عهده إلى النبي الأمي ﷺ لأوردت المخالفين خليج المنية ولأرسلت عليهم شآبيب صواعق الموت، وعن قليل يعلمون»[٤] . وانظر: إلى خطبته بعد مقتل ذي النورين تجد حديثًا عن الجبابرة وهامان وفرعون وعثمان[٥] وتجد القول: قام الثالث[٦] كالغراب، همه بطنه، ويله لو قص جناحاه وقطع رأسه كان خيرًا له. شغل عن الجنة، والنار أمامه[٧] .

والكليني لا يقتصر على خطب وأقوال تفتري على سيدنا على رضي الله تعالى عنه ولكنا نرى أثرًا للغلو كذلك في الحديث عن الإمام علي، مثال هذا: انه كان في يوم ميلاد الرسول الكريم بشر أبو طالب زوجته بقوله: أما إنك ستلدين غلامًا يكون وصي هذا المولود[٨] . وأن الرسول ﷺ قال: «إن عليًا يحملكم على الحق، فإن أطعتموه ذللتم، وإن عصيتموه كفرتم بالله»[٩] . وأن حرب علي شر من حرب الرسول ﷺ[١٠]. وأن من يشهد للأنبياء جعفر وحمزة، أما علي فهو أعظم منزلة من ذلك[١١] وأن عليًا كتم وبايع

---

(١) انظر: (ص: ٣١: ٣٣) .

(٢) انظر: (ص٣٢) .

(٣) جاء في الحاشية (ص: ٣٣): «الذبان: جمع ذباب، وكنى بابن أكلتها عن سلطان الوقت فإنهم كانوا في الجاهلية يأكلون من كل خبيث نالوه» والمراد بسلطان الوقت الصديق خير من خلف الرسول ﷺ .

(٤) انظر: (ص: ٣٣) وهذا القول: إلى جانب ما فيه من الضلال يحمل التناقض البين. وفي الخطبة السابقة كذلك تناقض حاول في الحاشية إزالته بأن الإمام كان يعلم ما سيكون (انظر: ص٢٧) .

(٥) انظر: (ص: ٦٧) .

(٦) يقصد الخليفة الثالث الذي بشره الصادق الأمين بالجنة.

(٧) انظر: (ص: ٦٨) .

(٨) انظر: (ص: ٣٠٢) .

(٩) انظر: (ص: ٦٦) .

(١٠) انظر: (ص: ٢٥٢).

(١١) انظر: (ص: ٢٦٧) .

مكرهًا[(١)]، وأنه أشار إلى الأرض عندما اضطربت وقال لها: اسكني مالك، ثم التفت إلى أصحابه وقال: أما إنها لو كانت التي قال الله ﷻ لأجابتني ولكن ليست بتلك[(٢)]، وأنه أعتق ألف مملوك[(٣)].

وفي الحديث عن إمامهم الثاني عشر يروى الكليني عن الإمام الباقر أنه قال: إن الجاحد لصاحب الزمان كالجاحد لرسول الله ﷺ في أيامه[(٤)].

وعنه أيضًا: «إذا قام القائم عرض الإيمان على كل ناصب فإن دخل فيه بحقيقة وإلا ضرب عنقه، أو يؤدي الجزية كما يؤديها اليوم أهل الذمة، ويشد على وسطه الهميان ويخرجهم من الأمصار إلى السواد»[(٥)]. وعن أبي عبد الله الصادق: «إن قائمنا إذا قام مد الله ﷻ لشيعتنا في أسماعهم وأبصارهم حتى لا يكون بينهم وبين القائم بريد يكلمهم فيسمعون وينظرون إليه وهو في مكانه»[(٦)]. وعنه أيضًا عندما سئل: متى فرج شيعتكم؟فقال: «إذا اختلف ولدا العباس ووهي سلطانهم وطمع فيهم من لم يكن يطمع فيهم، وخلعت العرب أعنتها، ورفع كل ذي صيصية صيصيته، وظهر الشامي وأقبل اليماني وتحرك الحسنى وخرج صاحب هذا الأمر من المدينة إلى مكة بتراث رسول الله ﷺ»[(٧)].

والكليني يكثر من الحديث عن الجعفرية الإمامية الرافضة ومخالفيهم ونستطيع أن نعرف الطابع العام لهذا الحديث ما دمنا قد عرفنا أنه ربط الإيمان بالولاية.

فالإمامية الرافضة كلهم يدخلون الجنة ولا يدخل النار منهم أحد[(٨)] وهم وحدهم دون

---

(١) انظر: (ص:٢٩٥). (٢) انظر: (ص:٢٥٥).

(٣) انظر: (ص١٦٣، ١٦٥، ٣٦٤)، وواضح أن أبا الحسن لم يكن له دور في مجال الإعتاق وأن الدور الكبير كان لأبي بكر في مكة، ومن هنا جاء اختلاق هذا الخبر.

(٤) انظر: (ص:١٨).

(٥) انظر: (ص:٢٢٧)، والهميان: شداد السراويل والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط.

(٦) انظر: (ص٢٤٠ :٢٤١).

وقال في الحاشية: المراد بالبريد الرسول، أي يكلمهم في المسافات البعيدة بلا رسول وبريد.

(٧) انظر: (ص٢٢٤)، والكليني هنا يجعل ظهور إمامهم الثاني عشر بعد ضعف الدولة العباسية التي عاش أثناء حكمها، وقد مضى على سقوطها لا ضعفها أكثر من سبعة قرون حتى وقتنا هذا، والكليني كان يدرك أن أكذوبته لا ينكشف أمرها إلا بعد موته، إذن فليكذب ولا حرج. ومن أكاذيبه التي كشفت كذلك: رواياته عن الأرض، ومظاهر الطبيعة كهبوب الرياح والحر والبرد.

(٨) راجع: (ص٣٦، ٧٨، ١٤١، ٣٦٦).

غيرهم المغفور لهم[١] وغير الجعفري كافر[٢] ولا توبة بغير الولاية[٣] والناصب شر ممن ينتهك المحارم كلها[٤] لا يبالي صلى أم زنى[٥] وأبو حنيفة ناصب[٦] . وحضور مساجد غير الجعفرية الاثنى عشرية والمشي إليها كفر بالله العظيم إلا من مشي إليها وهو عارف بضلالهم[٧] .

ويروي الكليني عن الإمام الكاظم: «إلينا إياب هذا الخلق وعلينا حسابهم فما كان لهم من ذنب بينهم وبين الله ﷻ حتمنا على الله في تركه لنا فأجبنا إلى ذلك، وما كان بينهم وبين الناس استوهبناه منهم، وأجابوا إلى ذلك، وعوضهم الله ﷻ»[٨] .

ويروي عن أبي جعفر بأن علي بن أبي طالب ينزل أهل الجنة منازلهم ويزوجهم، ويدخل أهل النار النار، وأبواب الجنة والنار إليه[٩] .

وبمثل هاتين الروايتين يريد الكليني أن يؤكد ما ذهب إليه من حديثه عن الجعفرية الرافضة ومخالفيهم. والكليني الذي سلك مسلك شيخه القمي في محاولة التشكيك في كتاب الله تعالى، والطعن في الصحابة الكرام، نراه هنا يعود مرة أخرى للطعن في نقلة الشريعة، وحملة رسالة الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وقد مر شيء منه في الصفحات السابقة، ولكن المتصفح «لروضة الكافي» يجد الكثير من هذا الطعن، مثال هذا: ما رواه من أن المسلمين ارتدوا بعد الرسول ﷺ إلا ثلاثة هم: المقداد وأبو ذر وسلمان، وأنهم أصبحوا أهل جاهلية، وبمثابة من عبد العجل، وكل حاكم قبل القائم فهو طاغوت يعبد من دون الله[١٠] .

---

(١) راجع: (ص: ٣٣: ٣٤) .

(٢) انظر: (ص١٠٧، ٢٥٤، ٢٧٠، ٣٣٧) وراجع مثلاً حديثه عن الشيعة ومخالفيهم في صفحات: (١٤٦، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٨٥، ٣٣٣) .

(٣) انظر: (ص١٢٨) .

(٤) انظر: (ص١٠١) .

(٥) انظر: (ص١٦٠) .

(٦) انظر: (ص٢٩٢) .

(٧) انظر: (ص٣٨٩) . ولذلك فالجعفرية لهم مساجدهم الخاصة نتيجة للدور الذي قام به الكليني وأمثال له.

(٨) انظر: (ص: ١٦٢) .

وانظر: إلى قول الكليني وإلى قول الله ﷻ في نهاية سورة الغاشية: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾

(٩) انظر: (ص١٥٩) .

(١٠) انظر: (ص: ١٢٥، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٩٥، ٢٩٦) .

وما رواه من أن الشيخين كافران منافقان سخرا من الرسول ﷺ واستهزءا به ورمياه بالجنون، وأنهما صنما هذه الأمة[(١)] .

وما رواه كذلك هذا المفتري الضال الزنديق: من أن أبا بكر أضمر وهو في الغار أن الرسول ﷺ ساحر، وأن أول عداوة بدت منه للرسول ﷺ في علي، وأول خلاف منه على رسول الله ﷺ كان بقباء في الهجرة، وأول من بايعه إبليس حيث جاء على هيئة شيخ كبير[(٢)] .

رابعًا: فروع الكافي وبقية الكتب.

قلنا إن الفروع من الكافي تشتمل على الروايات المتصلة بالأحكام الفقهية، وهي بهذا تلتقي مع كتاب الصدوق «فقيه من لم يحضره الفقيه» وكتابي الطوسي «التهذيب» و«الاستبصار» . وبعد أن انتهينا من الحديث عن أصول الكافي وروضته لسنا في حاجة إلى التوسع في بيان الفروع والكتب الثلاثة ما دامت هذه كلها متعلقة بالفقه، فالفقه خصصناه بالجزء الرابع من موسوعة «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع» والآراء التي تأثرت بالإمامة تعتمد بصفة عامة على ما جاء في هذه الكتب إذن يمكن القول بأن أثر الإمامة في الفقه يبين إلى حد كبير أثر الإمامة في فروع الكافي والكتب الثلاثة الأخرى. ولنأخذ مثلاً أثر الإمامة في «كتاب الحج» كما نراه في الفقه وفي كتب الحديث الأربعة عند الجعفرية الرافضة. فأما الفقه فنجد أنهم يرون أن غير الجعفري الإمامي إذا حج ثم صار جعفريًا فيستحب أن يعيد الحج. ولا يصح للجعفري أن ينوب في الحج عن غير الجعفري إلا إذا كان أباه، وفي الزيارة يستحب استحبابًا مؤكدًا زيارة الأئمة، وفي الدعاء يستحب أن يكون بالأدعية المأثورة، إلى غير ذلك مما ظهر من دراستنا للحج في الجزء الرابع.

وننظر إلى ما كتبه المحمدون الثلاثة -أصحاب الكتب الأربعة في كتاب الحج من كتبهم فنراهم يذكرون ما يدل على هذه الأحكام.

فيروي الثلاثة عن الإمام الصادق: عن رجل حج ولم يدري، ولا يعرف هذا الأمر ثم منَّ الله عليه بمعرفته والدينونة به أعليه حجة الإسلام؟ فقال: قد قضى فريضة الله ﷻ والحج أحب إليّ[(٣)] .

---

(١) انظر: (ص: ٢٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٤، ١٨٩، ٢١٦، ٢٤٥، ٣١٨، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٨٧) .

(٢) راجع: (ص: ٢٦٣، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤) .

(٣) انظر: «فقه من لا يحضره الفقيه» (٢/ ٢٦٣)، «الاستبصار» (٢/ ١٤٥) .

وفي «باب: الحج عن المخالف»[١] يروي الكليني عن وهب قال: قلت لأبي عبد الله: «أيحج الرجل عن الناصب؟ فقال: لا، فقلت: فإن كان أبي؟ قال: فإن كان أباك فنعم».

ويروى أن الإمام الهادي كتب «لا يحج عن الناصب ولا يحج به».

وفي فضل الزيارة وثوابها يروي الكليني والقمي أن الرسول ﷺ قال: للحسن: يا بني من زارني حيًا أو ميتًا، أو زار أباك أو زار أخاك أو زارك كان حقًا عليَّ أن أزوره يوم القيامة فأخلصه من ذنوبه[٢].

ويرويان عن أبي جعفر أنه قال: «من تمام الحج لقاء الإمام»[٣].

ويروي الكليني والطوسي عن يونس بن أبي وهب قال: «دخلت المدينة فأتيت أبا عبد الله فقلت: جعلت فداك، أتيتك ولم أزر أمير المؤمنين؟ قال: بئس ما صنعت، لولا أنك من شيعتنا ما نظرت إليك، ألا تزور من يزوره الله مع الملائكة، ويزوره الأنبياء ويزوره المؤمنون»[٤].

ويروى القمي والطوسي عن الإمام الصادق قال: «إن الله تبارك وتعالى يبدأ إلى زوار قبر الحسين بن علي بن أبي طالب عشية عرفة، قيل له: قبل نظره إلى أهل الموقف؟ قال: نعم، قيل وكيف ذلك؟ قال: لأن في أولئك أولاد زنى وليس في هؤلاء أولاد زنى»[٥].

ويروي القمي عن البيزنطي قال: قرأت كتاب أبي الحسن الرضا: أبلغ شيعتي أن زيارتي تعدل عند الله تعالى ألف حجة. قال: قلت لأبي جعفر -يعني ابنه- ألف حجة؟ قال: إي والله وألف ألف حجة لمن زاره عارفًا بحقه[٦].

ويروي الثلاثة عن الإمام الصادق: يا سدير تزور قبر الحسين في كل يوم ؟ قلت: جعلت فداك لا. قال: فما أجفاكم ! قال: فتزورونه في كل جمعة ؟ قلت: لا . قال: فتزورونه في كل شهر؟ قلت: لا. قال: فتزورونه في كل سنة: قلت: قد يكون ذلك. قال: يا سدير ما أجفاكم للحسين أما علمت أن لله ﷻ ألفي ألف ملك شعث غبر يبكون ويزورونه لا يفترون؟ وما عليك يا سدير أن تزور قبر الحسين في كل جمعة خمس مرات وفي كل يوم مرة؟

(١) راجع : «الكافي» (٤/ ٢٠٩).
(٢) انظر: «الفقيه» (٢/ ٣٥٤).
(٣) انظر: «الكافي» (٤، ٥٨٠).
(٤) «الفقيه» (٢/ ٣٤٧).
(٥) المرجع السابق (٢/ ٣٤٩).
(٦) انظر: «الكافي» (٤/ ٥٨٩)، و«الفقيه» (٢/ ٣٦١: ٣٦٢).

قلت: جعلت فداك إن بيننا وبينه فراسخ كثيرة. فقال لي: اصعد فوق سطحك ثم تلتفت يمنة ويسرة ثم ترفع رأسك إلى السماء ثم تنحو نحو القبر وتقول: السلام عليك يا أبا عبد الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته. تكتب لك زورة، والزورة حجة وعمرة[١].

وروى الكليني عن بشير الدهان قال: قلت لأبي عبد الله: «ربما فاتني الحج فأعرف[٢] عند قبر الحسين فقال: أحسنت يا بشير، أيما مؤمن أتى قبر الحسين عارفًا بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات، وعشرين حجة وعمرة مع نبي مرسل أو إمام عدل، ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مائة حجة ومائة عمرة ومائة غزوة مع نبي مرسل أو إمام عدل[٣]. قال: قلت له: كيف لي بمثل الموقف؟ قال: فنظر إليَّ شبه المغضب ثم قال لي: يا بشير إن المؤمن إذا أتى قبر الحسين يوم عرفة واغتسل من الفرات ثم توجه إليه كتب الله له بكل خطوة حجة بمناسكها، ولا أعلمه إلا قال: وغزوة»[٤].

وذكر الكليني بعد هذا عشر روايات لم يقل فضل زيارة قبر الحسين في إحداها عن عشرين حجة، وفي أكثر من رواية قال: من أتى قبر أبي عبد الله عارفًا بحقه، غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر[٥].

وبالنسبة للأدعية المأثورة روى الثلاثة فيما يقال عند زيارة قبر أمير المؤمنين:

السلام عليك يا ولي الله، أنت أول مظلوم، وأول من غصب حقه... جئتك عارفًا بحقك، مستبصرًا بشأنك، معاديًا لأعدائك ومن ظلمك.. لعن الله من خالفك، ولعن الله من افترى عليك وظلمك، ولعن الله من غصبك، ولعن الله من بلغه بذلك فرضي به، أنا إلى الله منهم بريئ. لعن الله أمة خالفتك وأمة جحدتك وجحدت ولايتك، وأمة تظاهرت عليك، وأمة قتلتك، وأمة حادت عنك وخذلتك. الحمد لله الذي جعل النار مثواهم وبئس الورد المورود، وبئس ورد الواردين، وبئس الدرك المدرك. اللهم العن قتلة أنبيائك، وقتلة أوصياء أنبيائك بجميع لعناتك، وأصلهم حر نارك، اللهم العن الجوابيت والطواغيت والفراعنة واللات والعزى والجبت وكل ند يدعي من دون الله، وكل مفتر. اللهم العنهم وأشياعهم وأتباعهم وأولياءهم وأعوانهم ومحبيهم لعنًا كثيرًا.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) عرف: أي وقف بعرفات ولكنه هنا جعله عند قبر الحسين.

(٣) في هذا حث على ترك الحج وزيارة قبر الحسين وسيأتي أنه يمكن أن تسقط فريضة الحج بزيارة قبر الحسين.

(٤) انظر: «الكافي» (٤/ ٥٨٠).

(٥) انظر: «الكافي» (٤/ ٥٨٠: ٥٨٣).

أشهد أنك جنب الله، وأنك باب الله، وأنك وجه الله الذي يؤتى منه، وأنك سبيل الله. أشهد أن من قاتلكم وحاربكم مشركون، ومن رد عليكم في أسفل درك من الجحيم(١). ومما رواه القمي عند زيارة قبر الحسين: «بكم تنبت الأرض أشجارها وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها، وبكم يكشف الله الكرب، وبكم ينزل الله الغيث، وبكم تسبح الأرض التي تحمل أبدانكم، لعنت أمة قتلتكم، وأمة خالفتكم، وأمة جحدت ولايتكم، وأمة ظاهرت عليكم، وأمة شهدت ولم تنصركم، الحمد لله الذي جعل النار مأواهم وبئس الورد المورود»(٢).

هذه بعض روايات كتاب الحج التي بدأ فيها أثر الغلو في عقيدة الإمامة. وكان لهذه الروايات صداها في الفقه الجعفري، ولكنا نجد روايات أخرى يبدو فيها هذا الأثر، أثر الغلو في العقيدة، ولا أثر لها في الفقه. مثل هذا ما رواه الكليني عن الحارث عن أبي جعفر قال: «كنت دخلت مع أبي الكعبة، فصلى على الرخامة الحمراء بين العمودين فقال: في هذا الموضع تعاقد القوم إن مات رسول الله ﷺ أو قتل ألا يردوا هذا الأمر في أحد من أهل بيته أبدًا».

قال: قلت: ومن كان؟ قال: كان الأول والثاني وأبو عبيدة بن الجراح وسالم ابن الحبيبة(٣).

وما رواه أيضًا عن حسان الجمال قال: حملت أبا عبد الله من المدينة إلى مكة، فلما انتهينا إلى مسجد الغدير نظر إلى ميسرة المسجد فقال: ذلك موضع قدم رسول الله ﷺ حيث قال: من كنت مولاه فعلي مولاه. ثم نظر إلى الجانب الآخر فقال: ذلك موضع فسطاط أبي فلان وفلان وسالم مولى أبي حذيفة وأبي عبيدة الجراح. فلما رأوه رافعًا يديه قال بعضهم: انظروا إلى عينيه تدور كأنهما عينا مجنون فنزل جبرئيل بهذه الآية: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ ۝٥١ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾(٤).

وبعد: فهذه الأمثلة القليلة توضح الاتجاه العام لتأليف هذه الكتب تأثرًا بعقيدة الإمامة، وما يقال عن أثر الإمامة في الفقه الجعفري أقل مما يقال عن أثرها في هذه

---

(١) انظر: «الكافي» (٤/ ٥٦٩) و«الفقيه» (٢/ ٢٥٢).
(٢) «الفقيه» (٢/ ٣٥٩).
(٣) انظر: «الكافي» (٤/ ٥٤٤)، والمراد بالأول والثاني الخليفتان الصديق والفاروق.
(٤) انظر: «الكافي» (٤/ ٥٦٦: ٥٦٧). والآيتان آخر سورة القلم.

الكتب الأربعة، ففي الكتب مزيد من التأثر بالغلو في عقيدة الإمامة، ومزيد من الكفر والضلال والزندقة. وإذا كان هؤلاء أعداء الإسلام الذين أرادوا هدمه من الداخل كما يتضح بجلاء من كتبهم وآرائهم ومعتقداتهم فمن الواضح البين أنهم اتخذوا شعار حب آل البيت الأطهار ستارًا لهدفهم وعدائهم، ومن اللازم الذي لا ينفك أبدًا أن عداءهم للإسلام وأهله يستتبع عداءهم لآل البيت الأطهار، وهذا العداء يظهر من وقت لآخر من حيث أرادوا كتمانه: انظر مثلاً إلى زواج عمر بن الخطاب ابنة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم، وما سبق من قولهم «ذاك فرج غصبناه»، وقولهم بأن عليًا وافق خوفًا من تهديد عمر!

إن أمة الإسلام تعرف عليًا الشجاع المقدام الذي لا يخشى أحدًا إلا الله ﷻ، والرافضة يصورونه هنا جبانًا ذليلاً مهانًا!! وانظر إلى عثمان بن عفان ذي النورين، وهو من آل البيت، وزواجه من ابنتي الرسول ﷺ، فلم يراع الرافضة مكانتهما من أبيهما ﷺ، وأخذوا يتحدثون عنهما بعبارات ساقطة، بل شكوا في نسبهما كما بينا في الجزء الأول من موسوعة الشيعة.

ثم انظر: إلى حب آل البيت الأطهار للخلفاء الراشدين الثلاثة رضي الله تعالى عنهم: فهذا علي بن أبي طالب يختار أسماء الثلاثة لثلاثة من أبنائه، وهم أبو بكر الذي قتل بين يدي أخيه الحسين، وعمر، وعثمان الذي قتل أيضًا مع أخيه الحسين.

ومن أحفاد علي بن أبي طالب: أبو بكر بن الحسن الذي قتل بين يدي عمه الحسين، وعمر بن الحسن الذي قتل كذلك مع أخيه وعمه الحسين.

(انظر: معجم رجال الحديث للخوئي، ففيه ترجمة هؤلاء جميعًا)

أفترى رافضة الأمس أو اليوم يسمون أحد أسماء هؤلاء الثلاثة؟ أم أنهم -لعنهم الله تعالى- لا يذكرون أي اسم من الأسماء الثلاثة إلا مع اللعن والتكفير ؟!

ونقف هنا وقفة قصيرة عند آرائهم في النكاح بصفة عامة، ووقفة طويلة عند نكاح المتعة بصفة خاصة.

والنكاح تناوله المؤلف في الجزء الرابع عشر من كتاب «وسائل الشيعة» وأكمله في (٢٦٥) صفحة .

وبعده يبدأ الطلاق. وفي الحاشية ذكر موضع الروايات في الكتب الأربعة.

ومما جاء في النكاح: «باب: جواز التزويج بغير بينة في الدائم والمنقطع، واستحباب الإشهاد والإعلان» (١٤/ ١٧) .

وتحت الباب عشر روايات، والمراد بالمنقطع زواج المتعة.

عن الإمام الصادق أنه قال: «إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها، وليس عليها غسل» (١٤/ ١٠٤).

«باب: تحريم الجماع والإنزال في المسجد لغير المعصوم» (١٤/ ١٩٢) وفي الباب رووا أن الرسول ﷺ قال: «لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد إلا أنا وعلي وفاطمة والحسن والحسين».

أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه (١٤/ ٤١٠). وهي خمسة عشر بابًا: منها: باب تحريم مناكحة الكفار حتى أهل الكتاب (٤١٠ : ٤١٢) أخبار الباب تدل على هذا التحريم، وأن قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ نسخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾. وسبق مرارا بيان مراد الرافضة بالكفار. ومن أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه: باب تحريم تزويج الناصب بالمؤمنة، والناصبة بالمؤمن (١٤/ ٤٢٣).

ويضم الباب سبعة عشر خبرًا تبين حقيقة هؤلاء الرافضة الغلاة، وسبق من قبل بيان أن تقديم الشيخين والاعتراف بخلافتهما يكفي ليكون المسلم ناصبًا كافرًا عند هؤلاء الرافضة.

وأخبار الباب تذكر أحيانًا كلمة الناصب والناصبة، مع التحريم: كما جاء في الأخبار الثلاثة الأولى (ص٤٢٣: ٤٢٤).

وبعضها تذكر أن المخالفة -أي مخالفة الرافضة- تعتبر كفرًا.

مثال هذا ما جاء في الخبر الرابع (ص٤٢٤): قلت لأبي عبد الله: أن لامرأتي أختًا عارفة على رأينا، وليس على رأينا بالبصرة إلا قليل، فأزوجها ممن لا يرى رأيها؟ قال: لا ولا نعمة إن الله ﷻ يقول: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وفي الخبر السادس اعتبر استنكار شتم السلف دليل النصب والكفر! (ص٤٢٥).

أي أن شتم سلفنا الصالح يعتبر عند هؤلاء الزنادقة من لوازم الإيمان، وإنكار هذا يعتبر كفرًا. ومن أبواب ما يحرم بالكفر ونحوه: باب جواز مناكحة الناصب عند الضرورة والتقية (١٤ : ٤٣٣). ويشيرون في هذا الباب إلى زواج عمر رضي الله تعالى عنه من ابنة علي رضي الله تعالى عنه، فماذا قالوا؟

رووا عن الإمام الصادق في تزويج أم كلثوم أنه قال: «إن ذلك فرج غصبناه» (ص٤٣٣). وبالطبع ليس في هذا إساءة إلى سيدنا عمر فقط، بل إساءة أشد إلى سيدنا علي رضي الله تعالى عنهما، فكيف غصب فرج ابنته ؟ لا يكون إلا إذا كان ذليلاً جبانًا،

في مجتمع جاهلي !. وبهذا يرى هؤلاء الزنادقة من الرافضة أنهم يستطيعون أن يهدموا الإسلام من الداخل.

بل حاول هؤلاء أن يصوروا خير أمة أخرجت للناس في صورة أسوأ من الجاهلية، فبعد الرواية السابقة ذكروا الرواية التالية: «لما خطب عمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال له: إنها صبية، فلقي -أي عمر- العباس، فقال: مالي ؟ أبي بأس ؟ فقال: وما ذاك ؟ قال: خطبت إلى ابن أخيك فردني. أما والله لأغورنه زمزم، ولا أدع لكم مكرمة إلا هدمتها، ولأقيمن عليه شاهدين بأنه سرق، ولأقطعن يمينه. فأتاه العباس فأخبره، وسأله أن يجعل الأمر إليه فجعله إليه» (١٤/ ٤٣٣/ ٤٣٤) .

وهذه الرواية أيضًا نسبها الزنادقة من الرافضة إلى الإمام الصادق رضي الله تعالى عنه، والروايتان رواهما الكليني في «الكافي» . والرواية الثانية تضيف إلى سابقتها صورة مجتمع فاسد، وتبين مدى جبن علي والعباس وما بهما من ذلة ومهانة، وتفشي شهادة الزور، أما عمر فسيجعل ماء زمزم غورًا، وسيستعين بشهداء الزور لإلصاق تهمة السرقة لعلي، ثم يقوم هو بتنفيذ الحد فيقطع يمينه، ثم سيفتري الكذب لهدم كل مكرمة لأهل بيت رسول الله ﷺ !! وعندئذ يخضع ويذل ويخضع علي والعباس!!.

وبعد هذه البلايا والرزايا التي رزئ بها الإسلام نأتي إلى ما هو أدهى وأمر !! نأتي إلى الأخبار المتصلة بزواج المتعة.

وأبواب المتعة في الجزء الرابع عشر من «وسائل الشيعة» وتبدأ من (ص:٤٣٦، وتنتهي في ص:٤٩٦)، وتضم ستة وأربعين بابًا، ومما جاء تحت باب إباحتها: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا، ولم يستحل متعتنا» (ص:٤٣٨).

فجعلوا استحلال زواج المتعة من الإيمان فمن لم يستحلها فليس بمؤمن . وافتراوا على الرسول ﷺ أنه تزوج متعة، فاطلع عليه بعض نسائه فاتهمته ﷺ بالفاحشة ! (ص: ٤٤٠، وانظر: ص:٤٤٢) .

ولم يقف الأمر عند جواز المتعة، فالباب الثاني من أبواب المتعة عنوانه «باب: استحباب المتعة وما ينبغي قصده منها».

ومما جاء تحت هذا الباب: إن كان المتمتع يريد بذلك وجه الله تعالى، وخلافًا على من أنكرها، لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنبًا، فإذا اغتسل غفر الله بقدر ما مر من الماء على شعره بعدد الشعر (ص:٤٤٢).

وقالوا: إن جبرئيل عليه السلام لحق النبي ﷺ في الإسراء، وقال له: يا محمد، إن الله تبارك وتعالى يقول: إني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء (ص: ٤٤٢).

وقالوا أيضًا: «المؤمن لا يكمل حتى يتمتع» (ص: ٤٤٢). «ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا خلق الله من كل قطرة تقطر منه سبعين ملكًا يستغفرون له إلى يوم القيامة، ويلعنون متجنبها إلى أن تقوم الساعة» (ص: ٤٤٤). والباب الثالث عنوانه «باب: استحباب المتعة، وإن عاهد الله تعالى على تركها أو جعل عليه نذرًا» (ص: ٤٤٤). والروايات المفتراة على الأئمة كسابقتها تدور حول معنى الباب.

والباب الرابع هو: «باب: إنه يجوز أن يتمتع بأكثر من أربع نساء وإن كان عنده أربع زوجات بالدائم» (ص٤٤٦).

ومما جاء تحت هذا الباب: «تزوج منهن ألفًا، فإنهن مستأجرات» (ص: ٤٤٦). «المتعة ليست من الأربع، لأنها لا تطلق، ولا ترث، وإنما هي مستأجرة» (ص: ٤٤٦). «صاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود» (ص: ٤٤٧).

وإليك ما هو أشد نكرًا!!! تحت «باب: عدم تحريم التمتع بالزانية وإن أصرت» جاء ما يلي: قيل لأبي الحسن رضي الله تعالى عنه: نساء أهل المدينة؟ قال: فواسق، قيل: فأتزوج منهن؟ قال: نعم. (ص: ٤٥٥).

قلت: لقد أعظموا الفرية! وأساءوا أكبر إساءة للإمام نفسه، فما كان لينزل إلى هذا الدرك الأسفل فيحكم بفسق الطاهرات التقيات العابدات، نساء أهل المدينة المنورة من المهاجرات والأنصاريات وذرياتهن.

وفي روايات نجد جواز التمتع بالمرأة المعروفة بالفجور، وبالعاهرات، واللائي يرفعن الرايات منهن (انظر: ص: ٤٥٥).

وتحت «باب: تصديق المرأة في نفى الزوج والعدة ونحوها، وعدم وجوب التفتيش والسؤال، ولا منها» (ص: ٤٥٦) جاء ما يلي: قلت لأبي عبد الله أي الإمام الصادق رضي الله تعالى عنه وأذل من افترى عليه: ألقى المرأة بالفلاة التي ليس فيها أحد فأقول لها: لك زوج؟ فتقول: لا، فأتزوجها؟ قال: نعم، هي المصدقة على نفسها.

وعن الرضا رضي الله عنه: المرأة تتزوج متعة فينقضي شرطها، وتتزوج رجلاً آخر قبل أن تقضي عدتها، قال: وما عليك؟ إنما إثم ذلك عليها.

وقيل لأبي عبد الله: إني تزوجت امرأة متعة، فوقع في نفسي أن لها زوجًا، ففتشت عن ذلك فوجدت لها زوجًا، قال: ولم فتشت؟

وقيل له أيضًا: إن فلانًا تزوج امرأة متعة، فقيل للرجل: إن لها زوجًا فسألها، فقال أبو عبد الله: ولم سألها؟

قلت: وهكذا أصبحت المتعة زنى مباحًا حتى بالمتزوجات !! ويثاب فاعله عندما يغتسل بعدد شعر رأسه !!

وتحت «باب: التمتع بالبكر بغير إذن أبيها» جاء ما يلي: سئل أبو عبد الله عن التمتع بالأبكار فقال ﷺ: هل جعل ذلك إلا لهن؟ فليستترن وليستعففن (ص: ٤٥٨) . وقيل: جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرًا من أبويها فأفعل ذلك ؟ قال ﷺ: نعم واتق موضع الفرج فإنه عار على الأبكار. (ص:٤٥٨: ٤٥٩) .

وقال: لا بأس بتزويج البكر إذا رضيت من غير إذن أبويها ما لم يفتض ما هناك لتعف بذلك. (ص:٤٥٩) . وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاءت امرأة إلى عمر فقالت: إني زنيت فطهرني، فأمر بها أن ترجم، فأخبر بذلك أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: كيف زنيت ؟ قالت: مررت بالبادية فأصابني عطش شديد، فاستقيت أعرابيًا فأبى أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي . فلما أجهدني العطش وخفت على نفسي سقاني فأمكنته من نفسي. فقال أمير المؤمنين عليه السلام : «تزويج ورب الكعبة» !!؟ (ص:٤٧٢) .

وبعد ما سبق ننتقل إلى الإشارة السريعة إلى بعض ما تبقى من أبواب المتعة.

«باب: أنه لا حد للمهر ولا للأجل في المتعة قلة ولا كثرة» (ص:٤٧٠) .

وفي الباب بيان جواز الدرهم، وكف الطعام والسواك، وما شاءا من الأجل.

«باب: ما يجب على المرأة من عدة المتعة» (ص:٤٧٣): وفيه إن كانت تحيض فحيضة، وإن كانت لا تحيض فشهر ونصف، فرقة بغير طلاق، ولذلك يمكن أن تتكرر الفرقة ألف مرة أو أكثر.

«باب: أن المرأة المتمتع بها مع الدخول لا يجوز لها أن تتزوج بغير الزوج إلا بعد العدة، ويجوز أن تتزوج به فيها» (ص:٤٧٥) .

وفيه: ليس بينهما عدة إلا لرجل سواه، إن شاءت تمتعت منه أبدًا، وإن شاءت تمتعت من عشرين بعد أن تعتد من كل من فارقته.

«باب: وجوب كون الأجل في المتعة معلومًا مضبوطًا، وحكم الساعة والساعتين، وأنه يجوز اشتراط المرة أو المرات مع تعيين الأجل» (ص: ٤٧٨) . وفيه: إن الساعة والساعتين لا يوقف على حدهما، ولكن يجوز أن يشرط الجماع مرة واحدة، فإذا فرغ فليحول وجهه ولا ينظر، ويجوز أن يشرط المرتين أو المرات مع تحديد الأجل.

«باب: أنه يجوز أن يتمتع بالمرأة الواحدة مرارًا كثيرة، ولا تحرم في الثالثة ولا في التاسعة كالمطلقة، بل هي كالأمة» (ص: ٤٨٠) .

وفيه: ليس هذه مثل الحرة، هذه مستأجرة وهي بمنزلة الإماء.

«باب: جواز حبس المهر عن المرأة المتمتع بها بقدر ما تخلف من المدة إلا أيام حيضها فإنها لها» (ص: ٤٨١) . وفيه: إذا اشترط أن تأتيه كل يوم حتى توفيه شرطه، يحاسبها على ما لم تأته من الأيام .

«باب: أن المرأة المتمتع بها إذا ظهر لها زوج وقد بقي من مهرها شيء سقط عن المتمتع وبطل العقد» (ص: ٤٨٢) .

«باب: أنه لا يجب في المتعة الإشهاد ولا الإعلان بل يستحبان» (ص: ٤٨٤) .

وفيه: صاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود.

«باب: عدم ثبوت الميراث في المتعة للزوج ولا للمرأة» (ص: ٤٨٥) .

«باب: جواز العزل عن المتمتع بها» (ص: ٤٨٩) .

«باب: جواز اشتراط الاستمتاع بما عدا الفرج في المتعة فيلزم الشرط» (ص: ٤٩١)

«باب: جواز التمتع بالهاشمية والقرشية» (ص: ٤٩١) .

«باب: أن من أراد التمتع بامرأة فنسى العقد حتى وطأها فلا حرج عليه، بل يتمتع بها، ويستغفر الله» (ص: ٤٩٢) .

«باب: حكم من تمتع بامرأة على حكمه» (ص: ٤٩٣) .

وفيه: لا بأس ولكن لابد أن يعطيها شيئًا لأنها لا ترثه.

«باب: حكم من تمتع بامرأة فزوجها أهلها رجلاً آخر» (ص: ٤٩٣) .

«باب: أن المتمتع بها تبين بانقضاء المدة وبهبتها ولا يقع بها طلاق» (ص: ٤٩٤) .

«باب: أنه لا نفقة ولا قسم ولا عدة على الرجل في المتعة» (ص: ٤٩٥) .

«باب: حكم من اشترى جارية حاملاً» (١٤/ ٥٠٥) جاء قولهم: «لك ما دون الفرج إلى أن تبلغ في حملها أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا جاز حملها أربعة أشهر وعشرة أيام فلا بأس بنكاحها في الفرج».

وبعد ما رأيناه في المتعة لم يعد شيء يستغرب يصدر عن هؤلاء القوم، فإتيان الحبلى من غيره في دبرها وما دون الفرج قبل أربعة أشهر وعشرة أيام، ثم استباحة الفرج بعد هذه الفترة، كل هذا لم نعهده في الإسلام، دين النقاء والطهر.

ثم بعد إجارة الفروج نفاجأ بإعارتها!! حيث يوجد «باب: أنه يجوز للرجل أن يحل

جاريته لأخيه فيحل له وطؤها يملك المنفعة» (١٤/ ٥٣١) . وفيه: إذا أحل الرجل لأخيه جاريته فهي له حلال، وفي رواية: يحل فرج جاريته لأخيه، وفي أخرى ينسبون للإمام الصادق -وحاشاه- أنه قال: يا محمد، خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها، فإذا خرجت فارددها إلينا.

وهذا يعني أن جواز مواقعة الجارية ليس قاصرًا على مالكها، وإنما له أن يعيرها لمن يواقعها، ثم يردها إليه، وبالطبع يمكن أن يكرر هذه الإعارة لمن شاء، شأن أي متاع يعار فتوهب منفعته دون العين. ويمكن لأهل حي أن يشتري أحدهم جارية، ثم يستعيرها من شاء !! ويستحل فرجها لكل من استعارها للوطء!! وتحت الباب جاء ما يخالف هذا الفجور والمجون، فحملوه على التقية، ورفضوا الأخذ به.

وإذا كان كل ما سبق ليس من الزنى فما مفهوم الزنى إذن عند هؤلاء القوم ؟!

وفي «باب: جواز وطء الأمة، وفي البيت من يرى ذلك ويسمع على كراهية» (١٤/ ٥٨٤): عن أبي عبد الله في الرجل ينكح الجارية من جواريه ومعه في البيت من يرى ذلك ويسمعه، قال: «لا بأس».

ومن أبواب المهور: «باب: أنه يجوز أن تشترط المرأة على الزوج استمتاعه منها بما دون الوطء، فلا يحل له إلا أن تأذن بعد ذلك» (١٥/ ٤٥) .

وفيه: «لا تدخل فرجك في فرجي وتلذذ بما شئت، فإني أخاف الفضيحة».

«رجل تزوج بجارية عاتق على أن لا يفتضها، ثم أذنت له بعد ذلك؟ قال: إذا أذنت له فلا بأس».

قلت: أي فضيحة في الزواج؟ وكيف تظل الزوجة بكرًا فيأتيها زوجها من الدبر وما دون الفرج ؟! إن هذا لا يكون إلا في زنى السر الذي أسموه زواج المتعة.

ومن أبواب أحكام الأولاد ما يأتي:

«باب: استحباب التسمية بأحمد والحسن والحسين وجعفر وطالب وعبد الله وحمزة وفاطمة» (١٥/ ١٢٨) .

«وباب: كراهة التسمية بالحكم وحكيم وخالد ومالك وحارث ويس وضرار ومرة وحرب وظالم وضريس وأسماء أعداء الأئمة عليهم السلام»[1] (١٥/ ١٣٠) .

---

(١) ما رأى عبد الحسين وغلاة الرافضة في تسمية علي بن أبي طالب لثلاثة من أبنائه بأبي بكر وعمر وعثمان؟ وفي اقتداء الحسن والحسين بأبيهم في تسمية الأبناء ؟

«وباب: استحباب تحنيك المولود بالتمر وماء الفرات، وتربة قبر الحسين، عليه السلام» (١٣٧/١٥) .

و«باب: كراهة استرضاع الناصبية» (١٨٧/١٥) .

وفيه : رضاع اليهودية النصرانية خير من رضاع الناصبية وسبق من قبل بيان أن هؤلاء الرافضة يعتبرون من قال بتقديم الشيخين وصحة إمامتهما يعتبرونه ناصبيًا.

و«باب: استحباب تعليم الأولاد في صغرهم الحديث قبل أن ينظروا في علوم العامة» (١٩٦/١٥) .



الخاتمة وكسر الصنم

بعد هذه الرحلة الطويلة مع اثنتى عشرة ومائة مراجعة، في كتاب يقع في أكثر من ثلاثمائة صفحة، تبين على سبيل القطع وليس الظن الغالب، أن الرافضي عبد الحسين هو مؤلف الكتاب كله الذي يشبه المسرحية؛ حيث تتعدد الشخصيات والمؤلف واحد. ولا علم لشيخ الأزهر والمالكية بهذه المراجعات.

وهذه المراجعات المفتراة على شيخ الأزهر سليم البشري فرية كبرى تعتبر من أكبر المفتريات في تأليف الكتب، وقد أشرت إلى أن هذه الطريقة في الافتراء من عادات الرافضة؛ فهم أولاً يستبيحون الكذب، ولذلك قال الإمام الشافعي: «**ما من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة**». ولذلك فهم يروون «التقية من ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقية له» و«تسعة أعشار الدين في التقية».

والتقية هي عين الافتراء والكذب. ولكي يدلسوا على الناس يخرجون الكذب في صورة قصة وحوار، وضربت لذلك مثلاً بما حدث معي؛ حيث التقيت بأحد علمائهم عند صديق في القاهرة، فسألته عن أسباب زيارته، فقال: جئت لألتقي ببعض العلماء في مصر لأجرى حوارًا في بعض الموضوعات. عندما سألته قال: التقيت بعدد منهم فعلاً، وذكر أسماءهم، ومنهم شيخي العلامة محمود محمد شاكر-أبو فهر- رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. فطلبت منه أن يقرأ ما كتبه. بدأ بذكر الصعوبات التي لقيها حتى وصل إلى بيت شيخي، والشوارع التي سار فيها. بحثًا عن بيته.

دار الحوار حول مرويات أبي هريرة، ومن المعلوم أن الصحابي الجليل هو راوية الإسلام، وأثبت من روى الحديث في دهره كما قال الإمام الشافعي، ولذلك يطعن فيه المستشرقون والرافضة محاولة منهم لهدم السنة المشرفة، وقد بينت هذا بالتفصيل في بحث «السنة بيان الله تعالى على لسان رسوله ﷺ» الذي ألحقته بالجزء الثالث من **موسوعتي عن الاثنى عشرية**، وأفرد في كتاب مستقل.

واستمعت لما كتبه هذا الرافضي، الذي بين أن الحوار انتهى إلى **أن علامة العصر** لم يحر جوابًا لما أثاره من الطعن والتشكيك في مرويات راوية الإسلام.

وأثناء الحوار كان الرافضي يذكر أشياء تجعل القارئ لا يشك في كلام الرافضي، كأن يذكر أن الشيخ شاكر قام إلى مكتبته وأخرج كتابًا صغيرًا، وقال: مرويات أبي هريرة لا تزيد على حجم هذا الكتاب.

وذهبت إلى شيخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسألته عما دار بينه وبين هذا الرافضي الذي كان موجودًا في القاهرة وشيخي حي يرزق، فقال: لم يدخل بيتي أحد منهم، ولم يناقشني أحد في هذا الموضوع ولا في غيره. ولما رأى علامات التعجب والدهشة على وجهي، قال لي: يا علي، يكذبون على الله وعلى رسوله وتعجب لأنهم يكذبون على محمود شاكر! هذا مثل يوضح جرأة الرافضة على الكذب، وطريقة من طرقهم في التضليل، والأمثلة كثيرة في حياتهم وكتبهم.

وإذا كان هذا الرافضي لم يستحي من الكذب وهو لا يزال في القاهرة، ويعلم أنني عندما ألتقي بشيخي فسينكشف أمره، فإن عبد الحسين اختلق هذه الفرية الكبرى -المراجعات-، مطمئنًا إلى أن فريته لن تنكشف حيث اختلقها بعد وفاة الشيخ سليم البشري بنحو ثلاثين سنة! وطبعها بعد وفاته بعشرين سنة!

ومن دراسة المراجعات، والآراء التي أبداها، ومراجعه التي رجع إليها من كتب الرافضة في التفسير كتفسير القمي والعياشي والصافي، وكتب الحديث الأربعة التي قال عنها بأنها مقدسة وكل ما فيها صحيح متواتر، وأجلها وأعظمها كتاب «الكافي» للكليني، وأنهم يستمدون منها عقيدتهم وعباداتهم ومعاملاتهم، من هذه الدراسة لكتابه ومراجعه تبين لنا أن عبد الحسين من أخبث الرافضة، وأشدهم غلوًا، وأكتفي بالتذكير ببعض ما جاء في الجزء الأول من أقدس الكتب عنده وهو كتاب «الكافي» للكليني، الذي يراه المصدر الأول في استمداد العقيدة وغيرها.

ذكرت روايات قليلة من هذا الجزء في مناقشة المراجعات الأربعة الأخيرة عند دراسة الكتاب، وتبين من هذه الروايات ما يأتي:

أولاً: مظاهر الشرك بالله تَعَالَىٰ.

في «باب: أن الأئمة هم أركان الأرض» يذكر أن الإمام يعلم المنايا والبلايا! أي آجال الناس ومصائبهم، ولا يعزب عنه علم ما مضى، ولا علم ما يأتي.

وفي «باب: عرض الأعمال على الأئمة» يذكر أن أعمال العباد تعرض على الأئمة في كل يوم وليلة.

وفي «باب: أن الأئمة ورثوا علم النبي...» يذكر أنه ما من غائبة في السماء والأرض إلا يعلمها أئمة الرافضة.

وفي «باب: فيه ذكر الصحيفة...»: إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، وما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء، إلى يوم القيامة.

وفي «باب: الأمور التي توجب حجة الإمام»: الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس، ولا طير ولا بهيمة، ولا شيء فيه الروح.

هذا بعض ما جاء في الجزء الأول من «أصول الكافي»، الذي يرى عبد الحسين أنه مقدس كل ما فيه صحيح متواتر، مما يثبت أن عبد الحسين مشرك بالله ﷻ، ومن أراد المزيد فليقرأ ما جاء في باقي الأبواب التي ذكرتها.

ثانيًا: مظاهر الغلو في الإمام:

الإمام مرسل يوحى إليه كما جاء في «باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث» و«باب: الروح التي يسدد الله بها الأئمة» ولا يعرف الله إلا بمعرفة أئمة الرافضة، ولولا هم ما عبد الله، ولو بقيت الأرض بغير إمام منهم لساخت كما جاء في «باب: أن الأرض لا تخلو من حجة» و«باب: معرفة الإمام والرد إليه» و«باب: أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه». وهم نور الله الذي أنزل، وهم نور الله في السموات والأرض كما جاء في «باب: أن الأئمة نور الله ﷻ».

وإذا كان كل نبي له معجزات خاصة لا يشاركه فيها نبي آخر فإن أئمة الرافضة جمعوا كل هذه المعجزات، بل زيادة عنها بكثير، كما جاء في «باب: ما أعطي الأئمة من اسم الله الأعظم»، و«باب: ما عند الأئمة من آيات الأنبياء»، وما جاء في «أبواب التاريخ»، وما جاء في «باب: ما يفصل به بين دعوي المحق والمبطل في أمر الإمامة»، و«باب: الأمور التي توجب حجة الإمام».

والإمام الثاني عشر الذي ثبت أنه لم يولد وإنما اخترعه الرافضة حتى تستمر سلسلة الكذب التي بدأها ابن سبأ، هذا الذي اخترعوه ليس له نظير من البشر، فهو لا يرى جسمه، يرانا ولا نراه، ولا يهرم، ولا يمرض، ولا يموت إلا قبيل يوم القيامة مباشرة، ولم يذكر أنه يأكل أو يشرب أو يفعل ما يفعله كل البشر بلا استثناء.

اقرأ هذه الأساطير في «باب: النهي عن الاسم» و«باب: نادر في حال الغيبة».

وكل هذا عند عبد الحسين مقدس صحيح متواتر. وانظر: مظاهر الغلو في «باب: **مواليد الأئمة»، و«باب:** خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم» و«باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم، وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار»، و«باب: أن الجن يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم ويتوجهون في أمورهم».

ثالثًا: تكفير الصحابة الكرام وتحريف القرآن الكريم:

وقد سبق هذا واضحًا فيما نقلته من قبل تحت «باب نادر»، و«باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية»، و«باب: أن الأئمة ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله

ﷺ»، و«باب: أن الأئمة في كتاب الله إمامان: إمام يدعو إلى الله، وإمام يدعو إلى النار»، و«باب: أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم يعلمونه علمه كله»، و«باب: الإشارة والنص على أمير المؤمنين»، و«باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل».

هذه إشارات سريعة ربما كانت كافية لبيان، ما في هذا الجزء من أصول الكافي من الكفر والشرك والضلال، والغلو والتطرف، وهذا يبين حقيقة عبد الحسين الذي يقدس هذا الكتاب ومؤلفه، ويرى أن كل ما فيه صحيح متواتر.

وإذا كان عبد الحسين بلغ هذه الدرجة حتى وصل إلى الشرك بالله ﷻ فيجب أن نفرق بين الشيعة والرافضة، فالشيعة من الصحابة الكرام وكبار التابعين هم الذين ثبتوا مع علي ابن أبي طالب ﷺ بعد حادثة التحكيم الشهيرة، وصوبوه في حربه مع معاوية بن أبي سفيان ﷺ وغفر له، وكان هؤلاء، جميعًا بلا استثناء يقدمون أبا بكر وعمر ﷺ، ويرون أنهما خير البشر بعد الرسول ﷺ كما ثبت عن أبي الحسنين بالتواتر من ثمانين طريقًا، ولذلك عندما سئل أحد السلف الصالحين عن الشيخين فقدمهما على علي، قيل له: تقدمهما وأنت شيعي؟ قال: نعم، أخبرنا أمير المؤمنين بهذا، فهل نكذبه، والله ما كان كذابًا -أي علي بن أبي طالب. وتسمية الرافضة جاء بعد حوار مع محمد ابن الحنفية، وثنائه على الشيخين اقتداء بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وبعلي ﷺ، ورفضهم ما قاله، حتى قال لهم: رفضتموني.

ومع ذلك لم يكن الرافضة آنذاك يطعنون في أبي بكر وعمر ولكن كانوا يقدمون عليًا. وبينا في مناقشة المراجعات أن أول من قال بفكرة الوصي بعد النبي هو عبد الله بن سبأ اللعين كما أثبتُ من الكتب المعتمدة عند الشيعة والرافضة.

والشيعة الاثنا عشرية متى درسنا الأصول والفروع عندهم من كتبهم تبين لنا أنهم هم الرافضة، ويظهر هذا بوضوح تام وجلاء لا لبس فيه لمن يقرأ موسوعتي **«مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع»** والتي اعتمدت فيها على كتبهم هم أنفسهم وليس على ما كتب عنهم، كما **يظهر شيء من هذا في دراستي لكتاب عبد الحسين؛ «المراجعات» المفتراة، وهم موجودون في إيران والعراق ولبنان ومنطقة الخليج.**

وعندما كنت أدرس التفسير والحديث في الجامعة المستنصرية ببغداد سنة ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) تبين لي أن كثيرًا من الطلاب الرافضة يجهلون ما في هذه الكتب، حيث كنت أشير إلى كتبهم وكتب غيرهم، وكان بعضهم يجادلونني مستنكرين، فكنت أسألهم: هل قرأتم

كتبكم هذه؟ فيقولون: لا . فأقول: ارجعوا إلى كتبكم وما نقلته منها، فإن وجدتم عدم أمانة في النقل فأخبروني. وبعد الرجوع لا يثيرون مثل هذا الاعتراض. وإذا كان هذا في وسط طلاب الجامعة فما بالك بعامتهم؟

ولذلك يمكن أن يعذر هؤلاء العوام، فرجال الدين يسمعونهم منذ الصغر من المفتريات ما يملأ قلوبهم غيظًا وغلاً على خير البشر من الصحابة الكرام حتى وجدنا في عصرنا من يقتل في العراق لأن اسمه عمر، والقتلة لا يعلمون أن هذا الاسم من السابقين المقربين والسلف الصالح من آل البيت:

فهناك عمر بن علي بن أبي طالب الذي استشهد مع أخيه الحسين، وعمر بن الحسن ابن علي بن أبي طالب الذي استشهد مع عمه الحسين، وعمر بن الحسين هو نفسه وغيرهم رضي الله تعالى عنهم جميعًا.

غير أن رجال الدين عندهم بمثل هذه المفتريات استطاعوا أن يستحلوا أموال أتباعهم باسم الخمس، وفروج نسائهم بالإجارة والإعارة باسم المتعة حتى بالمتزوجات وبالصغيرات، بل بالطفلة الرضيعة عن طريق المفاخذة، وجواز اشتراط الإتيان في الدبر، ويجوز ذلك مع الصائمات حيث يقولون: إنه لا يفطر !!

ومن فضل الله جلت قدرته، ورحمته التي وسعت كل شيء، وجدنا من علماء الرافضة من يصل إلى أعلى درجات الاجتهاد عندهم، ثم يحكم القرآن الكريم والعقل السليم، ويدرس السيرة الصحيحة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ولأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وينظر إلى الواقع فيجد أن قومه خرجوا على ما دعا إليه كتاب ربنا، وسنة نبينا، والأئمة من آل البيت الأطهار، فيهديه الله ﷻ إلى الحق فينادي به ويدعو إليه لإنقاذ قومه من الضلال، ويخلصهم من الأساطير والخرافات، على الرغم مما يلقاه من حرب وعنت ومشقة من أولئك الغلاة المتحجرين، ومن المنتفعين بالمناصب والمال والنساء. وفي هذه الخاتمة أذكر بعض هؤلاء، وأشير إلى جهودهم في تنقية المذهب الاثنى عشري.

﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩].

أهم من قدم دراسة علمية موسعة وعميقة لكتاب «الكافي» للكليني يلقب بآية الله العظمى، البرقعي، إلى جانب كتاباته الأخرى، ولكن أريد أن أبدأ بالدراسة التاريخية التي قدمها عالمهم أحمد الكاتب في كتابه: **«تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه»**، ثم أجعل كتاب **«كسر الصنم»** نهاية الخاتمة.

قال المؤلف في مقدمة الكتاب:

اقترن الفكر السياسي الشيعي منذ قرون طويلة بنظرية «الإمامة» التي تحصر الحق بالخلافة وقيادة المسلمين في أهل البيت، وترفض الشورى طريقًا لانتخاب الإمام، بسبب اشتراط العصمة والنص والتعيين له من قبل الله تعالى.

وقد افترق الشيعة «الإمامية» إلى فرقتين رئيسيتين هما (الإسماعيلية) الذين حكموا في شمال أفريقيا لعدة قرون، و(الاثنا عشرية) الذين آمنوا بوجود الإمام الثاني عشر: (محمد ابن الحسن العسكري) وغيبته منذ منتصف القرن الثالث الهجري وحتى الآن.

ونتيجة لحصر الإمامة في (الإمام الثاني عشر المعصوم الغائب) وانتظاره اتسم الفكر الاثنا عشري بالانعزال السياسي والسلبية المطلقة، حتى ولادة نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) وتطورها لاحقًا إلى: «ولاية الفقيه» حيث استطاع الفكر الشيعي بقيادة الإمام الخميني من بناء (جمهورية إسلامية) في إيران في نهاية القرن الرابع عشر الهجري. وبالرغم من أن الفكر الشيعي لا يعتبر الفقيه معصومًا، إلا أن الإمام الخميني أعطى للفقيه الحاكم باعتباره «نائبًا عن المعصوم» الولاية المطلقة وكل صلاحيات الإمام والرسول الأعظم، واعتبر الولاية شعبة من ولاية الله، وسمح له بتجاوز الدستور وإرادة الأمة.

وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية «ولاية الفقيه» التي كنت أؤمن بها من قبل، ودراستها من جديد، وقد حصلت لدي بعض التفاصيل الجزئية التي اختلفت فيها مع الإمام من حيث تحديد الصلاحيات والفصل بين السلطات واستناد نظرية «ولاية الفقيه» على الشورى وإرادة الأمة.

وقبل أن أكتب الدراسة بشكلها النهائي ارتأيت أن أعمل لها مقدمة تاريخية تغطي تاريخ المرجعية منذ بداية (الغيبة الكبرى) وذلك من خلال دراسة كتب الفقه القديمة وتاريخ العلماء، لكي أرى مَنْ من العلماء كان يؤمن بنظرية «ولاية الفقيه» وكيف انعكست على موقفه السياسي وماذا قام به من أعمال؟ . . . فاكتشفت فجأة أن العلماء السابقين لم يكونوا يؤمنون بنظرية «ولاية الفقيه»، أو بالأحرى لا يعرفونها مطلقًا . . . وإن بعضهم، كالشيخ عبد الرحمن ابن قبة والشيخ الصدوق والعلامة الحلي، كتب في الرد عليها عندما طرحها الشيعة الزيدية كمخرج لأزمة «الغيبة» وأن أول من كتب فيها هو الشيخ النراقي في «عوائد الأيام» قبل نحو مائة وخمسين عامًا، ووجدتُ أن العلماء السابقين كانوا يؤمنون

بنظرية «الانتظار للإمام المهدي الغائب» ويحرمون العمل السياسي أو الثورة أو إقامة الحكومة وممارسة مهامها في عصر الغيبة. وذلك لفقد شرطي العصمة والنص في الإمام.

لقد كنت فيما مضى اصطدم ببعض العلماء الذين يحرمون العمل السياسي أو الاقتراب منه.. وكنت أسمع بعض المشايخ وهو يردد الحديث المعروف: «كل راية تخرج قبل ظهور المهدي فهي راية ضلالة وصاحبها طاغوت» ولكني كنت اعتبر هذا الحديث ضعيفًا وغير مهم، ولم أكن أدرك عمق الفكر السلبي الذي كان يخيم على الحوزة ويضرب بجذوره إلى أعماق التاريخ، ويتمتع بفلسفة كلامية عريضة!

وهنا تساءلت مع نفسي: إذا كانت نظرية «ولاية الفقيه» حادثة مؤخرًا وغير معروفة من العلماء السابقين، فماذا ياترى ترك (النواب الأربعة الخاصون) من فكر سياسي لعصر «الغيبة الكبرى»؟.. وقررت تبعًا لذلك أن أدرس مرحلة «الغيبة الصغرى» وفكر ومواقف (النواب الأربعة للإمام المهدي) فوجدتهم يؤمنون كذلك بنظرية (الانتظار) ويبتعدون عن العمل السياسي، وهذا ما زاد من حيرتي... واكتشفت أثناء البحث شبهات تاريخية وعلامات استفهام تدور حول صدق ادعاء (النواب الأربعة) بالنيابة الخاصة عن الإمام المهدي الغائب. ضمن دعاوى أكثر من عشرين (نائبًا) كان يدعي ذلك، وأن الشك كان يحوم حولهم جميعًا.

وحاولت بكل جهدي أن أفهم ماذا خلف (الإمام المهدي) للشيعة من نظام سياسي في غيبته؟ وهل أشار إلى ذلك؟ أم تركهم سدى؟ ولماذا لم ينص على (المرجعية) أو (النيابة العامة) أو «ولاية الفقيه» أو (الشورى)؟ ولماذا لم يتحدث عن ضرورة قيام دولة شيعية في ظل الغيبة؟ ولماذا لم يفهم العلماء السابقون القريبون منه ذلك؟ ولماذا التزموا بنظرية (الانتظار) ؟

وقد جرني بحث موضوع (الغيبة الصغرى) إلى بحث موضوع (وجود) الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري) بعد أن وجدت لأول مرة في حياتي أجواء من الحيرة والغموض تلف القضية تلك الأيام وعدم وضوح الصورة لدى الشيعة الإمامية الموسوية الذين تفرقوا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد ظاهر إلى أكثر من أربع عشرة فرقة، وتشتتوا ذات اليمين وذات الشمال.. مما ولّد لدي صدمة أكبر ودفعني لاستقصاء البحث حول الموضوع، مع الإصرار على ضرورة التوصل إلى نتيجة حاسمة وواضحة، والخروج من الحيرة. وقد تعجبت من نفسي جدًا لجهلي بتاريخ الشيعة إلى الحد الذي لم أقرأ ولم أسمع عن تفاصيل الحيرة ووجود الشك التاريخي حول ولادة الإمام الثاني

عشر، مع أني كنت أتصدى للدعوة والتبشير بالمذهب الإمامي الاثنى عشري منذ طفولتي، وقد نشأت في الحوزة وكتبت عدة كتب حول أئمة أهل البيت وقرأت أكثر... وانتبهت حينها إلى غياب درس مادة التاريخ بالمرة من برامج الحوزة العلمية التي تقتصر على اللغة العربية والفقه والأصول والفلسفة والمنطق... ولا يوجد لديها حصة واحدة حول التاريخ الإسلامي أو الشيعي!

وعلى أي حال... فقد كان البحث في موضوع (وجود الإمام المهدي) حساسًا جدًا ويحمل خطورة اجتماعية وسياسية وفكرية، ويمكن أن يقلب كثيرًا من الأمور رأسًا على عقب، ويشكل منعطفًا استراتيجيًا في حياتي وحياة المجتمع الذي أنتمي إليه.

ولم استطع أن أترك الأسئلة التي ارتسمت أمامي، معلقة في الهواء... إذ لابد أن أجيب عليها بنعم أو ...لا ، ووجدت الأمانة العلمية والمسؤولية الرسالية تفرض عليّ أن أواصل البحث حتى النهاية.

وحمدت الله تعالى مرة أخرى... على أنني كنت في إيران معقل الفكر الشيعي الإمامي، فذهبت إلى مكتبات طهران وقم ومشهد، ولم أدع كتابًا قديمًا أو حديثًا حول الموضوع إلا ودرسته بدقة وعمق.. وبدلاً من أن ينقشع الغموض ويزول الشك والحيرة، ازدادت الصورة سلبية وغموضًا.. ووجدت بعض العلماء السابقين يصرح بعدم وجود أدلة تاريخية كافية وقاطعة أو معتبرة حول ولادة الإمام الثاني عشر، وأنه يقول بذلك عن طريق الاجتهاد والافتراض الفلسفي والظن والتخمين!!!

لقد وجدت بعض مشايخ الطائفة يصرحون بضرورة التسليم بوجود الإمام الثاني عشر، أو التراجع عن نظرية الإمامة، لأنها سوف تتوقف عن الاستمرار بعد وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد يخلفه في منصب الإمامة . وهذا ما دفعني إلى إجراء دراسة جديدة حول نظرية الإمامة نفسها، فاكتشفت أنها كانت من صنع المتكلمين وبعيدة بل ومتناقضة مع أقوال الأئمة من أهل البيت وأحاديثهم الصحيحة الرافضة لاحتكار السلطة أو تداولها بشكل وراثي، والداعية إلى اختيار الإمام من قبل الأمة عبر الشورى.

لقد اكتشفت خلال البحث وجود علاقة وثيقة بين موضوع الإيمان بوجود الإمام المهدي وبين نظرية (الانتظار) التي كانت تهيمن على الفكر السياسي الشيعي طوال ألف عام، والتي كانت تحرم أي نشاط سياسي في عصر (الغيبة). تلك النظرية المسؤولة عن انهيار الشيعة وانعزالهم عبر التاريخ وخروجهم من مسيرة الحياة. وكذلك بين نظرية «المرجعية الدينية» و«ولاية الفقيه» التي تعطي للمرجع الديني أو الحاكم صلاحيات مطلقة

تشابه صلاحيات الإمام المعصوم أو الرسول الأعظم (ص) وتقضي على إمكانيات مشاركة الأمة في السلطة وإقامة نظام سياسي معتدل.

وقد قمتُ في هذا الكتاب ببحث تطور الفكر السياسي الشيعي بدءًا من نظرية الشورى التي كان يؤمن بها الشيعة في الجيل الأول، ثم نظرية الإمامة القائمة على العصمة والنص والمعاجز، والتي ولدت في القرن الثاني الهجري، والتحديات التي واجهتها خلال القرنين الثاني والثالث، ووصولها إلى طريق مسدود بوفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد ظاهر يحتج به الله على الناس.

وبحثتُ أيضًا: جميع الأدلة التي قدمها ويقدمها المتكلمون والمؤرخون حول (ميلاد ووجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وكانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الدليل العقلي الفلسفي والدليل التاريخي والدليل الروائي النقلي، ثم قمت بعد ذلك بدراسة هذه الأدلة وتقييمها والتأكد من صحتها.

ودرستُ بعد ذلك: الآثار السلبية التي ألحقتها هذه النظرية بالشيعة الإمامية الاثنى عشرية على مدى التاريخ، وسجلتُ أيضًا: عمليات الخروج الشيعية من تلك الأزمة المستعصية، ومحاولات الثورة الفقهية والسياسية ضد الفكر السلبي القديم، وتوقفت أخيرًا عند المرحلة الأخيرة من تطور الفكر السياسي الشيعي وهي مرحلة «ولاية الفقيه» وتأملتُ في ايجابياتها وسلبياتها وقدمت في النهاية نظرية «الشورى» نظرية أهل البيت والجيل الشيعي الأول، والتي أتمنى أن يعود إليها الفكر السياسي الشيعي في المستقبل. ا. هـ.

وقسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت.

والجزء الثاني : فرضية المهدي (محمد بن الحسن العسكري) .

والجزء الثالث : تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة.

وجعل الفصل الأول من الجزء الأول تحت عنوان:

الشورى نظرية أهل البيت (ع) :

فقال : كانت الأمة الإسلامية في عهد الرسول الأعظم (ص) وبعد وفاته وخلال العقود الأولى من تاريخها تؤمن بنظام الشورى وحق الأمة في اختيار ولاتها. وكان أهل البيت في طليعة المدافعين عن هذا الإيمان، والعاملين به.

وعندما أصيبت الأمة بتسلط الحكام الأمويين بالقوة، وتداولهم للسلطة بالوراثة،

وإلغائهم لنظام الشورى، تأثر بعض الشيعة الموالين لأهل البيت بما حدث فقالوا ردًا على ذلك: بأحقية أهل البيت بالخلافة من الأمويين، وضرورة تداولها في أعقابهم. ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا نظرية الشيعة في القرن الأول الهجري.

وبالرغم مما يذكر الإماميون من نصوص حول تعيين النبي (ص) للإمام علي بن أبي طالب كخليفة من بعده، إلا أن تراثهم يحفل بنصوص أخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحق الأمة في انتخاب أئمتها.

تقول رواية يذكرها الشريف المرتضى -وهو من أبرز علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري- أن العباس بن عبد المطلب خاطب أمير المؤمنين في مرض النبي (ص) أن يسأله عن القائم بالأمر بعده، فإن كان لنا بينه وإن كان لغيرنا وصى بنا. وأن أمير المؤمنين قال: «دخلنا على رسول الله (ص) حين ثقل، فقلنا: يا رسول الله: استخلف علينا، فقال: لا، إني أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيرًا اختار لكم».

ويقول الكليني في «الكافي» نقلاً عن الإمام جعفر بن محمد الصادق: أنه لما حضر رسول الله (ص) الوفاة دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين فقال للعباس: «يا عم محمد.. تأخذ تراث محمد وتقضي دينه وتنجز عداته؟.. فرد عليه فقال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي إني شيخ كبير كثير العيال قليل المال من يطيقك وأنت تباري الريح. قال فأطرق هنيهة ثم قال: يا عباس أتأخذ تراث محمد وتنجز عداته وتقضي دينه؟.. فقال كرد كلامه... قال: أما إني سأعطيها من يأخذها بحقها. ثم قال: يا علي يا أخا محمد أتنجز عدات محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه؟.. فقال: نعم بأبي أنت وأمي ذاك عليّ وليّ».

وهذه الوصية كما هو ملاحظ وصية عادية شخصية آنية، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة، والخلافة الدينية، وقد عرضها الرسول في البداية على العباس بن عبد المطلب، فأشفق منها، وتحملها الإمام أمير المؤمنين طواعية.

وهناك وصية أخرى ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الإمام أمير المؤمنين (ع) ويقول أن رسول الله (ص) قد أوصى بها إليه قبل وفاته، وهي أيضًا وصية أخلاقية روحية عامة، وتتعلق بالنظر في الوقوف والصدقات.

وإذا ألقينا بنظرة على هذه الروايات التي يذكرها أقطاب الشيعة الإمامية كالكليني والمفيد والمرتضى، فإننا نرى أنها تكشف عن عدم وصية رسول الله للإمام علي بالخلافة والإمامة، وترك الأمر شورى، وهو ما يفسر إحجام الإمام علي عن المبادرة إلى أخذ

البيعة لنفسه بعد وفاة الرسول، بالرغم من إلحاح العباس بن عبد المطلب عليه بذلك، حيث قال له: «امدد يدك أبايعك، وآتيك بهذا الشيخ من قريش -يعني أبا سفيان- فيقال: «إن عم رسول الله بايع ابن عمه» فلا يختلف عليك من قريش أحد، والناس تبع لقريش». فرفض الإمام علي ذلك.

وقد روى الإمام الصادق عن أبيه عن جده: أنه لما استخلف أبو بكر جاء أبو سفيان إلى الإمام علي وقال له: أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي عليكم تيم؟ ابسط يدك أبايعك، فوالله لأملأها على أبي فصيل خيلاً ورجلاً، فانزوى عنه وقال: ويحك يا أبا سفيان هذه من دواهيك، وقد اجتمع الناس على أبي بكر. ما زلت تبغي للإسلام العوج في الجاهلية والإسلام، ووالله ما ضر الإسلام ذلك شيئًا حتى ما زلت صاحب فتنة.

ثم يتحدث عن الإمام علي والشورى فيقول: لقد كان الإمام علي يؤمن بنظام الشورى، وأن حق الشورى بالدرجة الأولى هو من اختصاص المهاجرين والأنصار، ولذلك فقد رفض -بعد مقتل عثمان- الاستجابة للثوار الذين دعوه إلى تولي السلطة وقال لهم: ليس هذا إليكم. هذا للمهاجرين والأنصار من أمّره أولئك كان أميرًا.

وعندما جاءه المهاجرون والأنصار فقالوا: امدد يديك نبايعك، دفعهم، فعاودوه، ودفعهم ثم عاودوه فقال: «دعوني والتمسوا غيري واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم.. وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا». ومشى إلى طلحة والزبير فعرضها عليهما فقال: من شاء منكما بايعته، فقالا: لا .. الناس بك أرضى، وأخيرًا قال لهم: «فإن أبيتم فإن بيعتي لا تكون سرا، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين ولكن أخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني فليبايعني».

ويضيف العالم الشيعي أحمد الكاتب قائلًا: ولو كانت نظرية النص والتعيين ثابتة ومعروفة لدى المسلمين، لم يكن يجوز للإمام أن يدفع الثوار وينتظر كلمة المهاجرين والأنصار، كما لم يكن يجوز له أن يقول: «أنا لكم وزيرا خير لكم مني أميرًا»، ولم يكن يجوز له أن يعرض الخلافة على طلحة والزبير، ولم يكن بحاجة لينتظر بيعة المسلمين. وهناك رواية في كتاب (سليم بن قيس الهلالي) تكشف عن إيمان الإمام علي بنظرية الشورى وحق الأمة في اختيار الإمام، حيث يقول في رسالة له: «الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل .. أن لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثا ولا يقدموا يدًا ولا رجلًا ولا يبدأوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إمامًا عفيفًا عالمًا ورعًا عارفًا بالقضاء والسنة».

وعندما خرج عليه طلحة والزبير احتج عليهما بالبيعة وقال لهما : «بايعتماني ثم نكثتما بيعتي»، ولم يشر إلى موضوع النص عليه من رسول الله، وكل ما قاله للزبير فتراجع عن قتاله هو أن ذكره بقول رسول الله له : «**لتقاتلنه وأنت له ظالم**».

وقال الإمام علي لمعاوية الذي تمرد عليه: «أما بعد. . .فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد. وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار إذا اجتمعوا على رجل فسموه إمامًا كان ذلك لله رضا».

إذن فقد كانت الشورى هي أساس الحكم في نظر الإمام علي، وذلك في غياب نظرية (النص والتعيين) التي لم يشر إليها الإمام في أي موقف.

وقد كان الإمام علي (ع) ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة والمسلمين أن ينظروا إليه كذلك، ويحتفظ لنا التاريخ برائعة من روائعه التي ينقلها الكليني في «الكافي» والتي يقول فيها: «إني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني».

ويتجلى إيمان الإمام علي بالشورى دستورًا للمسلمين بصورة واضحة، في عملية خلافة الإمام الحسن، حيث دخل عليه المسلمون، بعدما ضربه عبد الرحمن بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: «لا، إنا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: لا: أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيرًا يختر لكم». وسألوا عليًا أن يشير عليهم بأحد، فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن، فقال: لا آمركم ولا أنهاكم. أنتم أبصر» .

وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا (٢٠٨-٢٨١) في كتاب : «مقتل الإمام أمير المؤمنين» عن عبد الرحمن بن جندب عن أبيه قال قلت: يا أمير المؤمنين، إن فقدناك، ولا نفقدك، نبايع للحسن؟. . . فقال: ما آمركم ولا أنهاكم. فعدت فقلت مثلها فردّ علي مثلها.

وذكر الشيخ حسن بن سليمان في : «مختصر بصائر الدرجات» عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت عليًا يقول وهو بين ابنيه وبين عبد الله بن جعفر وخاصة شيعته: «دعوا الناس وما رضوا لأنفسهم وألزموا أنفسكم السكوت».

وقد قام الإمام أمير المؤمنين (ع) بالوصية إلى الإمام الحسن وسائر أبنائه ولكنه لم يتحدث عن الإمامة والخلافة، وقد كانت وصيته روحية أخلاقية وشخصية، أو كما يقول الشيخ المفيد في : «الإرشاد»: إن الوصية كانت للحسن على أهله وولده وأصحابه، ووقوفه وصدقاته.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الفصل الثاني تحت عنوان: من الشورى إلى . . . الحكم الوراثي: **فقال**: يسجل المؤرخون الشيعة الإمامية الأوائل: (النوبختي، والأشعري القمي والكشي) أول تطور ظهر في صفوف الشيعة في عهد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) على يدي المدعو (عبد الله بن سبأ) الذي يقولون: إنه كان يهوديًا وأسلم، والذي يقول النوبختي عنه: إنه أول من شهر القول بفرض إمامة علي، وكان يقول في يهوديته بيوشع بن نون وصيا لموسى فقال كذلك في إسلامه في علي بعد رسول الله، وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه، وأظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة.

وسواء كان عبد الله بن سبأ شخصية حقيقية أم أسطورية فإن المؤرخين الشيعة يسجلون بوادر ظهور أول تطور في الفكر السياسي الشيعي اعتمادًا على موضوع (الوصية) الروحية والشخصية، الثابتة من الرسول الأكرم إلى الإمام علي، وإضفاء المعنى السياسي عليها، وذلك قياسًا على موضوع (الوصية) من النبي موسى (ع) إلى يوشع بن نون وتوارث الكهانة في أبناء يوشع.

ومع أن هذا القول كان ضعيفًا ومحصورًا في جماعة قليلة من الشيعة في عهد الإمام علي، وأن الإمام نفسه قد رفضه بشدة وزجر القائلين به، إلا أن ذلك التيار وجد في تولية معاوية لابنه يزيد من بعده أرضًا خصبة للنمو والانتشار، ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهته هو عدم تبني الإمام الحسن والحسين له واعتزال الإمام علي بن الحسين عن السياسة، مما دفع القائلين به إلى الإلتفاف حول محمد بن الحنفية باعتباره وصي أمير المؤمنين أيضًا، خاصة بعد تصديه لقيادة الشيعة في أعقاب مقتل الإمام الحسين، وقد اندس السبئية في الحركة الكيسانية التي انطلقت للثأر من مقتل الإمام الحسين بقيادة المختار بن عبيدة الثقفي.

وقد ادعى المختار الذي كان يقود الشيعة في الكوفة: أن محمد بن الحنفية قد أمره بالثأر وقتل قتلة الحسين، وأنه الإمام بعد أبيه. ولم يكن المختار يكفر من تقدَّم عليًا من الخلفاء كأبي بكر وعمر وعثمان، ولكنه كان يكفر أهل صفين وأهل الجمل.

وفي الفصل الخامس ينقد فلسفة العصمة، ويبين أن أهل البيت أنفسهم كانوا يرفضونها أشد الرفض، واستدل بخطبة لأمير المؤمنين في مسجد الكوفة، ومما جاء فيها: من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه.. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني.... إلخ

ويشير إلى خطبة أخرى، ثم يقول: ولم يكن الإمام علي ليقول لهم ذلك لو كان هناك أي

حديث عن العصمة في أوساط الأئمة والشيعة والمسلمين، وذلك لأن هالة العصمة تحتم أن يضع الإمام نفسه فوق النقد وأن يحرّم المعارضة أو التجرؤ بتوجيه النصح والمشورة، وهذا ما لم يكن يفعله الإمام علي الذي ضرب أروع الأمثلة في التواضع والمساواة.. ومطالبة أصحابه بأداء دورهم السياسي في مراقبة الإمام وتقويمه.

ويقول في دعاء له: «اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت من نفسي، ولم تجد له وفاء عندي. اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي. اللهم اغفر لي رمزات الالحاظ وسقطات الألفاظ وشهوات الجنان وهفوات اللسان». ويستعرض الإمام أمير المؤمنين في مكان آخر صفات الحاكم وشروطه فلا يذكر من بينها (العصمة).

ثم ينتقل بعد ذلك للحديث عن موقف الإمام الصادق من الإمامية فيقول: ومما يؤكد موقف الإمام الصادق السلبي من المتكلمين (الإمامية) ونظريتهم السرية الناشئة بعيدًا عن أهل البيت، هي أحاديث الإمام الكثيرة التي يزخر بها تراث الإمامية، والتي يؤولونها باسم (التقية). فقد جاء وفد من شيعة الكوفة وسألوه: يا أبا عبد الله إن أناسا يأتوننا يزعمون أن فيكم أهل البيت إمام مفترض الطاعة؟.. فقال لهم: لا، ما أعرف ذلك في أهل بيتي، قالوا: يا أبا عبد الله إنهم أصحاب تشمير وأصحاب خلوة وأصحاب ورع، وهم يزعمون: أنك أنت هو؟.. فقال: هم أعلم وما قالوا، ما أمرتهم بهذا.

ويستمر في الحديث عن التحديات التي واجهت نظرية الإمامة، فيشير إلى أزمة الطفولة بعد وفاة الإمام الرضا، فيقول: وبينما كان (الإمامية) يحاولون إثبات إمامة الرضا بالنصوص والمعاجز، توفي الإمام الرضا في خراسان سنة ٢٠٣هـ وكان ابنه (محمد الجواد) يبلغ من العمر سبع سنين، مما سبب في حدوث أزمة جديدة في صفوف الإمامية، وشكل تحديًا كبيرًا للنظرية الوليدة.

حيث لم يكن يعقل أن ينصب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغيرًا محجورًا عليه لا يحق له التصرف بأمواله الخاصة، غير مكلف شرعًا، ولم تتح له الفرصة للتعلم من أبيه الذي تركه في المدينة وله من العمر أربع سنوات.

وهذا ما أدى إلى انقسام (الشيعة الإمامية) إلى عدة فرق.

هذا بعض ما جاء في الجزء الأول الذي يقع في مائة صفحة من هذا الكتاب القيم، وقد نقلت القليل جدًا منه مراعاة لمناسبة الخاتمة، ولعل هذه النقول تغري القارئ بقراءة الكتاب كله، الذي رجع فيه الباحث الشيعي أحمد الكاتب إلى مئات المراجع الشيعية.

وأكتفي بهذا النقل من الجزء الأول.

والجزء الثاني تناول فيه فرضية المهدي: محمد بن الحسن العسكري.

بدأه بمدخل عن عصر الحيرة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ دون إعلانه عن وجود خلف له.

ثم تناول أقوال القائلين بوجود المهدي، وأدلتهم العقلية والنقلية والتاريخية، وأثبت بطلان كل هذه الأدلة.

وأمُرُّ على هذه الصفحات دون توقف على الرغم من أهميتها، وأنتقل إلى حديث السيد الباحث عن دور الغلاة الباطنيين في صنع الفرضية المهدوية.

قال هذا العالم الشيعي: بعد تهافت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية التي قدمها أصحاب نظرية (وجود المهدي محمد بن الحسن العسكري) واتضاح أن ذلك القول لم يكن إلا «فرضية» اجتهادية سرية افترضها جماعة من الناس، يأتي السؤال المحير الكبير: من كان وراء ذلك القول الغريب الافتراضي؟

..وكيف استطاع أولئك الناس إحداثه؟ وما هي مصلحتهم من وراء ذلك؟ وما هي أجواؤهم الثقافية والعقلية؟ ولماذا اختاروا القول بوجود ولد للإمام العسكري، بالخصوص من بين الخيارات العديدة التي كانت تواجه الشيعة الإمامية بعد الحيرة؟ وكيف نجحوا في تسويق نظريتهم؟

لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة ومعرفة حلولها بدقة، إلا بالرجوع إلى الوراء وقراءة التاريخ الشيعي العام خلال القرون الثلاثة الأولى، والاطلاع على جذور الحركات المهدوية السابقة وعلاقتها بالفرق الباطنية الغالية التي كانت تحاول إلصاق نفسها بأهل البيت (عليهم السلام).

ثم قال:

العلاقة بين الغلو والمهدوية في التجارب السابقة:

كنا قد استعرضنا في الفصل الثاني قصة نشوء حوالي عشرين حركة مهدوية، وكان معظمها وليد الحركات المغالية، وقد رأينا أن أول نظرية مهدوية في التاريخ الشيعي كانت تدور حول الإمام أمير المؤمنين (ع) وقد اختلقها الغلاة (السبئية) الذين كانوا يغالون في شخصية الإمام علي ويرفعونه إلى درجة الربوبية.

أما النظرية الثانية فقد كانت حول محمد بن الحنفية، وقد اختلقها الكيسانية المتأثرون بالسبئة الغلاة، وخاصة (الكربية) منهم.

وكان رجل من الكيسانية الغلاة اسمه (حمزة بن عمارة البربري) قد طور نظرية مهدوية ابن الحنفية، فقال بألوهيته وبنبوة ابن كرب، وجعل من نفسه إمامًا مرتبطًا بالسماء.

ثم قال: وكما حدث في الحركتين الشيعيتين الكيسانية والزيدية من استغلال بعض أقطابهما لفكرة المهدوية وادعاء الإمامة أو النبوة، قام واحد من (الواقفية) اسمه (محمد بن بشير الكوفي) بادعاء الخلافة و(النيابة الخاصة) عن الإمام الكاظم، والالتقاء به في (غيبته) .

وذلك من أجل الحصول على منافع مالية وسياسية ضخمة، ثم نقل الخلافة إلى ولده سميع وإلى من أوصى إليه سميع من بعده. وقال: «إنه الإمام المفترض الطاعة على الأمة إلى وقت ظهور موسى، فما يلزم الناس من حقوقهم في أموالهم مما يتقربون به إلى الله عليهم أداؤه إليه إلى قيام القائم».

فسير الباطني قال المؤلف: إلى جانب القول بالمهدوية والغلو في الأئمة، الذي طبع قسمًا من المنتسبين للحركة الشيعية العريضة، كان يوجد أيضًا القول بالتفسير الباطني، وفي الحقيقة إن كثيرًا من المقولات الباطلة لم تكن تستقيم إلا بهذا التفسير الباطني المقلوب للأحداث والأقوال، ورفض الاعتراف بالحقائق التاريخية الظاهرية، أو اختلاق حوادث وأشخاص لا وجود لهم، كعدم الاعتراف بوفاة الإمام أمير المؤمنين، أو وفاة محمد بن الحنفية، أو وفاة ابنه أبي هاشم، أو وفاة ذي النفس الزكية، أو وفاة الإمام الصادق، أو وفاة ابنه إسماعيل، أو وفاة الإمام الكاظم، واختلاق ولد لعبد الله الأفطح الذي مات دون خلف ظاهر، والقول بوجود ولد له في السر أخفاه للتقية.

وقد كان (الخطابية) أتباع (محمد بن أبي زينب الأجدع) ينسبون إلى الإمام الصادق معاني الغلو الفاحشة ويقولون إنه الله، وقد حج جماعة منهم إلى بيت الله الحرام ولبوا هكذا: (لبيك يا جعفر لبيك) فارتعش الإمام الصادق من قولهم وخرّ ساجدًا إلى الأرض واستنكر قولهم أشد استنكار، ثم لعن أبا الخطاب.

وجاء المبحث الخامس بعنوان دور الإعلام في تكريس الفرضية المهدوية :

وقال الباحث تحت هذا العنوان: السؤال الذي يفرض نفسه الآن.. بعد وضوح تأليف نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) من قبل الغلاة والمتكلمين وأدعياء النيابة المستفيدين، وتبين عدم وجود رصيد لها من الواقع والحقيقة، وأنها لم تكن إلا فرضية وهمية اخترعت في عصر (الحيرة) التي أعقبت وفاة الإمام العسكري دون ولد يرثه في الإمامة.. السؤال هو: كيف إذن شقت هذه النظرية أو الفرضية طريقها إلى عقول وقلوب

ملايين المسلمين من الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وغيرهم عبر التاريخ ؟ وكيف أصبحت عقيدة راسخة وقوية؟

في الإجابة على هذا السؤال لابد من أن نقول:

أولاً : إن الشيعة الأوائل في عصر الأئمة من أهل البيت (ع) لم يعرفوا هذه النظرية بتاتًا، كما لم يعرفها الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري مباشرة، وقد احتار الإمامية في أمرهم عندما لم يجدوا له خلفًا ظاهرًا، وكان المهدي مجهولاً لديهم بالمرة وغامضًا غير محدد في شخص معين، وقد قالت فرقة واحدة من أربع عشرة فرقة بنظرية وجود ولد للإمام العسكري، مما يعني أن الشيعة لم يجمعوا على هذه النظرية في فترة (الغيبة الصغرى) وربما مال إليها بعض الشيعة الإمامية.

ثم .. إن عامة الشيعة تراجعوا عن هذا القول بعد حوالي خمسين عامًا، وقد سجل الكليني في «الكافي» والخصيبي في «الهداية الكبرى» ظاهرة التراجع عن القول بوجود الولد عند قوم من أهل المدينة من الطالبيين. (انظر: ص٢٦٢) .

ويستمر العالم الشيعي في كتابه القيم إلى أن وصل إلى موضوع ولاية الفقيه.

ومما قاله :قد كان لتطور نظرية «ولاية الفقيه» على قاعدة نظرية «النيابة العامة عن الإمام المهدي» المرتكزة على نظرية «الإمامة الإلهية» أثر كبير على طبيعة النظرية ونموها في جانب واحد هو جانب السلطة، دون جانب الأمة، حيث أصبح للفقيه من الصلاحيات ما للإمام (المعصوم) وما للنبي (ص) وأصبح الفقيه (منصوبًا) و(مجعولاً) و(معينًا) من قبل (الإمام المهدي) و(نائبًا) عنه، كما كان (الإمام المعصوم) منصوبًا ومجعولاً من قبل الله تعالى، وبالتالي فإنه قد أصبح في وضع (مقدس) لا يحق للأمة أن تعارضه أو تنتقده أو تعصي أوامره أو تخلع طاعته، أو تنقض حكمه.

ويذهب جمع كبير من العلماء، إلى عدم جواز قيام مجتهد بنقض حكم مجتهد آخر جامع للشرائط، وذلك استنادًا إلى مقولة عمر بن حنظلة التي تعتبر الرد على الفقهاء استخفافًا بحكم الله، وردًا على الأئمة من أهل البيت، وتقول: «إن الراد عليهم كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله».

ومن هنا فقد اتخذت فتاوى العلماء وآراؤهم الاجتهادية الظنية صبغة دينية مقدسة، ووجب على عامة الناس غير المجتهدين «تقليد» الفقهاء والطاعة لهم سواء في التشريع أو التنفيذ أو القضاء، وحرمت عليهم مخالفتهم.

وبما أن (الأئمة المعصومين) -حسب نظرية الإمامة الإلهية- معينون من قبل الله

تعالى، وأن لا دور للأمة في اختيارهم عبر الشورى، ولا حق لها في مناقشة قراراتهم أو معارضتها، وأن الدور الوحيد المتصور للأمة هو الطاعة والتسليم فقط، فقد ذهب أنصار مدرسة (ولاية الفقيه المنصوب والمجعول والنائب عن (الإمام المهدي) إلى ضرورة طاعة الأمة وتسليمها للفقيه، ولم يجدوا بعد ذلك أي حق للأمة في ممارسة الشورى أو النقد أو المعارضة أو القدرة على خلع الفقيه العادل، أو تحديد صلاحياته أو مدة رئاسته.

وقد كان للتطور التدريجي الطويل الذي امتد أكثر من ألف عام أثره أيضًا على طبيعة نظرية (ولاية الفقيه) من حيث عدم التكامل والشمول في البحث، واقتصار النظرية على الجانب الرئاسي وإهمال الدور السياسي للأمة.

وفي الحقيقة . . إن أساس المشكلة في هذه المسألة المهمة يعود إلى الدمج بين نظرية (النيابة العامة) المستنبطة من بعض الأدلة الروائية الضعيفة وبين نظرية «ولاية الفقيه» المعتمدة على العقل وعلى ضرورة تشكيل الحكومة في (عصر الغيبة) بعيدًا عن شروط العصمة والنص الإلهي والسلالة العلوية الحسينية، وأن الخلط بين هاتين النظريتين، أو تطوير نظرية (النيابة العامة) إلى مستوى إقامة الدولة أدى إلى جعل الفقيه بمثابة الإمام المعصوم أو النبي الأعظم وإعطائه كامل الصلاحيات المطلقة، وإلغاء الفوارق بين المعصوم وغير المعصوم، بالرغم من قابلية الأخير للجهل والخطأ والانحراف، وهو ما يتناقض مع أساس الفلسفة الإمامية القديمة حول اشتراط العصمة في الإمام.

وفي الخاتمة تحدث عن مستقبل الفكر السياسي الشيعي، وجعل العنوان «الشورى وولاية الأمة على نفسها».

ومما قاله : أثبتنا التزام أهل البيت (ع) بمبدأ الشورى في الحكم والحياة، وعدم تبنيهم لنظرية المتكلمين: (العصمة والنص وتوارث السلطة في سلالتهم) .

وختامًا نقول: إن الفكر السياسي الشيعي لن يستطيع التقدم نحو الأمام وإرساء قواعد (الشورى) إلا بالسير على نهج الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام)، ولن يستطيع تحقيق ذلك إلا بالتخلص من أوهام المتكلمين وفرضياتهم الخيالية التي أدخلوها في تراث أهل البيت، وعلى رأسها فرضية ولادة ووجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) التي لم يقل بها أهل البيت (ع) ولم يعرفوها في حياتهم، والتي تسببت في إبعاد الشيعة عن مسرح التاريخ قرونًا طويلة من الزمن. (انظر: ص٤٤٧) .

ونسأل الله أن يوفقنا ويهدينا إلى ما فيه الخير والصواب، إنه سميع مجيب،

والحمد لله رب العالمين

كسر الصنم

بعد هذه الرحلة السريعة مع كتاب العالم الشيعي أحمد الكاتب نقف وقفة طويلة مع علم من أكبر علماء الشيعة ومجتهديهم، الذي بلغ لقب «آية الله العظمى» وهو السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي، ومع كتابه «كسر الصنم»، أو ما ورد في الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل، وهو نقض كتاب «أصول الكافي» للكليني، الذي ذكر الرافضي عبد الحسين أن الكافي أعظم كتبهم المقدسة الصحيحة المتواترة. **ومما جاء في تعريف مؤلف كسر الصنم بنفسه:**

أنا من أهل قم، وقد أقام أجدادي منذ ثلاثين جيلاً فيها، وكان جدي الأعلى موسى المبرقع ابن الإمام محمد التقي بن سيدنا علي بن موسى الرضا - ﷺ - وقد وفد إلى قم، وقبره الآن في قم مشهور. وقال: طلبتُ العلم في قم عند آية الله الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي، ، وآية الله حجت كوه كمره اى، وآية الله السيد أبو الحسن الأصفهاني، والحاج الشيخ محمد علي القمي، وميرزا محمد السامرائي، والحاج الشيخ عبد النبي الأراكي، والقاسم الكبير القمي، وآية الله شاه آبادي، وعدد من العلماء الآخرين. وسأنقل هنا عددًا من إجازاتي التي حصلت عليها كنموذج فقط:

نسخة إجازة آية الله الكاشاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله وعلى آله الطاهرين المعصومين وبعد: فإن جناب العالم العادل حجة الإسلام والمسلمين السيد أبو الفضل العلامة البرقعي الرضوي قد صرف أكثر عمره الشريف في تحصيل المسائل الأصولية والفقهية حتى صار ذا قوة قدسية في رد الفروع الفقهية إلى أصولها، فله العمل بما استنبطه واجتهده ويحرم عليه التقليد فيما استخرجه وأوصيه بملازمة التقوى ومراعاة الاحتياط، والسلام علينا وعليه وعلى عباد الله الصالحين.

الأحقر أبو القاسم الحسيني الكاشاني

الختم

إجازة المرحوم آية الله السيد أبو الحسن الأُصفهاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين من الآن إلى يوم الدين وبعد:

فإن جناب الفاضل الكامل والعالم العادل مروّج الأحكام قرة عيني الأعز السيد أبو الفضل البرقعي دامت تأييداته ممن بذل جهده في تحصيل الأحكام والمعارف الإلهية برهة من عمره وشطرًا من دهره مجدًا في الاستفادة من الاساطين حتى بلغ مرتبة عالية من الفضل والاجتهاد مقرونًا بالصلاح والسداد وله التصدي في الأمور الحسية وفيما لا يجوز لغير الفقهاء والمجتهدين التصدي لها، وأجزته أن يأخذ من سهم الإمام بقدر الاحتياج وإرسال الزائد منه إلى النجف وصرف مقدار منها للفقراء والسادات وغيرهم، وأجزته أن يروي عني جميع ما صحت لي روايته واتضح عندي طريقه وأوصيه بملازمة التقوى ومراعاة الاحتياط وأن لا ينساني من الدعاء في مظان الاستجابات والله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين.

أبو الحسن الموسوي الاصفهاني

ختم

(انظر: ص٣٧٣: ٣٧٥)

في بداية الكتاب ذكر مقدمتين أثبتهما هنا.

قال في المقدمة الأولى: إن مؤلف هذا الكتاب «كتاب كسر الصنم» يؤمن بالله ورسله وأئمة الهدى ويتبرأ من أئمة الكفر والظلم والضلالة والاستبداد وينفر منهم، وقد نال شهادة الاجتهاد من المجتهدين والمراجع المذهبيّة منذ ما يقرب من أربعين عامًا في أيام شبابه. وما زلتُ مجتهدًا في العلوم الدينيّة بتصديق المراجع الدينية.

ومنذ أمد بعيد قد أسفت على انحطاط المسلمين وذُلِّهم وتفرقهم وفقرهم، وبحثت عن طريق الخلاص لهم. ورأيت أن تجار الدين والمنتفعين به هم أكبر عثرة في طريق رقي المسلمين وتقدمهم، ورأيت أن هؤلاء المتعالمين والمنتفعين يتعمدون صد الناس عن

البحث والنظر والتقدم واليقظة، وجعلوا بيئتهم كبيئة العميان لتصبح تربة صالحة لقبول ادعاءاتهم الباطلة وخرافاتهم، وهكذا يخفون عيوبهم ونقائصهم ولا تَبين.

من أجل هذا، عمدنا في هذا الكتاب إلى التوجه إلى المذهب الجعفري الاثنى عشري من بين المذاهب، وهو من أحسن المذاهب على حد زعم أتباعه ! ولأنهم يعدُّون أنفسهم من أتباع أهل بيت رسول الله ﷺ فالتفتنا إليه، واخترناه للنقد، وبدأنا بأحسن كتبهم، أعني كتاب «أصول الكافي».

وخلاصة الأمر عثرنا فيه على مئات الإشكالات، ورأينا أن أهل هذا الكتاب غارقون في الخرافات والأوهام، ووجدناه مخالفًا للقرآن، ولم نره في الوقت ذاته موافقًا للقواعد العقلية. فإذا كان هذا الكتاب كذلك فالويل لغير ذلك من كتبهم، إضافة إلى أن سائر المذاهب لا تخلو من الخرافات، ونرجو الآن من المتمذهبين أن يأتوا بأجوبة منطقية أو أن يذعنوا للحق ويعترفوا بانحرافهم واعوجاج طريقتهم ويَدَعوا المتاجرة بالدين، ولا يواجهوا الأمر ابتداءً بالمغالطة والافتراء والاتهام والتكفير، ورجائي أن يفيقوا ولعلهم يفطنون ويتركون التعصب والتقليد.

وفي هذه الأوراق أوردنا مئات الإشكالات وطرحنا الأسئلة ومنها : لماذا لم يبين الله تعالى صراحة لرسوله ﷺ وللرعيل الأول من المسلمين في صدر الإسلام أن أصول الدين هي التي تزعمونها أنتم؟ لماذا لم يقل أن أصول الدين خمسة ؟ ، ترى هل ترك ذلك لعلماء إيران كي يأتوا بعد ألف سنة ويفكروا ويفرضوا برأيهم وعقلهم وفكرهم أصولاً للدين والمذهب ؟! أو لماذا لم يقل إن العدل أصل من أصول الدين أو المذهب، حتى يجعل الإمامية العدل ! أصلاً من الأصول خلافًا للأشاعرة؟ ترى لماذا جعل صانعو المذهب الإمامَ أصلاً للدين وعدم الإيمان بالإمام كفرًا !؟ مع أن الأئمة اعتبروا أنفسهم من أتباع الدين وكانوا كذلك، ولم يكونوا أصل الدين وفرعه، فهل كان عليٌّ عليه السلام الذي صلى وصام، أصلاً من أصول الدين أم كان تابعًا من أتباعه ؟ وهل كان من أصول الدين عند علي رضي الله عنه نفسه أن يؤمن بنفسه وبأولاده ؟ فإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يكون هناك فرق بين أصول الدين عند الإمام والمأموم ؟ . ولماذا صنع الذين يدّعون محبة علي وطاعته لأنفسهم مذهبًا ؟! وهل ادعى علي رضي الله عنه لنفسه بأنه أتى بمذهب ؟ هل كان هو نفسه جعفريًا أو زيديًا أو صوفيًا أو سيخيًا ؟ هل ادعى الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه بأنه قد جاء بمذهب اسمه الجعفرية، أم أن تجار الدين وضعوا مذهبًا باسمه تقليدًا لسائر المذاهب ؟ إذا كان علي رضي الله عنه لم يأت بمذهب فلماذا يعدّ صانعو المذهب أنفسهم من أتباعه ؟

أليس دين الله دينًا واحدًا ومسلكًا واحدًا وطريقًا واحدًا أم هو مئات المسالك والمذاهب؟! لماذا لا يترك العلماء المتمذهبون هذه الأسماء والمذاهب والتفرق؟ إننا نرى الإمام الصادق رضي الله عنه يقول في كتاب «الكافي» ج٢ في باب ترك دعاء الناس: لا تدعوا الناس إلينا وإلى طريقنا واتركوهم، إلا أن الفئة المسماة بدعاة المذهب أخذت تدعو الناس إليه، وترتزق من هذا الطريق وتدفع الناس إلى الخرافات المختلفة.

فما الذي حدث؟ ورد في كتاب «الكافي» في باب -إن الإسلام يُحقن به الدم- جعل الإسلام والشهادتين أمرًا موجبًا لحفظ الدم والمال والعرض، بينما العلماء المتمذهبون لا يعتبرون الشهادة وحدها كافية.

هذا، وهناك مئات الأسئلة من هذا القبيل في هذا الكتاب تكسر الأصنام وصانعيها، فإنّ لكل قوم صنمًا خاصًا بهم، وذلك الصنم قد يكون حجرًا أو شجرًا أو إنسانًا أو يكون كتابًا، فكل ما يجعل الإنسان منحرفًا عن مسيرة العقل الصحيح وينتج عنه التعصب الذميم يمكن أن يسمى صنمًا، ومن ذلك أيضًا كتاب «أصول الكافي» الذي يخالف القرآن في معظم محتوياته وموضوعاته، فإن هناك فئة يعدون موضوعاته وحيًا إلهيًا بل يعدونه أعلى من كتاب الوحي. فهم لا يعدون القرآن كافيًا، في حين أنهم يعدون هذا «الكافي» كافيًا لسعادتهم، ويتعصبون لهذه العقيدة، ويخضعون للذين مجّدوا هذا الكتاب مع أنهم لم يدرسوه -كما يجب- ونحن بعد أن أجرينا عليه الدراسة اللازمة نقول: إنَّ هذا الكتاب يجمع المتناقضات والأضداد ويضم بين دفتيه من الخرافات ما لا يُحصى. ولذا نقدم هذا المؤلَّف راجين أن ينتبه المتدينون إلى أنفسهم ويفكروا مليًا، ويرفعوا موانع الرشد عن طريق التقدم وقد ألفنا كتبًا لتبيين الحقائق الدينية ودفع الخرافات، ومنها: (الخرافات الكثيرة في زيارات القبور)، و(قبس من القرآن)[1] وكان هدفنا من ذلك خدمة أخوتنا الإيرانيين وإنقاذهم، ومع شديد الأسف فإنَّ الفئة التي تتولى أمور البلاد وتتظاهر بعشق الحرية وتنوير الأفكار منعوا طبع هذه الكتب ونشرها. وقد راجعت المسئولين بنفسي لأخذ الإذن بطبعها، وقلت: إذا كان لديكم إشكال على هذه الكتب وإن رأيتم شيئًا خلافًا للواقع فيها فقولوا لنصلح ذلك ونغيره، فأجابوا إننا لم نقم بالثورة كي نرد عليكم، وعاملوني بكل البغض والعداوة والتعصب والجهل والحسد. فمن الواضح إذًا أنهم لن يسمحوا بطبع هذا الكتاب ونشره إلا أننا نرجو فضل الله ورحمته لكي تتيسر وسائل نشره

(١) كلاهما بالفارسية.

وترفع الموانع، لأننا ألّفنا ذلك طلبًا لرضى الله تعالى، وعلى أمل أن تستيقظ الأمة، والسلام على من اتبع الهدى.

وقال في المقدمة الثانية: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله. اعلم أن الإسلام دين إلهي، يدعو الناس إلى الوحدة والاتحاد، وقد كان المسلمون متحدين في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحتى بعد وفاته بمدة، لم يكن لهم اسم إلا الإسلام، ولم يكن فيهم من هدي إلا هدي القرآن، ولم تكن العصبية المذهبية ولا كتبها وجدت آنذاك، وكان القرآن هو حجتهم الوحيدة، وكان كتاب هداية للمتقين وذلك تبعًا لآياته حيث قال الله تعالى في سورة البقرة الآية: ٢ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وجاء في الآيات ١٢٠و ٥و ٩٧ من السورة نفسها ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾ يعني أن الهداية تنحصر بهداية الله وحدها، وهي القرآن، حيث إنه هدى وبشرى للمؤمنين ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ . ومئات الآيات الأخرى تجعل القرآن وحده هداية للناس والمؤمنين، وقال: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «من التمس الهدى في غيره، ضلّ»[(١)] .

وبسبب اجتماعهم واتحادهم على الدين الواحد والكتاب الواحد تقدموا إلى الأمام وقوي أمرهم ونشروا الإسلام بين العباد والبلاد، وعرَّفوا الناس به.

ولكن بعد مضى قرن أو قرنين من الزمان ظهرت أخبار باسم الدين ووُجد أشخاص باسم المحدثين أو المفسرين[(٢)] ، الذين جاؤوا بأحاديث مسندة عن النبي ﷺ أو أقوال الأكابر المسلمين محاولين بذلك توجيه الأنظار إليهم. ثم شيئًا فشيئًا ظهرت فئة تزيت بزي العلماء فرقوا أمر هذه الأمة ونشروا بينها الاختلاف عن طريق هذه الأخبار والأحاديث، وصدق الله تعالى حين قال في القرآن في سورة البقرة ٢١٣: ﴿كَانَ النَّاسُ

---

(١) رواه الترمذي (٥/ ١٧٢/ح رقم ٢٩٠٦) والدارمي في سننه (٢/ ٤٣٥) والبغوي في شرح السنة (٤/ ٤٣٧- ٤٣٩/ ح رقم ١١٨١) ، وسنده ضعيف جدًا فيه الحارث الأعور، وهو ضعيف، كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض، قال ابن كثير في مقدمة تفسيره في كتاب فضائل القرآن : وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي ﷺ (ص٢١).

(٢) لا يقصد المؤلف نفي السنة، إنما يتحدث عن الكتب المذهبية الشيعية ومتونهم وأحاديثهم التي افترقوا بها عن بقية المسلمين، ولتتذكر أن الشيخ في حديثه هذا إنما يخاطب الرافضة وسيأتي من كلامه شرح هذا المعنى، والقول بأن القرآن هو الدليل فقط يصح، لأن القرآن علمنا أن السنة هي دليل يجب اتباعه .

أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ .

وقال تعالى في سورة آل عمران الآية ١٩: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ .

وقال تعالى في سورة الجاثية الآية ١٧: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ . تبين هذه الآيات بوضوح أنه بعد نزول تلك الكتب الإلهية التي كانت تدعو إلى الوحدة، جاء علماء تلك الكتب نفسها وأحبارها وأوجدوا الاختلاف، ولم يكن ذلك منهم لوجه الله وللإظهار الحق والحقيقة بل كان ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ وتحاسدًا وحقدًا وظلمًا وجورًا وانتفاعًا وليجعلوا الناس مطايا لهم ويستفيدوا منهم، وكل ذلك باسم الدين والإيمان.

وقد أشار الله تعالى إلى هذه الفئة من العلماء إتمامًا للحجة وإرشادًا منه تعالى لطالبي الهداية وخصوصًا في سورة البقرة الآية ١٧٦: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ . فالله تعالى جعل القرآن هو الحكم لفصل الخلاف، وأمر بالرجوع إليه درءًا للفساد والاختلاف كما ذُكر في سورة البقرة الآية ٢١٣ التي ذُكرت آنفًا، وقال في سورة الشورى، الآية ١٠ ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ وقال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بصدد هذه الآية في «نهج البلاغة» في خطبة ٢١٣ وفي مكتوب ٥٣: (فالرَّدُّ إلى الله الردُّ إلى كتابه) يعني أن الله قال: إذا اختلفتم فارجعوا إلى الله ابتداءً، والقصد منه هو الرجوع إلى كتابه، ولم يقل ارجعوا إلى الحديث، ومع الأسف فإن علماء بلادنا الذين أحدثوا الخلاف يأبون الرجوع إلى القرآن في خلافاتهم مع المذاهب الإسلامية الأخرى بل يرجعون إلى روايات مذهبية فيوسعون بذلك بؤرة الخلاف وحتى في كتاب «الكافي» هذا نجد في (باب الرد إلى الكتاب والسنة) ما يدعو إلى ضرورة العودة إلى الكتاب والاحتكام إليه وإلى السنة[١] .

وطلبًا لرضى الله تعالى وقيامًا بواجب الإرشاد، ولرفع الخلافات، وللدعوة إلى الوحدة والاتحاد بين المسلمين، ودفعًا للبغض والشقاق والنفاق، وتوضيحًا لطريق الاتحاد لأبناء وطني وضعت كتابي هذا موضحًا فيه أن هذه الخلافات إنما نشأت بسبب الأخبار المفتراة الواردة في كتبنا المعتبرة نحن (الشيعة) .

---

(١) وهذا يفسر كلام المؤلف حين يتكلم عن الأحاديث والأخبار التي تفرق الأمة، فإنه يقصد بها تلك الأباطيل المكذوبة.

هذه الكتب التي قد توهمنا أنها حجة إلهية وكافية لأبناء مذهبنا ! هي التي أنشأت الاختلاف وأوجدت الخرافات وضلّلت شعبنا.

وعلى علماء الملة أن ينصحوا ويبتغوا الخير ويبينوا تعارض هذه الأخبار مع حجتين إلهيتين، ألا وهما : القرآن ، والعقل ، ويبينوا لأمتهم أن أكثر هذه الأخبار الموجودة في الكتب -كتب الشيعة المعتبرة- تخالف القرآن والعقل والإيمان وتوجب الخسران في الدنيا والآخرة كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وروي في «الكافي» في المجلد ٢ في أبواب فضل القرآن ص٥٩٩ (فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافعٌ مشفَّع ومَاحِلٌ مصدَّقٌ ومن جعله أمامَه قاده إلى الجنة ومن جعله خلفه ساقَهُ إلى النار وهو الدليل يدل على خير سبيل) .

واخترت من بين كتب الشيعة المعتبرة كتاب «الأصول الكافي» لأنهم يعتبرونه من أوثق الكتب وأحسنها ، لأنه إذا تناقضت أخبار هذا الكتب مع حجتين إلهيتين وهما القرآن والعقل، وصار ذلك كالعيان فستنهار قيمة غيره من الكتاب بداهة، لأن العُقاب إذا كان يعجز عن التحليق فكيف يكون حال البعوضة ؟!

ونحن في هذا الكتاب سنأتي على ذكر أخبار الكافي وأحاديثه التي تخالف الحجة الإلهية وسنحقق في السند والمتن، لأنه إذا تبين فساد السند ورواته تبين للقارئ من هم الذين اختلقوا المذهب وعمدوا للتفرقة بين المسلمين بوضع الأخبار الملفقة.

ومع الأسف فإن العلماء المتمذهبين المتأخرين لم يحاولوا دراسة هذه المسائل والتحقيق فيها، بل قلدوا الرواة الذين سبقوهم، وكان الوضاعون من أشباه المتعلمين وأصحاب الخرافات قد أحدثوا أكثر هذه الأخبار في القرن الثاني أو الثالث حيث لم يكن هناك حوزة علمية[١] أو مركز للبحوث، أو جامعات ذات مستوى علمي مرموق لتمحص تلك الأخبار.

فقد كان كل من لديه شيء يسير من علم ويستطيع أن يكتب، ملأ كراسة وبدأ يكتب فيها كل ما يسمع من فلان وعلان إذا بدا له أنه طيب حسب الظاهر، وغلب على ظنه أنه تقي ورع دون أن يطلع على باطنه وهدفه، ودون أن يتضح له صدقه من كذبه، بل كان ما يفعله اعتمادًا على ظاهر دينه وتقواه فحسب، لهذا أخذ عنه خبرًا وجمعه، وكمثال على ذلك نقول: «**إن الشيخ الصدوق كان إنسانًا محترفًا يبيع الأرز في قم**، كتب كراسًا جمع فيه

(١) المدرسة الدينية تسمى عند الشيعة بالحوزة الدينية أو الحوزة العلمية .

كل ما سمعه عمن رآه حسنًا ونقله، ومحمد بن يعقوب الكليني أيضًا كان بقالاً في بغداد وقد جمع ودَوَّنَ طوال عشرين عامًا كل ما سمعه من أهل مذهبه واعتمد عليه، لأن تلك الفترة لم يكن فيها رجال دين بالمعنى المعروف كما يسمون في إيران بالروحانيين».

ومنذ زمن رسول الله ﷺ إلى تلك الفترة لم يكن هناك أية امتيازات خاصة لطبقة رجال الدين المعتمدين أو غير المعتمدين. ولم يكن في الإسلام طبقة خاصة تسمى رجال الدين (الروحانيون)، وإننا لم نسمع عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أو أمير المؤمنين ﷺ قد لقب بالروحاني، أو سُمي بآية الله العظمى أو حجة الإسلام أو فخر الإسلام أو عرّفوا أنفسهم بهذه الألقاب.

لم تكن هذه المسميات إلا بعد مضي ثلاثة قرون من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم وجدت المذاهب فاخترع كل واحد ما يحلو له من الألقاب. إذن هذه الألقاب والعناوين ليست إلهية، بل يصدق عليها ما قاله الله تعالى للمشركين في سورة النجم الآية ٢٣: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ .

حتى الكُلَيْنِي لم يسم نفسه ثقةَ الإسلام. ولم يطلق عليه مثل هذا الاسم في عصره. بل المتمذهبون هم الذين أطلقوا عليه هذا اللقب.

والعجيب حقًا أن لقب (آية الله) أو (حجة الإسلام) أكبر عندهم وأجل من وصف (ثقة الإسلام) ومع ذلك فكل الذين يدّعون لأنفسهم لقب (آية الله) أو سماهم الناس كذلك هم يقلدون الكليني الملقب بثقة الإسلام -وهو أقل رتبة منهم- وهم يحتجون بكل ما كتب هو وأمثاله ويعتبرون كتاب الكليني كافيًا لدينهم ومذهبهم !!.

ثم بيَّن البرقعي هدفه من تأليف هذا الكتاب فقال: هدفنا من تأليف هذا الكتاب ما يلي:

١) لقد دخلت إلى الإسلام خرافاتٌ باسم الإمام، ونحن نعلم أن الخرافات في الدين لا يقبلها العقلاء والعلماء بل هي سبب نفرتهم، وقد دخلت هذه الخرافات على الغالب عن طريق وضع الحديث، وعن طريق الثقة بالمتقدمين، ولذلك يجب تطهير ساحة الإسلام من أمثال هذه الشوائب.

٢) قد أسستْ معظم طوائف الشيعة التي تبلغ قريبًا من مئة فرقة مذهبها على هذه الأخبار، وهذه الأخبار الخرافية تساعدهم على نشر نظرياتهم.

لذلك ومن أجل إزالة أسباب التفرقة والتنافر بين المسلمين والوصول للوحدة ينبغي ويجب تأليف كتاب كهذا.

٣) وقد تلاعبوا بآيات القرآن وصرفوها عن وجوهها عن طريق هذه الأخبار والأحاديث على الغالب، وأسقطوا معنى الآيات الإلهيّة من الاعتبار عن طريق تفاسير مفتراة باسم الإمام، وهنا يجب أن يكون واضحًا أن رواة هذه الأخبار لم يكن غرضهم سليمًا.

٤) كما أن هذه الأخبار المختلقة كانت سببًا لسوء ظن جمهور علماء المسلمين وطعنهم بالشيعة وهذا ما يدفع بنا إلى أن نسعى إلى تبيين الجيد من الرديء وتمييز الصحيح من الباطل.

٥) لقد استقى معظم شعبنا -هنا في إيران- عقائده في الغالب من كتاب «الكافي» وأمثاله، ثم إنك إذا أردت أن تبصرهم بالحق وتوجههم إلى العقائد الصحيحة أبْوا عليك ذلك . فلابد أن يُوضَّح لهم أن العقيدة لا يمكن أخذها من خبر، خاصة أن جميع علماء الشيعة ومحققيهم قالوا وكتبوا على أن خبر الواحد ليس بحجة، ولا يصلح للاعتقاد[1] . والأخبار التي يضمها «الكافي» فيما يتعلق بالعقيدة كلها أو معظمها من أحاديث الآحاد.

وبعد هذا بدأ ذاك العالم الشيعي المجتهد الكبير في النظر في الأحاديث التي ذكرها الكليني في الأصول من «الكافي»، وتتبعها تتبعًا دقيقًا، ذاكرًا رأيه في الأسانيد والمتون، مستندًا إلى القرآن الكريم والعقل، وأقوال الشيعة هم أنفسهم.

وأنقل هنا بعض ما جاء في هذه الدراسة العلمية العميقة الفذة. وسأكتفي بكتاب «الحجة»، ذاكرًا بعض الأحاديث التي تحدث عنها البرقعي. تحت «باب: الاضطرار إلى الحجة» أشار البرقعي إلى الأحاديث الثلاثة التي جاءت في البداية، وبيَّن ضعف السند، ثم قال عن الحديث الرابع:

حديث٤ : سنده: يقول المجلسي والكليني نفسه: إنه مرسل، ونقول: إنه ضعيف لوجود يونس بن يعقوب الذي روى خرافات باسم الإمام، مثلاً روى كذبًا أن الآيات التي ذكرها الله ﷻ في كتابه في الحديث الثاني عن الإمام الباقر أنه قال: لما قال الله تعالى في سورة القمر الآية ٤٢ : ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَـٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ .

قال الإمام الباقر: يعني الأوصياء كلهم، أي، أن قوم فرعون كذّبوا بالأوصياء وأئمة آل محمد . بالله عليكم انظروا إلى أعداء القرآن كيف تلاعبوا به، وسنبحث ذلك في بابه وأمّا متنه فيقول، قال هشام لرجل من الشام: هل أقام الله للناس حجة ودليلاً كي لا يتفرقوا؟ فقال

---

(١) هذا في مذهب الشيعة والمتكلمين، وأما أهل السنة فإن الحديث الصحيح حجة في العلم والعمل لحصول الاطمئنان الكافي أن رسول الله ﷺ قد قاله .

الشامي: نعم، جاء بالكتاب والسنة، قال هشام: فهل نفعنا الكتاب والسنّة في دفع الاختلاف عنّا؟ فقال الشامي؟ نعم، قال هشام: فلماذا اختلفنا معًا؟ وَسِرْتَ إلينا من الشام لتخالفنا؟ قال، فسكت الشامي ولم يتكلم، ثم سأل الشامي هشامًا، والآن من يدفع الاختلاف بيننا؟ فقال هشام: إنه الإمام القاعد هنا.

ونقول إن هشامًا عمد هنا إلى المغالطة ونقول له : إن كان الإمام يدفع الاختلاف فلماذا لم يدفع الخلاف، وأحدث مائة مذهب في الإسلام ! وإذا قالوا إن الناس لم يرجعوا إلى الإمام وأشاحوا بوجوههم عنه، فإننا نجيب بذلك فيما يتعلق بالقرآن ونقول إن القرآن دافع للاختلاف ولكن تجار الدين لم يرجعوا إليه بلا غرض، ولو رجعوا إلى القرآن لزال الاختلاف، ولكنهم هجروا القرآن وتركوه.

ورجحوا الأخبار المذهبية على القرآن، وذلك خلافًا لقول الله تعالى حيث قال في سورة الشورى الآية : ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وقال تعالى في سورة النساء الآية ٥٩ : ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ .(انظر: ص١٢٥) .

وفي باب: «الفرق بين الرسول والنبي والمحدَّث»

قال البرقعي: عندما قرأت هذا الباب أسفت جدًا، لأن الكليني وأمثاله يحرفون آية من الآيات أو يزيدون فيها، أو ينقصون منها، ثم يبنون أشياء أخرى على صنائعهم الجديدة هذه وعلى تحريفهم. ويأتون بمقامات للأئمة، ففي هذا الباب ومن هذه الروايات أتوا بآية محرفة ويريدون بالاستناد إليها أن يثبتوا مقام الوحي للإمام، وتلك الآية هي: يقول الله تعالى في سورة الحج الآية ٥٢ :﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾[ولا مُحدَّثٍ] ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ ، روى الكليني ورواته عن الإمام: أن المقصود من المحدَّث هو إمام تأتي الملائكة إليه بالوحي ويحدثونه، وثمة فرق بينه وبين الرسول والنبي، والفرق هو أن الرسول والنبي يريان الملك ولكن المحدَّث وهو الإمام لا يرى الملَك. إذن يوحى إليه ولكنه لا يرى الملك ولكنه يسمع كلامه.

أقول: راجعت القرآن ورأيت أن كلمة (ولا محدث) في هذه الآية زيدت في افتراء الرواية ولم ترد في آية ما في القرآن، ويفهم من الرواية أنَّ الأمامين الباقر والصادق أضافا كلمة (المحدث) ثم قالا نحن المحدثون !!.

ما العمل إزاء هذه الافتراءات المخالفة للقرآن ؟

وترى ماذا نقول لمقلدي الكليني المتعصبين !!. ألم يقرؤوا القرآن حيث قال الله تعالى في سورة الحجر مع التأكيد الشديد: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ وقال

تعالى في سورة البروج الآية ٢٢ :﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ وقال في سورة يونس الآية ٦٤ : ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقال في سورة الأنعام الآية ٣٤: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقال في السورة نفسها الآية ١١٥ : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ . وتعهد الله في هذه الآيات وأمثالها بشديد التأكيد أن يحفظ القرآن من الزيادة والنقصان، هل نسي الله -سبحانه- قوله، أم كان عاجزًا وغير قادر أن يحفظ القرآن من التحريف -حاشا لله- أم أن الإمام الصادق يحق له أن يزيد كلمة في القرآن ؟! أم أن الرواة يفترون ويكذبون ! وضعّف المجلسي الرواية التي تقول بوجود كلمة المحدَّث في القرآن لأن أحد رواة الحديث هو علي ابن حسان ويبدو أنه لُقِّب بالهاشمي حيث ضعفّه النجاشي وغيره من علماء الرجال وعدوه من الغلاة.

يقول النجاشي : ضعيف جدًا ذكره بعض أصحابنا بين الغلاة فاسدي الاعتقاد له كتاب تفسير «الباطن»، هذيان كله، كتب ابن الغضائري والممقاني عنه ما يلي: له كتاب سماه تفسير «الباطن» لا يمت إلى الإسلام بصلة والراوي الآخر هو ابن الفضال الواقفي وهو من الكلاب الممطورة ، وعلي بن يعقوب الهاشمي مجهول الحال، لقد عرّف هؤلاء المجاهيل الزنادقة أن القرآن محرف فاعتمد الكليني على كلامهم ثم أصبح كل مجتهدي المذهب مقلدين للكليني !! فأي اجتهاد هذا ؟!. (انظر: ص١٣١ : ١٣٢) .

وفي باب: «أن الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى»:

قال البرقعي: روى الكليني ثلاثة أحاديث في هذا الباب وعدها المجلسي ضعافًا، لأن رواتها لا اعتبار لهم، بل كانوا فاسدي الدين وأتوا بخرافات في الإسلام، وأما متونها فتخالف العقل والقرآن، لأنه يقول إن الأئمة خلفاء الله، نقول: إن الإمام من البشر يحتاج كغيره من البشر إلى البول والغائط وإلا يمرض، والإنسان الذي يموت بحمى بسيطة كيف يمكن أن يكون خليفة الله، بالإضافة إلى ذلك، أن الخليفة يكون عندما يذهب السلف أو يموت، ليجلس أحد مكانه، وليس بمقدور أحد الوصول إلى مقام الألوهية ليكون خليفته، قد أُغمي نبي من الأنبياء كموسى لما لم يستقر الجبل فكيف يخلف المقام الإلهي الذي يدبر المليارات من المجرات. . .إلخ (انظر: ص١٤٩) .

وفي باب: «أن الأئمة نور الله عز وجل»

قال البرقعي: روى في هذا الباب ستة أحاديث وقال المجلسي: إن الأول والثالث والرابع والخامس ضعاف والثاني مرسل والسادس مجهول، ورواتها هم علي بن مرداس المهمل، وابن الفضَّال الواقفي، وعلي بن أسباط الفطحي، وسهل بن زياد الكذاب

الملعون. والآن لاحظوا يا إخوتي حال المتن، وانظروا كيف أن هؤلاء فاسدي المذاهب الكذابين تلاعبوا بآيات القرآن وقد عمدوا إلى التحريف المعنوي. هذه الأحاديث تستدل بآيات وتقول إن الأئمة من النور ونحن نورد الآيات ومن بين هذه الآيات الآية الثامنة من سورة التغابن قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ ما هو النور الذي أنزله؟ قال تعالى في سورة المائدة ١٥: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ وقال تعالى في سورة النساء الآية ١٧٤: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ وقال تعالى في سورة آل عمران الآية ١٨٤ في وصف الأنبياء ﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ والآيات الأخرى الصريحة تقول إن الله أنزل كتابًا وهو نور وهداية، ولم يقل الله قط إنا أنزلنا إنسانًا وهو نور ومن نورا! لست أدري من أين وكيف أُنزل الأئمة ومتى قال الله نحن أنزلنا الأئمة ؟، أليس هذا تحريفًا معنويًا، وتلاعبًا بالقرآن ؟ ، ألم يكن الإمام الصادق عربيًا؟ ألم يكن يعرف أن الله أنزل قرآنًا لا بشرًا ؟!! كيف نشر هؤلاء الرواة الأكاذيب باسم الإمام قال النبي ﷺ: «إن هذا القرآن هو النور المبين والحبل المتين».

ويقول سيدنا الأمير في «نهج البلاغة» الخطبة ١٩٨: (ثم أنزلَ عليه الكتاب نورًا لا تطفأُ مصابيحهُ وسراجًا لا يَخبُو توقُدُهُ).

وقد قال في خطبة ١٨٣ عن القرآن: أنه (أتمّ نوره وأكمل به دينه).

وقال في خطبة ١٥٨: (والنور المقتدي به هو ذلك القرآن).

وقال في خطبة ١٥٦: (عليكم بكتاب الله فإنه الحبل المتين والنور المبين).

وقال في الخطبة ١١٠: (واستشفوا بنوره فإنه شفاءُ الصدور).

وقال في خطبة ٢: (والنور الساطع والضياء اللامع) وكثير من كلماته الأخرى، كما أن غيره من الأئمة قالوا: إنَّ القرآن نور.

أما الآيات التي استدل بها الكذابون على أن الإمام هو النور هي الآية ١٥٧من سورة الأعراف حيث رغّب الله اليهود ليؤمنوا بالرسول وبكتاب الله.

قال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ هل من أحد يعرف العربية يضع في احتماله أن يكون النور المنزل مع الرسول ﷺ غير القرآن، فإذا كان المقصود من النور عليًا لماذا لم يذكر اسمه ؟! هل الله ﷻ -والعياذ بالله- عمل بالتقية أم الرواة الكذابون يختلقون ؟! ألا يدري هؤلاء أن الأئمة أنفسهم اهتدوا بسبب القرآن حيث جعله الله نورًا كما قال تعالى في سورة الشورى الآية ٥٢ مخاطبًا نبيّه

قائلاً: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾.

وأيضًا قال تعالى في سورة التحريم الآية ٨: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾؟ هل الإمام من المؤمنين الذين يسعى نورهم بين أيديهم أم أنه هو نفسه نور؟! ليت شعري ماذا يريد هؤلاء الوضاعون بنقلهم هذه الروايات المخالفة للقرآن؟! هل أرادوا أن يقولوا إن القرآن ليس نورًا وهداية، بل النور هو بعض أتباعه؟! إذا قام سيدنا الأمير ﷺ يومَ القيامة أمامهم يسألهم بأي حق جعلتمونا آلهة ترى ماذا يجيبون؟ على سبيل المثال قال سهل بن زياد عن هذه الآية: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إن فاطمة نور السموات والأرض.

ويبدو أن هذا الكذاب جعل فاطمة ﷺ إلهًا. وقال بصدد آية: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ إن الله سيتم الإمامة مع أن النور مفرد مذكر، فلابد أن يقول الله متم أنواره ليصدق ذلك على الأئمة!! (انظر: ص١٥١: ١٥٢).

وفي باب: «أن الآيات التي ذكرها الله في كتابه هم الأئمة»:

قال البرقعي: روى ثلاثة أخبار في هذا الباب، يقول المجلسي بضعف الأول والثاني وأن الثالث مجهول، وأن بعض رواتها من أسوأ خلق الله، من بينهم أحمد بن هلال العبرتائي الخبيث الملعون المغالي والمرائي الذي كان يتاجر بالتصوف كما نقل الممقاني في المجلد الأول من كتاب الرجال ص٩٩ والشيخ الطوسي والنجاشي وآخرون أن أحمد بن هلال حج أربعًا وخمسين مرة ذهب عشرين مرة منها ماشيًا، مع هذا لعنه سيدنا العسكري ﷺ وسبه وطلب من الله له العذاب وكتب لنائبه قاسم بن علا: أمرنا لك أن تعلم عن الرجل المرائي الصوفي أحمد بن هلال -لا رحمه الله- ولا أزال أقول لا رحمه الله ولا غفر خطاياه لأنه يتكلم برأيه وإن شاء الله سيكون مثواه النار، نحن نصبر حتى يقطع الله عمره ونعلن لأصحابنا أنه ليس في رحمة الله، ونحن بريئون منه.

والآن كيف روى الكليني الروايات عن رجل كهذا؟!!، روايات هدفها الوحيد هو هدم الإسلام، إذ يريد الكليني أن يثبت مقام الإمام وعلوم الإمام عن طريق هؤلاء الرواة، وينقل كل خرافة باسم الإمام وعلومه وعن رجال كهؤلاء، مثلاً روى في هذا الباب هذا الراوي وأمية بن علي وداود الرقي وهما من الغلاة، رووا عن الإمام الصادق تفسيرًا يتعلق بالآية ٤٢ من سورة القمر: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ۝ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ فيه أن الإمام قال إن الآيات التي كذبها آل فرعون، كنا نحن الأئمة تلك الآيات.

بالله عليكم إذا كانت هذه هي علوم الأئمة يعني قولهم أن أتباع فرعون كذبوا بإمامة

الإمام الصادق فكيف تكون علوم الآخرين!!

انظروا كيف يهزأ هؤلاء الرواة ويسخرون بكتاب الله ، والعجب من المجلسي لماذا يؤوّل ويقبل الخرافات التي في «الكافي»، وإذا كان الأساس هو التأويل والتوجيه فيمكن أن يؤوّل أي كفر وزخرف من القول ويوصف بالإيمان والحقيقة، هذه الخرافة في الحديث الثاني نقلت عن الإمام الباقر.

وروى عنه أيضًا في الحديث الثالث أنه قال، إن المقصود من الآية ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ هو سيدنا علي رضي الله عنه، حيث تساءل كفار مكة فيما بينهم عن خلافته، مع أن مشركي مكة لم يقبلوا رسالة محمد ﷺ أصلاً، وهذه السورة «النبأ» نزلت في مكة وبما أنه في هذه السورة وردت أخبار القيامة فإن المشركين لم يقبلوها وتساءلوا فيما بينهم عن خبر القيامة بدليل أنه جاء بعد هذه الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَـٰتًا ۝١٧ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ ، إن «النبأ العظيم» هو خبر القيامة ولا علاقة له بالخلافة.

وفي مكة كانوا لا يؤمنون بالرسول نفسه فكيف يعتبرون خلافة علي نبأ عظيمًا.

وبالإضافة إلى هذا فإن هذا النبأ العظيم ورد في سورة ص أيضًا من الآية ٦٧، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌا۟ عَظِيمٌ ۝٦٧ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ وهذه السورة مكية أيضًا إذًا النبأ العظيم ليس عليًا مع أن سيدنا الأمير رضي الله عنه نفسه يقول في دعاء يوم الاثنين في الصحيفة العلوية أنه يؤمن بالنبأ العظيم وقال أيضًا: «الحمد لله الذي هداني للإسلام وأكرمني بالإيمان وبصّرني في الدين وشرفني باليقين وعرّفني الحق الذي عنه يؤفكون والنبأ الذي هم فيه مختلفون»، يبدو أن هؤلاء الرواة المختلقين لم يطلعوا على كلام سيدنا الأمير رضي الله عنه نفسه.

والعجيب أن الكليني يريد أن يقول عن الآيات المذكورة أن المقصود منها هم الأئمة مستدلاً أيضًا برواية من لا دين لهم. (انظر: ١٥٦-١٥٧) .

وفي باب: «أنَّ من وصفه الله في كتابه بالعلم هم الأئمة رضي الله عنهم»:

قال البرقعي: قد روى في هذا الباب حديثين، يقول المجلسي إن سند الأوّل مهمل ولكننا نقول إنه لا اعتبار له لوجود عبد الله بن المغيرة حيث يعتقد أن الإمام يعلم الغيب ويخبر عما في ضمير الإنسان، وغيرها من العقائد الفاسدة، وقال الطبرسي إن الذي يعتقد أن الغيب يعلمه غير الله خارج عن الإسلام، وأما متنه فيقول، عن الآية ٩ من سورة الزمر: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ .

قال الإمام: إننا الذين يعلمون وأعداؤنا الذين لا يعلمون !!، أراد الكليني بهذا الحديث أن يثبت أن كل من يصفهم القرآن بالعلم هم الأئمة، هذا وأمثاله من الأخبار تنافي القرآن والعقل، والله تعالى قد ذكر في القرآن كثيرًا من الذين لم يكونوا أئمة وكانوا علماء، ومنهم العلماء المفرقين للجماعة ! حيث سماهم العلماء، ففي الآية ١٩ من سورة آل عمران، سمى علماء اليهود علماءً، ومثل الآية ٦٦ من آل عمران أيضًا، والآية ١٦٢ من سورة النساء وفي مئات من الآيات غيرها.

إذن لا تنحصر صفة العلم بالأئمة في كتاب الله، ثانيًا: نزلت الآية ٩ من سورة الزمر في مكة ولم يكن هناك أئمة حتى يذكرهم بصفة العلم، ويقول في هذا الحديث، إن شيعتنا وحدهم هم أولو الألباب، وهم العقلاء، أما غيرهم فلا عقل لهم، وهذا لا يصح أيضًا، لأن الله تعالى قال في آخر سورة آل عمران الآية ١٩٠: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ولا يخصص الشيعة فقط، بالإضافة إلى أنه من غير الصحيح أن يقول الإمام في كل أبواب الكافي، أنا وأنا وأنا... ويمجد نفسه مرارًا وتكرارًا ويقول أنا العلم فقط وأنا الزاهد فقط وأنا العاقل فقط وأنا الراسخ في العلم فقط، هل تليق الإمامة بإمام كهذا ؟! أجل يكون ذلك إمام المتكبرين لا إمام المتقين، فالكليني ورواته نصبوا إمامًا متكبرًا معجبًا بنفسه، ثمَّ إنَّ ما نسب إلى الأئمة في كتاب «الكافي» يكفي لكي يظهر أن إمام الكليني المزعوم هو إمام جاهل خرافي لا علم له. (انظر: ص١٦٢).

وفي باب: «أن الراسخين في العلم هم الأئمة»:

قال البرقعي: روى هنا ثلاث روايات تقول إن الراسخين في العلم هم النبي والأئمة وحدهم، وهذه الروايات بغض النظر عن السند تخالف القرآن والعقل ونهج البلاغة، وإسنادها أيضًا ضعيف جدًا وذلك لوجود علي بن حسان المغالي الكذاب في سنده حيث كان له تفسير باطني ليس فيه من الإسلام شيء وأيضًا لوجود عبد الرحمن ابن كثير، الضعيف الوضّاع ولوجود محمد بن أورمه المغالي الذي خلط في كتبه الحق بالباطل وكان لا يعتمد عليه. وأما متنها: فقال الإمام عن سورة آل عمران الآية ٧: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾.

قال الإمام: نحن الراسخون في العلم، قد فصلنا نحن عن معنى هذه الآية في مقدمة تفسيرنا للقرآن الكريم[1].

---

(١) تابشي از قرآن = قبس من القرآن وهو باللغة الفارسية.

أقول : إن كثيرًا من الناس قد تنحوا عن القرآن وابتعدوا عنه بسبب هذه الروايات المختلقة، لما قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ . فهؤلاء المغرضون يقولون إن في القرآن آيات متشابهات، ونحن لا نفهم معناها ولا تأويلها وطبقًا لهذه الروايات من «الكافي» فإن من يعلمها هو الإمام وحده، ولأننا لا نفهم تلك الآيات ولا ندري معناها فعلينا أن نغض البصر عن الآيات المتشابهات لأن الإمام قال لا يعلم تأويله أحد غيرنا، ومن جانب آخر أن الآيات المتشابهات غير معروفة وكل آية يمكن أن تكون متشابهة، إذن لابد أن نغض الطرف عن القرآن كله، هذا المنطق الخطأ وهذه المغالطة هي التي جعلت القرآن بعيدًا عن الناس، وكان بُعد الناس عن القرآن الكريم تحت ظلال هذه الروايات المكذوبة ! (انظر: ص١٦٣) .

وفي باب: «عرض الأعمال على النبي والأئمة رضي الله عنهم»:

قال البرقعي : روى الكليني عدة أحاديث ضعيفة في هذا الباب، حيث تفيد أن أعمال الأبرار والأشرار تعرض على النبي ﷺ والأئمة وهم يعلمون أعمال الناس خيرها وشرها، وأحد هؤلاء الرواة هو علي بن أبي حمزة البطائني الذي أسس مذهب الواقفية، وأكل أموال سيدنا الكاظم، ولعنه الإمام الرضا، والآخر عثمان بن عيسى شريكه في الاختلاس والخيانة، والآخر عبد الحميد الطائي، وأمثال هؤلاء و كلهم سعى في تشويه القرآن ووضع الروايات المخالفة له منها ما روي في هذا الباب من أن الأعمال تعرض على الأئمة استنادًا إلى ما جاء في الآيتين ٩٤و ١٠٥ من سورة التوبة حيث قال تعالى للمنافقين الذين لم يحضروا غزوة تبوك وجاءوا ليعتذروا من النبي ﷺ بعد رجوعه لهم ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ وعليكم أن تفادوا ذلك في المستقبل حتى يرى الله والمؤمنون أعمالكم. ونحن سنأتي بالآية كي تظهر خيانة الرواة، ولكي يتبين أن هذه الآيات لا علاقة لها بعرض الأعمال على الأئمة ولا تتعلق بعرض أعمال المؤمنين إطلاقًا . . .إلخ (انظر: ص١٧١) .

وفي باب: «أن القرآن يهدي للإمام»:

قال البرقعي : اعلم أن القرآن هادٍ لجميع المؤمنين والمتقين وهو هادٍ للنبي ﷺ نفسه كما قال تعالى له : ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ﴾ إذن على كل إمام ومأموم أن يرجع إلى القرآن ويهتدي به وببركته، أما هؤلاء الغلاة فيتخيلون

أن القرآن أنزل ليهدي الناس إلى الإمام، مع أن القرآن يهدي إلى الطريق المستقيم لا إلى الأشخاص، وهذا أمر واضح، على كل حال حرّف الكليني وأضرابه القرآن ليصلوا إلى أهدافهم.

في هذا الباب روى الكليني حديثين، ورواته إما من الغلاة أو من الواقفية من أعداء سيدنا الرضا ﷺ كإبراهيم بن عبد الحميد الواقفي إذ نقل الآية ٣٣ من سورة النساء في الحديث الأول وحرَّفها، قال الله تعالى في هذه الآية بعد آيات الإرث: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ لأنه كان معروفًا في تلك الأيام أن يتعاقد اثنان على المودة والوفاء وأجيز ذلك في الإسلام، وقد كان نص المعاهدة «تعاهدنا أن دمك دمي وثأرك ثأري وحربك حربي وسلمك سلمي تورثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك وتعقل عني وأعقل عنك» . ولما تعاقدا توارثا، وإلى هذا العقد تشير الآية ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ .

أما الكليني أو رواته كسروا الهمزة في (إيمانكم) التي هي بالأصل مفتوحة، وروى عن الإمام أو افترى عليه القول أن المقصود من هذه الجملة الإمام حيث يقبل إيمانكم عن طريق هؤلاء الأئمة، لاحظوا مدى جهل هؤلاء الذين لا يفرقون بين الفتحة والكسرة، ويريدون أن يخرجوا الإمام من هذه الآية وإن كانت كلمة الإمام لا تتفق مع عنوان الباب لأن عنوان الباب هو أن القرآن يهدي الناس إلى الإمام، ولا يستنتج هذا من هذه الآية وأنا لا أظن أن هذا التحريف وقلب الفتحة كسرة كان سهوًا، بل صانعو المذهب أبطنوا سوءًا .

وأما متن الحديث الثاني: فنسب للإمام قولاً ليثبت أن القرآن هادٍ للإمام بعد ما أورد الآية: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ قال الإمام: التي هي أقوم: هو الإمام، ولم يصل فهم الراوي إلى أن (التي هي) مؤنث وليس لنا إمام مؤنث ! وهذه الآية لا تتعلق بالإمام إطلاقًا.

هل الكليني كان جاهلاً إلى درجة أنه لم يفهم هدف الرواة من وضع هذه الروايات ؟! ولماذا قبل الشيعة هذه الأحاديث وعدُّوها من عقائدهم !! (انظر: ص١٦٨-١٦٩) .

وفي باب: «أن الأئمة ورثة العلم يورث بعضهم بعضًا العلم»:

قال البرقعي : نقل الكليني في هذا الباب روايات تدل على توارث العلم، وهذا يخالف الشرع والعقل لأن أمير المؤمنين ﷺ قال مكررًا: علمني رسول الله، ولم يقل ورثني رسول الله العلم.

قال جابر بن عبد الله كما نقل الممقاني في رجاله ص١٩٩ وغيره من علماء الرجال عنه : (أنا رأيت محمد بن علي الإمام الباقر رضي الله عنه في المكتب، إذ قال سيدنا السجاد رضي الله عنه له: ذهب ابني إلى المكتب للتعلّم أرسل إليه ليأتي، قال جابر أنا أذهب لزيارته، وزد على ذلك أن هناك ألوف الروايات قال فيها الأئمة حدثني أبي عن آبائه أو أخبرني أبي عن آبائه ومن جملة الأخبار ما قاله سيدنا الرضا في نيسابور: حدثني أبي موسى بن جعفر. . . إلى الآخر.

إذن علم الأئمة كغيرهم من الناس كان عن طريق التعليم والتعلم ولم يكن بالإرث، لأن العلم والمعرفة يكونان إما بالكسب والتعليم أو بالوحي وحيث إن هناك إجماعًا على عدم نزول الوحي على الإمام فيكون علمهم بالتعليم والتعلم قطعًا .

والعلم عن طريق الإرث لا يصح؛ لأن لكل إمام عدة أبناء فكيف يرث أحدهم العلم عن أبيه ولا يرثه الإخوة الآخرون.

هذا الكليني ورواته كانوا حفنة من الجهال وعديمي التبصر والدراية كالصوفية، إذ الصوفية تقول: إن سلسلة الإرشاد تصل إلى ابن المرشد بالإرث.

وهؤلاء يقولون إن العلم يصل إلى الابن عن طريق الإرث !! وهم بذلك لم يُعملوا الفكر ويتأملوا ليعلموا أن الإرشاد والدعوة إلى دين الحق واجبان على كل المسلمين لا يأتيان إرثًا لشخص معين وكذلك التعلم، فـ«طلبُ العلم فريضة على كل مسلم» إمامًا كان أو مأمومًا، فضلاً عن هذا كله فإن روايات هذا الباب تُخالف روايات باب فقد العلماء في هذا الكتاب نفسه.

روى عن الإمام الصادق قال: (إن أبي كان يقول إن الله لا يقبض العلم بعدما يهبطه ولكن يموت العالم فيذهب بما يعلم) إلا أن يكتب ذلك في كتاب أو كراس، إذن كل عالم يذهب علمه وتزول محفوظاته الذهنية بموته وقبض روحه.

ولذا قال الإمام الصادق في باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة: (القلبُ يتكل على الكتابة) وقال في حديث آخر: (اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا) والسادات الأئمة أنفسهم كان لهم كتب جامعة أخذوها عن آبائهم، وقال الرسول ﷺ: «قيدوا العلم بالكتابة».

كأن الكليني هذا لم يكن مطلعًا على باب آخر من كتابه ! وهو باب رواية الكتب، وجمع الأضداد في «الكافي» . يقول في باب لابد من كتابة العلم، وفي باب آخر يقول: لا يلزم ذلك، وعلم الأئمة عن طريق الإرث وبذلك يكون كأنه لا يعتبر الأئمة من البشر،

وفضلاً عن هذا، لا فضيلة لعلم يكون عن طريق الإرث وفضل العلم لكسبه وتعليمه ومشقته ! وعلى ما ذكرنا يكون الباب التالي أيضًا مخالفًا للقرآن والعقل. (انظر: ١٧٥-١٧٦) .

وفي باب: «أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء» :

قال البرقعي : روى الكليني في هذا الباب عدة روايات كلها تخالف صريح آيات القرآن ومعظم رواته من الضعفاء، كعلي بن حكم راوي سلسلة الحمير، وعبد الرحمن بن كثير الضعيف فاسد العقيدة والغالي، وزرعة بن محمد الواقفي الذي عده علماء الشيعة من الكلاب الممطورة.

وأما متن الروايات: في الحديث الأول قلل الإمام : (نحن أمناء الله في أرضه) هنا لابد من التساؤل: على أي شيء كانوا أمناء الله ؟! قال تعالى في آخر سورة الأحزاب: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾.

هل أراد الراوي أن هذا الإنسان الظلوم الجهول الذي قبل الأمانة هو الإمام وإلا فليس لله أمانة خاصة.

وبعد ذلك يقول: قال الإمام : (إنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق) . وهذا يخالف صريح القرآن لأن الله قال لنبيه: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ هذا من جانب، مع أن النبي ﷺ كان يعاشرهم وعلى الرغم من ذلك ما عَلِمهم، أما الإمام الذي لم يعاشر أحدًا ولم يعرف اسمه كيف يعرف ومن أين له إذا رأى أحدًا من الناس بأنه مؤمن أو منافق؟

هل هذا الإمام الذي نقل عنه الراوي كان جاهلاً بالقرآن كالراوي نفسه؟!

نحن نقول: لا ؛ الإمام الصادق من العرب خبير بالقرآن لكن هؤلاء الرواة هم الذين أظهروه بمظهر المخالف للقرآن، ثم إن الله قال لرسوله في سورة الأحقاف الآية ٩ : ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ .

أما هؤلاء الرواة المخالفون للإسلام فيقولون إن الإمام يعرف إيمان أو نفاق كل واحد يراه! حتى إنهم يقولون إن الإمام قال نعلم أسماءهم وأسماء آبائهم وذلك مكتوب عندنا مع أن الله قال في سورة البقرة الآية ٢٥٥ : ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ .

ويقول أيضًا : قال الإمام: «نحن المخصوصون في كتاب الله» مع أن الله قال : ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ و ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ و﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ولم يقل

للإمام أو المأموم خاصة ! هل غرض هؤلاء أن يجعلوا القرآن كتابًا خاصًا ويبعدون الناس عنه ويبعدون القرآن عن الناس؟ كما فعلوا ذلك.

ويقولون أيضًا قال الإمام: نحن الذي شرع لنا دينه فقال في كتابه ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ . أيها القارئ الذكي لاحظ إلى أي حد وصلوا في تحريفهم القرآن، هذه الآية في سورة الشورى الآية ١٣ : قال تعالى : ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ لا يوجد في هذه الآية، يا آل محمد. انظر: كيف كذبوا على الله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ وأنا أجزم أن هؤلاء الرواة لم يؤمنوا بالله ولا باليوم الآخر، وإلا لما كذبوا على الله كل هذا الكذب.

وفي الأصل هذه الآية نزلت في مكة ولم يكن لمحمد ﷺ آل ولم يكن إمام ووصاية، ثم يقول هنا قال الله في هذه الآية: «لا تتفرقوا فيه كبر على المشركين من أشرك بولاية علي» . أيها المحرفون تعالوا واقرؤوا بأنفسكم الآية في سورة الشورى كنت أفكر عند باب: «أن الأئمة هم الراسخون» لماذا يصر هؤلاء الكذابون على أن يكون الأئمة هم: «الراسخون في العلم» والآن أدركت السبب.

إنهم يصرون على ذلك ليوهموا أتباعهم أن ذلك منزل في القرآن، حتى إذا ما استشكل أحدهم فإنهم يقولون في جوابهم له: هذا تأويل الآيات، والإمام هو الذي يعلم وأنتم لا تعلمون، وبعد ذلك لم يدركوا أن الراسخين لا يحق لهم تأويل الآية أيضًا، بل التأويل خاص بالله تعالى كما ذُكر.

وبالإضافة إلى ذلك قلنا إننا لسنا مأمورين بالتأويل، وإذا لم نعرف التأويل فيكفي أن نعرف المعنى وما تدل عليه الآيات والذي يريد أن يتلاعب بالقرآن سوف نفضحه.

يقول الراوي في هذا الباب في الحديث الثاني: قال رسول الله: إن محمدًا ورث علمَ من كان قبله من الأنبياء والمرسلين وهذه مخالفة صريحة لما جاء في القرآن لأن القرآن نزل على النبي بعد الأربعين من عمره، ويقول الله له في سورة الشورى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾ .

وقال في سورة القصص الآية ٨٦: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ . والنبوة لا تورث أصلاً وهي تفضل إلهي وتكون عن طريق الوحي لا عن طريق الإرث، وإلا فعن من ورث سيدنا آدم عليه السلام النبوة، إن الراوي الوضاع لم يعرف كيف يضع ! لابد أن يقول إني ورثتُ لا أن محمدًا ورث.

على كل حال الراوي الجاهل صنع ما شاء، ولكن العجب من مدعي العلم والاجتهاد أن يقلدوا في الأصول والفروع الكليني الذي بضاعته قليلة.

يقول في الحديث الثالث: إن محمدًا ورث سليمان وإنا ورثنا محمدًا.

كيف ورث محمد ﷺ من سليمان حيث قاس الإمام الصادق الأمر على نفسه وقال: إنا ورثنا محمدًا ؟ ، والإسلام لم يُبْنَ على القياس، هل كان محمد ﷺ ابن سليمان؟ ، هل وصلت نبوة سليمان إلى محمد ﷺ بالإرث؟

لقد دام كتاب «الكافي» بخرافاته هذه طوال ألف عام بين أيدي الأمة ولم يقم أحد ليدرسه ويدقق فيه كي يرى ما جمع الكليني في كتابه من خرافات! بل ازدادوا تقليدًا على مر الأيام، وفضلاً عن هذا سمع الراوي في هذا الحديث والحديث الرابع هذه الأكذوبة واستغرب وسأل الإمام أهو العلم؟

فأجابه الإمام، ليس هذا هو العلم، بل هو شيء يحدث لنا يومًا بعد يوم وساعة بعد ساعة، ذلك العلم الذي يأتيه ساعة بعد ساعة.

هل هو شيء أعلى من الوحي؟ لأنه قال عن العلم الذي وُرِّث من الأنبياء ليس علمًا والعلم الذي يصله يومًا بعد يوم . . . هو العلم.

هل يجوز التلاعب بعقول الناس، هل هناك أخبث من هذا التلاعب بالإسلام؟ هل يمكن للإمام أن يقول مثل هذا، وهنا مجدّ الإمام نفسه كثيرًا، وجعل نفسه خيرًا من الأنبياء وأعلى مقامًا في الرواية السابقة، هل يصح هذا، مع أن الإمام نفسه إذا لم يؤمن بالأنبياء الذين ذكرهم لا يكون مسلمًا. (انظر: ١٧٦-١٧٩) .

وفي باب: «أن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها»:

قال البرقعي : روى في هذا الباب حديثين قال المجلسي بضعف الأول وأن الثاني مجهول، نعم فمن رواتهما سهل بن زياد الكذاب وبكر بن صالح وهو لا نظير له في سرد الروايات التي لا واقع لها ولا صحة ، ولا اعتبار لأخباره.

وأما متنهما فهما على خلاف الواقع ويخالفان القرآن.

يقول في الحديث الأول: قال الإمام: إن الله لا يجعل حجة في أرضه يُسأل عن شيء فيقول لا أدري، مع أن رسول الله كان حجة وكم سئل وأجاب لا أدري واصبروا حتى ينزل الوحي، وكم قال في القرآن: (ما أدري) و(إن أدري)، وقال الله له : ﴿لَا تَدْرِي﴾ ، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ ، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ .

وقال في الخبر الثاني: كنا عند الإمام وأردنا أن نستأذن، ثم سمعناه يتكلم بكلام غير عربي، ثم بكى الإمام وبكينا نحن، يا عجبًا، لم يسأله أحد لماذا بكيت إذا كنت لا تفهم شيئًا! ويستنتج الكليني من هاتين الروايتين أن الإمام يعرف اللغات جميعًا، مع أن رسولَ الله ﷺ لم يكن يعرف اللغة العبرية، لغة اليهود في المدينة، كما جاء في سورة البقرة الآية ١٠٤ قالت اليهود: ﴿رَاعِنَا﴾ لم يفهم الرسول ﷺ قصدهم فقد أرادوا الإساءة إليه حتى نهى الله عن ذلك وقال: ﴿لَا تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا﴾ إذا عرف سليمان منطق الطير فلا علاقة للأنبياء الآخرين بذلك، لأن الأمور الدينية لا تثبت بالقياس، والرسائل التي أرسلها النبي ﷺ إلى الناس للدعوة الإسلامية كانت باللغة العربية. (انظر: ١٧٩-١٨٠).

وفي باب: «أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة وأنهم يعلمونه كله»:

قال البرقعي: روى في هذا الباب ستة أحاديث ضعّف المجلسي خمسة منها، ونحن نضّعفها كلها، لأن فيها رواة متهمين كمنخل الغالي والضعيف الذي كان يبيع العبيد، وكمحمد بن سنان وهو من الكذابين المشهورين ومن الغلاة، وكسهل بن زياد وقد لُعن من قبل الإمام، وكعلي بن حسان المغالي الباطني الكذاب، وكعبد الرحمن بن كثير فاسد المذهب وقد اجتمع في هذه الروايات كل العيوب والمفاسد التي انتشرت في غيرها، وأما متن هذه الروايات فمن شأنها كلها نسف الدين وتخريبه.

يقول الراوي في إحدى الروايات -نعوذ بالله- لم يجمع أحد القرآن بل لا يعلمه أحد إلا علي بن أبي طالب، يريد أن يقول أن الكتاب الذي بين أيدي المسلمين لا يحوي كل الآيات وهو ناقص، لأن عليًا لم يجمع ذلك، وقرآن علي رضي الله عنه اختفى أيضًا وبقي لدى الأئمة ولم يظهروه لأحد، ولا يعلم ذلك إلا حفنة من الكذابين كسهل بن زياد، وعلي بن حسان مع أن الله نص على حفظ القرآن في عشرات من الآيات، وتعهد الله تعالى أن يحفظ القرآن من الزيادة والنقص. (انظر: ١٨٠).

وفي باب: «عرض الأعمال على النبي والأئمة رضي الله عنهم»:

قال البرقعي: روى الكليني عدة أحاديث ضعيفة في هذا الباب، حيث تفيد أن أعمال الأبرار والأشرار تعرض على النبي ﷺ والأئمة وهم يعلمون أعمال الناس خيرها وشرها، وأحد هؤلاء الرواة هو علي بن أبي حمزة البطائني الذي أسس مذهب الواقفية، وأكل أموال سيدنا الكاظم، ولعنه الإمام الرضا، والآخر عثمان بن عيسى شريكه في الاختلاس والخيانة، والآخر عبد الحميد الطائي، وأمثال هؤلاء وسعى كلهم في تشويه القرآن ووضع الروايات المخالفة له، منها ما روى في هذا الباب من أن الأعمال تعرض

على الأئمة استنادًا إلى ما جاء في الآيتين ٩٤و ١٠٥ من سورة التوبة حيث قال تعالى للمنافقين الذين لم يحضروا غزوة تبوك وجاءوا ليعتذروا من النبي بعد رجوعه لهم ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ وعليكم أن تفادوا ذلك في المستقبل حتى يرى الله والمؤمنون أعمالكم. ونحن سنأتي بالآية كي تظهر خيانة الرواة ولكي يتبين أن هذه الآيات لا علاقة لها بعرض الأعمال على الأئمة ولا تتعلق بعرض أعمال المؤمنين إطلاقًا. قال تعالى: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾.

وبعد عشر آيات قال تعالى مرة أخرى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

أيها القارئ العزيز انظر من المخاطب بقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ وقال تعالى في الآية ٢٠٤ من سورة البقرة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾.

إذن، كيف يقول الرواة الكذابون إن الأئمة مطلعون على أعمال العباد خلافًا للقرآن، بالإضافة إلى أن النبي والأئمة في عالم آخر وقال تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾. وقال تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

وإذا عرض عليهم سوء أعمال الأمة مثلاً فإن ما يعرض عليهم هو مدى إراقة الدماء ومدى العصيان والخيانة والجناية ومدى الكذب على المنابر على الله ورسوله وصدور الأحكام المخالفة للحق(١).

هل يعرض كل هذا على النبي ﷺ حتى يحزن دائمًا !! ولا فائدة من ذلك أيضًا، وسيبقى الناس على حالهم، هذه هي نتيجة البعد عن القرآن واتباع الخرافات التي يأتي بها الرواة، ألم يروا قوله تعالى في سورة المائدة الآية ١٠٩ بأن الأنبياء لا علم لهم بأعمال الأمة: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ﴾ ألم يروا قول عيسى عليه السلام عندما قال رب لا علم لي بهم بعد ما توفيتني ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية ١١٧ من سورة المائدة. ألم يروا قول نوح عليه السلام في سورة الشعراء الآيتين ١١٢ و١١٣ ﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ ومئات الآيات الأخرى، نعم يروي الكليني الجاهل بالقرآن في هذا الباب عن

---

(١) هذا تعريض من المؤلف بما تفعله دولة الروافض في إيران ضد المسلمين هناك.

عثمان بن عيسى الخائن عن الإمام (ما لكم تسوؤون رسول الله ﷺ فقال رجل كيف نسوؤه؟ فقال أما تعلمون أن أعمالكم تعرض عليه فإذا رأى فيها معصية ساءه ذلك، فلا تسوؤوا رسول الله وسروه) واستدل الإمام بالآيتين ٩٤ و ١٠٥ من سورة التوبة، حيث لا علاقة لهما بعرض الأعمال، يبدو أن الراوي أراد أن يظهر الإمام جاهلاً بالقرآن.

وفي باب: «أنَّ الطريق التي حث على الاستقامة عليها ولاية علي» :

قال البرقعي : روى في هذا الباب حديثين، ضعفَّهما المجلسي فأحد الرواة يونس بن يعقوب الذي كذب على الله ورسوله كيفما شاء، انظروا الحديث الثاني في باب أنهم الآيات التي ذكرها الله في كتابه .

يقول قال الإمام: قوم فرعون كذبوا بآياتنا يعني كذبوا بالأوصياء كلها! وفي هذا الباب يقول عن الإمام أن سورة الجن الآية ١٦ وهي مكية قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً﴾ هنالك كذب الراوي وأراد أن يقول أن الإمام لم يفهم هذه الآية وقال: «أن لو استقاموا على ولاية علي وأولاده» وفسر طريقة الإيمان بولاية علي والأوصياء ! مع أنه في صدر الإسلام في مكة لم يكن هنالك كلام عن الوصاية والخلافة.

وفي باب: «ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة» :

قال البرقعي :أشكر الله أن الرواة الكذابين جعلوا علم الإمام من الأمور المذكورة في الباب هنا، يعني من مصحف فاطمة ومن الصحف الأخرى من الجفر والجامعة، وهذا تكذيب ضمني للأخبار الواردة في الأبواب الأخرى، التي قالت بأن علم الإمام بالإلهام أو بالوحي أو بالوراثة، وإن كان الرواة لم ينتبهوا إلى ذلك لشدة جهلهم مع أن رواة هذا الباب إما مجهولو الحال كعبد الله الوضّاع، أو الشاك في الدين كأحمد بن محمد البرقي، أو كعلي بن الحكم راوي سلسلة الحمير، وكأحمد بن أبي بشر الواقفي وأمثالهم.

وأما متونها، فالحديث رقم ٢ يقول: جاء ملك إلى فاطمة رضي الله عنها ليؤنسها وحدثها مع أن الشيخ مفيد ادعى الإجماع بأنه لا يوحى لأحد بعد خاتم الأنبياء وقال علي في «نهج البلاغة» في خطبة رقم ١٣١ : (ختم به الوحي) ومعنى خاتم النبوة يعني قطعت الأخبار من السماء، وَذُكِر هذا الباطل في الحديث الخامس أيضًا. (انظر: ص١٨٥) .

وفي باب: «أن الأئمة يزدادون في ليلة الجمعة»:

قال البرقعي : روى ثلاثة أحاديث في هذا الباب، كلها ضعيفة على حد قول المجلسي وأكثر رواتها من الغلاة وعابدي الأئمة.

وأما متنها : فيخالف الشرع والعقل، لأنه جعل هنا معراجًا لكل إمام، وذلك أيضًا في

ليالي الجمعة مع أن المعراج إذا كان بالجسم فهو خاص للرسول ﷺ ، وإلا لا أصل له في القرآن، وإذا كان المعراج بالجسم بلا وسائل طبيعية فهذا يخالف الواقع بل إنه محال، وإذا كان بالروح فكل أحد يمكن أن يدعي المعراج الروحي، والإمام لا يمكن أن يدعي المعراج أصلاً حتى لا يتمسك مرشدو الصوفية بذلك ويقولون إن أبا يزيد البسطامي قد ذهب إلى المعراج ثلاثة عشر ألف سنة ! إن هذه الأخبار تجعل أهل البيت متهمين بالكيد للإسلام وهدمه، وإنهم جعلوا جَدَّهم مطية لألوف الادعاءات الكاذبة ! (انظر: ص١٨٧) .

وفي باب: «أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا» :

قال البرقعي : روى في هذا الباب ثلاثة أحاديث عن رواة كذابين، كسهل بن زياد، حيث قال: إن الإمام إذا شاء أن يعلم فإن الله يعلمه.

هذه الأخبار تخالف العقل والقرآن، لأن مشيئة الله وإرادته تبعًا للإمام، فيعلم الإمام متى شاء ذلك. بل هذا ليس تابعًا حتى لمشيئة الرسل، فقد دعا الرسل ولم يجبهم الله تعالى إلا عندما شاء هو ذلك. قال الله تعالى في سورة الدهر في الآية ٣٠: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾.

وفي سورة التكوير الآية ٢٩ : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ . يقول الله تعالى في هاتين الآيتين إن مشيئتكم تابعة لمشيئة الله ولابد من أن تطلبوا الهداية والتوفيق منه.

ونحن قد أردنا لكم الاختيار والمشيئة.

ويقول الإمام الصادق في دعائه: يا من يفعل ما يشاء ولا يفعل ما يشاء غيره.

إذن روايات هذا الباب تخالف العقل والقرآن معًا، لأن أي عقل سليم لا يمكن أن يدعي أن الله تابع لعبده إلا عقول الغلاة الجهال الكفرة. (انظر: ص١٩٢) .

وفي باب: «أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم»:

قال البرقعي : هذا الباب الذي خالف القرآن صراحة جاء فيه عدة أحاديث وهي كلها إما ضعيفة أو مرسلة، وعدَّ المجلسي سبعة منها مرسلة وضعيفة، ونحن نعجب فأي كتاب هذا الذي يسعى في جمع أخبار أكثرها تخالف القرآن أو تغالي في تعظيم الأئمة ؟!

وكأن هؤلاء يعتبرون قول سلمة بن الخطاب المغالي وسهل بن زياد الكذاب وأمثالهما خير من قول الله تعالى.

وروى في هذا الباب في الحديث الأول عن سلمة بن الخطاب المغالي وعبد الله بن القاسم البطل وهو أيضًا من الغلاة ومن الكذابين: إن كل إمام لا يعلم ما الذي سوف يحدث له وما يؤول إليه فهو ليس بإمام ولا حجة.

مع أن الله تعالى قال لرسوله ﷺ في سورة الأحقاف الآية ٩ : ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ هل يعقل أن رسول الله الذي يوحى إليه لا يدري ما يفعل به وما يحصل له في حين أن الإمام الذي لا يوحى إليه يعلم ذلك . . . أي دين هذا الذي اختلقه الغلاة ؟! (انظر: ١٩٣) .

وفي باب: «أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء» :

قال البرقعي : روى في هذا الباب ستة أحاديث يعد المجلسي خمسة منها ضعيفة ومجهولة، وأحد رواتها إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندي الفاسق والمبتدع ، وقد ضعفَّه علماء الرجال وسموه من الغلاة، والآخر سيف التمار الذي تخالف أخباره القرآن. والآخر أحمد بن محمد البرقي الشاك في الدين، والآخر محمد بن سنان وهو من الكذابين المشهورين ومن الغلاة، والآخر يونس بن يعقوب الفطحي المذهب، والآخر سهل بن زياد الكذاب.

ماذا يتوقع من رواة كهؤلاء سوى ضرب الإسلام والكيد له والغلو في أشخاص ذوي سيرة حسنة لاصطياد السمك في الماء بعد تعكيره بترهاتهم.

روى هؤلاء عن الإمام الصادق في الحديث الأول: أن جماعة من الشيعة أتوا إلى الإمام -والله أعلم أنهم كانوا من هؤلاء الغلاة- قال سيف التمار عن الإمام: لقد جعلوا علينا جاسوسًا -وربما كان هذا سيف التمار نفسه- ولكن سيفًا يقول نظرنا يمينًا وشمالاً فلم نر أحدًا. وقلنا: لا يوجد جاسوس.

فتبين لنا أن الإمام تكلم خلافًا للواقع وبلا علم. فحلف الإمام ثلاث مرات برب الكعبة بأنه أعلم وأزكى من موسى والخضر عليهما السلام ؛ فهما قد أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما سيكون وما هو كائن إلى يوم القيامة ولكنه (أي الإمام) أعطي ذلك إرثًا عن رسول الله .

لا بد أن نسأل سيف التمار:

أولاً : إن الإمام الذي لم يعلم شيئًا عن أصحابه وتكلم على خلاف الواقع بأن هناك جاسوسًا مع أنه لم يكن ثمة جاسوس فأنى لذلك الإمام أن يعلم ما كان وما سيكون إلى يوم القيامة ؟!

ثانيًا : قال رسول الله ﷺ «علامة الكذب كثرة الحلف» فلماذا إذًا يحلف الإمام ثلاث مرات بأنه أعلم من موسى.

ثالثًا : من أين عرفتم أن موسى والخضر كان لهما علم ما كان، وموسى عليه السلام نفسه لم يدع هذا، ولم يعلم بما كان حين وجوده في الطور ولم يعرف عن عبادة قومه للعجل.

فيقول له الله تعالى: ﴿قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ ولما رجع من الطور ووجد أن قومه قد فتنوا بالشرك غضب جدًا وقال لهم: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾ حتى إنه لم يعلم أن أخاه لم يقصر في نصحهم فأخذ بلحيته ورأسه ولم يعرف أنه منعهم من عبادة العجل حتى قال له هارون: ﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ ثم اختار موسى من قومه سبعين رجلاً لميقات جبل الطور ولكنهم جميعًا كانوا ممن غضب الله عليهم.

وأمثال هذا كثير. . . ويستفاد من القرآن الكريم أنه عليه السلام لم يعلم بما كان.

رابعًا : إن العلم لا يورث إلا عند الرواة القائلين بالخرافة.

خامسًا : قال الله تعالى مرارًا لرسوله في القرآن الكريم: قل ﴿وَمَآ أَدْرِى﴾، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾، ﴿إِنْ أَدْرِىٓ﴾، ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى﴾، ﴿لَا تَدْرِى﴾، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ .

ومع كل ذلك كيف يمكن الادعاء أن الرسول علم ما كان وما سيكون فضلاً عن أن يورث ذلك لغيره. وحتى رسول الله ﷺ عندما كان يسأل عما لا يعلم كان يصبر حتى ينزل الوحي. . . فكيف يمكن للإمام الذي لا يوحى إليه أن يعلم ما كان وما سيكون .

وانتبهوا إلى الحديث الثاني: كيف أحاط عدد من الشيعة الخرافيين بالإمام من أمثال حارث بن المغيرة وعدد من الناس المجهولين وسمعوا أن الإمام قال: أنا أعلم ما في السموات وما في الأرض، وما في الجنة ، وما في النار، وما كان، وما سيكون، ثم مكث الإمام برهة ورأى أن هذا الكلام قد كبر على المستمعين ولم يصدقوه فقال: لقد تعلمت هذا العلم من كتاب الله حيث يقول الله ﷻ: «وفيه تبيان كل شيء» ؟.

أولاً: لابد أن يقال أن رسول الله ﷺ الذي هو أعلى من كل إمام لم يدّع شيئًا كهذا . ويقول الله سبحانه له في سورة الإسراء: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

ورسول الله نفسه يقول في دعائه: «إلهي أنت العالم وأنا الجاهل».

ثانيًا : قال الإمام تعلمت كل هذه العلوم من كتاب الله. ثم قرأ الآية خطأ .

هذه الآية التي ذكرها الإمام «فيه تبيان كل شيء» هي في سورة النحل الآية ٨٩ حيث قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ فظاهر أن الآية ليست كما ذكر – فيه تبيان لكل شيء– فهل يعقل أن يكون الإمام الصادق جاهلاً بالقرآن إلى هذه الدرجة فيقرأ آياته خطأ ؟. .

ثم يكون فوق ذلك عالمًا بما في السموات والأرض. إذن من المؤكد أن هذا الكذب من صنع رواة الكليني.

ثالثًا: ليس في القرآن علم ما في السموات والأرض... فمثلاً ليس فيه علم الكهرباء أو الطيران أو ألوف الأشياء الأخرى بل فيه بيان كل شيء من أمور الدين، ويكون معنى الآية: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ من أمور الدين، لأنه كتاب تشريع وقانون، فإذا كان علم كشف الجراثيم وصناعة المكبرات قد ورد في القرآن ولم ينبه القرآن إلى أن جاء عالم غير مسلم كباستور واكتشفه، يكون رسول الله ﷺ قد ضنَّ -نعوذ بالله- وبخل بهذا العلم مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾!!

ومن رواة الحديث الثالث جماعة بن سعد الذي كان رجلاً خبيثًا وضعيفًا وخرج مع أبي الخطاب الذي ادعى الألوهية وقتل بسبب ذلك.

رجل وسخ كهذا يروي عن الإمام الصادق أنه قال: [إن الله أكبر وأرحم من أن يوجب طاعة أحد من عباده ثم يحجبه صباحًا ومساءً عن أخبار السماء].

لابد أن نقول لهذا الصاحب لأبي الخطاب إن الله أوجب طاعة العباد لرسوله مع أنه بإقرار الرسول نفسه في القرآن أنه لم يكن يعلم شيئًا من أخبار السماء كما جاء في سورة ص الآية ٦٩: ﴿مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍۭ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ولم يعلم رسول الله ﷺ من أخبار الأرض قبل أن يوحى إليه فضلاً عن أخبار السماء.

رابعًا: لقد أوجب الله تعالى طاعة أولي الأمر وقواد رسول الله في الجيش والدولة مع أنهم لم يعلموا من أخبار السماء شيئًا. ثم إن الله أوجب على الابن مثلاً طاعة والديه واستحب له ذلك مع أنهما أيضًا لا يعرفان شيئًا من أخبار السماء.

إذن ما هذه الأشياء التي لا توافق العقل ولا القرآن؟...

وإن النقد الذي ورد على الحديثين الأول والثالث وارد في سائر أحاديث هذا الباب. (انظر: ١٩٧-٢٠٠).

وفي باب: «أن الله عز وجل لم يعلّم نبيه علمًا إلا امره أن يعلّمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلم»:

قال البرقعي: روى في هذا الباب ثلاثة أحاديث عن رواة مجهولين كعبد الله بن سليمان ورواة فسقة واقفيي المذهب كمنصور بن يونس الذي اختار المذهب الواقفي ليأكل أموال الإمام التي كانت لديه، حيث أنها تخالف العقل والقرآن والتاريخ معًا.

فمثلاً يقول في هذه الروايات الثلاث: أُتِيَ النبي ﷺ برمانتين فأكل واحدة منهما فأصبح رسولاً وإحدى هاتين الرمانتين كان هو العلم وقد أكلها مناصفة مع علي وأصبح علي بأكله نصف الرمانة شريكًا للنبي بالعلم.

وهذا بيّن البطلان وهو من وضع الرواة لأنهم قالوا في الأبواب السابقة أن علم علي وراثي ولكن عندما وصلوا إلى هذا الباب لم يعد العلم وراثيًا بل كان بأكل الرمان.

وهؤلاء الرواة لم ينتبهوا إلى تضاد وتناقض أخبارهم إذ ربما كانوا من العوام وربما فعلوه قصدًا وبسوء نية. فلينظر كل إنسان عاقل هل يمكن أن يصبح أحد رسولاً بمجرد أكل الرمان. هدى الله شعبنا ونجّاه من الخرافات. (انظر: ٢٠١) .

وفي باب: «أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بحاله وما عليه» :

قال البرقعي : روى في هذا الباب روايتين الأولى في مرتبة المجهول والثانية ضعيفة على حد قول المجلسي .

وأما متنها فيخالف القرآن بل مائة آية منه لأن الإمام قال: لو أمسكتم لسانكم وما أظهرتم لأخبرتكم ما يضركم وما ينفعكم مع أن القرآن يقول في آخر سورة لقمان : ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ وقال في سورة الأحقاف الآية ٩ : ﴿وَمَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ والآيات الأخرى نصت على ذلك.

والآن لابد من طرح هذا السؤال: ما هدف الكليني ورواته من جميع هذه الأخبار المخالفة للقرآن باسم الإمام وتحت مظلته هل أرادوا أن يضللوا الناس تحت ستار الإمام؟ أم أنهم حقيقة لم يدركوا مخالفة هذه الأخبار لما جاء في القرآن ؟!.

لماذا لم ينتبه علماء الشيعة طوال ألف ومائتي سنة تقريبًا إلى هذه الأخبار الملفقة، ألم يفهموا أن هؤلاء الوضاعين زادوا ونقصوا في أصول الدين وفروعه؟، ألم يكن ثمة عالم ناصح؟ أم ترى كانت هناك أمور أخرى لم نفهمها؟ وبعضهم كالمجلسي عمد إلى التأويل بما لا يرضى صاحبه.

وفي باب: «فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة» :

قال البرقعي : لابد من العلم أن الدين الصحيح هو الذي توافقت موضوعاته مع الفطرة والعقل كما قُرر، فإن كل ما حكم به العقل حكم به الشرع، إلا أن المذاهب الخرافية كثيرة ومن الموضوعات المذهبية الخرافية التي تخالف العقل ما جاء في هذا الباب وأخباره. روى في هذا الباب ثلاثة أحاديث ويقول المجلسي نفسه فإن الثاني والثالث منها ضعيف وغير معتبر لأن رواتهما أمثال محمد ابن سنان من الكذابين والغلاة المشهورين.

والحديث الأول يضعف بسبب جابر الجعفي المغالي وإبراهيم بن عمر اليماني. قال الغضائري عنه: ضعيف جدًا ولوجود أحمد بن محمد البرقي الشاك في الدين.

أما متنها فيقول: إن للأنبياء والأوصياء خمسة أرواح مع أن القرآن يقول بشأن الأنبياء: ﴿بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ فلو كانت أرواحهم تختلف عن أرواح سائر الناس لقال الله (بشر غيركم) .

ثانيًا: يقول المفضل وهو من الغلاة في الخبر الثالث، أن الإمام أسدل ستاره في بيته وهو يعلم ما في أرجاء الأرض.

وهذا غلو وباطل، لأن رسول الله لم يعلم شيئًا عن جيرانه وتأخرت زوجته عنه في الطريق وما علم. وقتل أصحابه في بئر معونة وما علم، فكيف يعلم الإمام كل شيء في كل مكان؟ .

ويلقى سيدنا الأمير ﷺ امرأة في الطريق ويسمع أنها تتكلم عنه ويظهر أن زوجها قد قتل في ركابه ولها أطفال أيتام ولم يعلم به علي.

وحتى في وقت خلافته كانت العيون تنقل إليه الأخبار فيتثبت منها بنفسه ولولا ذلك لما علم شيئًا من ذلك كما في «نهج البلاغة» .

إن هؤلاء بهذه الأخبار يريدون أن يقولوا أن الأئمة علموا الغيب، فهم مثلاً يقولون أو يريدون أن يقولوا بأن سيدنا الأمير ﷺ علم بأنه لا يقتل في فراش النبي ﷺ أو أن سيدنا إبراهيم أيقن أن السكين لا تذبح حلق ابنه. . . وهكذا وإذا كان الأمر كذلك فذلك ليس فضيلة وإنما الفضل كان بأنهم عملوا بهذه الأعمال بلا علم منهم بالغيب وأنه سيقع الغوث من الله لهم .

فمثلاً لم يعلم سيدنا الأمير ﷺ أنه سوف يبقى حيًا إذا نام في فراش النبي ﷺ وظن أن سيقتل إذا نام فيه، وكذلك سيدنا إبراهيم ﷺ لم يعلم أن السكين لن تذبح حلق ابنه إسماعيل، وعلى كل حال فهذه أخبار تخالف القرآن أوردها غلاة كمفضل وأسوأ من ذلك، أنه يقول في هذا الخبر نفسه إن روح القدس روح خاص بالنبي ينتقل بعد موته إلى بدن وصيه تمامًا كانتقال الروح من جسم إلى جسم وهذا هو التناسخ الذي قال سيدنا الرضا عنه: من قال بالتناسخ فهو كافر.

فكيف يقبل أهل الملة الإسلامية هذه الروايات المكفرة دون سند قرآني لها. (انظر: ٢٠٧-٢٠٨) .

وفي باب: «أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد» :

قال البرقعي : روى في هذا الباب والذي يليه روايات عن الغلاة في أن الإمامة والوصاية عهد من الله وعليه اختياره، وحتى الإمام السابق لا يحق له أن يعين الإمام

اللاحق إلا أن يعين الذي اختاره الله سابقًا، روى هنا أربع روايات ضعفها المجلسي كلها أو قال بجهالتها.

وأما متنها فيقول: على كل إمام أن يوصي بأن الله عيَّن الإمام. ولقد قلنا إن الوحي انقطع بوفاة رسول الله .

وقال سيدنا الأمير ﷺ في «نهج البلاغة» : (ختم به الوحي) وقال في خطبة رقم ٢٢٦ حين غسل جسد رسول الله ﷺ : «بأبي أنت وأمي يا رسول الله لقد انقطع بموتك ما لم ينقطع بموت غيرك من النبوة والأنبياء وأخبار السماء». إذن حينما لا يوحى للإمام تكون هذه الأخبار كلها كاذبة، ولكن يقول في الباب التالي أن الإمامة وتعيينها لله، ونحن نأتي بأحاديث ذلك الباب لنثبت أن هذين البابين كليهما من صنع الرواة المنافقين.

وفي باب: «أن الأئمة لم يفعلوا شيئًا ولا يفعلون إلا بعهد من الله عز وجل وأمر منه ولا يتجاوزونه» :

قال البرقعي : هذا الباب كان وسيلة لبث النفاق بين المسلمين وقد روى فيه خمس روايات عدَّ المجلسي منها ثلاثة ضعيفة وواحدة منها مجهولة لأن رواتها مجهولو المذهب، كعيسى بن مستفاد الذي عدَّه جميع علماء الرجال ضعيفًا ومضطربًا. وكحارث بن جعفر وعلي بن إسماعيل بن يقطين، وكلاهما مجهولان، وكأبي جميلة، وكمحمد بن أحمد بن عبد الله العمري، وكلاهما مجهولان أيضًا.

ويمكن أن يكون محمد بن أحمد العمري الذي ادعي البابية وقال: أنا سفير الإمام ثم لُعن. وكذلك جعفر بن نجيح المجهول وأمثالهم.

وأما المتون: فقد صنع الكليني مذهبًا مخالفًا لكتاب الله بهؤلاء الرواة، فقد رووا أن الله تعالى أنزل صحيفة مختومة ممهورة من الله على رسوله عيّن فيها ولاة الأمة وأوصياؤها وكان ذلك وقت قبض روح النبي ﷺ حين أخلى الغرفة واختلى مع علي وفاطمة وقال لعلي : عليك أن تعمل بهذه الصحيفة وهذه الوصية وتوالي أولياء الله وتعادي أعداءه وتتبرأ منهم. وتكظم غيظك وغضبك عند أخذ حقك وغصب خمسك وهتك حرمتك وتصبر على ذلك، وإذا هتكت حرمات الله ورسوله فعليك بالسكوت ولو خضبوا لحيتك بدماء رأسك فعليك أن ترضى.

قال علي : فصحت ووقعت على الأرض وقلت: فليكن ذلك فقد رضيت ولو هتكت الحرمات وعطلت الشعائر الإسلامية ومزق كتاب الله وهدمت الكعبة.

يقول الراوي: قلت لموسى بن جعفر ﷺ أكان في تلك الصحيفة والكتاب ما يفيد استيلاء الخلفاء الغاصبين على أمير المؤمنين ومخالفتهم له أم لا ؟ قال : نعم والله.

وجاء في هذه الروايات بأنه كان أختام على هذه الصحيفة ولكل إمام أن يفتح ختمًا واحدًا ويعمل بما كتب فيها من الأوامر، وذكر في رواية أخرى كان لكل واحد صحيفة خاصة وكان فيها ما عملوا في حياتهم من حرب وصلح وغيره.

والآن قل هل كان لكل واحد صحيفة خاصة أم كانت صحيفة واحدة عليها أربعة عشر ختمًا وجاء هذا أيضًا متناقضًا في الروايات.

وعلى كل فهذه الروايات كلها مخالفة للعقل والقرآن والتاريخ بدليل:

أولاً : أن هذه الصحيفة يقولون إن جبريل أنزلها على رسول الله ﷺ فلا يعقل إلا أن يقرأها الرسول على جميع أصحابه لا أن يختلي بعلي سرًا ويبلغه إياها فلا يفهم الناس من أمرها شيئًا إذ أن الناس إذا عملوا على خلاف ما لا علم لهم به فلا حساب عليهم.

ثانيًا: إن هذه الروايات المثيرة للفتنة والتي تقول إن حق علي سوف يغتصب تثير سؤالاً وهو: هؤلاء المهاجرون والأنصار الذين أثنى عليهم الله في كثير من آيات القرآن ووعدهم بالجنة وبيّن رضاه عنهم، لماذا يغتصب هؤلاء حق علي؟ وأي حق هذا الذي اغتصبوه؟ وينبغي علينا أن نورد بعض الآيات التي اتفق على تفسيرها أهل السنة والشيعة كي يقرأها الناس ويطلعوا على الحقائق، ففي سورة التوبة الآية ٩٩ : ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ .

وفي سورة التوبة الآية ١٠٠ : ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ .

هل هؤلاء المهاجرون الأولون الذين ﷺ ووعدهم الجنة الخالدة والفوز العظيم فهل هؤلاء هم الذين اغتصبوا حق علي؟ . . .هل كان الله سبحانه يجهل -نعوذ بالله- أنهم سوف يفعلون ذلك ومع ذلك أهملهم وتركهم يتمكنون؟ .

بل قد تم انتخاب أبي بكر ليتدارك الفوضى التي أوشكت أن تقع ولحفظ الإسلام وتدبير الأمن والحيلولة دون تسلط الكفار والمشركين، وتم تشكيل حكومة لسد الفرقة وحفظ هيبة الإسلام وكيانه.

ولو لم يفعلوا ما فعلوا لقامت قائمة بعض الكذابين كمسيلمة الكذاب وآخرون آلاف من أمثاله ولتمكنوا من القضاء على الإسلام وهو لا يزال حديث العهد لأن أغلب الأعراب حول المدينة قد ارتدوا.

إذن فهؤلاء المهاجرون والأنصار قاموا بواجبهم خير قيام ولم يغتصبوا حق أحد لأن رسول الله ﷺ قد مدحهم... وهم الذين نشروا الإسلام في بقاع الأرض.

ثالثًا: الآية ٢٠- ٢١- ٢٢ من سورة التوبة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

هؤلاء المهاجرون الأولون والأنصار الذين مدحهم الله في كتابه ... من هم؟.

إنهم ليسوا سوى الخلفاء الأربعة وسائر أصحابهم. ومع هذا يقول الشيعة إن روايات الكليني ورواته الوضاعون والمجاهيل صحيحة وهذه الآيات -نعوذ بالله- لا تعني شيئًا! لماذا؟ لأنهم يقولون أن أصحاب رسول الله ﷺ قد ارتدوا جميعًا إلا ثلاثة منهم: سلمان وأبو ذر والمقداد وهم ليسوا من المهاجرين ولا من الأنصار.

نحن نقول: إذا كانوا كفارًا ومرتدين فبمن تتعلق هذه الآيات التي تثني على المهاجرين والأنصار؟ هل توفي كل هؤلاء المهاجرين والأنصار الذين أثنى الله عليهم في زمن النبي ﷺ أم أنهم خافوا من أبي بكر وعمر؟ قولوا لنا: هل كان جيش أبي بكر سوى هؤلاء المهاجرين والأنصار؟ هل كان لأبي بكر أفواج من السافاك والحرس (الثوري) أم تراه جهز جيشًا من الخارج، أم أنه -نعوذ بالله- اشترى جميع المهاجرين والأنصار بمبالغ كبيرة كان يرشوهم بها؟. أم ترى كانت له قبيلة كبيرة في المدينة؟

لا والله... لم يكن هذا ولا شيء منه؟ بل لقد اجتمع هؤلاء الأخيار الذين أثنى الله عليهم في كتابه واختاروا أفضلهم لحفظ كيان الإسلام وطلبًا لرضا الله.

رابعًا: سورة الأنفال الآية ٧٢: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾.

خامسًا: سورة الأنفال الآية ٧٤: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

هل يمكن أن يكون الله سبحانه قد مدح المهاجرين والأنصار إلى هذا الحد ووعدهم المغفرة والجنة ثم كان يجهل -نعوذ بالله- عاقبة أمرهم من أنهم سيرتدون كما يدعي الغلاة وأنهم سوف يغصبون حق علي؟

هل يرضى علي نفسه بكلام الغلاة هذا؟ وأي حق هذا الذي غصبوه منه، وهم لم يطلعوا على الصحيفة السرية- على حد قول الشيعة- فماذا تراهم يفعلون؟ أليس عليهم أن يصونوا كيان الدولة الإسلامية؟ هل كان عليهم أن ينتظروا إذن الغلاة لحفظ ونشر الإسلام ليأتوا بعد مئات

السنين ويعينوا لهم الواجبات؟ وهل يحجمون عن نصرة الإسلام وفقًا لأمر الغلاة ؟ . إذن تلك الأخبار المختلقة التي تقول ارتد الناس على أعقابهم كفارًا إلا ثلاثة كانت كذبًا يقينًا .

ثم قال: ووجه كذب روايات هذا الباب هو أن الأئمة ابتداءً من علي ﷺ وإلى الإمام العسكري كانوا يعتبرون من المتبعين لأحكام القرآن وكانوا يعملون بهذه الأحكام ويأمرون غيرهم باتباعها ولم ينقل أحد منهم أننا نتبع الصحيفة الخفية ولا يجب علينا اتباع القرآن.

ثم إن هذه الصحيفة التي بحوزة الإمام هل كانت تخالف القرآن أم توافقه؟ فإن كانت توافق القرآن فلا معنى لوجودها أصلاً أما إن كانت تخالفه فيجب أن تضرب بالحائط ولا يعتد بها إطلاقًا ثم هل نستنتج من هذا أن عليًا ﷺ حين كان يخطب في «نهج البلاغة» في الخطبة رقم ١٧٦ : «وليس على أحد بعد القرآن من فاقة، ولا لأحد قبل القرآن من غنى) أم تراه كان يحتاج حقًا لتلك الصحيفة بعد القرآن ؟!.

ثم هل يتوجب على عموم المسلمين الذين اختاروا ولي الأمر بالشورى امتثالاً للقرآن الكريم أن يعرضوا عن كتاب الله ويأخذوا بتلك الصحيفة الخفية؟!.

ثم هل كذب علي أم صدق في خطبته حينما قال في الرسالة السادسة من «نهج البلاغة» : (إنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا كان ذلك لله رضى، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه فإن أبى فقاتلوه لاتباعه غير سبيل المؤمنين) ؟!.

نعم إذا خرج عن أمر المهاجرين والأنصار خارج كالغلاة أو طعن فيهم (وقالوا : إنهم ارتدوا) أو تمسك ببدعة ردوه إلى ما خرج منه فإن لم يقبل فقاتلوه لأنه اتبع غير سبيل المؤمنين. لو كان علي حيًا فماذا تراه كان يفعل مع هؤلاء الغلاة؟ هل كان يجز رقاب رواة هذه الروايات وإذا كان علماء الشيعة يريدون أن يجيبوا الله تعالى يوم القيامة فعليهم أن يتبرؤوا من هذه الروايات ويضربوا عليها إشارة البطلان، وسنزيد في بيان ذلك في الأبواب التالية إن شاء الله.

ثم قال: إنهم هم، كما قال سيدنا السجاد ﷺ في دعائه الرابع من الصحيفة السجادية : (اللهم وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحبة والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره وأسرعوا إلى وفادته وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته. وقاتلوا للآباء والأبناء في تثبيت نبوته وانتصروا به. . . اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون : ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ خير جزائك الذين قصدوا سمتهم وأتمروا وجهتهم ومضوا على شاكلتهم. . .إلى آخر الدعاء) .

أي حقد وحسد زرعه أولئك الغلاة الماكرون برواياتهم المكذوبة في قلوب أتباعهم ضد المهاجرين والأنصار.

تاسعًا: إذا كان أصحاب النبي ﷺ قد ارتدوا جميعًا وكانوا غاصبين، فلماذا يدعو لهم سيدنا السجاد وسائر الأئمة ويمجدونهم؟ ولماذا قدم سيدنا علي ﷺ كل نصرة ومساعدة للخلفاء كما جاء في «نهج البلاغة» في خطبة رقم ١٨٠ يمدح فيها أصحاب الرسول ﷺ ويحزن على فراقهم ويقول: (أوّه على إخواني الذين قرؤوا القرآن فأحكموه وتدبروا الفرض فأقاموه وأحيوا السنة وأماتوا البدعة، دُعوا للجهاد فأجابوا ووثقوا بالقائد فاتبعوه)؟. ولكنه اشتكي في كثير من خطبه من شيعته ولعنهم وقد نقلنا كثيرًا من كلماته بشأن شيعته في آخر كتابنا «دروس من الولاية» كما بينا ذلك في هذا الكتاب في باب «أصحاب الأئمة». (انظر: ص٢١٤-٢٢١).

ومما قاله البرقعي في تعليقه على باب: «ما نص الله ورسوله على الأئمة واحدا فواحدا»: لقد فهمنا من هذا الباب أن هناك عددًا من الذين لا يرغبون بالإسلام أرادوا أن يسقطوا القرآن من الاعتبار، ، فنصبوا إمامًا خياليًا نسبوا إليه ما تهوى أنفسهم، فجعلوا هذا الإمام أعلى مقامًا من القرآن والرسول، فقالوا: إن القرآن والإسلام كله ليس شيئًا، بل إن وجود الإمام هو كل شيء، وذلك أنه يفيدهم هم وحدهم.

كما هو واقع في زماننا حيث يقول الروحانيون -أي علماؤهم- في زماننا على المنابر، ويرفعون القرآن بأيديهم ويقولون: يأيها الناس، لا يساوي هذا القرآن قرشًا بلا علي!! (انظر: ص٢٢٤).

ثم قال: استدل أبو الجارود -الذي لعن من قبل الأئمة- بالآية ٦٧من سورة المائدة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ﴾، يقول: إن الله تعالى أمر رسوله أن يبلغ ولاية علي ﷺ. ونحن سوف نشرح الآية لننشر طوية هؤلاء:

إنهم يقولون: عندما قدم النبي ﷺ وصحابته تلك التضحيات في بدر، وأحد، والخندق، وخيبر، وفتح مكة، وغيرها وجاهدوا في كل تلك الحروب، وقدموا فداءً كبيرًا من الأموال، والأنفس حتى فتحت مكة... بعد هذا كله وفي آخر حياة الرسول -أخبر رسول الله ﷺ صحابته أنه سيحج بهم ليعلمهم مناسك الحج، وحج رسول الله مع المهاجرين والأنصار الذين أثنى الله عليهم في مواطن كثيرة من القرآن.. وفي طريق عودتهم إلى المدينة في غديرخم وهي موضع بين مكة والمدينة أنزل الله الآية الآنفة الذكر ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ وكأن الله تعالى يقول فيها لرسوله يا رسولي لا تخف من أصحابك لأنهم

جميعًا كفرة ومرتدون، وليسوا أهلاً للهداية والله يعصمك من شرهم. وبلغ أمر ولاية علي عليه السلام وخلافته.

أنزل الله هذه الآية في حق أصحاب النبي، بدل أن يقول لهم إن الله تقبل أعمالكم وشكر سعيكم في حجكم، ولكن قال لهم: بلغ يا رسول الله ما نزل إليك من ربك بشأن خلافة علي وإن لم تفعل فما بلغت رسالته: والله يعصمك من هؤلاء الكفار المنافقين والله لا يهدي هؤلاء الكفار يعني أصحابك بهذا ثم شرح الآية حسبما تأولها الكذابون.

الآن: لابد أن نسأل: من هم الكفار في هذه الآية الذين يحفظ الله رسوله منهم؟

هل هم أصحابه الذين حجوا معه، وبذلوا أرواحهم، وضحوا معه بكل شيء ثم يوصفون بعد ذلك بأنهم كفرة؟ أليس هذا بعيدًا عن إنصاف الله وعدالته؟

ثانيًا: يقولون إن الله قال: بلغ ما أنزل إليك من خلافة علي فقولوا لنا: ما هي تلك الآية المتعلقة بخلافة علي، وأمر رسول الله بتبليغها ثم عصى ربه ولم يبلغها؟

لقد وعظهم هناك ساعة أو أكثر وكان يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه» ثم لم ينطق شيئًا بشأن الخلافة وليس في القرآن آية كهذه. فعليكم أيها الرواة إما أن تتلوا علينا الآية التي نزلت بشأن الخلافة أو أن تضربوا الصفح عن هذه الروايات التي جاء بها أبو الجارود الملعون، وسهل بن زياد.

وكيف يخاف النبي في هذا الموطن وهو الذي لم يعرف الخوف أبدًا ومنذ اليوم الأول لرسالته... كيف يخاف أخيرًا وفي إمرته سبعون ألفًا من المسلمين مستعدون للجود بأنفسهم وأرواحهم في سبيل الدعوة؟ (انظر: ص٢٢٨-٢٣٠) .

ومما قاله البرقعي في «باب الإشارة والنص على الحسن بن علي»:

على سبيل المثال ما جاء في هذا الباب: فأبان، وسليم بن قيس، رجلان مجهولان، وكتاب سليم بن قيس فيه الكثير من الكذب، والموضوعات المخالفة للعقل والتاريخ، ولكن المجلسي عد الكتاب معتمدًا بما أن الكليني اعتمده.. وما من أحد يسأل المجلسي ما قوله بهذه الأكذوبة الطريفة.

ولقد بينا قليلاً من كذبه في باب اختلاف الحديث، ولقد عد المجلسي حديث سليم هذا حسنًا مع أنه ضعيف جدًا. وهناك كثير من الرواة الذين هم أسوأ من سليم في هذا الباب، كأبي الجارود حيث كان أعمى الظاهر والباطن مع أنه ليس في هذا الباب شيء يذكر إلا أنه يريد أن يثبت أن الإمام عليًا رضي الله عنه أوصى لابنه الحسن رضي الله عنه وليس في هذا

منكر؛ لأنه كان الابن الأكبر، ولذلك أصبح وصي أبيه حيث يمكن للابن الأكبر أن يصبح وصيًا لأبيه كما قال ابن النديم في كتابه «الفهرست» ولقد كان لدى أولاد الإمام الحسن مصحف مكتوب بخط علي، فأخذه أولاد الإمام الحسن إلى أبيهم للتجليد، مع أن هذا المصحف لم يكن موجودًا لدى أبناء الحسين، وهذا أمر واضح ولكن الكليني شاء أن يصنع من روايات الوصية هذه نصًا إلهيًا، مع أنها ليست بذات فائدة أبدًا.

وبناءً على ما جاء في كتب التاريخ كمروج الذهب، وكتاب الحكومة في الإسلام والكتب الكثيرة الأخرى، عندما ضرب سيدنا الأمير اجتمع الناس حوله وقالوا: من نبايع بعدك، فقال: لكم الخيار... الذي ترونه صالحًا.

قالوا: نبايع ابنك الحسن. قال الخيار لكم. وسيدنا الأمير نفسه عندما أراد مبايعته قال: لا يتولى أحد هذا الأمر إلا باختياركم له. وقال في الرسالة السادسة من «نهج البلاغة»: (من اختاره المهاجرون والأنصار للإمامة والقيادة فهو إمام ولله رضى) . ولقد قال ذلك لتأييد خلافته وخلافة الخلفاء، وكتب سيدنا الحسين رضي الله عنه لأهل الكوفة: إذا بايع أهل العقل والكبار منكم مسلم بن عقيل وطلبتموني سآتي إليكم.

إذن فالإمامة والقيادة تكون باختيار العقلاء، وأصحاب الحل والعقد، ولكن الكليني ورواته يريدون أن يخرجوا الإمامة والزعامة من أخبار الوصاية، والحال أن الوصاية لا تتعلق بالإمامة بشيء... إلخ (ص: ٢٣٤) .

وفي باب: «الإشارة والنص على الحسين بن علي رضي الله عنهم» :

قال البرقعي : روى ثلاثة أحاديث في هذا الباب، والمجلسي ضعف الثلاثة في كتاب مرآة العقول؛ لأن فيه رواة مفضوحين، ذمهم علماء الرجال، كبكر بن صالح، وقالوا إنه ضعيف جدًا ويروون العجائب والغرائب التي ليس لها ما يؤيدها، وقال الممقاني جميع رواياته لا اعتبار لها.

والآخر هو سهل بن زياد الغالي الكذاب، والآخر محمد بن سليمان الديلمي، قال علماء الرجال فيه أنه ضعيف جدًا، ومن الغلاة.

هل يريد الكليني أن يصنع أصولاً للمذهب عن رواة كهؤلاء؟!.

وأما متنها فلا أحد ينكر رواية الأول والثالث، حيث تتعلقان بوصية الإمام الحسن للإمام الحسين، ولكن الكليني يريد استنتاج النص الإلهي للإمامة من هذه الروايات وتعميمه ولكن أنى له ذلك؟ وأما الخبر الثاني فرواية سهل بن زياد هذا، ومحمد بن

سليمان، ومفضل المغالي، وقد رووا عنه من العجائب والغرائب التي تخالف الشرع والعقل. (انظر: ٢٣٥) .

وفي باب: «الإشارة والنص على أبي الحسن موسى رضى الله عنه»:

قال البرقعي : في بعض أحاديث هذا الباب ورد أن موسى بن جعفر لما ولد أصبح إمامًا، كيف يكون الطفل غير المكلف الذي لم يحصل علمًا إمامًا للآخرين؟

ترى هل يوحى للإمام من حين ولادته؟ هل يعين رواة الكليني أصول الدين والإيمان التي هي سبب دخول الجنة أم أن الله ورسوله هما اللذان يعينان ذلك ويبينانه؟!.

ألم يبين الله لنا ما يجب علينا الإيمان به أم ترى ترك ذلك للكليني؟ هل كانت أصول الإسلام والإيمان به ناقصة ليأتي فيض ابن مختار ويتمها؟!.

يقول في الحديث التاسع: إن فيضًا أخبر يونس بن طبيان الذي كان من رفاقه خبر إمامة الطفل.

والآن يجب أن نعرف من هو يونس بن ظبيان لنعلم من هو فيض؟ لأن رسول الله ﷺ قال: يعرف المرء بجليسه، فيونس بن ظبيان من الغلاة ومن مشاهير الكذابين. يقول علماء الرجال عنه إنه ضعيف ولا يعتني بحديثه وكان يونس بن ظبيان رجلاً خبيثًا حيث قال للإمام الرضا رضي الله عنه: كنت في الطواف فجاء الله فوق رأسي وخاطبني وقال: يا يونس إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري. فغضب سيدنا الرضا وقال له: اخرج. وقال لرجل آخر حاضر عنده: أخرجه. ثم قال له: لعنة الله عليك وعلى من خاطبك. أخرج، وقال ألف لعنة على يونس بن ظبيان وبعده ألف ألف لعنة وكل لعنة تؤديه إلى النار وقال الإمام: أشهد أن الذي خاطبه كان هو الشيطان ألا إن يونس مع أبي الخطاب سيكونان في القيد وفي الحديد وفي أشد العذاب.

إنهم كذابون تركوا القرآن وأضافوا إلى الدين أصولاً لا صحة لها ولا أساس مع أن كل إمام ليس إلا تابعًا للدين لا أصل له ولا فرع.

في حديث ١١ : روى محمد بن سنان، وهو من الكذابين المعروفين، ومن الغلاة كما يقول عنه علماء الرجال روى عن يعقوب السراج وهو ضعيف أيضًا كما يقول عنه ابن الغضائري. قال: دخلت على الإمام الصادق وكان موسى بن جعفر في المهد فقال لي الإمام جعفر الصادق: أدن من مولاك. فاقتربت وسلمت على الطفل الرضيع فرد السلام باللغة الفصحى وقال لي: غير اسم ابنتك فإن اسمها مغضوب عند الله.

ثم قال الراوي: وكان اسم ابنتي حميراء فغيرت اسمها.

انظروا كيف يجعلون الإمام الرضيع أعلى من النبي ﷺ فالنبي لم يصبح نبيًا إلا بعد سن الأربعين وهو بعد أن أصبح رسولاً لم يكن يعرف أسماء الحاضرين عنده، ولكن هذا الطفل الرضيع يعرف أسماء الجميع وحتى البنت التي لم يرها. . .والآن لاحظوا لماذا انتبه إلى ابنته واسمها ؟!.

ذلك أن خاتم الأنبياء رسول الله ﷺ قال لعائشة: حميراء لأنها كانت حمراء الوجه والشعر، وكانت جميلة، وهذا الطفل ساءه كلام النبي ﷺ ، ذلك أن الواجب عندهم العداء والبغض لعائشة فهو عدو لها منذ كان في بطن أمه وعد اسمها اسمًا يبغضه الله.

أجل إن رسول الله لا يعلم الغيب؛ في حين علم هذا الطفل الرضيع الغيب. هذا هو المذهب بل الدين الذي أتى به محمد بن سنان الكذاب المشهور لأمتنا المسكينة.

ويجب العلم أن هذا النموذج من الروايات يهدف إلى إيجاد البلبلة والتفرقة بين أهل السنة والشيعة. ويفيد أعداء الإسلام. (انظر: ٢٣٨-٢٤٠) .

وفي باب: «الإشارة والنص على صاحب الدار عليه السلام».

قال البرقعي : روى ستة أحاديث في هذا الباب. جعل المجلسي منها خمسة ضعيفة ومجهولة، والعجيب أن المجلسي يصحح الحديث الثاني مع أنه أكثر فسادًا من أقرانه، ذلك أن راويه هو أبو هاشم الجعفري نفسه، الذي كل رواياته متناقضة، وهو في هذا الحديث أيضًا لم يعرف من هو الإمام الثاني عشر وهل للإمام الحسن أبناء أم لا؟ فقد سأل الإمام الحادي عشر ولكن هذا الشخص روى اسم الإمام الثاني عشر مع نسبه وهويته في باب ما جاء في الاثنى عشر من الإمام التاسع. إذًا هو عرف وما عرف أيضًا! والآن في هذا الحديث من الباب لما سئل من الإمام الحادي عشر سمع جوابًا مخالفًا للواقع والحقيقة أنه كذب. سأل الإمام إذا حدث لكم حادثة فأين أطلبه؟

قال الإمام الحادي عشر في جوابه: في المدينة. يعني المدينة الطيبة مع أن الإمام الثاني عشر لم يكن يسكن في المدينة قط بل لقد غاب في ذلك البيت في (سر من رأى) ! أراد الكليني في هذا الباب أن يثبت الإمام الثاني عشر من قول الرواة المجهولين كما يقول في الحديث السادس، روى الحسين، ومحمد بن علي بن إبراهيم، وكلاهما مجهولان عن محمد بن علي بن عبد الرحمن العبدي مهمل مجهول، وهو روى عن عبد قيس، وهو أيضًا مهمل ومجهول وروى هذا عن ضوء بن علي مهمل مجهول، وهو روى عن رجل من أهل فارس، وهو أيضًا مجهول الاسم والحال، يعني روى مجهول عن مجهول عن مجهول عن مجهول عن مجهول حيث قال هو: إني رأيت طفل أبي محمد الرضيع.

وأنا لا أدري ما هذه الأحاديث، يقولون إن الغريق يتشبث بكل حشيش. فهل يمكن إثبات حجة الله على الخلق بهذه الأحاديث، مع أن القرآن قال في سورة النساء الآية ١٦٥: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ فهل تقدم رواية هؤلاء على كتاب الله.

روى الكليني الحديث الأول عن محمد بن علي بن بلال الذي عده علماء الرجال على شاكلة الشلمغاني الملعون؛ لأنه أكل المال الذي جمع عنده من الإمام الثاني عشر ونهبه كله، وادعى البهائية والبابية وصدر توقيع في حق هذا الشخص يعني محمد بن علي بن بلال.

ويجب أن نضيف أن محمد بن سعد بن عبد الله الأشعري صنف كتابًا باسم المقالات والفرق، وكان من تلاميذ الإمام الحسن العسكري ومن كبار علماء الشيعة، وكذلك العلامة النوبختي وهو أيضًا من كبار علماء الشيعة ومعاصر للإمام الحسن العسكري. في كتاب فرق الشيعة ذكر كلاهما أن خمسة عشر شخصًا تآمروا على الدين، وسعو لتخريبه بعد وفاة الإمام العسكري وجميعهم كانوا يعتقدون أن الإمام الحسن العسكري ليس له ولد إلا فئة منهم كانوا يقولون بل له ولد ولكننا لم نره.

بالإضافة إلى أن الإمام العاشر قال في الخبر الحادي عشر الباب السابق إن سلسلة الإمامة قد انقطعت بالإمام الحادي عشر. والآن كيف يكفرون كل من ينكر صاحب الدار؟

ثم ينكرونه هم؟ ويجب العلم أن ثمة إشكالات كبيرة واردة بخصوص روايات هذا الباب بل على كثير من الروايات التي تقول إن الأئمة كانوا أئمة منذ طفولتهم.

أولاً: ليست الإمامة لعبة كلعب الأولاد فإذا ولد الإمام أصبح إمامًا وإذا غاب كان كذلك.

ثانيًا: قال الله تعالى مرارًا في القرآن في سورة الأنبياء الآية ٧ وسورة النحل الآية ٤٣ وسورة يوسف الآية ١٥٩: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ وبناءً على هذا فالطفل الرضيع أو الغير المكلف ليس رجلاً فكيف يصبح إمامًا؟ . واستدل بعض الغلاة بالآية التي قال الله فيها بشأن سيدنا يحيى ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ فرارًا من هذا الإشكال أو لإثبات أن الأئمة عندما يولدون يعلمون كل شيء.

وجوابًا على كلامهم الباطل نقول إن القياس باطل وخاصة قياس غير الأنبياء على الأنبياء.

وقال الله تعالى في هذه الآية: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ يعني آتيناه -أي يحيى- الحكم في صباه ولكنه لم يقل آتيناه النبوة والحكم بمعنى الحكمة ويقول المفسرون: إن الحكم هنا بمعنى الحكمة.

علاوة على هذا فقد فرق الله بين الحكم وبين النبوة في سورة الأنعام الآية ٨٩ عندما تحدث عن الأنبياء ومن جملتهم سيدنا يحيى.

قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ . فالحكم في هذه الآية بمعنى الحكمة وعلى هذا ثبتت الحكمة لغير الأنبياء طبقًا للقرآن فهي ثابتة للأنبياء من باب أولى، وبعضهم جعل الحكم بمعنى القضاء يعني القضاء بين الناس كما قال الله في سورة النساء: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ﴾ ومن معاني كلمة الحكم الأمر، إذ يقال في الإدارات الحكومية صدر حكم فلان.

ثالثًا: لو قال الله تعالى في تلك الآية بشأن يحيى ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ مثلاً لقلنا إنه كان حكيمًا عندما ولد؛ ولكن الله تعالى قال ﴿صَبِيًّا﴾ والصبا فترة قبل الشباب وليست مرحلة الرضاعة كما زعموا بشأن الصبي (الذي يكون دون الفتى عمرًا) بناءً على هذا يمكننا القول إن الله أعطى الحكمة لسيدنا يحيى في سن الثانية عشرة وإن الحكمة التي أعطاها الله إياها كانت تتناسب وسنه آنذاك قياسًا على فهم أقرانه في ذلك السن. (انظر: ص٢٤٧-٢٤٩).

وفي باب: «تسمية من رآه رضي الله عنه»:

قال البرقعي: وقد روى في هذا الباب خمسة عشر حديثًا عن خمسة عشر راويًا وكلهم إما ضعيف أو مجهول إلا شخص واحد وهو الذي ادعى الوكالة حيث قال هؤلاء نحن رأينا صاحب الدار.

أولاً: لم يعينوا صاحب أي دار، والعجيب جدًا أن أحدهم (جعفر) الذي يقول عنه علماء الشيعة إنه كذاب ذمه الكليني. ثم نقل عن مجهول قال: إن جعفر رأى صاحب الدار. مع أن جعفر بن علي أخو الإمام الحسن العسكري قال: إن أخي لا ولد له. وأحدهم يعني الشخص الحادي عشر الذي رآه على قول الكليني كان من الجلاوزة يعني من جيش الظلم حيث لا يعلم حاله ولا اسمه ويرجى الرجوع إلى الخبر الحادي عشر من هذا الباب.

هل يمكن أن يصبح حجة الناس المجاهيل إذا ادعوا على أمر حجة؟ أم هل تصبح دعوى من يدعي النيابة وينهب أموالاً بهذا الطريق حجة؟! يقال إن المدعي إذا شهد بما ينفعه لم يقبل منه! (انظر: ص٢٥٠).

وفي باب: «كراهة التوقيت»:

قال البرقعي: روى في هذا الباب سبع روايات. كلها متناقضة وضعف المجلسي ستًا منها، والرواية الرابعة مرسلة، وكل من عرف عنه سوء السمعة من الرواة فاسمه موجود في هذا الباب

كسهل بن زياد الكذاب وعلي بن حسان الكذاب الغالي صاحب تفسير الباطني الذي لم يوجد فيه من الإسلام شيء، وعبد الرحمن بن كثير الغالي الخرافي، وعلي بن حمزة البطائني رأس السلسلة الواقفية و. . . . و. . . .

أما متونها. يقول في الحديث الأول قال الإمام: إن هذا الأمر (يعني ظهور الإمام) له وقت معين. وكان الظهور في السنة السبعين، وإن الله تعالى عين هذا الوقت ولكن عندما قتل الحسين رضي الله عنه غضب الله على أهل الأرض وأخر ذلك إلى عام أربعين بعد المئة حيث قلنا لكم، وأنتم أفشيتم ذلك السر، ونشرتموه ولم يجعل الله ذلك وقتًا عندنا، ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب.

انظر أيها القارئ العزيز: ماذا اختلق الرواة من الموضوعات باسم الإمام. هؤلاء يقولون من جهتهم إن الله عيَّن الأئمة فردًا فردًا لرسوله وإن آخرهم هو آخر الأئمة ثم سيغيب وستطول غيبته حتى تمتلئ الأرض جورًا فيظهر عندئذ. . . ومن جهة أخرى يقولون ها هنا إن من المقرر أن يكون ظهور الإمام وقيامه لرفع الظلم في السنة السبعين مع أنه حتى ذلك العام لم يكن قد قام من الأئمة الاثنا عشر سوى أربعة فقط[1].

والافتراء الآخر يقول عندما قتل الحسين غضب الله، مع أن الكليني نفسه روى في باب: «أن الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئًا ولا يفعلون إلا بعهد الله»، ذلك أن الحسين قد وفى بالعهد الإلهي وقد أرسل الله صحيفة إلى رسول الله ومنه إلى الحسين (حيث واجبك أن تقتل) والآن يبدو أن الله لم يطلع -نعوذ بالله- على تلك الصحيفة فغضب لمقتل الحسين وأخر ظهور الإمام إلى العام ١٤٠ مع أنه في العام ١٤٠ لم تكن الإمامة قد انقضت يقول في هذه الرواية: هكذا عيَّن وقت الظهور ولكن الحديث الذي تلاه قال بخلافه حيث إننا أهل البيت لم نذكر وقتًا والذين وقتوا ذلك كانوا كاذبين.

والحقيقة أن هؤلاء الرواة لا يدركون تناقض ما يقولون. يقول في الحديث السادس قال موسى بن جعفر رضي الله عنه: الشيعة تحيا بالأماني مائتي سنة. ثم في ذيل كلام الإمام قال علي بن يقطين: إذا قيل لنا لا يحصل هذا الأمر حتى مائتي أو ثلاثمائة سنة فسيرتد الناس عن الإسلام، ولكن الأئمة قالوا لتأليف قلوب الناس سوف يكون ذلك قريبًا ليشغلوهم.

والحاصل أن هؤلاء الرواة يريدون أن يقولوا أن الأئمة خدعوا الناس، ولا يوجد خبر صحيح بما يقولون، ثم أصبح كتاب كهذا على الرغم من كل تلك المتناقضات مرجعًا

---

(١) ولم يحكم أحد منهم إلا علي رضي الله عنه .

وحجة دينية لهم. فهؤلاء الرواة لم يعلموا تاريخ الإمام الثاني عشر وغيبته، ولذا توقعوا أن يكون في السبعين أو المائة وأربعين ولقد انخدع أهل الملة الشيعية بمكر هؤلاء الرواة الكذابين والجهلة بالقرآن.

وفي باب: «مواليد الأئمة رضي الله عنهم».

قال البرقعي : روى ثمانية أحاديث في هذا الباب، وعد المجلسي خمسة منها ضعيفة، واثنين منها عن مجهولين ومرسلين، وفيه رواة سيئو السمعة كمحمد بن سليمان الديلمي الكذاب الضعيف المغالي، وعلي بن أبي حمزة البطائني رأس السلسة الواقفية الذي اختلس أموال سيدنا موسى بن جعفر وكان من أعداء الأئمة.

هذا الصنف من الرواة نقلوا خرافات عن ولادة الأئمة خلافًا للعقل والقرآن وفيها يقول الحديث الأول قال الإمام: لما أن كانت الليلة التي علق فيها ابن في رحم أمه أتاني آتٍ بكأس فيها شربة أرق من الماء، وألين من الزبد، وأحلى من الشهد، وأبرد من الثلج، وأبيض من اللبن فشربت فجامعت فعلق ابني هذا المولود وكتب على ساعده الأيمن وهو في بطن أمه الآية: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ .

ثم إذا وقع من في بطن أمه وقع واضعًا يده على الأرض رافعًا رأسه إلى السماء، فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علم الله الذي أنزله من السماء إلى الأرض وأما رفعه رأسه إلى السماء فإن مناديًا ينادي به من بُطنان العرش من قبل رب العزة من الأفق الأعلى باسمه واسم أبيه فيقول: يا فلان ابن فلان! اثبت اثبت فلعظيم خلقتك... أنت صفوتي من خلقي وموضع سري وعيبة علمي وأميني علي وحيي وخليفتي في أرضي... إلى آخر ما وضع هذا الوضاع الذي هو عدو لله ولرسوله.

ترى لماذا لم يَدَّعِ رسول الله كل ذلك لنفسه؟ ولماذا لم تذكر في القرآن مثل هذه المميزات لرسول الله ﷺ بل لقد ذكر خلافها فقال حينًا ﴿أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ وحينًا آخر ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ .

أما في هذا الحديث المختلق فقد كانت له العلوم كلها وهو في بطن أمه !.

إضافة إلى أنه قال: نزل ملك على الإمام ومعه الشراب! فهل ينزل الملك على الإمام ؟!.

ولماذا لا تقولون صراحة إن الإمام أفضل من النبي لأن الإمام تنزل عليه الملائكة وهو في عمر أقل من عمر الرسول؟!

ثم قال : وأسوأ من ذلك كله قولهم أن الإمام وهو في بطن أمه توضع له أعمدة من النور يرى بها الناس جميعًا في كل مدينة... وكل هذا يخالف القرآن والعقل.

ثم قال : ثم اختلق موضوعًا آخر في الخبر الثامن عن الإمام الباقر يسخر ويضحك منه أي عاقل، فقد ذكر عشر آيات للإمام منها مثلاً أنه لا يكون جنبًا ولا يعطش وينظر من ورائه كما ينظر من أمامه وتفوح من غائطه ريح المسك!!.

فهل هذه الخرافات من قول الإمام؟ إننا لا نعتقد ذلك أبدًا.

والآن ترى لماذا وضعوا مثل هذه الأخبار في أحسن كتبهم المذهبية؟ هل يريدون تشويه صورة الإسلام بهذه الخرافات؟ وإذا كان الإمام لا يمر بحالة الجنابة فكيف يكون منه أولاده ؟!

أما من عقل لهؤلاء الرواة؟ وهل هذه المتاهات هي المذهب الجعفري؟! (انظر: ص٢٦٩-٢٧١) .

وفي باب: «خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم»:

قال البرقعي: روى أربعة أحاديث في هذا الباب، يعدها المجلسي كلها مجهولة ومرفوعة، وفيه رواة فاسدو الرواية والمذهب، مثل أحمد بن محمد البرقي الشاك في الدين، وأبو يحيى الواسطي واسمه سهل بن زياد الكذاب، وعلي بن حسان قال عنه النجاشي: ضعيف جدًا وفاسد الاعتقاد ومن الغلاة، وكان له كتاب يسمى «تفسير الباطن» كلها أخلاط من الباطل، وكذلك سائر الرواة.

أما متونها : فعبارة عن الغلو في الأئمة حيث أنهم خلقوا من نور أعلى عليين، وخلق سائر الناس من سجين من الطين السيئة، بناءً على هذا فإن تلك الآيات التي وردت في القرآن: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ باطلة -نعوذ بالله- وكان يجب أن يقول: (بشر غيركم)... إلخ (انظر: ص٢٧١) .

وفي باب: «أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار».

قال البرقعي: روي أربعة أحاديث في هذا الباب، عن رواة فاسدين كالبرقي الشاك في الدين، ومحمد بن سنان الكذاب، وعلي بن أبي حمزة البطائني رأس السلسلة الواقفية وموجدها وآكل مال الإمام بالباطل.

أما متونها فتقول أن الإمام قال: تأتي الملائكة في بساط الأئمة ويصافحونهم ويتلطفون إلى أولادهم ويصنعون لهم وسادة من أجنحتهم ويقول: روى الراوي عن علي بن الحسين رضي الله عنه أنه رآه يجمع شيئًا من الأرض فسأله ماذا تجمع ؟ قال: ريشة الملائكة نصنع منها منشفة لأولادنا، والملائكة تزاحمنا على وسائدنا.

ويقول في خبر آخر: إذا أمر الله ملكًا بأمر فإن ذلك الملك يأتي إلى الإمام ويعرض عليه

الأمر قبل أن يعمل به. . . وأنا لا أظن أن هناك مسلمًا يقول بهذه الخرافة أو يقبلها . فأجنحة الملائكة ليست كأجنحة الطيور لها ريش بحيث يمكن صنع وسادة منها . . . ثم إنه يبدو أن الملائكة تنزل على أشخاص بعد رسول الله ﷺ ! . وإذا أمرهم الله بأمر فإنهم لا يطيعون إلا بعد عرضه على الإمام وطلب المشورة منه حيث ينظر إن كانت فيه مصلحة أذن للملائكة فيعملون حسب أمر الله بعد موافقة الإمام.

أيها القارئ العزيز. . . إن كل من اختلق هذا الخبر قد استهان بالله تعالى بل لم يعرفه حق المعرفة، وقد جعل الإمام أعلى مرتبة حتى من الله تعالى -نعوذ بالله من هذا- .

حفظ الله المسلمين من شر هذه الأخبار، ونرجو من الله أن لا يعثر أعداء الإسلام على مثل هذه الأخبار فيجعلون هذا الدين العظيم سخرية ومحلاً للاستهزاء ! . (انظر : ص٢٧٤ : ٢٧٥) .

وفي باب: «أن الجن يأتونهم فيسالونهم عن معالم دينهم ويتوجهون في أمورهم».

قال البرقعي : روى سبعة أحاديث في هذا الباب. عد المجلسي ستة منها ضعيفة ومرسلة ومجهولة، ويبقى خبر واحد، وهل يمكن لخبر واحد غير صحيح على قول المجلسي بل هو حسن. . . هل تبنى العقيدة الدينية على خبر واحد كهذا، لاسيما أن فيه رواة مثل سعيد الإسكاف الذي كان فاسد المذهب، ومن مذهب الناووسية، ثم إنه كان قصاصًا يحكي القصص للناس، وضعفه علماء الرجال وقالوا: إن له أحاديث منكرة، والآخر سهل بن زياد الكذاب الغالي والآخر علي بن حسان، وهو أيضًا من الغلاة وكان له تفسير الباطن وهو كله باطل.

أناس من هذا القبيل صنعوا قصصًا عن الجن كتلك القصص التي تروى في المقاهي، وروى الراوي أنه شاهد الجن أشباه الزُّط وأن هؤلاء الجن كانوا خدام الأئمة.

ثم قال : وبالرغم من أنه يصعب الاعتقاد بكل هذه الروايات، فالأصعب منها هو الحديث السادس حيث نقل جابر الجعفي الغالي المذهب أن ثعبانًا كان من الجن وكان خليفة الإمام لديهم، وكان تحت منبر الإمام في الكوفة رفع رأسه وتكلم مع الإمام.

والسؤال الآن :لماذا عندما تحولت عصا موسى إلى حية بيده عرف بذلك كل الناس وامتلأت الكتب بخبره، في حين أتت حية إلى مسجد الكوفة بحضور ألوف الناس ومع ذلك لم يتحركوا ولم يخافوا ولم يطلع على ذلك أحد إلا عمرو بن شمر وجابر الغالي المذهب؟ ترى هل كان علي ﷺ خليفة للجن؟ ولماذا لم يخف الناس عندما رأوا خليفة الجن ولم يركضوا؟!. (انظر : ص٢٧٥-٢٧٧) .

وفي باب: «في أن الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة» :

قال البرقعي : روى عدة أحاديث في هذا الباب. وأكثرها على حد قول المجلسي مجهولة وضعيفة، وأكثر رواتها إما من المجهولين أو الكذابين.

وأما متونها: يقول أبو عبيدة الحذّاء واسمه رجاء بن منذر، وكان رجلاً ملعونًا وكذابًا وصانعًا للمذاهب. وقال عنه الإمام الصادق إنه أعمى الظاهر والباطن. يقول هو في الحديث الأول أن أصحاب الإمام الباقر جميعًا تحيروا بعد وفاته، وكانوا كالقطيع بلا راعي حيث لم يعرفوا الإمام الذي يليه.

إذًا هؤلاء الأئمة الاثنا عشر الذين أصبحوا من ضروريات الدين والمذهب في زماننا لم يعرفهم أصحاب الأئمة أنفسهم ولم يسمعوا بهم ؟!.

ثمّ يروي أبو عبيدة في هذا الحديث أن الإمام الصادق قال: يا أبا عبيدة إذا قام قائم آل محمد حكم بحكم داود وسليمان ولا يُسأل عن بينة.

والسؤال الآن : أليس قائم آل محمد تابعًا للقرآن، أليس مسلمًا؟ (انظر: ص٢٧٧) .

وفي باب: «نادر» .

قال البرقعي : فيلاحظ القارئ العزيز كيف روى مجهول عن مجهول عن مجهول وكيف نسب الخزعبلات إلى الإمام.

قال الإمام : جعل الله اسم أمير المؤمنين خاصًا بعلي، مع أن هذا يخالف العقل والتاريخ؛ لأن كل من يؤمره المؤمنون فهو أمير المؤمنين كما حدث في اليوم الأول لتولي علي عندما بايعوه فقال على المنبر: أيها الناس لا يكون أمير إلا من تؤمرونه، وفي لغة العرب أيضًا هو كذلك، من أمره المؤمنون فهو أمير المؤمنين كأمير المؤمنين المدفون في المزار الشريف من بلخ في أفغانستان، من سلالة الإمام الحسن المجتبى.

فهل نفهم الآن أن كل من نادى أحدًا أمره رسول الله أو المؤمنون على عدد من الجيش أو البلد بنداء أمير المؤمنين فهو بذلك كافر؟!

ولماذا يكفر الأمير نفسه بذلك أيضًا ؟! هل تراه أنكر الله ورسوله ؟ الكافر هو من أنكر أصلاً من أصول الدين الإسلام ! فماذا أنكر ولماذا كفر؟

أم ترى كان لذلك الرجل المجهول الوضاع هدف إثارة النفاق، فهو يريد أن يقول: أن الخلفاء الذين خوطبوا بلقب أمير المؤمنين كانوا كفارًا.

فانظروا، أليس من المؤسف أن يكون في كتاب حديث مثل هذه الخزعبلات. (انظر: ص٢٨٢-٢٨٣) .

وفي باب: «فيه نكتب ونتف عن التنزيل في الولاية» .

قال البرقعي : هذا الباب يحتوي اثنين وتسعين حديثًا، وكل من يطلع عليه من المنصفين يوقن أن الكليني ورواته هم أعداء القرآن، أو على أقل تقدير أنهم لا يعتقدون فيه بشيء ولا يؤمنون به، لأنهم في هذا الباب حرفوا كل آية، ولجأوا إلى التحريف اللفظي والمعنوي بالزيادة والنقصان. وعمدوا إلى التأويلات الباطلة بلا فهم ولا دراية بالآيات. وهم بهذا كله أساؤوا للأئمة أكثر من غيرهم.

وقد قال المجلسي أن أربعة وثمانين حديثًا من أصل اثنين وتسعين حديثًا هي ضعيفة ومجهولة ومرسلة وهي مرفوعة من جهة السند، حتى أنه لم يصحح سوى خمسة منها . أما من حيث المتن : فإنه ليس هناك مطلب واحد لا يمكن الاحتجاج عليه في جميع هذه الروايات، ونحن مضطرون أن ندرسها كلها واحدًا واحدًا ليتنور القارئ، ويمكن أن يقال لرواة هذا الباب أنهم أسوأ رواة أخبار من حيث السمعة. وسنذكر بعضًا منها خلال كل حديث.

أما الحديث الأول: يقول الكليني (روي عن بعض الأصحاب) ولكنه لم يعين أحدًا منهم. وفيه سئل الإمام عن الآية ٩٢ من سورة الشعراء حيث قال الله تعالى : ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ .

قال الإمام: إن هذه الآية لولاية أمير المؤمنين. مع أن هذه السورة نزلت في مكة ولا تتعلق بالولاية قط، بل هي في مدح القرآن ، ويظهر أن الراوي كان عاميًا بحيث لم يفهم معنى الآية وتفسيرها.

وفي الحديث الثاني: روى الحكم بن مسكين، العامي المسكين عن عمار الفطحي المذهب، وهو روى عن رجل مجهول بحيث لم يعرف اسمه، وهو الذي روى عن الإمام أن الآية ٧٢ من سورة الأحزاب عندما قال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ هي ولاية أمير المؤمنين .

يعني أننا عرضنا ولاية علي ﷺ على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها، ولم يقبلنها مع أن هناك روايات مخالفة لهذا الحديث في باب أن الأئمة أركان الأرض، وفي أبواب أخرى أن الإمام له ولاية على السموات والأرض، ولكن هذا الحديث يخالفها ويقول إنهن لم يقبلن الولاية مع أن هذه الأمانة هي التكليف بدليل الآية التالية التي تقول: ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ﴾ . . . ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ﴾ ولكن هؤلاء الرواة مضطربو الأقوال لم يفهموا المراد.

أما الحديث الثالث: في الآية ٨٢ من سورة الأنعام حيث قال الله : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ولأن هذه السورة مكية فقد قال الله فيما يتعلق

بالمشركين والموحدين في الآية السابقة: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾.

قال في هذه الآية: الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم الشرك فلهم الأمن والأمانة.

أما الراوي الكذاب، يعني علي بن حسان الذي عده علماء الرجال ضعيفًا وغير معتبر وهو صاحب تفسير مليء بالباطل والمختلط، روى عن عبد الرحمن بن كثير وهو أيضًا كان من الغلاة المعروفين بالكذب، أن القصد من هذه الآية هم الذين آمنوا بولاية علي رضي الله عنه ولم يخلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ولم يكن أحد ليسأل هؤلاء الكذابين، هل وصل أبو بكر وعمر إلى الخلافة لما كان رسول الله ﷺ في مكة حتى تنزل بشأنهم هذه الآية؟

وفي **الحديث الرابع**: روى أن الآية ٢ من سورة التغابن: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ يقولون هذه الآية تتعلق بعالم الذر حيث أخذ الله العهد من البشر في صلب آدم عهد الولاية منهم وهم في تلك الحال، وقد علم الله إيمان بعضهم بالولاية فسماهم مؤمنين، وعلم شرك بعضهم الآخر بالولاية فسماهم كفارًا، مع أن عالم الذر من الخرافات والموهومات، ولا يأخذ الله العهد من الذرات التي لا شعور لها.

وفي **الحديث الخامس**: روى أن الإمام قال: إن الآية ٧ من سورة الإنسان: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ﴾ تتعلق بالذين لم يوفوا بعهد الولاية، مع أن جميع المفسرين من الشيعة والسنة قالوا: إن هذه الآية تتعلق بعلي وفاطمة والحسين رضي الله عنهم الذين وفوا بنذرهم.

الحديث السادس: قال الله في الآية ٦٦ من سورة المائدة بشأن اليهود والنصارى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ نقل الراوي الجاهل أن القصد من الآية هو ولاية علي، ولم يسأله الرواة الذين أتوا بعده ما علاقة الآية بالولاية ؟!.

الحديث السابع: نقل الراوي المسكين أن الآية ٢٣ من سورة الشورى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ نقل أن ذوي القربى هم الأئمة، وهذا المسكين كألوف أمثاله لم ينتبه أن (في القربى) في الآية غير (ذي القربى) لأن ذوي القربى بمعنى أقرباء الشخص وقرابته، أما في القربى فتعني التقرب إلى الله يعني لا أسألكم أجرًا إلا المودة في التقرب إلى الله أو التقرب من بعضكم بعضًا.

والآية مكية، وفي مكة لم يكن سيدنا الأمير رضي الله عنه قد تزوج بعد ولم يكن الحسنان قد ولدا بعد، ومع ذلك يفسرون الآية بهم.

وفي **الحديث الثامن**: قال علي بن أبي حمزة البطائني الواقفي الخبيث الذي أسس المذهب الواقفي واختلس أموال الإمام، أن القرآن قد حرف يعني في آية ٧١ من سورة

الأحزاب: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ أنها نزلت بعدها جملة (في ولاية علي والأئمة من بعده) في هذه الآية وأنقصوها.

والآن هذا المسكين الضال لم يبين ما الناقص؟ ومن اليقين أن سيدنا علي هو عدو للذي يقول بتحريف القرآن وأن الله لم يحفظه -نعوذ بالله- وأن الآية ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ هي كذب.

وفي الحديث التاسع: الراوي الذي لا يعرف اسمه ولا يعلم أحد أي حيوان هو يقول: قد نقص من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ جملة (في علي والأئمة) وقد حرفت.

أنا لا أدري لماذا يحرص هؤلاء على أن يخربوا القرآن ويجعلوه محرفًا ومغشوشًا وكل ذلك باسم الإمام، وذلك كي لا يتوجه أحد نحو القرآن. والعجيب أن الشيعة يعشقون هذه الروايات الباطلة المخربة للقرآن ويتبعونها ليل نهار.

وفي الحديث العاشر: سأل رجل ولم يعينوا اسم السائل ولا مذهبه ولا من المسؤول، سأل عن الآية ١٢٣ من سورة طه حيث قال الله: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾.

فأجابه ذلك الشخص (هداية الله لا هدايتي أنا حيث أنا من الأئمة) ترى هل أراد الإمام أن يقول هنا: بأني أنا الله؟ أو قال: بأن الله قال: هداي وعمل بالتقية ولابد أن يقول: هداهم يعني هداية الأئمة.

وفي الحديث الحادي عشر: روى أحدهم ولا نعرف اسمه ولا مذهبه، أن المقصود من الآية ٢ من سورة البلد: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ أن الوالد هو علي وما ولد هم أولاده، أما من أحد يقول له، ولد فعل ماض وفي مكة لم يكن علي متزوجًا ولم يكن له ولد وهذه السورة مكية؟

وفي الحديث الثاني عشر: روى علي بن حسان الكذاب المغالي، عن عبد الرحمن الكذاب الفاسد العقيدة عن الإمام أنه قال: إن القصد من ذي القربى في الآية ٤١ من سورة الأنفال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ هو أمير المؤمنين والأئمة.

ونقول: إن هذه الآية نزلت في غزوة بدر وفي ذلك الحين لم يكن هناك أئمة في الدنيا بعد، وإذا كان القصد هو أقرباء الرسول فهؤلاء لا ينحصرون بالأئمة الاثنى عشر.

وفي الحديث الثالث عشر: يقول عبد الله بن سنان الخازن لديوان المنصور الدوانق وراوي الخرافات المخالفة للقرآن يقول: سألت الإمام عن الآية ١٨١ من سورة

الأعراف: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ .

فقال الإمام: هم الأئمة. يعني عندما قال الله ممن خلقنا أمة يهدون إلى الحق ويرجعون إلى الله فهذه صفة منحصرة بالأئمة.

يقول الكاتب: أن هذا يعني إن كل هؤلاء الذين هداهم الدعاة إلى الحق لا وجود لهم ولا حقيقة. ومثل هذا ما قاله عبد الله بن سنان الكذاب، حتى الأنبياء لم يهدوا أحدًا لأن هذا العمل ينحصر بالأئمة.

فبالله عليكم انظروا كيف يحرف هؤلاء الآيات القرآنية ويتلاعبون بها.

وفي الحديث الرابع عشر: روى علي بن حسان، وعبد الرحمن ابن كثير، وكلاهما من الضعاف والكذابين أن الإمام قال: في تفسير الآية ٧ من سورة آل عمران: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ **أن المقصود من تلك الآيات المحكمات التي أنزلت هم الأئمة وأمير المؤمنين، وأن الآيات المتشابهات التي أنزلت هم أبو بكر وعمر، وهنا يجدر القول بأن لعنة الله على الكاذبين الذين ملأوا الكتب الدينية بالأكاذيب الواهية.**

هل أنزل الله القرآن على رسوله أم علي عمر وعلي؟ انظروا كيف اجترأوا على القرآن وتلاعبوا بآياته.

وفي الحديث السادس عشر: قال الحلبي -ولا يعلم ما مذهبه- قال الإمام لما قال الله لرسوله في سورة الأنفال الآية ٦١: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ أن القصد من الآية هو: يا أيها الرسول كن من أتباع الأئمة.

ولم يكن أحد ليقول لهذا الراوي، عندما نزلت هذه الآية لم يكن هناك إمام ولا مذهب وعلى هذا فهؤلاء الرواة لم يكن لهم هدف سوى الضلال.

وفي الحديث السابع عشر: قال الإمام في الآية ١٩ من سورة الانشقاق وهي مكية: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ أن مصداق الآية هم فلان وفلان وفلان، ولكنه جعل ذلك مبهمًا ليكون غمزًا على الخلفاء ليوجد بلبلة يستفيد منها أصحاب الأئمة المنافقين (وتمام القول في الرواية أن الإمام قال: يا زرارة أو لم تركب هذه الأمة بعد نبيها طبقًا عن طبقًا في أمر فلان و فلان وفلان) .

وفي الحديث الثامن عشر: يروى عن أبي الحسن، ولا يُعلم من هو أبو الحسن هذا وصاحب أي إمام هو حيث قال: إن القصد من الآية ٥١ من سورة القصص: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ .

قال أبو الحسن: إن القصد لقد وصل الأئمة إمام بعد آخر.

مع أن سورة القصص مكية ووصلنا فعل ماض وكأنه يقول: إن الله تعالى أراد أن يقول -نعوذ بالله- :نوصل لهم القول للأئمة اللاحقين ولكن هذا خطأ ولا يعرف أبو الحسن الماضي من المضارع والمستقبل، أم أن الله أخطأ -نعوذ بالله- أم ماذا ؟!.

الراوي كاذب ويستهزئ بالقرآن لكي يصنع الأكذوبة الواهية ويثبت أن القرّاء لا يفهمون. بالإضافة إلى أنَّ القول هو الكلام، والإمام ليس بكلام.

وفي الحديث التاسع عشر: بشأن الآية ١٣٦ من سورة البقرة قال الله للمسلمين في مقال اليهود والنصارى: قولوا نحن نؤمن بما أنزل على جميع الأنبياء ولا نفرق بينهم. فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإلا فهم في ضلال.

نقل الراوي عن الإمام أن المخاطبين في هذه الآية هم: علي، وفاطمة، والحسنين فقط.

ويبدو أنهم لا يعتبرون باقي الناس مكلفين. بالإضافة إلى ذلك لابد أن يقال لهؤلاء الرواة المغرضين إن الحسنين لم يولدا إلى الدنيا عندما نزلت الآية، أو على الأقل كانا صبيين فكيف خاطبهم الله وترك سائر الناس البالغين؟ هل الله له قرابة مع أحد ؟! -حاشا لله- .

وفي الحديث العشرون: في الآية ٦٨ من سورة آل عمران لما قال الله: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ روى أن الذين آمنوا كانوا هم الأئمة وأتباعهم فقط، مع أن جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ تدل على الماضي، وفي وقت نزول الآية لم يكن هناك أئمة وأتباعهم، بالإضافة إلى ذلك لا دليل على تخصيص الآية بعدد خاص من المؤمنين بل هي عامة في كل المؤمنين .

وفي الحديث الحادي والعشرون: في الآية ١٩ من سورة الأنعام عندما قال الله لرسوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ .

روى الراوي: بلغ فقط للذين سمعوا بوجود الأئمة من آل بيت محمد، أليست التأويلات الباطلة كفرًا وتلاعبًا بالقرآن.

وفي الحديث الثاني والعشرون والثالث والعشرون : تلاعبوا بالآية ١١٥ من سورة طه حيث قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ .

روى الراوي أن الله عهد إلى آدم أن الأوصياء من آل محمد والمهدي وسيرتهم هكذا. مع أن القرآن يقول غير ذلك. حيث قلنا لآدم: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ولا علاقة لهذا بآل محمد إلا في نظر الغلاة الكذابين الذين صنعوا الروايات واختلقوها.

وفي الحديث الرابع والعشرون: روي بشأن الآية ٤٣ من سورة الزخرف حيث قال الله لرسوله: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ .

قال الإمام: (صراط مستقيم) المقصود هو علي، يعني إنك على علي وهكذا تصبح الجملة مضحكة !

وهذا الإمام الذي تكلم بهذا ما عرف أن عليًا يصلي خمس أوقات، ويقرأ في صلاته سورة الحمد، ويقول: اهدنا الصراط المستقيم. يعني أن عليًا هو الصراط المستقيم فصلاته وطلبه الهداية كانت لعبًا -نعوذ بالله- .

أيها القارئ انظر: كيف استهزأ كتاب الكليني بالله وسخر بصلاة علي.

وفي الحديث الخامس والعشرون: روى أحمد البرقي الشاك في الدين، ومحمد بن سنان الكذاب، والمنخل الضعيف عن جابر بن يزيد المغالي في المذهب أن القرآن حرف وسرق منه كلمة في علي من الآية ٩٠ من سورة البقرة ولم يطلع أحد على ذلك إلا المنخل المخبول ! مع أن هذه الآية تتعلق باليهود الذين لم يستجيبوا للإسلام، ولا تتعلق بعلي رضي الله عنه، وهؤلاء الرواة يريدون أن يسقطوا الإسلام والقرآن من الاعتبار باسم علي.

وفي الحديث السادس والعشرون: عن الآية ٢٣ من سورة البقرة: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ .

قال الإمام: إن كنتم في ريب مما نزلنا من الآيات بشأن علي فأتوا بسورة من مثله.

وهنا يجب القول:

أولاً: ترى بأية سورة وبأي آية سوف يأتي الكفار الذين يعدون علي ضالاً.

ثانيًا: ما هي الآيات التي نزلت بشأن علي. ليس لدينا آيات كهذه في القرآن.

ثالثًا: يقول أن القرآن قد حرف وسرقوا كلمة (في علي) يجب القول أن القرآن لم يسرق بل لقد تكفل الله بحفظه بحيث لا تسرق منه كلمة واحدة ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ فقد وعد بحفظ القرآن، وإن الله سبحانه ليس بغافل ولا عاجز ولا جاهل فهذه الروايات كلها خزعبلات وخرافات، باطلة لا أساس لها.

والخلاصة: أن جميع هذا الباب من هذه الموهومات والمزخرفات، وا أسفًا لعمر الإنسان أن يتلف في قراءة هذه الأباطيل والترهات. (انظر: ص٢٨٥-٢٩٢) .

وفي باب: «فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية» .

قال البرقعي: روى الكليني تسعة أحاديث في هذا الباب. عد المجلسي ثمانية منها ضعيفة أو مرسلة أو مجهولة، وفيها رواة سيئو السمعة كسهل بن زياد الكذاب، وصالح

ابن عقبة الجبري المذهب وعده علماء الرجال من الغلاة والكذابين، وعبد الله بن محمد الجعفي حيث ضعفه جميع علماء الرجال، وكتبوه في الكافي خطأ (عبد الله بن محمد الجعفري) والجعفري خطأ . وسلمة بن الخطاب فاسد المذهب الواقفي حيث ضعفه علماء الرجال أيضًا، ويونس بن يعقوب الفطحي المذهب وناقل الخرافات، ومحمد بن الجمهور الذي لا دين له وأمثالهم كثير.

ونقول: لماذا اعتمد الكليني على هذا الصنف من الناس، وهل يمكن أخذ الدين من هؤلاء الأشخاص الذين هم من أسوأ الناس سمعة.

على كل حال متون الروايات في هذا الباب كلها كسابقتها حفنة من الموضوعات المخالفة للقرآن جاءت باسم الولاية. (انظر: ص٢٩٢) .

وفي باب : «مولد النبي ﷺ ووفاته ﷺ» .

قال البرقعي : اعلم أن الكليني ابتدأ بادئ ذي بدء في هذا الباب من ولادة الرسول ﷺ ووفاته ولم يذكر السند ولا الراوي ولا أي دليل يطابق ما قاله كثير من المؤرخين، روى الكليني هنا أربعين حديثًا وعد المجلسي ثلاثين منها ضعيفًا ومجهولاً ومرسلاً ومرفوعًا وغير صحيح ورواتها على الغالب متهمون وسيئو السمعة . (انظر: ص٢٩٦) .

وفي باب: «مولد الحسن بن علي (ع) ».

قال البرقعي : روى الكليني في أبواب المواليد في كتابه ليبين تاريخ ولادة الأئمة ووفاتهم، ولكنه بدأ بالثناء والمدح على طريقة الغلاة، وإن هذا المدح والثناء هو السبب في فرحة شعبنا، ولكنه جعل هذا الشعب المسكين يغفل عن أصول الدين والقواعد الإسلامية، ولو كانت تلك المدائح مبنية على القواعد الدينية الصحيحة لما كان لنا عليها أي إشكال، ولكن أكثرها لا يتوافق مع القواعد الدينية إطلاقًا ذلك أن بعض المغالين من المسلمين وبسبب فعل هؤلاء الرواة جعلوا الأئمة أعلى من البشر ويصفونهم بصفات أعلى من مستوى البشر مع أن جدهم رسول الله قال كما في القرآن: ﴿أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ . ونقل هؤلاء الرواة كرامات ومعجزات كثيرة للأئمة حيث لم ينقل عشرها عن رسول الله.

وفي عصرنا ألوف المداحين والنائحين، لا يعرفون عشر آيات من القرآن، ولكنهم يحفظون ألوف الأشعار الوهمية والروايات المخالفة للقرآن في مدح الأئمة، وجعلوا الدين متجرًا لبضاعتهم.

مثلاً جاء في الحديث الرابع هذا: أن الإمام الحسن دعا فنبتت نخلة ثم صارت إلى حالها فأورقت وحملت رطبًا. فقال الجمّال . . . سحرٌ والله !.

وجاء في الحديث الخامس: أن لله مدينتين في المشرق والمغرب، عليهما سور من حديد، وعلى كل واحدة منهما ألف ألف مصراع، وفيها سبعون سبعون ألف لغة، وكل لغة بخلاف الأخرى.

وقال الإمام الحسن: وأنا أعرف جميع تلك اللغات وأنا وأخي حجة على جميع تلك اللغات ولا حجة غيرنا (وما فيهما وما بينهما وما عليهما حجة غيري وغير الحسين أخي).

والآن إذا قال أحد إنه في عصرنا قد كشفت مدن المشرق والمغرب بالطائرات، والسفن الفضائية ولم توجد مدينة كهذه فيبدو أن هؤلاء الرواة توغلوا بالكذب واختلقوا هذه الأشياء الخرافية ليشغلوا المسلمين، ومن يكذب بها ولا يوقن بها يكفرونه فورًا. (انظر: ص٣٠٤-٣٠٥).

وفي باب: «مولد الحسين بن علي رضي الله عنهما».

قال البرقعي: هنا بعد ذكر تاريخ ولادة الإمام الحسين، ووفاته وشهادته، روى تسعة أحاديث وأكثرها مجهولة وضعيفة ومرسلة ومرفوعة.

وأما متونها: جاء في الخبر الثاني: أنه بين ولادة الإمام الحسن والإمام الحسين كانت المدة هي طهرًا واحدًا، يظهر أن السيدة فاطمة كانت لها حالة الطهر وغير الطهر فيكون هذا خلافًا للخبر الذي روي عن مولد فاطمة أنها رضي الله عنها لا تحيض.

وفي الخبر الثالث: يقول أن الآية ١٥ من سورة الأحقاف: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾.

يقولون إن هذه الآية نزلت في الإمام الحسين. وكأن الراوي لم يعرف أن هذه السورة مكية، ولم يكن سيدنا الحسين قد ولد كي تنزل الآية بشأنه، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن أن تنزل الآية القرآنية لشخص واحد، لأن كل أم تشعر بصعوبة الحمل ووضع الحمل ولا يختص ذلك بأم الإمام.

ثم قال: يقول في تتمة الخبر الرابع أن الإمام الحسين لم يرضع من أنثى، بل كان يؤتى به إلى **النبي ﷺ فيلقمه لسانه ويتغذى به**، وهذا كذب واضح لأنه تغذى من حليب أمه كما هو ثابت.

ثم قال: روى في الخبر السادس: عندما لاحظت الملائكة مصيبة الإمام الحسين ضجت بالبكاء، فأقام الله لهم ظل القائم وقال: بهذا أنتقم لهذا.

والسؤال هو: ترى عندما يأتي الإمام القائم، هل سيكون قتلة الإمام الحسين موجودين وأحياء لينتقم منهم؟! وإن كنت تقول بالرجعة وتربط هذا بها فيجب أن تعلم أن الرجعة

مخالفة لكثير من آيات القرآن كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ ... ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۖ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ... ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ . (انظر: ص٣٠٦-٣٠٧) .

وفي باب: «مولد أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنهما» .

قال البرقعي : وروى في هذا الباب بعد ذكر تاريخ ولادة سيدنا الباقر ووفاته، ستة أحاديث عد المجلسي خمسة منها ما بين ضعيف ومجهول ولا اعتبار له.

وأما متونها فيقول في الحديث الأول: كانت أم سيدنا الباقر قاعدة عند جدار معلقًا، فتصدع الجدار وكاد أن يسقط فأشارت إليه بيدها واستحلفت الجدار أن لا يسقط فبقي الجدار حتى مرت هي.

هنا يجب السؤال : هل يسمع الجدار ويعقل؟ وهل تثبت المعجزات لغير الأنبياء؟ .

ثم إن سيدنا موسى عندما وصل إلى الجدار الذي يكاد أن يسقط لم يستحلفه لكي لا يقع، ولم يقل له إن الله لا يأذن لك بالسقوط، بل إن القصة تقول في سورة الكهف إن الخضر باشر بتعمير ذلك الجدار حين قال الله تعالى وفي الآية ٧٧: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ .

يقول في الحديث الثاني: مر جابر بن عبد الله في المدينة في طريق فيه كتّاب فرأى فيه الإمام الباقر. وسأل عن اسمه وقبّله وبلّغه سلام رسول الله ﷺ .

يظهر من هذا الخبر أن سيدنا الباقر كان يذهب إلى المكاتب لتحصيل العلم والكتابة وأن علم الإمام علم تحصيلي، وأنَّ ما جاء في أن الأئمة قد أوتوا العلم، وباب: أن الأئمة ورثوا علم النبي، وباب: أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء وسائر الأبواب، نقول يظهر إنها كلها من وضع الرواة الجهلة.

وكذلك ما جاء في الخبر الثالث من هذا الباب حيث قال الراوي: هل كان رسول الله ﷺ وارثًا لعلوم جميع الأنبياء وأنتم ورثة علم الرسول؟

قال الإمام: نعم.

ثم قال: هل تقدرون أن تحيوا الموتى وتشفوا المرضى؟

قال: نعم بإذن الله.

والسؤال: ترى هل تكلم الله مع الإمام حتى يأذن له بكل ذلك؟ بالإضافة إلى ذلك جاء في القرآن أن إحياء الموتى وشفاء المرضى لله وحده فقط، وورد في دعاء الجوشن الكبير،

قال رسول الله ﷺ لا يحيي الموتى إلا هو، لا يشفي المرضى إلا هو، وخزائن القدرة ليست لدى الرسول ولا لدى الإمام.

كما قال الله لرسوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾فتكون هذه الأخبار مخالفة للقرآن ومن صنع المغرضين، ويقول أبو بصير في نهاية هذا الخبر: كنت أعمى فمسح الإمام على وجهي فأبصرت.

ولذا ففي عصرنا يذهب بعض الماكرين الذين سمعوا هذه الأخبار إلى قبور الأئمة وأولاد الأئمة، ويجعلون أنفسهم عميانًا وبعد مدة من التمسح بالقبر يصيح ويحدث ضجة مدعيًا أنه قد كان أعمى فشفاه الإمام.

كما أنهم أحدثوا ضجة كبيرة في زمن فرهاد مرزا بن فتحعلي شاه، في مشهد الإمام الرضا وقد حققنا في ذلك وكشفنا خداع هؤلاء المخادعين، فيرجى الرجوع إلى كتابنا (الخرافات. . . في زيارات القبور) للمؤلف نفسه، والكتب الأخرى في هذا المجال.

وفي الحديث الرابع: قال الراوي كنت عند الإمام يومًا إذ وقع زوج حمام عند الإمام وتكلما معه ساعة، ثم طارا إلى الحائط، وحط الذكر على الأنثى ثم نهضا.

فقلت: ما قصتهما. قال: يا ابن مسلم، كل شيء خلق الله من طير أو بهيمة أو شيء فيه روح فهو أسمع لنا وأطوع من بني آدم ! إن هذا الحمام ظن بامرأته فحلفت له ما فعلت وقالت: نرضى بمحمد بن علي حكمًا. فرضيا بي فأخبرته أنه لها ظالم فصدقها.

والسؤال الآن هو: إن كان جدهم رسول الله لم يكن يعرف لغة اليهود العبرية فكيف يعلم هو لغة الحيوان؟ ، وحتى عندما افتروا على عائشة ظلمًا وزورًا لم يعلم طهارتها واستشار فيها سيدنا علي رضي الله عنه ولكنه هو أيضًا لم يعلم شيئًا وقال لرسول الله ﷺ اترك عائشة. حتى نزلت آيات البراءة والتطهير.

والحال أنه كيف يعلم الإمام الباقر عفة الطيور؟ أليس هذا مخالفًا للقرآن ؟ أليس هذا من وضع الغلاة وهل يمكن أخذ سند مذهبي عن قول هؤلاء الرواة المجهولين؟!. (انظر: ص٣١٠-٣١٢) .

وفي باب: «مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد رضي الله عنهم» .

قال البرقعي :روى الكليني بعد ذكر تاريخ ولادة الإمام الصادق، ووفاته، ثمانية أحاديث وجعل العلامة المجلسي ثمانية منها ما بين ضعيف ومجهول وغير معتبر.

وأما متونها فهي: جاء في الحديث الأول أن الإمام الباقر قال: إني أدعو في الليل والنهار ألف مرة لأهل المعصية من شيعتنا.

فهل لهذا المقال حقيقة؟ ألا يكون هذا مشجعًا للشيعة على الغرور والصلف والتمادي في المعصية، وإن كان هذا عمل حسن من الإمام فعليه أن لا يبوح به لأحد.

وجاء في الحديث الثاني: أن موظفي المنصور ألقوا النار في دار الإمام الصادق وعندما اشتعلت النار كان الإمام يمشي فيها ويتخطاها وقال: أنا ابن إبراهيم خليل الله. وهذا العمل منه مخالف للعقل والقرآن. (انظر: ص٣١٢) .

وفي باب: «مولد أبي جعفر محمد بن علي الثاني ﷺ».

قال البرقعي : ذكر في هذا الباب بعد ذكر تاريخ ولادة سيدنا جواد الأئمة ووفاته اثنا عشر خبرًا، عد المجلسي أحد عشر منها ما بين ضعيف ومجهول ومرسل، وفيها رواة سيئو السمعة ومجهولون كمحمد بن حسان الذي عده علماء الرجال ضعيفًا وراويًا للروايات الضعيفة وسهل بن زياد الكذاب وأمثاله.

أما متونها فقد جاء في الحديث الأول أن علي بن خالد الزيدي قال: كنت في العبادة ودخل الإمام الجواد وأخذني بطي الأرض إلى مسجد في الكوفة وإلى مسجد الرسول والمسجد الحرام ثم أرجعني ! .

وهنا يجب القول أن رسول الله ﷺ عندما أخرجوه من مكة ذهب إلى غار ثور وكان ذهابه على قدميه، ومن ثم ذهب إلى المدينة، ولم تكن له معجزة طي الأرض، وأما الإمام الجواد والذي لم يكن له مقام النبوة فقد طويت له الأرض ! إن هؤلاء الغلاة غالوا في الأئمة قدر ما استطاعوا. (انظر: ص٣١٥) .

وفي باب: «ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم» .

قال البرقعي :روى في هذا الباب عشرين حديثًا عد العلامة المجلسي سبعة عشر منها ما بين ضعيف ومجهول ومرفوع وأراد الكليني أن يثبت في هذا الباب **الإمامة المنحصرة بالاثنى عشر ولكنه أخطأ وأثبتها لثلاثة عشر**، مع أن إمامة الإسلام وقيادته وحكامه غير منحصر ولا محدد . (انظر: ص٣٢٤) .

ثم قال : وأما الحديث الثالث : فهو حديث لوح جابر، وله أهمية كبيرة عند الإمامية والشيعة وعلاقتهما كبيرة به مع أنه لا اعتبار له من حيث السند والمتن معًا، ونحن قد بينا بطلانه في كتابنا «الخرافات الوفور في زيارات القبور» من ص١٦٧ إلى ص١٨٠ وبينا كذبه، وأوردنا ستة وعشرين نقدًا لمتنه. ولأن الشيعة تعظم هذا الحديث كثيرًا، لذا نذكر هنا ما ذكرناه في الكتاب الآنف الذكر بشأن هذا الحديث.

اعلم أن جابرًا الأنصاري كان من أصحاب رسول الله ﷺ وكان حسن السمعة، ولأنه

كان حسن السمعة فقد نقل أحد علماء الرجال عن سفيان الثوري أنه قال: وضع باسمه ثلاثون ألف حديث لم يكن يعرف هو نفسه شيئًا عنها (أي جابر) ولسوف يتبرأ ذلك الرجل المكرم من هذه الأحاديث المكذوبة المنسوبة إليه.

يقول المؤلف : إذا كان قد وجد في عصر سفيان الثوري، قبل ألف وثلاثمائة سنة من قام بوضع هذا العدد الضخم من الأحاديث، فبعد هذا يكون من باب أولى وضع أكاذيب كثيرة باسمه وتنسب إليه، ومن جملة هذه الموضوعات هذا الخبر الذي روي في هذا الباب من «الكافي».

وروي هذا الخبر في كتاب «إكمال الدين» لشيخ صدوق وأيضًا في كتاب «إثبات الهداة» للشيخ حر العاملي وكذلك في كتاب «عيون أخبار الرضا» وفي سائر كتب الشيعة أيضًا، ويظهر الكذب المزيف بوضوح بين في سنده ومتنه ونحن نورد الخبر بتمامه كما نقله الكليني ثم ندرسه:

روى محمد بن يحيى، ومحمد بن عبد الله عن عبد الله بن جعفر، عن الحسن بن ظريف، وعلي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاري إن لي إليك حاجة، فمتى تجد وقتًا مناسبًا أخلو بك فأسألك عنها. فقال جابر : أي وقت من الأوقات تحب فأنا حاضر، فخلا به في يوم من الأيام. فقال له: يا جابر أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ ، وما أخبرتك به أمي أنه مكتوب في ذلك اللوح. فقال جابر: أشهد بالله، أني دخلت على أمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله ﷺ ، فهنأتها بولادة الحسين، ورأيت في يديها لوحًا أخضر ظننت أنه من زمرد ورأيت فيه كتابًا أبيض يشبه ضوء الشمس، فقلت لها: بأبي وأمي يا بنت رسول الله ﷺ ما هذا اللوح ؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إلى رسوله ﷺ فيه اسم أبي، وبعلي، واسم ابني، واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك. قال جابر فأعطتنيه أمك فاطمة عليها السلام، فقرأته واستنسخته فقال له أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه علي؟ قال: نعم، فمشى معه أبي إلى منزل جابر فأخرج صحيفة من رق، فقال يا جابر: انظر في كتابك لأقرأ أنا عليك. فنظر جابر في نسخته فقرأه أبي، فما خالف حرف حرفًا فقال جابر: أشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوبًا:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من الله العزيز الحكيم، لمحمد نبيه، ونوره، وسفيره، وحجابه، ودليله نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين.

وذكر النص ثم قال: والآن نقول إن هذا الحديث كله افتراء، في سنده وراويه ومتنه ومضمونه معًا، وذلك من جهات:

فأما فساد الحديث المذكور من جهة السند: فقد ضعف المجلسي هذا الحديث في مرآة العقول؛ لأن فيه رواة كحمد بن عبد الله المجهول، وصالح بن أبي حماد الضعيف.

يقول الممقاني في الجزء ٢ ص٩١: إنه ضعيف، وقال النجاشي: أمره ملتبس يعرف وينكر، يعني أنه منافق، وضعفه أيضًا ابن الغضائري، ولم يقبل العلامة الحلي خبره وعده أحمق في منهج المقال، شخص كهذا مردود القول لدى علماء الشيعة لابد أنه لم يكن يتحرج من الكذب ووضع الأخبار، وسيظهر كذبه ووضعه من المتن المذكور كما سنوضح ذلك.

وقد روى بكر الصالح ومر ذكره حيث عدّوه ضعيفًا ومتفردًا بالأخبار العجيبة وساقطًا من الاعتبار، وقد روى عن عبد الرحمن ابن سالم وقد ضعفه العلامة الممقاني وسائر علماء الشيعة أو قالوا بجهالته، نعم عدّوه ضعيفًا وغير معتبر. **فقد نقل هذا الخبر إذن مريض عن كذاب وكذاب عن ضعيف وضعيف عن مجهول. فكيف يمكن أن يعد هذا الخبر أساسًا وسندًا للمذهب.**

أما فساد متن الخبر وعيوبه وإشكالاته : فلا تخفى عيوب المتن على أهل العلم والبصيرة والذكاء ولكن نذكر بعض عيوبه وقرائن الكذب فيه:

وذكر البرقعي سبعة وعشرين دليلاً ثم قال: إن جميع الأخبار التي وردت بشأن عدد الأئمة، هي من هذا القبيل بل لعلها أسوأ من ذلك إذ تظهر فيها علائم الكذب، والمخالفة الصريحة للآيات الأخيرة من سورة لقمان حيث يمكن لكل مؤمن أن يقول: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ولا تنحصر الإمامة بعدد معين.

هذا الخبر وأمثاله فيه إشكالات كثيرة لا يتسع هذا المختصر لدحضها كلها.

وذكر البرقعي باقي أحاديث الباب، وبين عدم صحتها، ثم قال:

والأئمة أنفسهم لم يطلعوا على هذه الأحاديث المتعلقة بالأئمة الاثنى عشر، فيظهر أنها اختلقت بعد عصر الأئمة ﷺ.

وأهل بيت الرسول وذريته لم يكن لهم علم بهذه النصوص.

أولاً: أحد كبار ذرية الرسول ﷺ وأهل بيته هو سيدنا زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم الذي استشهد في عصر هشام بن عبد الملك في الكوفة ووردت روايات كثيرة في مدحه عن رسول الله ﷺ والأئمة رضي الله عنهم كما ورد في أصول الكافي هذا في باب: ما يفصل بين المحق والمبطل في الإمامة وفي باب الاضطرار إلى الحجة.

الحديث الخامس عشر يقول: لا يوجد إمام منصوص ويقول لأبي جعفر الاحول الذي كان من خاصة أصحاب الإمام الباقر رضي الله عنهم أريد أن أقوم لدفع ظلم بني أمية واخرج معي، فيجيبه -أنه في الأرض حجة- والمختصر أنك لست حجة الله.

يقول زيد: إن أبي الإمام زين العابدين كان يبرد اللقمة الحارة ويضعها في فمي، يعني إلى هذا الحد كان رؤوفًا بي وكان يطلب لي الخير. مع هذا الحال لم يخبرني أن لله حجة في الأرض فكيف أخبرك به؟ فيجيبه أبو جعفر الأحول بالإساءة والتهمة ويقول: أبوك خاف أن يقول لك ذلك خشية أن لا تصدقه.

وفي **الحديث السادس عشر** في باب: ما يفصل به بين المحق والمبطل يقول زيد لأخيه الإمام الباقر: ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخى ستره وثبط عن الجهاد ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذب عن حريمه.

الرجل الثاني في الفضل والتقوى من أسرة رسول الله هو حسن المثنى بن الإمام الحسن المجتبى رضي الله عنه. نقل عنه في ص١٠٠ من كتاب «دراسة في نصوص الإمامة» أنه قال: (لو أراد النبي ﷺ أن يخلف علي لقال أيها الناس هذا ولي أمري والقائم عليكم بعدي... إلى أن يقول... أقسم بالله سبحانه أن الله تعالى لو آثر عليًا لأجل هذا الأمر ولم يقدم علي كرم الله وجهه لكان أعظم الناس خطأ) ولم يرد في أي حديث أن رسول الله ﷺ قد قال : علي خليفتي بعد وفاتي، مع أن الفصيح عليه أن يتكلم بالكلام الفصيح الواضح الذي يفهمه جميع الناس، لا أن يمتدح عليًا بشكل لا يفهم المخاطبون منه انحصار الخلافة فيه، وبعدها يأتي أهل العجم بعد مئات السنين ليقولوا إن عليًا هو المقصود.

أما قوله: (لكان أعظم الناس) يعني كان واجبًا على علي أن لا يجلس في بيته ويُقدم منذ الساعة الأولى بكل ما أوتي من القوة لا يقول طبقًا لـ«نهج البلاغة» الخطبة رقم ٢٠٥:

(والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية إربة ولكنكم دعوتموني إليها وحملتموني عليها).

وقال في الخطبة رقم ٢٢٠ :(بسطتم يدي فكففتها ومددتموها فقبضتها. . .حتى انقطعت النعل وسقط الرداء ووطئ الضعيف) .

وقال في الخطبة رقم ٩١ : (دعوني والتمسوا غيري. . . وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا) .

وقال في الخطبة رقم ١٣٧ : (تقولون البيعة البيعة فقبضت كفي فبسطتموها) .

وقال في الرسالة رقم ١ : (بايعني الناس غير مستكرهين ولا مجبرين بل طائعين مخيرين) .

وقال في الرسالة رقم ٥٤ : (إني لم أرد الناس حتى أرادوني ولم أبايعهم حتى بايعوني) وأمثال هذه الكلمات كثيرة في «نهج البلاغة»، إذن لو أن الله عيَّنه فإنه لا يستطيع أن يتبرأ من الخلافة بكل هذا الكلام.

ولقد تبرأ من الخلافة إلى درجة أنه كان يقول: (هذا ماء آجن ولقمة يغص بها آكلها) بناءً على هذا لو أوجب الله عليه الحكم لم يستطع إظهار أمور كهذه، والعجب أنه لم يدع في مكان ما أنه الإمام المنصوص، غير أنه بعد قرنين من الزمان أو ثلاثة جاء صانعو النصوص وادعوا له ذلك وأصبحوا أحرص على إمامته من الإمام نفسه.

الثالث: كتبت في تفسير الفرات ص١٨١ طبع نجف أن أحمد ابن قاسم روى عن أبي خالد الواسطي أن أبا هاشم لما سمي بقاسم بن كثير سأل زيد بن علي بن الحسين عن الإمام المفترض الطاعة ؟! فأجابه بأمور إلى أن يقول: والله لم يدع أحدنا سواء من أبناء الحسن رضي الله عنه أو من أبناء الحسين أن فينا إمامًا مفترض الطاعة علينا أنفسنا أو على جميع المسلمين ، والله لم يدع أبي علي بن الحسين طوال أيامي معه ادعاءً كهذا حتى قبض الله روحه، ولم يدع أخي الإمام الباقر طوال ما كنت معه ادعاءً كهذا حتى قبض الله روحه لكي لا يستطيع أحد أن يدعي مقامًا كهذا لأخي بعده، لا والله ولكنكم فئة تكذبون، يا أبا هاشم إن الإمام فينا الذي وجبت طاعته علينا وعلى جميع المسلمين هو الذي يخرج بسيفه ويدعو الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويغلب بهذا القصد ويجري أحكامه، وأما الذي يتكئ على فراشه وهو محكوم بأحكام الآخرين ويجري عليه أحكام الجائرين كيف يكون إمامًا مفروضًا ومفروض الطاعة على جميع المسلمين ، ألا يا أبا هاشم ، نحن لا نعرف إمامًا كهذا.

ثم قال : إن سيدنا أمير المؤمنين رضي الله عنه كما ذكر في التواريخ المعتبرة «كمروج الذهب» ج٢ ص٤٢ و«البداية والنهاية» ص٣٢٨ أن بعض أصحابه سألوه حين موته هل نبايع الحسن بعدك؟ فقال : لا آمركم ولا أنهاكم أنتم أبصر، يعني أنتم مختارون، ولمّا سأله أهل الكوفة قبل ضربه ! ألا تستخلف. فأجابهم: لا، ولكن أترككم كما ترككم رسول الله، حيث تختارون أنتم من تريدونه، ولم يقل: جعلت ابني وليًا للعهد، بل إن معاوية هو الذي جعل يزيد خليفة له، وكذلك لما توفي جنابه وأخبر سيدنا الحسن رضي الله عنه بوفاته، قام ابن عباس وقال: (إن أمير المؤمنين توفي وقد ترك لكم خلفًا فإن أجبتم خرج إليكم وإن كرهتم فلا أحد على أحد) فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا.

إذن تمت البيعة للإمام الحسن باختيار الناس له لا بوصية سيدنا الأمير له، ولا بنص من الله ورسوله وإذا كان ثمة نص من الله كان على سيدنا الأمير رضي الله عنه أن يقوله ولا يكتمه، يتبين من هذا أن جنابه لم يسمع بشيء من هذا وكذلك لم يسمع أحد من أصحابه نصًا كهذا ولم يتكلموا عنه.

وقال جنابه أيضًا في الرسالة السادسة من «نهج البلاغة» : (إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا كان لله رضى فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبي فقاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين) .

ونقل عنه أيضًا أنه قال: (فإن بيعتي لا تكون إلى عن رضى المسلمين).

وقال أيضًا في أول يوم خلافته وبيعته: (أيها الناس عن ملأ وأُذن، أمركم هذا ليس لأحد حق إلا من أمرتم).

وقال في الخطبة رقم ٣٤ من «نهج البلاغة»: (وأما حقي عليكم فالوفاء بالبيعة) .

وأيضًا نقل في شرح «نهج البلاغة»: لابن أبي الحديد أنه جنابه رضي الله عنه قال: (وإن الله عالم من فوق سمائه وعرشه أني كنت كارهًا للولاية على أمة محمد ﷺ حتى أجمع رأيكم على ذلك) .

وورد في كتب التاريخ والحديث أن الناس عندما أرادوا بيعته بعد مقتل عثمان رضي الله عنه نهاهم: (فقال: لا تفعلوا فلأن أكون وزيرًا خير من أن أكون أميرًا) .

واستمر آية الله العظمى البرقعي في إثبات عدم وجود نص على الأئمة ثم قال:

فتبين من هذه النصوص بوضوح أن الأئمة الاثنى عشر أنفسهم لم يكن لهم علم بهذه النصوص ولم يدعوا في أي مجلس أو محفل في حضرة عشرة من أصحابهم حيث يقول: إننا أئمة منصوص علينا من عند الله مع أننا ذكرنا في باب الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا الذي مر في «الكافي» هذا، أسماء مائة ونيف من أصحاب الأئمة، حيث لم يعرف أحدهم أن الأئمة يجب أن يكونوا اثنى عشر إمامًا حتى أنهم لم يعرفوا أسماء الأئمة وأشخاصهم بعد إمامهم المعاصر... **وهنا أيضًا نذكر أسماء عدد من خاصة الأئمة ﷺ ليعلم أن هذه النصوص المختلقة والموضوعة لم تكن في عصرهم بل وضعت بعد ذلك.**

خاصة أن أصحاب الأئمة لم يعلموا بهذه النصوص.

هنا نذكر أسماء عدد آخر من كبار خواص الأئمة:

وذكر أسماء عشرة منهم، ثم قال: تلك عشرة كاملة!

وموطن السؤال الآن: كيف أن هؤلاء الذين هم من خواص أصحاب الأئمة لم يكونوا على علم بالنصوص الواردة بشأن الأئمة الاثنى عشر ولم يسمعوا بها. ولكن في عصرنا أصبح -أي النص على الأئمة- من ضروريات المذهب تقليدًا معروفًا عن الوضاعين الكذابين، وكل من لا يعرف ذلك فيعد من الذين لا دين لهم. ولو كان هناك ثمة نص حقيقي لما قام الخلاف بين المذاهب الشيعية نفسها.

واقرؤا إن شئتم كتاب فرق الشيعة الذي ألفه العالم الشيعي الكبير أبو محمد حسن بن موسى النوبختي وكتاب «المقالات والفرق» للباحث والمحقق الشيعي سعد بن عبد الله الأشعري، ثم انظروا كيف وجد في عصر الأئمة أكثر من سبعين مذهبًا وفرقة للشيعة، فلو كان هناك نص ثابت لما وجدت كل هذه المذاهب. (راجع: ص٣٢٤-٣٥٥).

وفي باب: «أصحاب الأئمة رضي الله عنهم».

قال البرقعي: نحن حتى الآن ذكرنا شرح حال رواة «الكافي» من خلال رواياتهم ودراستنا لها، وقد كانوا من أصحاب الأئمة أيضًا وأشرنا إلى أن بعض من كانوا حول الأئمة كانوا على درجة كبيرة من عدم الإيمان بحيث سعوا إلى تخريب الإسلام قدر ما استطاعوا في ظل اسم الإمام، وباسم الإسلام أوجدوا عشرات المذاهب القائمة على الكفر والإشراك والخرافة، وأوجدوا فرقًا متعددة، ويجب العلم أن هؤلاء الرواة الذين أتوا ودسوا الشرك والكفر والخرافة في أصول الدين وخالفوا القرآن باسم الأئمة هم ذاتهم الذين رووا أمورًا باسم الأئمة في الفروع وعلى هذا يجب دراسة الروايات المنقولة عنهم وإظهار المختلقات منها، ومن أراد أن يطلع أكثر على أحوال أصحاب الأئمة وشرح حالهم فعليه أن يرجع إلى

كتب التاريخ والرجال والحديث ويرجع إلى أقوال الأئمة أنفسهم حيث هم أنفسهم كانوا غير راضين عن أصحابهم كما قال الإمام الصادق بشأن المغيرة: (إن المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي (الإمام الباقر) أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد ﷺ فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله تعالى وقال رسول الله ﷺ : (ج٢ من البحار باب : ٢٩) .

وروى في البحار أيضًا في الباب نفسه في الحديث رقم ٦٣ عن الإمام الصادق أنه قال: (كان المغيرة يتعمد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي رضي الله عنه ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبثوها في الشيعة فكل ما كان في أصحاب أبي رضي الله عنه من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم) .

أيضًا في الباب نفسه في الحديث ٦٢ قال سيدنا الرضا رضي الله عنه : (إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله رضي الله عنه، لعن الله أبا الخطاب وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتاب أصحاب أبي عبد الله رضي الله عنه فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن . فإنا إن تحدثنا تحدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنا عن الله ورسله نحدث) . (انظر: ص٣٥٥-٣٥٦) .

ثم قال آية الله العظمى البرقعي في الختام: تم المجلد الأول من «الكافي» الذي هو في أصول العقائد ويجب العلم أن فروع «الكافي» أيضًا قد رويت عن هؤلاء الرواة الغلاة والكذابين الخرافيين ومجهولي الحال أنفسهم الذين نقل عنهم الأصول وقلما يكون حديث في الفروع يكون جميع رواته سليمي العقيدة ومن أهل العدل ويتوافق متنه مع القرآن والسنة والعقل ولا يكون فيه إشكال، ولو شئنا أن نعد الخرافات الواردة في الفروع فسوف نحتاج مجلدات ضخمة لذلك، وكتاب «الكافي» الذي يقع في ثمانية مجلدات وطبعه شيخ في طهران، وها نحن نورد نماذج من تلك الأحاديث الخرافية المخالفة لكتاب الله والعقل منتزعة من مجلدات الفروع لتكون لنا من الباقيات الصالحات.

وذكر عددًا منها ثم قال: نظرة في «الكافي» ومدّعي الشيعة: وإذا تأمل أحد في «الكافي» ودروسه بدقة وبلا تعصب وغرض فإنه ينتهي إلى أن هذا الكتاب أبطل ما جاء به صانعو المذهب الشيعي.

يقول الشيعة: قال رسول الله ﷺ شيعة علي هم الفائزون، هذه الجملة ترد الشيعة الاصطلاحية لأن عليًا رضي الله عنه لم يأت بمذهب ولم يصنع مذهبًا باسمه، إذن الشيعة الذين

صنعوا المذهب ليسوا من أتباعه وشيعته، بل هم مخالفون له ولم تكن أصول دين علي رضي الله عنه إلا الإيمان بالله ورسوله لا الإيمان بالأئمة والرجال الآخرين، وعلى هذا فإن كتاب «الكافي» الذي يلزم الإيمان بغير الله والرسول والقيامة بعيد جدًا عن إسلام علي رضي الله عنه.

وبمقتضى الآية ١٥٩ من سورة الأنعام: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ فلا محمد ﷺ من هؤلاء ولا علي رضي الله عنه. وطريق علي رضي الله عنه هو غير طريق هؤلاء وكتابهم، وأصول علي رضي الله عنه غير أصول هؤلاء وفروعهم، وكان رسول الله ﷺ وعلي رضي الله عنه فقط متبعين لكتاب الله وعاملين به، وبهذه المناسبة فقد قال الله تعالى في سورة الروم الآية ٣١-٢٣: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ * مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ نحن الشيعة الحقة حيث سمينا أنفسنا مسلمين فحسب ولم نصنع مذهبًا كما لم يصنع قبلنا سيدنا علي رضي الله عنه مذهبًا لنفسه. والغريب أن علماء الشيعة يقولون إن مداركنا المذهبية والدينية هي الأدلة الأربعة ويعنون كتاب الله والعقل وسنة الرسول ﷺ والإجماع. **ويقولون: إذا وجد حكم الله بواحدة من هذه الأربعة وجب العمل بها. . يقولون هذا ولكنهم ينسون كل هذا الكلام عند العمل ويقولون: إن القرآن قد حرّف أو أنه ظني الدلالة ولابد من الرجوع إلى الحديث في فهمه، وبهذه الذريعة يخرجون القرآن من ميدان عملهم ويتركونه.**

أما بشأن العقل فهم لا يعبأون بالعقل أيضًا. وبشأن السنة يقولون لابد من الرجوع إلى الحديث. أما الإجماع فيسندونه إلى الحديث، وهذا يعني أن الأدلة الأربعة هي الحديث والحديث فقط.

الأحاديث المتضادة والمتناقضة والتي أكثرها يخالف العقل والقرآن والسنة والتاريخ وغيرها. نرجو أن يستفيق شعبنا وأن لا ينخدع علماؤنا بالحواشي والتقاريظ الموضوعة لأي كتاب وعليهم أن يقرأوا الكتاب نفسه. . . والسلام على من اتبع الهدي. (انظر: ص٣٦٩-٣٧٢).

وبعد الختام قال آية الله العظمى البرقعي: ولقد كتبت إعلانًا ذكرت فيه بعض الفروق بين الإسلام والمذهب لكنهم كالعادة حالوا دون وصوله إلى الناس.

ويمكنني هنا أن ألخص بعض الفروق بين الدين والمذهب الجعفري:

١) دين الله له اسم واحد هو الإسلام لكن المذهب من صنع البشر وله أسماء متعددة.

٢) دين الله تعالى ليس فيه خرافات ولكن المذهب مليء بالخرافات.

٣) إن الدين يدعو إلى الوحدة والاتحاد، والقرآن يقول: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ ولكن المذهب يكرس التفرقة والجدال والعناد والحرب.

٤) إن الدين سهل ميسور وقد قال رسول الله ﷺ: الدين هو السهلة السمحة، وقد

كان بإمكان البدوي الأمي أن يتعلمه ولكن المذهب صعب مستصعب، وبناءً على قول البعض فإنك يجب أن تدرس خمسين عامًا لكي تفهمه -ربما.

٥) لا يحق في الدين لأحد أن يتكلم برأيه ويصدر الفتوى ويقنن القوانين، وهذا خاص بالله تعالى ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ولكن في المذهب يحق لكل إمام ومجتهد ومرشد وشيخ أن يفتي.

٦) إن أحكام دين الله لا تغير ولا تبدل (حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة) لكن في المذهب يتغير الحكم والفتوى بين حين وآخر، وما كان حرامًا بالأمس أصبح حلالاً اليوم أو بالعكس! كما أن أحكام المجتهد وفتاويه تسقط من الاعتبار بوفاته!

٧) يجب في الدين نصب (ولي الأمر) بين الناس ليجري أحكام الله ولكن في المذهب يمكن أن يتغيب ولي الأمر مئات السنين عن الناس دون أن يعرفوا عنه شيئًا!

٨) في الدين الإسلامي واستنادًا للآية ١٦٥ من سورة النساء ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ فلا حجة غير الرسل والعقل، لكن في المذهب يكون كل إمام ومرشد حجة.

٩) الدليل والحجة في الدين هو الكتاب المنزل من السماء، في حين في المذهب هناك عشرات الكتب هي الدليل والحجة.

١٠) الإسلام لا يعترف بغير الله مؤثرًا في الأمور التكوينية وخارقًا للعادة، بينما في المذهب كل إمام ومرشد وقطب هو منشئ للكرامات وخوارق العادات.

١١) إن في الإسلام الدعاء عبادة، ودعاء غير الله شرك ويقول القرآن: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَدۡعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ ولكن في المذهب نداء المقربين إلى الله تعالى هو أمر ضروري ولازم.

١٢) تنحصر الشعائر الدينية في الإسلام فيما شرعه الله تعالى وبيَّنه ولكن في المذهب الشعائر المذهبية المبتدعة كثيرة جدًا، كبناء القبب على القبور والمشاهد ولطم الخدود وشق الصدور والضرب بالسلاسل والضرب بالدف وضرب الآلات الموسيقية (في محرم) ولبس السواد...

١٣) في الإسلام يجب على كل إمام ومأموم أن يتبع الدين ودين كل منهما واحد لا يختلف، بينما في المذهب أصبح الإمام والإمامة أصلاً للدين.

١٤) لا يحق لأحد تقاضي الأجر على الدعوة وتبليغ الدين ولكن في المذهب أصبح هذا الأمر رائجًا ومن مقررات أهل المذهب.

١٥) لا يجوز في الإسلام التزلف والمدح والثناء على غير الله تعالى، ولكن هذا كله أصبح من الأمور التي تقدم لرجال المذهب حتمًا وضروريًا.

١٦) الغنائم الحربية في الإسلام والمعادن فيها الخمس -ولا يمكن أخذ الخمس هذا

من التجار وصغار الكسبة. ولم يكن الرسول ﷺ وعلي المرتضى (ع) يأخذان الخمس من الناس إلا أن هذا صار واجبًا في مذهب الشيعة.

١٧) الإسلام لا يعرف النذر والوقف والهدايا للمقابر والموتى، وهذا محرم ويدخل في الاسراف -وتعتبر كل هذه البدع من الضرورات المهمة في المذهب.

١٨) لا يوجد في الإسلام تمييز طبقي، سيد وغير سيد، رجال دين (روحاني)[1] وغير رجال دين إمام وغير الإمام، ولكل واحد منهم ميزات خاصة به، مثلاً السيد يأخذ الخمس وغيره لا يأخذ وهكذا...

وفضلاً عن الخطابات وكتابة المقالات والإعلانات فقد ألفت بعض الكتب طبعت بعضها ومُنعَ طبع الأخرى، وها هي بعض مؤلفاتي:

١) مرآة الآيات -أو المرشد لموضوعات القرآن.

٢) كنز الذهب أو ألف وخمسمائة حديث للرسول ﷺ.

٣) كلمات قصيرة لسيدنا سيد الشهداء (ع).

٤) كنز الحقائق كلمات الإمام الصادق (ع).

٥) كنز الكلام كلمات الإمام الحسين (ع).

٦) كنز الجوهر كلمات الإمام الباقر (ع).

٧) رسالة الحقوق في بيان حق الخالق والمخلوق.

٨) الأربعين من أحاديث خاتم النبيين ﷺ.

٩) النظام الجمهوري الإسلامي. (انظر: ٣٩٨-٤٠٠).

بعد أن انتهى المنقول من كتاب «كسر الصنم» لآية الله العظمى البرقعي أقول:

أكتفي في الخاتمة بعرض هذين الكتابين، وهناك آخرون غيرهما كثيرون من علماء الشيعة دعوا إلى تنقية المذهب الجعفري مما علق به من أوهام وضلالات وأكاذيب، وتبرئة أئمة آل البيت الأطهار مما نسب إليهم.

وعرض أقوال هؤلاء العلماء يطول جدًا قد يجعل الخاتمة تقرب من الكتاب نفسه. ولذلك أشير هنا إشارات سريعة فقط لمن أراد أن يطلع على كتاباتهم.

---

(١) تسمى هذه الطبقة في إيران الروحانيت، ويقصد بها مشايخ المذهب ومفردها روحاني وهي في الحقيقة صورة من طبقة الموبذات لدى المجوس.

من أهم الكتب التي تناولت حركة التصحيح والاعتدال في وسط الشيعة المعاصرين كتاب «**أعلام التصحيح والاعتدال -مناهجهم وآراؤهم**»، للكاتب السعودي الإحسائي خالد بن محمد البديوي، تناول فيه الحديث عن ثمانية من هؤلاء فيما يزيد على خمسمائة صفحة، بحيث يعطي القارئ صورة واضحة جلية عن كل منهم.

والثمانية منهم خمسة تركوا المذهب الاثنى عشري وهم:

١) آية الله العظمى أبو الفضل البرقعي.

٢) أحمد الكسروي.

٣) محمد الياسري.

٤) إسماعيل آل إسحاق العلامة الخوئيني.

٥) أحمد الكاتب.

ومنهم ثلاثة قاموا بحركة التصحيح داخل المذهب وظلوا منتسبين إليه، وهم:

١) آية الله العظمى محمد بن محمد مهدي الخالصي.

٢) الدكتور موسى الموسوي.

٣) آية الله العظمى محمد حسين فضل الله.

وغير هؤلاء كثيرون أذكر منهم على سبيل المثال:

السيد حسين الموسوي، من علماء النجف. ألف كتابه «**لله . . .ثم للتاريخ -كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار**»، وقد نقلت شيئًا منه في كتابي «مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع». وقد بين في كتابه أن من الروايات التي جاءت في كتب الشيعة ما هو طعن في الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وما هو طعن في أمير المؤمنين، وابنيه الحسنين، وفاطمة الزهراء، وغيرهم من آل البيت. وذكر من المتعة والخمس وغيرهما ما ينزه الأئمة الأطهار عن نسبته إليهم.

ومن الدعاة إلى التصحيح أيضًا الإمام محب الدين عباس الكاظمي، ففي كتابه «سياحة في عالم التشيع -الحوزة العلمية أسرار وخفايا» كشف عن كثير من الأباطيل، والخزايا والفضائح، ودعا إلى الإصلاح قبل فوات الأوان.

فلعل هذه الصيحات والصرخات تجد في وسط الشيعة من يستجيب، والله ﷻ هو الهادي إلى سوء السبيل، والقادر عليه.

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.



ترجمة الشيخ سليم البشري

وإثبات براءته

قرأتُ كتابات عن الشيخ الإمام سليم البشري، المفترى عليه هذه المراجعات، فوجدتُ أوفى ترجمة ما كتبه الأستاذ علي عبد العظيم في الجزء الأول من كتابه «مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن». الذي طبعه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، وهذا الكتاب -كما يقول الأستاذ المؤلف في المقدمة- متمم لكتابه «**الأزهر: تاريخه وتطوره**»، الذي أصدرته وزارة الأوقاف وجامعة الأزهر سنة (١٩٦٤م) .

والمراجع التي رجع إليها المؤلف توضح ما لقيه من مشقة وما بذل من جهد مشكور.

واطلعتُ على كتابين آخرين من كتابات الشيخ البشري نفسه، الأول: «**عقود الجمان في عقائد أهل الإيمان**»، وهو مخطوط.

والثاني: هو «**وضح النهج**» كتبه شرحًا وتعليقًا على نهج البردة لأمير الشعراء أحمد شوقي. فرأيت أن أثبت أولاً ما كتبه عنه الأستاذ علي عبد العظيم، وأعقب عليه، ثم أذكر بعض ما قرأته في كتابيه، والله ﷻ هو المستعان.

وعنوان الترجمة هو:

الإمام الشيخ سليم بن أبي فراج البشري

وهذا هو نصها: الشيخ سليم بن أبي فراج بن السيد سليم بن أبي فراج البشري نسبة إلى «محلة بشر من قرى شبراخيت بمحافظة البحيرة».

ولد بها سنة ١٢٤٨هـ وتوفي أبوه في السابعة من عمره، فكفله أخوه الأكبر السيد عبد الهادي البشري.

ولما بلغ التاسعة كان قد حفظ القرآن الكريم وجوّده، ثم قدم إلى القاهرة فنزل على خاله السيد بسيوني البشري من شيوخ ضريح السيدة زينب ﵂:

فتلقى عنه مبادئ العلوم، وظل في كنفه مدة عامين.

درس فيهما عليه وعلى غيره من العلماء - قراءات القرآن الكريم ثم التحق بالأزهر الشريف وهو في كنف خاله واتصل بكبار العلماء في الأزهر، حيث درس الفقه على

مذهب الإمام مالك -الذي يأخذ بمذهبه معظم سكان محافظة البحيرة- وظل يواصل الدراسة بالأزهر تسع سنوات كاملة، ومن شيوخه الأعلام الشيخ الخناني والشيخ عليش والإمام الشيخ الباجوري وأمثالهم.

كان شيخه الخناني يقرأ كتابًا من أمهات الكتب على متقدمي الطلبة، وفي وسط الكتاب أدركه الفالج وبقى في فراشه أشهرا والطلبة في انتظاره، فلما أحس بشيء من الراحة طلب أن يحمل إلى مجلس علمه، وقال لطلبته: «إني ذاهب وليس في فضلة لتدريس العلم، وإني مستخلف عليكم لإتمام درسي أجدر الناس به» وأمسك بيد الشيخ سليم وأجلسه في مجلسه، فأتم الكتاب على غرار شيخه.

ثم أخذ يباشر التدريس فظهر نبوغه واشتهر أمره، وتهافت عليه الطلبة وتخرج على يده جماعة من كبار العلماء منهم الشيخ محمد راشد إمام المعية السنية و(الحاشية الخديوية) والشيخ بسيوني البيباني، والشيخ محمد عرفة (وهو غير الشيخ محمد عرفة الدسوقي المتوفى منذ سنوات) وغيرهم من أفاضل العلماء ونبغ في علوم كثيرة -وبخاصة في علوم الحديث- نبوغًا كبيرًا أبلغه درجة كبار المحدثين.

واتجهت إليه أنظار الباحثين من العلماء والطلبة، فكلما جدَّت مشكلة عويصة، أسرعوا إليه ليجدوا لديه حلاً موفقًا لها، ثم أصابه الروماتيزم فلزم فراشه حولين كاملين لم ينقطع فيهما الطلبة عن الذهاب إليه في بيته بحي البغَّالة بالسيدة زينب.

فكان يلقي عليهم دروسه في صباح كل يوم، ولما أتم الله عليه العافية عُيِّن شيخًا لمسجد السيدة زينب فقرأ فيه أمهات الكتب، والتف حوله الطلبة، وتابعوا دروسه وكثرت أعدادهم.

وبعد بضعة أعوام، صدر الأمر بتعيينه شيخًا ونقيبًا للسادة المالكية وهو من أكبر مناصب الأزهر، وظل شيخًا للمالكية حتى لقي ربه.

ولما اتجهت النية إلى إصلاح الأزهر في عهد الشيخ حسونة النواوي كان في مقدمة العلماء الذين وقع عليهم الاختيار لعضوية مجلس إدارة الأزهر مع الشيخ محمد عبده، والشيخ عبد الكريم سلمان، وغيرهم من كبار العلماء المرجو على أيديهم الصلاح والإصلاح... فكان عضوًا بارزًا في مجلس الإدارة، حتى وقع عليه الاختيار ليكون شيخًا للأزهر، فاعتذر عن عدم قبوله هذا المنصب وبالغ في الاعتذار محتجًا بكبر سنه، وضعف صحته، ولكنه أمام الإلحاح الشديد قبل المنصب وصدر الأمر بتعيينه شيخًا للأزهر في ٢٨ من صفر سنة ١٣١٧هـ (سنة ١٩٠١م) ولبث في هذا المنصب أربع سنوات تقريبًا، أظهر فيها

من سداد الرأي، وقوة الحزم، ومضاء العزيمة مالا يتفق عادة لمن كان في مثل سنه.

وحدث أنه اختار أحد العلماء -وهو الشيخ أحمد المنصوري- شيخًا لأحد أروقة الأزهر ولم يكن الحاكم راضيًا عن هذا، فأوعز إلى الإمام بالعدول عن تعيينه، فأبى الشيخ الإمام الرجوع عن اختياره، وقال: «إن كان الأمر لكم في الأزهر دوني فاعزلوه، وإن كان الأمر لي دونكم فهذا الذي اخترته ولن أحيد عنه» فانتهزها الدساسون وأوغروا صدر الحاكم عليه فأرسل إليه من يقول له: «إن تشبثك برأيك قد يضر في منصبك» فقال الشيخ الإمام:

«إن رأيي لي، ومنصبي لهم، ولن أضحى لهم ما يدوم في سبيل ما يزول».

وقدَّم استقالته، فقبلت في اليوم الثاني من ذي الحجة سنة (١٣٢٠- ١٩٠٤م) وعين بدلاً منه الشيخ علي بن محمد الببلاوي . ثم عين بعده الشيخ الشربيني ثم أُعيد الشيخ حسونة النواوي، ثم صدر الأمر بإعادة الإمام البشري مرة ثانية سنة (١٣٢٧هـ) إلى عمله حتى لقي ربه سنة (١٣٣٥هـ - ١٩١٦م) وقد قارب التسعين.

وكان الإمام حازمًا في إدارته، وعلى الرغم من الأعباء الكبيرة التي كان يتحملها في مباشرته لمشيخة المالكية ومشيخة الأزهر، فإنه ظل يباشر إلقاء دروسه في الأزهر كما ظل يباشر التدوين، والتصنيف، وقيادة الحركة الإصلاحية بعزم وحزم حتى ظهرت آثارها في عهده وحتى أصبح معظم مدرسي الرياضة في عصره من علماء الأزهر -بعد أن كادت صلات الأزهر بهذه العلوم تنقطع انقطاعًا تامًا.

ومن أمثلة شجاعته واعتزازه بنفسه أنه عقب استقالته وقبولها في ذي الحجة سنة ١٣٢٠هـ ذهب في اليوم الثاني لعزله إلى الجامع الأزهر، فقرأ درسي التفسير والحديث اللذين حضرهما يومئذ نحو خمسمائة عالم وما لا يحصى من الطلبة لكثرتهم.

وكان حريصًا على أن يلزم بيته إلا في موعد دروسه، فإنه كان يبادر بالذهاب إلى الأزهر لإلقاء هذه الدروس.

ولما اضطربت الأحوال في الأزهر اضطر ولاة الأمر إلى اللجوء إليه ليعود إلى منصبه شيخًا للأزهر، ليعالج هذه الاضطرابات. فاشترط لقبوله أن تقوم الحكومة بإكرام العلماء، والطلبة، والتوسيع في أرزاقهم، ورد حقوقهم إليهم.

فتقرر زيادة مرتبات العلماء عشرة آلاف جنيه سنويًا توزع بالقسط عليهم، ورخص لكل عالم في أي معهد بالسفر في قطارات السكك الحديدية بنصف الأجر المقرر، وكذلك الطلبة في أيام حضورهم للدراسة، وانصرافهم في الإجازات.

وظل الإمام يكافح، ويجاهد في النهوض بالأزهر حتى نال الحظوة لدى السلطان فمنحه «النيشان المجيدي» الأول، والوشاح الأكبر من وسام النيل.

وكان من عاداته أن يستيقظ من نومه في الثالثة صباحًا فيتهجد ما شاء الله له أن يتهجد، ثم يوقظ حفدته الصغار، فيتناول معهم طعام الإفطار، ثم يلقي عليهم بعض الدروس.

ومن الغريب أنه لم يقبض مرتبه في حياته مرة، وإنما كان يكل ذلك إلى من يثق به، وكل ما يعلمه عن مرتبه أنه يتناول في يده بضعة جنيهات في كل شهر ينفقها على الفقراء.

ومات رحمه الله في التسعين من عمره -بعد أن قام بنهضة إصلاحية علمية، وخفف أعباء مادية كثيرة عن كواهل العلماء والطلاب، وقد رثاه شاعر النيل حافظ إبراهيم بقصيدة بليغة مؤثرة قال في مقدمتها:

أيدري المسلمون بمن أصيبوا ... وقد واروا «سليما» في التراب
هوى ركن «الحديث» فأي قطب ... لطلاب الحقيقة والصواب
فما في الناطقين فم يوفي ... عزاء الدين في هذا المصاب
قضى الشيخ المحدث وهو يملي ... على طلابه فصل الخطاب
ولم تنقص له «التسعون» عزمًا ... ولا صدَّته عن درك الطلاب

مصنفاته:

ذكر صاحب «كنز الجوهر»: أن للإمام مؤلفات قيمة كتبها على أوائل الكتب، ولكنه لم يذكر هذه الكتب، ولعلها مقدمات لبعض الكتب الهامة في علوم الحديث الذي اشتهر به، مثل كتاب «هدي الساري» فهو مقدمة قيمة مسهبة لكتاب «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، وكلاهما لابن حجر العسقلاني، ومثل مقدمة ابن خلدون لكتابه في التاريخ. ومن الكتب التي صنفها الشيخ الإمام:

١) حاشية تحفة الطلاب على شرح رسالة الآداب.

٢) حاشية على رسالة الشيخ عليش في التوحيد.

٣) المقامات السنية في الرد على القادح في البعثة النبوية، رد فيها على من انحرفوا إلى الإلحاد (توجد منها نسختان خطيتان بدار الكتب رقم ٢١٣٣٩ب، ٢١٥١٨ب).

٤) عقود الجمان في عقائد أهل الإيمان (توجد منها نسخة خطية بدار الكتب رقم (٣٣٧٥٣ب) وعلى هذه النسخة حواش، وتعليقات كثيرة جدًا بخط الشيخ محمد محمد عليش سنة (١٣٠٤هـ).

٥) الاستئناس في بيان الأعلام، وأسماء الأجناس، وهو مصنف قيم في النحو اعتمد عليه المدرسون في الأزهر.

٦) شرح نهج البردة، وهي قصيدة شوقي التي عارض فيها بردة البوصيري واستهلها بقوله:

ريم على القاع بين البان والعلم   أحل سفك دمي في الأشهر الحرم

(انتهت الترجمة)

ونلاحظ في هذه الترجمة:

١) حفظه وتجويده للقرآن الكريم وهو في سن التاسعة، ثم دراسته لقراءات القرآن الكريم ومبادئ العلوم مدة عامين، ثم دراسته بالأزهر مدة تسع سنوات، وتخصص في دراسة الفقه المالكي، واتصل بكبار العلماء في الأزهر، وكان له شيوخ من أعلامهم.

فنبوغه إذن كان مبكرًا، حيث انتهى من كل ما سبق وهو في سن العشرين.

٢) انتقل بعد ذلك إلى مرحلة جديدة حيث جلس في مجلس شيخه الخناني ليدرس لزملائه، وليتم درس شيخه في شرح كتاب من أمهات الكتب، فظهر نبوغه في التدريس.

٣) عندما دّرس التفسير وعلوم القرآن كان نعم المعلم، وذلك نتيجة نبوغه المبكر في حفظ القرآن الكريم وتجويده ودراسته لعلومه، ثم دراسته بالأزهر.

٤) نبغ نبوغًا كبيرًا في علوم الحديث حتى بلغ درجة كبار المحدثين، واتجهت إليه أنظار الباحثين من العلماء والطلبة.

وعندما أوصلني المستشار طارق البشري بابن الإمام سليم البشري، وتحدثت معه، وسألته عن كتاب «المراجعات»، قال لي: قرأت الحديث على أبي ثلاثين سنة، وما ذكر لي شيئًا عن الشيعة، وما كان يخفي عني أي شيء.

وإذا كان الابن قرأ ثلاثين سنة، فكم سنة عاش الأب مع سنة رسول الله ﷺ قبل أن يعلم ابنه؟ فقد توفى سنة ١٣٣٥هـ، أي أنه عاش سبعًا وثمانين سنة، عاش منها سبعًا وستين سنة بعد أن أنهى دراسته بالأزهر، فكم حصَّل من العلم خلال هذه العقود الطويلة؟

٥) عندما عُيِّن شيخًا لمسجد السيدة زينب قرأ فيه أمهات الكتب، وبعد بضعة أعوام صدر الأمر بتعيينه شيخًا ونقيبًا للسادة المالكية، وهو من أكبر مناصب الأزهر، وظل شيخًا للمالكية حتى لقي ربه. وعندما عين شيخًا للأزهر للمرة الثانية سنة ١٣٢٧هـ، ظل شيخًا للأزهر وشيخًا للمالكية إلى أن توفاه الله ﷺ.

٦) من سيرته يتبين أنه كان من كبار المحدثين، بل ربما لم يصل أحد في عصره إلى ما وصل إليه في الحديث.

هذه هي سيرة العلامة شيخ الأزهر سليم البشري، والرافضي عبد الحسين صاحب «المراجعات» المفتراة يعترف بشيء من هذا، فيقول في بداية المراجعة الثانية عشرة: «إنكم -بحمد الله- ممن وسعوا الكتاب علمًا، وأحاطوا بجليه وخفيه خبرا».

ويقول في المراجعة المائة: «أنت إمام السنن في هذا الزمن، جمعت أشتاتها، واستفرغت الوسع في معاناتها.. وهل يجاريك أو يباريك في السنة أحد؟ كلا».

ويقول فيها أيضًا: «أنتم -بحمد الله- ممن وسعوا السنن علمًا، وأحاطوا بها فهمًا». ا.هـ.

ومن كانت هذه سيرته كيف ينسب إليه القول بأن سورة المعارج نزلت بعد سورة المائدة ؟! وأن الآيات الكريمة التي تحدثت عن الكافرين والمنافقين نزلت في مسلمي بدر، وأصحاب بيعة الرضوان، وفي عامة الصحابة الذين بايعوا أبا بكر وعمر ؟!

ومن كانت هذه سيرته كيف ينسب إليه القول بتواتر وصحة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والشاذة المنكرة ؟!

فكل هذا نراه في هذه المراجعات المفتراة كما اتضح في هذه الدراسة، مما يثبت أنها مفتراة على شيخ الأزهر.

ونأتي إلى كتابين ألفهما شيخ الأزهر هو نفسه.

أحدهما عنوانه: عقود الجمان في عقائد أهل الإيمان.

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٧٥٣ب).

والرافضي عبد الحسين انتهى في «المراجعات» إلى أن شيخ الأزهر والمالكية أصبح شيعيًا رافضيًا، وأن عقيدة الرافضة هي عقيدة أهل الإيمان !! ومن يقرأ هذا الكتاب يعلم أن أهل الإيمان هم أهل السنة والجماعة وليس أهل البدع والزندقة.

وإليك بعض ما جاء في الكتاب.

قال الشيخ البشري يرحمه الله: هذه رسالة وجيزة في التوحيد، سألني فيها بعض الإخوان فأجبت سؤاله، مقررًا للعقائد مع أدلتها . (ص:٢) .

ثم قال: يجب على كل مكلف سواء كان ذكرًا أو أنثى، حرًا أو رقًا، أن يعرف الصفات الواجبة لله تعالى، والصفات المستحيلة عليه، والصفات الجائزة في حقه تبارك وتعالى. وأن يعرف ما يجب للأنبياء والمرسلين، وما يستحيل عليهم. (ص:٢، ٣) .

وبعد أن تحدث عما يتصل بالله ﷻ ، **قال**: يجب أن تعرف أن الله تعالى نبا أنبياء وأرسل رسلاً مبشرين لمن أطاعهم بالجنة، ومنذرين لمن عصاهم بالنار، وأيدهم بالمعجزات والآيات الباهرات، وأن جميع ما جاءوا به فهو حق، وكل ما أخبروا به فهو صدق؛ فأمروا بالإيمان والطاعة ونهوا عن الكفر والمعصية، وأنه ختم الجميع بخاتم الأنبياء والمرسلين إمام الهدى وقائد الغر المحجلين، وأنه تعالى أيد كل رسول فيهم بمعجزات خارقة للعادة في النوع الذي يكون عليه أمته فائقة للحد الذي تقدر عليه مثل أن الله تعالى أرسل موسى عليه السلام في زمن السحرة فأيده بالعصا واليد البيضاء وفلق البحر ونحو هذا فعلم العقلاء الموفقون من أهل زمانه أن ذلك خارج عن طاقتهم وأنه ناشئ عن قدرة قادر يقدر ولا يقدر عليه، وبعث عيسى في زمن أطباء فأيده بإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص ونحو ذلك فعلم العقلاء أن ذلك خارج عن عادتهم، وبعث نبينا محمدًا ﷺ في زمن بلغاء وكهان فأيده بالقرآن الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله فلا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا فعلموا أنه ليس من كلام البشر بل هو كلام خالق القوى والقدر. (ص: ١٢، ١٣) .

ثم قال: **وأنه يجب لهم العصمة**؛ وهي حفظ الله تعالى ظواهرهم وقلوبهم من المعاصي كبائرها وصغائرها، والدليل على أن الله أمرنا بالاقتداء بهم من أقوالهم وأفعالهم غير المختصة بهم. قال تعالى في حق نبينا ﷺ : ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، [الأعراف:١٥٨] وقال تعالى: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، [آل عمران:٣١] والله تعالى لا يأمر بمعصية؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، [الأعراف:٢٨] ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] وجميع الرسل مثله ﷺ في هذا المعنى وأنه يجب لهم **«التبليغ لكل ما أمروا بتبليغه للخلق»**، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، وكذلك جميع الرسل مثله في هذا المعنى . (ص: ١٤).

ثم قال: يجب الإيمان بأن الشفاعة في فصل القضاء -وهي الشفاعة العظمى- مختصة بنبينا ﷺ . (ص:١٧) .



تعقيب

ذكرنا في (ص:٣٢٦) ما عند هؤلاء القوم من الشرك بالله ﷻ، ونكتفي هنا بما ذكرناه هناك، ونقف عند عقيدة أهل الإيمان في الرسل صلوات الله وسلامه عليهم.

ذكر الشيخ البشري -يرحمه الله- في رسالته أربعة أشياء خاصة بالرسل الكرام، لا يشاركهم فيها أحد وهي: المعجزات، والعصمة، وعموم التبليغ ووجوبه، والشفاعة العظمى: ففي المعجزات اختص الله ﷻ كل رسول بنوع من المعجزات التي لا يشاركه فيها رسول آخر؛ فهي معجزات خارقة للعادة في النوع الذي يكون عليه أمته فائقة للحد الذي تقدر عليه، وضرب أمثلة لذلك بثلاثة من الرسل الكرام، وهم: موسى، وعيسى، ومحمد -صلوات الله عليهم. هذه عقيدة أهل الإيمان التي يعتقدها البشري، ونص عليها في رسالته في التوحيد، فماذا نسب إليه في المراجعات المفتراة؟ كل المعجزات اجتمعت لأئمة الشيعة الرافضة؛ فهم يحيون الموتى، ويبرءون الأعمى والأكمه والأبرص، وعندهم عصا موسى يفعلون بها مثل ما كان يفعل موسى، وإذا ألقي أحدهم في النار كانت عليه بردًا وسلامًا كما حدث -في زعمهم- للإمام الصادق رضي الله عنه. وعندما يخرج إمامهم الثاني عشر، ربما بعد آلاف السنين التي سيعيشها، لا يحتاج هو وجيشه إلى طعام ولا شراب، وإنما يحمل عصا موسى والحجر، فكلما احتاجوا إلى طعام وشراب ضرب الحجر فيخرج منه ما يكفيهم. وهكذا كل ما يتصل بالمعجزات في افتراءاتهم.

حتى القرآن الكريم لم يسلم من هذه المفتريات، فكما مر أن أحدهم أمسك بالمصحف الشريف وقال: هذا لا يساوي قرشًا بدون علي عليه السلام.

أما العصمة فأئمة الرافضة فوق الرسل في موضوع العصمة؛ فعصمة الرسل واجبة عند الرسالة وليس قبلها، أما هؤلاء فالعصمة منذ الولادة، ولذلك يجوز أن يكون الطفل الصغير إمامًا كما حدث مع أكثر من فرد من الأئمة الاثنى عشر.

وقال البشري بوجوب التبليغ في كل ما أمر به الرسل، واستدل بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾، ولم يقل: بلغ ما أنزل إليك في علي؛ تنزيلا أو تفسيرًا. ويعتقد البشري أن الشفاعة العظمى مختصة بنبينا ﷺ، أما الرافضي عبد الحسين فيرى أن لأئمته ما يفوق هذه الشفاعة، حيث يقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الصراط، فيدخل شيعته -أي الاثنى عشرية الرافضة- الجنة، ويدخل غيرهم النار. والأئمة الاثنا

عشر هم الذين نزل فيهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾، فهم المكلفون بحساب الخلائق جميعًا.

أما بعد: فهذا بعض ما جاء في كتب الاثنى عشرية التي قال عنها عبد الحسين في مراجعاته بأنها مقدسة وكل ما جاء فيها صحيح متواتر، ونسب للشيخ البشري موافقته بل إعجابه الشديد بكل ما قاله. وهذا بعض ما كتبه الشيخ البشري في كتابه: «عقود الجمان في عقائد أهل الإيمان». وبمقارنة هذه النقول القليلة بعضها ببعض يتضح للقارئ جليًا مدى الفرية الكبرى التي افتراها الرافضي عبد الحسين، وبراءة شيخ الأزهر العلامة سليم البشري مما نسبه إليه واضع كتاب «المراجعات».

الكتاب الثاني للشيخ البشري:

الكتاب الثاني هو «وضح النهج»، وهو شرح لنهج البردة لأمير الشعراء أحمد شوقي. والكتاب يدل على تمكن الشيخ الإمام من اللغة، والذي يعنينا هنا هو ما يتصل بكتاب «المراجعات». وبعد قراءتي للكتاب رأيتُ أن أركز على أربعة موضوعات تحدث عنها الشيخ الإمام: مقارنًا بين حديثه عنها هنا وما نسب إليه في المراجعات، والموضوعات هي: القرآن الكريم. والسنة النبوية المشرفة. والصحابة رضي الله تعالى عنهم. والخلفاء الراشدون ومن جاء بعدهم.

أولاً: القرآن الكريم:

قال ﵀: من الدلائل على أنه ﷺ فاق الأنبياء وفضلهم أن ما جاؤوا به من المعجزات والآيات قد مضى على أثرهم وانقطع بانقطاع مدتهم، وأن ما جاء به نبينا ﷺ من القرآن الكريم والذكر الحكيم باقٍ على طول الأزمان والأدهار تجري عليه العصور، وتتغير عليه الأمم، وهو قائم الحجة، واضح المحجة، يكلف الناس بالجري على مقتضى حُكمه، ويطالبون بالتعبد بتلاوته في كل زمان وفي كل مكان. وآيات الكتاب الحكيم قديمة لأنها كلامُ الله القديم، ولكن قدمها وسبقها على الحوادث لا يجمد بها عن الاتساع لأحكام الوقائع والنزول على جزئيات المسائل، فمهما طال الزمان وتجددت الحوادث، ظهر لها من كتاب الله تعالى حُكمٌ يناسبها ويتفق مع مصالح العباد فيها. فهي جديدة باعتبار تنزيلها على أحكام الوقائع الجديدة، أو جديدة باعتبار ظهور حِكَم لنا فيها جديدة بعد أن كانت خافية عن أنظار العباد. وكيف لا تكون كذلك وقد أنزلها الله حُكمًا وهدىً للناس عامّةً حتى آخر الزمان، قدّر لهم فيها المصالح، وجعل لهم في اتباعها العز والمنعة مهما تغيرت الحوادث وتقلبت الأمور: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

ومما يتصل بهذا المعنى قول القاضي عياض رحمه الله : «وقد عدّ جماعة من الأئمة ومقلدي الأمة في إعجاز القرآن وجوهًا كثيرة. منها: أن قارئه لا يملّه، وسامعه لا يمجُّه، بل الإكباب على تلاوته يزيده حلاوةً، وترديده يوجب له محبة، لا يزال غضًّا طريًّا وغيره من الكلام ولو بلغ في الحسن والبلاغة مبلغه يُمَل مع الترديد، ويعادَى إذا أعيد، وكتابنا يُستلذ في الخلوات، ويؤنس بتلاوته في الأزمات، وسواه من الكتب لا يوجد فيها ذلك، حتى أحدث أصحابها لحونًا وطروقًا يستجلبون بتلك اللحون تنشيطهم على قراءتها، ولهذا وصف رسول الله ﷺ القرآن بأنه : «لا يخْلَقُ عن كثرة الرد، ولا تنقضي عبرُه، ولا تفنى عجائبه» (ص: ١٥ : ٥٢) .

وقال صاحب البردة في هذا المعنى:

آياتُ حقٍّ مِن الرحمن محدثةٌ   قديمةٌ صِفة الموصوفِ بالقِدم

(ص:٥١، ٥٢) .

ثم قال رحمه الله: بلاغة الكتاب وبراعة أسلوبه ودقة نظمه وانسجام لفظه وكمال إيجازه، حتى أنه ليتسق لِلّفظة فيه من المعاني ما يتفرق في الجمل الكثيرة من كلام غيره، وذلك لكمال الارتباط بين كلماته، وأخذ كل لفظة من ألفاظه الشريفة بحُجْزة التي تليها، حتى إذا وقعت لها طائفة من المعاني كانت كأنها واقعة في اللفظة الواحدة لحسن التئام ألفاظه ولطف اتصال بعضها ببعض.

واحتشاد آي الكتاب الحكيم بالحكمة والموعظة الحسنة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإكثار من توصية الناس بما فيه صلاح دينهم ودنياهم.

رُوي أن الوليد بن المغيرة لما سمع من النبي ﷺ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠] قال: «والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر، ما يقول هذا بشر». (ص: ٥٢) .

وعن دور الصحابة الكرام في جمع القرآن الكريم قال البشري يرحمه الله: قال الجلال السيوطي رحمه الله في كتاب «الإتقان» في النوع الثامن عشر في جمع القرآن وترتيبه ما نصه: قال الخطابي: «إنما لم يجمع ﷺ القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك، وفاءً لوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة، فكان ابتداءُ ذلك على يد الصدِّيق بمشورة عمر».

وقال الحاكم في «المستدرك»: «جمع القرآن ثلاث مرات: إحداهما بحضرة رسول الله ﷺ، والثانية بحضرة أبي بكر . . . (إلى أن قال): قال الحاكم: «والجمعُ الثالث هو ترتيب السور في زمن عثمان بن عفان».

روى البخاري عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافُهم في القراءة فقال لعثمان: «أدركِ الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى» فأرسل إلى حفصة «أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليكِ» فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنه إنما نزل بلسانهم» ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق». إلى أن قال الجلال: «قال ابن حجر: وكان ذلك سنة خمس وعشرين [٢٥] هـ».

وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح قال: «لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، فبعثوا إلى الرّبْعة التي في بيت عمر، فجيء بها، وكان عثمان يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارءوا في شيء أخروه.

قال محمد: «فظننت إنما كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة فيكتبونه على قوله».

وقال القاضي أبو بكر في الانتصار: «لم يقصد عثمان قصْد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل أثبت تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كُتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه، خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد».

وقال الحارث المحاسبي: «المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجهٍ واحد على اختيارٍ وقع بينهم وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصدِّيق».

وقد قال عليٌّ: لو وُلِّيتُ لعملت بالمصاحف التي عمل بها عثمان. انتهى. (ص: ٨٩، ٩٠)

ومما يبين مدى معرفة البشري بالسنة المشرفة بعض ما جاء في هذا الكتاب.

قال رحمه الله في الشفاعة وأحاديثها: الرسول الأمين صلوات الله وتسليماته عليه أخرج الناس في الدنيا من ظلمة الغواية إلى نور الهداية، وهو في الآخرة صاحب الشفاعة العظمى.

والشفاعة: سؤال الخير للغير، وهي للنبي ﷺ سؤاله يوم القيامة كشف الضر وتفريج الكرب عن المؤمنين، وأحاديث الشفاعة الدالة عليها صريحًا كثيرة ورواتها كثيرون، وطرقها عدة، وهي وإن اختلفت ألفاظها إلا أنها مجمعة على أن للنبي ﷺ الشفاعة يوم القيامة في مواطن.

روى البخاري بسنده الصحيح عنه ﷺ: «**يُحبس المؤمنون يوم القيامة حتى يهمّوا..**» إلى أن قال: فيه: «**فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعتُ ساجدًا، فيدعُني ما شاء الله أن يدعني ثم يقول: يا محمد ارفع رأسك وقل يُسمعْ، واشفع تُشفّعْ، وسلْ تُعطَ...**»[1] الحديث.

وقال الشيخ: أمير الأنبياء: هو نبينا محمد ﷺ لأنه خيرُهم وأفضلهم على الإطلاق. وهو ﷺ مفتاح باب الله لأن في اتباعه الوسيلة إلى الدخول في رحمة الله ورضوانه، وفي الاستشفاع به السبيل إلى عفوه وغفرانه.

وإذا لم يكن من برِّه إلا هدايتنا إلى «**العقيدة الصحيحة**» والصراط المستقيم المفضي إلى سعادة الدارين لكفى. (ص: ٣٦، ٣٧).

وقال في أحاديث حوضه الشريف: الحوض: ثابت بالأحاديث الصحيحة الواردة من عدة طرق، روى حديثه البخاري[2] ومسلم والترمذي والحاكم والنسائي والبيهقي وابن حبان والطبري وأبو يعلى وأبو نعيم وابن أبي الدنيا والبزار. حتى قال القاضي عياض ؒ: إن أحاديث الحوض صحيحة والإيمان به فرضٌ. ا.هـ.

وقال القاضي أيضًا: وحديثه (أي الحوض) متواتر النقل رواه خلائق من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن عمر، وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وابن عمرو بن العاص، وعائشة وأم سلمة وعقبة بن عامر، وابن مسعود وحذيفة وحارث بن وهب، وغيرهم من جلة

---

(١) البخاري (٦٥٦٥) عن أنس بن مالك.

(٢) صحيح البخاري كتاب الرقاق، باب: الحوض من (٦٥٧٥: ٦٥٩٣)، ومسلم، باب: الفضائل باب: إثبات الحوض من (٢٢٨٩: ٢٣٠٥).

الصحابة، ورواه غير الإمام مسلم عن الصديق وكثيرين من الصحابة، إلى أن قال القاضي: وفي هذا ما يقتضي كون الحديث متواترًا.

وقال بعض شراح البخاري: إن الصحابة الراوين للحوض نيف وثلاثون.

وقال القرطبي: يجب على كل مكلف أن يصدِّق به لثبوته بالأحاديث التي يحصل بمجموعها العلمُ القطعي. وذهب بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ إلى أن المراد به الحوض. (ص: ٣٨، ٣٩).

وقال في أحاديث نبع الماء: الأحاديث الواردة في نبع الماء من بين أصابعه الشريفة كثيرة: عن أنس بن مالك قال: «رأيت رسول الله ﷺ، وحانت صلاة العصر، فالتمس الناسُ الوضوءَ فلم يجدوه، فأُتي رسول الله ﷺ بوَضوء فوضع رسول الله ﷺ في ذلك الإناء يدَه وأمر الناس أن يتوضؤوا منه، قال: فرأيت الماء ينبع، فتوضأ الناس حتى توضأوا من عند آخرهم»[1].

ورُوي عن ابن مسعود ﷺ قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ، وليس معنا ماء، فقال لنا رسول الله ﷺ **«اطلبوا مَنْ معه فضلُ ماء»**، فأُتي بماء، فصبَّه في إناء ثم وضع كفه فيه، فجعل الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ[2].

وروي عن جابر ﷺ قال: «عطِشَ الناس يوم الحديبية ورسول الله ﷺ بين يديه ركوة، فتوضأ منها، وأقبل الناس نحوه وقالوا: ليس عندنا ماء إلا ما في ركوتك! فوضع النبيُّ ﷺ يده في الركوة، فجعل الماءُ يفور من بين أصابعه كأمثال العيون»[3].

ورُوي الحديث عن غير هؤلاء من جلة الصحابة وأئمة الدين، قال صاحب «الشفا» رحمه الله بعد رواية حديث نبع الماء من الطرق المتقدمة: قال الترمذي: وفى الباب عن عمران بن حصين، ومثل هذا في هذه المواطن الحفلة والجموع الكثيرة لا تتطرق التهمة إلى المحدِّث به؛ لأنهم كانوا أسرع شيء إلى تكذيبه لِما جبلت عليه النفوس من ذلك ولأنهم كانوا ممن لا يسكت على باطل، فهؤلاء قد رووا هذا وأشاعوه ونسبوا حضور الجمّاء الغفير له ولم ينكر أحدٌ من الناس عليهم ما حدَّثوا به عنهم أنهم فعلوه وشاهدوه، فصار كتصديق جميعهم له». (ص: ٤٧).

وقال الشيخ البشري في الإسراء وأحاديثه: يتعين أن يكون الإسراء إلى المسجد

---

(١) البخاري (٣٥٧٤). (٢) البخاري (٣٥٧٩)، والترمذي (٣٦٣٣).

(٣) البخاري (٣٥٧٦)، ومسلم (١٨٥٦).

الأقصى يقظةً إذ لو كان رؤيا منامية لما امتنَّ اللهُ على نبيه بتخصيصه بذلك، ولما كذَّبته قريش وسألته عن صفات بيت المقدس، ولما أجابهم بعدُ إلى ما سألوا.

روى البخاري أن النبي ﷺ قال: «**لَمَّا كَذَّبَتْنِي قُرَيْشٌ قُمْتُ فِي الْحِجْرِ، فَجَلَّى اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَطَفِقْتُ أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ**»[١]، والرائي في المنام لا يعاجَز بمثل ذلك، ولا يتكلَّف هو مثل هذا القدر في إثبات رؤياه.

أما الأحاديث الصحيحة الواردة في تفصيل قصة الإسراء فكثيرة لا يجاورها الشك ولا يطوف بها في جملتها الريب.

قال القاضي عياض رحمه: «الحق الذي عليه السلف وعامة المتأخرين من الفقهاء والمحدِّثين والمتكلمين أنه أسري بجسده، والآثار تدل عليه لمن طالعها وبحث عنها، ولا يُعدل عن ظاهرها إلا بدليل». (ص: ٥٧).

وعن الصلاة بالأنبياء قال: قد وردت الأحاديث بخبر هذه الصلاة، منها ما رواه مسلم عن أم هانيء عنه ﷺ قال: «**نُشر لي رهط من الأنبياء منهم إبراهيم وموسى وعيسى، ثم حانت الصلاة، فأممتهم**»[٢].

ومنها ما رواه الحاكم والبزار أنه صلى ببيت المقدس مع الملائكة، وأنه عليه السلام أُتي بأرواح الأنبياء فأثنوا على الله. (ص: ٥٧).

وقال عن البراق وأحاديثه: والوارد أنه ﷺ ركب البراق إلى بيت المقدس، أما عروجه إلى السماء فلم يكن على البراق على الصحيح.

والأحاديث الواردة في صفته كثيرة، منها ما رواه مسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَغْلِ يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ، قَالَ: فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ...**»[٣] الحديث. (ص: ٥٨).

ومما يبين موقف البشري من صحابة رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهم، قوله في أبي بكر: لم يبلُ أحدٌ من الناس بلاء أبي بكر رضي الله عنه في إعزاز كلمة الدين ونصرة رسول الله ﷺ وهو أول من آمن به وصدَّقه بظهر الغيب، وآثره على نفسه وخاصة أهله، **وكان أحبَّ الناس إليه صلوات الله وتسليماته عليه، وأعظمهم منه موضعًا، وأكرمهم محلاً،** حتى قال ﷺ: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً غيرَ رَبِّي لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلاً**»[٤].

---

(١) البخاري (٣٨٨٦)، ومسلم (١٨٠). (٢) مسلم (١٧٢).
(٣) مضى قريبًا. (٤) مضى ص٤٣.

وتعداد مناقبه وآثاره ﷺ يحتاج إلى سِفر خاص، على أنها أشهر من أن تنوِّه بها الأسفار أو تقوم بتعريفها الأخبار.

وعن افتتان الناس يوم قُبض رسول الله ﷺ قال: ارتدَّ عن الإسلام كثير من الأعراب في النواحي المتفرقة، امتنعوا من أداء الزكاة، فأزمع أبو بكر ﷺ قتالهم، فأشار عليه مَنْ حضره من كبار الصحابة بترك ذلك لئلا تفشو الفتنة ويشتد الخطب، فأبى إلا هذا، وعزم على الخروج إليهم بنفسه ولو لم يتبعه من الناس أحد، وقال: «والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه»[1] فاستنفر الناسَ للجهاد، وسيَّر إليهم إحدى عشرة كتيبة، فقاتلتهم، وكانت الغلبة للجيوش الإسلامية فأبادتهم قتلاً وأسرًا، ورجع من بقي منهم إلى الإسلام، وأدى الزكاة. (ص: ٩٠، ٩١) .

وقوله في عمر: ما ظنك بتلك المحن التي تنحرف بعمر ﷺ عن الرشد، **وله ما تعلم من كمال الرشد ووفور العقل وصدق اليقين**، وتذهله عن إدراك أمرٍ من أظهر البديهيات لديه، وهو أن يدرك الموتُ رسولَ الله ﷺ وكل نفس ذائقة الموت.

وذلك أنه لما قُبض رسول الله ﷺ وقال الناس: «مات رسول الله» أسرع عمر إلى سيفه، وتوعد من يقول ذلك وقال: «إني لأرجو أن يقطع أيدي رجال وأرجلهم» فلما حضر أبو بكر وأُخبر الخبر، كشف عن وجه رسول الله ﷺ ثم أكبَّ عليه فقبّله وبكى، ثم قال: «**بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي وَاللَّهِ لاَ يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيكَ مَوْتَتَيْنِ أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيكَ فَقَدْ مُتَّهَا**».

ثم خرج إلى الناس وقال: «أَلَا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ» وتلا قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾.

وقال عمر ﷺ: «واللهِ لكأن الناسَ لم يعلموا أن الله أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر، فتلقاها منه الناس كلهم، فما أسمع بشرًا من الناس إلا يتلوها»[2].

وما بعمر إنكارٌ للموت، ولا جحود لقول الله تعالى، ولكن أذهلته شدة المصيبة، وأيُّ مصيبة أعظم من موت رسول الله ﷺ، فلا لوم عليه فيما ملكه من الذهول، ولا عتاب عليه فيما تولاه عند هذه الحال من الجزع، وأيُّ امرئ لم يجزع وأيُّ كبد لم تتصدع، وأيُّ عزم

---

(١) البخاري (١٣٩٩، ١٤٠٠٢) ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٤٤٥٢، ٤٤٥٣).

لم يتخذل، وأيُّ عقل لم يتزلزل!.

لقد كان يُدعَى لابسُ الصبر حازمًا فأصبح يُدعَى حازمًا حِينَ يجزعُ

(ص: ٩١).

وقوله في عمر أيضًا: هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، وسُمِّي **فاروقًا لفرقه بين الحق والباطل، بمعنى تحقيقه الحق وإدحاضه الباطل.**

كان عمر رضي الله عنه **أعدل الناس وأمضاهم في الحق وأرعاهم لإقامة حدود الله تعالى. واستقصاء أخباره في هذا الباب مما يطول به القول**، وفي هذا المثال الذي نرويه لك غنى وكفاية، يُعرف منه من لا يعرف عمرَ كيف كانت شدته في الحقِ وإسراعه إلى أخذ الناس بالعدل بالغين ما بلغوا من عظم القدر ونباهة الذكر، رُوي أن جبلة بن الأيهم ... وذكر ما حدث من أمير المؤمنين عمر مع جبلة.

أما عثمان فقد سبق الحديث عن دوره في جمع القرآن الكريم، وقول علي فيما قام به عثمان: «لو وليت لعملت بالمصاحف التي عمل بها عثمان» (ص: ٩٠).

وتحدث البشري عن استشهاد أمير المؤمنين عثمان وهو يقرأ القرآن الكريم، والمصحف الشريف بين يديه.

وقال البشري عن الخليفة الرابع علي بن أبي طالب: كان الإمام علي ﷺ أفصح الناس إذا خطب، وأبلغهم إذا كتب، أما علمه وفقهه فالبحر لا يُدرَك غوره، ولا يُنزف غمرُه، من قرأ سيرته وتتبع كلامه وكتبه عرف له أعظم من هذا وأبلغ، وأما شجاعته في الحرب ونجدته في السلم، فقد شاع القول فيهما على ألسنة الناس عامتهم وخاصتهم، حتى لم يبق ثمة محل للتعريف ولا موضع للبيان. (ص: ٨٨، ٨٩).

وعن منزلة الصحابة الكرام والخلفاء الراشدين قال البشري يرحمه الله: ما ناله أصحاب الرسول رضوان الله عليهم من الفوز بالسعادة وارتفاع الدرجة عند الله تعالى إنما كان بما تقدم لهم من الفضائل والبلاء في نصرة الدين وتعرضهم للقتل والطعن في سبيل الله تعالى.

ثم قال: كيف لا يُعد تنقصًا لقدرهم ووترًا لحقهم أن يقاس بهم غيرهم من الأمراء أو أن يُلتمس لهم شبيه بين ملوك الأمم ودهاقينها، وهم ورثة الرسول ﷺ الذين اصطفاهم الله لصحبته، فتقدمت عنده رتبتهم، وعنه أخذوا حكم الأمم وسياسة الدول وأثر ذلك ما تعرف مِن أمر خلافتهم، وذلك أشهرُ من أن يحتاج إلى التعريف، وأظهر من أن يحتمل البيان.

ثم قال: ووصلَ بهم عمرَ بن عبد العزيز ﷺ لشدة فضله وورعه وتشبهه بهم، واقتدائه في حكومته بحكومتهم، فكان حقيقًا أن يذكر فيهم ويلحق بهم. (ص: ٨٧، ٨٨).

وقال عن غزوة بدر: ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ لما كان في العريش أخذته سِنة من النوم ثم استيقظ مبتسمًا وقال: «**أبشر يا أبا بكر نصرُ الله، هذا جبريل على ثيابه النقع**»[1].

وروى البخاري عن ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم بدر: «**هَذَا جِبْرِيلُ آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ**»[2]. ثم خرج رسول الله ﷺ من العريش إلى الناس فحرَّضهم ونفل كلَّ امرئ ما أصاب وقال: «**والذي نفس محمد بيده لا يقاتلنهم اليوم رجل فيُقتل صابرًا محتسبًا مقبلاً غير مدبر إلا أدخله الله الجنة**» (ص: ٦٩).

وبعد أن وصل البشري عمر بن عبد العزيز بالخلفاء الراشدين، عاد ليتحدث عنه، فقال: كان عمر بن عبد العزيز من أفضل الخلفاء وأعلمهم وأورعهم وأزهدهم وأرغبهم في العمل للآخرة، وكان له في باب الزهد والتقشف ما لم يُسمع بمثله عن خليفة بعده، ملكَ الأممَ وجبى أقطار الأرض، وقد ساس الناسَ وأقام العدل وانتصف لرعيته حتى من نفسه وخاصة أهله، وردَّ المظالم حتى مضى بعدله المثل، فاشتد في عهده ساعد الدولة، وقام به عمود الملة. ومن أحسن ما يؤثر له أن عبد الملك بن مروان دعاه إليه مرة في جوف الليل، فأقبل عليه، فإذا الخليفة جالس وبين يديه رجلٌ مكبل بالحديد والسيّاف قائم على رأسه، فقال له: «يا أبا حفص، ما قولك في رجل سبَّ أميرَ المؤمنين وسبَّ أباه؟» فقال: «سُبَّه كما سبّك، وسُبّ أباه كما سب أباك» فغضب من ذلك عبد الملك، وأمر بالرجل فقتل. (ص: ٨٨).

ثم تحدث البشري عن الخلفاء الأمويين والعباسيين فقال: بغداد كان يقضى فيها بدين الله، وهو أجلُّ من أن يقاس به غيره ويوازَن به ما سواه، ولا بلغوا (يقصد الرومان) في فصاحتهم شأن فصحاء الدولة العباسية الذين تقاولوا في كل باب، فهزّوا النفوس، وخلبوا الألباب. (ص: ٨٤).

ثم قال: هارون الرشيد بن محمد المهدي الخليفة العباسي المشهور، ولي الخلافة بعد أخيه موسى الهادي عام سبعين ومائة، كان الرشيد من أفاضل الخلفاء وعلمائهم

(١) رواه ابن إسحاق في المغازي كما في الفتح (٧/ ٣٦٤).
(٢) البخاري (٣٩٩٥).

وفصحائهم وكرمائهم، أحسن سياسة الرعية، وأقام فيها القسط، وقدَّم أهل العلم والفضل، فاستقام له الملك، وأزهرت في عهده الدولة، واتسعت رقعة المملكة حتى جُبي إليه معظم الدنيا، وكان يحب الشعر والشعراء، ويجزل لهم الصلات، فكان للأدب في أيامه شأن عظيم.

قال الأصمعي: صنع الرشيد طعامًا وزخرف مجلسه وأحضر أبا العتاهية، وقال له: «صف لنا ما نحن فيه من نعيم هذه الدنيا» فقال أبو العتاهية:

عش ما بدا لكَ سالما في ظلِّ شاهقة القصورْ

فقال الرشيد «أحسنتَ، ثم ماذا؟» فقال:

يُسعَى عليك بما اشتهيتَ لَدَى الرَّواحِ أو البكورْ

فقال: «حَسن، ثم ماذا؟» فقال:

فإذا النفوس تقعقتْ في ظل حشرجة الصدورْ

فهناك تعلمُ موقنًا ما كنتَ إلا في غرورْ

فبكى الرشيد، فقال الفضل بن يحيى: «بعث إليك أمير المؤمنين لتسرَّه فأحزنته».

فقال الرشيد: «دعه؛ فإنه رآنا في عمى، فكره أن يزيدنا منه».

وحج مرةً ماشيًا ولم يفعلها خليفة غيره، وكان يتواضع للعلماء ويدني من مجلسهم.

قال أبو معاوية: (وكان من أفاضل العلماء): أكلت مع الرشيد يومًا فصبَّ على يدي الماءَ رجلٌ، فقال لي: يا أبا معاوية أتدري من صبَّ الماء على يدك؟ فقلت: لا يا أمير المؤمنين. قال: أنا، فقلت: يا أمير المؤمنين أنت تفعل هذا إجلالاً للعلم؟ قال: نعم، وكان الرشيد عالمًا شاعرًا راويةً للأخبار. (ص: ٨٤، ٨٥).

ثم قال: عبد الله المأمون بن هارون الرشيد الخليفة العباسي المشهور، بويع له بالخلافة بعد أخيه محمد الأمين سنة ثمان وتسعين ومائة (١٩٨هـ)، **كان المأمون من أفاضل الخلفاء وعلمائهم وحكمائهم**، حاط دولته بالحزم والعزم، وكان فطنًا شديدًا كريمًا، فحص علوم الحكمة وحصَّل كتبها، وأمر بنقلها إلى العربية، **وقرَّب أهل العلم والحكمة**، وعقد مجالس المناظرة، واجتمع له في هذا الباب ما لم يجتمع لخليفة غيره. (ص: ٨٥).

وقال أيضًا: أبو إسحاق محمد المعتصم بن هارون الرشيد، ولي الخلافة يومَ وفاة أخيه المأمون، **وكان المعتصم** سديد **الرأي شديد** المنة، **شجاعًا، سلخ سني خلافته في الفتوح والحروب، وفتح عمورية في سنة ثلاث وعشرين ومائتين**. وذكر سبب غزوها (انظر: ص٨٤، ٨٥).

وقال البشري: كانت عادة الخلفاء من بني أمية وبني العباس إذا فرغوا من النظر في أمور الدولة وانتهوا من مجالس القضاء والحكومة بين الناس دعوا مَنْ ببابهم من العلماء والأدباء والشعراء، فعقدوا بحضرتهم مجالس العلم والأدب، وكان لأكثرهم فقهٌ في الدين وتقدم في تحصيل العلوم ورواية الأخبار وحسنُ نظرٍ في نقد الشعر وخبرةٌ بمواضع الكلام. (ص: ٨٦).

انتهى المنقول من أقوال البشري يرحمه الله.



تعقيب

من قرأ المراجعات، وقرأ كلام الشيخ الإمام البشري هنا يدرك أن عبد الحسين استباح لنفسه أن يفتري الكذب على شيخ الأزهر دون حياء أو خجل من الله ﷻ، ومن الناس. ويتضح هذا بمقارنات قليلة نكتفي بذكر بعضها:

١) قول البشري في جمع القرآن الكريم، وقول الرافضة لم يجمع القرآن إلا علي.

٢) قول علي في عمل عثمان، وإعجابه به، وقولهم خلاف هذا، أو على النقيض منه.

٣) قول البشري في كمال الارتباط بين كلمات القرآن، وحسن التئام ألفاظه، ولطف اتصال بعضها ببعض.

وقول الرافضي: بأنه لا وجود لهذا الارتباط، فجزء من آية مثلا كآية التطهير لا علاقة بينه وبين ما قبله وما بعده.

٤) قول البشري بعصمة الرسل صلوات الله عليهم، واختصاصهم بالعصمة والمعجزات. على حين يشرك الرافضي أئمة الرافضة بالرسل في هذين معًا: العصمة، وجميع المعجزات.

٥) قدرة البشري الفائقة في جمع الأحاديث الشريفة المتفرقة في الموضوع الواحد، وقدرته على تخريجها.

وفي المراجعات يظهر عجزه التام عن شيء من هذا، وإنما هو يتلقى العلم لأول مرة على يد هذا الرافضي.

٦) موقف البشري من خير أمة أخرجت للناس، وهم الصحابة الكرام، وعلى الأخص الخليفة الأول، والخليفة الثاني.

وتكفير الرافضي لهؤلاء الكرام البررة.

٧) قول البشري في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؓ، وهو يجعله في منزلة بعد الشيخين، على حين جعل الرافضي أمير المؤمنين شريكًا لله ﷻ في تدبير ملكه، وفي محاسبة البشر وإدخالهم الجنة أو النار، وشريكًا للرسل في العصمة والمعجزات، بل زاد على كل رسول حيث جمع وحده كل المعجزات وليس معجزات رسول واحد فقط.

٨) لم يكتف البشري بالثناء على الصحابة والخلفاء الراشدين، بل أثنى أيضًا على خلفاء الأمويين والعباسيين، **«والرافضي يكفر كل هؤلاء»**.

٩) وإذا كان الابن قرأ الحديث على أبيه ثلاثين سنة، منها بضع سنوات بعد تاريخ المراجعات المفتراة، فلماذا لم يخبر الشيخ الإمام ابنه بأنه غيّر عقيدته، وأن أهل الإيمان هم الرافضة وليس أهل السنة والجماعة، ولماذا استمر شيخًا للأزهر والمالكية ولم يعلن براءته من الأزهر والمالكية، وأصبح من أتباع ابن سبأ وليس أتباع صحابة المصطفى ﷺ ؟؟!!

لماذا ... لماذا... أسئلة لا تجد جوابًا سوى أن الرافضي بلغ أقصى درجات الافتراء والكذب.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.



فهرس الأحاديث المخرجة

١٤- من مات على حب آل محمد		
مات شهيدًا...	باطل موضوع	٨٤
١٥- أنا المنذر وعلي الهادي...	موضوع	٩٢، ٢٣٣.
١٦- تصدق علي وهو راكع...	منكر	٩٤، ٩٨
١٧-﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾		
نزلت في علي...	موضوع	١١٠: ١١٣
١٨ -﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ...﴾		
نزلت في ولاية علي	موضوع	١١٣: ١١٥
﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾...		
﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ...﴾		
١٩- السبق ثلاثة... والسابق إلى محمد		
علي بن أبي طالب	ضعيف جدًا ومنكر	١٢٣: ٢٣٨
٢٠- علي الصديق الأكبر		
والفاروق الأعظم.	موضوع	١٢١، ١٩٣
٢١- إن أمنّ الناس عليَّ في صحبته		
وماله أبو بكر.	صحيح	٤٣، ١٢٦، ٢٥٤
٢٢- قول علي: أنا أول من يجثو		
بين يدي الرحمن للخصومة	صحيح	١٢٨
وفيهم نزلت: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾		
(ملحظ: الرافضي جعل أهل بدر بدلاً من كفار قريش).		
٢٣- نزل في علي ثلاثمائة آية...	إسناده واه ومنقطع	١٣١، ٢٤٤
٢٤- علي خير البشر		
فمن أبى فقد كفر...	موضوع منكر	١٦٤
٢٥- حديث: ذهبت أنا		
وأبو بكر وعمر، ودخلت...	صحيح	١٨٥، ٢٠٩

٣٤- . . .سألت الله أن يطهر		
مسجدي لك -أي لعلي- ولذريتك. . .	موضوع	٢١٥
٣٥- هذا إمام البررة، قاتل الفجرة. . .	موضوع	٢١٧.
٣٦- أوحى إليَّ في علي ثلاث:		
أنه سيد المسلمين. . .	موضوع	٢١٨
٣٧- مرحبًا بسيد المسلمين،		
وإمام المتقين	موضوع	٢١٨
٣٨- أول من يدخل من هذا الباب		
إمام المتقين وسيد المسلمين. . .	موضوع	٢١٨
٣٩- إن الله عهد إليَّ في علي أنه راية		
الهدى، وإمام أوليائي. . .	موضوع	٢١٩
٤٠- إن هذا أول من آمن بي، وأول		
من يصافحني يوم القيامة، وهذا		
الصديق الأكبر. . .	موضوع	٢١٩، ١٢١، ١٩٣
٤١- . . .ما إن تمسكتم به لن تضلوا		
أبدًا، هذا علي فأحبوه بحبي،		
وأكرموه بكرامتي. . .	موضوع	٢١٩
٤٢- أنا دار الحكمة وعلي بابها	موضوع	٢٢٧
٤٣- علي باب علمي،		
ومبين بعدي لأمتي. . .	ضعيف أو موضوع	٢٢٨، ٢٤١، ٢٤٨
٤٤- أنت تبين لأمتي ما اختلفوا		
فيه من بعدي	موضوع	٢٢٨
٤٥- علي مني بمنزلتي من ربي	موضوع	٢٢٨، ٢٤١، ٢٤٨
٤٦- علي مني وأنا من علي،		
ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي:		٢٢٨، ٢٤٥، ٢٤٦

(الجزء الأول صحيح وهو مثل حديث الأشعريين المشتهر، أما الجزء الأخر فهو غير صحيح)

٤٧- . . .من أطاع عليًا فقد أطاعني، ومن عصى عليًا فقد عصاني	ضعيف	٢٣٠
٤٨- يا علي، من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك فقد فارقني	منكر	٢٣٠
٤٩- من سب عليًا فقد سبني	صحيح	٢٣١
٥٠- من أحب عليًا فقد أحبني، ومن أبغض عليًا فقد أبغضني	صحيح أو حسن	٢٣١
٥١- آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار	رواه الشيخان وغيرهما	٢٣١
٥٢- يا علي، أنت سيد في الدنيا، وسيد في الآخرة. . .	موضوع	٢٣١
٥٣- يا علي، طوبى لمن أحبك وصدق فيك، وويل لمن أبغضك	باطل	٢٣٢
٥٤- يا عمار، إذا رأيت عليًا قد سلك واديًا وسلك الناس واديًا غيره فاسلك مع علي. . .	موضوع	٢٣٢
٥٥- كفي وكف علي في العدل سواء	موضوع	٢٣٣
٥٦- يا فاطمة، أما ترضين أن الله تعالى اطلع إلى أهل. . .	موضوع	٢٣٣
٥٧- أنا المنذر، وعلي الهادي، وبك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي	موضوع	٩٢، ٢٣٣
٥٨- يا علي، لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك	موضوع	٢٣٥
٥٩- أنا وهذا -يعني عليًا- حجة على أمتي يوم القيامة	موضوع	٢٣٥
٦٠- مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي أخو رسول الله.	موضوع	٢١٢، ٢٣٦

٦١- مكتوب على ساق العرش: . . . أيدته بعلي، ونصرته بعلي	موضوع	٢٣٦
٦٢- من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه، وإلى . . . فلينظر إلى علي بن أبي طالب.	موضوع	٢٣٦
٦٣- يا علي، إن فيك من عيسى مثلاً؛ أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبه النصارى حتى . . . (في التخريج تكملة تركها الرافضي، وهي تثبت عدم العصمة)	ضعيف	٢٣٧
٦٤- الصديقون ثلاثة . . . وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم.	موضوع	١٢٣، ٢٣٩
٦٥- إن الأمة ستغدر بك بعدي.	ضعيف	٢٣٩
٦٦- أما أنك ستلقى بعدي جهدًا يعني: عليًا	ضعيف	٢٣٩
٦٧- تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين . . . (خرجه الألباني وبين أنه موضوع في عشر صفحات)	موضوع بهذا التمام	٢٣٩
٦٨- يا علي، ستقاتل الفئة الباغية، وأنت على الحق، فمن لم ينصرك فليس مني.	ضعيف	٢٣٩
٦٩- . . . إن فيكم لرجلاً يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن، كما قاتلت المشركين على تنزيله، وهم . . .	موضوع	٢٤٠
٧٠- . . . سيكون بعدي قوم يقاتلون عليًا، حقًا على الله جهادهم . . .	موضوع	٢٤٠
٧١- أنا أقاتل على تنزيل القرآن، وعلي يقاتل على تأويله.	ضعيف جدًا	٢٤٠

٩٥- والله إني لأخوه، ووليه وابن عمه، ووارث علمه،
فمن أحق به مني؟ منكر ٢١٣، ٢٨٧

٩٦- توفي ﷺ وهو مستند
إلى زوجته عائشة صحيح ٢٩١

٩٧- ادعوا لي أخي -يعني عليًا،
قاله في مرض موته ﷺ موضوع ٢١٢، ٢٨٩

٩٨- علمني ألف باب، يفتح
كل باب ألف باب منكر ٢٨٩

٩٩ -توفي ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي موضوع ٢٨٩، ٢٩١

١٠٠- ههنا الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان، وأشار ﷺ نحو مسكن عائشة. صحيح ٢٩٣

(والجهة يقينًا هي جهة المشرق، وهي على التحديد العراق) .

١٠١- رزية الخميس «هلم أكتب
لكم كتابًا لن تضلوا بعده» صحيح ٢٩٨

١٠٢- انفذوا بعث أسامة، لعن الله
من تخلف عنه منكر ٣٠٢



فهرس أحاديث المراجعات



فهرس الأحاديث المخرجة بالكتاب



محتوى الكتاب

الصف والإخراج الفني

مكتب الهداية

محمول/ ٠١٠٩١١١٩٨٠٢

